



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على ما علمنا بالعلم ما لم يكن تعلمنا غيرت الحسن عمار سم في هذا عمر من حكمه ونهنا بالدار على ملوك الطريق الواضح للعلم وسلك بناسن للعلم
مسلك الاحسان والتمجده محمد النبي واكثره كذا حصيلته على الذي هذا بندي محمد بن عبد الله الكرام ولبنه النعام وخاتم الانبياء والرسل الكرام الذي اضاء بنوره سواد
العرب مواردهم وفضل على الانبياء والمعلمين بما آتاه من الحكمة وفصل الخطاب وجوامع الحكم ونعمه وشهدان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادته
كافية كانه كماله عليهم ونشيدان سيدنا ومولانا محمد عبده ورسوله صاحب المعجزة والامم لهم صل وسلم عليه وعلى ارحمهم بعدهم والصلوات
وعشر الخيرة في الامم وعلمهم جدي ومحدثي امته المحرمة الذين ظهرت نوارها في انوارهم في حوائك الظلم ونجم نجوم الاستقامة والكرم وطيبات
العلم وجمال الشاهدين قولهم قولوا لا اله الا الله والاعظم وبائهم اقدارهم استقيم على من تسلك سلكهم وتهدى بهجهم وعلينا معهم برحمتك يا ارحم الراحمين ارحم ما
تدأبت الشهادة والاعوام في العالم وتوازنت الصحف والعلم -

وبعد فيقول بعد الضيفات في العلم في الدواهي والحقن النقي الا حبي لطف رب بيت الحق العائد به من الوقوع في لغتني الحق العائد به من تلبس
بالهم والهم لليقين الا في تخمين والتعبر حمة خلاق الخلق -

عبد الهادي محمد المدعو بصديق الكني بالي الحق الفخري ابا دوى وطا والد يد بندي تلميذ وسلكا واخفى ندمه بما وقع له في التوفيق خسر
رفيق وزناؤه عن شرة الحسن والنيق وزر قطلاع شيا بالحقن والتحقيق ومن علامته الوقت وفيما منة الزمن الواقف بالاحاديث والهم مولانا
المولوي حكيم الله بن الشيخ محمد مراد بن الشيخ حسين بن الشيخ اكرم الله شواهم جعل ليدنا ادهم في الفردوس سكن بهم الخفي على ادي الانبياء
ان فضل علوم علم السنة والكتاب ان فضل الاعمال انما نجا نجاتها ونشر اسرارها وقد كنت حين قرأت سنن ابني داود -

والموطنين وصرح معاني الاثنا على شيخنا حافظ العبد من اهل من جامع العلوم فسر المعلمين الامين المؤمن المحدث العارف الامام الهادي
مولانا المولوي الشاه محمد نور بن الشاه مولانا محمد عظيم بن الشاه عبد الكريم بن الشاه عبد الحق بن الشاه محمد الكبر بن الشاه حميد بن الشاه علي
ابن الشاه الشيخ عبد الله بن الشيخ مسعود الازدي الكثيري في سنة ثلثين من المائة الاربعة عشر في دار العلوم الديوبندية كتبت على سنن
ابني داود وتعليقا حاديا على حل مشكلات الحديث على حسب تفريره الميفت وقد كنت قرأت في تلك السنة اجماع الترمذي والشيخ ابن حبان
محضره شيخ محمود والده وفريد العصر من الزمان المحجة اسما فذا الحديث الامام الهادي شيخنا المولوي محمود حسن صدق المدرسين

بدر العلوم ودرسن النساء حضرة احمافه الحجة الفقيه المحدث العارف العلامة الحاج المولوى عزيز الرحمن المفتى بدر العلوم والصحيح مسلم
 حضرة الجبر الطامى والطود السامى الذى تناول الشربا بيد التحقيق والتدقيق وفرع البرايا لسان الغيب اصابة التوفيق اجمدا احمافه
 المحقق المحدث الفقيه العارف العلامة مولانا شيخ شيوخنا المحدثين ابن ماجه حضرة الشيخ الفقيه الامين جامع العلوم النقلية والاعتقالية
 مولانا العلامة غلام رسول ثم بعد ذلك لما قرأت اجماع الترمذى والصحيح البخارى حضرت شيخنا وشيخنا ثانيا وناثا والصحيح مسلم كذلك
 حضرة شيخنا وشيخ المحدثين مولانا الشاه محمد نور ثم بعد ذلك قرأت اجماع الترمذى والصحيح البخارى حضرة شيخ المحدثين جليل صاحب السكينة
 بدر العلوم الديوبندية كنت كُتبت واضفت في ذلك التعليق في بين السطور على الحاشى حصل في عين القرأة ما يزيل الاغلاط والنواشى اخذ لطريق
 الاختصار ما لا عن السطور الاكثر وكان ذلك منى المعنى وقت الدراسة لطلاب العلوم لم يكن الغرض من عرضها على الناس من ذوى الفهم ثم
 لما ترقى الى الحال طالع كُتب الحديث وشروحها في البخارى وعمدة القارى والزارقانى على لوطا وغيرهم رأيت مع اختصاره جامعا وفيها
 في كشف ما في السنن من احاديث المشككة والآن رايت قد شاع العرف الشذى المنسوب الى شيخنا المحدثين رأيت باختصاره لا يفتى للطلبة
 ولا يفيد الكلمة باختصاره وطلب منى ثلثة من اسوة الاحباب عمدة اصحاب حين قرأ على سنن ابى داود في مدرسته اشعر بسبيل لطباغة قد كثر
 اصرارهم على دلم براس من يتناولهم لمدى لكن شطبي تصور باعى في علوم المنقولة مما كان عليه القرون المقبولة وان المعاصرة حمل المنافرة وان
 من ملن او صنف خلايب في ان قد استهدف فينا القليل بسى لعل قدم جلاد او خراسكو وجرى شوطا ثم ارجع تهقرى تذكرت انه لا مضايقة
 اذ احدثت بجزرة من هو محقق الحناء ومحقق الكتاب الفقهاء شيخنا المحدثين احمافه المولوى محمد نور وجزرة ارباب الشريعة قدوة اصحاب الحقيقة المحدثين
 المتوج بتابع التقديس مولانا وشيخان وشيخ المحدثين احمافه المولوى محمد نور وجزرة ارباب الشريعة قدوة اصحاب الحقيقة المحدثين
 الفقه العلامة شيخنا وشيخ المفسرين المولوى شير احمد الغفاني في بيرون من خطابه ولغيان يصلحونه ويصحونه وحيثما ثبت الضرورة عند هما يؤخرون وقد
 هم لتحصيل ما هو مشرعت تعيينا بالهدى في تبينه وتحريره متوكلا عليه في تهذيبه وتاريخه فخرت بحصول منى فادرت ان يظهرها كتيبة بوسيلة الانضباط
 ليعم النفع والانتفاع والهدى تعالى الميسر للابناء والابناء والاراد ارتفاع وارجو من غولان الصفا وطلان الوقار ان يطالعوا بظراف انصاف لا يظفر
 الاعتداف ويصلحوا ما وقع فيه من الخطا ويخلصوا ما ابرئ من الغشيب والزلل فان ابرئة من كل خطا ليس من شأنه بغيره ما هو شان
 خالق القوى والقدر ويتغفر الله من زلة القدم وطغيان القلم ما علمت وما لم اعلم ورحم الله امره صلح اسبه والنيان ودعاني بحجيرة الدنيا والآخرة
 بحضرة الملك الممان -

وقد حجت في هذا الى امور يحينها ارباب الشورى احمافه التزمتم فيها حل ترجمته الاباب مطابقة الحديث بها مع ذكرنا هب للبيئة المختلفة مع
 الاشارة الى دلائلها بقدر الضرورة وتزجج بعض على بعض وادرت حسب سبابة الاباب الحديث بعض الفروع التي يحتاج اليها فالابا -
 وثانيهما اني التزمتم وقصرت في بيان المذاهب شرح الحديث بما سمعت من شايخنا المذكورين ولم اتقت الى اقوال شايخين
 الذين لم يسمع من شايخنا نذكرهم قبول اوردوا -

وثالثها اني جددت وبالغت فيما سمعت من شايخنا الكرام في المذاهب شرح الحديث الذي نقلوه من المحدثين والفقهاء والشاخرين
 ان يكون عبارة المنقول عنده واداريت ثقة نقل عن احد من الفقهاء كتحقيق ذكر الناقل وتكررت ذكر المنقول عنه وكذلك اذا حدث بعض
 شايخنا عن بعضهم ووجدت ذلك متوقفا عنه في بعض كتب المشتقات نقلت من تلك تكررت ذكر المنقول عنه واكتيف به -

وراجع لمحدث مما ذكره من كل ما ذكر في هذا التعليق هو على لسان مشايخنا العظام فاذا سئلت منهم فهو من ادم الله فيهم العالي اولهم
اسمى فاعلم انه من شيخنا شيخ سنن ابى داود ولا سيما اذا قلت قلت فهو على لسان شيخنا الا انه لا يتعدى بطول بقائه آمين وربما سئلت تلمذوا والا
فاكثر من اهل من نور الله قلوبنا بنوره -

فاسمها الى ما اكتفيت بكل احاديث في سنن ابى داود ونحسب بل اوردت بجميع احاديث المشكلة في الباب من حيث الفقه او صناعة الاعتبار
والحديث سواء كانت في الصحاح المستخرجة او خارجها بقدر الامكان وتكمل هذا التعليق المختصر -

وساوسها الى قد اسحقت مع هذا التعليق المحمود خلاصة ما في هذا المجموع وتنبها بتحصيل المقصود وسميتها بانوار المحمود في حل سنن ابى داود
واسأل الله تعالى خاشعا متضرعا ان يقبل مني هذا التاليف ويحبها خالصا لوجهه وتوريقه لا لقبال بينه وبينها الخاتي اذ على كل شئ
قد رويها لاجابة جديره بتقديم مقدمته تشتمل على فوائد مهمة تنفع للطلاب تشرح صدور اولى الابواب مرتبة على فصول عديدة فيها

لطائف سديدة -
الفصل الاول في كيفية شروع كتابته الاحاديث ودرء تدوين القبايع وذكر اختلافها مقصدا وتنوعها مسلكا وبيان اقتسامها لطولها
قال الحافظ ابن حجر في مقدمته فتح الباري علم علمي وادراك ان آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وعصر صحابه
وكبارهم مدونة في كتاب واحد بل مرتبة لوجهين احدهما انهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم خشية ان يختلط بعض
ذلك بالقرآن العظيم والثاني سعة حفظهم وسيلان ذهبنهم ولان اكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة ثم حدث في اواخر عصر التابعين تدوين
آثاره وتجميع اخباره لانتشار العلم في الامصار وكثرة المتذرع من الخوارج والروافض وسكرى الاقدار فاول من جمع ذلك الربيع
بن صبيح ومعه بن ابى عروبة وغيرهما انتهى وقال ابن الاثير في مقدمته جامع الاصول لما انتشر الاسلام وانتست البلاد وتفرقت الصحابة
في الاقطار وكثرت الفتوح ومات معظم الصحابة وتفرقت اصحابهم وتابعهم وقل الضبط احتاج العلماء الى تدوين احاديث تقيدهم بالكتابة ليعمري
انها الاصل فان انحاطه فغل في ذهن يغيب والذكر سهل ولتكم الحفظ والامني فانه في الامر الى زمان جماعة من الائمة مثل عبد الملك بن جريج
وماك بن انس وغيرهما من كان في عصرهما قد رويوا الحديث حتى قيل ان اول كتاب صنف في الاسلام كتاب ابن جريج وقيل سوطا
مالك وقيل ان اول من صنف بوب الربيع بن صبيح بالبصرة انتهى وقال البيهقي في كتابه البصائر في معرفة الاصل اول من دون الحديث
ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز بامره وذكره الحافظ ابن حجر في شرح البخاري واخره ابو يعقوب في حلية الاولياء عن مالك بن
انس قال اول من دون العلم ابن شهاب قال مالك في الموطا برواية محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن عبد العزيز كتب الى ابى
بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان الخطر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم او سنة او حديث عمر او نحو هذا فاكثرت في فاني خفت دروسا
العلم ورواها بالعلم انتهى وفيه تنوير الحالك على سوطا مالك للبيهقي اخرج الهروي في ذم الكلام من طريق الزهري قال اخبرني عروة بن
الزهري عن عمر بن الخطاب اراد ان يكتب السنن واستشار فيها اصحاب رسول الله فاشاءوا اليه عاينهم بذلك فلبث عمر شهرا ثم تفرغ في
ذلك شاكا فيه ثم صحح يوم اقدم عمر الله له فقال اني كنت ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم ثم تذكرت فاذا اناس من اهل الكتاب
من قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتابا فاكثروا كتاب الله في كتاب السنن فترك كتاب السنن واخرج الهروي
من طريق يحيى بن سعيد عن عبد الله بن دينار قال لم يكن الصحابة والتابعون يكتبون احاديث انما كانوا يروونها بالفظا وياخذونها حفظا
فان كتاب الصدقات ورواها لميسير الذي يتيقظ عليه الباحث بعد الاستقصاء حتى خيف عليه الدروس وسرع في العلم باليوت فامر

بن تقيّة وغيرهما منهم من اضاف الى هذا ذكر الاحكام وآراء الفقهاء مثل بي سليمان احمد بن محمد الخطابي وغيرهم من قصد ذكر الغريب من
متن الحديث والتخرج الكلمات الغريبة ودونها كما فعل ابو عبد الله احمد بن محمد الهروي وغيره ومنهم من قصد الى استخراج احاديث تتضمن ترغيبا
وترجيها واحاديث تتضمن احكاما شرعية قدونها واخرج متونها وحدها كما فعل ابو محمد الحسين بن مسعود الهروي في كتاب الصانع وغيره ولا يلزم
من آية الحديث لورمان المستقصى ذكر كتبها واختلاف انما ضاعهم ومقاصدهم في تصانيفهم طالع الخطيب لم ينه الى حدتهى قلت قد وضع
لك بما شرحنا به تدوين الصانيع والاحتكام فيها قصد لتزويجها بجامع هو الذي يحوى على ثمانية اشياء وهى هذه
سير ادب التفسير وعقائد يدين فتن واثرها ومناقب به واجماع هو الترمذى والبخارى واما صحيح مسلم فهو ليس بجامع لقلة التوفيق له
فهو اتمى يذكر فيها الاحكام على ترتيب ابواب الفقهاء لا غير حسن ابى داود والنسائى وابن ماجه وقد يقال للترمذى ايضا سندا تفليبا كما طبع
تفليبا الصالح المستمى والا فاصح صحيح البخارى وسلم وباقية ما من صحاح واما المسند فهو الذى يذكر فيها الاحاديث على ترتيب الصحابة
بدون رعاية ابواب الفقهاء مثلا يذكر الاحاديث المروية عن ابى بكر اجمع ثم احاديث عمر ثم جبرائيل ثم احمد ومنه ابى يعلى ومنه الاشعث ابى
خليفة واما المجموع فهو الذى يذكر فيه الاحاديث على ترتيب المشايخ كترتيب الصحابة فى المسند كالمجموع للطنبري واما المجاز فهو الذى يحوى على العناوين
التي وردت فى مسند واحدة كجزء القراءات للبخارى وجزء رفع اليد فى كنفصل الخطاب فى مسند ام الكتاب شيخنا الشاه محمد انور وكشف
الستر له واما المفرد فهو الذى يحوى على احاديث شخص واحد كما بهريرة او حذيفة مثلا واما الغريب فقد علمت واما المستخرج والسنن فكذلك غير ذلك
فخرج هذا

الفصل الثاني

الفصل الثاني في كيفية شيوع العلم من حضرة المراد في زماننا هذا وشيوع ذهاب المجتهدين ليسا نذهب إلى ما أبي حنيفة
قال المحقق محمود بن سليمان الكفوي في طبقات الخفعية المسماة بكتائب علماء الأحياء من فقهاء نذهب إلى النعمان المخدوم اعلم ان نبينا صلى الله
عليه وسلم بلغ ما أنزل إليه الينا وعلم الدين وحكم واقام المحذور وقضى وحكم وبين الشرع وقصر بيان الحكم وجاد حق المجتهد في اقامته امر الدين
ومضى والزمهم خلفاء الراشدون وجود الصحابة بذلوا جهدهم في اقامته الدين وادبروا شرع المبين تعيين قواعد الموحدين وتوهمين كرام الله
المجتهدين فاقاموا الاسلام عن اوده واسدوا الامم في مسند متعصبين بنصر الله تعالى بعين باهر الله وكانوا بشرف صحبة الرسول صلى الله عليه وسلم ساجدين
اطعن وبكره خدعة سامعين عن شوب الشين فكانت آثارهم لم يجدتهم شريفة ومهابة الرفع عندهم الضلال سر جاد واجاد وكذا العلم انما يعين الدين
أهم بهما جميعهم في العقومى واقومهم بغير خلاف فقلوا احكام الدين منهم الى الافلاك جميعين بسنن الاسلام حاوين ما اثر الشرف ولما كانت حوادث الالام
خارجة عن التداد ومقررة احكامها لازمة الى يوم التناود وكانت ظهور الهضوض غير موفية بمباهل لا بد لها من طريق وافت بشانها اضطراب الى التناود
يا لاي فاجتهدوا واسسوا قواعد الاصول وشيدوا القصور على تعيين المذهب بهذا المستفيضين بما روى ابو داود والترمذي ولما شهدوا بوقوفه
عن عمرو بن مسعود وزيد بن ثابت ابن عباس اخرجوا الى القبي في سنة بعد تخرج هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لم يثبت معاذ
الى الذين قاضيا قال لم يثبت يا معاذ قال بكتاب الله قال فان لم تجد قال بسنة رولة قال فان لم تجد قال بآثار اهل البيت قال بآثار اهل البيت
والله صلى الله عليه وسلم يحكم الله الذي وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلهم ان علماء الدين والائمة المجتهدين بذلوا جهدهم في تحقيق مسائل الشريعة
وتدقيق النفاة والفروغية واستنبطوا احكام الفروع عن الاولات الاربعة فاتفقوا جميعهم قاطبة وافلحوا فيهم رحمة واسعة فمنهم اصحاب الطبقة العالية من مشايخنا
وهم الذين صاوت الذين بهم قوى خدوا ونسأل الله على قواصدهم وبذلوا مسائل الاجتهاد مع استيعاب طرق النظر على ذهابهم ليعتدوا في

استنباط الاحكام من الكتاب والسنة والاجماع والقياس من غير تعقيد ولا في الاصول ولا في الفروع لاجل من الناس وحاجتهم متفلا ومتممة
في اشتهاؤنا بهم واقتدارنا بهم ومن شاع فابهم في الاعصار واستشهر علمهم في الاقطار والامصار اما من الاعظم ابو حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي
واملك بن نيس ومنان التوماني وابن ابي ليلى محمد بن عبد الرحمن وحماد بن الحسن الاذري ومحمد بن ادريس الشافعي واحمد بن حنبل وداود بن
علي الاصمغاني ولكن خص من بينهم الاربعة ابو حنيفة واملك الشافعي وابن حنبل بالهداية (قلت واولهم الاول ويعاصره الثاني فيفضل قدره في الاول
شيئا من الثاني وقيل بل الثاني تلميذ الاول والثالث تلميذ الثاني وبعض تلامذة الاول والرابع تلميذ الثالث اما الثاني المجتهد من من تقدم او
ماخر فممن من لم توجد له اثار ولم يميل بالانقطاع منهم من ظهرت له اثار مقلدة واكثر من مبدئي في الاسفار والدعوة لكن قد ادرس ذلك في مدة
قليلة ولم يبق الاثر في خبري الا زمنا كثيرا ومن هنا قال من قال لا يميل على السلوك على غير نهج السالك الاربعة ثم اقول ان مقلدكم هم قهقروا
او قاتم في اجراء انساب الشريعة وبلوا جهدهم في تحقيق الطريقة القومية بل لا يخلو ما من الاثلاث من المجتهدين يهتدي بهم طائفة من المقلدين
بل ولا عصر من الاعصار من جماعة المجتهدين في الاقطار والامصار وان كانوا في الظاهر من المقلدين واما من كمال الفضل الله سبحانه على العباد بحسب
شكره في كل وقت على العباد هم يهتدون ويرزقون ويميطون ويرشدون) دهاجته اذ درست هذا فثبتت بعد زمان) وهو لار الاربعة انخرقت
بهم العادة على معنى الكرامة عنايتهم من الله فاستشهادنا بهم في ظهور الارقاق واعتبار اصولهم وفروعهم في بطون الادوارق واجتماع العقول
على الاخذ بها على مر الدهور دون ما سواها بالمشبه بصلح نيتهم وحسن طويعهم لسياسة الامم الانظمة والقوم الهامم الاقدام سراج الامة وناج الملّة قمر
الامة ابو حنيفة قد حصل له دينية وجمع من الفضائل في زمانه لم يجمع منذ امنها في غيره من شيوخهم واشتهر به سبب كثرة المجتهدين في ذلاليه مذمبه
في علمهم اشرع بين المسلمين وشرع احكامهم الفروع بين المؤمنين فانه اول من شرع في الفقه العث صنف بافانق الملازمين الى ورسول
مشايير العلماء المجتهدين واجتمع احزاب المتكلمين الى مجلسه من جمابير الفضلاء المتقدمين كابي يوسف المتقدم في الاخبار والاسان وحده فلتقدم
في الفقه والاعراب البيان ورفراف الفقيه النبوية في القياس وحسن بن زيا والمقدم في الاسوال والتفرع وعبد الله بن المبارك لصاحب في رايه
ووكيل بن الجراح المفسر اذ احدثه بن غياث بن طلق لفظن الذي في نقصار بين الخلق وكحي بن زكريا بن ابي زائدة في جمع الحديث
وضبط الفروع واسد بن عمر القاضي ونوح بن ابي مريم الجاسع وابي طيع السنجي ويوسف بن خالد السعدي وغيرهم ثم اقر فبعضنا بعضهم وسلوا
لكل العلوم حتى قال الامام مالك حين سئل عنه عن ابي حنيفة رايته رجلا لو كلكت في هذه السارية انها ذهب لقال بحجة وقال ايضا ان ابا حنيفة
لاهل الفقه خير نوس وقال الشافعي الناس كلهم عيال على ابي حنيفة في الفقه (وقال احمد بن حنبل اذا كان في مسألة قول ثلاثة لم يسمع
محا الفقه فقبل لمن هم قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن فابو حنيفة البصري ثم القياس ابو يوسف البصري الناس بالاثار ومحمد بن الحسن
بالعريّة) فاصحابنا اخففة عالمهم الله بالطائفة اخففة هم السابقون في الفقه الاجتهاد واهم المرتبة العليا في الراي واحمد بن عثمان الارشاد
وبالحجرات ان الناس اكثرهم اخذوا بهنذ المذهب لبعده وقل من تبع غير ما من المشايخ فاشاع مذهب احمد بن حنبل في بغداد وشيوخه ادر من شيوخ
بابي المذهب في البلاد وشرع مذهب مالك في بلاد المغرب وبعض بلاد الحجاز وشرع مذهب الشافعي في اكثر بلاد الحجاز واليمن وبعض بلاد الهند
والدكن وبعض اطراف خراسان وتوران وشرع مذهب حنيفة في بلاد ارمينية ودمشق ودمشق واليمن وبعض بلاد الهند
واصبهان وشيراز وازربايجان وخراسان وطوس وديلم واهل الهند واهل مصر واليمن وبعض بلاد الهند واهل مصر واليمن وبعض بلاد الهند
واصبهان وشيراز وازربايجان وخراسان وطوس وديلم واهل الهند واهل مصر واليمن وبعض بلاد الهند واهل مصر واليمن وبعض بلاد الهند

وكان يصلي حين صار قاضيا في كل يوم اثنتي عشرة ركعة تقعه على ابن أبي ليثة ثم تركه ولزم ابنة خجسته وكان فقيها حافظا كان في حفظه الرجوع لعنه
حديث من الاحاديث الموضوعة في ذلك انك بالصحة وقال بن عبد البر كان يحضر المحدث ويحفظ خمسين تين حديثا ثم يقوم فيملها على الناس
واما اسمه فليس هو يعقوب بن ابراهيم بن حبيب الكوفي من اولاد سعد بن حنيفة الانصاري وسعد صاحب الصنمية ومشهور في الانصار باسمه وروى
حقيقته مالك بن من بن عمر بن عوف والاولاد ووفاته فولد سنة ثلث عشرة ومائة بالكونفة.

[illegible]

والاسم فسمي ابو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني بالاولاد والاشيaban قتيبة معروفه الكوفي واصله من وشرق من اهل قمرية
تقال لها حرا قدم ابو العزق فولد له محمد بوسط وانشا بالكون فسمه -

والمولود له ودفن في فولد بواسطه خمس غلش في قريه احدى غلش وقيل ثلثين ومائه مات بربريه قريه من قري الزبي
من بلاد العراق في سنة تسع وثمانين ومائه -

والما مشايخه وتلامذه فكيف وان فمن مشايخه الى حليفه دماك بن ابي يوسف مسعر بن كدام وسفيان الثوري وعروة بن دينار وداكك بن
مخول والاذاعي ورميعة بن حاكم وكبير بن وصاحب الامام الشافعي محمد بن ابي سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني وشاهم بن
عبد الله الرازي والي عبد الله القاسم بن سلام وعلي بن مسلم الطوسي والي حفص بن علي بن خلف بن اليوب وغيرهم.

و منهم الحسن بن زياد وهو أحد الفقهاء الكوفة من أجله تلاة في الامام ابي حنيفة كان محبا للسنة وعافيا للامام واثق قوي القصد ثم يروي
منه في كتاب المجرد والامالي وكان في سنة اربع و مائتين وقد عده من جد ولهذه الامة دينها على رأس المائتين .

و منهم الإمام زفر بن محمد بن الهذيل بن قيس بن سليم بن نسل سعد بن عدنان نقية حنفية كان جاسا من علم و العبادة و كان اولاد من صحابة
احديث ثم غلب عليه الاذى و هو قيا س صاحب أبي حنيفة يقول و حنيفة زفرنا قيا سنا و قال حماد بن ابي حنيفة لم يكن بعد ابي يوسف
في اصحاب أبي حنيفة مثل زفر موله سنة عشر مائة و وفاته في شعبان سنة ثمان و خمسين مائة -

و منهم ابن المبارك هو عبد الله بن المبارك بن واضح ابو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم المروزي الشريفي الامام محمد بن الامام ابي حنيفة ولد سنة ثمان عشرة و ثمانه او بعد با بعا اذ توفي في رمضان سنة احدى و ثمانين و مائة سمع يليا

و منهم ابن ابي الليلى زوج احد قاضى الكوفة و فقيهها و احد المجتهدين محمد بن عبد الرحمن بن يسار بن ابي الانصار القتيبي القري
كانت ولادته سنة اربع و عشرين و ثمان و ثمان مائة بالكوفة

و منهم الشعبي هو عامر بن شرحبيل الهذلي الكوفي يدايعن اخذ عن عمران بن حصين وابن جرير والي هيرة وابن عباس ابن عمر
وعائشة وغيرهم واخذ عنه ابو حنيفة وهو اكبر شيوخه وذكره ابن ابى زائدة والاعشى وغيرهم ومناقب كثيرة مذكورة في تذكرة الحفاظ
للذهي وخبره وكانت ولادته في زمان خلافة عمر ووفاته سنة اربع مائة وقل سنة ثلث وقل سنة خمس ثم لم ينفى بوابهم
بن جرير بن عيسى بن الاسود النخعي كنيه ابا عمران الكوفي فقيه ثقة من التابعين وكان من نقى اهل الكوفة مات سنة ست وقل خمس وسبعين
وكان ابو حنيفة الزعم بنو بوابهم النخعي حقه لا يجاوزوه الا ما شاء الله -

والمستعمل الاوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو بن ابي عمر الاوزاعي يكنى ابا عمرو دام اهل الشام كان فقيها من كبار التابعين جمع العبادة والورع وكان ثقة مانوا صدوقا حافظا اجاب عن ثمانين الف مسألة في الفقه من حفظه ولد سنة ثمان وثمانين ومات بمصر سنة مائة وربع وخمسين يوم الاحد الملقين بقيا من صغره قيل في ربيع الاول قبره في قرية على باب مبروت الاوزاعي نسبة الى نزار بن بطون من ذوى الكلاب من لخميين وقيل بطون من همدان وقيل الاوزاع اسم قرية مشهورة بمشرق على طريق خارج باب المغاوريس -

ومنهم سعيد بن المسيب هو أحد الفقهاء السبعة بن حزن أبو محمد الخزازي القرشي أبو لهيب صحابي شبيه بقرية الرضوان ووجه حزن أيضا
صحابي ولد لسعيد بن مسفان خلافة عمر توفي سنة أربع وتسعين قبل سنة تسع وثمانين وقيل إحدى وتسعين وسبع من عمر شيئا
و هو خطيب وعثمان بن عوف وزيد عاتقة وسعد ابني هيرة وكان واسع العلم والفكر حُرمة متين الديانة قالوا يا بني فقهه نفس من
سلالة التابعين فقهاده ويناور عا وعبادة فضلا قال النودمي أعلم من أفضل التابعين وكبارهم وسادتهم الفقهاء السبعة
بالمدنية فتتمة منهم شقيق عليهم سعيد بن المسيب عمرو بن الزبير القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق وخارجه بن زيد بن ثابت
وعبد الله بن عبد الله بن عقبة بن مسعود سليمان بن يسار وفي السابق ثلثة أقوال حد يثابته أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف نقله
الحاكم عن علماء الحجاز الثنائي أنه سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال ابن المبارك الثالث انه أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث
بن هشام قال أبو الزناد وقد جمعهم الشاعر على هذا القول لا يمكن أن يقدي بأتمه بقصته بغيري حسن قتيبة في فتحه بهم عبيد
عمرو قاسم به سعيد أبو بكر سليمان خارجه به وذكر الديرسي في حيوة البخاري ان عند ذكر السوس ان هذه الاشعار مشحنة على اسماء
الفقهاء السبعة اذ كتبت في رقعة وجعلت في القرح فانه لا يسوس ما دامت الرقعة فيه -

و منهم الحسن البصري هو ابو سعيد الحسن بن ابي الحسن رياس البصري من التابعين كان زاهدا ورعا فقيها و ابو موسى زيد بن ثابت
الانصاري داهية و لاهة ام المؤمنين ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم و ربما عانت منه في حاجة فبقي فصيحة مسلمة فديها قلقله

ابن أبي عمير عليه السلام في حديثه فيكون ان ملك الحكمة والعصاة فيه من بركة لعن ام المؤمنين ام سلمة ولدتين بقيتا من خلق
عمر بن الخطاب بالمدنية وتوفي بالبصرة تسهل رجب سنة عشر ومائة عشية الخميس يوم الجمعة -

وهم ابن عيسى بن عبيد بن ابي عمران ميمون الهلالي مولاهم ابو محمد الاعور الكوفي احد ائمة الاسلام ولد سنة سبع ومائة وتوفي
سنة ثمان وسبعين ومائة -

وهم ابو حاتم ابو محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران العطار في الخطي ابو حاتم الرازي احد ائمة الاعلام ولد سنة خمس
وسبعين بعد المائة بسبع عبد الله بن موسى واباهم وحدث عنه من ثبوته الصادق بن يوسف بن عبد الاعلى وعبد بن سليمان المرزى والربيع
بن سليمان المروزي ومن اقرباء ابو زرعة الرازي ابو جعفر الشامي ومن اصحابه ابن داود والنسائي وقيل ان البخاري وابن ماجه و
سنة ولم ثبت ذلك توفي سنة سبع وسبعين بعد المائة -

وهم ابن ابي حاتم هو اصحابنا قد شيخ الاسلام ابو محمد عبد الرحمن بن ابي حاتم الكوفي في حاتم محمد بن ادريس بن المنذر بن داود
بن مهران التميمي الخطي الامام ابن الامام حافظ الرازي وابن حافظها صاحب طلل الحديث وغيره ولد سنة اربعين بعد المائة بسبع من
ابيه وابي زرعة وغيرهما وروى عنه يحيى بن علي وابن حبان وغيرهما ومات في الحرم سنة سبع وعشرين بعد ثمان مائة في شهر ربيع
هو الامام اصحابنا الحجة الفقيه العابد ابو عبد الله بن عبيد الله بن عبيد بن مسروق الشوري من ثور ابن عبد مناف الكوفي ولد في سنة سبع وسبعين
وولد في سنة احدى وستين بعد المائة -

وهم شريح بن عيسى بن ابراهيم بن قيس الكندي قاضي الكوفة استقفاه عمر على الكوفة فقام بها خاسا وسبعين سنة لم
الا ثلث سنين متخفيا من القضاة ايام فتنه ابن الزبير وكان من سادات التابعين واعلمهم واعلم الناس بالقضاء وتوفي
سنة ست وسبعين وقيل سبع وسبعين وقيل ثمان وسبعين وقيل ثمانين وقيل ثمانين وثمانين -

ومن مزاحمة اياه عدي بن ارملة فقال له من انت اهلك الله قال بيك وبين اصحابك قال اسع مني قال قل اسع
قال اني رجل من اهل الشام قال مكان سميت قال وتزوجت عندكم قال بالوفاء والبنين قال واروت ان اصحابك قال لرجل
احق باهلها قال وشمرط لها دارا قال المومن عند شمرطهم قال فاحكم لان بنينا قال قد فعلت قال علي من حكمت قال علي
بن ابيك قال بشهادة من قال بشهادة ابن اخت خاتك -

وهم الطحاوي وهو الامام ابو جعفر احمد بن سلامة بن عبد الملك الرازي الطحاوي الا زرقية قبيلة كبيرة مشهورة من قبايل اليمن والها
بفتح الغار واهلها اهل اليمن ولعبدها الف قرية لصعيد مصر وقيل هو ليس منها بل من قرية طحوطه قرية لقرب طحا فكره ان يقال لطحطاوي
او طحوطي قال ابو اسحق فانهت اليه رياسة اصحاب الجيفة بمصر برع في فقهه واهديثه وهو ابن اخت ابي ابراهيم سميع بن يحيى المزني
صاحب الامام الشافعي نسبة الى غزيرة بنت كلب هي قبيلة كبيرة مشهورة وكان الطحاوي على مذهب شافعي واقرار على خال المزني
ثم تغفل الى مذهب ابي حنيفة وسئل عن وجه الانتقال فقال لاني كنت اري خالي يديم النظر في كتب ابي حنيفة فلهذا كنت اتبعه فقلت اني
غضب عليه يوما المزني وقال والله لا اجار منك شي فغضب ابو جعفر من ذلك ترك مذهبهم وتحنف واستغفل على ابي جعفر احمد بن محمد
وغيره والفت كتب كثيرة منها الزكام القرآن واختلاف اهل الروايات في الآثار وشكل الآثار وكتاب الشروط وله تاريخ كبير وغير ذلك هو
من كتب في شرح الحديث ولد سنة سبع وعشرين ومائتين ليلة الاحد عشر خلون من ربيع الاول وتوفي سنة احدى وعشرين

وثلث مائة ليلة الخمسين ستميل ذى القعدة بمصر ودفن بالقاهرة بقرية شهور بها وهو الشيخ الحارثي هو الامام المتفق على جلالة الجمع على غلبة شيخ الاسلام
 ابي اقطاب ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن البغيرة بن الاحنف الكوفي البخاري مولد اجماع المشهور بصح البخاري والادب المعروف
 والتاريخ الكبير والصغير وجزر رافع اليردين وجزر القارة خلعت الامام وغيره ذلك له مناقب حجة مبولة في تذكرة الحفاظ وغيره كانت ثلاث
 في يوم الجمعة ثلث عشرة ليلة خلت من شوال سنة اربع وخمسين ومائة ودفن ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين مائة
 ولم يعقب له ذكر.

ومنهم مستعمل وهو الامام المتفق على جلالة الجمع على غلبة ابي اقطاب الكوفي ابو الحسن عمار الدين مسلم بن اجماع القشيري النيشابوري مولد
 اجماع مسلم وله مناقب لا تعد ولا تحصى ولد سنة اربع ومائتين وتوفي في حشر يوم الاحد سنة ثمان مائة احدى مائة ومائتين.
 ومنهم النسائي وهو ابي اقطاب الكوفي ابو عبد الرحمن احمد بن شعيب بن علي بن بحر النسائي مولد سنة ثمان مائة احدى مائة ومائتين
 بسن النسائي ولد في سنة تسع ومائتين وتوفي بكرة سنة ثلث مائة ودفن بها.

ومنهم الترمذي وهو ابي اقطاب الكوفي ابو عيسى محمد بن عيسى الترمذي مولد اجماع الترمذي ولد في سنة تسع ومائتين وتوفي في الترمذ
 ليلة الاثنين ثالث عشرة من رجب سنة تسع ومائتين وخمسين ومائتين.

ومنهم ابن ماجه وهو ابي اقطاب ابو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني مولد سنة ثمان مائة احدى مائة ومائتين وتوفي سنة ثلث
 وخمسين ومائتين.

ومنهم ابو بكر بن ابي شيبة هو ابي اقطاب الكوفي الامام عبد بن محمد بن ابي شيبة ابراهيم بن عثمان البصري مولد المصنف روى عنه البخاري
 وسلم ولد سنة
 وتوفي سنة خمس ومائتين.

ومنهم الدارمي هو ابو عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ابي اقطاب عالم سمرقند روى عن يزيد بن هارون والنضر بن شبيب وعنه مسلم وابو داود
 والترمذي وغيرهم ولد سنة احدى ومائتين ومائة ومات سنة خمس وخمسين ومائتين.

ومنهم الدارقطني هو ابو الحسن علي بن قمر الدارقطني ابي اقطاب الامام انتبه اليه علم الحديث ولد سنة خمس وثلث مائة ومات يوم الاربعاء ثمان
 خلون من ذى القعدة سنة خمس ومائتين وثلث مائة الدارقطني بالقاء والنبون مبوب الى دار القطن بمكة كانت به بغداد قدما.
 ومنهم البيهقي هو ابو بكر احمد بن الحسين البيهقي كان من كبار اصحاب ابي حنيفة ولد سنة اربع وثلث مائة ومات في جيبا بورنة
 جمادى الاولى سنة ثمان وخمسين ومائة.

ومنهم زر بن رزين بن معاوية بن رزين بن معاوية البغدادي ابي اقطاب صاحب كتاب التجر يد في الجمع بين الصحاح مات ليلة العشرين
 خمس مائة.

ومنهم الخطابي هو الامام ابو سليمان احمد بن محمد الخطابي البستي اشار اليه في عصره صاحب معالم التنزيل وعلام سنن وغريب الحديث
 مات سنة ثمان ومائتين وثلث مائة.

ومنهم المبارك بن محمد بن الجوزي هو ابو السعادت المبارك بن محمد بن الجوزي المشهور بابن الاثير صاحب كتاب جامع الاموال
 ومناقب الاخيار والنهاية كان عالما محمد النويري روى عن خلق من ائمة الكبار كان بالجزيرة وتوفي ليلة الخميس سنة خمس ومائتين وخمس مائة

يصلون عليه فوجا فوجا لا يؤمنهم احدا رفا ولهم صلاة على العباس ثم بنو هاشم ثم المهاجرون ثم الانصار ثم سائر الناس فلما فرغ الرجال فعل الصلوة ثم النساء -

ثم دفن صلى الله عليه وسلم ونزل في حضرة العباس على الفضل ودفن ابن العباس شقران -

قال ويقال كان رأسه بن زيد وادس بن حوئي هم ودفن في المسجد في عليه صلى الله عليه وسلم في محله اللبن يقال انها سبع لبنات ثم ابا الوتر جعل قبره صلى الله عليه وسلم مسطحا ورش عليه الماء رشا -

قال ويقال نزل للغيوة في قبره ولا يصح -

قال سحاحهم ابو احمد يقال مات عبد الله والدر رسول الله صلى الله عليه وسلم والرسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية وعشرون شهرا وقيل تسعة أشهر وقيل سبعة أشهر وقيل شهرين وقيل مات هو وحمل وتوفي بالمدنية هو صحيح -

قال الواقدي وكاتبه محمد بن سعد لا يثبت انه توفي وهو وحمل ومات جده عبد المطلب له ثمان سنين وقيل ست سنين وادعى بالابي طالب -

وما ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد ست سنين وقيل اربع ماتت بالابو ابركان بن مكة والمدنية -

ولم يثبت صلى الله عليه وسلم رسولا الى الناس كافة وهو ابن الاربين سنة وقيل الاربين يوم -

واقام صلى الله عليه وسلم بمكة بعد الهجرة ثلث عشرة سنة وقيل عشرة وقيل خمس عشرة -

ثم هاجر الى المدينة فاقام بها عشرين بلا خلاف وقدم المدينة يوم الاثنين لثنتي عشرة خلت من شهر ربيع الاول -

قال السحاح ودار الهجرة برسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة يوم الاربعاء اليقين بقتيا من شهر صفر -

ارضعت صلى الله عليه وسلم ثويبة بضم التاء مولاة لبي لهب اياما ثم صغرة حليمة بنت ابى ذؤيب عبد الله بن الحارث السعدي وروى عنها انها قالت لبيت في اليوم شباب الصبي في شهر -

ونشأ صلى الله عليه وسلم يتيمًا فكفله جده عبد المطلب ثم عمه ابو طالب طهره الله عز وجل من نفس الجاهلية فلم يبق فيها لهم في عمره ثلثون شهرا من مشاهدتهم وكانوا يطلبونه لذلك فيمنع ولصغيرته لذلك -

وفي الحديث عن علي رضي الله تعالى عنه ان ابني صلى الله عليه وسلم قال ما عدت صما قط وما شربت خمر قط وما زلت اعرف ان الذم على من عليه كفر -

وهذا من لطف الله تعالى بان براءة من نفس الجاهلية ومن كل عيب ومحو كل خلق جميل حتى كان يعرف في قوم بالينا لما شابهوا من امانته وصدقه وطهارته -

فلما بلغ اثنتي عشرة سنة خرج مع عمه ابي طالب الى الشام حتى بلغ بصرى فراه كجبر الارب يعرفه بصفتة فخار واخذ بيده وقال هذا سيد العالمين هذا رسول رب العالمين هذا مبعوث الله حجة للعالمين قالوا فمن اين علمت ذلك قال انكم حين اقبلتم من بعثته لم يكن شجرة ولا حجر الا خرسا جدا ولا سيد الا ابني وانا نجد في كتبنا -

ورسال ابا طالب ان يردده خوفا من اليهود وفرده صلى الله عليه وسلم -

ثم خرج صلى الله عليه وسلم تاليا الى الشام مع مسير غلام خديجة رضي الله عنها في تاجها قبل ان يزوجها حتى بلغ سوق بصرى

فلما بلغ خمس وعشرين سنة تزوج خديجة رضي الله عنها - ولما خرج إلى المدينة مهاجرا فخرج معه صلى الله عليه وسلم أبو بكر الصديق رضي الله عنه وصلى إلى بكة عامر بن نجيرة بنضم الغار وولدهم عبد الله بن الأرقط الليثي وهو كافر ولا يعلم له السلام وذلك في يوم الاثنين في الرابع من شهر ربيع الأول بعد المائة سنة بعد البعثة سنة تسع في حنفية حنفية الله عليه وسلم كان صلى الله عليه وسلم ليس بالقطر البائن ولا بالتصغير ولا بالبيض الأمايق ولا الآيم ولا بسجد القطط ولا بسط وتوفي ليس في راسه عشرين شفرة بيضاء وكان حين يجسم بعيد ما بين المنكبين لشعر إلى منكبة في وقت التي تسمى أزميد وفي وقت التي نصف أزميد كانت الحية تشن الكفنين في غلظ الأصابع فغم الراس والكر ليس في وجهه تدوير أربع لعينين طويل إهدابها أحمر لما في الأسرته وهي الشعر فترقى من الصدر إلى السرة فغضب إذا شئى تعلق كأنها خط في صلب أي شئى بقوة والصعب السحر وتيملا لأوجهه كالقمر ليلة البدر كان وجهه كالقمر حين بصوت سهل إلى من ضلع اليمن سوار البطن والصدر أشعر المنكبين والذراعين وأعلى الصدر طويل الزمدين رجب الراحة شكل العينين أي طويل شقها منهنس يعقيدن في قليل لحم العقب بين كنفه خاتم النبوة كزاجحة وكبغية أحامته وكان إذا شئى كأنها تكون في الأرض ويجدون في لحاقه ويوم غير كثر وكان يبدل شعر راسه ثم فرق وكان يرخله ويترج الحية ويحجل بالاشد كل ليلة في كل حين ثمانية أطراف عند النوم - وكان حب الثياب إليه يقص والبياض والحبرة أي ضرب من البرد وفيه حمرة وكان كم يقص رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الرسخ وليس في وقت حلة حمراء وأزاد وأردأ وفي وقت ثوبين أخضرين وفي وقت جبة خضراء الكمين وفي وقت قمار وفي وقت عمامة سوداء وأخرى طرفها بين كنفه في وقت مرطاسود ومن شعر أي كساروس النخامد وأخف الغل فصل له صلى الله عليه وسلم ثلثة بنين القاسم وبه كان يكنى ولقب النبوة وتوفي وهو ابن سنتين وعبد الله وسمى الطيب طاهرا لانه ولد بعد النبوة وقيل الطيب طاهر غير عبد الله والصحيح الأول والثالث إبراهيم ولد بالمدينة سنة ثمان ومات بها سنة عشرين وهو ابن سبعة عشر شهرا أو ثمانية عشر وكان له صلى الله عليه وسلم أربع بنات زينب تزوجها أبو العاص بن الربيع ابن عبد القري بن عبد المس وهو ابن خالتها دامه بالله بنت خويلد - وفاطمة تزوجها علي بن أبي طالب رضي الله عنه وثنية وأم كلثوم تزوجها عثمان ابن عفان رضي الله عنه تزوج رقية ثم أم كلثوم وتوفيتا عنده ولهذه سمي ذا النورين توفيت رقية يوم بدر في رمضان سنة ثنتين من الهجرة وتوفيت أم كلثوم في شعبان سنة تسع من الهجرة فالهيات الأربع بالاختلاف والبنون ثمانية على الصحيح وأول من ولد له القاسم ثم زينب ثم رقية ثم أم كلثوم ثم فاطمة وجاران فاطمة عليها السلام ابن من أم كلثوم ذكر ذلك علي بن أحمد سعيد بن محرم أبو محمد الساجي فظن في الإسلام عبد الله عليه السلام ثم إبراهيم بالمدينة وكلهم من خديجة إلا إبراهيم فإنه من مارية القبطية وكلهم توفوا قبله إلا فاطمة فانها عاشت بعد ستة أشهر على الصحيح الأشهر فصل أعمامه صلى الله عليه وسلم هم أحد عشر أحدهم الحار وهو أبا برد ولا وحيد المطلب وبه كان يكنى وثم - والتزير وحزوه والعباس وأبو طالب وأبو لهب وعبد الكعبة وحمل بجارهم فغزوهم ثم سألته وضرار والقيادق سلمهم حمزة والعباس وكان حمزة صغيرهم سألته رضي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم العباس قريب منه في ابن وكان في زعم بعد أبيه عبد المطلب كان أكبرنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث سنين وعامته صلى الله عليه وسلم سكت صغيفة أسلمت وهاجرت وهي أم الزبير بن العوام توفيت بالمدينة في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهم وهي أخت حمزة لأمه وعائكة قيل أنها أسلمت وهي التي رأت رؤيا غزوة بدر وقتها مشهورة وبرقة دار وهي أخته وأم حكيم وهي أختها فصل في الأرواح صلى الله عليه وسلم ولهن خديجة ثم سودة ثم عائشة ثم حفصة ثم زينب ثم أم حبيب ثم أم سلمة ثم زينب بنت

الى البحار الخيرة في ارسى العلاء بن الحصري الى التذرين ساوي العبدى ملك البحرين فصدقوا سلم وارسل ابا موسى الاشعري حاذ
 بن جبل الى حلة كمين داهيين الى الاسلام فاسلم عامته اهل اليمن لموكمهم وقومهم فصل في صلته عليه وسلم اربعة من المؤمنين
 بلال وابن جهم مكنوم بالمدينة والموحدورة بركة وسعد القرظ بقبا فصل في اخلاقه صلته عليه وسلم كان على الله عليه وسلم جود
 الناس وكان اجود ما يكون في رمضان وكان حين اناس خلقا وخلقا وانهم كفوا وطيبهم رجاوا كلهم احبا واهم عشرة واهمهم
 عليهم الله واستد هم للشد خشية ولا يفيض نفسه لا يتقم لها وانما يفيض اذا انتهكت حرمان الله عز وجل فحينئذ يفيض
 ولا يقوم لفضله شئ حتى يتنصر للحق. واذا غضب عرض وانشاء وكان خلقه القرآن وكان اكثر الناس اذا مضى ليقضه حاجة
 امله ويخفف جناحه للضعف وما سئل شيئا قط فقال لا وكان اعلم الناس وكان اشده الناس حياء من العذراري في حذرهما والقريب
 والبعيد القوي والضعيف عنده في الحق سوار وما عاب طعاما قط ان اشتبه اكله ولا تركه ولا ياكل متكئا ولا على خوان ولا ياكل قيسرا
 ولا يتنقع من مباح وكان يحب الحلو والصل ويعجب بالبار وهو ليطيقين. وقال نعم الامام ائمة فضل عائشة على النساء الفضل الشديد
 على سائر الطعام وكان احب الاشاة اليه الذراع وقال ابو هريرة رضي الله عنه خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من المدينة ولم
 يشع من خبز الشعير ليعينه للعدم وكان ياتي اشهر واشهر ان لا يوقد في بيت من بيوت نازة وكان ياكل الهديته ولا ياكل الصدقة و
 ياكل في على الهديته ويخفف لعل ويرفع الثوب ليعود للمرض ويحب من وماه من غني او فقير ودني او شريف ولا يتعرج احد وكان
 يفتتارة القرصا وتارة مرعا واكفي في اوقات وفي كثير من الاوقات وفي اكثرها مجتبا بيديه وكان ياكل باصابعه الثلث و
 يلعقهم من يمينه في الشرب بالاناء ثلثا خارج الاناء ويكلم بحجرا مع الكرم ويغيد الكلمة ثلثا تقسم وكلامه بين يمينه من سمع ولا يكلم
 في غير حاجة ولا يقعد ولا يقوم الا على ذكر الله تعالى وركب الفرس البعير والحمار والبغلة وراون موهلة على ناقته وعلى حماره وراون
 احد اشئ خلفه وحصب على بطنه من الحجر وكان يحرق وكان يبيت هو واهله الليالي طويلا ومن فرشته من ام حشوه ليفن وكان متقللا
 من امتعة الدنيا كلها وقد اعطاه الله تعالى ما يحتاجه من الاض كلها فاني ان ياخذها داخلا والاخره عليها وكان كثير الذكر وكثير
 التفكير فكلما اتهم وضحك في اوقات حتى يبت نواجده ومن الايناب ويحب الطيب يكره الرائحة الكريهة ولم يخرج ولا يقول الا حقا
 ولا يقبل عند المعتذر اليه وكان كما وصفه الله تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم
 وقال تعالى ومن اعلم ان صلواتكم على محمد وسليته كانت معاينة تعريضا ما بال قوم شيترون مشروطا ليست في كتاب الله تعالى
 ونحو ذلك يا امر بالرفق وبحيث عليه وشيخ عن الحسن والحسين علي لعنوا وارضوا ومكارم الاخلاق ويحب التين في طهوره وترجله ومعدله
 وفي شانه كله وكانت يده اليسرى لخلاته وما كان من اذى اذا نام وضطج وضطج على جنبه الا يمين مستقبل القبلة وكان مجلسه
 مجلس حلم وحيا سر ومانته وصيانه وصبر وسكينة ولا ترفع فيه الاصوات ولا يؤذون فيه الا حرم اى لا يذكر فيه النساء. متيا لطفون
 فيه بالتقوى وتواضعون ويوقر الكبار ويرحم الضعاف ويؤثرون المحتاج ويحفظون الغريب ويخرجون اوله على الخير وكان يما
 اصحابه ويكرم كريم كل قوم ويوليهمهم ويقتد اصحابه ولم يكن فاحشا ولا مستغفرا ولا يجزى بالسنة الهنية بل يعفو ويصفح ولم يغضب
 خا ولا امرأة ولا شيئا قط الا ان يجاهد في سبيل الله وما يستر بين امرين الا اخا ليس بما لم يكن اشما. ولا لعل كل ما ذكرته
 في الصبح مشهورة وقد جمع الله سبحانه وتعالى له صلته عليه وسلم كمال الاخلاق ومحاسن الشيم وانه علم الاولين والاخرين
 وما فيه النجاة والعزوة هو امتي لا يفر ولا يكتف ولا يعلم من البشر وانه ما لم يوت احد من العالمين واخاره على جميع الاولين

۱۰۰
۱۰۱
۱۰۲

وآخرین صلوات الله علیه و آله ای یوم الدین قال الاوتاد العلم نور الله تلوها بنوره مع آدم نصف مشرود ریت اوم به
در زیر بوارت که خطیبی و امیری به . بیکتا که بود مرکز شهر دایره یکتا به تا مرکز عالم تو ای به مثل و نظیری به حتی است محققه
بهت چو مستاز باطل به آس و سبب بهت اگر صاف ضمیر نمی به آیات رسل بوده همه بهتر و برتر به آیات تو قرآن همه
دانی همه گیری به آس عقد تقدیر که از کسب نشد حل به حرفه تو گشاید که خیر می و بصیری به کار که جز گفته آس عین عمل بهت
به بگذر ز خضات و مگر آنچه پذیری به ای ختم رسل امت تو خیر ارم بود به چون شمر که باشد همه در دور اخیر می به کس نیست از به
امت تو آنکه جوانور به بار و سیه آیده سوی زریری به ثبت فی الصبح عن انس بن مالک رضی الله تعالی عنه قال سمعت
دبیا جاد و لاهری را این من کف رسول الله صلی الله علیه وسلم و امت راسخه قط الطیب من راسخه رسول الله صلی الله علیه وسلم
و لقد خدمت رسول الله صلی الله علیه وسلم عشرینین فما قال لی قط اقل ولا قال شئ فعلته لم فعلته ولا شئ لم افعله ففعلت کذا
فصل رسول الله صلی الله علیه وسلم معجزات ظاهرات و اعلام تنظیرات یبلغ الوفا دی شهورات فیها القرآن الحجة الظاهرة
والدلالة الباهرة لایاتیه الباطن من بین یدیه و لا من خلفه تنزیل من حکیم حمید الذی عجز البغاری فی افصح الاصطلاح اعمیهم ان
یا تو ابورده مثله لو استعانوا بکل شیء لخلق قال الله تعالی قل لمن احببت الانس و الجن علی ان یا تو ابشیل هذا القرآن لایاتون
بشئ و لو کان بعضهم لبعض ظهیر فخذ اہم صلی الله علیه وسلم بزرگ مع کما ترجم و فصاحتهم دشته عدو تهم الی یومنا نداء و اما المعجزات
غیره فلا یکن حیرا ابدالها کثیرة جدا و تجددة متزایدة و لکن اذکر منها المثلثة کاشفان القمور و شیخ الدار من بین اصناف کثیر
الماء و الطعام و تسبیح الطعام و خنین الحذر و سلیم الحجر و حکیم الذراع المسموم و شئ الشجرة الذی اتجماع الشجر من المتعابدین در جمیع
مکانها و در در اشاة و محامل و رده عین قناده بن النعمان بعد ان ندرت و صارت فی یدیه الی مکانها فلم یکن تعرف بعد
اذک و تغلفه فی عینی علی و کان از مد فیری من ساعده و کما رجل عبد الله بن عتیک فبرأت فی الحال و اخباره بعد اربع الشکرین
یوم بدر نذاصر ع فلان فلم بعد و امصار عهم و اخباره بقلته اقی بن خلف و اخباره بان طائفه من امته یغزون البحر و ان ام
حرام هم فکان کذلک و بانه یخرج علی امته ماز و می از من مشارق الارض و مغاربها و بان کذا کسر فی یقیها امته فی سبیل الله
عزوجل و بانه یجأت علی امته مانع علیهم من دهره الدنیا و بان خزائن فارس و الروم یفتح لنا و بان مرقه بن مالک یؤدی رادی
کسری و بان حسن بن علی صلح الله به بین فلیین غلیطین من المسلمین و بان سعد بن ابی وقاص لعیش حقه تنفع به اقوام و یضرب
آخرون و بان النجاشی مات یومکم نذا و هو احبته و بان الاسود الخنسی قتل لیکم نذ و هو بالین و بان المسلمین یقاتلون الکفر
صغار الامین عراض الوجوه و لعل الانوف و بان الین یفتح علیکم و الشام و العراق و بان المسلمین یجذون ثلثة اجداد جند با شام
و جند بالین و جند بالعراق و بانهم یفتحون مصر و رضایه کرفیها القیراط فانتصروا بالها خیبر فان لهم زمته و رجاء بان اویس القرنی
یقدم علیکم فی اعدا اهل البین کان به برص فبری منه الا قدر در هم فقدم کذلک علی عمر بان طائفه من امته علی الحق و بان ان
یکثرون و بان الانصار یقتلون و بان الانصار یلقون بعدة اثره و بان الناس لایزالون یکیلون حقه یقولوا نذا خلق الله کل شیء
بحديث و بان مزیغ بن ثابت یسطلو بالحیوة و بان عمار بن یاسر یقتل الغنم الباغیة و بان نذرة الامه تنفرت و بانه سیکون
بینهم قتال و بانه یخرج ماز بارض الحجاز و اشرافه نذا فو قعت کلها کما ذکره صلی الله علیه وسلم و اضحی جلته و قال ثابت بن قیس
تعلیش حمیدا و قتل شهید افشاح حمیدا و اشد شهید بالیامته و قال النعمان النسیب - بلومی شدید و قال فی رجل من المسلمین یقاتل الا

شد يدوانه من اهل النار فصل نفسه جاره والبصنة بن معبد بن الهيثم فقال جئت تسأل عن البر والاثم فقال لعلي و
 الزبير والمقداد اذ هم يولون روضته فاح فان هناك طعنة منها كناية في حدودها فانك تراه ثم اخرجته من عقابها وقال لابي هريرة
 حين سرق الشيطان المتزانه يبيح وفعاد وقال لازواجه اطلوكم يداي عنكم لحاقا في فكان كذلك وقال لعبد الله بن مسعود
 انت على الاسلام حتى توت ودعا صلى الله عليه وسلم لانس بان كثر ماله وولده ويطول عمره فكان كذلك عاش فوق مائة
 سنة ولم يكن احد من الانصار اكثر مالا منه ووفى من اولاده الذكور صلبا ثمانية وعشرين ابنا قبل قدوم الحجاج سوى خيمهم
 وبنا مصرح به في صحيح البخاري وغيره ودعا صلى الله عليه وسلم ان يعز الله الاسلام بعمر بن الخطاب او بابي جهل فاعز الله
 بعمر بن الخطاب صلى الله عليه وسلم ودعا على سراقته بن مالك فارقت بكمرته في جلد من الارض وساخت فوئها فيها فناداه بالامان
 وسال له عارله ودعا لعلي ان يذهب الله عنه الحزن والبر فمكمن يجد جردا لبردا ودعا لحنيفة لينة لبعثي في نجر الاخراب ان لا يجد
 بردا فلم يجده حتى رجع ودعا لابن عباس ان يفقه الله في الدين فكان كذلك ودعا على عتبة بن ابي لهبان ان يسلط الله عليه
 كلبا من كلابه فعلى لاسد بالزرقا ودعا بنزول المطر حين سألوه ذلك فحوط المطر ولم يكن في السماء فخرته فثار حباب امثال الجبال
 ومطروا على الحجة الاخرى حتى ساكوه ان يدعوا رقة فدعا برقة فارتفع وخرجوا يمضون في الشمس ودعا لابي طلحة ولا امرأة مسلم ان يباي
 الله ليجاني ليلتهما فكان كذلك فمليت فولدت عبد الله فكان من اولاده تسعة كلهم علماء ودعا لامر ابي هريرة بالهداية فهدى
 ابو هريرة فوجد ما تفعل وقد اسلمت ودعا لامر قيس بنت محصن بنت عكاشة بطول عمر فلما علم امره عثرت وامرته رداه النساء في
 في ابواب عمل الميت ورمى الكفار يوم حين بقعة من تراب قال شامت الوجوه فزهمهم الله تعالى واسلمت اعينهم ترابا و
 خرج على مائة من قرش نيطرونه ليفعلوا به بكرهوا فوضع التراب على رؤسهم فمضى ولم يردده يحصل في خصائص رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في الاحكام وخبر ما هذا فصل نفيس فخص الله صلى الله عليه وسلم اربعة اضراب الاول ما خص به صلى الله عليه وسلم
 من الواجبات قالوا وحكمة في زيادة الزلفي والدرجات التي فم تقرب المتقربون الى الله تعالى البش او اما افرض عليهم كما
 صرح به الحديث الصحيح وان ثواب الفرض يزيد على ثواب الفل لميعين ورجه داسا فوافيه بحديث فمن هذا الضرب صلوة الصلوة
 الاضحية والوتر والتجديد والسواك والشاورة ومنه وجوب مصابرة العدو وان كثر وادرا واد على الضعف وقيل يجب عليه
 صلى الله عليه وسلم اذ اراد ان يشيئا لعجبه ان يقول لبيك ان اعيش عيش الاخرة - الضرب الثاني ما خص به من المحرمات عليه كونه
 الاجر في اجتنابه اكثر منه اشعر وخط ومنه الزكوة وصدقة التطوع - الضرب الثالث التحففات واللباحات وما ائتم به صلى
 الله عليه وسلم دون غيره فوعان احدهما بالامتناع بالكلح فانه الموصل في الصوم واصطفا ما يتاره من النفقة قبل القيمة من
 جارية وغيره او يقال لذلك المناء الصنع والصفية وجهها صفايا النزاع الثاني متعلق بالكلح فانه اباقة تسعة نسوة والصحيح جواز الزنا
 له صلى الله عليه وسلم ومنه انعقاد نكاحه بلا ولي ولا شهود - الضرب الرابع الواليع ما خص به صلى الله عليه وسلم من الفضائل الاكرام
 فمنه ان ازواجه اللاتي توفى عنهن محرمات على غيره ابدوا في من فارقتها في بحيرة او جهنم تحريمها ومنه ان ازواجه امهات
 المؤمنين سواء من توفيت تحت من توفى عنها وذلك في تحريم نكاحهن ودوجب احترامهن وطاعتهن وتحريم عقوبتهن ومنه تفصيل
 فاساة على سائر النساء وحمل ثوبهن وعقابهن ضعفين وتحريم سواهن الامن وادحجاب منه في غير النكاح انه صلى الله عليه وسلم
 خاتم النبيين وخير الخلق جميعين دامته افضل الامم واصحابه خير القرون دامته مصونة من الاتباع على ضلالته وشرعية توبة

وإنما نسخ جميع الشرائع وكتبها بحفظ عن التحريف والتبدل وهو حجة على الناس بجد فاته معجزات سائر الأنبياء أنقرضت لقصور
 الرعب مسيرة شهر وحملت الأرض مسجد أو طهورا وحملت له الغنائم وأعطى الشفاعة والمقام المحمود وأرسل له الناس كافة وهو سيد
 ولد آدم وأول من مشى عنه الأرض وأول شافع وأول شفيع وأول من يقرح باب الجنة وهو أكثر الأنبياء نبيا وأعطى جوامع الحكم
 وصغوف أمته في الصلوة كصغوف الملائكة وكان لا ينال قلبه ويرى من وراء ظهره كما يرى من قد أمته لا يحل لأحد أن يرفع صوت
 فوق صوته ولا يناديه من وراء البحار ولا أن يناديه باسمه فيقول يا محمد بل يقول يا بني الله يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ونجا المصلح في قول السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ولو خاطب أو دعى بخير أو بطلت صلوة أو لم يزل على إذا دعاه أن
 يجيبه وهو في الصلوة ولا يبطل صلوة وكان بوله ودمه تيرك بها وكانت الهدية حلالا له ولا يجوز أن يجنون على الأنبياء ويجوز عليهم
 الأعمار لأنه من خلاف الجنون واختلوا في جواز الاحتكام والشهادة متناهية من الخصائص أنه صلى الله عليه وسلم يؤخذ عن
 الدنيا عند تلقى الرحي ولا يسقط عنه الصلوة ولا يخبر بها ومنها أن من رآه في المنام فقد رآه حقاً فإن الشيطان لا يشبه الصلوة
 ولكن لا يعجل بما يسمع الرحي منه في المنام فيما يتعلق بالأحكام إن خالف ما استقر في الشريعة لعدم ضبط الرحي لا للكذب في الرؤية
 لأن الخبر لا يقبل إلا من ضابطه فكيف والناس بخلافه ومنها أن الأرض لا يملك لحوم الأنبياء والمحدثين منهم قولاً صلى الله عليه
 وسلم أن كذباً على ليس ككذب على أحمد الكذب عليه من الكفار فإن استحلوا المتحريم كفر ولا فهو كسائر الكفار لا يكفر بها في سنة
 الأسما وبأنه قصار ذات التقاط وأعلم أن أحوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وسيرة وما أمره الله وما أفاضه على العالمين من آثار
 صلى الله عليه وسلم غير موصولة ولا يمكن استقصار بالأيام في هذا الكتاب وفيما ذكرته تنبيه على ما تركته

الفصل الخامس في بيان بعض الأصول أعلم أن الفقهاء كثير ما يختلفون في تحقيق المناط وتوجيهه وتخرجه ولا
 يسر كون ما في النص الحديث والقرآن والناس يفتنون بهم لا يعلمون على الحديث أريد بذلك ما يصلح عليه علماء الأصول تحقيق
 المناط أن يصدر حكم من الشارع في صورة جزئية ثم ثبتت حقيقة ذلك في سائر الجزئيات من نوع تلك الصورة مثلاً لقوم جزء
 الصيد فحرف القيمة في جزئي هو تحقيق المناط وليس ذلك بقياس فكذا يشترك فيه النحاة من العام ولا يحتاج إلى الاستدلال
 المناط أن يصدر حكم من الشارع في صورته قد اجتمعت هناك أمور اتفقت بعض تلك الأمور مناط ذلك الحكم وبعضها لا دخل لها
 فيتحقق الأمر الذي هو المعللة بتحقق المناط مثلاً ما في الحديث عن أبي هريرة قال أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم فقال بليت قال
 ما شأنك قال وقعت على امرأتي في رمضان قال فهل تجد ما تعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال
 لا قال فهل تستطيع أن تطعم ثنتين مسكينين قال لا الحديث ففتح أبو حنيفة والشافعي مناط وجوب الكفارة كون ذلك الفعل مغطا
 جماعة كما في هذه الصورة أو كلا أو ثلثها بعد أن يكون عمداً فكونه جماعاً في هذه الواقعة أمر اتفاقي كما مر لا اتفاقيات وهو مذهب
 أحمد إلى أن المناط هو كونه جماعاً فلا يبدى الحكم إلى الأكل والشرب حتى يجدد الشك من أبي هريرة أيضاً قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من أخطأ ما من رمضان في غير رخصة فصعبها الله لم يقض عنه صيام الدهر حمله على الأكل والشرب عدا
 وقال لا يقض عنه صيام الدهر وتخرج المناط أن يصدر حكم من الشارع في صورة جمعة هناك أمور يصلح كل منها للعلية فيخرج المجتهد
 أمر من بين تلك الأمور للعلية ويجعل مناطاً مثلاً حديث النبي عن الرطب إلى الأشياء المستترة أجمع هناك أمور القدر والجنسية والظن
 والتمنية والاتفاقيات والأخبار فذهب أبو حنيفة إلى أن مناط الحكم هو الوصف الأول والثاني والثالث في ذلك

على ما اوصى اليه بجهادهم فالفرق بين فتح المناط وتحريرها ان في الاول اجتمعت اسرار لا يدخل لها مع المناط فتح المجتهد المناط وفي
 الثاني اجتمعت اسرار كل منها صريح لان يكون مناط فتح المجتهد احد بالان يكون مناطا وتفتح المناط وتحريره وطيفة المجتهد غيرهم فيهم
 بعضهم بعضا ومن الامثلة فيه ايضا حديث مفتاح الصلوة الطهور وتحريرها التكبير تحليلها التسليم قدسب اكثر الآية الى ركنية صينية
 التكبير والتسليم وخرج ابو حنيفة المناط فيه كون الاول ذكر المشربا بالتعليم وكون الثاني خروجا بصنع المصلي وقال ابو حنيفة يهين لكن
 ثبت سوا طلبة النبي صلى الله عليه وسلم على صيغة التكبير وصيغة التسليم فليكن ما وجد من وقد التزم الشيخ زين الهمام وجوب صيغة
 التكبير والمشهور انه سنة وقد ثبت فيها الذكر المشرب بالتعليم واخرج وضع المصلي كتحقق الكل في البحر في فليكن ما فرغ من وسياقي
 منفصلا في موضعين على هذا القياس امثلة كثيرة - وقال الاوستا والعلما نور الله قلوبنا بنوره ان للآية الاربعه اصولا اربعة
 اكثرية وذلك ان الامام ما كانا يسمى بعمل اهل المدينة بل قد يرجع على الحديث المرفوع وانما في ياتخذ باصم ما في الباب اجد اخذ
 بالاصح والصحيح وحسن والضعيف اذا كان صنعة لغيره ويجوز ان يكون ذلك وعلى هذا وضع مسنده وابو حنيفة ياتخذ بهذه الاقسام
 الاحاديث على محل واحد فلذا كثرت التاويلات عند اخفية وكثرت اخرج على الرواية عند اخفية وانما في اول من بطل لا تحتاج
 بالمرسل الا اذا اعتقدوا امام الصنعة ذلك الامام الهمام البخاري قد اخذ اصل ما كان ثابت في مذهبهم فيها في باصم ما في الباب
 ويراعى ساعدة عمل السلف فلذا لم يات بحدوث ليعارض حديثا في كتابه لم يخرج في الكسوف الاحاديث الراكعين شيئا منه على
 أصله واعتمد مسلم على ثقة الرواية فاخرج حديث ثلاث ركعات وحديث اربع ركعات بل حديث خمس ركعات ايضا وثقنا
 على مير المؤمنين على رضي الله عنه فالبخاري قد استقى وتابع مسلم القاعدة فشاينها يتوسلون في مثل هذه لا ياتخذون بالتقدم ولا
 بالتسايل ويوجبون الاحاديث المتعارضة بوجهات يكاد يقبلها من يسعها مثله حديث الغلوتين فقد رواه يزيد بن زريع وكذا
 بن طلحة وبرايم البخاري وهدية بن خالد ووكيع بن جريح بن حسان بن عطاء بن ابي المار والقلتين او ثلثا لعل المجل البحث فيقال فيه ان هذا ليس
 بخبر يشرى فقد قال الغلوتين او ثلثا بالتأويل فهو تقريب وحالة على خلوص اثر النجاسة من جانب على جانب وذلك اصل
 نذهب اليه حنيفة وصاحب جرح به الشيخ ابن الهمام وشرح ابن نجيم وقد علمت الاحاديث المتعارضة لحدوث الغلوتين كحديث النبي عن
 ابيول في الماء والركل وحديث النبي عن اذخال اليد في الماء اذا لم يقطر وحديث ولورخ الكلب في الماء وما لايضا احاديث
 القراءة خلف الامام فانهم لما استدلوا على ترك القراءة خلف الامام بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون
 وقوله صلى الله عليه وسلم واذا قرأ فاستمعوا وحديث من كان له امام فقرأه الامام له قراءة او لو احديث لا تفعلوا الا بام القرآن فانه
 اصلوه لمن لم يقرأ بها وذلك انه لم يصح في شان نزول الآية شي من الروايات فالعبرة بالعموم اللفظ والايضا فقد روى النبي
 في كتاب القراءة عن الامام احمد انه راجع العلماء على هذه الآية في القراءة في الصلوة وحديث واذا قرأ فاستمعوا وحديث صحيح وحديث
 من كان له امام فقرأه الامام له قراءة حكاها الشيخ ابن الهمام عن مسند احمد بن منيع وصححه فان مسنده على شرطه شين ولم نقف
 على علة فيه الى الآن وقد ساعده الموقوف عند الترمذي والمرسل عند آخرين فاذا نهر صحيح فوجه شيخ مشايخنا الشيخ رشيد احمد
 عبادة من طريق محمد بن يحيى وسياقه لعلمه تقرأون خلف الامام كما قالوا نعم يا رسول الله نهذه فاقال فلا تفعلوا احديث فقال هذا
 دليل الالباح لا دليل الوجوب وانهم كانوا يقرءون بغير امر منه صلى الله عليه وسلم ولذا سأل بقوله لعلمكم تقرأون خلف الامام فلما قالوا
 نعم قال فلا تفعلوا الا بام القرآن فانها سورة متعينة من بين سائر القرآن لا غير ما من السور التي صلى الله عليه وسلم باحتها

خلق الامم بكونها مستعينة من بين اسرار الصلوة بدونها وظهور عدم كون الصلوة بدونها في حق الامم والمنفردة وان ذلك في الاباحة
في حق المقدس وسلسلة الاباحة والكرامة فمختلف فيها عند الحنفية والشافعية على عدم الوجوب وقالوا في مسئلة رفع اليدين و
جهرتين انه قد صح الرفع واجهر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن الصحابة وقد صح ترك الرفع بازاء صحيح عند المصنف ابى داود
والاخبار وقد صح ترك الرفع عن امير المؤمنين عمر وامير المؤمنين علي وكذا صح الاخبار بآمين عن جماعة من الصحابة والسلف الصالحين
فليكن كلامهم من سنة وانما يتبقى اثبات في الترخيع هذا والله الموفق للسداد في المبد والمعاد وسياقي في موضعه ان شاء الله

بالتفصيل

الفصل السادس في النسخ وفي خمسة ابحاث الاول في تعريفه والثاني في جوازه والثالث في محلله الرابع في شرطه الخامس
في ان النسخ والمنسوخ قائما الاول فهو في اللغة الازالة يقال نخت شيئا نختا نختا اي ازالته ورفعه ونخت الرخت الا اذا احتجوا
نسخ يثيب الشباب اي اعدمه كذا في الاساس ويجي بمعنى النقل وهو تحويل شئ من مكان الى مكان او حالته الى حالته
بقائه في نفسه يقال نخت الخيل اذا نقلته من خلية الى اخرى ومنه نساخ الموارث لا تعاقبا لها من قوم وفي الاصطلاح
قيل هو عبارة عن رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متاخر فبقيد بالشرعي احتراز عن العقل لان رفع الاحكام العقلية الثابتة قبل
ورود الشرع التي يجزئها بالباح حكم الاصل بدليل شرعي متاخر لا يسي نسخا وقيد بدليل شرعي احتراز عن الرفع بعد الموت وقيد
بقوله متاخر احتراز عن التقيد بالغاية والاستثناء ونحوهما فان ذلك لا يسي نسخا ايضا قيل هو بيان انتفاء الحكم الشرعي المطلق
الذي دهمنا التمهاده واعلم ان النسخ بالنسبة الى صاحب الشرع بيان محض والظاهر لمدة مشروعية الحكم المطلق عن المدة في الظاهر
الذي كان معلوما عند الله تعالى متغيرا بنهاية بانه يمتد في وقت كذا بالنسخ فكان النسخ بالنسبة الى علمه تعالى امينا
لمدة لا رافعا الا انه تعالى اطلقه ولم يبين الحكم فصار ظاهرا هو البقاء في حق البشر فكان تبديلا لا لاطلاق الى التقيد في حقنا
بياننا محض في حق صاحب الشرع وهو كالنقل فانه بيان محض لاجل المعلوم في حق صاحب الشرع فانه ميت باجله بلا شبهة
ولا اجل له سواء قال تعالى فاذا جاء اجلهم لا يتاخرون عنه ساعة ولا يستقدمون وتغير وتبدل في حق الفاعل ولذا احتج
به القصاص - واما الثاني فهو جاز في جميع احكام شرعية عقلا وواقع شرعا عند المسلمين جميع خلافا لليهود ونحوهم عند الله تعالى
فعند بعضهم باطل عقلا وعند بعضهم جائز في نفسه عقلا لكنه غير واقع عقلا فهو منتفص سمعا وعند بعضهم جائز وواقع ويقولون ان رسالته
محمد صلى الله عليه وسلم الى العرب خاتمة لا اله الا الله فانه كافه فانهم يقولون يلزم من جواز النسخ كجمل السهبة بالنسبة الى الله تعالى بان لا يكون
يعلم بوقوع الامور وصالح العباد من الابتداء والانتهاز ما امر او لم ينه ثم منع عنه بل مر في اول الامر بما هو خير لهم في كل وقت
غير انهم ان لا تنسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة احمده يكون دينه يورثه وبنو اهل منهم وعنا فانما نحن نقول ان الله تعالى اعلمكم
خير يعلم مصالح العباد وحوالهم فحكم كل يوم على حسب مصلحته كما يليق للمريض بشرب دواء وكل غدا اليوم ثم غدا انجلت لك
فانه لا يحكم بغايته بل هو عاقل ما ذوق لي كل يوم على حسب ما يجد من اجديه ولم يقل للمريض اني ابد لك غدا دواء ودواء
بدوا اخر وقد صح ان في شريعة آدم كان نكاح الحبر وحلا ولا كذا النكاح الانوات للاخ جلالا وقد ورد في التوراة ان الله
امر آدم بتزويج بناته من نبيه وكانت زوجة مخلوقة من خلقهم منتسخ ذلك لغيره من الشرع وكذا الجمع بين الاختين كان
شرعا في شريعة نوح ثم انتسخ تلك الاباحة في التوراة وغير ذلك مما هو في الامم الى ان كان في النسخ الا الصلوة والطهارة

والله الهادي ومنه الهداية والهداية في البداية والنهاية واما الثالث فحمله الحكم الذي يوجد في امران الاول ان يكون الحكم في نفسه
محملا للوجود والعلم شرعا والثاني ان يكون الحكم محملا للتحقق باثبات في النسخ من توقيت او تابد نصا او دلالة وذلك لان لما
ثبت ان النسخ بيان مدة الحكم في الحقيقة وان كان رفعه في الظاهر لا بد من ان يكون محله حكما يتحقق ان يكون موقفا الى
خاتمة وان لا يكون كذلك ثم حكم الحكم اما ان لا يتحقق النسخ في نفسه كالحكام العقلية وما يجري مجراها من الامور بحسب سنة الاخباريات
المؤدى نسخها الى الكذب واما ان يتحقق النسخ في نفسه كالحكام العقلية وما يجري مجراها من الامور بحسب سنة الاخباريات
واما الرابع فشرطه ان يكون العقل عقد القلب ان يتمكن من الفعل وقيل لا بد من زمان يتمكن من الفعل حتى يقبل النسخ قلنا
ان النسخ شرطه ان يتحقق عليه مثل كون النسخ والمنسوخ حكيمين متعبرين فان الموت العجز بزمان التقدير شرعي ولا يسريان
نسخا وكذا الزلزلة الحكم العقلي بالحكم الشرعي لا يسري نسخا ومثل كون النسخ منفصلا عن المنسوخ متاخر عنه فان الاشتراك في الغاية
لا يسريان نسخا ومثل يتمكن من الاعتقاد اى لا يمكن النسخ الا بعد ما بلغ الامر الى المكلف ويقتضيه المكلف ذلك الامر منه بالقدرة
من الزمان ضروري وشرطه بالاجماع وبعضها يختلف فيه مثل كون النسخ والمنسوخ من غير اشتراط البذل
للمنسوخ واشترطه كونه خف من المنسوخ او مثله فانها شرط لصحة النسخ عند قوم فمن الشرط المختلف فيها يتمكن من الفعل فلهما
ان يضي بعد ما جعل الامر الى المكلف زمان يسع لفعل الامور بعد الكثرة التقدير وعامة اهل الحديث هو ليس بشرط الصحة عند
جماعة المعتزلة واليه ذهب بعض الخففة مثل ابى بكر الصمصام والشيخ ابى منصور والقاضي ابى زيد وبعض اصحاب الشافعي كما
يعرض اصحاب احمد بن حنبل وصورة المسئلة على وجهين احدهما ان يرد النسخ بعد يتمكن من الاعتقاد قبل دخول وقت كذا
كل انواعه قبل صدقها ثم قبل قبل النسخ لا يصح او تأنيها ان يرد بعد دخول وقت قبل انقضاء زمان يسع الواجب كما اذا قبل
مهم غدا فشرع الصوم فقبل انقضاء اليوم لا يصح ترك العاصم بما روى ان ابى صلي الله عليه وسلم امر بمسكين صلوته ليلة
المعراج ثم نسخ ما روى على نفسه فكان ذلك نسخا قبل يتمكن من الفعل الا انه كان بعد عقد القلب عليه فذلك نوعه على يجوز قلت قال
يعني في عمدة القاري ومنها ان قويا استدوا بالنسخ على ان يجوز نسخ العبادات قبل العمل بها وانكر ابو جعفر النحاس هذا القول من
وجهين احدهما البناء على اصله ونهيه في ان العبادات لا يجوز نسخها قبل العمل بها لان ذلك عنده من البداء والبداء على الله سبحانه
وتعالى محال الثاني ان العبادات وان جاز نسخها قبل العمل بها عند من يراه ليس يجوز عند احد نسخها قبل عملها الى الاخيرين صلوها
الى الخاطئين قال انما ادعى النسخ فيها القاشاني فيصح بذلك نهيه في ان البيان لا يتاخر قال ابو جعفر وهذا انما هي علة
شعبان رسول الله صلى الله عليه وسلم لامة ومروجة راجعها بالتحقيق عن ائمة ولا يسمى نسخا وقال السبيلي قول ابى جعفر وذلك ان
يبنى الصحيح لان حقيقة البداء ان يبدو الامر راي تبين الصواب فيه بعد ان لم يكن متبينا وهذا محال في حق الله تعالى والذي يظهر
انه نسخ ما وجب على النبي صلى الله عليه وسلم من اقراره بوضع عنه استمرار العزم واعتقاد الوجوب وهذا نسخ على حقيقة نسخ عنه ما وجب
عليه من التبليغ فقد كان في كل مرة عازما على تبليغ الامر به ومروجة وشفاعته لا تنفع النسخ فان النسخ قد يكون عن مبدء علوم
شفاعة صلى الله عليه وسلم كانت سببا للنسخ لا مبطلة للحقيقة ولكن المنسوخ ما ذكرناه من علم التبليغ الواجب عليه قبل النسخ وحكم
اصوليات في خاصته واما امته فلم ينسخ عنهم حكم الا اتيهم بدينهم فلم ينسخ عنهم حكم الا اتيهم بدينهم فلم ينسخ عنهم حكم الا اتيهم بدينهم
فاذا كان خبر الله النسخ ومعنى الخبر انه صلى الله عليه وسلم اخبره ربان على امته مسكين صلوته ومعناه انما في الموضع المحفوظ

مجزوعاً فلا يصلح الرابع باحد ريث الصحيح كما لا يخفى واستدل الشافعي على عدم جواز نسخ السننة بالكتاب بقوله تعالى لا تبين
 للناس ما نزل اليهم بانه وصفه بكونه مبيناً فلما جاز نسخ السننة بالقرآن لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم مبيناً واللازم باطل فالكتاب
 مشدداً للملازمة فلانة اذا ثبت حكمنا نسخ السننة تعالى بقوله لم يخفى التبيين منه لان المنسوخ مرفوع لا مبين لان النسخ نسخ
 لا بيان واما بطلان اللازم فلقوله تبين للناس ما نزل اليهم حيث وصفه بكونه مبيناً قلنا فالسنة الملازمة لان المراد بالتبيين البيان
 ولا نسخ النسخ ليس بياناً فانه بيان لا شبهة امر الحكم الاول لكونه نسخاً ليس ببيان وان المراد منه بيان العام والمجمل
 والمنسوخ وخيرها لكن لا نسخ ان الآية تدل على امتناع كون القرآن نسخاً للسننة وبالحجة ان النسخ لما كان بياناً مدة
 الحكم المطلق جاز ان يبين الله مدة كلامه رسولاً ورسوله مدة كلامه ربه وتلك في عدم جواز نسخ الكتاب بالنسبة بقوله عليه السلام
 اذ اردى لكم عن حديث فاعرضوا على كتاب الله فماد افقه فاقبلوه والا فمروءه فكيف نسخ بها قلنا ان المراد من العرض
 اذا امكن تارخيه فلو علم ان الحديث متاخر عن الكتاب فيكون نسخاً له وان المراد به العرض اذ لم يكن الحديث في الصحة بحيث
 نسخ به الكتاب بدليل اول الحديث اى اذ اردى الحديث وقالوا انه لوجاز نسخ الكتاب بالنسبة ليقول الطاعنون ان الرسول عليه
 السلام اول ما كذب الله فكيف يرمي بالله وتبليغه ولوجاز نسخ السننة بالكتاب يقول الطاعنون بان الله كذب في فكيف يصح
 قوله وبالحجة لوجاز ذلك لزم تغير الناس عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن طائفة لانه يوم ان الله تعالى لم يرض بما سنده
 الرسول عليه السلام واللازم باطل لانه من اقص البشعة فالمراد من كذا قلنا الملازمة ممنوعة لانه اذا علم ان مبلغ فلان متغير لا يتغير
 لان الكل من عند الله تعالى وعلى ان يشل هذا الفطن لا مفر عنه في المتفق ايضا وهو صادر من استبعاد الجاهلين فلا يعجب ان يناديهم
 اهل ان القاضي ابا زيد ذكر انه لم يوجد في كتاب الله بالنسبة الا بطريق الزيادة على النص فعلى هذا يجوز ان يقال معنى قول النسخ
 لا يجوز نسخ الكتاب بالنسبة انه لم يوجد النسخ بها فيه والزيادة على النص ليس بنسخ عنده واما عندنا قلنا كان نسخاً جوازاً نسخ
 بها لكن هذا انما يشبه لولم يقل بعد جواز نسخ السننة بالكتاب ثم علم اني قد ذكرت في غير هذه الموضع ان الزيادة على
 النص نسخ عندنا بحقيقة عملاً قال الشافعي وليندكم بحبل علماء وناقراة الفاتحة ركناً في الصلوة لانه زيادة على النص وهو قوله تعالى
 فاقروا ما تيسر من القرآن والزيادة النسخة حادثة في زمانها البكر فزيادة الظهارة شرط في طواف الزيارة وزيادة صفة الايام
 في رقبته الكفارة بخير الواصل والقياس فالمنسوخ اربعة اقسام منسوخ التلاوة وحكم جميعاً ونسخ احدهما دون الاخر نسخ
 وصحت بحكم مع بقا اصله كما في الزيادة على النص ولا نزاع في عدم كون الزيادة نسخاً اذا كانت عبادة مستقلة كزيادة
 الصلوة السادسة مثلاً وانما النزاع في تخيل المستقبل كزيادة جزاء شرط او زيادة ما يرفع المفهوم المخالف واختلفوا فيه على
 سننة فذهب الاول ما ذهب اليه الحنفية وهو انه نسخ الشافعي ما ذهب اليه الشافعية وهو انه ليس بنسخ والثالث ان كانت
 الزيادة ترفع المفهوم المخالف فنسخ والا فلا والرابع ان خيرت الزيادة المراد عليه بحيث صار وجوده بمنزلة لعدم شيء
 فنسخ والا لا واليه ذهب القاضي عبد الجبار النخاس ان اتحدت الزيادة مع المراد عليه بحيث يرفع المقعد والالتصال
 بينهما فنسخ والا فلا والظاهر ان قولهم بدليل شرعي لزيادة البيان وانما كيد ثم ان مفهوم المخالفة غير معتبر عند الحنفية لكن في كذا
 في البيان على نذهب من اعتبره نداء ثم علم ان سلف كثير ما يطلقون النسخ على تغيير المطلق وتخصيص العام او ابطال الظاهر
 كما بينه ابن تيمية وابن جرير وسيوطي وغيرهم وعند الطحاوي عام من نداء فانه يطلق النسخ على ظهور علم كمن معلقاً وان كانا

باقين حكما فاعلمه كذا تخلف العلماء في التكليف بالناسخ فذهب بعضهم الى انه لا يثبت حكمه حتى يبلغ المكلف وربه قال ابو
 واصحابه واحمد بن حنبل وقال بعضهم انه يثبت بمجرد وصوله الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلال الاولين بحديث تحويل القبلة لان
 فيه انهم تحولوا الى القبلة وهم في الصلوة ولم يعيدوا ما مضى قبل تبليغ جبريل عليه السلام الى المكلف النبي صلى الله عليه وسلم قلت
 لا خلاف انه لا يلزم حكمه قبل تبليغ جبريل عليه السلام انما الاختلاف في ان جبريل عليه السلام بلغه الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يبلغه
 النبي صلى الله عليه وسلم الى احد من امته فعلى هذا وعلى المذهبين صلوة اهل المدينة من الانصار وغيرهم في النبي فانه بلغهم الفسخ
 وهم في صلوة بعصر صلوة اهل مسجد قبا فانه بلغهم الفسخ وهم في صلوة الصبح ثاني يوم ولم يامرهم ان يعيدوا ما مضى ولذلك قال
 بعضهم فائدة الاختلاف في هذه المسئلة في ان ما فعل من العبادات بعد الفسخ وقبل البلوغ بل يداوم الا قال الطحاوي في حديث
 تحويل القبلة دليل على ان لم يعلم فرض الله ولم تبلغ الدعوة ولا امكنه استعمال ذلك من غيره فالفرض غير لازم والسخة غير ثابتة
 عليه قال القاضي قد اختلف العلماء في دار الحرب واطراف بلاد الاسلام حيث لا يجد من يستعمل شرائع ولا علم ان الله
 تعالى فرض شيئا من الشرائع ثم علم بعد ذلك بل يلزمه قضاء ما مر عليه من عياد وصلوة لم يعيها فذهب مالكا وشافعية في
 اخرين الى الزامه انه قادر على الاستعمال والبحث والمخرج الى ذلك ذهب ابو حنيفة ان ذلك يلزمه ان امكنه ان
 يستعمل فلم يستعمل وفرض وان كان لا يحضره من يتعلم فلا شيء عليه قال وكيف يكون لله فرض على من لم يفرضه قال القاضي
 ولم يختلف المذهب عندنا فيمن اعتق ولم يعلم بحقيقة حكم الا حار فيها بينه وبين الناس اما فيما بينه وبين الله تعالى لا يجزى
 ولا يختلف في الحقيقة انما لا يتعدى صلتها بغير ستر وانما اختلفوا فيمن هو فيها بناء على ندره المسئلة فحل الانصار في في الصلوة
 كما لا تعلم بالحق في اثنا صلواتها قلت وذهب الشافعية فيمن اعتق ولم تعلم ته فرغت من الصلوة وكانت قادرة
 على استمرارها تجب الاعادة عليها في قولان للشافعية فمن صلى بالنجاسة ما يساعده واعتقت في اثنا انها عملت بالحق فان
 عجزت مضت في صلاتها وان كانت قادرة على استمرارها فربما صح وان مضت مدة في الكشف قطعت واثبتت على
 الاصح من المذهب قال القاضي قلت كان النبي صلى الله عليه وسلم يحكم بما شاء في عهده والعمل على ضوء اهل العلم بعده
 صلى الله عليه وسلم ويدل على هذا كثير من النصوص كحديث تحويل القبلة وكذلك لم يامر صلى الله عليه وسلم عدي بن حاتم بقضاء
 انبياء المارة قبل بيانه صلى الله عليه وسلم المسئلة الصوم وكان النبي صلى الله عليه وسلم تصدى بنقله الى بعث رسول الله
 بالاجازة لم يزلهم قبله نوا على الموضوع بالنقص نذر قد مبينا في غير هذا الموضع مسئلة يجعل بل هو عذرهم لا مفصلا فراجع
 الفصل السابع في المشابهات والصفات قال الله تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب من آيات محكمات هن
 ام الكتاب واخر متشبهات فاما الذين في قلوبهم زيغ الآية علم ان المشابهات مثل نسبة الحجى او النزل لله تعالى او
 استواءه على العرش او شقيقه واليد واليمين والاصابع والامثلة والرجل والساق والقدم والوجه لله تعالى وغير ذلك
 من سمات المحدث مما لا ريب في ثبوته في القرآن والا حاد ميث الصالح فللعلماء فيها مذمبان احدهما وهو ذهب سلف هذه
 الامانة واعلام اهل السنة من اصحابنا والتابعين والآئمة المجتهدين ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ومالك ومحمد بن ادریس
 ومحمد بن حنبل الايمان بالتسليم لما جاز في آيات الصفات واحاديث الصفات وانه يجب علينا الايمان بظاهرها ولو لم
 بها كما جازت وكل عليها الى الله تعالى والى رسله صلى الله عليه وسلم مع الايمان والا اعتقاد بان الله تعالى منزوع عن

عن تشبيه الكيفية وهم الزهري والاذاعي وابن السكيت كقول سفيان الثوري وسفيان بن عيينة والليث بن سعد حماد بن زيد وحماد بن سلمة وغيرهم من ائمة الدين منهم الائمة الاربعه مالك ابو حنيفة والشافعي واحمد قال البيهقي في كتاب الاسماء الصغرى قرأت بخط الامام ابو عثمان الصابوني عقيب حديث النزول قال الاوستاذ ابو منصور يعني الكشاف في قوله ينزل المفسر ابو حنيفة فقال مالك وقال حماد بن زيد نزول قوله وروى البيهقي في كتاب الاعتقاد باسناده الى يونس بن عبد الاعلى قال قال محمد بن اوسين الشافعي لا يقال الاصل لم ولا كيف وروى باسناده الى الربيع بن سليمان قال قال الحسن الاصل كتاب وسنته او قول بعض اصحابه صل الله عليه وسلم او اجماع الناس لا يمكن ان النزول يقال بحكم من فوق الى تحت والله منزه عن ذلك فما ورد من ذلك فهو من التشابهات فالعلماء فيه على قسمين الاول المنوطة يؤمنون بها ولا يفوضون تأويلها الى الله عز وجل مع اجماعهم فيمنعهم عن صفات نقصان والاشياء في المأولة يا اولواها على ما يليق بحجب المألوفات فاولواها معنى ينزل الله ينزل امره او ملكته زبانه استعارة ومعناه التلطف بالذم والاجابة لهم ونحو ذلك وقال البخاري في الحديث من احاديث الصفات نهى عن السلف فيه الايمان بها وادراؤا على ظاهرها ونفي الكيفية عنه ليس كشئ من هو السلف البصير قال القاضي البصير لما ثبت بالقوا طع العقلية انه منزه عن الجسمية واخيراً منع عليه النزول على معنى الانتقال من موضع الى موضع على انه خفض منه فالمراد بوجهه وقدره في سبط الله من اسماء العلويات الى اسماء الدنيات اي يتقل من متفصصة صفات اجلال التي تقتضيه الانفصاة من الاراؤل وقهر الاعداد والانتقام من العصاة الى متفصصة صفات الاكرام للكرامة والرحمة والعفو ليقال لافق بين الحي والايان والنزول اذا اضعيف الى جميع يجوز عليه الحركة والسكون والنفقة التي هي تفرغ مكان شغل غيره فاذا اضعيف ذلك الى من يليق به الانتقال والحركة كان تأويل ذلك على حسب ما يليق بعبته وصفته تعالى فان النزول لغة يتقل لكان خمسة مختلفة بمعنى الانتقال وانزلنا من السماء ماء طهورا والاعلام تنزل بالروح الامين اي علم بالروح الامين محمد صلى الله عليه وسلم وبمعنى القول سائر مثل ما انزل الله من سائر ما قال والاقبال على الشئ وذلك متعل في كلامهم جار في غيرهم يقولون نزل فلان من مكانه الا خلا الى ومنها نزل قدر فلان عند فلان اذا اضعف بمعنى نزول الحكم من ذلك قوله كما في خبره عدل حتى نزل بنا برفلان اي حكم وذلك كدستار من عند الله للفة واذا كانت مشتركة في الحي وجب حمل ما وصف به الرب جل جلاله من النزول على ما يليق به من بعض هذه المعاني وهو اقبال على اهل الارض بالرحمة والشفقة بالناس كدبره والنبوة الذي طبع في القلوب ليرود جراتي ترجمهم الى الاقبال على الطاعة ووجهه تعالى احصى بالدرج المستغفرين بالاسحار قال وبما لا يحصى منهم يستغفرون انتم لمحضاد وقال في موضع اخرى قوله فيا ايهم الله عز وجل وفي رواية اخرى فيا ايهم في غير الصورة التي يعرفون فيقولون نعوذ بالله منك الايمان هنا انما هو كشف العجب التي بين الصبارنا وبين روية الله عز وجل لان الحركة والانتقال لا يجوز على الله تعالى لانها صفات الاجسام والانتقال والله تعالى لا يوصف بشئ من ذلك فلم يكن معنى الايمان الا ظهوره عز وجل الى الصبار لم يكن تراء ولا تذكره والعادة ان من غاب عن غيره لا يمكن رويته الا بالايان فعبير عن الرؤية مجاز لان الايمان مستلزم للظهور على المأ في اليه وقال لغوي تسليم الذم كان عليا لعل اسلم وقال عياض ان الايمان فعل من افعال الله تعالى اسماه ايمانا وقيل ياتيه بعض ملائكة قال القاضي و هذا الوجه عندى يشبهه بالحدث قال ويكون هذا الملك الذي جازهم في الصورة التي انكروها من سات الحديث الظاهرة عليه ويكون منها ياتيه في صورة تشبه صفات الالهية ليجزى بهم وهو خرافة ان المؤمنين فاذا قال لهم هذا الملك

سواء كان متصلا او منقطعا - وصحح الموقوف وهو ما اضيف الى الصحابي قولاله وفعله او نحوه متصلا كان او منقطعا
ويستعمل في خيره مقيدا فيقال حديث كذا وقفه فلان على فلان ومنها المقطوع وهو الموقوف على التالى قولاله وفعله متصلا
كان او منقطعا - ومنها ما المنقطع وهو ما لم يقبل سندا على اى وجه كان انقطاعه - ومنها ما الموصول وهو عند بعضهم
بمعنى المنقطع وقال اكثرهم لا يسمى مرسل الا ما اخبر فيه التالى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اى تترك التالى الى الواصل الى
بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا كان يفعل سعيد بن المسيب فيقول
الدمشقي وابراهيم النخعي وابن البصري وغيرهم اختلفوا لعلهم اختلفوا في حجية المرسل فذهب ابو حنيفة ومالك احمد بن حنبل
في رواية واحدة وهو من سلف ان المرسل حجة وذهب اهل الظاهر وبعض آئمة الحديث الى انه لا يقبل اصلا وقال الشافعي لا يقبل
الا اذا اقترن به ما يتقوى به فحينئذ قبل ذلك بان يتايد باية او سنة مشهورة او موافقة قياس او قول صحابي او ملققة اكثر
يا يروى لتبول او عرف من حال المرسل انه لا يروى عن من فيه حلة من جهالة او غير ما او اشتهر في امراله ثقلان عدلان
ان يكون شيئا منها مختلفة او ثبت اتصاله بوجه اخر بان سنده مرة وارسل مرة - ومنها ما المعنعن وهو الذي في
سنداده فلان عن فلان قال بعض العلماء هو مرسل ولا يصح انه مقبل بشرط ان يكون لبعضين غير مدلس وبشرط ان كان لقاسم
ضعيف الغلبة ايهم بعضهم بعضا وفي اشتراط اللقار وطول الصحبة ومعرفة بالرواية عنه خلاف منهم من لم يشترط شيئا من
ذلك وبه قال سلم وبنهم من شرط ثبوت اللقار وحده وبه قال بخاري ومنهم من شرط طول الصحبة ومنهم من شرط ان يكون محفوظا
بالرواية عنه ثم حلت الكلام ان الحديث في اصطلاح الحديثين يطلق على قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله وتقريره والى ذلك حكاية
اسماء رواة الحديث والتمس ما انتهى اليه الاسناد من الكلام فما انتهى اليه عليه الصلوة والسلام يقال له المرفوع وما انتهى اليه
الصحابي يقال له الموقوف وما انتهى الى التالى يقال له المقطوع والحديث باعتبار السند على خمسة اقسام لانه اما لم يقط
را ومن الرواة من يبين او مقطعا الاول المقبل والثاني ان كان استوط من اول السند فمعلق وان كان من آخره المتعدي
فهو مرسل وان كان من اوسطه فان كان السند اثنين متواليين لم يسمي متصلا وان كان واحدا واكثر من غير موضع واحد ليسي
منقطعا ومنه المدلس وهو ان لا يسمى الراوى شيخه الذي سمعه منه بل يروى عن هو فوقفه لفظ لوهم السماع وان وقع في اسناد
او متن اختلاف من الرواة بتقديم وتأخير او زيادة ونقصان او ابدال راو من مكان اخر او متن مكانين او نصحين في اسما
الاسناد او جزا المتن او باختصار او حذف او نقل ذلك فالحديث مضطرب وان اورد الراوى كلاما وكلاما غيره في متن
الحديث في اوله او اوسطه او آخره فالحديث مدرج فان روى الحديث بطريق الغلبة فالحديث معتمد وكل حديث نوع
سند متعلق ظاهر فهو مسند في الشهور والطلب بعضهم على كل متصل مسندا وان كان متوقفا او منقطعا وبعضهم يسمي المرفوع
مسندا وان كان مرسل او متصلا او منقطعا - ومنها ما اذا ذكر المرسل فانما ذكره ليعتبر بول مخالفين هو ادلى منه
لم يرد ضبط او كثرة عددا وغير ذلك قبل ما رواه الثقة متفردا ولم يوجه له اصل موافق او معاضد له وفي الحديث الراجح يسمى
محققا ولم يوجح شاذ او انكر ما رواه ضعيف مخالفا للثقة فيقال بحديث الراجح المعروف والمرفوع المنكر والحديث
المحلل هو الذي في اسناده علة خفية لا يطلع عليها الا اخصاقي المهتمون اهل نهائشان كوصل مرسل او منقطع او ادق
حديث في حديث او ابدال راو ضعيف ثقة او دار مسال موصول او وقف مرفوع بخلاف ذلك من الاشياء والقواعد فالحاصل

ان القول بانه ملة وحي عبارة عن سبب فاعرف في صحة الحديث مع ان الظاهر ان السبب في الحديث على ثلاثة اقسام
صحح حسن وضعف فالصحح من الحديث اعلى مرتبة والضعيف ادنى منه ونحن متوسط وجميع الاقسام المذكورة التي ذكرتها
واختار في هذه المسئلة فالصحح ما اتصل بسنده بالعدل الصالحين من غير شذوذ ولا علة فان كان الضبط والعدل
على وجه الكمال والتمام فهو الصحيح لذاته وان كان نوعه في الضبط او وجهه ما يجبر ذلك الضبط ومن كثر طرق
فهو الصحيح لغيره وان لم يوجد فهو حسن لذاته وما فقد فيه الشرائط المعيرة في الصحيح كما اوجعنا فهو ضعيف والضعيف ان تعدد طرقه
وان جبره فهو حسن لغيره وقيل الصحيح ما اتصل بسنده وعدلت نسبه ونحن ما عرفه من غيره وشبهه حاله وعليه ما اكثر الحديث
والضعيف على طبقات خمس بالموضوع ثم المقلد ثم المجول واما ان لم يثبت نسبه او قسمه الى اربعة اشهر والاحاد لا تليق ان يكون
انما في كل عصر بر داية مع لا يمكن توطؤهم على الكذب او لا بل يصير كذلك بعد القرن الاول او لا يصير كذلك فالأخبر
بغيره او لا في الثاني الخبر المشهور وروى في الأصل الاول المتواتر والمتواتر ما يرويه قوم لا يجزمونهم على الكذب
بحد او خطا رايا اكثر منهم ولقد اتهموا القباين اما كنهم ويروى في الحديث ان قيل بان يكون اوله كثره واوله كثره
ولا يخفى في العبد وروى عنده واما مشهور ما كان من الاحاد في عهد الصحابة ثم انتشر في عهد التابعين ومن بعدهم فضايلهم
قوله لا يجزمونهم على الكذب وبغير الواحد هو الذي يرويه الواحد او ثمان ضا هذا بعد ان يكون دون المشهور المتواتر
والخبر الواحد حتى يثابته في غير ذلك في نفس الخبر الاول وروى في غير مخالفت للكتاب والآثار في وروى في غير مخالفت
المشهور والآثار وروى في حادثة لا تهم بها البلوى والربع وروى في حادثة لم يظفر من الصحابة الاختلاف فيها وترك
المخاطبة في الخبر وحي الاسلام والعدالة والعقل الكامل والضبط المأمور بالعدالة فلهذا في الشخص تحمله على لازمة التقوى
والطهارة فالعدالة الاستقامة على طريق الحق والعدل عن طريق الهوى والشبهة حتى
او ان يكتب كبيرة او اضر على صغيره قطعت عدلته وصار متبها بالكذب وينبغي ان يعلم ان عدل الرواية اعظم من عدل الشئ
فان عدل الشبهة مخصوص بالخبر وعدل الرواية يشمل الخبر والعبد وبالضبط حفظ المسوع ومتنبه من الغش والاحتمال بحيث
يمكن من استحضاره بالضبط سماع الكلام كما هو حق سماعه ثم فهمه بمعناه الذي اراد به ثم حفظه بديل الجدية وله ثم الثبات
عليه بما قلته حدوده ومراقبة هذا الكثرة على اسارة الظن بنفسه الحسن اواره وهو قسمان ضبط الصدر وضبط الكتاب ثم علم
ان الحديث الصحيح عندي على اربعة اقسام بعضها اعلى من بعض الاول وهو الاعلى ان يكون الرواية ثقات وعددا
وساعه لتمام السلف والثاني ما صححه الامام من اعم الحديث بخصوصه وحكم عليه بالصحة والآثار ما خرج من التزم
الصحة في كتابه مثل ابن خزيمة في صحيحه وابن اسكن في صحيحه وابن حبان في صحيحه والثاني في السنن الصغرى وان لم
يحكم بالصحة بخصوصه والربع ما يكون الرواية فيه لقاء سالمين عن الحسرج ونحوه من مراتب الصحيح وكذلك المتن
والثاني الاول ما كان متواترا متواترا لا سناد هو الذي تقدم حده والثاني ما كان متواترا متواترا الطهارة وهو ان يخبر
ضقة عن طبقة بلا بيان اسنادا كالقرآن فانه متواتر بهذا المعنى واخذ الفقهاء بهذا التواتر والآثار ما كان متواترا بالتحقق
وهو ان يعلم به اهل عصر بحيث يستحيل تكذيب علمهم كذا في رفع اليد من تركه عند الركوع فانه عمل بالترك والرفع غير
بعد من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من التواتر الثاني والربع ما تواتر في القدر

المشترك وهو ان يكون مضمون واحد مشتمل على كثير من الاحاد كقوله في الحديث ان كل واحد منكم له حصة من الجنة فان كانت
احاد لكن القدر المشترك متواتر وحكم التمسك الاول تكفي جاحده والاما الرابع فذلك ان كان من يدعيه فلا فاهم فانه في
لا يمكن كثير من ومثاله ونحوه اذا روي الحديث الحديث باسناد ثم ابتداء اسناد آخر فيقول عند انتهاء هذا السند مثله لو
نحوه يريد به الاتحاد في المعنى وان كان الاختلاف في اللفظ ولذا من جواز الرواية بالمعنى جوازها مع ان يروى المتن بألفاظ
الشيء في مقترع عليه ومن مع الرواية بالمعنى منعه يعلم ان كثير ما تجدون في اشعار الاسناد يذكران ويتردون لفظي او هو
بعد اسم الرواية فالوجه ان الرواية اذا سمع من شيخه ذكر شيخه باسم مطلق غير مقيد بشيئه فارادوا تعريضه وايضا جواز الرواية
بغير الطريق اليه لما به غير يقول حديثي فلان يعني بن فلان او الفلاني او هو بن فلان او نحو ذلك لما يكون كذا
على شيخه فانه لم يسمع منه مقيدا بهذا.

الفصل التاسع في احوال المصنف ابي داود وهو الامام ابي داود السجستاني البشت سيمان بن اشعث بن النخعي بن بشير
بن شداد بن عمر بن الازدي الازدي نسبة الى الازد ابو قبيلة من اليمن يقال له ازدي شجرة وازد السجستاني
وقد يقال السجزي كما بنى نسبة الى سجستان مغرب سيمستان قرية من قرى دراجر عمان بين اسند الهرة وهو موطن الامام
الهام قال ابن اشعث بن عبد العزيز وهو ابن خلكان رايا رجلا في رتخ واني دريس نسب غلط اخياه گفته است كنهت
الي سجستان او سجستان قرية من قرى البصرة والشيخ تاج الدين سبكي بعد از نقل ايس عبارت گفته است كه هذا وهم
والصواب انه نسبة الى الاقليم المعروف لبلا والهند يعني ايس نسبة بستان است كنهت كنهت كنهت كنهت كنهت
متصل قندهار وحيث انه ولد سنة ثمانين وثمانين وتوفي بالبصرة يوم الجمعة سادس عشرة وقليل لاربعة عشرة بقية
من شوال سنة خمس وسبعين وثمانين فكان عمره ثلث وسبعين سنة وقضاؤه ومناقبه از يد من ان تعدد محض
كان رحمه الله تعالى في هذا ذكره مائة الف حديث ولما صنف كتابه من وقوله على الناس صاه كتابه لاهل الحديث
كما صنفه يتبعونه واقترعوا له زمانه بالحفظ قال ابراهيم الحارثي لما صنف ابو داود هذا الكتاب البين لابي داود الحديث
كما البين لداود وعليه السلام الحديث وقال ابن منده الذين اخرجوا الثابت من المعلول والخطار من الصواب اربعة احوال
وسلم وابو داود والنسائي وقال البخاري اهل الحديث في عصره بلا ملاحظة قال الذهبي في التذكرة بلنا عن بعض ائمة
ان ابا داود وشيخه احمد بن حنبل في يدية وسنة وولد وكان احمد شيبه في ذلك بوكيع وكيع بسفيان وسفيان بنصور
ومنصور بابراهيم وابراهيم بن حلقمة وهو باني بن مسعود وقال حلقمة وكان بن مسعود شيبه البني صلى الله عليه وسلم في يدية
وولد وسنة او قال احمد بن محمد البرقي كان احد حفاظ الاسناد الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلمه وسننه
وفي اعلى درجته من الورع والعلم والعفاف والذكاء والصلاح واما امرته كتابه فالشهر انه في الثالث بعد صحيحين صحيح
ان في الاربعة بعد البخاري وسلم وسنن الصغرى النسائي فان شرطه على من شرط المصنف وكان همه جمع الاحاديث
التي يستعمل بها الفقهاء وروايت فيهم ونبي جليل الاحكام علماء الامصار فصنف سننه وجميع فيه صحيح وسنن والليث
النصارى للمعلول ولم يذكر في كتابه حديثا اجمع الناس على تركه واما كان منها ضعيفا صرح الضعيف واما كان فيه علة تبين
علة به وجه يورثه في هذا الشأن وترجم على كل حديث بما تعد استنبط منه عالم ذو هيب اليه ذاهب ولذا لك

مثل الطول وغيره كما به كان مجتهد وقد روى في مسند من كانت الناس فيها من كبر في العلم وطبقات الفقهاء
 واختلاف مذاهبهم فكل فيه ورثه ومنه شرب وعليه يقول اؤخذ جميع في كتابه من الحديث في أصول العلم والمذاهب استحسن وما أخذ
 الأحكام ومواقع الفتوى بالاعتماد على ما سبقه اليه وقد كان تصنيف علماء الحديث قبل زمانه بجامع والمسانيد ونحوها مجمع
 تلك الكتب إلى ما فيها من استحسن الأحكام وأخباراً وقصصاً ومواعظ وآداباً فأما استحسن الحديث فله مقصد واحد منهم جميعاً
 واستيفائاً ولم يقدر على تصنيفها واختصارها من أئمة تلك الأجيال ومن أولئك أسيا قبلي على حسب
 ما تفق رأيت في داؤد ولذلك حمل هذا الكتاب عن أئمة الحديث وعلماء الآثار محل العجب فعزيت فيه أكابر الأهل ودارت إليه
 الرجل قال ابن الأعرابي وابن رجب لم يكن عنده من العلم إلا الصحيح الذي فيه كتاب الله عز وجل ثم هذا الكتاب لم يجمع جميعاً
 إلى شيء من العلم للثبوت قال أبو سليمان الخطابي وهذا كما قال وقال النودمي يفتي للثبوت بالثبوت وغيره الا قدما لمن
 ربي داؤد ويعرفه أئمة فان نظم احاديث الأحكام التي يجمع بها فيه مع سهولة تناوله وتلخيص احاديثه وبراهنه مصنفه
 واعتناؤه به يهتدى به قال أبو العلاء النواوري رأيته في نسخة بخط علي بن أبي طالب عليه السلام في المصنف فقال من اراد ان يترك بالسنن فيلزم
 سنن ابن داؤد وذكر المصنف في رسالته إلى أهل مكة ان الاحاديث التي في السنن هي اصح ما عرفه في الباب الا ان يكون
 روي من جوبين احدهما أقوى حسناً واذا اختلفا اقدم في الاحتفاظ فربما كتب ذلك وانه ليس في كتابه الذي مصنفه
 عن رجل من روى الحديث شئ وانه اذا كان فيه حديث منكروا فيه ومن شديده فقد جئته وانه لم يذكر فيه شيئاً فصحاح
 واختلفت الناس في معنى كلامه فقلت يريد بذلك اللتين الصالح للعمل عنده فلا يكون حسناً ولذا قلت ان مرتبة في الراجحة
 بعد الناس في لان شئ على من ذلك قال النسا في كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول الا انه يبين علة والانتخاب المسبب بالاحتياط
 كله صحيح قال السيوطي رأيته بخط ابي الفتح العزقي ان النسا في المصنف الكبير في اياه إلى امير المؤمنين فقال له الامير
 انك ما في هذا صحيح قال لا قال فجدولي الصحيح منه مصنف لك كتاباً بالاحتياط من السنن او هي السنن الصغرى المعروفة بالنسا في
 ثم قال ابو داؤد وفيها ويو كتاب لا يرد عليك سنة عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ان يكون كلاماً مستخرجاً من
 الحديث ولا يكون هذا قال ولا اظن شيئاً بعد القرآن الزم للناس من ان يتعلموا من هذا الكتاب ولا يفرحوا ان يكتب
 من العلم بعد ما يكتب هذا الكتاب شيئاً واذا نظروا فيه وتدبروه وتفهموا فيه يعلم مقداره وذكر ان الاحاديث التي ذكرها في السنن
 اكثر مما يشاء من احاديث الاحاديث التي في كتابه قدر رتبة الآف حديث وشتماني آتة حديث ونحو شتماني حديث
 من الرسل ثم اعلم ان كتاب السنن روايات اربعاً قال السيوطي واكبرها رواية أبي بكر ابن واسنة بالتحقيق وروايتها
 مشهورة في المغرب واشهرها واصحاب المصنف في عامة الاقطار والاصحاح روايتها إلى علي بن محمد بن احمد بن عمرو
 الطوسي البصري وهو آخر من حديث عنه ولذا يقال له اصح الروايات وهي المداولة في بلاد المشرق وبلاد الهند والاندلس
 رواية أبي سعيد احمد بن محمد بن زيا والمعرفة بابن الاعرابي وروايتها نقص - حتى قيل ليس في كتابه لغيره من العلم
 والحروف وغيره فان رتبة روايته إلى علي بن الحسن بن موسى بن سعيد الرقي وراق ابن داؤد - ثمه في بيان ما وقع في
 سنده من شئ في الشاه ولي الله وهو ابو عبد العزيز في الله بن عبد الرحيم ويطرأ الحديث الحديث الفقهاء لعزق لسان استحقاق العلماء
 رئيس المحدثين ورياسة الفقهاء السبعة من صدر الامامة وحجة الامامة متفقون لعلومه وبقائه بغيره باجتماع فضائل الخير الذي

هذا الكتاب

طهارة الثوب طهارة المكان وطهارة البدن وغير ذلك منها مصدرها اصله ان لا شيء ولا يجمع لانه جنس يشمل جميع
الانواع والافراد مع كونه اخصر في العبارة قال كحافظ بن الدين العيني ومن مصطلحات الحديثين التعبير بالكتاب
وكذلك بالابواب اذا كانت الاحاديث من انواع مختلفة فهو بمنزلة الكتب والابواب اذا كانت الاحاديث من
نوع واحد فهو بمنزلة النوع وقول المؤلف كتاب طهارة ترجمته ويظهر فقه الحديث من تراجمه كما قيل فقه البخاري
في تراجمه لمحمد بن ابي حنيفة احد هاتين مسائل فقه المختارة عنده تظهر من تراجمه وثانيهما ان ذكره وعلمه يظهر من تراجمه
باب التخلي عند قضاء الحاجة التخلي ما خذ عن الخلاء دون الخلوة لان الحرب اولاً كما لا يقضون
حاجتهم في الصحراء ثم بينت الكنائس ومن الادب لمن يريد قضاء الحاجة في الصحراء ان يقبض عن الناس حتى
لا يرى شخص ولا يسمع صوت ما يخرج منه من الریح وان كان التستر يحصل بالقرب -

قوله ان الذي صلى الله عليه وسلم كان اذا ذهب المذهب المذهب المذهب هو الموضع الذي
تغوط فيه وهو فعل من الذهاب كذا في النهاية وفي زهر الرقي قال ابو عبيد وغيره هو اسم لموضع التغوط يقال له
المذهب والخلاء والمرحاض اذ هو مفعول على الخذف والايصال ليس مصدر اذ لا يفيض الى تكلف في
نكتة التعريف ولا اسم مكان انما على معناه بل غلب عليه الاسمية والبعد لازم من البعد فيلزم تعدد فرق بينه وبين بعد
فبعد ظاهره وبعده معناه فعل البعد فهو داخل عليه كما قال سيبويه في افران فعلت وافعلت في الفعل للمعنى ويجوز
مثل قبرته وقبرته ففعله وقبرته جعلت له قبراً وقول سقيت ففعله واسقيت له اسقياً الا ترى انك تقول سقيت
نهره وقول الخليل ففعله اي جعلت له اسقياً فسقيت ففعله كسوت ففعله مثل البسة ففعله مثل شقيت ففعله اسبغت ففعله
شفار كما جعلت له اسقياً وهو الله اعلم ان قرته لا تشير الى معبودية القبر وقبرته لا تشير اليها كما ان القبر معروف
مفرغ عنه وخل عليه اقبرت وذكر مثل في الاكشاف في قوله تعالى ويهيئ اليك مجزى الخلة اي افعل الهزبة
باب الرجل يتبع البعوضة اي يتخذ ويطلب لبعوضه مكاناً سهلاً خيراً لكي لا يزعج البول اليه ولا يطار رشاشه عليه
في القاموس بوجه منزه وفيه انزاله كالباه والمكان حله واقام كما باربه وقبوا والمباراة المنزل اه -

قوله اني كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم فاذا دان يبسال فاني دماشني اصل
جد امره قال اذا مراد احدكم ان يبسال فليرد البعوض ضحاً قوله ذات يوم قيل ذات معجم زاده
تاكيدا وقال الرضوي مؤلف ذوو وموصوفه مخدوف اي مدة قوله ومشاكلته على ما هو المشهور بحلا ليناسه لا
يرتد عليه رشاشه قوله الفصل جدار لعله جدار عادي او علم برضا صاحبه او كان جدار دار انهم لم يبق من جدران شي
او قد يحسب لا يتعبه البول او البول يضر الجدار وهو لا يفعل على الله عليه وسلم -

باب ما يقول الرجل اذا دخل الخلاء اي اذا اراد دخول الخلاء وماذا يقول من الدعاء قال جمهور
العلماء اذا كان الكنف في العمران فيقول قبيل ودخلها واما في غير الكنف فيقول في ادان الشروع كتشهير تايه
مثلاً ومن منى يستعيد قلبه لا بلسانه ونقل عن مالك الجواز بعد الدخول في الخلاء ايضا باللسان فلا يحتاج الى
التفصيل صيغة الدعاء اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث قوله عن السن بن مالك قال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل الخلاع قال عن حماد قال اللهم اني اعوذ بك
وقال عن عبد الوارث قال اعوذ بالله من الخبيث والخباثت اختلفا في اللهم اني اعوذ بك واعوذ بالله
وافترقا في من الخبيث والخباثت فهذا الاختلاف بين حماد بن زيد وعبد الوارث عن عبد العزيز وروى شعبة عن عبد العزيز
مرة كللف حماد بن زيد مرة كللف عبد الوارث وجعل بهيب عن عبد العزيز حديثا قويا لا فعليا اه قوله اذا دخل
قال ابن هشام ثم يراى بعد اذا مضى فعلى هذا معناه اذا اراد الدخول وقيل حين دخل الخلاء والعوذ لا التجار
والخبيث بضم الباء جمع خبيث والخباثت جمع خبيثه يريد ذكر الشياطين واما شهم والمراد بالشياطين الجن
وقيل الخبيث بضم الباء هو خلاف طيب الفعل من فجور ونحوه والخباثت الافعال المذمومة والحضال لردية
خض الخلاء بالاستعاذة لكونه محلا للشياطين للمقدر كما في رواية الباب ان هذه الحشوش مخضرة اى تحضر بالشياطين
والحشوش واحد حشوش شلثة واصله جاعلة فحل كشيء والمراد بها هنا مواضع قصار الحاجة لانهم كانوا يقضون حاجتهم
ايها قبل ان تتخذ الكنف في البيوت وقوله في السند عن المنصور بن النضر عن زيد بن اسلم عن حماد بن زيد
عليه بالاضطراب وصورته ما قلت

هشام عن قتادة بن زيد
وسبعة معمر عنه عن النضر
وقال البيهقي انس خطا
سعيد عن قتاده فابن عوف
بر عن انس وعن زيد بن خلف
وعن زيد بن قتادة وغيره
اي غير متصل كما اشترت اليه بقولي ثم زيد فثبتت رواية قتادة وعن القاسم بن عوف وعن النضر بن انس
يتم ان يكون قتادة روى عنها جميعا فلا اعتراض على ابن داود لان ما اخرج هو احاد الاجمالين الذين ذكره البخاري
قال انور العلماء سلم الله تعالى

باب كل هيئة استقبال القبلة عند قضاء الحاجة القبلة ما قبل يتوجه اليها والمراد بها هنا
جهة الكعبة فلما مر في الصلوة بالاستقبال اليها تعظيما واحتراما لها كذلك في عن استقبالها واستدبارها عند قضاء
الحاجة احترامها وتكريرها واختلف العلماء في ذلك على احوال احدها ما ذهب اليه ابو حنيفة وآخرون الى انها مكروه
مطلقا سواء كان في النيات او في الصحراء وهو قول ابي ايوب الانصاري ومجاهد وابراهيم بن محمد والثوري واحمد
في رواية والثاني الجواز مطلقا والثالث انه لا يجوز الاستقبال في الاقبية والصحراء ويجوز الاستدبار فيها وهو احد
الروايتين عن ابي حنيفة رحمه الله وعن احمد بن حنبل والرابع انه يحرم الاستقبال الاستدبار في الصحراء دون النيات
وبه قال مالك والشافعي واسحاق واحمد في رواية والجمع بين روايتي ابي حنيفة ان الاستدبار والاستقبال
مكروهان الا ان كراهية الاستدبار اقل كراهية الاستقبال بل الاعتبار في الاستقبال وعدمه للمصدر
او العصور المستور قولان والمرتجع للاول كما في الصلوة والاحاديث المرفوعة المذكورة في الباب عن سليمان
العاصمي وابي هريرة وابي ايوب الانصاري كلها حجة لا بغيره

قوله عن سليمان قال قيل له لقد علمكم بينكم كل شئ حتى الخمر قال اجل لقد نهاك

صلى الله عليه وسلم ان تستقبل القبلة بغائط او بول وان لا تستنجي باليمين وان لا تستنجي احدنا
 باقل من ثلثة احججنا قوله حتى الخمرية بكسر الخاء وبفتح الهمزة على النفس الحديث وحتى غاطفة لا غير حتى تدل على دخول
 ما بعد فيها قبلها فانها كالواو في ذلك واما الجارة فدائرة في الدخول والخروج قوله اجل حرف اليجاب امي نعم
 يعلمنا كل شيء حتى الخمرية اجاب على اسلوب الحكيم ولم يلتفت الى استهزاءهم والحديث حجة لا بحقيقة والبحث
 عن الاستنجاء باليمين والايجاب عدو الثالث في الاستنجاء وعدمه سياتي في ابوابه -

قوله عن ابيهم يرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما انا لكم بمنزلة الوالد
 اعلمكم فاذا اتى احدكم الغائط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها الحديث استدلال بحقيقة بحديث
 ابيهم يرة هذا على عدم جواز استقبال القبلة واستدبارها بالبول والغائط سواء كان في الصحراء او في البنيان اخذ
 في ذلك عموم الحديث واوجه يرة الدوسي اليها في كناهها يرة لاجل يرة كان يحيل اولادها واختلف
 في اسمه واسم امه اختلافا كثيرا في شجرة ومه ابن ثمان وسبعين واوجه يرة غير منصرف مع كون يرة
 اسم جنس لانه نزل بمنزلة العلم وكونه علما ليس بشعر وري لمنع الصرف -

قوله عن ابي ايوب رواية لقال اذا اتيت الغائط فلا تستقبل القبلة بغائط ولا بول ولكن
 شرفي او غزيري فقد منا الشام فوجدنا من احيض قد ثبتت قبل القبلة فكنا نخشع عنها
 ونستغفر الله ابو ايوب ابو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة الانصاري البخاري الخرجي المدني
 نزل عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة حتى بنى بيوتة وسجدة لوني في غزاة قسطنطينية
 شجرة ودفن الى اصل حصن بالقسطنطينية وقوله رواية اي عن النبي صلى الله عليه وسلم هي من صيغة المرفوع
 اخرج هذا الحديث الشيخان والسنائي والترمذي وابن ماجه في الفاظ مختلفة ولكن الالفاظ التي في رواية ابى داود
 ومسلم متعارفة وفي رواية الصحيحين فلا تستقبلوا القبلة فلا تستدبروها فهذه الجملة الاخيرة سقطت من رواية
 ابى داود وبكلمة الحديث حجة لابي خفيفة في عموم دعواه وقوله ولكن شرفي او غزيري اي توجهوا الى جهة المشرق
 الى المغرب فكان يقع استقبالكم واستدباركم الى القبلة وهذا خطاب تحقير لاهل المدينة ومن في حكمهم
 من الساكنين في جهة الشمال او الجنوب من الكعبة فاما من كانت قبلته الى جهة الغرب او المشرق فانه
 يخرج الى الجنوب او الشمال وقوله فقد منا الشام الحديث الظاهر ان قدوم ابى ايوب الشام كان عند فتح
 الشام وكانت المراحض التي بنيت فيها من بناء الكفار انصاري قبل فتح المسلمين فبنوها متوجها الى جهة
 الكعبة فيقول رضي الله عنه لما دخل في ذلك المراحض كنا ننصرف عن القبلة قدر ما يتيسر ونستغفر الله
 لعدم كمال انحرافنا وقاربنا الاستغفار لبنا في الكسوف في غاية البعد ويحتمل ان يكون معناه كنا قد نجلس
 مستقبل القبلة لسيا ناعلى وفق بنا المراحض ثم تنبيه على ذلك البيضة المروية فنصرف عنها ونستغفر الله
 عنها وهذا فعل ابى ايوب راوي الحديث او لى بالقول من فعل ابن عمر الذي اخرج ابو داود وبعده انا
 راحلته مستقبل القبلة ثم جلس يقول اليها اي متوجها الى الراحلة فكان متوجها بالبول الى الكعبة

فبذا فعله لرفع قافهم فكان لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم في بيت حفصة مستديراً القبلة فهم اختصاص النبي بالبنين فلا يكون هذا الفهم حجة ولا يصح الاستدلال به لانه أقل شئ الاحتمال فلا ينتهض حجة الاقادة المطلوب مع كونه ضعيفاً وان سكت عنه ابو داود وغان حسن بن زكوان راوى الحديث ضعفه كثير من المحدثين

باب الخصية في ذلك اى في استقبال القبلة عند قضاء الحاجة من البول البراز وتقديمه انه يكره تحريم استقبال القبلة واستدبارها ولو في البنين وكذلك يكره تحريم استقبال عین الشمس والقمر ومهب الريح وعلم انه يستثنى من المنع بالوكانت الریح مهب عن بين القبلة او شمالها فان الاستقبال والاستدبار لا يكرهان للضرورة واذا اضطر الى احداهما ينبغي ان يختار الاستدبار لان الاستقبال في تركه اول على التعظيم اقادة القسطلاني قوله عن عبد الله بن عمر قال لقد امرت على ظهري

البيت فراءيت رسول الله صلى الله عليه وسلم على لبنيتين مستقبلين بيت المقدس والحاجة اى لقضاء حاجة مستديراً القبلة كما هو مخرج في رواية مسلم قوله على ظهر البيت اى على السقف اختلفت الرواية في هذه اللفظ ففى بعضها هذا وفى بعضها على ظهر بيت لنا وفى اخرى على ظهر بيتنا وفى بعضها بيت حفصة وطريق الجمع ان يقال صاف البيت الى نفسه على سبيل المجاز اما لكونه بيت اخيه او اضافته الى نفسه باعتبار ما آل اليه الحال لانه ورث حفصة وكونه لكونه شقيقها واصله الى حفصة لانه بينتها قوله على لبنيتين اى قاعدتي لبنيتين وللمحكم الترمذى في نوازل الوصول بسند صحيح في كنفيل للطحاوى على ظهر بيت ليقضى حاجة مجرباً عليه لمين فراءيت مستقبل القبلة اى مستديراً الشام وبالحكمة استدلال بمن قال بجواز الاستقبال والاستدبار وراى انه ناسخ واعتقد الا باحة مطلقاً وباحتج من خص عدم الجواز بالصحارى ومن خص المنع بالاستقبال دون الاستدبار بالصحارى والعمران ومن جوز الاستدبار في البنين قالت هذا الحديث الاول فيه لاحد لان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بانما تقر في الاصول ويؤيد هذا بان هذا الفعل الذي وقع عنه صلى الله عليه وسلم في الخلوة حيث احب ان لا يطلع عليه احد من امته وهذه الرواية من ابن عمر كانت اتفاقية من دون قصد منه لامن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يكون تشريعاً بل مخصصاً بذاته اكثر ليعتد قطعاً او يقال انه عليه الصلوة والسلام لما كان اخرت مخلوقات الله تعالى في بساط ارضه وعالم جبروته وملكوته من العرش والكرسى والكعبة جازله ذلك لرفع مقامه فلا يجازى احد حذوه ولا يتعدى حكمه الى من هو دونه وفيه ان الافضلية في عالم التكوين والخلق لا في عالم التشريع والاحكام التكليفية وايضا يمكن ان يكون صلى الله عليه وسلم منهي عن استقبال عين الكعبة الشريفة واستدبارها ويكون صلى الله عليه وسلم منحرفاً عن عينا مستدبراً جهتها وكانت الاممة ممنوعة عن استقبال الكعبة واستدبارها او يقال ان ابن عمر لم ير الا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم مخاطباً لبنات وفي الاستقبال والاستدبار اعتباراً بالعضد المخصوص والصدور لا الارس ففهم ابن عمر انه مستقبل بيت المقدس ومستدبر عين الكعبة وايضا يمكن ان يقال لما تقارنا

یا من یوصل ان تکو نصا علی سبب اتی و هذا الكلام بغیرہ کسغرق الاخذ ارفی	ان له سات قبو له بالساکت المجبول لاعرضه او طولہ فصل خلاف مقولہ	خذ بالاصول ومن تصو وع بالفیذ تک وجه لیس الواقع فی شرا	ص لینیہ و رسولہ بالبعین المنقولہ الحکمہ کشل اصولہ
--	---	---	---

بن العربي في شرحه على الترمذي وقال ان الاقرب ذهب ابني خيفة وقال بن القيم في تهذيب السنن الترتيب المذهب بحقيقة قوله سمعت محمد بن اسحاق يحدث عن ابان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبد الله قال نهى نبي الله صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة بمواضع ابيته قبل ان يقبض بعام يستقبلها قوله محمد بن اسحاق هو ابو بكر واو ابو عبد الله المطلي المدني نزيل العراق امام المازبي اختلف العلماء في جرحه وتقدمه حتى قال يحيى بن كثير وغيره سمعنا شعبه يقول ابن اسحق امير المؤمنين في الحديث وقال البخاري امام الحديث وقال ابن همام ثقة ثقة ثقة ثلث مرات وقال ابن حجر انه ثقة وفي حفظه شيء وقال النسائي وغيره ليس بالقوي وقال الدرر قطني لا يحتج به وقال سليمان التيمي كذاب وقال يحيى بن آدم حديثنا ابن اويس قال كنت عند مالك فقبل له ان ابن اسحق يقول عرضوا على علم مالك فاني بيطارده فقال مالك الظرو والي وجال من له حاجة وقال وذهب سالت مالك عن ابن اسحق فاتهروزي بالتشيع والغدر قال الاوستاذ هو عندي من رواق الحسن وفي حفظه شيء وقوله عن ابان بن صالح هو ايضا مختلف فيه وثقة بن معين وابو زرعة وضعف بن عبد البر في تهذيبه وقال حديث جابر ليس صحيحا لان ابان صالح ضعيف وقوله بن الحديث قال في التلخيص وزاد ابن حبان ويستدبر ما قال الحافظ ابن القيم في التهذيب السنن واما الحديث فانه الغرابة محمد بن اسحاق وليس هو من يحجج به في الاحكام فكيف يعارض به غيره الا حديث اصحاب او يشرح به السنن الثابتة مع ان التاويل في حديثه ممكن وهو لو صح حكاية فعل الاعويم لكان في فضاير او مبنيان وهل كان لغيره من عتيق مكان ذكره او اختيالا فكيف يقدم على انصهر الصحيح الصحيح بالمعنى فان قيل ذهب ان هذا الحديث فلا يقبلون في حديث عراك عن عائشة ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انا سايركم من ان يستقبلوا بفرجهم القبلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم او قد فعلوا استقبلوا بمقعد القبلة فاجواب ان هذا حديث لا يصح وانما هو موقوف على عائشة ركاها الترمذي في كتاب العلل عن البخاري وقال بعض الحفاظ هذا حديث لا يصح ولا علمه لا يدرها الا المعتنون بالصناعة المعاون عليها وذلك ان خالد بن ابي اهلست

لم يحفظ منه ولا اقام اسناده خالفه فيه الثقة الثبت صاحب عراق بن مالك المختص بالصواب لم يشتر
 جعفر بن ربيعة الفقيه فرواه عن عروة عن عائشة انها كانت تنكر ذلك فبين ان الحديث لعراك عن عروة ولم
 يرفعه ولا يجاوز به عائشة وجعفر بن ربيعة هو الحجة في عراق بن مالك مع صحة الاحاديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بخلاف ذلك قال عبد الرحمن بن ابي حاتم في كتابه لم يسل عن الاخرم قال سمعت ابا عبد الله وذكر حديث
 خالد بن ابي الصلت عن عراك بن مالك عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث فقال مرسل
 نقلت لعراك بن مالك قال سمعت عائشة فأنكره وقال عراك بن مالك من اين سمعت عائشة مال ولعائشة
 انما يروى عن عروة هذا اخطار قال لي من روى هذا قلت حماد بن سلمة عن خالد الخدار قال رواه غيره واحد
 عن خالد الخدار وليس فيه سمعت وقال غيره واحد ايضا عن حماد بن سلمة ليس فيه سمعت فان قيل قد روى سلم
 في صحيحه حديثا عن عراك عن عائشة قيل الجواب ان احمد وغيره خالفه في ذلك وبيّنوا انه لم يسمع منها احد وقال
 النذري في الميزان في ترجمة خالد بن ابي الصلت هذا الحديث منكرو به اندفع ما قاله السفي في شرح مسلم ان
 اسناده حسن -

باب كيف التكشف عند الحاجة قالوا لا ينبغي ان يرفع ازاره قبل الضرورة وان التعري لا يجوز في
 الخطوة الا للضرورة -

قوله كان اذا اراد الحجة لا يرفع ثيابه حتى يبدل من الارض لانه اسير بحال الرجل
 قوله قال ابو داود وسهواه عبد السلام بن حرب عن الاعشى عن انس بن مالك وهو ضعيف
 الضمير يرجع الى الحديث الذي رواه عبد السلام بن حرب عن الاعشى عن انس الى عبد السلام بن حرب
 قلت ليس معنى قوله وهو ضعيف معناه شهر راجل منها هو غلط لانه ترك الوساطة بين الاعشى وانس بن مالك
 والاعشى لم يسمع عن انس بن مالك ففيه هذا علة خفية عندنا واودى فقط ما قال الحاشي ولذا قال الترمذي انه مرسل
باب كس اهيئة الكلام عند الخلاء اي عند قصار الحاجة وغيره في الخلا قال جمهور العلماء الكلام عند
 التقوط وعند التعري كرهه ويجوز التكلم بضرورة كالتفاذ المحرق والغرق وقتل حية وقال بعض اهل الظاهر لا يجوز
 ويحرم التكلم عند التعري -

قوله يقول لا يجوز للرجلان يضران الغائط كاشقين عن عودتهما يتحد ثان فان الله
 عز وجل يبعث القت اشد البقض يعني ان الشرع وجب بغيب على ذلك اي على كشف العورة عند آخر
 والحديث في تلك الحالة استدلل بهذا الحديث اهل الظاهر على حرمة التكلم عند التعري قال الشوكاني في الحديث
 معلول يدل على وجوب ستر العورة وترك الكلام فان التعليل بمقت الشرع وجب يدل على حرمة الفعل المعلن
 به وجوب اعتنا به وقيل ان الكلام في تلك الحالة كرهه فقط والقريبة الصارفة الى معنى الكراهية الاجماع
 على ان الكلام غير محرم في هذه الحالة ذكره الامام المهدي في الغيث فان صح الاجماع صلح للصرف عند القاء كجبة
 ولكنه مبدع حمل النبي على كراهية ربطه بتلك العلة انتهى لمخصا قلت لا يبعد حمل النبي على الكراهية لان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم جعل الفعلين علته للفت فلا يلزم ان يكون كل واحد منهما علته مستقلة بل يجوز ان يكون المجموع من حيث
المجموع علته وان كان احدهما مسلمين او كل واحد منهما علته وقد اتفقت الامة على ان المتعري وكشف العورة حرام
وسبب الفتنة عروجه وجل فنهض اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم التحدث لزيادة الشناعة والفتح فعلى هذا لا يدل عليه
بالعلة على حرمة التحدث وايضا اخرج مسلم والنسائي عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله
عليه وسلم من اناء واحد فبما ورنى وابا ورتقى ليقول عى لى واقول ناسخ لى هذا اللفظ النسائي واما اللفظ مسلم من اناء
مبنى ومبنيه واحد فبما ورنى حتى اقول عى لى ورنى لى وهذه الرواية تدل على التحدث والكلام في حالة الفصل لى حالة
الكشف غالباً وكذلك رواية ام باني اخرجها البخاري وغيره تدل عليه ولفظه ذهبت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم يوم الفتح فوجدته يغتسل فاطمته تستره بثوب فسلت فقل من هذه فقلت ام باني الحديث وكذلك
قصته موسى عليه السلام اخرجها الشيخان تدل عليه قال نذير مرقه يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففرج ثوبه قال
نجم موسى عليه السلام باخره يقول فربى حجر الحديث فكلم حال كونه عارياً ولم يعاتبه الله تعالى على ذلك فان المتعري
كان المضرورة ولم يكن بد منه واما الحكم فلم يكن مضطراً اليه فالحاصل ان حكم التكلم عند التعري لا يزيد على الكراهية ولا يخل
في جد الحرمة ولا دليل يدل على حرمة

باب في الرجل يرد السلام وهو يبيع يتعذر بحرف الاستفهام وفي نسخة ابرو السلام بذكر
حرف الاستفهام وفي نسخة لا يرد السلام قالوا لا ينبغي ان يسلم في هذه الحالة عليه ولو سلم لا يستحق الجواب
وقد صرح علماء الحنفية وغيرهم بكراهية السلام في مثل هذه الحالة قال في الدر المختار نظامه

سألك مكرهه على من تبيع	ومن بعد ما أبدى ليس بشرع	مصلح فماله انكر ومحدث	خطيب من يعني اليهم ويسمع
كرفعه جالس لقضاء	ومن بمشواني الغنمهم لم ينفخوا	موزن ايضا وتقيم مدرس	كذلك اجنبيا الغنمات استع
ولعناب شطرنج وشبهه بخلقهم	ومن هو مع اهل كره يتبع	ودع كافرا ايضا وكشف عرقه	ومن هو في حال التقوط اشنع
ودع آكل الا اذا كنت جائعا	وتعلم منه انه ليس يمنع	كذلك استاذ من مغير	فهذا اختتام والزيادة تنفع
وزاد عليه في رد المحتار	وزاد عليه زنديق وشيخ مانع	ولاغ وكذاب كذوب يشنع	ومن غيظ العسوان في السوق عار
ومن دأبه سب الانام وبروح	ومن بلسوا في مساجيلهم	وتسبيحهم ذاع عن بعض يبيع	ولا تنس من لى بك صرحوا
فكن عارفاً بصل خطي وترفع	وروجه كراهية السلام نهيه	اصلى الله عليه وسلم عن السلام في هذه الحالة كما في ابن ماجة	

عن جابر بن عبد الله ان رجلاً مر على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبيع فسلم عليه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا رايتني مثل مثل هذه الحالة فلا تسلم علي فانك ان فعلت ذلك لم ارد عليك ووجه كراهية الجواب في مثل هذه
الاتصال ما قدم من ان الكلام عند كشف العورة مكره فكيف بذكر الله تعالى بهانه يكون اشد كراهية فان قيل
يخالف ما رواه صلى الله عليه وسلم بذكر الله تعالى على كل احبانه قلنا المراد من الاحيان حالة الجوارح والحدث
في الاحوال المستورة لا حالة كشف العورة واختاروا احوال المتشابهة والا لا يصح لانه صلى الله عليه وسلم كان يستغفل
بغيره من الاستغفال فكيف بذكر الله على كل احبانه

قوله من راحل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول قبله فلما يسد عليه اسلم يرد السلام عليه ولم يجبه وقد كان جواب السلام وردده واجبا فعلم من ذلك ان في هذه الحالة لا ينبغي ان يسلم عليه ولو سلم لا يستحق الجواب في رد التحية تكلموا والسلام واجب الا على من في الصلاة او باكل مشغلا او مشرب او قراة او ادعية او ذكر او في خطبة او تلبية او في قضاء حاجة الانسان او في قامة او اذان او سلم الطفل والسكران او شاة نخشي بها فقدان او فاسق او ناعس او نائم او حالة الجماع او تحك كتم او كان في الحمام او مجنونا او فاحدا من بعد ما عشرونا

قوله قال ابن داود وسامع عن ابن عمر وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم يتيم ثم رد على الرجل السلام قلت قال انور العلماء ذكر المصنف في باب التيمم في المحضر حديث ابي الجحيم بن الحارث بن بصير الاضاري المخرج في الصحيحين في اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو بيتر رجل فلقية رجل فسلم عليه فلم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اتي على جدار فخرج بوجهه ويديه ثم رد عليه السلام وهذا الجواب عن ابي بول (لا عند البول امي وهو يبول) وليس فيه التعليل بان لم ينعني بان ارد عليك السلام الا اني لم اكن على طهر نعم هو راى التعليل في رواية محمد بن ثابت العبدى عن نافع عن ابن عمر ان كان الرجل المذكور في رواية الجحيم ولكن هذه الرواية معلولة ذكره المصنف هناك وقال الحافظ في الفتح لكن حطرا الحفاظ رواه في رقة وصوبوا وقصه وقد تقدم ان ما كانا اخرجه موقوفا بمعناه وهو الصحيح احد ما حديث الباب وهو عن الضحاك بن عثمان من نافع عن ابن عمر قد اخرجه مسلم فغيبه من رجل على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يبول فلم يرد عليه وهذا عند البول ليس فيه انه رد عليه السلام بعد ذلك ففعل ذلك ثالثة اخرى والمصنف عليه يرى الوحدة فلذلك عرف الرجل في قوله تيمم ثم رد على الرجل السلام واما حديث ما جرب من فغفد فغيبه انه سلم عليه وهو يبول ليس فيه التصريح بذكر الرد عليه وانما التصريح فيه بذكر الاعتذار وفيه التعليل ايضا لكن يتجمل ان يكون سني قوله اني كرهت ان اذكر الله الا على طهر الطهر من البول عني عدم التلبس فعلى هذا لا يخرج كراهته وذكر الله على غير طهر من الحديث بعد الفراغ من البول الله اعلم ثم رأيت في عمدة القاري ان عند الطبراني في هذا الحديث زيادة فقلت مهموما فذا بوضوء فتوضوا وروى علي وقال اني كرهت ان اذكر الله على غير وضوء فان كان محفوظا فغيبه استدلال الطحاوي على عدم اشتراط التيمم في الوضوء فان الظاهر انه لم يسم في ذلك الوضوء ففعل هناك فرق بين الذكر قبل الاستنجاء بالماء وبينه بعد فعله في باب الاستنجاء عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من غائط قط الا يميس ما اذا لم يستنج ببول فلا بد من الماء والله اعلم وذكره يعني ان ابن دقيق العيد اعل حديث المهاجر وذكر ان عند البزار بسند صحيح عن نافع عن ابن عمر ان رجلا من بني النضير سلم عليه وسلم وهو يبول فسلم عليه الرجل فرد عليه السلام فلما جازده ناداه عليه السلام فقال انما علمني على الرد عليك خشية ان تذهب فتقتل اني سلمت على النبي فلم يرد علي فاذا رايتني على هذه الحالة فلا تسلم علي فانك ان تفعل لا ارد عليك فتضاظر به ابي ريثا ليراجع

نصب الباقية فقد ذكرنا علل حديث فيها برعلة التعليل -

قوله عن المهاجرين بن قنفذ انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتدل سراويله وهكذا في رواية النسائي وهو يقول وفي رواية ابن ماجة وهو يوضأ وهكذا في رواية احمد بن حنبل في مسنده وفي رواية لا احمد ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول او قد بال قال الشيخ عبد الغني في التاج الحاجة قوله وهو متوضأ بحيث ان يكون المراد من التوضي البول بطريق الاستعارة لان الاستعارة بين السبب والمسبب وغيرهما من المناسبات والمناسبات بينهما ظاهرة وعلى هذا فمناسبة الحديث بالترجمة صريحة واما اذا كان المراد من الوضوء الاستنجاء العرفي فتكون المناسبة بالاستنباط وهو انك اذا سلم على الرجل وهو غير متوضأ وسعد تأخير رد السلام فتفي حالة البول اولى فقال اني كنت اذكر الله تعالى ذكره الا على طهر او قال على طهارة اولئك في لفظ طهر وطهارة ولعل المراد بالكرامة الطهارة لا التقوى -

باب في الرجل يدين كذا الله تعالى على غير طهر بل يجوز ذلك فان هو العلم ان الحديث لا يحجز عن ذكر الله تعالى سوا مكان الحديث اصغرا واكبرا لان الاكبر تحجز عن قراءة القرآن بنية التلاوة لا بنية التذكار او الدخول -

قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدين كل لله عز وجل على كل احيائه هذا الحديث بظاهره يخالف ما تقدم من الاحاديث الدالة على كراهية ذكر الله تعالى بغير الطهارة فقبل التفاضل بينهما لان المراد من ذكر الله تعالى في الاحاديث السابقة الذكر اللساني ومنها الذكر القلبي وهو المعتبر بالخشوع فكان صلى الله عليه وسلم دائم الذكر لا ينقطع ذكره القلبي في لحظة ولا نوم ولا في وقت ما قلت فيه انه لا يساعده اللغة فان الذكر في اللغة هو اللساني وقيل احاديث الباب المتقدم الدال على كراهية ذكر الله تعالى بكل على خلاف الاول ويكون المراد من عموم الاحيان حالة الطهر والحديث ويكون استثنى منه حالة كشف العورة كما يجتمع وتضار الحاجة من البول والفاطر قلت مراد عائشة انه صلى الله عليه وسلم لم يكن مهيورا عن ذكر الله تعالى في وقت ما من الاحوال المتواردة كما سبق كدخول المسجد والخروج عنه وكدخول الحمار والخروج عنه وايضا الذكر على نوعين اما مختص بوقت او غير مختص به فالذكر المختص بالوقت يستحب ان يوتي به في ذلك الوقت سوا كان طاهرا او محدثا فالذكر الكارهي وردت عقيب الخروج من الحمار مستحب اتباعها بذلك الوقت فالأفضل فيه ان ياتي بها عقيب الخروج من الحمار وهو وقت الحدث ضرورة فيقول غفرانك واما الذكر الذي لا يختص بوقت دون وقت فالأفضل فيه ان يكون على طهارة كالسلام فانه غير مختص بوقت فاذا سلم احد الايجاب رده على الفور بل يجوز ان يؤخر الجواب الى ان يغتسل فاذا طهر لم يغتسل او لم يغتسل ثم اجاب يكون آليا بالجواب مع الافضلية ولكن اذا خاف الغوت يردّه محدثا فعلى هذا الأفضل بهذا الذكر ان يكون على طهر مراد عائشة من عموم الاحيان هذه الاحيان والاحوال الواردة -

باب الخاتم يكتسب فيه ذكر الله يدخل به الخلاء أي يدخل به الخلاء رام لا قالوا
 إذا كان في الخاتم النقوش الدالة على الفاظ تدل عليها ذكر الله تعالى فلا يدخل مع هذه الخاتم الخلاء بل يصنع
 خارج الخلاء وكذلك حكم القرطاس والديراهم والتكوين إذا كان فيه اسم الله تعالى بل إذا كان منقوشا فيه
 الحروف ينبغي لمن دخل الخلاء أن يصنع قبل دخول الخلاء لأن الحروف مادة كلامه واسماءه تعالى فلها البصيرة
 شرف وعظمة وكذلك عند الجماع والاستنجاء وغير ذلك وأما إذا كان مستورا فبعضه بعض توسيع -
 قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا دخل الخلاء وضع خاتمته أي إذا أراد دخول الخلاء
 وفي رواية الترمذي والنسائي نزاع بدل وضع لغني وضع خاتمته يعني ينزع من الأصبع ثم يصنع خارج الخلاء
 ومراوئي واو وبقوله هذا أحد ميث منكل المعلول لا معتاده العرفي لأنه لا يصدق عليه لأن المنكر لا يحدث
 ما كان فيه الراوي الضعيف بسور حفظه أو جهالة أو نحوه ذلك مخالفا للمقوي فالراجح المعروف ومقابل المنكر
 وبعضهم سموا حديث المطعون بفسق أو فطر غفلة وكثرة غلط منكرا ولم يشترطوا كونه مخالفا للراوي الآخر
 فقول أبي داود وهذا حديث منكرا لا يصح على المذهبين لأنهما ألقوا حافظا مروى له الشيخان واحتجابه
 فليس بضعيف ولا من طعن في غلط أو كثرة الغفلة أو الجهالة أو ظهور الفسق فلا يكون حديثه منكرا -
باب الاستبراء من البول والاستبراء المستنقار الذي ذكر عن البول قال في الجمع وكذلك استبراء
 الذي يذكر مع الاستنجاء في الطهارة وهو أن يستفرغ ببقية البول فيبقى موضعها ويجرد حتى يبرأ منها فاستبراء
 الذكر طلب برأته من ببقية بول فيه تحريكه ونثره وما شبيه ذلك حتى يعلم أنه لم يبق فيه شيء منه ولعل غرض
 أبي داود من هذا الباب بيان التنزه والاختراز عن البول وإعلم أن الفرق بين الاستنجاء والاستبراء والاستنقار
 ما قلنا في المقدمة الغزونية من أن الاستنجاء استعمال كحجر الماء والاستبراء نقل الأقدام والركض بها ونحو ذلك
 حتى يتيقن بزوال أثر البول والاستنقار هو النقاوة وهو كذا بالاحجار حال الاستنجاء أو بالأصابع حال
 الاستبراء بالماء حتى تذهب الرائحة الكريهة قال في نور الايضاح يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول
 ويطمئن قلبه على حسب عادة المأبى أو كالتخف والاضطجاع وغيره ولا يجوز له الشروع في الوضوء حتى يطمئن
 بزوال أثر البول اهـ

قوله عن ابن عباس قال مر النبي صلى الله عليه وسلم على قبرين فقال انهما يبذان وما يبذان
 في كبير ما هذان فكان لا يستنزه من البول وما هذان فكان يمشي بالثوب من تحت دعاء جيب
 سراطب فشقه بآتين ثم غرز على هذا واحد وعلى هذا واحد فله بحفظ عنهما ما لم يلبس بهما قوله وما يبذان
 في كبير زاد البخاري في الادب وأنه كبير في صحيح ابن حبان من حديث أبي هريرة عن ابن عباس عدا باشد يدا في ذنب
 بين فصيل مناه ليس كبير في اعتقادها وفي اعتقاد الخاطبين وهو عند الله كبير لقوله تعالى وتسميونه بينا وهو عنده
 عظيم وقيل ليس كبير في مشقة الاستبراء منه ولا مشقة في الاستبراء من البول وترك النية ولم يرد أنها غير كبيرة
 عند الله في أمر الدين وجزم السغوي وغيره بهذا الخبر فثبت والاولى أن يقال ما يبذان في كبير باعتبار الوجود

الحكي وهو كبير باعتبار طوق الائم وقوله لا يستنزه وفي رواية لا يستنزه ومعناها واحد وهو لا يقتضيه من رشا
 ابول اي لا يستبرأ ولا يحتجب من ملاقات البهل وهذا الفعل وان كان بظا هره غير كبير لكنه بوي الى امور
 كبير لانه يتسبب بطلان الصلوة او يقال ان الاصرار على الصغيرة كبيرة وفيه نجاسة الابوال وقوله يشي
 بالتمية وهي لقل الحديث على جهة الفساد والبشر وهو من افع القبايح وبالاصرار يكون كبيرة كما تستبرأ بلفظ كان
 والرجلان بل كانا كافرين ام مسلمين اختلف فيه قال الحافظ ابن حجر لما حديث الباب فالظاهر من مجموع طرق
 انها كانا مسلمين ففي رواية ابن ماجه مر بقبرين جديدين وفي حديث اماره عند احمد صلى الله عليه وسلم
 سر بالقيم فقال من دفنتم ههنا فهنا يدل على انها كانا مسلمين وليقوى كونها مسلمين رواية الي بكرة
 عند احمد والطبراني باسناد صحيح يعذب بان وما يعذب بان في كبير وبلي وما يعذب بان في الغيبة والبول فهذا التحصر
 يعني كونها كافرين لان الكافرين عذب على ترك احكام الاسلام فانه يعذب مع ذلك على الكفر بخلاف
 قال وجزم ابن العطار في شرح العمدة بانها كانا مسلمين وقال لا يجوز ان يقال انها كانا كافرين لانها لو كانت
 كافرين لم يدع لهما تخفيف العذاب ولا ترجاه لهما ولو كان ذلك من خصائصه لبيد يعني كما في قصة ابي
 طالب وقال آخرون انها كانا كافرين ولذا قال صلى الله عليه وسلم لعلة كيف قلت والصحيح ما قال الحافظ
 وان كانت الامارات كلها ضعيفة واعلم ان الرجلان اللذان في اخر مسلمهما رجلان كافران ودواقيعها واقعة
 اخرى فلما نيط الامر ونولته دنا بسبب رطب اي جريدة اخل اختلف العلماء في ان هذا الفعل كان
 مختصا صلى الله عليه وسلم ام كانا فقال الحافظ في الفتح قال المازري سئل ان يكون اوى اليه ان العذاب
 يخفف عنهما هذه المدة انتهى فعلى هذا العمل مهنا للتخفيف قال الخطابي هو محمول على انه دواقيعها تخفيف مدة تقار
 النذرة لان في الجريدة معنى يخففه ولان في الرطب معنى ليس في اليابس وقال وقد قيل ان المعنى فيه ليس
 ما دام رطبا فيحصل تخفيف ببركة التسبيح وعلى هذا فيطر في كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيره وكذلك فيها فيه
 ببركة كما ذكره وتلاوة القرآن من باب الادلى وقد استنكر الخطابي ومن تبعه وضع الناس الجريدة ونحوه في
 القبر علام هذا الحديث قال الطبراني لان ذلك خاص ببركة يده وقال القاضي عياض لانه نزل غزها على
 القبر بامر منسب هو قوله يعذب بان قلت وكذلك استنكر كثير من العلماء من السلف والخلف ومنهم الحافظ
 ابن عسبر المالكى وقد اختار الحافظ ابن حجر جوازه لامة وقال قد تسمى بريدة بن الخصيب الصحابي بذلك
 فادعى ان يوضع على قبره جديتان قلت وبالفعل الحافظ اخذ بعض الاحاد من المتأخرين كالشيخ عبد الحق
 الدهلوي وابن عابدين الشامي قلت هذا مردود واكتفى ما قال الخطابي وابن عبد البر وآخرون من انه مخصوص بكنة
 صلى الله عليه وسلم ويؤيدهم صراحة حديث جابر اخرجه مسلم فاجبت شفاعتي ان يرفع ذلك عنهما ما دام
 القضيبان رطبين فهنا يدل انه وضع الجريدة كان مختصا صلى الله عليه وسلم فلا تنظر ولا تسع الى قول الشامي
 والشيخ الدهلوي لانهم قلما ينجز عن البدعة المحترمة ولم يفتح عندهم مسألة البدعة -

قوله عبد الرحمن بن حنبل قال الطائفة انا وعمرو بن العاص الى النبي صلى الله عليه وسلم

فخرج معه ورافقة ثم استقر بها ثم رآه فقالتا انظر الى هذا يقول كما تقول المرأة فسمع
ذلك فقال الم تعلموا ما نلقى صاحب بنى اسرائيل كانا اذا صابهم البول قطعوا
ما صاب به البول منهم فنهأ هم نعتدي في قبره قوله فقلنا في رواية لاحد فقال بعض القوم
وكذا في رواية النسائي وفي رواية ابن ماجه فقال بعضهم فعلى هذه الروايات القائل لهذا الكلام لا يلقى
بعض القوم لاهذان فهاورد في هذه الرواية لفظ فقلنا يحتمل على الجواز قوله كما تقول المرأة وفي رواية لاحد
ايبول رسول الله صلى الله عليه وسلم كما تقول المرأة يعني ببول جالس وكادت عادة العرب انهم كانوا
يجولون قائمين او يبول مسترا ويكون وجهه الشريف كله الامرين معاً فان كان هذا القول صواباً وهما كانا
مسلمين صحابيين فلا يكون على وجه الطعن والتفتيش بل على وجه التعجب على خلاف العادة المحرمة وكان
كان في صورة الطعن والاعتراض قال يعني وهذا القول وقع منها من غير قصد او وقع بطريق التعجب
او بطريق الاستفسار عن هذا الفعل فلذلك قال عليه الصلاة والسلام الم تعلموا الحديث ولم يقولوا
هذا القول بطريق الاستفسار او الاستخفاف لان الصحابة برأوا من هذا انتهى وان كان صدر منها وهما لم
يسلما الى ذلك الوقت اذ من غيرهما من بعض القوم من الكفار فيكون صدره على وجه الطعن والاعتراض قوله فقال
الم تعلموا وفي رواية احمد فجارنا فقال او ما علمتم وفي رواية له ويحك اما علمت وكذا في رواية ابن ماجه وحصل جوابه
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ما فعلته من البول جالس لا اجل للشعر من البول والتستر بالدركه والشرع امر بشي كما كان قطع الشعر
بالبول في بني اسرائيل اشرعيا فلما عذب النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ابطاعه فينا على الشرع فيناه عنه فاستحق الغاب
باب البول قائما أي من يجوز ان لا يحتلف العلماء فيه فاباح البول قائما سعيد بن المسيب وخزوة
وامحمد وآخرون وقال مالك ان كان في مكان لا يتطير عليه من شيء فلا بأس به والا فمكرهه وقال عامة العلماء
البول قائما مكرهه الا لغيره كراهية تنزيهه لا تحريم وموهنا هذا الخفية واما الجواب عن التعارض الذي
وقع في الروايات الواردة في هذه المسئلة فاردى عن عائشة عنها قالت من حدثكم ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم بال قائما فلا تصدقوه فاجاب عنه انه مستند الى علمها بان يكون مبالا قائما يعني في
منزله ولا اطلاع لها على ما في الخارج ويمكن ان يكون مرادها انه صلى الله عليه وسلم ما كان معتادا بالبول
قائما بل كان عادته الشريفة البول قاعدا وليس فيه لفتى صدر عنه لعذروا بالاحاديث الاخر التي وردت
في هذا الباب من حديث بريدة ومن حديث عمر فلا تخالف المذهب ولا هذا الحديث الذي رواه ابو داود في
الباب فلا حاجة الى الجواب عنها ثم ان العلماء تكلموا في سبب بوله صلى الله عليه وسلم قائما فقال الشافعي
ان العرب تستشفى بوجع الصلب بالبول قائما فشري انه كان اذا ذاك وقال القاضي عياض انما فعله
لشفائه بامور المسلمين فلعله طال عليه المجلس حتى حصوه البول ولم يكن التباعد كعادته وقال بعضهم انه صلى الله
عليه وسلم فعل ذلك لانه لم يجد موضعاً طاهراً صالحا للفقود او خاف ان تتبعه من رشاش البول
اليه وقيل فعل ذلك بيا بالجزاز في هذه المرة وكان عادته المستمرة البول قاعدا وقيل غير ذلك

من الاعذار قلت والاولى ان يقال ان سببه ما قال ابو هريرة قال كان وجه في المنبر اخرج البيهقي الحاكم
وفي رواية انه كان في المنبر ركبة جرح -

قوله عن حذيفة قال اتي رسول الله صلى الله عليه وسلم سبابة قمر فبال قائما ثم
دعا بقاء فسمع على خفيه قوله سبابة هي المذبة والكناسته تكون لغفار الدور مرفقا لا يلبها العلم ان في حديث
حذيفة ليس مسح الناصية وفي حديث مغيرة ليس كرا البول قائما كما في مسلم ص ١٣٣ وفي حديث مغيرة بن شعبة
واقعة القنول من غزوة تبوك وامامة عبد الرحمن بن عوف كما في مسلم ص ١٣٤ او اعترض علاء الدين الماروني
على القدوري من محمد بن رواية حذيفة ومغيرة قلت لا اعتراض عليه لان الجمع والاختلاط وقع من الذي خرج فلا منه
باب في الرجل يبول بالليل في الاناء ثم يضعه عندا يشير الى ان الرواية التي تدل على المنع
مصرف الظاهر اخرج الطبراني في اوسطه بسند جيد عن عبد الله بن جابر عن علي بن ابي حمزة عن علي بن ابي حمزة
بول في طست في البيت فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقذ قيل ذلك الحكم من عدم دخول الملائكة
اذا حال مكث في البيت وما يجعل في الاناء لا يطول مكثه غالبا وقيل المراد منه كثرة النجاسة في البيت بخلاف
ما في القدح فانه لا يحصل به النجاسة لمكان آخر وقيل ان بوله صلى الله عليه وسلم بالليل في القدح كان في الابتداء
ثم لما علم ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه بول منقذ تركه وحديث الباب ليس فيه دليل على ان فعلا استمرارا لآخر
عمره صلى الله عليه وسلم قيل فعل مرة لبيان الجواز وان لم يدخل الملائكة كما اخرج في الجنازة لذلك -
قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم قد اح من عيدين تحت سريرة يبول فيه بالليل فقام
نفسه ان يتجربا في القيام لذلك وتعلما لامة ولبيان الجواز -

باب المواضع التي ينبغي ان يبول فيها في نور الاضواء ويكره ان يبول او يتغوط في المار والكل
والحجر والطريق وتحت شجرة عمرة آتية وفي دار الخمار وبول وقال لطي ما روي جابر ياتي الاصح وفي البحر انما في الكلب
تحرمة وفي الجارية تنزهة وعلى طرف نهر او بئر او حوض او عين او تحت شجرة او في ذرع او في غسل
ينقض بالجلوس فيه ويحسب سجدة وصلى عليه وفي مقابر ومين ودارب وفي طريق الناس وفي مهب ريح ومجراف
او حية او نملة ولقرب راد اعني وفي موضع يعبر عليه حيا ويقعد عليه ويحسب طريق او قفلة او حية وفي اسفل
الارض الى اعلا يا آتية اي بان يقعد في اسفلها ويتردى الى اعلا فيعود الرشاش عليه شاميا -

قوله قال اتفق الاثني عشر من الاصحاح ان يبول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
يتجلى في طريق الناس وظاهر قوله الاثني عشر من الاصحاح ان يبول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي
او فاعل ذي كذا كالتامر والابن امي ذواتهم والمبين فيكون معناه ملعونان على الاول وذو لعن على الثاني
او الفاعل على حقيقة يعني الاثني عشر النفسها بالتسبيب فانها فعلان بما يخبر الى اللعن او لعن القوا الفعلين
الاثني عشر الذين سببوا اللعن الجاهلين باللعن الحكاميين للاعنة عليه الداعين اليه وحسنه بشكل الحمل وهو
قوله الذي تجلى في محل على الجواز وقوله تجلى في الحديث اي يتوسط في محل يمر الناس فيه فيقتادون به ويستقدرونه

وكذلك التقوا تحت شجرة او غير ما يستظل الناس بظل فيمتادون به والمراد بالظل هنا ما اتخذته الناس مقبلا
ومناخا يزرعون به فلا يحرم قضاء الحاجة بكل ظل اذ قد صلى الله عليه وسلم تحت حاشي نخل وكذلك حكم كل ما يقصد به
النزول لهم -

قوله اتقوا الملاعن الثلاثة البر الذي هو المارد وقاعدة الطريق والظن الملاعن جمع لمعنة وهو الموضع
الذي يشرفه اللعن على قضاء الحاجة فيه اى اتقوا مجانب اللعن لان اصحابهم يلعنهم المارد على فعلهم البغيض
او لا تنههم فسدوا على الناس منفعتهم فكان ظلمهم وكل ظلم ظالم ملعون او الملعنة اى الفعلة الموجهة لغا عليها
اللعن اى اجتنبوا الفعلات التي توجب اللعن لغا عليها عادة كانه منقطة اللعن وقال قرين العرب جمع ملعن
مصدر سعى او اعم كان فعلى تقدير يكون مصدر امعناه اتقوا اللعنات اى اسبابها او المصدر بمعنى الفاعل اى
الكلمات والباغات على اللعن فيصير نظيره قوله اتقوا الاغصين مع زيادة الثالث والوارد جمع مودة وهى طرق المار
او سهل المار الذي يروى عليه الناس من عين او نهر وقيل المراد بالماء المكنة التى ياتيها الناس كالا بنية اى موضع
ورود الناس وقارعة بمعنى مقروعة اى وسط الطريق الذى يقرع الناس بارجلهم وقد تها وتقر عليها وتظل
اى ظل الشجر وغيره قال ابن حجر واطل في الصيف مثل الشمس فى اشتداد اى فى موضع يستدفئ الناس فيها
باب في البول في المستحجم الستم اصله الموضع الذى يغتسل فيه بالحيم وهو الماء الحار ثم قيل للغتسل مطلقا
وهو المراد منها وذكر ثعلب ان الحيم من الاضداد يطلق على الماء الحار والبارد وفى رواية اخرى ان البول فى موضع
يتوضأ به او يغتسل فيه لحديث لا يبولن احدكم قال فى رواه المختار وما ينهى عن ذلك اذ الم يكن له مسلك
يذهب فيه البول وكان المكان صلحا فيه اى يغتسل به اصابه منه شئ فيحصل به الوساوس
كما فى نهاية ابن اثير اه مدنى استج

قوله لا يبولن احدكم فى مستحجم ثم يغتسل فيه قال احمد ثم يتوضأ فيه فان عامة
الولي وسواهم منه قوله ثم يغتسل فيه هذا لفظ الحسن بن علي ولفظ احمد بن حنبل ثم يتوضأ فيه قيل ثم يغتسل
وقال الطبري استبعادا وقيل عا لفته قال القاسمى والصواب ان انتهى عن الجمع بدليل التعليل الاتى فى تفسير
الحديث ولأنه لو بال فى المستحجم ولم يغتسل فيه بانه حيلة مجوزة من الاغتسال فيه اذ اغتسل فيه ابتداء ولم
يبل بجزءه ذلك قلت قال الوارث العطار ثم يغتسل فيه ليس نهيا عن الجمع بينهما على حد لا تاكل السمك تشرب
اللين وانما هو نهى عن البول فى المستحجم ثم الاغتسال هناك ويمكن ان يكون تنبيها على مال الحال مقدرا وقوله
كما نقله الحافظ عن القاسمى تحت حديث لا يبولن فى المار الدائم الذى لا يجرى ثم يغتسل فيه انه لم يرد لطف
بل نهى على مال الحال والنعى انه اذا بال فيه قد يحتاج اليه فيمتنع عليه استعماله ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن
احدكم امرأة ضرب الامه ثم ايضا جها فانه لم يرد به احد بالجزم لان المراد النهى عن الضرب لانه يحتاج فى مال
حاله الى مضاجعتها وتقدر اللفظ ثم هو ايضا جها وفى حديث الباب رباب البول فى المار الدائم ثم هو
يغتسل منه اه قوله فان عامة الوسواس منه قال ابن الملك لانه يصير ذلك الموضع نجسا فيقعن

قلبه وسوسه بانه لم يصابه منه رشاش ام لا فقال ابن حجر لان ما الطهارة حينئذ يصيب ارضه النجاسة ببول
ثم يعود الي فكره البول فيه لذلك ومن ثم لو كان ارضه بحيث لا يعود منه رشاش وكان له منفذ بحيث لا يثبت
فيه شيء من البول لم يكره البول فيه اذ لا يجزى وسواس لانه من عود الرشاش اليه في الاول ويظهر ارضه في الثاني
باد في ما روي عن علي بن محمد الطنطاقي يقول انما هذا في الحقيقة
فاما اليدوم فمقتضى ما يهتم به الصاروخ والقيصر فاذا بال فارس عليا لما لا بأس به وكذلك ما على الترمذي
عن عبد الله بن المبارك قال ابن المبارك قدوس في البول في المنقلب اذ اجزى فيه المار فاحاصل ان انتهى
عن البول في السحيم محمول على ما اذا كان المنقلب بحيث يستقر ويجذب فيه البول لمنظرة رشاش البول ويعود
اليه اما اذا كان صلبا بحيث يجزى عليه البول ولا يستقر فلا يكره لعدم منظرة رشاش البول وفي نه هر الرقي على
النسائي ان الوسواس معناه حديث النفس المصدر بالكسر وروي ابن ابي شيبة في مصنفه عن انس
بن مالك انه قال انما يكره البول في المنقلب مخافة الهم وذكر صاحب الصحاح وغيره ان الهم طمس فضل الجنون
وليقل ايضا اصاب فلا تالمه من الجن وهو المسمى عامة لفظه مغمضة وجميعه وفي مصنف ابن ابي شيبة
ان المنقلب ما وى الجن وسكنهم -

باب انتهى عن البول في الحصى يتقدم الجيم على الحاء هو ثقب في الارض يتخفره الهوام والبعوض
لا نفسها وفي بعضها ليسكن الجن جله انتهى اما شتيه الاذى عن الهوام الموقية او الجن للبان او خشية
الاذى عن البول لما فيها من الهوام الضعيفة قد تقدم عن نور الايضاح انه يكره ان يبول في الحجر قوله
تقهي ان يبال في الحصى بضم الجيم وسكون حاء هاء الثقب في الارض قال في رد المحتار وقد يخرج عليه
من الحجر ما يسهل ويرد عليه بوله ونقل ان سعد بن عباد بن عباد الخزرجي قتلته الجن لانه بال في حجر بارض
حوران وتامه في الضياع انتهى -

باب ما يقول الرجل اذا خرج من الخلاع قررت الشريعة الايراد والادكار في الاحوال
المستورة كدخول المسجد والخروج عنه والدخول في الخلاع والخروج عنه فلا توب بعد الخروج عن الخلاع
ان يقال غفر انك وبعده الحمد لله الذي اذ سب عني الاذى وعافاني او الحمد لله الذي اذ سب
عني ما يردني واكتفى لي ما ينفعني امي بالبقار خاصية الغنم الذي لا مسك كذا او خرج مكان منقبة الهلاك
قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اخرج من الغائط قال غفر اذنك لضيقه باضا فاعل
مقدر قيل انتقد ير اسلك غفر انك على انه مغفول به او اغفر غفر انك على انه مغفول مطلق قلت هو عندى
مغفول مطلق كما ذكر الرضى ضابطه اذا كان فاعل عامل المغفول المطلق او مغفوله مذكورا بعدد بواسطه الاضاح
او حرف المحر كجب حذف العامل كما في سبحانك واشار اليه ابن حبيب وقال انور العلماء غفر انك بدل من اللفظ
بالفعل ويكون في الاكثر للترجيه والعمل حال ذكره سيدي في الكتاب وقلماني في الامر مضى كما انشد
ولا خارجا من في زور كلام به من وضع الصفة موضع المصدر ومن امثال سيدي غفر انك لا كفر انك

وذلك يدل على انه بمعنى الشكر وهذا المقام وفي مناسبة هذا القول بالخروج عن الخلق قولان احدهما انه استغفر من ترك الذكر مدة مكثه هناك وثانيهما انه صلى الله عليه وسلم خاف تقصيره عن شكر هذه النعمة الجليلية اذا طعمه تعالى انهمضة فهل خروجه ورأى شكره قاصرا عن بلوغ حق هذه النعمة فلما الى الاستغفار اعترافا بالقصور وقال المغربي رأيت في كتاب ان آدم عليه السلام لما هبط من الجنة على الارض تقطوط فثم راحته المنتن فقال غفر انك رب بناد عما منه انه بسبب ما صدر من اكل الجنة فخرى هذه السنة في اولاده -

باب كراهية مس الذكركم باليمين في الاستبراء أي في الاستنجار وكذا الحكم في غيره من
 على النجاسات كبره ان يستعمل يده اليمنى قال النووي هذه قاعدة مستمرة في الشرع وهي ان ما كان من باب
 التكريم والتشريف كلبس الثوب والسراويل الخف ودخول المسجد والسواك والاحتفال وتقليم الأظفار وقص
 الشارب ونزجيل الشعر وبشطه وفتح الأباط وحلق الرأس والسلام من الصلوة وغسل أعضاء الطهارة
 والخروج من الحمام والاكل والشرب والمصافحة واستلام الحجر الأسود وغيره كلها هي في معناه يستحب اليقظة
 فيه والما كان بضده كدخول الحمام والخروج من المسجد والاستنجار وخلع الثوب والسراويل والخف
 واستنجد ذلك فيستحب التيامن فيه وذلك كلمة لكرامة يمين وثمنها.

قوله اذا بال احدكم فلا يمسه ذكره يمينه واذا اتى الخلاء فلا يتيمم بيمينه واذا اشرب
فلا يشرب نفسا واحدا قوله فلا يمسه ولا يتيمم ولا يشرب بالجزم على انهم صيغة النهي وبالنسبة على صيغة
النهي وفي رواية البخاري فلا ياخذن بدل فلا يمسن ولا يتجنبن مقام لا يتيممن وفي رواية مسلم لا يمسكن احدكم ذكره
بيمينه مقام الاولى وله في اخرى وان يستطب بيمينه مقام يتيمم فنظروا في الحديث لا ياخذ ذكره بيمينه ولا يتيمم
والنهي فيه للتنبيه عند الجمهور خلافا للظاهرية والكراهية كراهية التيمم لا التحريم لشرافة اليمين قوله واذا اشرب
فلا يشرب نفسا واحدا ولفظ البخاري وسلم والساقى اذا اشرب احدكم فلا يتنفس في الاما رفعناه على سياق
الي داود وظاهره وكذا في سياقه وجه النهي في سياق ابى داود واذ ان استوفى رية نفسا واحدا
ككاف من الماء رجاور وحلقة وانقل محدته واذا قطع شربه بالنفاس ثلثة كان النفع للسرية وانخف لمحدثه ومن
زاد ياد البند من نفل ذي شجرة والبند من غفلة واقع للعطش والقوى على الهضم والبعث من بمرء المعدة وكذا
من اصغاف المعدة واما الاختلاف في ذكر النفسين او الثلاث فاجمع ان النفس لثالث بعد الفراغ عن
الشرب فوجوده معلوم بالضرورة فذكره بعض الرواة وتركه البعض -

باب الاستئذان في الخلعة لا يجوز كشف العورة عندما حد فان كشفها صار فاسقا لان كشف العورة حرام ومتركب الحرام فاسق.

قوله عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من احتمل فليوتر من فعل
فقد احسن ومن اذلا حرج ومن استجبر فليوتر من فعل فقد احسن ومن اذلا حرج ومن اكل
فما احتمل فليلق ظموا لك لسانه فليبيتكم من فعل فقد احسن ومن اذلا حرج ومن اتى

الغايط فليست تر فان لم يجد الا ان يجمع كتيباً من رمل فليست يدركه فان الشيطان يوجب
 بعداً عما ينبغي آدم من فعل فقد احسن ومن لا فلا حرج قوله من استحل اى من اراد الاحتمال
 فيستحب له ان يختار الوتر فان البتة وتر يجب الوتر وهذا بطريقين احدهما ان يكون الاحتمال في كل واحد
 من العيينين وترثلاً ثلثاً والثاني ان يحصل الاثنيان في مجاميع العيينين قوله ومن استحب اى من استحب
 الحجر فعلى هذا الاستحباب المصحح بالجمادى الاحجار الصغار والمراد بالاستحباب التخيير كما يكون في الاكلان فعلى هذا ما هو من
 حجر النار ونفى الحجر يدل دلالة واضحة على جواز الاستحباب باقل من ثلثة اجزاء وعدم شرط الاثنيان وهو ذهب بخلفه قلت
 هذا يدل على ان الاثنيان لم يردوب اليه وهو مترفق عليه لا يدل على التثنية بل يدل على عدم وجوبه فانه اذا استثنى الحجر واحد
 يكون مثله بهذا الحديث قطعاً وكذا لك الحجر الثاني يدل على ان من ترك الاستحباب بالوتر سوار كان واحداً
 او ثلثة واستثنى الحجر من فلا حرج فيه فلو كان التثنية واجباً لاصح ان يقال لا حرج في تركه بل نقول المراد بقوله
 صلى الله عليه وسلم فليجوز اما الاثنيان او واحد او ثلثة او ما هو فوق الثلث عندكم لا جائز ان يكون المراد واحداً لا يستلزم جواز
 الاستحباب بواحد هو ظاهر بل هو لا جائز ان يكون المراد عدد الثلث لانه يخالف قوله من فعل فقد احسن الخ فانه يدل على عدم
 وجوب التثنية وهو ايضا خلاف مذهبكم ولا جائز ان يكون المراد ما فوق التثنية لان الزيادة على الثلث
 ليس بمنزلة البهائم هو امر ضروري نادر الوقوع مثلاً اذا كان رجل في حالة لا يكفي ثلثة اجزاء ويضطر الى الزيادة
 عليها فحينئذ يستحب له الاثنيان لكن لندرة وقوعه لا يصح ان يكون محلاً للحديث فثبت بهذا ان الامر بالتثنية في
 الاستحباب للندب كما ان الامر بالاثنيان للندب فان التثنية داخل في الاثنيان قال انور العلماء ومن استحب فليجوز
 من فضل مقتدا احسن ومن لا فلا حرج مطلق في اى اثار كان ليس محمولاً على وتر يكون بعد الثلث كما هو المتيقن في
 معرفة السنن والاثار ونفى الحجر راجع الى هذا القيد المتضمن فلا يدل على نفي الحجر ولو لم يصرح اصلاً كما هو في
 ابن الهمام على الهداية واستحباب الاثنيان عندنا مذکور في شرح معاني الآثار وليقاربه ما في الحجر وقوله ومن اكل الخ انما
 امر بطرح ما قلل لانه لا يخرج مع الخلال ام واما ما لاك لم يسهل فهو في حكم اللقمة فانها تتبع بعد اذابة اللسان اياها
 في جوارح الفم واطرافه قوله ومن اتى الغايط الخ هذا ترجمة الباب والامر بالتستر اذا كان مكان لا يقع عليه الجوارح فحين
 للندب ونفى الحجر راجع اليه اذا لم يره احداً اذا كان قنوده يرمى من الناس او يحجر بهم بلا ضرورة فليس فيه هذا الحكم
 بل الاستسناؤه اذا كتمت ولا عند الضرورة فالحرج على من نظر اليه -

باب ما ينهى عنه ان يستحب به الاشياء التي نهى عنها النبي صلى الله عليه وسلم كبره الاستحباب بها عند عينية
 فاذا استثنى احد به الصبح الاستحباب مع الكراهية كحصول الاستنقاء وقال الشافعي اذا كان ذلك كسب كالبعوض والروثة
 لا يصح استنباطه ووجب عليه بعد ذلك الاستحباب بالمار ولا يجوز به الحجر لان الموضع صار نجساً نجاسة
 اجنبية واذا كان طاهر اكله عظم والفم نفية عنه قوله ان الصبح انه لا يصح استنباطه ولكن يجوز به الحجر بعد ذلك
 ان لم ينقل النجاسة من موضعها في نور الايضاح ويكره الاستحباب بعظم وطعام لادى او هبته واجر وخرق
 وفجر وزجاج وجس شيء محترم كخرقة وبياج وقطن انتهى -

قوله فقال و يفع ان كان احدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم لياخذ نصيب
 اخيه على ان له النصف مما ينعيم ولنا النصف وان كان زحدا ليطير له النصف والريش
 ولا خرافة الفخار بعير من زول والنصف حديدة السهم والقح كسدر خشب السهم قبل ان يرش ويركب
 نصفه بينه ان بها كان معاملة الشركة بين صاحب البعير المبرزولي وبين الاخذ البعير الذي يفرز عليه بشرط التصريف يحصل
 شيء قليل نفق بعض الاحيان يحصل سهم واحد فنقسمه بيننا فياخذ احدهما القدر والاخر النصف والريش وغرضه روي يفع
 من هذا بيان ابتداء الاسلام بانه كان اذ ذاك خفيضا وعلاما باني كنت قد سميت الاسلام فيعتمدوا على
 طيصد قوتي في حديثي وقال نو العلماء هذا محمول على ما قبل حرمة القمار فان حرمة طائفة بعد زمان من عهد
 النبوة وليس هذا الشئ اجتهادي حتى يكون التزامه دعوى بلا دليل واقص ذلك عقد يفعك في مثل حديث
 عبد الله واللفظ **سلم قال** صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس اني قد اوتيتكم من الله ما لم يزل
 مني فقليل يا رسول الله ازيدني في الصلوة شيء فقال انما انا بشر مثلكم انسي كما تنسون فاذا نسي احدكم فليجئ بخطين
 وهو جالس ثم تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فليجئ بخطين لان طاهره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بهم
 هذا الكلام بعد ان ذكر انه زاد او نقص قبل سجد السهو ثم بعد ان قاله سجد السهو ومتى ذكر ذلك فالحكم ان سجد السهو ولا يكلم
 ولا ياتي بنبات للصلوة كذا في شرح مسلم ولكن لما كان تحريم الكلام في الصلوة طاريا بعد زمان فيكون ان يكون هذا
 قبل تحريم الكلام في الصلوة وقد اجاب عنه النووي باذنيه منها بالجواب وفي مثل حديث غيلان من سبلته ان تقضي
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعين اسلم وتحت عشرة سنة فخذ منهم اربعا وفارق سائرهن وكان تزوجهن
 في الجاهلية قال الطحاوي فكان تزوج غيلان للسنة الا ان كان عنده حين اسلم في وقت كان تزوج ذلك العدد جائزا
 والناكح عليه ثابت ولم يكن للواحدة حينئذ من ثبوت النكاح الا ما للواحدة ثم حدث الله عز وجل حكما
 آخر وهو تحريم ما فوق الاربع فكان ذلك حكما طاريا طرأت به حرمة حادثة على نكاح غيلان فامر النبي
 صلى الله عليه وسلم لذلك ان يسك من النساء العدد الذي اباح الله ويفارق ما سوى ذلك فجعل كل رجل
 اربع سنة فطلق احداهن فحكمه بخمارهن واحدة فيجعل ذلك لطلاق عليها ويمسك الاخرى وكذا لك بوضيعة
 وابو يوسف يقولان في هذا -

قوله ثم قال قال لي رسول الله يا رويغ لعل الحجة ستطول بك بعدى فاخبر الناس
 ان من عقد حجة او تقلد وتزادوا استنحي برجيعة دابة او عظم فان حصل صلى الله عليه
 وسلم منه برئ قوله من عقد حجة قال الاكثرون هو ما يجتهدون حتى تنقذ وتجدد وصنا مخالفة للسنة التي هي
 تسريح الحجية وقيل كانوا يلقونها بها في الحرب زمن الجاهلية فنهاهم وامرهم بارسالها لما في عقدها من التشبه
 بالنساء وقيل كان من وابالهم ايضا فنهاه عنه وقيل كان من عادة العرب ان من تزوجة واحدة عقدت حجة
 عقد صغيرة ومن كان له زوجتان عقدت عقدتين قوله او تقلدا ونزاعا فحجتين امي خطافية تعويذ او خبرا من النبي
 والحفظ عن الافات كانوا يعلقون على رقاب الولد والفرس وقيل كانوا يعلقون عليها الاجراس والمعنى او تقلدا لغير

ونزل القوس ووجه النبي الماشقة على يهائم اولانهم يعتقدون منه كميوة ولعصمة قوله استجى بجمع واجه فانهى
عنه للنجاسة وليمحق به كل ما كان نجسا قوله او عظم فهو منه لكونه زادا لجن فلا يجوز افساده وتحتج بالبراهات كلها كما جاز
الحيوان واوراق كتب العلم وغير ذلك وقد تكلموا على طريق استعمال الجن العظام في التجارى لا يبرون على عظم
الادجد وعليه او فرما كان عليه اللحم والروث زادوا بهم ثم الروايات مختلفة ففى بعضها ان اللحم يجوزون
على المزكى وفى اخرى على الميتة وجميع ان الاول للمسلمين منهم والثاني للكفار

باب الاستنجاء بالاحجار اختلف العلماء فيه على مواضع الاول بل يشترط في الاستنجاء الحجر خاصة
ام لا فقال داود انه يشترط الحجارة ولا يجزى غير ما قل ابو حنيفة وآخرون انه لا يخص في الحجارة ونحو المناطق
وقالوا كل عين قاتل للنجاسة غير محترم يجوز به الاستنجاء والثاني بل يشترط العدد فيام لا فقال الشافعي ان
التثنية والانقار واجب وفى الاثار قولان استحباب في قول ودوجب فى اخرى وبه قال احمد بن حنبل
واسحق بن راهويه وقالوا انه يجب ان يكون بثلاثة اجزاء وثلاث مسحات واذا استنجى للمقبل والدير وجب ستة
مسحات لكل واحد ثلاث مسحات قالوا ولا افضل ان يكون سبت احجار فان اقتصر على حجر واحد سبت احرف
اجزائه وذهب مالك وابو حنيفة وآخرون الى ان الواجب الانقار فان حصل بحجر اجزاء وهو بدو بعض اصحاب
الشافعي وقالوا ان التثنية والايتار مستحب كما فى الطحاوى والبحر اما ذكره صاحب الكنز ليس فيه عدد وسنن
معناه انه ليس فيه عدد وسنن بسنة مؤكدة وجميع الشافعي ومن وافقه بامر فى باب كراهية القبلة من قوله
صلى الله عليه وسلم لقد نهانا صلى الله عليه وسلم ان نستقبل القبلة بغائط او بحديث وفيه وان لا يستنجى احدا بنا قبل من
ثلاثة اجزاء على وجوب التثنية قلت انتهى محمول على ان فى غالب الاحوال لا يحصل التثنية الا بها واما اذا حصل
التثنية باقل منها او كانت الحالة انه لم يبلغ الحال بالنجاسة كما يشاهد فى بعض الاحيان فحينئذ لو اكتفى على
حجرين او حجر او لم يستنج اصلا فالظاهر انه لا يكره ذلك نظيره فى عدم وجوب التثنية قول الشافعية فى غسل
الطيب من المحرم فانه صلى الله عليه وسلم قال فى رجل جاءه عليه خبة متفخمة بطيب اما الطيب الذى يكى
فاغسله ثلاث مرات قال النووي انما امر بالتثنية مبالغة فى ازالة لونه وريحه والواجب ازالة فان حصلت
بمرة كغزة ولم تجب الزيادة انتهى فالجواب ان الحديث لا يدل على وجوب التثنية بل كل ذلك للاحتياط لان
التطهير فى الواضحات لا يثنى لم يكن محققا فذلك نص على الثلث لان فى الثلث يحصل التطهير غالبا ونحن نقول ايضا
اذا تحقق شخص لا يطهر الا بالثلاث تبين عليه الثلث ولا تبين ليس لجل التوقيت فيه انما هو للانقار كالحاصل فيه حتى اذا احتاج
الى رابع او خامس لم يجز تبين عليه ذلك على ان الحديث متروك الظاهر فانه كواستنجى بحجر ثلثة احرف جاز بالا جملة

قوله اذا ذهب احدكم الى الغائط فليد هب معه بثلاثة اجزاء بسبب تطيب بهن فانها تجزى عنه
اى بمعنى يتعنى وتغوب عن الماء وعن مستنجى ويؤيد الثاني رواية عائشة عند الطحاوى فليد هب بثلاثة اجزاء
يستطيف بها فانها سبب تطهيره والتعليل بالتجزي يدل على ان الامر السابق لم يكن له وجوب وقد مر من تفصيل
فى باب الاستنجاء فى الخلاصة الحديث على احتمال كونه استنجى مرحة الضمير على ما قاله حافظ ابن حجر ان رسول الله

صلى الله عليه وسلم امر بثلاثة اجار للاستطابة بها لانها تكفي عن استنجي في غالب الاحوال واما على تقدير ان يكون
المرجع او الاستطابة فنجناه ان الاستطابة بثلاثة اجار تكفي عن الاستطابة بالمار في غالب الاحوال لما في
بعض الاحوال فلا يكفي ثلثة اجار بل يحتاج الى الزيادة منها كما قالوا يجب الزيادة اذ لم تحصل الانتظار بها وكذلك في بعضها
لا يحتاج الى ثلثة اجار بل كجر الواحد وكجران يكون كافية عن الاستطابة بالمار اذ حصل الانتظار به فالجواب
ان الامر الوارد في الحديث محمول على الوجوب ومحمول على الندب وبه قلنا -

قوله سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الاستطابة فقال بثلاثة اجار ليس فيها رجميع
الاستطابة الاستنجاء والرجوع به العذرة والروث لانه رجع عن حاله الاولى بعد ان كان طعنا او علقا معناه
يكفي ثلثة اجار كما هو الاستنجاء رجميع او عظم كرهه الفقهاء لان بعض قالوا يستنجي برجميع او عظم لا يطهر محل نجاسته لانه ورد في
رواية الدارقطني انها لا يطهران عندنا كرهه ذلك لكن ان استنجي بها حصل الانتظار بوجوبه وكما ثبت في ذلك ان عندهم
قليل النجاسة وكثير ما يمنع الصلوة فاذا استنجي احد بثلاثة اجار وكجر واحد ثلثة اجار لا يطهر محل الاستنجاء بذلك لو لم يستنج بثلاثة اجار
او كجر ثلثة اجار لا يطهر محل الاستنجاء وان حصلت التقية بالكلية كما تحصل ثلثة اجار واستدلوا على هذا بفهم ذلك الحديث قالوا
لما وقع التخصيص بان الروث والعظم لا يطهران فغيرهما من كجر واحد او كجر واحد لا يطهران بل يبلغ العدد الثالث واما عندنا مشعر
الحنفية فلا استنجاء سوا ذلك كان كجر واحد او روث او كجر واحد غير مطهر بل سق ومقتل النجاسة ولهذا بقي المحل بعد الاستنجاء
نجسا ولكن النجاسة ولعل لما رآى ضعفنا وعجزنا وازداد اليسر باعفا عنا ذلك المقدار من النجس فاذا استنجي احد بشي
منها بقي المحل نجسا بعد الاستنجاء فان بدن الانسان اذا نجس نجاسة رطبة لا يطهر الا بالمار او ما في معناه فلما هذا
المحل لا يطهر الا بالمار او ما في معناه حتى ان الذي لم يستنج بالمار لو دخل في المار اقليل انسده فغسل هذا قوله عليه الصلوة
والسلام انها لا يطهران لا يخالف الحنفية فانهم قالوا بانها لا يطهران كما انهم قالوا بان كجر واحد لا يطهر الا بالمار او ما في معناه
واما الاستدلال بالمعنى فلا يقرب عندنا ووجه الكراهية بالرجوع نجاسته وبالعظم كونه زادا كمن كاد في الحديث
قوله قال ابو داود كذا ادواء الواسعة وامن فمير عن هشام يعني انها باعيا معاوية عن هشام بن عمرو بن
خزيمة وفيه بعض بسفيان فانه قال اخبرني هشام بن عروة قال اخبرني ابو جزة عن عمارة بن خزيمة قال
البيهقي كذا قال بسفيان ابو جزة واخطا في انما هو ابن خزيمة واسمه عمرو بن خزيمة -

باب في الاستبراء اي في الاستنجاء بالمار انه غير لازم كان الغرض من باب السابق باب الاستبراء من
البول والثوي من البول مطلقا والتشعر منه سوا كان في محل الاستنجاء او غير ذلك لتطهر الما مشجب غير لازم قال
في نورا لا يصلح لا يجوز كشفا العورة للاستنجاء وان تجاوزت النجاسة مخرجا وادوا اتجاوز على قدر الدم لا تقع منه
الصلوة اذا وجد ما يزيل النجاسة -

قوله ح هذا اللفظ في اصطلاح المحدثين كناية عن التحول اذا تحول من اسنوا الى اسنوا آخر كناية عن اللفظ وفائدة تحو
بيان الفرق بين السندين وبه يهتدون ان قتيبة دخلوا كرا استاذ به اسمه واما عمرو بن عون فذكره بكنية وايضا
قال الاولان بلفظ التحدث وقال عمرو بن عون بلفظ الاخبار قال شيخنا الزور العلماء ابو يعقوب هو ابن يحيى الفانق

بين شينجه وشينجه الثالث في الحديث والاخبار عنه -

قوله عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام عمر خلفه يكون من ماء فقال ما هذا يا عمر فقال ماء تنقضاء به قال ما امرت كما قلت ان التوضاء ولو فعلت لك انت سنة قوله فتوضا به ويدخل فيه الاستنجاء ايضا فحصل المطابقة بين الحديث والترجمة بان لا يلزم قوله ما امرت وقوله كانت سنة فيه دلالة على انه عليه الصلوة والسلام ما فعل ما رواه لا تكلم بشيء الا بامر الله تعالى وان سنة ايضا ما رواه وان لم تكن فريضة وانما يتبرك ما هو اولي به وان الامر مبني على اليسر -

باب في الاستنجاء بالماء اى استحباب بعد الحجارة والجمع بين الحجارة والماء فضل قال في الكنى عنه بالماء احب ويجب ان جاوز الخبث المخرج اى غسل موضع الاستنجاء بالماء ان الكنى بلا كشف عورة احب فحصل لان قوله تعالى فيه رجال يحجون ان يتطهروا نزل في قوم كانوا يتبعون الحجارة ثم الماء وهو احب وقيل سنة في زماننا فيغسل بالماء الى ان تقع في قلبه انه قد طهر وقوله يجب اى يجب الغسل في الماء اذا تجاوز النجاسة بمخرجها لان السج بالخبث غير مزيل للنجاسة الا انه استغنى في موضع الاستنجاء على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره وكذا لو لم يجاوز وكان جنباً يجب الاستنجاء بالماء وكذا الحائض والنفساء ثم اعلم

عقد المصنف من قبل باب في الاستبراء من البول ثم عقد ثانيا بعد عدة ابواب منه باب في الاستبراء ثم قال في باب في الاستنجاء ففرض المصنف من الاول هو التوقي والتحرز من البول مطلقا سواء كان في موضع من البدن او من الثوب لما الباب الثاني فالغرض فيه من الاستبراء الاستنجاء من البول بل يجب اولاً ولما كان الباب الاول يدل على ان امر البول فيه تعليظ شديد وبوجه انه يجب الاستنجاء بالماء عقد هذا الباب لدفع ذلك التوهم الناشئ من الباب الاول فقال لا تجب الاستنجاء بالماء ثم لما كان هذا الباب الثاني يدل على جواز ترك الاستنجاء وبوجه سنة ترك الاستنجاء عقد الباب الثالث باب في الاستنجاء بالماء اشارة الى ان ترك الاستنجاء بالماء كان لبيان الجواز المستحب لا يستحب بالماء وايضا اشارة لهذا الباب الى الرد من قال بكمية الاستنجاء بالماء لاجل ان الماء مطعوم وبيان الفرق بينهما بان الماء خلق مطهراً ومزيل للنجاسة فلا يقاس على ما هو غير مطهر من مطعوم وغيره ما هو محترم والا لزم ان يكون استعمال الماء في جميع التطهرات من النجاسات خصوصاً النجاسة الحقيقية وكفى مسجها وارتها بالاحجار وغيره ولم يقل به احد من الامة -

قوله عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل حائطا ومعه غلام معه مضى وهو اصغر تا فوضعهما عند السدرة فقصى حاجته فخرج علينا وقد استنجى بالماء الميضة اما التوضى والسدرة شجر النبق فيه رسل على جواز استخدام الغلمان الاحرار واستحباب الاستنجاء بالماء -

قوله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال نزلت هذه الآية في اهل قباء فيه رجال يحجون ان يتطهروا وقال كادوا يستنجون بالماء فنزلت فيهم هذه الآية قوله قال كانوا قائل هذا ابو هريرة وفي نسخة قالوا وهم الصحابة فلم يردوا التطهر في الآية الاستنجاء بالماء لانه المني في التطهر وانما برأيتهم كانوا يستنجون بالاحجار ثم تطهروا لما فيه من نوحا

باب الرجل يد لك يده بالارض اذا استنجى قد اختلف احوال فقهارنا كحفية في طهارة
الخروج واليد اذا بقيت راحة النجاسة بعد نوال جرهما منهم من حكم بالطهارة اذا زال جرهما وان بقيت منها راحة ومنهم
من ذهب الى انها لا تطهر الا اذا بقي من اثرها ما يتعذر ازالته وحل معنى الاختلاف فيه ما اختلف فيه من حقيقة الراحة
بل هي بانفصال اجزاء صغار من ذى الراحة التي لا تذكر بصغرها او بكميتها الهواء كحفية الراحة والحجة للطائفة
الاولى انما لو سلمنا انفصال اجزاء صغار من ذى الراحة واختلاطها بالهواء الا ان الشرع لما اعتد بها كان وجودها في حكم
العدم الا ترى ان السراويل المبطل اذا مرت عليه الريح الخارجة من الدبر لم تنجس ولكل الريح انجسته المنبثية من الخيال
اذا هبت على الثياب المبلولة لم تنجسها اتفاقا فلو كانت تلك الاجزاء معتبرة على تقدير تسليم وجودها في الريح لكان
التنجس لازما ويمكن الاستدلال للطائفة الثانية بان الريح لو لم تكن مخلوطة بغيره من اجزاء النجاسة لزم ان لا ينقض
الطهارة بخروج الريح ولما لم يكن الاعتذار بان ارتفاع الطهارة بالريح الخارجة من الدبر تنجس انفس بذلك لا تضمنها
اجزاء النجاسة والله تعالى اعلم وبالحمد لله تعالى غسل اليد بالتراب بعد الاستنجاء بالماء وتنظيفها وتطهيرها بالماء البارد

قوله عن ابراهيم بن جبر عن المغيرة عن ابي من دعة عن ابي هريرة قال كان النبي صلى الله عليه
وسلم اذا اتي الخلاء اتيته بماء في قمراده حتى قال استنجى قال ابو داود وفي حديث وكيع ثم سمع يده على
الارض حتى انشد حديث ذكر المغيرة في هذا السند بين ابراهيم بن جبر وبين ابن اخيه ابي زرعة وفي بعض النسخ المطبوعة
بالهند المطبوعة بمصر ولم تكن هذه الزيادة في نسخة مكتوبة صحيحة التي قرأ فيها مولانا شيخ احمد على الحديث السها في روى
على الشيخ الاجل الحديث مولانا محمد اسحاق الدهلوي ثم المهاجر المكي مكتوب عليها اجازة شيخه بل كتب في حاشية عليها
علامات النسخة بهذا عن المغيرة قال الاستاذ العلامة نور العطار قبل لفظ المغيرة غلط وقد اخرج النسائي وابن ماجه بدونه
عن وكيع وحديث الاسود بن عامر اتم من حديث وكيع قوله في قول التورانا صغير من صغره او حجارة ليس شرب وقد توضحوا
منه والركوة امار صغير من جلد يشرب فيه الماء ويتوضأ منه والجمع ركارو لفظ ادا مال الشك للراوى ابي هريرة او يقيم
يا تيم تارة هذا فانه هذا قوله قال ابو داود وفي حديث وكيع هذه الجملة ليست في النسخة المكتوبة لمولانا شيخ احمد على
الحديث ولاني النسخة المطبوعة في مصر وجدت في النسخة المطبوعة الهندية وعليها علامة النسخة واما ما اخرج النسائي
ففيه في رواية وكيع توضعا فلما استنجى ذلك يده بالارض ولك ما اخرج ابن ماجه من رواية وكيع عن شريك قال فيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته ثم استنجى من قور ثم ذلك يده بالارض وليس فيها ما ذكره ابو داود ثم اغتسله باناء
آخر فتوضأ فاصح عندي ان الجملة قال ابو داود وفي حديث وكيع دخل غلظا من النسخ بين جل الحديث وبدل عليه
قول ابي داود وحديث الاسود بن عامر اتم والا لا قلب الامر فذكر ابو داود لفظ اسود لكونه اتم وترك لفظ وكيع
لكونه نقص وكان ذلك صلى الله عليه وسلم على الارض لمزيد التنظيف والتعليم الامة فحسامهم ان يستنجوا فيبتاع ابيهم
بالنجاسة او يتقي اثر النجاسة في ابيهم فيستنظفوا هكذا

باب السواك هو ما تذك بالاسنان من ساك فاه ليوكر وجهه سوكر ككتب يطلق على الفعل والآلة
قال في القاموس العود سوكر سوكر كسر ساء ويذكر جمعا ككتب قد اختلف العلماء في نفي بعضهم من سنة الوضوء

وقال آخرون انه من سنة الصلوة وقال آخرون انه من سنة الدين وهو الاقوى لقولك عن ابني حنيفة وفي
 الهداية ان الصحيح استحبابه وكذا هو عند الشافعي وقال ابن حزم هو سنة ولو امكن لكل صلوة كان افضل من غيره
 فرض لازم على الواحد الا سفر انتهى والماء رزى عن اهل الظاهر وجوبه من استحقاقه واجب ان تركه عمدا بطلت صلوة
 وزعم النووي ان هذا لم يصح من استحقاقه وكيفيته عرضا لا طولا عند مضمضة الوضوء وليستاك على سنانك وسنانك الى ان يطمين
 قلبه بزوال النكته وياخذ السواك باليمين واستحب فيه ثلاث بثلاث مياه ويكون في غلظ الخنصر مطول الشبر يستحب
 ان يستاك بعد من اراك ويكون ليئا والعلك للمرأة يقوم مقام السواك اذا لم يجد السواك ليجازي باصبعه قال ابن
 الهمام في شرح الهداية ويحب في خمسة مواضع اصفر السن والتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام اي الصلوة وعند الوضوء
قوله عن ابني هريرة يرفعها قال لولا ان استحق على المني من بين لاهر ترفعها بتأخير العشاء وبها السواك عند
 كل صلوة قوله لولا اي لولا خشية المشقة على المؤمنين لامرهم وجوبا ولفرضت عليهم تأخير العشاء الى ثلث
 الليل والنصف ولفرضت السواك عند كل صلوة واعلم انه صلى الله عليه وسلم كان طيبا مطيبا وكان يتأخر في طائفة الصلاة
 فكان صلى الله عليه وسلم مبتدئ كل التبع ان يتوجه منه شاة لينة الرائحة لان نفسه النفيسة الشريفة لا تقبلها وكذا المناجاة
 بالملائكة فيقتضي ان يتبعد عن الرائحة ولهذا ذكره اكل الطعام الذي فيه النتنة وكان صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء
 لكل صلوة فلما شق ذلك عليه امر بالسواك لكل صلوة فعلم بذلك ان السواك لكل صلوة كان واجبا عليه و ان امته
 ثم صلى الله عليه وسلم باجابه عليهم وسأى الشقة لضعفهم وعجزهم فقال لولا خوف الشقة لاجبت عليهم السواك
 فهذا امر قد مرهبا لظاهرية القائلين بالوجوب اما الاستحباب فاكثر الخفية لنصب الخلاف بيننا وبين الشافعية
 وقالوا انه سنة الوضوء لاسخنة الصلوة كما قال الشوافع مستدلين بما روى ابن خزيمة في صحيحه فالحاكم
 وقال صحيح الاسناد والنجاري تعليقا في كتاب الصوم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لولا ان
 وفيه عند كل وضوء وعند احمد عند كل وضوء فثبت ان موضع السواك عند كل صلوة هو قبيل وضوء الصلوة وقالوا
 وليس من سنن الصلوة نفسها لانه منقطة جراحة الفتنة وخروج الدم وهو ناقض فربما يقضي الى خرج على انه لم يرد
 انه عليه الصلوة والسلام استاك عند قيامه الى الصلوة فيجمل قوله عليه الصلوة والسلام عند كل صلوة على عند كل
 وضوء نعم ما ذكر في بعض الكتب من نضرت الكرامة معللها انه قد يخرج الدم فينقض الوضوء ليس له وجه فان النقص
 محمول على طواهرها اذا امكن وقد امكن مهنها فلا سلع اذا على الحبل على الجواز والتقدير المضان كيف وقد ذكر استحباب
 السواك عند نفس الصلوة في بعض كتب الفروع المعتمدة قال في التتارخانية نقلنا عن التتمة يستحب السواك عند كل
 صلوة ووضوء وكل شيء يغير الغم وعند اليقظة وقد مر عن فتح القدير استحبابه عند القيام الى الصلوة وعند
 الوضوء وقال اوستاذ العلام انور العلام قوله لولا ان استحق على امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة ذكر المحامد
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء لكل صلوة طاهرا وغير طاهر فلما شق ذلك عليه امر بالسواك لكل صلوة فهذا حاله
 لنفسه الكريمة واما الامامة فقد قال لولا انه لم يعلم من ذلك ان نصب الخلاف بيننا وبين الشافعية في ان سواك
 سنة الوضوء او سنة الصلوة لعد خلاف التحقيق والله اعلم -

باب كيف يستاك يعني لم يكتفى بالاستئذان على الاستئذان او يتسوك على اللسان وفي الحلق قالوا يستحب
ثلاثة ثلاث ثلاث مياه ويستاك على سنانة ولسانه الى ان يطحن قلبه بزوال النكبة وياخذ السواك باليمنى ويكون في
الفم كالمخصر والسواك يستاك عرضا لا طولا بعدد من الماك عند مضغته الوضوء او عند القيام الى الصلوة وغير ذلك
قوله دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يستاك وقد وضع السواك على طرف لسانه
وهو يقول ايه الا يعني يتنوع اي كانه تيقيا ولعل كان ذلك لاجراء الطوبى والبلغم.

باب في الرجل يستاك بسواك غيره يعني يجوز ذلك الفعل ام لا قالوا يجوز ذلك عند رضاء الغير نعم تنفذه
قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسك السواك ويضعه في فمه وعند ذلك يمسك السواك ويضعه في فمه
الكبر من الاخر فاوحى اليه فضل السواك ان كبر اعط السواك اكبرهما الظاهر ان التفسير من احد الرواة
وفي البخاري ومسلم عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اراني في المنام ليس في رواية البخاري لفظه في
النام فهذا يقتضي ان يكون القضية وقعت في المنام ورواية الباب عن عائشة تقتضي ان القضية وقعت
في اليقظة ويصح فيها ان ذلك لما وقع في اليقظة اخبرهم صلى الله عليه وسلم بما رآه في النوم تنبيهها على ان امره
بذلك برحى متقدم قال الا وستاذ العلم النور العلام قوله فاوحى الشرح الحديث اي اوحى اليه ان فضل السواك
وادبه ان يقدم من هو اكبر وان رعاية مثل هذا الادب فيه يدل على فضله والاعتناء به.

باب غسل السواك يستحب غسل السواك في اناء السواك وبعد ذلك يوضع قبل التسوك ايضا ولعل غرض
المصنف بعقد هذا لما ذكر في الباب المار جواز الاستياك بسواك غيره وذكر بعد ذلك اذا استاك بسواك غيره
لم يستاك بعد الغسل ام قبله.

قوله عن عائشة قالت كان نبي الله صلى الله عليه وسلم يستاك فيعطيني السواك لا يغسله فابدا به
فاستاك ثم اغسله واذا فعل اليك استاك به ولا تبرك ثم اغسله تاوبا واذا فعل اليه وقتا آخر كما ورد كذا بعد سواكه
ولم يرد به ويحتمل ان يكون مراده اذ فعل اليه سواكه او يحفظه فاشا في غير ظاهر لانه خلاف الادب.

باب السواك من الفطرة هي سنة الانبياء الذين امرنا ان نقصدى بهم فكان نظرنا عليها او اسنة
الابراهيمية عليه الصلوة والسلام او افطرت عليه الطبع السليمة من الاخلاق الحميدة وركب في عقولهم استحسانها
وهذا الظاهر والمراد من الفطرة الدين كما قال تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها اي دين الله الذي فطر الاول فطرته

قوله عشر من الفطرة قص الشارب واعفاء اللحية والسواك والاستنشاق بالماء وقص الشارب
وغسل البواجم ونق الأبط وحلق العانة وانتقاص الماء يعني الاستنجاء بالماء قال الا وستاذ
العلام لوراء قلبه هذا التفسير من وكيع وهو الا ولفظ لا الانتضاح بعد الوضوء ولعل هذا هو الاستنجاء انتقااصا وتخصضا
لان نوع مستقل من انواع التطهير كالدلك والسح والاحت والتسل والصب والرش والنفخ فلما كان لهذا النوع صفة تغاير
صفة سائر الانواع افرد باسم ويناسب الانتضاح فانها يدلان على القار المار مرة بعد مرة وهو في الاستنجاء كذلك

قوله قال ابو داود وروى نحوه عن ابن عباس قال الاوتناذ العالم نور الله قلبه صلى الله عليه وآله الزاقي في
التسوية والطبري بن طريقه بسند صحيح واللفظ لعبد الرزاق اخبرنا به عن ابن طاووس عن ابي عمار عن ابي عبد الله
ابن بكبات قال ابتلاه الله بالطهارة خمس في الراح خمس في الجسدة الراح خمس في الارض خمس في المصطفة والاستشفاء والسواك
وخرج الراح في الجسدة لتقليم الاظفار وخلق العاتية والنخات في ترف الاطراف غسل الفرائض والبول بالمار وقوله في ذكر نحوه اي ذكر
عمار بن ياسر او محمد بن حبيب عايشة قوله قال ابو داود وروى نحوه في حديث سلمة بن محمد عن عمار عن ابن عباس

قوله وفي حديث محمد بن عبد الله بن ابي مرجم عن ابي سلمة عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه داعفاء
اللحية اي ذكر محمد بن عبد الله عن ابي سلمة عن ابي هريرة عشر خصال كما روت عايشة وعلمه وذكر فيه اعفاء اللحية
حديث عايشة اه وقال صاحب بدل الجهر ونقول داعفاء اللحية مبتدأ وقوله وفي حديث محمد بن عبد الله بن محمد بن عمار عن ابي سلمة

باب السواك لمن قام بالليل يعني يستحب لمن قام بالليل سواك كان قيامه للصلاة او لغيره ان يشاك لانه في النوم
منظنة لغير الراحمة لاجل صعود الانجرة من المعلقة الى النعم وكذلك في جميع مظان لغير الراحمة وكذلك عند اكل وفيه
راحمة كغيره كالتسليم والبصلي والتمباك وغير ذلك

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام من الليل ليتوضأ فاه بالسواك والشوش
ولك الاسنان بالسواك عرضا وقيل هو الغسل وقيل التنقية كذا قالوا وقوله عن عايشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم كان لا ينقاد من ليل ولا نهار فيستيقظ الا يتسوك قبل ان يتوضأ لان النوم مظنة لغير الراحمة
النعم فيبتاك السواك عند الاستيقاظ منه ازالة ذلك التغيير في الحديث وسئل على انه صلى الله عليه وسلم يتسوك قبل ان يتوضأ
والضابط على انه صلى الله عليه وسلم يتسوك بعد الاستيقاظ من النوم سواك اراد التهيؤ ولم يدرك قوله قلت لعائشة
يا امي شئ كان يبدا رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دخل بيته قالت بالسواك قال الاوتناذ
العلام نور الله قلبه الحديث من رواية ابي بكر بن داود ورجلنا نسخ في رواية اللؤلؤي وفي بعض النسخ في باب
الرجل يبتاك سواك غيره فلذلك لا يناسب تلك الترجمة اه قلت ولا مناسبة لغيره في الباب الا ان يقال
ان دخوله البيت ليتم الليل والنهار فاذا كان استيقظ كلما دخل بيته يلزم منه انه يبتاك عند دخوله البيت لئلا كان
او نهارا فكان اذا قام من الليل وخرج ثم دخل يبتاك كما يدل عليه رواية مسلم عن ابن فضيل عن حصين في باب
السواك وفيه ثم رجع الى البيت فتسوك ولو صار ١٢

باب فرض الوضوء اي في باب فرضية الوضوء وكون الوضوء فرضا قد اجتمعت الامة على ان الطهارة
شرط في صحة الصلاة وعلى تحريمها بغير طهارة من ما اوتوا به ولا فرق بين الصلاة المفروضة والنافلة وسجدة التلاوة
والشكر وصلاة الجنازة الا ما حكى عن الشعبي في محمد بن جرير من قولها تجزئ صلاة الجنازة في خطبة واحدة باطل اجمع العلماء على خلافه
والا ما نسب الى الشعبي والنجاشي من انها قال لا يشترط الطهارة في سجدة التلاوة كما اخرج البخاري عن ابن عمر ان كان
يسجد على غير وضوء وهذا ايضا باطل لا تفق العلماء والاكتفاء الاربعة على ان تشترط سجدة التلاوة ما تشترط للصلاة لانها
السجدة اخص بمرج الصلاة قال الحافظ ابن حجر لولي محمد ثمة ما عذر عن التلاوة في سجدة واحدة قلت كذلك قال

الاختلاف ولكن ينبغي فيه التفصيل وهو انه اذا قصد به حرمة الوقت لا كيف لانه لا يصدق عليه انه مستحق الما اذا لم
 خيار او ريار او كسلا فهل يكون مستحقا ام لا بل تامل ولا تظهر في صورة الخيار ان لا يكون مستحقا بخلاف الاخرين واما ان لم
 يجد ما ولا تريبا فقال المنوري فيه اربعة اقوال للشافعي وهي مذاهب للعلماء قال لكل واحد منها قائل صحيحا عنه صحيحا بنا
 يجب عليه ان يصلي على حاله ويجب ان يعود اذا تمكن قلت وبه قال ابو يوسف من الخفية
 واحمد بن حنبل واثنائي يحرم عليهن يصلي ويجب القضاء قلت وبه قال مالك الثالث يجب ان يصلي ويجب القضاء
 والرابع يجب ان يصلي ولا يجب القضاء وهذا القول اختيار المزني وهو اقوى الاقوال دليله انما وجوب الصلوة فلقوله
 صلى الله عليه وسلم واذا امرتكم بامر فافعلوا منه ما استطعتم واما الاعادة فانما تجب بامر مجدد والاصل عدمه وكذا يقول
 المزني في كل صلوة امر بفعلها في الوقت على نزع من الخلل لا يجب قضاء ما والله اعلم انتهى قلت وعن ابى حنيفة
 روايتان في رواية لا يصلي ويجب قضاء ما اذا قدر على المار او التراب وفي رواية يشبهه بالمصلين في ركع
 ويسجد ويقوم بلا قراءة ثم يجب قضاء ما اذا قدر على ما او التراب وهذا اقوى دليله ان وجوب القضاء والتشبه
 كلاهما خروذان بانقياس المستنبط من الاجماعين احدهما التفتوه اعلى ان من افسد الصوم او طهرت اعضاء
 او نفسا او بلغ اصابي او سلم الكافر في نهار رمضان يجب عليه الامساك في بقية النهار بحرمة الوقت وهل هذا
 الا تشبه بالصائمين وتماثلهما ان من افسد الحج يجب عليه المضي على الاركان ثم القضاء وهل هذا الا تشبه بالحج
 فلما ثبت التشبه في الصوم والحج فكذلك في الصلوة .

قوله لا يقبل الله صدقة من غلول ولا صلوة من غصب ظهري صل الغلول الخيانة في الغيبة والمراوحتها
 المال الذي حصل بسبب حرام والطهور بالضم الطهر والفتح المار الذي يتطهر به قال حافظ والمراد بالقبول ههنا ما يردت
 الصلوة وهو الاجزاء وحقيقة القبول ثمرة وقوع الطاعة مجزئة رافعة لما في الذمة ولما كان الايمان بشروطها مطلقة
 الاجزاء الذي القبول ثمرة عبرته بالقبول مجازا واما القبول المنقضي في مثل قوله صلى الله عليه وسلم من اتى عرفا لم يقبل
 صلوة فهو كقبحي لانه قد صح العمل ويختلف القبول لما في وقال ابن دقين السيد القبول مشترك بين كون الشيء متعلقا بجميع
 الاركان والشروط وبين وقوعه في حيز مرضاة الله تعالى ولا قرينة على الاول اما الثاني في غير معلوم بغير الله تعالى قلت
 المراد به الاول بقرينة الاجماع وعدم القبول هو الراد والذوالذا وههنا حقيقة وهي ان قوله صدقة وقوله ولا صلوة
 بالتعويض مثل الرجل في الدار معناه ليست يبيع مردوسه وخانه ومعنى لا رجل في الدار بالفتح ليست مردود خانه ومعنى
 ما من رجل في الدار ليست يبيع از مردوسه وخانه فعلى هذا معنى الحديث قبول نميشو ويبيع غير استه اذ مال خبيثة وقبول
 نميشو ويبيع نازي بغير باكي فاعلم من هذا ان كل فرد من افراد الصلوة موقوف على الطهور وكل فرد من افراد صدقة
 الغلول مردود فان قيل صرح الفقهاء بان من اكتسب بالانبياء حق فاما ان يكون كسبه بعقد فاسد كبيعوع الفاسدة
 والاستيجار على المعاصي والطاعات او بغير عقد كالسوق والغصب الخيانة والغلول ففي جميع الاحوال المال الحاصل حرام
 عليه ولكن ان اخذه من غير عقد ولم يملكه يجب عليه ان يردّه على مالكه ان يوجد المالك الا في جميع الصور يجب عليه ان يتصدق
 بثلث تلك الاموال على الفقراء كما في الهديّة وكذا قال ابن القيم في بدائع الفوائد وقل ثياب عليه فهذا القول منهم كما يخاف

الحديث المذكور يخالف ما قال بعض العلماء ان من تصدق بالمال حرام يرجو الثواب فقد كفر كما في الدر المختار وقد نص المصنف
في كتابه يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم وما اخرجناكم من الارض الا تموتوا انجيليت منه متفقون الآية
فقولهم بوجوب التصديق معارض بالقول صاحب الدر والمحدث والآية فاجرة التوفيق قلنا الآية والمحدث
يملان على حرمة التصديق بالمال الحرام لاجل تحصيل الاجر والثواب بنفس التصديق وقد اشير اليه في الحديث بقوله لا تقبلوا
فاذا تصدق بالمال الحرام يريد القبول والاجر يحرم عليه ذلك وهو المراد صاحب الدر المختار واما اذا كان عند
رجل مال خبيث فاما ان ملكه بعقد فاسد وحصل له بغير عقد ولا يمكن ان يردده الى مالكه ويريد ان يبيع بمخلصة
عن نفسه وان يتخلص رقبته عن مال الغير فليس له حيلته الا ان يدفعه الى الفقراء لانه لو اتفق على نفسه فقد حكم
ما تركه من الفعل الحرام ودخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر الرجل بطيل السفر اشعث اغبر يديه الى السمار
يا رب يارب بطوعه حرام وطلبه حرام الحديث او اضاعه واستهلكه فدخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم ثم
عن اضاعة المال فيلزم عليه ان يدفعه الى الفقراء ولكن لا يريد بذلك الاجر والثواب ولكن يريد دفع المعصية
عن نفسه واتباع امر الشارع لان دفع المعصية ما هو بها وبديل عليه مسائل الملقطة فيجاب على اتيانه امر الشارع
واخرج الدر قطني ان ابا حنيفة سئل عن ذلك فاستدل بآروي ابو داود ومن قصة الشاة والتصدق بها والعلم
قوله لا يقبل الله صلوة احدكم اذا احدث حتى يتوضأ اي حقيقة او حكما او توجها بمعنى تطهر
فيشمل الغسل الوضوء وتيمم قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره الاقرب ان حتى بمعنى الا ان ذكره الا في
فان الغاية تخرج الى اعتبار الامتداد في لا يقبل هو تكلف قلت والحديث لتفسير لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
اذ قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية اي وانتم محدثون -

قوله مفتاح الصلوة الطهرى ونحوها التكبير وتحليلها التسليم قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا
بنوره قال في تهذيب السنن مفتاح الصلوة الطهرى ايضا يحصر وانه لا مفتاح له سواه من طريقين احدهما حصر المبتدأ
في الخبر اذا كانا معرفتين فان الخبر لا بد ان يكون متساويا للمبتدأ او اعم منه ولا يجوز ان يكون اخص منه فاذا كان المبتدأ
معرفا باليقضي عموم كاللام وكل نحو هما ثم اخبر عنه بغير اقتضى صحة الاخبار لا يكون اخبارا من جميع افراد المبتدأ فانه
لا فرد من افراد الخبر حال له فاذا عرفت هذا لم يلزم احصر وانه لا فرد من افراد المبتدأ وهو المجهول فلهذا اورد
الطريقين والثاني ان المبتدأ مضاف الى الصلوة والاضافة تلزم كانه قيل بفتح مفتاح الصلوة وهو المجهول واذا كان
المجهول هو جميع ما يفتح به لم يكن بها مفتاح غيره اذ الفرق بين الطريقين ان في الاول رعاية قاعدة ان الخبر لا يكون اخص من المبتدأ
فكل فرد من المبتدأ متصف بالخبر مطلقا غير متصف به وهذا هو القصر في الثاني ارجاع التركيب الى قولنا جميع مفتاح الصلوة
هو المجهول وكانت العبارة كما كانت قال على القصر الوضع والعبارة بالاسلوب انتهى لمقتضى الشرح قلت قال صاحب التحف في تعريف
الطرفين في تعريف القصر انما قال تعريفه لان فائدة تعريف الطرفين القصر ليس لصلوة كونه فانه قد لا يفهم قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا
القصر اذا كان الطرف الآخر متساويا على معنى القصر كلامه في تعريفه ما مثل الحمد والكرم في العرف قليل قليل بلا معنى فلا يكون القصر كتحريف الطرفين
ايضا كما في الكرم كخلق احسن وباجل الحديث مشتمل على القصر في اجل اثبات وسياق بيان الاخير يعني بالاشارة القصر

باب الرجل يجرد الوضوء من غير حدث يعني الوضوء على الوضوء الوضوء من غير سبق حدث ليس واجب بل هو فضيلة ومنه وب اليه اذا كان قد صلى بالوضوء الاول صلوة او عبادة اخرى او اختلف المجلس والا فهو مكروه لاجل الاسراف وقلت وبدأ في من عمل السلف ان الوضوء على الوضوء قد يكون ناقضا ايضا كما يدل عليه عمل علي رضي الله عنه اخرج المصنف والطحاوي انه توضأ ورسخ على الرجلين وقال هذا وضوء لمن لم يجردت قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من توضأ على طهر كتب له عشر حسنات اي على الوضوء اذا كان قد صلى بالوضوء الاول صلوة وفي معناها الطواف والتكادة -

باب ما ينجس الماء اي الاشياء الخمسة التي اذا خالطت المار نجسه اعلم انه قد وقع الاختلاف الكثير في نجس المار بوقوع النجاسة بين مجتهدي الامة واتباعهم حتى بلغت المذاهب روايته واوقالا الى خمسة عشر بل اكثر منه قد هبت الظاهرية الى عدم نجسه مطلقا وان تغير احد اوصافه او كها بوقوع النجس هو مذهب الجمهور والنقل وقد هبت الشافعية الى انه ان كان مقدرا للقلتين لا ينجس لم يتغير اوصافه والنجس ذمبت الحنفية والمالكية الى انه نجس مطلقا قليلا كان او كثيرا ولكن الى حد خلوص اثر النجاسة واما ما لا يصلح لاي خلوص الاخرى للنجس ثم اختلفوا في خلوص اثر النجس ما فافقن المالكية في ثلثة اقوال شهر بان العبرة بالتغير حسا فاذا تغير احد اوصافه نجس والا فلا وعن أبي حنيفة ان العبرة في خلوص اثر النجس بالعلم قال ابن الهمام قال ابو حنيفة في ظاهر الرواية يعتبر فيه اكره اى المبتلى ان غلب على عتله انه بحيث يوصل النجاسة الى الجانب الآخر لا يجوز الوضوء منه والاجاز فالتوقيت فيه الشافعي لا غير حيث قال اذا كان المار قلتي لا ينجس بوقوع النجس ولا ينجس قليل منه في ضمن القلتين واذا كان اقل من قلتي ولو برطل نجس كله وان لم يدر اثر النجس فهذا هو المحذور حقيقة لانه اعتبر حدا اذا وقع فيه النجس لم تؤثر فيه ان كان ما دونه توخر بدون لحاظ اثر النجس حتى كان حدا تعديا غير مستقدر بقدر العلة ونحوه عن ابي يوسف في رواية دأبنا في حنيفة وما لك فلا تحدي للماء بحيث اذا بلغ الى ذلك الحد لا ينجس شي منه بوقوع النجس بل قال نجس الى ما بلغ اثر النجس ولذا لم يسب الطحاوي التوقيت اليها ونسب اليه واما اعلمت هذا فاعلم ان شيوخ الاضافات وقع اختلاف بينهم فيما اذا وقع النجس في طرفه لم يخلص اثره في طرف آخر فمنهم من حده بالمساحة ومنهم من حده بغيره اما الذين حده بغيره فالمساحة فمنهم من حده بالتقدير كما نقله صاحب النهاية عن محمد بن سلام انه ان كان بحال لم يتصل فيه يكتله الجانب الآخر فله كما يخلص بعضه بعضا وان لم يتكلم فهو ما لا يخلص ومنهم من حده بالصبي كالتقليد في النهاية عن ابي حفص الكبير لم يبق زعفران في جانب منه فان اثره في الجانب الآخر كان ما يخلص بعضه الى بعض الا فلا ومنهم من حده بالتحريك ومنهم من قوضه الى راي المبتلى وهذا هو حاصل مذهب المتأخرين والخيار عند ما يجمع من محققي استاخرهم واما الذين قدروا بالمساحة فمنهم من جعل ما لا يخلص بعضه بعضا ما كان بقدر زمان في ثلثان وما عداه ما يخلص منهم من اخراشني عشر في اثني عشر ومنهم من اختار خمسة عشر في ثمانية عشر واخرج منهم التقدير بعشر في عشر وهو قول ابي سليمان الجوزجاني واختاره كثير من المتأخرين بناء على انه سهل واضبط حتى اشتهر فيما بينهم انه مذهب ابي حنيفة وقد عرفت انه ليس كذلك -

قوله الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن
ابيه قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوي به من الدواب والسيباع فقال صلى
عليه وسلم اذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث قوله عن عبيد الله مصغر هذا في نسخة واما في نسخة
المصرية والنسخة المطبوعة الهندية القديمة ففيه عبد الله بكرا وكلاهما بن عبد الله بن عمر بن الخطاب فلتية
عبد الله الكبير ابو عبد الرحمن وكنية عبيد الله المصغر ابو بكر وهو شقيق سالم قوله عن الماراي عن لمبارة المار ونجاسته
الذي يكون في العلة كما في بعض الروايات وقوله ما ينوي عطف على المار على سبيل البيان نحو عجنني زبد وكرميال
تاب المكان وانا ب اذا تردوا اليه مرة بعد اخرى قوله من الدواب والسيباع بيان لما تاكل الاحناف فيه
وسئل على ان سورا سبل خمس المكين لسواهم وجوابه بهذا الكلام معنى وقالت الشافعية كان ذلك في
المتناوين السباع اذا وردت المياه ان تخوض فيها وتبول ور بالاحتملوا اعضانها من لوث ابليها وجميعها
قوله فلتين قيل القلة الحجر الكبيرة التي تسع ايتين وحسين رطلها البغد ادية فالقلتان خمسة رطل وقيل ستمائة سميت
بذلك لان اليد ثقيلها وقيل القلة ما يستقلها البعير اخرجنا عنه وفي لفظ ابن ماجه ولفظ احمد لم نجسه
شيء واخرجه ايضا الامام الشافعي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم والدارقطني والبيهقي وقال الحاكم صحيح
على شرطها وقد احتجنا بجميع روايته وقال ابن مندة اسناد حديث فلتين على شرط مسلم قاله الشوكاني ورواه
على الوليد بن كثير فقل عنه عن محمد بن جعفر بن الزبير عن محمد بن عباد بن جعفر وقيل عنه عن عبيد الله
بن عمر وقيل عنه عبد الله بن عمر وهذا اضطراب في الاسناد وقد روى ايضا لم يقل اذا كان المار قدر فلتين او ثلث
لم نجس كما في رواية احمد والدارقطني ولفظ اذا بلغ المار قلة فانه لا كيل لخبث كما في رواية للدارقطني وابن عدي
والعقيلي ولفظ اربعين قلة عند الدارقطني وهذا اضطراب في المتن اه بدل المجرى قلت وقد اشيع الكلام في هذه
العلامة العارف الفقيه المحدث الحافظ شيخنا وشيخ الفقيه والحديث مسند الوقت منع الفضل والكمال النجس
الزخار والفيت المدراء امام المتكلمين وشيخ المحدثين فرع السالك النبوية وطراد العصاة المحمدي مولانا السيد محمد
النور شاه الكشميري وامام النور ابر بركاته ولا زالت بكار فضيلة رآه خيرة على مر اليا في االايا ثم النوار افادته
للمعة على رؤس الخلق والانا م ذيل هذه الحديث قال نور الله قلوبنا بنوره قوله عن عبيد الله بن عبد الله
بن عمر عن ابيه كذا في نسخة مصغر والاصواب باعتبار نسخة ابى داود وعبد الله بكرا وفي الراوية الثانية اعني رواية
محمد بن اسحاق عبيد الله مصغر ايل عليه عبارة الدارقطني وعبارة تهذيب السنن واما باعتبار الواقع فقد قال الحافظ
في التلخيص الصواب انه عند الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عمر المكنى عن محمد بن جعفر الزبير
عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر المصغر ومن روى على غير هذا الوجه فقد وهم اه قال في تهذيب السنن
رواه الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابيه كذا رواه اسحق
بن راهويه وجماعة عن ابى اسامة عن الوليد بن كثير ورواه الحميدي عن ابى اسامة نا الوليد بن محمد بن عباد
ابن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن ابيه فهذا ان دجان قال الدارقطني في باقين الروايتين فلما اختلف

بيان تبيين عقليتين با حاشية

بيان عقليتين

بيان ان لا يثبت في عقليتين في الامور العقلية بل في الغالب

بيان ان لا يثبت في عقليتين في الامور العقلية بل في الغالب

شيخنا الاسلام ابو الحجاج المزني وابو العباس ابن تيمية رحمه الله الا اختلاف على عبادة الله وقفا ورفعا فقد قال ابو داود
وحامد بن زيد وقفة عن عاصم قال الدارقطني وجعلنا في حماد بن سلمة عن عاصم ابن المنذر عن ابني كبر بن عبيد الله بن
عبد الله بن عمر بن ابيه موقوفه فاغيره فروع اهل قال شيخنا ابو العباس في كلامه يدل على ان ابن عمر لم يكن يحدث عن النبي صلى الله
عليه وسلم ولكن سئل عن ذلك فاجاب بحضرة ابنه ففعل ابنه ذلك عنه قلت ويدل على قفة ايضا ان محمدا واهل العالم المشهور
والقبت انما رواه عنه موقوفه واختلف فيه على عبيد الله وقفا ورفعا والعلامة الثانية اضطراب تنه فانه في بعض الفاظه
اذا كان المار قد رقتين او ثلاث والذين رووا هذه اللفظة ليسوا بحدوث من سكت عنها كما تقدم قال في البحر وقد بلغ
الحافظ عالم العرب ابو العباس ابن تيمية في تضعيفه وقال يشبه ان يكون الوليد بن كثير غلط في رفع الحديث وعزوه الى ابن
عمر فانه وانما يفتي الناس في حديثهم عن النبي صلى الله عليه وسلم والذي رواه معروف عند اهل المدينة وغيرهم لاسيما عند
سالم ابنه وناصح مولاه وهذا لم يرو عنه لاسالم ولا نافع ولا يعلل احد من علماء المدينة وذكر عن التابعين ما يخالف هذا الحديث
قال فكيف تكون هذه السند رسول الله صلى الله عليه وسلم عموم البلوى فيها ولا يشكها احد من الصحابة ولا التابعين لهم باحسان
الارواية فمخلفة مضطربة عن ابن عمر لم يعل بها احد من اهل المدينة ولا اهل البصرة ولا اهل الشام ولا اهل الكوفة والاطال الله الكلام بما لا يحتمل
هذا الموضوع ولا يصح الحافظ ما اخرج الدارقطني عن سالم عن ابيه تضعيفه والظاهر ان الاطلاق في حديث العقليتين انما ينصرف
الى قتال البلد التي هي اعرف عندهم وهم لها اعظم ملاءمة من غير ما خلا اطلاق انما ينصرف اليها كما ينصرف اطلاق الجهاد
الى نقد البلد دون غيره وهذا هو الظاهر وانما مثل النبي صلى الله عليه وسلم لقتال جيرانه هو الواقع في نفس الامر كما مثل بعض
اشجار الجنة بشجرة بالثام يدعى الجوزة دون اقل من غير ما من اشجارهم لانه هو الواقع لا يكون الجوزة في الاشجار عندهم وهكذا
التمثيل لقتال جيرانه هو الواقع لا يكونها اعرف القتال عندهم وهذا الجوزة وضع فانه لا يعرف عن احد منهم اى من اهل
المدينة ان هذا المار بالعقلتين في علمهم بترك التقدير في المياه على انقلبها من سلف فجرى مجرى نقلهم الصلح والدمع الاحسان
وترك اخذ الزكوة في الخضر اوقات وهذه هو الصحيح للجمع بين اجماعهم دون طريقة الاجتهاد والاستدلال فانهم وغيرهم في رواية
ان المفهوم اى مفهوما حديث العقليتين هو محسوس ورواها بوقوع النجاسة ههنا قد تأيد بحديث النبي عن البول في الماء
الركند والامر بارادة ما وقع فيه الكلب والامر بغسل الميدين يوم الليل فان هذه الاحاديث تدل على ان المار يتاخر
بهذه الاشياء وان لم يتغير ولا يدل الى تأخر كل ما به اهل البلد من تقديره فتقديروا بالعقلتين اولى -
فيل هذا السؤال بسبب على مقامات احد بان النبي في هذه الاحاديث مستلزم لنجاسة المار بالنهي عنه والاشارة ان هذا
النجس لا يعم كل ما به بل يختص بعض المقادير دون بعض الثالث انه اذا تعين التقدير كان تقديره بالعقلتين هو المتعين
فاما المقام الاول فنقول ليس في شيء من هذه الاحاديث ان المار نجس بمجرد ملاقات البول والبول نجس بمجرد
اللا يعلم فرق فيه بين نحو الثياب وبين المار فان نحو الثياب نجس بمجرد ملاقات النجاسة اما النبي عن البول فيه فليس
دلالة على ان المار كله نجس بمجرد ملاقات البول بل يقتضون ذلك لان البول سبب لتنجسه فان الاول اولى متى
كثرت في المياه الدائمة انسدادا ولو كانت تظا لا عظيمة ليريد ان الشارع لو لم يمتد كل واحد من البول في المار كما كان

لان المنسبة اليه لا اجلها لا يزول في هذه المياه بخلاف ما البحر فانه لا يفسد في البول في حصار هذا المنزلة منه عن النجس
 في الطلح بول صلى الله عليه وسلم في الظل الشجرتين واستنداده بجزع الحائط فانه يهي عن النجس في الظل اسافه وانما مستند
 بالبحر من الحائط حيث لم يقطع احد يظلمها فلم يفسد ذلك الطل على احد وما يفسد قول المحدين القلتين ان النبي صلى الله
 عليه وسلم يهي عن البول في الماء الدائم ثم يقتل البائل فيه بعد البول كذا النقط الصحيحين لا يبولن احدكم في الماء الدائم
 الذي لا يجري ثم يقتل فيه وانهم تجوز وان النقتل في ما دام قد قتلين بعد ما بال فيه وبهذا خلاف صريح الحديث
 ريبان المحدين بالقلتين فان كانوا قاتلين ببلهارة الماء قد قتلين وان بال فيه لكن يصدق على هذا
 الماء ان فيه بولاً وان لم يسر في كل ما قاله اغتسال به اغتسال بار فيه بول وهو المنهي عنه بصيغة الحديث ان
 لم يرد هذا الماء لافرو الا اغتسال بالبار وان شغمت الغسل نقصتم اصلكم وان جوزتموه خالفتم الحديث فان جوزتم
 البول الغسل خالفتم الحديث من اوجبين جميعا ولا يقال فهذا بعيد واراد عليكم لانه اذا بال في الماء ليسير ولم يتغير
 جوزتموه الغسل فيه لانه لم يعلل النبي بالنجس في الماء في الحالة الرائشة طاهرا وانما علمنا باقتضائه الى تجسس كما
 تقدم فلما يرد علينا هذا لم يظهر في وجه عدم الورود لان الماء كان بدون التغير طاهرا عنه فامشرا النبي على الغسل
 ولعله يريد ان النبي عن الاغتسال باعتباره كالحال والعدم انما كان الماء كذا افعال في ناحية ثم اغتسل في ناحية اخرى
 لم يصل اليها البول لم يخل في الحديث الا في الاغتسال لانه لم يقتل في الماء الذي بال فيه فلم يصيد ق عليه عن ثم يقتل فيه بولاً وان
 اذا بال في ناحية من البحر انما يغتسل فيها بولاً وهو فاسد وايضا اجاب ثمان عن النبي عن الاغتسال مع كون الماء طاهرا فان النبي صلى الله عليه
 وسلم يهي عن الغسل في البول لما يفيض اليه من اصابة البول فيغير هذا بين بول رجل من مستخدمه ذلك ما يقتضي اليه من طاهر شاش
 الماء الذي يصيب البول فيقع في الوسوس كافي الحديث فان عامة الوسوس منه حتى لو كان المكان غليظا لا يستقر
 فيه البول بل يذهب مع الماء لم يكره ذلك عند جمهور الفقهاء ولا يغيره ما انتج ارباب ان لا يتنجس او يتنجس موضع بول في الغسل
 اليه من التلوث بالبول ولم يرد النبي صلى الله عليه وسلم به في الاخبار عن نجاسته الماء الدائم بالبول فلا يجوز تحليل كلامه
 ببله عامة تتناول ما لم ينه عنه ريبان الماء الكثير اذا بال في ناحية منه ثم اغتسل في ناحية اخرى لم يصح اليها
 البول ليس واخلا في صيغة الحديث من الرأس فلا يعلل التجسس بجر واما قات النجاسة والانتناول فكل
 الماء ايضا قد اجماعا يروى عن المحدين فان المحد وحقيقا من اعتبر حد اذا وقعت النجاسة فيه لم تزف وان وقعت
 فيادونه اثرت بدون كما خلوص اثر النجاسة وعدم خلوصه حتى كان جدا بعيدا وذلك في الحقيقة مذاهب الشوافع
 فان عندهم اذا كان الماء قلتين لم نجس شيء منه بوقوع النجاسة ولا شيء قليل من الماء في ضمن الماء الكثير
 واذا كان اقل نجس كله وان لم يعلم خلوصه اثر النجاسة فصار الحكم تعديا غير متفكر في العلة ونحو ما عن ابي يوسف انه
 لا نجس شيء من الماء الكثير بوقوع النجاسة وكذا الماء الجاري ولا جزاء منه وانما عندنا وعندنا في ظاهر الرواية فنجس من
 الماء الكثير بالنظر فيه خلوص الاثر وكذا الخلاف في ما جرى نصه او الكثرة على حقيقته وهذا ليس حقيقة فتدبروا ولذا ليسب
 الطحاوي بالتوقيف اليهم وما ذكره الحافظ ابن القيم من النبي عن الغسل في الماء يفيض اليه من اصابة البول فهذا هو مغزى
 مذاهب كنفية وليس الفرق الا انهم يعتبرون التغير حسا ومشاهدا وخفية وجوز النجاسة علما وظنا الى حيث خلصت ذكره

بيان ان الحد هو الشاش في الماء على الحقيقة

ثانياً خروج في الحقيقة عن أصله ورجوع الى أصل الخفية لمحقق مرادهم وان زعم ان المار طاهر ولكن يمنع من
 الغسل من تلقا اختيار البول لالان المار نجس فهذا خارج عن الفقهاء وانما ذلك تفلسف وان قيل ان المناط
 في حديث النهي كون البول بالغ لا يمتاز عن المار حتى لو كان جافاً واخرج عن المار لم يفسد فهذا يخرج مناظرهم فيجب
 اليه احدنا الذي يدل على ذلك انه قيل له في سيرة لصناعة انتوضاً منها وهي سيرة يلقي فيها كيف يحكم الكتاب وعذر
 الناس فقال المار طاهر لا نجسه شيء فهذا نص صريح على ان المار لا نجس بملاقات النجاسة مع كونه واقفاً فان سيرة
 لصناعة كانت واقفة ولم يكن على عهده بالمدينة ما رجا اصله فلا يجوز تحريم ما اباحه وفعله قياساً على ما نهى عنه
 وبما رضى احدنا بالآخر يستعمل هذا في موضعين وهما في موضع ولا يضرب سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعضها ببعض فصوره من سيرة لصناعة وحالها ما ذكره له دليل على ان المار لا نجس بوقوع النجاسة فيه ما لم يتغير
 ونهيه صلى الله عليه وسلم عن الغسل في المار الدائم بعد البول فيه لما ذكرنا من انفسا الى تلوثه بالبول كما ذكرنا عنه
 التعليل في تفسيره فاستعملنا السنف على وجوبها دلالة في عليك ان مراد الخفية يكون ارب سيرة لصناعة جارية ان ماره
 كان يستقي ويستقي فغسل في ذلك بعد اخراج النجاسة عنه والسير ليطهر بذلك عندهم وهذا كما لصرح في عبارة الطحاوي
 لان ماره كان يجري على وجه الارض بنفسه ولا يمتزج بالنجاسة المستلزمة لاصحوم الا اذا كانت النجاسات باقية فيه ومع
 ذلك كان المار يستقي وفي ذلك من شرع جاز بالنهي عن الاستنطاط والنفع بالبول في المار فيما للمعونة
 عن النفع فيه يستقي مع كون المار طاهر الخافض وعذر الناس فيه ولكن قالت الخفية ان المار على ثلثة
 انواع مارة جارية لا تبار وتماع له منع كالأبار ومارة وكل نوع احكاماً تناسبه وهذا الجمل قد وقع في اصله لان
 بالحديث من علم على ظاهره ولم يخصصه لم يقيد به بل ان كان تواتر الادوال فيه يفيض الى افساد منع من جاز سما والاشع
 عن اغتساله في موضع بوله كما لا يجوز ولم يمنع من بوله في مكان واغتساله في غيره بما احايث دونغ الكفاية اكان
 لا بد لهم من تقييد الحديث وتحفصه ومن مخالفة ظاهره كان اسعد الناس بمن حمله على وورغ المعتاد في الآنية
 المعتادة التي يمكن اراقتها وهو وورغ شائع في آنية صغيرة تتخلل من فم الكلب في كل مرة رين ولعاب نجس بخالط
 المار ولا يخالف لولونه ليطهر منه التغير فيكون اعيان النجاسة قائمة بالمار وان لم تر فامر باراقته وغسل الايام
 فهذا المعنى اقرب الى الحديث والصق روايت تعلم ان هذا يخرج مناظرهم في سيرة لا يمتزج على أصله فانه يغير لا غير واما
 حديث النهي من غمس اليد في النار عند اعيان من النوم فلا يستلزم بل به اصنع من هذا كله فانه ليس في الحديث
 ما يدل على نجاسة المار وجمهور الآنية على طهارته والقول بنجاسته من اشد الشاذ وقد اختلف في النهي عن تقبل
 تعبد به هذا القول انه معطل في الحديث بقوله فانه لا يدري اين باتت يد فقول هو الصحيح انه معطل بنجاسته بمبيت الشيطان
 على يده او بمبيتها عليه وهذه العلة تزيل حجة الشرع الاستشراق بمبيت الشيطان على الخيشوم فانه قال فاذا استيقظ احكم
 من نور فليس تنشق فخر به من المار فان الشيطان بمبيت على خيشومه قال ههنا فان احكم لا يدري اين باتت يد فعلى بعد
 الذي لم يحل لمبيت هذه العلة لا يفرقها اكثر الفقهاء وهي كما ترى وضوحاً وبیاناً وحسب شهادة العرف بها لا اعتباراً لرد ابن خزيمة
 والادلة في من لا يدري اين باتت يده من جسده وهذا يجد اوريد لتعليل الحافظ فاحسن النازل -

بيان حديث الطحاوي

مراد الخفية بكونها جارية

ان المار لا يمتزج بالنجاسة

بيان حديثه ونوع الكلب

بيان حديث الطحاوي

باب ما جاء في بير بضاعة اى في طهارة ما بها وعدم طهارة ما بها بما يلقى فيها من النجاسات الغليظة
بضاعة بضم الباء واجزى كسر الجيم ايضا بالصا والمهله وهى بير معروف بالمدينة على جانب الشرقى اختلفت
الائمة فيها على حسب اختلاف صلهم في المار فقلت الخفية ان المار ثلثة انواع ما جازكا لا يها رو الجار وما رو ذلك الجرح
والغدير وما رو له منى كالا بار وكل نوع احكام من سبوا كان حكمه مالا بار فقلت حكمه مالا بار الكد والجار افرز له المصنف
بابا على حدة وقال باب ما جازى بير بضاعة فحكمه مالا بار عند الخفية ان مالا بار بوقوع النجس تنجس ولكن بسبيل الطهارة يخرج
النجاسة والمار دقات الشافعية اذ كان مقدار العقلين لا ينجز انا اذ كان اقل من العقلين مخير فالت المالكية
لا ينجز بوقوع النجاسة مالم يتغير حسا وشابة

قول عن ابي سعيد الخدري انه قيل لرسول الله عليه وسلم انى وضاعة وهى بير
يطرح فيها الحميم ولحم الكلاب والذئب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الماء طهر ولا ينجسه شئ
وقوله وضاعة فى رواية الآتى انه يستقى لك من بير بضاعة وهى الحديث قوله يطرح على صينية الجحول يجوز فيه التذكير والتأنيث
اى يلقي كما فى رواية قال الطيبى ووجه معنى ليقى فيها ان البير كانت بصيل من بعض الادوية التى يحل ان يزرل فيها اهل
البادية فتلقى تلك القاذورات باقية منازلهم فيسحب السيل فيلقى بها فى البير فعبر عنه القائل بوجه يرمى ان
الانصار من ان من قلته تدنهم ونها ما لا يجوز سلمه فالى نظن ذلك بالذين هم فخل القرون واذكاهم قلت ولعل
مشا والسؤال على ان ذلك قد شفق لانه شاهده بوقوع ذلك فذلك النجاسة وان اخرجت وكذلك مالا بار معها ولكن
لبعض المار وجد رانها وطهنت باقية على حالها فكيف يصير ظاهر الا ان النجاسات كانت باقية فيها ومع ذلك ان المار
يستقى لان الحال ان يشرب مثل تلك المار من فى طبعه اذ فى نظافة فضلا عنه صلى الله عليه وسلم الذى بلغ من النظافة
واللطف فى اعلى المرتبة ونهى عن الشفخ والامتثال فى المار استدك بهذا الحديث المالكية على ان المار لا ينجز
بوقوع النجاسة فيه مالم يتغير وحله التوافع على العقلين قد مر فيه واجاب عنه الشاؤلون مناسهم ابن الهمام بان لاه
الطهور لاه المهد فالكرو من انار مالا بار بير بضاعة لان السؤال وقع عن ما بها فاجاب مطابق للسؤال ولا يمكن ان يكون
الحكم على عمومها بان المار مطلقا طهور لا نجسه قور شئى سواد كان مغير الاوصاف او غير مغير لانه اجبت الامة على ان المار
اذا تغير احدا وصادف بوقوع النجاسة تنجز قلت ان القول بان لاه المهد تانى منه المعقنة الممهدة ان المار طهور لا نجسه
شئى على ان لاه الملام كنجس فلا يعزل عنه الا بدع قليل انما يجب بقوله نعم لانه يصير مقيدا بحال الضرورة وليس كذلك
وايضاً فانه يفهم من الاقتصار على الجواب بغير انه انما يتو صانه فقط ولا يظهر ببقية الاحداث والانجاس اجاب
الطحاوى بالتصرف فى اخر فقال معناه ان المار طهور لا نجسه شئى كما عرفت بغير شئ فى التعبير بالقالم لاه
اى ان المار طهور لا ينجس بحيث لا يكون لطهارة سبيل طوى ان الانجاس كانت تخرج وكان المار جازيا ولم يدركها
مع كونه ظاهرا نقلا ما قالوا قال الاو ستاد العلالم نور الله قلوبنا بنوره ان مراده يكون مالا بار بير بضاعة جازيا ان ماله
يستقى ويستقى النجس ذلك بعد اخراج النجاسات منه وبما طرق التطهير المار الذى كان له منى فهو طهر بذلك فذاك المار
فى عبارات الطحاوى لان ماله يمكن تحريكه على وجه الاطراف ليس له حال ان يكون النجاسات باقية فيه ومع ذلك ان

الماء يستقي بزمان وذلك من قسرع جابر بالنبي عن الاتخاطب والمنفع والبول في المار فيها للنبي عن النسخ فيه يستقي من كونهم
والنكاح المباح في غير ذلك من قسرع جابر بالنبي عن الاتخاطب والمنفع والبول في المار فيها للنبي عن النسخ فيه يستقي من كونهم
يتقي في البيرة تلك النجاسة الكثيرة ولا يتغير احد وصفها المار لا سيما لو لم يعم الاخراج للنجاسة فلا بد من المصير الى ما قال الطحاوي فاجاب
بمبنى الذي قال الطحاوي ثابته عن روايات البخاري ص ٩٢٥ و ٩٢٦ وقواني الطحاوي بالنظر في ما صلى الله عليه وسلم قال لا يبرق
ان اسلم لا نجس اي كما دعت وكذا قال ان الارض للنجس لم يذهب من اصله ان اسلم لا نجس بل طلاقه بحيث يجوز في الجنابة وضوء
المسجد من غير ان وتلاوته وغير ذلك بل معناه لا نجس كما دعت بان لا يخالطه الا نجس كما نهر من فعله حين تخمس من قوله اني كنت جنباً
فكرهت ان اجالسك على غير طهارة فقال سبحان الله ان اسلم لا نجس اي كما دعت فكذلك مبهنا لما كان طريق طهر ليسير في الفا
لسان اذواع التطهير لطرق الاوهام بان كيف تطهر من نزع المار والنجاسة مع ان بعض المار وجد ان البرير طهينها باق على حاله فقال ان المار
طهر ولا نجس شي اي الاقي نجس كما دعت لان المار بالطلاقة لا نجس شي وهذا بعد الله ظاهر قال لا يستأد العلامة نوراً لمدة قلوبنا
منوره ان هذا الزام المصطفى بما لا يمتنع من كمال الشافي في الامم في شرح حديثه سلمة بطهر الجده بان الزام النجاسه
بما لا يمتنع منه ولا يقول احسان بعد النجس بطهره ما بعده قلت هذا الجواب في حديث
العلين من طهر على ان اذا كانت معاملة النجاسات المرئية ولم تكن مشاهدة بالعين ولا بالاخبار عن الثقة فلا يكون نجساً
عند الاحتياط وايضا لا بالتغير او باخبار الثقة فيكون حراماً صلى الله عليه وسلم بأسلوب الحكيم وعدم اعتبار الوسائط والمواد
بلم يحكم نجاسته ما عجز به بصافته ومار الفضلة واما المواقف التي ليس فيها طريق الوهم فليس شائهاً هذا فان الشرع لا يحكم
بنجاستها كما حكم المار الذي وقع فيه الكلب بتطهيره لانه سبع مرات.

باب الماء لا يجنب

قوله عن ابن عباس قال اغتسل بعض نواجر النبي صلى الله عليه وسلم في جفنة فجاء النبي
صلى الله عليه وسلم لينوضأ منها او يغتسل فقال له يا رسول الله اني كنت جنباً فقال رسول
صلى الله عليه وسلم ان الماء لا يجنب اجفنة افتح ايجم قصعة كبيرة قوله اني كنت جنباً اي واغتسلت بهذا
المار وهو فضلة يدي نقوله ان المار لا يجنب الزام عالم يمتنع المصطفى كقوله تعالى فظن ان لن نقدر عليه وقوله تعالى
حتى اذا استنشئ الرسل فظنوا انهم كذبوا -

باب البول في الماء الركد في لور لا يضره ويكره ان يبول او يتغوط في المار الخ
قوله لا يبولن احدكم في الماء الدائم يغتسل الدائم الركد الساكن من طام اني سكن ومكث وزاد
في رواية الصحيحين الذي لا يجرى قوله ثم يغتسل بالرفع اي لا يبول ثم يغتسل فيه فيسيل خبر المبتدأ محذوف عطفاً للحالة
على جملة لا يبولن في كل الطاهر انه عطفاً على يبولن ويكون ثم مثل المار وفي لا تأكل السمك تشرب اللبن اي لا يبولن
احد البول في المار الموصوف ثم الاغتسال ثم استبعادية اي بعيد من العاقل الجمع بين يدين الامر من قال لا يستأد
العلماء ليس فيها عن الجمع بينها على عدل تأكل السمك تشرب اللبن انما هو نهي عن البول في المار الموصوف ثم الاغتسال
فيه ويكره ان يكون بينهما على مال محال بقدره وقوله كما نقله القسطنطين انه لم يرد العطفاً بل ينع على مال محال والمعنى انما هو

فيقد يحتاج اليه فيمنع عليه استعماله وقد قيل على النبي صلى الله عليه وسلم لا يفر من حكم امراته فربما ترغم ايضا جها في حديث الباب ثم يغتسل منه ام
الضرب لانه يحتاج في المال حال الى مضاجعتها وتقدر لللفظ ثم هو ايضا جها في حديث الباب ثم يغتسل منه ام
قلت شرح الحديث موقوف على تقريرا في معنى ابن هشام من ان في جملة ما ينبغي فتحه شي برفع يده عن مضاجعتها
فان للرفع معنيين احدهما نفي الاول والثاني وتاثيرها في الاول اثبات ان في فعله الاول يكون معناه في الهندية توبير
باس آتاه في نه باتس كراته وعلى الثاني توهم ان آتاه باتس بناتار متهمة وكذا لك في النصب معنيان الاول نفي
الاول لينتفي الثاني فيكون المعنى توهمه راسه پاس نہیں آتا کہ باتس کرتا واثاني نفي الثاني فقط قلت وفي الرفع وجه
الثالث وهو نفي الاول لينتفي الثاني فيكون المعنى من كتاب سيبويه في ع لم يدبر اجزاء عليك فخرج : فالمراد في حديث الباب
الوجه الثالث اي لا يبولن فيه فلا يجوز الاغتسال منه واختاروا لعل العباس من الرفع المعنى الاول وحمله على كمال الحال قدر طول
مع ما فيه قلت هذا خلاف المتبادر فان ظاهر الحديث يدل على انه يحتاج الى الغسل في الحالة الاربعة وفي رواية علم يغتسل
او يشرب اخرها الطحاوي في معاني الآثار والبيهقي والملك في مدونة فهذا يشير الى ان النهي في الحالة الاربعة لا بعد زمان
وبعد تغير الماء ويؤيده فتوى راوي الحديث عند الطحاوي سئل عن رجل يمر على غدير او يبول فيه قال لا يعلل اخذه المسلم عليه
فيغتسل منه او يشرب منه او يشرب فهذا صريح ان الشرب والغسل في الحال فالحاصل ان معنى الحديث نفي الاول
او لا الثاني فاما اي لا يبول في فترتيب الحكم على ذلك يدل على ان الموجب للمنع انه يتجسس فلا يجوز الاغتسال به
باب الوضوء بوسم الكلب يكره في الوضوء ام لا وهل هو طاهر ام نجس اختلف العلماء فيه فقال الشافعي
واحمدان المار الذي وقع فيه الكلب نجس ويغسل الاناء سبع مرات وفي رواية عن احمد ثمان مرات ويحب التبريد
في رواية عندنا وفي رواية يستحب معنى كدرة المار ولا يجب الدلك قال الشافعي الاشنان والكلار ليقومان مقام
التراب وقال النووي في مذهب مالك اربعة اقوال لمهارة ونجاسة ومهارة سورة الماذون في اتخاذه دون غيره
وبهذه الثلاثة عن مالك والرابع عن عبد الملك بن الماجشون المالكى انه يفرق بين البدوي والحضرى قلت
المشهور في مذهب مالك ان سورة الكلب طاهر مثل سورة الهرة عند الاحناف والامر باراقة المار وغسل الاناء تعبدى حتى
قال مالك لو كان في الاناء طعام يؤكل يغسل الاناء سبع مرات وقال الزهري اذا وقع في الاناء وليس له وضوء غيره
يتوضأ به وقال سفيان هذا الفقهاء بعينه لقول الله تعالى علم محمد والمار فقيموا وهذا ما في انفس من بشئ يتوضأ به
ذكره البخاري في صحيحه وقالت الحنفية يغسل من دلوغه ثلاثا بلا تغطية كسائر النجاسات ولكن يجب فيه التسبيح والاعتساف
كذلك في الزيلعي وثقله ابن الهمام في التخرير عن ابى حنيفة بالسند وقالوا لظاهر ان الامر بغسل الاناء بسبب النجاسة
فالامر بالاناء كراهية نجسان والامر بالتسبيح للاستنجاب لا للوجوب -

قوله عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال طهر اناء احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان
يغسل سبع مرات اولهن بالتراب وفي رواية احداهن بالتراب وفي اخرى اولهن اداخرهن بالتراب
واو فيها الشك كما بينه البيهقي وغيره وبه كلها صحيحة وفي اخرى صحيحة ايضا مفردة الثامنة بالتراب قبل
تعارض الامكان الجمع بجل رواية اولهن على الاكل من حل رواية السابعة على الجواز ورواية احداهن على الاجزاء قال ابن الهمام

روى الدارقطني عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكلب يلعب في الاناء يغسل ثلثا او حسا او سبعا قلت
 لا تعارض بين الاحاديث ويجوز الاحاديث الدالة على التثليث على الوجوب وغيره على الاستحباب يؤيده فتوى ابى هريرة
 راوى الحديث اخبر الطحاوي بسند صحيح باقرار ابن دقيق العيد عن عطارد لان لو كان التسبيح واجبا لما اكتفى ابو هريرة
 على التثليث فالتثليث واجب والتسبيح محب فالتفق بذلك الاحاديث كلها وهو تدبر السجدة واخرجه
 الدارقطني ايضا عن عطارد موقوفا على ابى هريرة انه كان اذا ولغ الكلب الاناء هراقة لم يغسله ثلث مرات وسند صحيح
 قلت اخرجه في كمال ابن عدي عن الكرابسي مرفوعا وهو حسين بن علي تلميذ الشافعي قال قال ابن عدي الكرابسي
 حافظ قلت ان الكرابسي حافظ وامام الايمان الامام احمد بن حنبل غير راض عنه لانه اخلص رقبته بالسراويل في
 واقعة خلق القرآن ولا سبب الا بهذا وكشلت هذا ثبت عن شيخه الامام الشافعي في ذلك الواقع فالحديث حسن
 او صحيح فلذا اوعى الطحاوي ان حديث التسبيح منسوخ واختاره ابن الهمام وقال لان مع حديث السبع دلالة
 المتقدم للعلم بان كان من التشديد في امر الكتاب اول الامر حتى امر بقتلها والتشديد في سورها يناسب كون
 اذ ذاك وفي حديث نسخ ذلك (الذي قبل الكتاب) فاذا عارض قرينة المعارض كان التقدم له فلا مرد بالسبع محمول على
 الابتداء من ان في عمل بهريرة على خلاف حديث السبع وهو رواية كفاية لاستحالة ان يترك القطعي للراي منه وهذا
 لان ظنية النسخ الواحد انما هو بالنسبة الى غير رواية فاما بالنسبة الى رواية الذي سمعته في رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقطعي حتى نسخ به الكتاب اذ كان قطعي الدلالة في معناه فلزم انه لم يتركه الا بجلته بالنسخ اذ القطعي لا ينزك
 الا بمنزلة رواية للنسخ فيكون الا خيرا بالضرورة.

قوله قال اذا ولغ الكلب في الاناء فاغسلوه سبع مرادوا الناصتة عفره بالتراب هذا الحديث
 بظاهره يدل على ان الاناء يغسل من ولوغ الكلب ثمان مرار ويخالف الشافعية وغيرهم الذين اوجبوا سبع
 مرات فادل فتوى بان المراد اغسلوه سبعا واحدة منهم بالتراب مع المار فكان التراب قائما مقام غسله
 فسميت ثمانية وتعقب ابن دقيق العيد بان قوله وعفره اثنا مرة بالتراب ظاهر في كونها غسله مستقلة وهذا
 الحديث حديث ابن مغفل يروي الى ان ما امر صلى الله عليه وسلم من غسل ما ولغ فيه الكلب ثمانيا كان حين شدد
 في امر الكتاب حتى امر بقتلها لانه جمع بينهما.

باب سور الهرة أي ما حكمها في الطهارة والنجاسة اختلف العلماء فيه فقال بعضهم سور الهرة طاهرة
 لا كراهية فيه واليه ذهب من الحنفية ابو يوسف والشافعي واحمد ومالك وأبو حنيفة وأخرون انه
 طاهر كمره والكرامة تحريمية او منسوبة قولان قال في الهداية وسور الهرة طاهرة كمره ثم قيل كراهية تحريمية اللحم
 وقيل لعدم نجاستها النجاسة وهذا يشير الى التنزه والاولى قرب من التحريم قال لا يستأد العلم نور الله فلو بنا
 منوره قال في البحر قد صرحوا بخلاف في كراهية سور الهرة فمنهم كالطحاوي من مال الى انها كراهية تحريم نظرا
 الى حرمة لحمها ومنهم (كذا كرهى) من مال الى كراهية التنزه نظر الى انها لا تتحصى النجاسة قالوا هو الاصح

وهو ظاهر ما في الأصل فانه قال وان توضع في الموطأ لمحمد لكن صحح بالكرامته في الجامع الصغير فكانت
 للتحريم اه قال لا يستألف العلم نور الله قلوبنا بنوره الظاهر ان فوق التفسير به دقت كرامته التحريم وهو مرتبة الاساق
قوله عن حميد بن عبيد بن رفاعه عن كعب بن مالك وكانت تحت ابن ابي قتادة
 ان ابا قتادة دخل فسلكت له وضعا فجاءت هرة فشربت منه فاصغى لها الا ناء حتى شربت قالت
 كبشة خرافى النظر اليه فقال العجيبين يا بنت اخي نقلت نعم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال انها ليست نجس انها من الطواغين عذيكيم والطواغيات وفي رواية لم يفظ او قال ابن حجر الميستي
 للشك لوروده بالواديل للتدريج ويكون ذكر المصنفين من المذكور والاثاث قلت اختلف المحدثون في رواية
 ابي قتادة هذه فصحح البخاري والدارقطني والترمذي وغيرهم واعلم ابن مندة الاصفهاني بان حميدة الرواية له عن كبشة
 مجهولة وكذلك كبشة قال ولم يعرف لها غير هذا الحديث وكذلك الحديث الثاني قال صاحب الجهر النقي وعده
 عائشة فيه مجهولة عند اهل العلم هي ام داود بن صالح ولهذا قال ابن ابي شيبة من جهة النقل قلت في الباب ما مر
 في حديث ابي هريرة اذا وقع الهرة غسل مرة وقد حكم عليه ان يوقوت واخره الترمذي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس الهرة اذا وقع في الكسب سبع مرات اولاهن واخرهن بالتراب واذا ولغت فيه
 الهرة غسلت مرة قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح ثم قال الترمذي وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابي هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخرجه في ذكره واذا ولغت فيه الهرة غسلت مرة فهذا الجملة الاخيرة التي في سورة الهرة
 رويت مرفوعة وموقوفة فان سلم ان الصحيح انه موقوف فليبق في اثر ابي عليته وعائشة حجة على من قال بكرامته لان
 الصحابة اذا احتلفوا في شئ منهم ولما مرقع الباب فلا تصرح فيه بمورده وسببه وعلى ما يدل عليه من جهره المار
 ويحقق عليه ان النزاع ليس في النجاسة للاتفاق على سقوط طهارة الطوف المنصوصة في قوله صلى الله عليه
 عليه وسلم انها ليست نجس انما هي من الطواغين عذيكيم والطواغيات يعني انها مثل المضائق ولا زنة شدة النجاسة بحيث
 يتخذ من حصول الاداء في منها بالضرورة اللازمة ذلك سقطت النجاسة كما ان سبانه وتعالى اوجب الاستئذان في اسقطه
 عن الموكبين الذين لم يغلبوا الحكم اي عن اهلهم في تركهم من الدخول في غير الاوقات الثلاثة لغير اذن لاجل الطواف المفاد
 بقوله تعالى عقيب طوافك على بعضكم بعضا بهذا الحديث المذكور وان دل على جهره سورة بالضرورة لكنه لا يفي الكرامة
 كما في اسوار سواكن البيوت فطوافها كطواف سواكن البيوت فكان سوراني الاصل نجسا محرمة كما ان ذلك حكم سائر
 اسبغ مثل الكلب الغد الا انه خفف في طهره الطهارة ان لم يكن ان حكم الكرامة لتوهم نجاسته فمما لان توهم النجاسة في الهرة أقوى من
 توهم النجاسة في غيره المستيقظ وقد نهي صلى الله عليه وسلم المستيقظ عن ادخال اليد في المار
 قبل غسلها لتوهم النجاسة فعلى هذا يقال ان المائدة وعائشة لعل شأها الهرة ووجدوا صافية الغم فتوضى بسوبها وأجست
 منها وكذلك يقال في توضي النبي صلى الله عليه وسلم بقضائها او كل شيء بيان الجواز والرخصة وقال الهادي في هذا القول الظاهر ان المار
 طهر لا ينجسه شيء فيكون معناه ليس نجس كما زعمتم من تحريم لمها تحريم سوبها -

قوله عز ابن عباس قال كان الرجال والنساء يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
مسند دو من انشاء الواحد جميعا وفي رواية الثاني من اناء واحد مل في ايدينا اي خلقى ومنه نقل قيل لكل على القباب
اي يتوضئون فيذمبون فيجمن فيتوضئون بعدهم قال الحافظ في الفتح بعد هذا الاول في الجواب ان يقال لا مانع من الاجتماع
قبل نزول الحجاب ابدا فخص بالزوجات والحائضات قلنا اما الجواب الاول فيرد قوله سميا وقوله مل في ايدينا واما جواب
الثاني فيشكل بان رسول الله ان هذه واقعة تقدمت نزول الحجاب فقيل الحجاب كان كشف الوجه جاز الاكشف البدن الذي هو عورة
مثل الساعدين والراس واما الجواب الثالث فلا يتشبه في حديث ام صبيبة الكهنية التي روت هذا وفيه قالت اختلف بيني
ديدا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الرضعة من اناء واحد امنا وب اخذ الماء مرة وب اخذوا على اناء عليه وسلم قال
صبيبة لم تكن زوجة ولا محرمه صلى الله عليه وسلم فقيل ان حديث بن عمر محمول على الزوجين لان بعض النسخة كان متروضا نحن والنسار
ونعقل من اناء واحد لان من استحسان ان يكون اغتسال الرجال والنساء الا جانب معا قبل الحجاب وبعده وقيل لا يخص
ذلك فيه بل يمكن ان يحل على التعاقب في الغسل والوضوء في الا جانب ولا يمنع قوله مل في ايدينا لانه لا يستلزم ان يكون
اولا ولا ادي في وقت واحد واما قوله في حديث السد جميعا فيمكن ان يحل على ان الجمعية في اجتماع في الغسل لاني الوقت
كما يقال لو اجمعوا هكذا كحاج عن حديث ام صبيبة ان قولها اختلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقتضي
وحدة الزمان او يقال كان بينهما حجاب ياخذان الماء من اناء واحد وقال لا اؤستاد العلم ان الله قلبه بنا من روي في حاشية
السير في كتاب سيدي ان لفظ جميعا قد يكون معني كلهم وقد يكون بمعنى الجمعية الزمانية واختلفت الايدي في هذا شرح قرينة
لثاني وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يغتفر جميعا وفي حديث ام سلمة توضأت انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم معا
قلت وسعاني بعض تفصيل في الباب اللامع

قلت وسيتاتي بعض تفصيل في الباب اللاحق
باب انتهى عن ذلك روى عن النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكر المصنف رحمه الله تعالى جازاه التوفيق المفضل
لهو المرأة وساق احاد وشراعتهم بما يدل على النبي صلى الله عليه وسلم مع انه لم يثبت على التحقيق في الباب البار الا المصيبة كما
اشترط البيهقي في الباب الضياء وليغترنا جميعا فيها مخرج ورعاية صيغة الحديث وهو نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
باب المصنف انه لا يلاحظ الصيغة ولا ينظر في اعتبارها فلا يخاف ان لا يختلف مصداقها بين العلم ان النبي

الرجل عن فضل طهور المرأة ثابت بأحد حديثي الرجل في حديث رجلين وثقون مائة في فضل غسل الرجل في كل يوم
 فضل الوضوء على بعض الحديثين وأكثر الفقهاء على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الاستنكاف من كل واحد
 من الأثرين الاستنكاف للعلماء نور الله قلوبنا بنوره طيبة الرجل في حديث عن فضل طهور المرأة وطهارة عن فضل طهر
 نجات الشريعة موافقة للطبيعة وجعلت طهارة الأولى ولا يصديق اسم الفضل في صورة الاستنكاف جميعها ومن
 خرج المناط لنظافته وعدم نظافته في دليلين النبي ورد في كلا الصورتين ومن خرج المناط خوف الفتنة وقال النبي مختص
 بالأجانب يرد عليه ويفتر فجميعا لا لا غيرت جميعا أي معا ناهي في الزوجين ومن قال أنه مدرج لادليل
 عليه لم لا يخفى ذلك على من لم يرد به بأسا ليلب لعلنا قال في حديث ورد في فضل الرجل والمرأة وذلك مقابلة اعترف بهنفت

قوله فنهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تغسل المرأة بفضل الرجل ولا يغتسل الرجل بفضل
 المرأة زاد مسند ود طبعه فجميعا أي معا بدليل حديث أم سلمة عند النساء توضأت أفاض رسول الله صلى الله
 عليه وسلم معا بقرينة على فيه أي نأدا خلفت يدي ويد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما اجان في صورة الاغتسال
 جميعا لأن اسم الفضل لا يصديق عليه بخلاف حالة المناداة فان فيه الاستنكاف والسرفية ان الغرض من الوضوء
 الطهارة ومقتضى الاستنكاف التوسوس فنهى الشارع عن فضل الطهور.

باب الوضوء بماء البحر هو الماء في الغالب كما ان الطلاق النهري العذب غالبا اتفقت الامة على ان البحر
 حاره طاهر طهر وغرض المصنف بعقد هذا الباب ان الماء لما كان يتجسس بوقوع النجاسة فيها والبحر يلقى فيها النجاسات
 الكثيرة خصوصا على سواحل وان ما البحر يتغير في اللون والطعم والماء المنظور على خلقته ليس في نفسه خال عن ذلك
 الا على ما في البحر حار اذ يمتلئ في الميتة تحته وكذلك ما تغير لونه وصانته فيتم له ان يكون ايضا نجسا فعقد الباب لبيان طهارة

قوله انه سمع ابا هريرة يقول سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك ترك
 البحر ونحوه مع الغليل من الماء فان توضأنا به عطشنا افنت صامنا بماء البحر فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم هو الطهور ما هو ماء البحر طهارة قوله هو الطهور الضمير المرفوع مبتدأ وما بعده خبره وما به فاعل للمصنف
 المشبهة الطهور ما هو الماء على الطهور وميتة فاعله واللام في الطهور ليس المقصود كافي في زيادة الامير بل تعريفه بالبند
 بحال البحر كما قال عبد القاهر ان تعريف البحر قد يكون ليعرف به البند كما في قوله تعالى اولئك هم المفلحون وكذلك
 في قول الشافعي وان تكل الهوى رجلا في فاني ذلك الرجل في قال لا وستأذ العلم نور الله قلوبنا بنوره
 قوله هو الطهور ما هو ان كان هو ضمير شان فالطهور مقصور عليه والا فاللام كما في قوله تعالى اولئك هم المفلحون على معنى
 ذكرني الكشاف ويكون مقصورا عليه ايضا وحل في لك هو مراد الزمخشري من قوله ان معنى الله هو الله هو ان الله هو
 هو السبب المحاذ لا غير الجالب كما ذكره في الفائق ويجوز ان يكون الضمير كما في قوله
 هو البحر حتى ما لم خيال في بعض عدد ور الزمخشري وصال.

قوله اكل ميتة فالبيت من السك حلال بالاتفاق وفي ما عداه خلاف قيل لما سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن ما
 البحر وعلم جليهم بحكم قاس عليه جليهم بحكم صيده مع عموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الآية فزاد في الجواب

ارشادوا به يه قوله الحبل ميتة وقيل انما اجابهم عن ما روه وطعامه لعله بان قد يجوز سم الزاوي البحر كما يجوز سم
 العذب فلما جمعتهم الحاجة منهم انظم جوابهم استدلال الشوايف بهذا الحديث ان ما سوى السمك حلال وكذلك
 استدلال بقوله تعالى وحل لكم صيد البحر وثنا قوله تعالى حرمت عليكم الميتة الآية من غير فصل بين البري والبحري قوله نعم
 ويجزم عليه البخاري والصفحة والسرطان في الحجة ونحوها من النجاسة في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفعل المضارع حين سئل
 عن جعل شجر في الدوار وذلك سبي عن كلمة لا حجة لهم في الآية لان المرد من الصيد هو الاصطيد والانه هو الصيد حقيقة لا الصيد
 لانه مفعول فعل الصيد والطلاق اسم لفعل عليه يكون مجازا فالصديق على حاله الدليل عليان القرآن بحيث عن فعل الحرم بان سئل
 الجزار ان لا تقتب ان لا دليل في الآية على اباحة الاكل بل خرجت للفصل بين الاصطيد في البحر وبين الاصطيد في البر المحرم
 واما الحديث فلا حجة فيه ايضا على تقدير كون معنى الحبل حلالا ايضا كما قالوا ان معنى الحبل حلال ثم ينوون جبهات الارشاد في
 صلى الله عليه وسلم ذلك لانه زائد على سوال المسائل لان امراد منه السمك لا غير دليل قوله صلى الله عليه وسلم حل لنا ميتتان
 السمك والجوار اخرا كما فطر في تمخيص الجوز فورا وموقوفوا ايضا لم يشبه من احذر من الصحابة الاكل ما سوى السمك والغنم
 فرع من السمك كما وقع في بعض الاقطار لفظ الحوت بدل الغنم وقلت والاولى في جواب الحديث ما اجاب عنه شيخنا وسخي
 مشايخنا مولانا محمود حسن قدس الله سره ان الحبل بمعنى الطاهر فيمنع يربط الجملتان بالسؤال قال او ستاد
 العلامة نور الله قلوبنا بنوره يجوز ان يكون الحبل بمعنى الطاهر ومنه حديث اذا بلغت الصبابة حلت اي ظهرت من بين
 عند الدار قطعتي يسلطان كل طعام وشراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فانت فيه فهو حلال اكله وشربه ووضوؤه وعلقه
 الدار قطعتي بالاجيب عنه في فتح القدير قال التبريزي تحت قوله ولقد سررت على الكلام بمقتضى : انه اذا كان الحبل عدة
 للفعل قيل مفعول نحو منقش ومعرّب مرجم واذا كان قويا على الفعل قيل ففعل مثل صبور وقبول وشكور فاذا فعل الفعل
 وقتا بعد وقت قيل ففعل مثل صبار وعلام فاذا كان الفعل عا دة قيل مفعول مثل رجل مغوار ومعطار ومهدام
 والطهور لازم لانه من طهر كالنوم والضحك لا تقطوع لانه من قطع حديث حل لنا من الدم ومان من الميتة ميتتان
 من الميتة الحوت والجوار ومن الدم الكبد الطحال قال في التمهيد من باب النجاسات ورواه الدارقطني في الحبل
 من رواية سليمان بن بلال عن زيبين اسلم موقوف وقال هو اصح وكذا صح الموقوفين بالوزعة وابو حاتم فعملوا رواية
 الموقوفين التي صحها ابو حاتم وغيره هي في حكم المرفوع لان قول الصحابي حل لنا حرم علينا كذا مثل قوله امرنا بكذا ونهينا بكذا
 فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لانها في معنى المرفوع والاشاعرة علم وقال البيهقي رفع هذا الحديث اولاً لا يدين اسلم عبد الله
 وعبد الرحمن واسامة وقد ضعفهم ابن معين وكان احمد بن حنبل يوثق عبد الله قلت رواه الدارقطني في السنن
 وابن عدي من رواية عبد الله بن زيد بن اسلم احه ونقل انه قال في التلخيص وهو موقوف في حكم المرفوع اه وهذا
 الحديث موقوف في حكم المرفوع او مرفوعاً بطل على من الحلال من حيوان البحر هو الحوت لا غير والاشاعرة علم
باب الوضوء بالنبيذ النبيذ ما يعل من الاخرقة من التمر والزبيب والعسل والخطبة والشعير وغير ذلك الحلال
 ثبوت التمر والغنم اذا تركت طليها لما يصير نبيذاً انصرف من مفعول الى فاعل سوا كان مسكراً او غير مسكراً فانه يقال
 نبيذ ويقال للمعصر من الغنم نبيذ فاذا كان مسكراً لا يجوز الوضوء به باجماع واذا كان بحيث لم يصير مسكراً لم يخلط

اجزا را تحریر المار بل لم يصير المار طوا فجوز التوضيح بالاتفاق واما اذا صار حلو فنية اختلفت فمن ابى خفيفة ثلاث روايات
احد بانهم وثقوا واثبتوا بها قدم جازوا اختارها محمد وثابتها ابو حنيفة واثبتهم بشرط ان يكون حلو رقيقا يسيل على الاعضاء
كالماء والثانية يثبتهم ولا يثبونها به وبها اخذ ابو يوسف وبه قالت الائمة الثانية مالك احمد والشافعي وهى الرواية المرجحة
ايها عن ابى خفيفة وقول الاخير وعليه الفتوى واختاره الطحاوى وجزم بها قاضيان واعتمد عليها صاحب البحر وهو
المذهب المختار انصح عندنا فلم يبق الداعي الى ان يلغى في حديث الباب -

قوله عزابى فزاره عن ابى زيد عن عبد الله بن مسعود ان النبى صلى الله عليه وسلم قال له ليلة
الحج فاني اذا دنتك قال بليد قال تمره طيبة وجاء طهوس رزاقى المصاييح وتوعدنا منه وزاد احمد الترمذى
فترضا منه قال ابن الهمام ورزاه ابن ابى شيبة مطولا وفيه بل معاك من وضوء قلت لا قال فاني اذا دنتك
قلت بليد تمره حلو وما طيب ثم ترضا واقام الصلوة قال يعنى وقال بعضهم يريد ان يحافظ ابن حجر
الحديث بطريق علماء السلف على تضعيفه قلت انما ضعفوه لان في رواية ابى زيد هو رجل مجهول لا يعرف له رواية
غير هذه الحديث قاله الترمذى وقال ابن الحرى في شرح الترمذى ابو زيد مولى عمرو بن حريث روى عنه راشد بن
كيسان وابو روق وهذا يخرج عن الجماعة على انه روى هذا الحديث اربعة عشر رجلا عن ابن مسعود كما رواه ابو زيد
الاول ابورافع عند الطحاوى والحاكم الثاني رباح ابو على عند الطبراني في الاوسط الثالث عبد الله بن عمر بن الخطاب
وابو عبيدة بن عبد الله وابو الاخص وعبد الله بن مسلمة وقابوش بن ابى عبيان عن ابيه وعبد الله بن عمر بن
عبدان الثقفى وعبد الله بن عباس ابو وايل شقيق بن سلمة وابن عبد الله بن عثمان بن ساد وابو عثمان النهدي
في الملقط والتفصيل في شرحه على البخارى من شار فليرجع اليه والحاكم ان الطعن في هذا الحديث بوجه الاول جملة
ابو زيد الثاني الترمذى ابى فزاره بل هو لا شدة بن كيسان او غيره الثالث ان ابا فزاره هذا كان نبيا ذابا لكوفة
الرائج ان ابن مسعود رضى الله عنه لم يسل عنه بل كنت مع النبى صلى الله عليه وسلم فقال لى كنت ولك سسل
بليد علقته في كان صاحبكم مع النبى صلى الله عليه وسلم ليلة الحن فقال ودودنا ان كان الخش ان من اخبار الاحاد
وروى مخالفة الكتاب ومن شرط قبول خبر الواحد ان لا يخالف الكتاب فاذا خالف لم يثبت او ثبت لكنه نسخ
بلان ليلة الحن كانت بكاء اما الجواب فمن الاول فانه قد روى عن ابى زيد الترمذى ان ابى فزاره راى راشد بن
كيسان وابو روق عطية بن الحارث فارفع الجماعة وصار معلوم العين ايضا لفظ الحديث وقال في البدل فقد
قال صاحبنا وهو من زهاد التابعين واما ابو زيد فهو مولى عمرو بن حريث فكان معروفا في نفسه بمولاه فاجعل
بعد الله لا يقدر في رواية على انه قد روى هذا الحديث من طرق آخر غير هذا الطريق لا يتطرق اليها طعن وعن
الثاني بان الحافظ وغيره من المحققين صرحوا بان فزاره هذا الذى يروى عن ابى زيد عن ابن مسعود راى راشد
بن كيسان فارفع الشريعة عنه وعن الثالث بان ابا فزاره كونه نبيا ذابا لكوفة لم يثبت بل الذى كان نبيا ذابا لكوفة
هو شيخه ابو زيد كما نقل الحافظ عن ابى داود وروى في الفهرست في انه لا يمكن ان يصنع النبى ما لم يبلغ حد الاسكان
ولا مطعن فيه وعن الرابع قال صاحب الكام المرجان ان ذهاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الحن وقع ست

مرات فيمكن ان يكون ابن مسعود معه في بعض ما لم يكن معني بعضهما كيف فقد ذكر الزمزمي كونه معه وصححه فقد اخرج
 الترمذي بسنده عن ابن مسعود قال صلى الله عليه وسلم انما اخرجت من ابي الى الجاهلية فاجل
 الحديث قال حسن صحيح غريب من هذا الوجه وايضا يمكن ان يجاب عن ابن مسعود في قوله صلى الله عليه وسلم ترك ابن مسعود
 بنفسه الشريعة في محل آخر فلم يكن ابن مسعود معني الله عليه وسلم في ذلك المحل اي موضع تعليمه بل كان معارضة بين
 الحديثين الاتري الى ما اخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم على ابن مسعود ولا اراههم قد
 انه صلى الله عليه وسلم قرأ عليهم وبلغهم وعلّمهم فلما ذهبت المعارضة مدونة بانها دلت فكذلك هذا باختلاف الزمان والمكان واول
 بعضهم قول ابن مسعود ما كان معه منا احد ابان معناه ما شهد باننا احد غيري لغير الشاركة وابانة لا خصاصة بذلك فذكره
 ابن الهيثم عن الامام ابي محمد البطليوسي في هذا المعارضة فيها وعن النجاشي قال لا يستأذ العلماء لور الله فانه يجره
 ان الترمذي ذكر في عدم جواز الوضوء بالنبيذ والخطي ذكر في عدم جواز المسح على العمامة وسلم فيما حكاه البيهقي عنه في المسح
 على الجوزين ما يدل على انهم ايضا استكروا الزيادة على القاطع بالظني قال البيهقي قال ابو محمد يعني يحيى بن منصور
 مسلم بن حجاج ضعف هذا الخبر وقال ابو قيس الاودي وهزيل بن شرحبيل لا يحتلان هذا مع مخالفتها بحجة الذين
 ردوا هذا الخبر عن المغيرة فقالوا مسح على الخفين وقال لا يترك ظاهر القرآن بشئ ابى قيس وهزيل الخ حكاه الشيخ محمد بن
 ابن القيم رحمه الله في تهذيب السنن في باب المسح على الجوزين وكذا الزمزمي قلت يريد الاستئذان والعلام ان هذا اصلنا
 وهم يفعلون ذلك في مواضع لا تخصي وهذا ظاهر على من لا ادنى بصيرة في المذهب فانهم قالوا مثلاً بغير غيبة الفيتني
 الوضوء مع انه مخالف لنص القرآن اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاية فلا يمكن لهم التضعيف بهذا الوجه لانهم كثير
 ما يفعلون الزيادة بنجر الواحد على القرآن وهو الشيخ لا يجوزوا ما على اصلنا فنقول اولاً بان لا يلزم الزيادة على القاطع
 بهذا لان المار المنبذ وان كان في بادي النظر مازم مقيد الا ان العرب يستعملونه موضع المار المطلق كما في شرح
 البخاري لشمس الدين الكرماني وبلوغ الارب ان هذا كان طريق جعل المار الملح حلو في العرب فلم يكن على طريق التكبيل
 مثل المار المخلوط بالشيخ استعمل في زماننا فلا يقال لانه مازم مقيد فكذا هذا فظهر ان التوضي به لا يخالف فان لم نجدوا
 ما يقيموا لاية لان عدم وجدان المار لم توجدوا ثانياً بان لما قال به جماعة من كبار الصحابة منهم علي بن ابي طالب
 وابن عمر وابن عباس ومن بعدهم قبيص ان الحديث ورد في الشبهة فالاستغاضة جيبا على به الصحابة ولم يلقوه
 بالقبول ومثله يجوز الزيادة على القاطع.

باب البصلي الرجل وهو حاقن هو بفتح حاء وكسر قاف من بول شديد من كبس بول اي بل
 بصلي الرجل في هذه الحالة التي يدفعه البول في معناه الحاقب اي دفع الغائط والحاذق اي دفعها وقيل مدافع
 الرشح فاساد به ما يميم البول والغائط وكذا الرشح هذه المسئلة اتفقت الائمة عليها وقالوا بكراهية الصلوة في حال
 مدافعة البول والغائط قال الحلبي في شرح النية ويكره ان يدخل في الصلوة وقفاخذة فالتكاد بول لقوله
 عليه الصلوة والسلام او صلوة محضرة الطعاصر ولا وهو يدل فعه الاجتهادان لاخرجه ابو داود في الباب
 والراونقي الكمال كما في نظائره ويقتضي الكراهية وان كان الابهام بالبول والغائط يشغله اي يشغل قلبه عن الصلوة

ويذهب خشوعه لقطعها وان مضى عليها جزء اى كفاه ثعلبها على تلك الحالة وقد سار وكان ثلثا ذاك اياها يسع الكفاية
التحرير وكذلك الحكم ان اخذه البول او الغائط بعد الافتتاح اى فتحة الصلوة ولم يكن به ما افترقت فخرش به بعد الافتتاح
فاحكم انه ليقطعها وان لم يقطعها جزء مع الاسارة احدى في الدار الخار وركه صلوة مع عاقبة الاجئين واحد بالاولى
قوله عن ثوبان قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث لا يجيل لاحد ان يفعلهن

اليوم رجل فوما يخص نفسه بالذعاء ذو نقصان فعل فقد خاسرهم ولا ينظر في نفس بيت
قل ان يستاذن فان فعل فقد دخل ولا يصلي وهو حقن حقه يخفف قوله يخص نفسه بالذعاء بالخ
استشكل على العلماء هذا لان الادعية المأثورة في الصلوة وخارجها اكثر بامرية بصيغة التكلم الواحد وتليها بالتكلم
مع الغير كعار القنوت والاستسقاء فقال بعضهم لا يصح هذا الحديث بل هو منقطع وقال بعضهم معناه يخص نفسه
بالذعاء ويزعمونهم كما وعا الا عرابي ولا نزع على احد اقلت هذا كما ترى فان الحديث لا يصح عليه الحكم بالوضع وكذا لا يروى
هذا قيل معناه لا يبينك المقوم في عمل فاذا اشرك في عمل احد فقد ادى حقهم قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا
منوره قال العزيز بن توفيق يخص نفسه اى القنوت خاصة بخلاف وعار الافتتاح والركوع والسجود والكجوس بين
السجدين والعشيد.

باب ما يجوز من المأثورة الى جنود قال العلماء لا يتحد في المأثورة والوضوء والغسل الا ما روى عن محمد
بن حسن فانه قال يغسل بالصاع ويوضو بالمقدال النبوي وذكر جماعة من اصحابنا وجه البعض اصحابنا ان الصاع
مبني ثمانية ارطال والمقدال اثنان واختلفت الروايات في قدر المأثورة والوضوء والغسل القدر المجزئ من الغسل
ما يحصل بتيمم البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعا او اقل او اكثر ما لم يبلغ في التقصان الى مقدار لا يسمى مستملا
مغتسلا او الى مقدار في الزيادة يدخل فاعله في حد الاسراف وبهذا الوضوء القدر المجزئ منه ما يحصل بغسل اعضاء
الوضوء سواء كان ملا وقل او اكثر ما لم يبلغ في الزيادة الى حد الاسراف او التقصان الى حد لا يحصل به الواجب
قلت عندنا في كل موضع الصاع ثمانية ارطال والمقدال اثنان بخلاف النسائي بذلك لفظه هكذا عن موسى الكاظمي
قال اتي مجاهد بعد خروجه ثمانية ارطال فقال حدثتني عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
بمش هذا ورجاله رجال الصبيح وعند المجازيين وابي يوسف المدرطل وثلاث بالبغدادى والصاع
خمس ارطال وثلاث والتفقه ا على ان الصاع كمبال يسع اربعة امدافى المداخلة عندنا رطلان عندكم
رطل ثلث وقال النسخ حديث الباب كان النبي صلى الله عليه وسلم يتوضأ بانه يسع رطلين

ويغتسل بالصاع فدل ان المدرطلان ليوافق رواية جابر عايشة النبي صلى الله عليه وسلم كان
يغتسل بالصاع ويتوضأ بالمقدال اثنان وروى في الباب عنهما وفي رواية عن انس اخرج ابو داود
في الباب يتوضأ بمكيك ولم يبين كس رطلين المكيك مكيك ومكيك يسع صاعا نصف
قال النووي لعل المراد بالمكيك مية المدة كذا قال البيهقي وقال في النهاية اسبابا لمكيك المدة قيل الصاع
والاول ما شبهه لاجار في حديث آخر مفسرا بالمقدال القليل الصحيح ان الراوية مبني المدة بدليل الرواية

الآخرى قلت فثبت بهذا ان المد رطلان فيكون الصاع ثمانية ارجال لما ذكره صاحب العرائين على تقدير
علماء الهند فقيه اقول هذا صحيح انه ما سنا وسبعون توكية قال الاوستاد والعلام نور الله قلوبنا منوره
صاع كوني يستاي من فيهم وصدده هفتاد وثلثون توكية ودينار كيه دارو اعتباره وزن ان انما شانه ان نيم وجرار
درهم شرعي انين سكيل شلوه كان ماشه هست يك شتره در وجود سنج سرجوست ليكن باؤكم بهم انهم ان قل ورد في مقدار

بار الوضوء ما اخرج به ابوود وروى في الباب عن ام عماره ان النبي صلى الله عليه وسلم توضع فاني بالمال
فيه ما قدر ثلثي المد والماء وروى ان النبي صلى الله عليه وسلم توضع نصف المير في اسناده صلت بن وريه وروى
متروك فالتقدير التي وردت في الحديث ليس على التقدير والفضل علم

باب في الاسراف في الوضوء وفي شئ من كراهية الاسراف في الماء والاسراف في شئ من كراهية قوله تعالى
كذلك اوتشر بوا ولا تسرفوا في الماء ولا تسرفوا في الماء ولا تسرفوا في الماء ولا تسرفوا في الماء ولا تسرفوا في الماء
الا عصاره او با واقية الكثير من الماء كما يفعل الموسوسه وهذا كحديثه في الكراهية وقد اجمعت الامة على
كراهية الاسراف في الطهور وضوءا كان او غسلا او طهارة عن النجاسات وان كان على شط نهر جار كما
كما ورد في الحديث

قوله ان عبد الله بن مغفل سمع ابنه يقول اللهم اني انا لك القصر الابيض عن بين
الجنة اذا دخلتها قال اي بني سئل الله الجنة وتعود به من النار فاني سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول انه سبكون في هذه الامه قريه ليعتدون في الطهور والاداء
قال التور شتي انما يصلي على ابنه في هذه السنة حيث طهر الى الصلاة على ابيه وسئل من انبياء وجعلها من الاعتدال في
الدعاء لما فيها من التجاوز عن الادب نظر الدعاء الى نفسه يعني ان في سائل شيئا معينه بما كان مقدرا لغيره قلت انه من
قبيل سدا بالاعتدال لانه رضي الله عنه لما سمع ابنه يقول هذا الابدان لم يكن فيه الاعتدال لانه يجوز سؤال القصر الابيض
في نفسه خاف عليه ان يتجاوز عنه الى ما فيه الاعتدال حقيقة فثبت على ذلك وانكر عليه سيدا للباب

باب في سبأ الوضوء اي في كراهية ان يغسل من غير الماء وينتدأ به ويختضب عن مكرهاته والاسباب على الارباع
استينابا لعضد الوضوء بدون سرف فقط برفض من مهابت الخليل الغسل اعضا بالمشقة واستينابا مع الاربعة وسبب
ومنها اطالة الغرة الى ان يلبس طان لا يقنع الفساد في الاعتقاد وهو متجب كما فعله ابوهريرة اخرج مسلم ومنها القار الغرة على وسط
الارسن بحيث تنظر على المحيطة بسد الوضوء كما سياتي وهو ايضا مندوب

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما واقفا بجمع تلوح فقال ويل للاعقاب من النار
استبغوا الوضوء قوله واقفا بجمع تلوح اي تلمح الحال الذي لم يصبه الماء لعلهم يجعلوا العدم اصا به المسار وتلقوا بان ذلك
حكم الكل فاكثروا الغسل اكثر القدم وقال الاوستاد والعلام نور الله قلوبنا منوره العلى الصراية كانوا اخرجوا المناط في غسل
الرجلين لتنظيف عن اللوث فلم يستوعبها بالغسل الا فيستبعد ذلك عن كان لم يراى وسع من النبي صلى الله
عليه وسلم وقوله استبغوا الوضوء بضم الواو اي اتوه باتيان جمع فرائضه وسنته اذا كملوا فرائضه ورفعت فتح الواو كان

وجه وجيبه ايضا اي اوصلوا اراؤهم الى الاعضاء بطريق الاستيعاب وفي الحديث دليل على فرضية غسل الرجلين
 في المسح لا يجزئ وعليه جمهور الفقهاء ولم يثبت خلاف ذلك في الاعتقاد في الاجماع خلافا للروافض خذلهم الله تعالى وانسب
 الى ابن جبر الطبري انه يقول بالجمع بين غسل المسح وهو رجل راغبي غير ضاحك التفسير المشهور ولا ايضا تفسيره واخطا
 الساقولن انه هو صاحب التفسير المشهور وليس كذلك استدلال الروافض بقراءة جراحكم قلت الاستدلال فيلان فيه
 قرأتان وجوبا بمنزلة الآيتين فالجرح محمول على حالة انخفضت فيه الغصب في حالة عدم دليل ان جميع من وصف وصور رسول الله
 صلى الله عليه وسلم في مواضع مختلفة وعلى صفات متعددة متفقون على غسل الرجلين لم ينقل عنهم سماعا الا في حالة ليس
 الخفين ويومئ مسح الرجلين جائزا بلا خلاف لعله صلى الله عليه وسلم مرة من الدهر لبيان الجوارح ينقل عنه صلى الله عليه وسلم
 فيما يشهد ان المسح على الرجلين لا يجوز قطعا بلا خلاف فقرأه الجرح محمول على حالة الخف والدليل على القرأتين
 في حكم الآيتين ما في الترمذي الم غلبت الروم معروفوا بمجولاهما واقتران او حمل الجرح على المجاورة كما في مجزئ خرب
 وما عمن بارو وعذاب يوم يومين لان التوبة بالسنة الثابتة المستفيضه وفائدة الجرح في الرجل كان مقفلة
 الا فرط في الصب عليها ويؤيد ذلك قطلان فاهربا في غسل المسح واطيب الطحاوي وادعى ان المسح كان ثم تسخ
 واتي بالرواية فليس بجده.

باب الوضوء في انية الصلوة في لسان العرب الصفر النحاس المجيد قيل ضرب من النحاس ابيض
 وقال في الجمع وهو الذي تمل منه الاواني في الغياث يقال له بالهندية كالنسي.

قوله عن عائشة قالت كنت اغتسل انا ورسول الله صلى الله عليه وسلم في تور من شبهة التوراة
 صغير من صغرة حجارة والشبهة يمتحن في شبهة صغرة الطريسة برنج كذا في الجمع وفي الغياث شبهة برنج كذا
 ازترجيب من وجبت حاصل شود بهندي از ايتيل برنج وفي الحديث دليل على استعمال اواني الصفر في الوضوء
 وغيره جاز في حديث الذي جاز في النبي عنه وعقد عليه بن ابي شيبة في مصنفه محمول على بني الارشاد لانه مضرب في الطلب

باب في التسمية على الوضوء اي ذكر اسم الله تعالى في ابتداء الوضوء بل هو واجب ام لا اختلف
 العلماء فيه فذهب جمهور العلماء الى انه سنة منهم مالك والشافعي والحنابلة واصحابهم وقال اهل الظاهر
 واحمد بن حنبل واسحق ان التسمية عند وضوء لازم لا يصح الوضوء بغيرها قال ابن الهمام في فتح القدير وفي المحيط
 لوقال لا اله الا الله او الحمد لله او الله لا اله الا الله يصير مقبولا للسنة وهو باطل على ان نطق اسم اعم مما ذكرنا
 قلت وصيغتها المأثورة بسم الله الحمد لله اخرجها الطبراني في معجمه قال ابن الهمام في فتح القدير (خرج) نسي التسمية
 فذكر بان في خلال الوضوء نسي لا يكمل السنة بخلاف نحوه في الاكل كذا في الغاية معللا بان الوضوء على واحد بخلاف
 الاكل وهو انما يستلزم في الاكل تحصيل السنة في الباقي لا استدراك ما فات احد

قوله لا صلوة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن اترك اسم الله تعالى عليه استدلال بهذا الحديث من قال بفرضية التسمية عند
 الوضوء وقالوا ان لا في قوله ولا وضوء لم ينفي الصحة كما نفقت الامة على ان لا في الجملة لا ادلى لصلوة لمن لا وضوء له في الصلاة كما هي حقيقة

في نفي الشيء واحباب عنه الجمهور باجوبة منها ما نقله ابو داود في الباب من ربيعة بن عبد الرحمن التميمي
 المدينة ان معناه الذي ينقض وضوء يغتسل ولا ينوي وضوء للصلاة ولا غسلا للنجاسة وانما فسروا
 بالنية لان الذكر عنده يعم الذكر القلبي واللساني فبالنية يحصل الذكر القلبي وان لم يحصل الذكر اللفظي وهذا الجواب
 وان لا يخالف الخصمية فان عندهم ايضا النية شرط لتحصيل الاجر والثواب ولكن يستبعد في النية ومنها ان
 تقدير صحة الحديث محمول على نفي الكمال كحديث لا صلوة لاجرا مسجد النبي المسجد ليكاتبه كحديث ابن عمر بن
 مسعود والي هريرة مرفوعا عند الدارقطني والبيهقي بطرق كثيرة فظن من توخا ذكر اسم الله عليه كان هو المسمى به
 ومن توخا ولم يذكر اسم الله عليه كان ظهوره لا اعتبار وضوءه ويؤيد ذلك ان دليل حديث ذكر الله على قلب المؤمن سواء لم يذكر اسم الله
 حديث الباب لا يسم شي من طرق عن مقال قال حماد بن عيسى في التسمية حديثا صحيحا ولم يسم الله ايضا كمن سلف
 فلا بد ان يحل على تقدير صحة ما نفي الكمال ونفي الكمال لا ينفي ان نقص بمنزلة المندوم وهو تغيير في المصدق لاني
 الدلالة فلا يجوز وهذا كثير في الاحاديث والعيارات البغارية كما لا يخفى والاحاديث التي ذكر المولى وان لم يسم شي
 منها عن مقال ايضا ولكنها متغايرة كقصة طهرتها ونكسب قوة فيصالح للقرينة على ان يحل حديث الباب على
 نفي الكمال لا يمتنع على عدم الوجوب كحديث لا تتم صلوة احدكم حتى يسبح الوضوء كما امر الله واستدل
 الطحاوي بحديث هاجر بن ثعلبة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوضأ فله عليه فلما فرغ
 من وضوءه قال اللهم ينعني ان ارد عليك الا اني كرهت ان اذكر الله الا في طهارة على ان التمسك عند الوضوء
 ليس بلام فله الوضوء كان لا محالة خاليا عن ذكر الله تعالى وذكر الطحاوي ايضا ان كرهت ان تذكر الله كان منوعا في حالة التمسك

باب في الرجل يدخل بيده في الاثاء قبل ان يغسلها بل يجوز ذلك ام لا وهل تجزئ المانعة
 ام لا اختلف العلماء فيه فقال جمهور العلماء منهم ابو حنيفة ومالك والشافعي ان ادخل اليد المشكوك في نجاستها
 من النوم او غير النوم لا نجس المار بل كبره ذلك قبل غسل اليد وقال بعضهم منهم الحسن البصري واسحق
 بن حنبل ان ادخل اليد في المار بعد قيام من نوم الليل نجس المار قال ابو حنيفة وهو ضعيف جدا فان
 الاصل في اليد والمار الطهارة فلا نجس بالشك وتوابع الشريعة منتظمة على هذا

قوله اذا قام احدكم من الليل فلا يمس من ويده في الاثاء حتى يغسلها ثلاث مرات فانه لا يدري
 اين باتت يده قال ابن القيم في رواية الا في من نوم اي سواء كان بالليل او بالنهار يقال النوى ذمينا ومذنب
 المحققين ان هذا الحكم ليس مخصوصا بالقيام من النوم بل المجزئ في الشك في نجاسة اليد في شك في نجاستها
 كونه لا غسها في الاثاء قبل غسلها سواء كان تمام من الغسل او نوم النهاء او شك في نجاستها من غير نوم
 قال الشافعي وغيره من العلماء ان السبب في ذلك ان المار كذا لا ينجس بالاجزاء بل بالتمام فلو كان المار
 فلا يمس الا ان لم يمس يده على ذلك الموضع النجس او على قدر غير ذلك فاذا كان هذا سببا للحديث عرفت ان
 الاستدلال به على وجوب غسل اليد قبل الوضوء ليس على ما ينبغي كما قال الامام احمد بن حنبل وغيره بل الامر لا يثبت
 والتدب لان النجس غير معلوم بل هو موهوم واليه اشار في الحديث حيث قال فانه لا يدري اين باتت يده فكان

الحديث محمود على النبي تنزيها قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره قوله فانه لا يدري اين باتت به زباني
ابن خزيمة والدارقطني من اى من جبهه وبهذا ظهر ان تاويل الحافظ ابن القيم بهذا الحديث بان المراد ميتة اليأس الشيطانية
كما سميت على النجاشي وليس النظر في التعليل الى النجاشية غير نافذ.

باب صفته وضوء النبي صلى الله عليه وسلم اخرج الزيلعي صفته وضوءه صلى الله عليه وسلم عن
اثنين وعشرين صحابيا ويمكن الزيادة عليه ما وجه اعتناهم بيان صفته الوضوء لاسيما عثمان وعلي ففى رواية عثمان
ان الناس اختلفوا فى صفته وضوءه صلى الله عليه وسلم فبين لهم عثمان وحديث عثمان صل عظيم فى صفته الوضوء وقال
فى الحاجب غسل الاعضاء مرة مرة والزيادة عليها سنة لان الاحاديث الصحيحة وردت بغسل ثلثا ثلثا ومرتين
ومرتين مرة مرة وبعض الاعضاء ثلثا ثلثا وبعضها مرتين مرتين وبعضها مرة مرة وكذلك المضمضة والاستنشاق
وردت الرواية بالفصل بينهما وبالحج وغير ذلك وهكذا فى مسح الرأس وردت الروايات مختلفة فى بعضها مرة
وفى اخرى ثلثا وبالاقبال والادبار فالاعتلاف على فقه الصفة دليل الجواز فى الكل فان الثلاث فى الاعضاء
المعسولة هى الكمال والواحدة تجزئى والمسح بجميع الرأس مرة هى الكمال المسح على الناصية تجزئى وكذلك الكمال
فى المضمضة والاستنشاق ليست غزوات ثلثة للمضمضة اولا وثلثة للاستنشاق بعده وثلاث فاحدة
او بغير مرتين او بثلث بالوصل فيجزي وهذا كله ظاهر وسياتي مفصلا.

قوله رايت عثمان بن عفان توضأ فادخ على يديه ثلثا فغسلها ثم تمضمض واستنشق وغسل
وجهه ثلثا وغسل يديه اليمنى الى المرافق ثلثا ثم اليسرى مثل ذلك ثم مسح راسه ثم غسل قدميه
اليمنى ثلثا ثم اليسرى مثل ذلك ثم قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مثل وضوئى
هذا ثم قال من توضأ مثل وضوئى هذا ثم صلى ركعتين لا يحدث فىهما نفسه غفر الله عن وجهه
ما تقدم من ذنبه قوله تمضمض استنشاق المضمضة تحريك الماء فى الفم وكما بان بحمل المارنى فدم يديره فيه
ثم نتيجة وقال الزندستى من صحابنا ان يدخل صبيغى فمه والفء والمبالغة فيها سنة احوال استنشاق اخرج المارنى
من الانف بعد الاستنشاق وفى نسخة ويستشق اى جذب المار بريح الفم حتى يبلغ المار خياشيم ثم يستنشق المار
يعنى ثم اى ثم استنشق بعد المضمضة قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره قال لا زهر روى سلمة عن
الفرار ان يقال شتر الرجل انتشر واستشر اذا حرك النشرة فى الطهارة اهو فقضى به عن الاستنشاق وقدر لوجه
غير فنقول النووى وقال ابن الاعرابى وابن قتيبة الاستنشاق هو الاستنشاق والصواب الاول هو المعيار
غير نتيجة قوله مسح راسه ليس فيه ذكر عدد وطاهره انه مرة وسياتي وقوله غسل قدميه اليمنى ثلثا دل على ان فرض
الوضوء غسل الرجلين المسح وعلى ان فى غسل الرجلين ايضا التثنية سنة قوله صلى الله عليه وسلم فيه استحباب صلاة بغير
حقيب الوضوء وفى تحية الوضوء قوله لا يحدث المار ما يمكن قطعه لان قوله يريث ليقضى بكسبة فاما ما يحرم من الخطرات
والوسوس ويتحذر ونقد ذلك معقولة نعم من اتفق ان يحصل له عدم حديث النفس صلى الله عليه وسلم ورجحان لا يرب ثم ان
الخواطر منها ما يتعلق بالدنيا والمراد ونقد طلقا ومنها ما يتعلق بالآخرة فان كان اجنبيا اشبه احوال الدنيا وان كان فيما يتعلق

بأسور الآخرة كالنظر في معاني التلويح من القرآن والمذكور من الدعوات والاذكار وفي امر محمود وسندوب اليه
لا يضر ذلك وقد ورد عن عمر أنه قال اني لأجهد جيشي وأنا في الصلوة قوله غفر الله عز وجل له ما تقدم من ذنبه يعني من
الصغائر دون الكبائر والله اعلم بالصواب .

قوله قال فيه ولم يسم راسه ثلثا أي زاد أبو سلمة لفظ ثلثا ولم يذكره عطار وحديث أبي سلمة بن عبد الرحمن
هذا يدل على ان التثليث في مسح الرأس سنة وبه قال الشافعي وأما عندنا فاستنتجنا ان مسح راسه مرة واحدة مستحب
والتثليث كرهه وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه مسح ثلاث مرات ببار واحد وخرج الشافعي بهذا ما روى ان عليا
حكى وصور رسول الله صلى الله عليه وسلم فمسح ثلاثا ومسح بالراس ثلثا ولان هذا ركن أصلي في الوضوء فيسبب فيه
التثليث قياسا على الركن الآخر وهو الغسل والحجاب عنه ان الشهور عن عثمان وعلي رضي الله عنهما في الوضوء انها حكمة
واحدة قال أبو داود ان احاديث عثمان الصحيح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة واحدة فانه ذكر في
الوضوء ثلثا وقالوا فيها مسح راسه لم يكن كذا واعدوا كما ذكرنا في غير ذلك فدل ذلك على ان المسح كان مرة
واحدة لانه لو كان فيه التثليث لفعله عثمان وحكي عنه الرواية بل في بعض روايات عثمان تصحيح بان عثمان مسح
برأسه مرة واحدة وكذلك في رواية علي رضي الله عنه ذكر المسح مرة كما ذكرها أبو داود في الباب وكما اخرج الترمذي
عن أبي حنيفة عن علي وحججه قال الشوكاني في النيل روى عن سلمة بن الأكوع مثله وعن ابن أبي ادوي مثله ايضا ورواه
الطبراني في الأوسط من حديث ابن مسعود في مسحه مرة قال الحافظ واسناده صحيح ورواه ابن أبي السكت
من حديث زريق بن حكيم عن رجل من الانصار مثله واخرج الطبراني من حديث عثمان مطولا وفيه مسح
برأسه مرة واحدة قال الحافظ وفي رواية من حديث عبد الله بن زيد مسح برأسه مرة واحدة وكذا حديث ابن
عبيد بن ربيعة في مسحه مرة واحدة واخرج الترمذي من حديث الربيع بن بلقة انها رأت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح برأسه
ما قبل منه ما ادير وصيد غنيمته واذن غيره مرة واحدة وقال حسن صحيح وروى النسائي من حديث حسين بن علي عن ابيه مسح مرة واحدة
واخرج النسائي من حديث عائشة في تعليم الوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مسح برأسه مرة واحدة انتهى لمختصلي
فهذه الاحاديث كلها تدل على ان التثليث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسح انه مرة واحدة وبالحجة اعاد
عثمان الصحيح كلها تدل على مسح الرأس انه مرة كما قال أبو داود وكذا روى عبد خير عن علي بن ابي طالب في ربه
الكونية ومسح راسه مرة واحدة وأما رواية أبي سلمة بن عبد الرحمن هذا مسح كونه مخالفا للثقات شاذ غير ثابت لان
فيها عبد الرحمن بن رواه وقال فيه الدارقطني ليس بالقوي كذلك جميع الروايات التي ذكرت فيها تثلث المسح
لا تخلو عن مقال حتى قال الشوكاني في النيل والاضاف ان الاحاديث الثلاث لم تبلغ الى درجة الاعتبار حتى
يلزم التسك بها من الزيادة فالوقوف على ما صح من الاحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما من حديث
عثمان وعبد الله بن زيد وغيرهما هو المتعين لاسيما بعد تعميده في تلك الروايات السابقة بالمرّة الواحدة
قال الحافظ ومن اقوى الادلة على عدم العدد الحديث المشهور الذي صححه ابن خزيمة وغيره من طريق عبد الله بن
عمر بن العاص في صفته الوضوء حيث قال قال النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فرغ من رداءه على هذا فقد اسار

وشرح فان في رواية سعيد بن منصور هذه فيها التصريح بان مسح راسه مرة واحدة فدل على ان الزيادة في مسح الرأس على المرة غير مستحبة وكيل ما ورد من الاحاديث في تثليث مسح ان صحت على ارادة الاستيعاب بال مسح لاهلها سمحات مستقلة بجميع الرأس جميعا بين الماداة واحدة قلت ولو ثبت ما رواه الشافعي فهو محمول على انه فعله بارواحده وذلك سنة عندنا في رواية الحسن عن ابي حنيفة لان التثليث بالمياه الجديدة يقترب الى الغسل فكان محلا بال مسح وال اجواب عن القياس فنقول قياسه على الغسل فاسد من وجهين احدهما ان المسح يبي على التحقيق والتكرار من باب التخليط فلا يليق بال مسح والثاني ان التكرار في الغسل مفيد لمحصل زيادة النظافة التي لا تحصل بال تكرار المسح ولا يحصل ذلك بتكرار المسح قبل القياس -

قوله حدثنا يحيى بن ادم قال حدثنا اسرائيل عن عامر بن شقيق بن جبر عن شقيق بن سلمة قال رأيت عثمان بن عفان غسل ذراعيه ثلثا ثلثا ومسح راسه ثلثا ثم قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل هذا قال ابو داود وسراة وكيع عن اسرائيل قال توضأ ثلثا قط وفي نسخة فقط وغرض المصنف من هذا الكلام ان يحيى بن ادم روى عن اسرائيل هذا الحديث وذكر فيه تثليث المسح وخالف وكيعا في هذا فان وكيعا حدث عن اسرائيل بهذا فقال في حديثه توضأ أي عثمان ثلثا فقط يعني ذكر وكيعا في حديثه التثليث في الوضوء أي في غسل اعضائه ولم يذكر التثليث في مسح كصريح يحيى بن ادم اذ افاد وكيعا لا يتجرب فلا يوافق الروايات الصحيحة التي رواها الحفاظ المعتبرون المحصل ان احاديث عثمان الصالح كلها تدل على مسح الرأس انة مرة الا لالطريقين احدهما طريق حديث ابي سلمة بن عبد الرحمن وثانيها طريق يحيى بن ادم عن اسرائيل فكلاهما غير صحيح عندنا في داود كما بينه بالدليل علما ان في طريق الاول عبد الرحمن بن وريان وفي الثاني عامر بن شقيق ليسا بقويين عنده -

قوله ابو عوانة عن خالد بن علقمة عن عبد خبير قال اتانا علي وقد صلى نداء بطريق فقلنا ما يصنع بال طهر وقد صلى ما يريد الا ليعلمنا فاني با ناء فيه ماء وطشت فافرع من لاء ناء على يمينه فغسل يده ثلثا ثم مضمض واستنشق ثلثا ثم مضمض ونثر من الكف الذي ياخذ فيه ثم غسل وجهه ثلثا وغسل يده اليمنى ثلثا وغسل يده الشمال ثلثا ثم جعل يده في الاناء فمسح براسه مرة واحدة ثم غسل رجله اليمنى ثلثا ورجله اليسرى ثلثا ثم قال من سرك ان يعلم وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو هذا قول اتانا اي جازعنا بعد فراغ صلوة الصبح في مجالسنا في رجة الكوفة قوله من الكف الذي ياخذ فيه الماء المراد به يميني وغيره بعض الرواة بكف واحد اي لم يضم في المضمضة والاستنشاق كف اليسرى فالسنون ان يضمض ويستنشق باليمين واما النثر اي اخراج الماء من الاثف فالسنون فيه ان يكون اليسرى كما ورد في حديث غيره قوله فهو هذا اي وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كمال شبيهه مما هو المراد به التثليث في غسل الاعضاء والتوحيد في مسح الرأس - ثم اخرج حديث زائدة وفيه **قوله** فمضمض ثلثا واستنشق ثلثا ثم ساق قريبا من حديث ابي عوانة قال ثم مسح

راسه مقلده ومؤخره مرة ثم ساق الحديث نحو كذا غرضه من هذا ان في حديث ابي عوانة كان اجالا
 فان فيه تضرع واستنشاحا في حديث زائدة تفصيل لهذا فان فيه تضرع ثلاثا واستنشق ثلاثا وكذا كان
 في مسح الراس في مسح الراس في حديث ابي عوانة فمسح راسه مرة واحدة وفي حديث زائدة مسح راسه بمرة مؤخره
 مرة اي بانه بدأ بمقدم راسه فذهب بها الى تقاء ثم ردها الى المكان الذي بدأ منه مرة قوله ثم ساق الحديث
 نحوه اي نحو حديث ابي عوانة قال الاستاذ العلامة نرا لثمة قلبه بنا بنوره وتماهه في ستمن الدار قطني وفيه اقل
 يده اليمنى في الانا حتى غربا المار ثم رفعها بما حملت لمن المار ثم مسحها بيده اليسرى ثم مسح راسه بيده
 كتيها مرة الحديث وهذا اللفظ الذي حتى لما يقطرا ولعل ذلك هو المحل لقوله فصعبها على ناصيته فتركا استن
 على وجهه وعلى هذا يكون المقصود بهذا التسبيل هو المسح بما في معجم الطبراني الكبير بسند حسن عن الحسن بن علي بن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ فصل بار حتى يستبيله على موضع سجوده يخرج منه من تراب هذا الحديث والثناء اعلم وقد حمل
 السيوطي عليه ونقل عن بعض العلماء استحباب ذلك ثم اخرج حديث شعبة -

قوله شعبة قال سمعت مالك بن عذرة قال سمعت عبد خير قال رأيت علياً في بكرسى

فقد عليه شراقي بكور من ماء فغسل يديه ثلثا ثم مضمض مع الاستنشاق بهاء واحدا واذكر
الحل وهذا الحديث حجة للشافعي فانه قال باجمعيها بارواحد بان ياخذ الماركة فيمضمض بعضه يستنشق ببعضه
وقال الترمذي في سننه قال الشافعي ان جمعيها في كفت واحد فهو جائز وان فرقها فهو احب الينا وهذا قول ثمان
وهما عن ذهاب الجعيفة والحواسب عن هذا الحديث بان هذا اللفظ لقرويه شعبية بل خالف رواية ذلك الحديث
فان زائدة روى عن خالد بن علقمة قال في حديثه ثم مضمض ثلثا واستنشق ثلثا وكذلك روى ابو اسحق عن
ابي حنيفة عن علي هذا الحديث فقال في حديثه ثم مضمض ثلثا واستنشق ثلثا وقد وهم شعبية في هذا الحديث في
ذكر اسم الزوي فقال مالك بن عرفة والصحاح خالد بن علقمة وكذلك ما اخرجه الترمذي بسند عن عمرو بن يحيى
عن ابيه عن عبد الله بن زيد قال رايت النبي صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من كفت واحد ففعل
ذلك ثلثا ثم قال الترمذي وقد روى مالك وابن عيينة وغير واحد هذا الحديث عن عمرو بن يحيى ولم يذكروا هذا
اخر من ان النبي صلى الله عليه وسلم مضمض واستنشق من كفت واحد وانا ذكره خالد بن عبد الله وخالدة عند
الكل حديث ابي فاما ان يقال هذه الزيادة شاذة ويمكن ان يكمل انه صلى الله عليه وسلم فعل ذلك مرة
لبيان الحجة ثم ذكر حديث زر بن حبیش انه سمع عليا وسئل عن وضوء رسول الله صلى الله
عليه وسلم فذكر الحديث وقال زر فيه ميمه راسه حتى لما يقطر يعني راو في اسح لفظ حتى لما يقطر وقد
معناه في قول الاوستا زور الله قلوبنا زوره -

قوله عن ابن عباس قال دخل علي^ع يعني ابن أبي طالب وقد اهرق الماء فذاعكوا وضوءاً فأتته

تَبَوُّدَ فِيهِ مَا جِئْتُ وَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَقَالَ يَا ابْنَ عَبَّاسٍ لَا أَرَاكَ كَيْفَ كَانَ يَتَّقِي ضَرَأَ رَسُولِ اللَّهِ

صلی اللہ علیہ وسلم قلمت بلی فاصغی الراء علی یکہ فغسلها ثم ادخل یدہا لیمیق فافزعہا علی

وله لك تركها يستن على ناصيته ولم يمسح برأسه إنما قصد على هذا ما اظهر ان مثل هذه الزيادة جائزة ما لم يعيد من ادب
الوضوء وسنة فان ذلك بدعة او لعل عليها فعل ذلك من دون ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم فعله لما قلنا
قلت كان القار ذلك الحفنة بعد الوضوء على ناصيته لا سبارغ المسح كما مر من الاستاذ تقريره.

قوله فضررب بها على رجله وفيها النعل الوالجمال اي افاض وصب بذلك الحفنة من المار على رجله
حال كونه رجله في النعل ففعلها بها اي فذلك الرجل بتلك الحفنة وفي نسخة فغسلها وهو ظاهر او معناه انه غسل
رجله ثم ادخله في نعله اي توضأ مع كونه لابس النعل قلت ولعل هذا هو المراد.

قوله قال ابو داود وحديث ابن جريج عن شيبه بن حذيث عنه حديثه على انه قال فيه حجاج

ابن محمد عن ابن جريج ومسلم برأسه مرة واحدة وقال ابن وهب فيه عن ابن جريج ومسلم برأسه
ثلاثا قال الاوستاد والعلام نور الله قلوبنا بنو ربه قوله حديث ابن جريج عن شيبه بن حذيث على اخذه النسي
ونحوه ايضا عن علي فانتهر علم ما ذكره وقاله شيبه حديث علي اخذ ايضا حديثه قلت قال شيخنا مولانا الحديث
الكاظم المولوي تحليل احمد صاحب بذل الجهد في شرحه وعرض المصنف بايراد هذا الكلام بيان ان ابن جريج اختلف
الرواية عن فروي حجاج بن محمد عن مسح الراس مرة واحدة وروى ابن وهب عن مسح الراس ثلاثا ولكن حديث حجاج
اقوى لانه يشبه حديث علي المذكور فيما قبل فان فيه بعض الرواية قالوا مسح الراس مرة وبعضهم لم يذكره العدد
واما ابن وهب فخالف تلك الروايات وقال مسح برأسه ثلاثا فيسقط هذا بقا بلغة الصحيح من الروايات قلت وقد
صح اهل الحديث بان ابن وهب مرس ويروي عن محمد بن علي معنفة ولا يذكر شيبه فلهذا ايضا الاتمام
حديث حجاج بن محمد انتهى بذل الجهد.

قوله عن مالك عن عمرو بن يحيى المازني عن ابيه انه قال لعبد الله بن زيد وهو جلد

عمرو بن يحيى المازني هل تستطيع ان تريني كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ
فقال عبد الله بن زيد نعم فدعا بوضوء فافزع على يديه فغسل يديه ثم تمضمض واستنشق
ثلاثا ثم غسل وجهه ثلاثا ثم غسل يديه مرتين مرتين الى المرفقين ثم مسح برأسه بيديه قبل
بهما وادبر يدا بمقدار اسبه ثم ذهب بهما الى كفاه ثم ردهما حتى رجع الى المكان الذي بدأ منه

ثم غسل رجله فلهذا قوله عن ابيه وهو يحيى بن عمار بن ابي حسن الانصاري انه اي يحيى بن عمار قال لعبد الله
بن زيد فعلى هذا السائل عن عبد الله بن زيد صفة الوضوء وهو يحيى بن عمار قال الشافعي في الام
عن مالك عن عمرو بن ابيه انه قال لعبد الله بن زيد ومثله رواية الاسمعيلى عن ابي خليفه عن العقبني عن مالك
عن عمرو بن ابيه قال اما الامام محمد بن الحسن الشيباني فروي عن مالك حديثا عن عمرو بن ابيه يحيى انه سمع جده ابا حسن
يسأل عبد الله بن زيد وكذا ساقه تخنن في المدونة وقال من بن عيسى في رواية عن عمرو بن ابيه
يحيى انه سمع ابا حسن وهو جده عمرو بن يحيى قال لعبد الله بن زيد وكان من الصابة واما التجارى فاخرج رواية سليمان
بن بلال في باب الوضوء من التور قال ثنى عمرو بن يحيى عن ابيه قال كان عمي يحيى عمرو بن ابي حسن كثير الوضوء

فقال بعد النبي زيد بن عمار في الخبر واما اكثر الرواة فاجابوا السائل ولم يعينوه قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنور
 قوله عن النبي اي يحيى بن عمار بن ابي حسن الله ماري نسب السؤال راي على المجاز لكونه ناقلاً للحديث وقد
 حضر السؤال والا فالسائل في الحقيقة عمرو بن ابي حسن عم يحيى كما وقع عندنا بخاري في باب الوضوء من التور وقوله وهو
 جد عمرو بن يحيى على التور ايضا فان عمرو بن ابي حسن السائل اخو جد عمرو بن يحيى راجع فتح الباري قلت قال المجاز
 في فتح الباري والذي يجمع هذا الاختلاف ان يقال جتمع عند عبد الله بن زيد ابو الحسن الانصاري وابنه عمرو
 وابن ابنه يحيى بن عمار بن ابي حسن فسألوه عن صفته وصفه النبي صلى الله عليه وسلم وتولى السؤال منهم
 عمرو بن ابي حسن حيث نسب اليه السؤال كان على الحقيقة وحيث نسب السؤال الى ابي حسن فعلى المجاز لكونه كان
 الاكبر وكان حاضر اذ حيث نسب السؤال ليحيى بن عمار فعلى المجاز ايضا لكونه ناقلاً للحديث وقد حضر السؤال انتهى
 وقوله ثم مسح راسه بيديه الحديث فسر المسح باليدين اي اقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باليدين وادبرهما ثم فسر ثانياً الاقبال والادبار بقوله بدأ بمقدم راسه يعني بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بمسح مقدم راسه الشريف واذهب يديه الى خلفه ثم رد اليدين الى مقدم راسه الذي بدأ منه والحكمة في هذا
 الاقبال والادبار استيعاب جهتي الراس بالمسح قلت وقد تغير الراوي عن هذه الصفة بالمسح مرتين كما
 اخرج ابو داود في الباب بعد ورقة لفظه وصححه براسه مرتين يبدأ بمسح راسه ثم بمقدم راسه وبأذنيه
 كليهما ظهرا وهما وبطنهما الحديث وانما عبر بالمسح مرتين بسبب الحركتين والا فالمسح مرة والحركتان
 للاستيعاب زعم الشوافع المسح مرتين لان الراوي قل اول مسح راسه مرتين ثم بين كيفية كونه مرتين بقوله يبدأ
 بمسح راسه ثم بمقدمه فلا يدل على ان المسح كان مرتين بل يدل على ان استيعاب الراس بالمسح كان مرة واحدة
 ولكن حصل ذلك الاستيعاب بالمسح مرتين اي بالحركتين بالابتداء بمسح الراس ثم بمقدمه وقد ورد عن النبي
 في المسح انه فعل مرة واحدة كما اخرج ابو داود واما قوله يبدأ بمسح راسه ثم بمقدمه لظاهره بخالف ما رواه غيره من
 كبار الصحابة بانه بدأ بمقدمه ثم بمسحه فيمكن ان هذا الذي فعله صلى الله عليه وسلم فعله لبيان الجواز ويمكن ان يرجع
 هذا السياق بان يقال معنى قوله يبدأ بمسح راسه اي يبدأ بمسح الراس ثم بمسح راسه ثم بمسح راسه ثم بمسح راسه
 اول من ان ينسب التحريف الى الراوي وقد جاء عن الرزيق كيفية اخرى بصفة مسح الراس اخرج ابو داود
 في الباب ولفظه عن الربيع بنت معوذ بن غفراء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتوضأ
 عندها فمسح الراس كله من فوق الشعر كل ناحية لمنصبت الشعر لا يحس لك الشعر عن هيئة
 معناه ان صلى الله عليه وسلم مسح الراس كله بيديه الشريفين من الاعلى الى الاسفل مرة واحدة بما راى يدين باليمن
 واليسار لا بالعنف والشدّة حتى لا يحرك الشعر عن بيئته او لم يمسح من الاسفل الى الاعلى فلو مسح من الاسفل
 الى الاعلى لاختل نظام الشعر قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنور قال ابن رسلان وهذه الكيفية
 مخصوصة بمن له شعر طويل او لوروده عليه ليطيل لما راى اصوله يتقش وتبضر رصاجه بانتفاشه
 وانتشار بعضه ولا بأس بهذه الكيفية المحرم فانه يلزمه الغزبية بانتشار شعره وسقوطه وروى عن احمد بن

كيف مسح المرأة ومن الشعر طويل كشعرها نقل ان شارح كراوى عن الرزيق ذكر الحديث ثم قال بهذا ووضع يده
على وسط راسه ثم جرها الى مقدم ثم رفعها فوضعتها حيث بدأ مسح جربا الى بخبره اصادا رواه القرن مقدم الراس
اي ابتداء المسح من مقدم راسه مستويا جميع جوانبه الى مصعب شعره وهو نحو راسه قلت وهذه الكيفية
الاخيرة اختارها ابن الهمام وكيفية الاقبال والادبار في عامة كتبنا في الروايات الكثيرة الصحيحة واما ذكر كيفية
المسح الامام احمد بن حنبل في هذا الحديث حديث ربيع بنت معوذلة الجعفي الراوى بالمسح ثلثا فان فيه ثلث حركات
فانه يبدأ من وسط الراس حركة الى القفا وحركة الى الامام وحركة الى الاذنين وهذا كله للاستيعاب مرة واحدة كما لا يخفى
قوله الله سمع عبد الله بن زيد بن عاصم المأذني يذكرون ان راي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فلن كن وضوءا وقال وصم راسه بماء غير فضل يداي هذا الحديث قال النووي معناه ان مسح
الرأس بماء جديد لا بقية من ما يديه ولا يستعمل بهذا على ان الماء المستعمل للوضوء الطهارة به لان هذا خبر
عن الاتيان بماء جديد للرأس لا يلزم من ذلك استحراه انتهى قلت اخرج البوداود بعد ورقة في الباب
حديث ابن ببيع ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح برأسه من فضل ماء كان في يده
اي بقية ما كان في يده صلى الله عليه وسلم من غسل اليدين وهذا الحديث يدل على ان مسح الرأس بقية ما في اليدين
جائز وهو منهننا وقال الشافعي لا يجوز ذلك بل يأخذ مسح الرأس ما جديدا قال الكلبي في شرح المنية ولو
توضأ ومسح ببلية بقيت على كفيه بعد غسل يديه مسح لان البلية الباقية بعد الغسل غير مستعملة اذ المستعملة
فيه ما سأل على العصور وانفصل عنه وكوم مسح راسه ثم مسح خفيه ببلية بقيت بعد المسح لا يجوز مسح على الخف
لان البلية الباقية بعد المسح مستعملة لان المستعمل فيه ما اصاب الممسوح وقد اصابه انتهى قال الترمذي
في سننه حديث ابن الهيثم هذا الحديث عن حبان بن واسع عن ابيه عن عبد الله بن زيد ان النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم توضأ ومسح راسه بما غير فضل يديه ورواية عمرو بن الحارث عن حبان بن واسع روى في الباب
بما غير فضل يديه لانه قد روى من غير وجه هذا الحديث عن عبد الله بن زيد وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم
اغترل راسه بما جديدا انتهى قلت في حديث زيد الصحيح لفظه بما غير فضل يديه وما رواه ابن الهيثم في حديثه
واما رواية الرزيق فهو صحيح ايضا كما اخرج البوداود وخبره الدارقطني بسند متعدي سنة وبلغني في رواية توضأ ومسح ببليل
يديه وفي رواية مسح راسه بما فضل في يديه من الماء الحديث -

قوله ثم مسح راسه واذنيه ظاهرهما وباطنهما ظاهر الاذنين باي الراس وباطنهما باي الوجه والكيفية
المسح ما اخرج ابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح اذنيه وداخلها السبابتين وخالف ايهاميه الى
ظاهر اذنيه مسح ظاهرهما وباطنهما وفي رواية النسائي ثم مسح برأسه واذنيه باطنهما بالسبابتين وظاهرهما باطنهما
وظاهر الحديث يدل على ان الاذنين مسحان ظاهرهما وباطنهما مع الرأس واليضا يدل على انه لم يمتد للاذنين
ما جديدا بل مسح الرأس والاذنين بالواحد واختلفت العلماء في ان الاذنين هل مسحان بقية ما في الرأس
او بما جديدا فذهب مالك الشافعي و احمد وابو ثور الى انه يؤخذ لهما ما جديدا وذهب الثوري والبخاري

الى انهما سحان مع الراس بار واحد قلت وفي فتح القدير لو مسح الراس لم يبق بار الا ذنوبين ياخذ لهما بار جديدا
وقال ابن القيم في الهدى لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه اخذ لهما بار جديدا وانما صح ذلك عن ابن عمر
قلت واخرجه ابو داود في آخر الباب حديث ابى امامة ولفظه عن ابى امامة واذك وصنع النبي
صلى الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح الماقيين قال وقال
الاذنان من الراس قال سليمان بن حرب يقول لهما ابى امامة قال قتيبة قال حماد لا ادرى
هو من قول النبي صلى الله عليه وسلم او من ابى امامة يعني قصة الاذنين قال في الجمع
وقال الاذنان عطف على قال الاول فيكون من قول الراوى او عطف على كان فيكون من قول النبي صلى الله
عليه وسلم ولذا تردو حماد واخرجه ابن ماجه به الاسناد عن حماد ولفظه عن ابى امامة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الاذنان من الراس وكان يسبح راسه مرة وكان مسح الماقيين فهذا الحديث فيه نصرت بان قوله
الاذنان من الراس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا قول ابى امامة الباطلي وكذلك الحديثان
اللتان اخرجهما ابن ماجه عن عبد الله بن زيد عن ابى هريرة فيهما نصرت بان مرفوع وقد اطنب فيه
الزليعي واتي بسندين قويين والين على انه مرفوع وبالحكمة لحا به الحديث يدل على ان مسح الاذنين مع
الرأس ومن مارو وقاد في الشوايف وقالوا على تقدير صحته معناه ان الاذنين ممسوحان كما ان الراس
ممسوح هكذا قال الخطابي في معالم السنن واما ما وليهم انه بيان الخلقة فلا يصحى اليه ولنا حديث الترمذي
وغيره اذا مسح راسه يخرج ماسح اذناه من الخطاء وظاهره مسح الاذنان باره معه وقوله يمسح الماقيين
الماقي طرف عين على الالف وقيل على الالف والاذن وقال في النهاية موقوف العين مؤخر بارها وقها
مقدما وفي لفظ احمد وكان يتعاهد الماقيين ولعل مسح الماقيين ولغاها بحليل استيعاب غسل الوجه
فيكون ان يجتمع فيها مسح لم يصيب الماء تحتها فليتأدد ويدلك بها حتى يزيل ذلك الوسخ الباطل
قوله ان معاوية توفى للناس كما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ فقالما
بلغ راسه عرف غرقة من ماء فتلقاها بشماله حتى وضعها على وسط راسه حتى قطر الماء اذ كان
يقطر ثم مسح من مقل مد الى مؤخره ومن مؤخره الى مقل مد الى مؤخره من الناصية الى القفا ومن
القفا الى الناصية اى استوعب المقدم والمؤخر قال الاوستاد العلامة في استعمال الغرقة بها في مسح
الرأس ويقارب حديث علي رضي الله عنه

باب الوضوء ثلثا السنة المستمرة تغسل الغسل في اعضاء الوضوء واستيعاب مسح الرأس
مرة ولم يذهب احد الى الزيادة على ثلث مرات وقالوا باخلاص كبرية الزيادة على الثلث قال ابن المبارك لا آمن
اذا وضوء في الوضوء على الثلث ان ياتم وقال احمد واحق لا يزيد على الثلث الا رجل مبتلى -

قوله فمن زاد على هذا او نقص فقد اساء وظلم او قل معناه من زاد على الثلث او نقص
من اعضاء الوضوء في الغسل فقد اساء وظلم وقيل معناه اساء بترك السنة وظلم على نفسه بمخالفة النبي صلى الله

عليه وسلم اولاه القعب نفسه فيما زاد على الثلاثة من غير حصول قواب له اولاه اثلث المار بلا فائدة قال الحافظ
في التلخيص تنبيه يجوز ان تكون الاسارة والظلم وغيرهما ما ذكر مجموعا لمن نقص ولمن زاد ويجوز ان يكون
على التوزيع فالاسارة في النقص والظلم في الزيادة وهذا مشبه بالقواعد الاول شبه بظاهر السياق .
باب في الوضوء مرتين اي بغسل اعضاء الوضوء مرتين ثبت هذا عنه صلى الله عليه وسلم احياء البيان
انجاز وبيان اوسط مراتب الغسل قلت ولعل فيه قلة المار ايضا وخيل .

قوله قال لنا ابن عباس ان اريكم كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ
فلما باناء فيه ماء اغترن غرفة بيده اليمنى فتمضمض الحديث وفيه ثم قبض قبضة اخرى من
الماء فترش على رجله اليمنى وفيها النعل ثم مسحها بيديه يد فوق القدم وبدا تحت النعل ثم
صنع باليسرى مثل ذلك لعل غرض رضي الله عنه ان يريهم ادنى مراتب الغسل التي يجزئ والمراد بالقبضة
الغرفة وفيه جمع المضمضة والاستنشاق في غرفة واحدة والحدوث لا مناسبة له بترجمة الباب فانه ليس
فيه ذكر غسل اعضاء الوضوء مرتين ويمكن ان يوجه بان الغسل مرة مرة وي ادنى المراتب تدل بالاولى على جواز
الغسل مرتين مرتين واستجاب بالاولوية قوله ثم قبض قبضة اخرى من المار فرش على رجله اليمنى الحديث قال الا
العلام نذر الله قلوبنا بانه قال المنذري وفي لفظ البخاري ثم اخذ غرفة من مافرش على رجله اليمنى حتى غسلها
ثم اخذ غرفة اخرى فغسل بها رجله اليسرى وفي لفظ النسائي ثم غرغ غرفة فغسل بها رجله اليسرى ثم غرغ غرفة
فغسل بها رجله اليسرى وذلك يوضح ما ابيهم في لفظ حديث ابي داود واه وكذلك يوضح معنى ما رواه ابن عباس عن
علي ثم ادخل يديه جميعا فاخذ خفته من مافرش بها على رجله وفيها النعل فغسلها بها فانه قد يتبادر منه الى ادبام
التفريق في غسل الرجلين او المسح قوله ويد تحت النعل اي الاخذ بالنعل حتى يحرك الرجل حديث ابن عمر انه كان اذا
توضأ أو غفلاه في قد ميسر ميسر قد ميسر بيديه ويقول كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا لفظ الطحاوي
واراد بالمسح ذلك لانه في الغسل بقربة مروي عنه في النعال السبئية وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ
فيها اخرج في باب غسل الرجلين ولا مسح على النعلين قال الخطابي قد يكون المسح في كلام العرب بمعنى الغسل اخبرني
ابو بكر بن عثمان عن ابي حاتم عن ابي زيد الانصاري قال المسح في كلام العرب يكون غسلا ويكون مسحاً ومنه
يقال للرجل اذا توضأ اعضاءه قد مسح اه قال الحافظ في الفتح من باب المنذور ولان المسح يطبق على الغسل
انخفضت يقال مسح على الطرف لمن توضأ ذكره ابو زيد اللغوي وابن قتيبة وغيرهما اه وفي بدل الجود مغناه انه ضحك
عنه صب على رجله اليمنى قبضة من المار ثم غسلها بالصب المار عليها باليسرى .
وبالوصول المار عليها مستوعبا بيده اليسرى غسلا خفيفا والحال ان الرجل كانت في النعل ولما كان نعال الغر
ليس فيها غير الشراك والحلقة فلا يتعسر الوصول المار الى جميع الرجل وان كانت الرجل في النعل كما يدل عليه صنع
البخاري فانه عقد باب غسل الرجلين في النعلين وادروها حديث ابن عمر وفيه والنعال السبئية فاني رأيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل النعال التي ليس فيها شعر وتوضأ فيها قال العيني ظاهره كان عليه الصلاة

والسلام فبطل رجله وبها في التعليق لأن قوله فيها أي في النعال طرف لقوله تروضار فأنقاست قوله يد فوق القدم
ويحتك النعل يأي عنه قلت كون اليد فوق القدم في وقت لا يأي أن يبيضها تحت القدم في النعل بعد كان
فوق القدم فالسح في قوله ثم مسحها يعني الخسل كما تدل عليه الرواية التي أخرجه البخاري في صحيحه في باب غسل الوجه باليد من
من غرقة واحدة عن ابن عباس كما يدل عليه الرواية المذكورة التي أخرجه البيهقي في صحيحه عن ابن عباس وفيها ثم غرقت غرقة ثم
راسه وأذن ثم غرقة فغسل وجهه اليمنى ثم غرقت غرقة فغسل رجله اليسرى والرواية الثانية التي أخرجه البيهقي في باب غسل الوجه عن
ابن عباس وفيها ثم أخذ غرقة من ماء فمرش على رجله اليمنى حتى غسلها ثم أخذ غرقة أخرى فغسل بها رجله اليسرى وهكذا أخرجه الإمام
أحمد في مسنده واليضا تدل عليه رواية النسائي عن ابن عباس وفيها ثم غرقت غرقة فغسل وجهه اليمنى ثم غرقت غرقة فغسل رجله اليسرى
فألبسها التي فوق القدم هي النعل لها بإيصال الماء عليها كلها وذلكها فالأغرة الواحدة لا يمكن أن يستوعب القدم
وأما اليد الأخرى التي كانت تحت النعل فلا تدخل لها في الغسل إلا أنها كانت تحت القدم وترفعها ولكن نحن الراوي
أنها مسحة أيضا فلا حاجة إلى ما قال الشوكاني في النعل وأما قوله تحت النعل فإن لم يحل على التجوز عن القدم فهي رواية
شاذة وراد بها بشام بن سعد لا يخفى بالتفرد به فكيف إذا خالف قاله الحافظ وما قال صاحب مقاة الصدور
هذا ما دل بانه سح على الخف فبعد جدائل لا يكاد يصح فان الروايات التي أخرجه البيهقي والنسائي والبخاري
مصرحة بالغسل فلا معنى لحمله على السح من غير دليل ولا قرينة وقد أخرجه الطحاوي هذا الحديث في باب فرض
الرجلين في وضوء الصلوة بسند عن ابن عباس قال توضحار رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ ملاكفه مار
فرش بر على قدميه وهو مشعل انتهى بالمعصا.

باب الوضوء مرة مرة أي يغسل أعضاء الوضوء مرة وهذا في مراتب الغسل أدنى ما يجوز في الغسل
وأفضل منها مرتين مرتين وأفضل المراتب كلها ثلاثا ثلاثا.

قوله عن ابن عباس قال ألا أخبركم بوضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ
مرة مرة هذه الرواية هي التي أخرجه في باب المتقدم قال الاستواء والعلام نور الله قلوبنا بنور ذكره وذكره
ابن عباس في هذا الباب وفي الباب قبله وكانه قاس بها مرتين وهو قياس بالأدنى.

باب في الفرق بين المضمضة والاستنشاق والمراد بالفرق الفصل بينهما بأن يعضض أو لا يعضض
الفرق عنها يستشاق وهذا مرتبة الكمال فيها قال الاستواء والعلام نور الله قلوبنا بنور ذكره وذكره
في صحيحه من طريق شقيق بن سلمة قال شهدت عليا وعثمان توضأا ثلاثا وثلاثين مرة وأقرأ المضمضة من الاستنشاق
وهو حجة للمخفية في الفصل ثم الذي يظهر من الظهيرة وشرح التقاية للشنشي أن أصل السنة يتأدى بالوصل
بكماله في الفصل فليعتبر عليه وإن يخالف ذلك ظاهر الجرح قلت ذكر النوادي في المضمضة والاستنشاق
ثمسة أوجه فأنها إما بفرقة واحدة وفيها صورتان الوصل الفصل أما بالفرقتين وفيه الفصل فقط وأما ثلاث غرقت
بالوصل فقط وأدلت غرقات وفيه الفصل فقط قال ابن القيم في الغرقة الواحدة الوصل تفسير جدا وقال كذا بفرقة
واحدة في وضوء مرة مرة وبالفرقتين في وضوء مرتين مرتين وتناول ابن الهمام في رواية جلم بكف واحدة

استعمل فيه البير الواحد لا البيران بخلاف باقي الاعضاء فانهم باليدين وقال ابن الملك انه من باب تنازع
الغسلان وبالحجة قال ابو حنيفة ومالك والشافعي انها سستان في الوضوء وكذا عند احمد في رواية وفي رواية
قال ان الاستنشاق واجب في الوضوء وفصل هو قول الحق وداود وابو ثور وابن المنذر وقال ابو حنيفة
انما جازاها في الغسل لاني الوضوء .

قوله عن طلحة عن ابيه عن جده قال دخلت يعني على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يتوضأ
والماء يسيل من وجهه وحجته على صدره فقرأ بآية يفصل بين المضمضة والاستنشاق
تأمل لفظ يعني اما مصرف ابو طلحة او غيره من الرواة وجده كعب بن عمرو وعمرو بن كعب .

باب في الاستنشاق اى نظافة الالف باخراج الماء عنها بعد الادخال وهو سنة باليد اليسرى
واو قال المار اى استنشاق باليد اليمنى وهو سنة عند الجمهور وقال احمد في رواية واجب في الوضوء لفصل
قوله قال اذا توضأ احدكم فليجعل في الفه ماء ثم يشر اى لينطف الالف باخراج الماء عنها
قوله فامرت لنا بخزيرة هو لحم يؤخذ فيقطع صفرا في القدر ثم يطبخ بالمار الكثير والملح فاذا انضج وثر
عليه الدقن فصد به ثم ادم باى ادام شئ ولا تكون الخزيرة الا وفيها لحم فاذا لم يكن فيها لحم فبى عصبية
وقيل اذا كان من دقن فهو خزيرة واذا كان من تحالة فبى خزيرة قوله اذا دفع الراعى غنمه الى

المراح ومعه سحلبة يتعرق قال ما ولدات يا فلان قال لبعثة المراح بالضم ماوى الغنم بالليل والسحلبة
والغنم اذا انضج امه ثم هى البهية وقوله تغير اى يصوت ويقيق قوله ولدت قال الخطابي هو يشهد يد لام و
فتح تاء خطا بالراءى واهل الحديث يخفون اللام وليسكنون النار والشاة فاعله وهو غلط من ولدت
الشاة لو سيد اذا حضرت ولادتها فاجتباها حين يمين الولد منها والولادة الفتالبة والمحدثون يقولون
ما ولدت يعنون الشاة والمخوطة التشديد بخطاب الراعى قوله قال بهية اى قال لراعى الذى ولدت بهية فيكون نوحا او تقدير
ولدت بهية فعلى بها يكون مضوبا وهو المحفوظ رواية قال الاستاذ والعلام نور الله قلوبنا بنوره النور
للوعدة اى بهية واحدة فلا يدل على ان البهية ههنا اسم للاثنى تحصيل الفائدة والبشارة الفحش في
القول والتكينة المرأة السائرة في الهودج والراعى الحديث الزوجة قوله وخلل بين الاصابع

وبالغ في الاستنشاق الا ان تكون صائما لانه مظنة انسا الصوم قوله فلو فتنشتب ان جلد النبي
صلى الله عليه وسلم يتقلع بين كفائ مضى يتقلع يرفع رجله من الارض رفعا قويا معنى يتكافأ يتمايل في
المشي الى قدام وهما حالان من النبي صلى الله عليه وسلم ارادة قوة مشيه كأنه يرفع رجله من الارض
رفعا قويا لا كمن المشى اختيا لا ويقارب خطاه متعافاة من مشى النساء وفي الحديث كان اذا مشى تكفأ تكفيا
والضوء ووكاه نما يخط من صيب .

باب تحليل اللحية اختلف العلماء في تحليل اللحية فذهب الى وجوب ذلك في الوضوء لغسل
اهل الظاهر وذهب مالك في رواية الى انه ليس بواجب لاني الوضوء ولا في الغسل فذهب الشافعي واهل الجاهل

والثوري والاوزاعي الى انه واجب في غسل الجنابة ولا يجب في الوضوء وهو قول الجنيضة وقال يجب
الوصول المار الى البشارة اذا كانت الخبيثة خفيفة واما اذا كانت كثيفة فلا -

قوله عن الشريف ثالث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا توضأ أخذ
كفا من ماء فادخله تحت حنكه فخلل به الحنكة وقال هكذا امرني ربي الحنك بفتح فطة ونون
ما تحت الذقن لعل هذه الغرزة التي اخذها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلل بها الحنكة كانت زائدة على
الثالث لا سبيل الوضوء -

باب المسح على العمامة اختلف العلماء في المسح على العمامة فذهب الى جوازها وادار الفرقية
به الاوزاعي واحمد بن حنبل اسحاق ثم اختلفوا هل يحتاج الماسح على العمامة الى لبسها على طهارة او لا فيحتاج
فقال بعضهم لا يسح على العمامة الا من لبسها على طهارة قياسا على الخفين وقال بعضهم لا يشترط ذلك كذلك
اختلفوا في التوقيت فقال بعضهم وقت كوقت المسح على الخفين وقال آخرون لا توقيت له واشترط الامام
احمد بن حنبل ان يكون محتسبا ايضا فذهب الجمهور الى عدم جواز الاقتصار على مسح العمامة ثم اختلفوا في ان هل
يحصّل سنة الاستيعاب بالمسح على العمامة اذا مسح قدر الواجب على الراس فقال الشافعي نعم يحصل بذلك
سنة الاستيعاب قال بعضهم لا يجوز عن سنة الاستيعاب قلت ما وجدت فيه عن الجنيضة في كتبنا
شيئا نصيا وانما بان ان محمد بن الحسن قال في الموطأ وبهذا ما اخذنا يسح على الخمار ولا على العمامة لمعتنا المسح
على العمامة كان فترك وهو قول الجنيضة والعمامة من فقهائنا -

قوله عن ثوبان قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية فاصابهم البرد فلما

قدموا على رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم ان يسجدوا لعصائب جمع عصاية قيل لرواها العمامة لان العمامة ثوب يعصب بالراس
عالتساخين جمع لتخاثر كعمران قيل هي الخفاف قال الجوهري لا واحد له من لفظه ويقال صلب كاخفج قد كف وجوب قال
شيخنا يرمي بتركه من غلبة الارساء بدل بهذا الحديث الامام احمد بن حنبل وغيره على ان الاقتصار مسح على العمامة جائز لان
الجواز ادنى الامر قبيل في الجواب ان العصاية ليست بمخصصة في العمامة بل يطلق كثيرا على ما يشد على الجرح وهي حقيقة غير ادبها هنا
لما يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد وقيل نعم نسخ والاو كى بان يقال اجازهم مسح على الجبابر وهو لا يجوز عند الجمهور -

للخضر ورين وقال الا وستاد العلم نور الله قلوبنا بنوره كثير من محكي وضوء صلى الله عليه وسلم من اصحابه لم
يذكر مسح العمامة وذكر ما يناسب ان لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم معتما اذ ذاك كالاتبال والادبار في المسح فعمل
ذلك غالب حال العرب حينئذ فلذلك جازوا مسحهم على الراس ولا نظر فيه الى العمامة ولما اتفق في بعض الاحكام
وضوءه صلى الله عليه وسلم معتما كما في غزوة تبوك مسح على الناصية وكل على العمامة وكان اذ ذاك معتما وقد مسح على
الخمار وهو اخف من العمامة وكان ذلك في بعض الاحكام لا غالبا ولا تنقض الرواية فلما التزمنا المسح على
العمامة وانما تكليل لم يلزم الزيادة على القاطع بخبر الواحد والغرض اننا نادى بالمسح على الراس لتكليل على العمامة

ادا بخار ثبت بعقل النبي صلى الله عليه وسلم وعامة العرب كانت محكمة ذكرها في باب السج على الخفين وقال
 في النهاية وانما راد به العمامة لان الرجل يغطي بها رأسه كما ان المرأة تغطي بخمارها وذلك اذا كان قد
 اتم عمرة العرب فاذا راد به تحت الخنك فلا يستطيع نزولها في كل وقت فتصير الخفين غير انه يحتاج الى مسح
 القليل من الراس ثم مسح على العمامة بدل الاستيعاب اه فقد ذكر عمرة العرب وقوله وانما راد به العمامة انما عمله
 على ذلك استشعارا باستبعاده مع قوله تعالى واسحوا برؤوسكم وقد مر ما يرفع هذا الاستبعاد وحاصل المقام ان
 من اوجب المسح على الراس وجوز التكميل بمسح العمامة لا يزداد بالزيادة على القاطع ومن اتقى بالعمامة فلا بد
 ان يقول ان الآية وردت نظر الغالب الاحوال والله اعلم واما حديث الباب ففيه انه اصابهم البرد وعلى هذا
 فلعنه انما رخص لهم وذكر الشيخ ابن الهيثم ما يقارب ذلك في المسح كما يرخض على الجوارح فلا حجة فيه على من لم يكتف
 بالمسح على العمامة قال في النهاية العمامة كل ما عصب برأسك من عمامة او منديل او خرقة اه وقال قال
 حمزة الاصماني اما تسخان فتعريب تشككن وسواء اسم غفار من اغطية الراس كان العلمار والمواودة ياخذونه
 على رؤسهم خاصة وجار في الحديث ذكر العمام والتساخين فقال من تعاطى تفسيره هذا الخلف حيث لم يعرف
 فارسيه اه قال الطيبي فان قيل كيف ظن الراوي حذف بعض المسح قلت ظن ان مسح الناصية معلوم واهمهم
 هو التكميل اه اعلم ان التحقيق ايضا كان في قليل من الاحوال كما يدل عليه فقار سنلة المسح على الخفين على ابن عمر
 حتى اعله سعد بن وصدقه عمر كما عند البخاري وخفي على المغيرة فقال يا رسول الله نسيت كما عند ابى داود وفلذا انقض
 النص للغسل فقط وثبت المسح بالسنة وبلاية ايضا في قراءة الجران قلنا ان تعدد القراءة ليس على سبيل البديل
 بل قد يكون لاحكام متفاوتة .

قوله عن النبي قال قلت قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على الخفين ضاعده عليه
 عمامة قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقلع رأسه فلم ينقض العمامة
 اى لم يحلها وهذا الحديث يدل على انه صلى الله عليه وسلم مسح على بعض رأسه فظاهره انه لم يكمل المسح على العمامة في هذه
 الواقعة ولذا لم يذكره الراوي وايضا ظاهره انه لم يسقوب الراس بالمسح والاستيعاب الاحاديث المارة لعدم العمامة هناك
 نعم في حديث المغيرة تصريح بالجمع فقد يكون جمع وقد يكون افراد المسح بالرأس فهذا جواب له نفاذ لغة وهو مسح على الرأس مستمرا بدون
 لتفضيل هذا الجواب يستدعي ظن كثير من الاحاديث فانها واقعة واحدة يعبر ببعض الروايات بان مسح على العمامة بعضهم مسح
 على الرأس والعمامة ولا مناسبة لهذا الحديث الثاني بترجمة الباب الا ان يقال ان ابدا وادعما على رواية مغيرة فان في
 بعض الروايات عنه مسح على ناصية وعمار قاس رواية النس بن مالك وغرضه ان المسح على الرأس كان
 لتكميل المسح والله اعلم قلت المتبادر من حديث مغيرة فذهب لشافعي واما رواية عمرو بن امية عند البخاري
 انه مسح على العمامة وليس له ذكر الراس فظاهره لاحد بن حنبل واشتهر الجواب من جانب الاحناف في زماننا
 انه صلى الله عليه وسلم مسح على الرأس وسوى عمامته فزعم الراوي انه مسح على الرأس وهذا كما ترى فيه تحطية الراوي
 وهم من اذكيار الامة المرحومة ولعل هذا الجواب تحريف لجواب ابى بكر بن العربي فانه قال انه مسح على الرأس اوصافه و

وقع على العمامة تبعاً فهذا هو الصحيح ولعل هو المراد الراوي فلم يدرك الناقلون مراده وقالوا ما قالوا وشيئاً ان لا يرى
 ايضا بل هذا واقعة الوضوء على الوضوء ام غير ما قد ثبت الوضوء على الوضوء ناقصا كما في عمل علي رضي الله عنه
 عند الطحاوي ان الوضوء مسح فيه على الرجلين ثم قال هذا وضوء لمن لم يحدث واخرجه ابن خزيمة في صحيحه عن
 علي ثم رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم فلما ثبت المسح على الرجلين بلا خف في الوضوء على الوضوء فلعل كذا كذا
 يكون مسح العمامة في وضوء الناقص في الوضوء على الوضوء ايضا متحكما هذا

باب غسل الرجل وفي نسخة الرجلين ومراوغتها بالاستيعاب في نسخة باب تحليل الصابن الرجلين

قوله رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ بذكر أصابعه رجليه بمحضرة أي تحلل بمحضرة
اليسري ومعناه يبالغ في الاتصال المار في داخل أصابعه حصول الاستيعاب ومناسبة الحديث للترجمتين
ظاهرة فإن ذلك الأصابع وتحليلها يقتضي غسل الرجلين مستوعبا

باب المسح على الخفين الفقت الامة على الروافض واجمعت الامة على جواز المسح على الخفين بقدر

انسح على الخفين خلافتك لا يصدق من الصحابة قال الحسن حدثني سبعون من صحاب رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انه كان مسح على الخفين اخرجه عنه ابن ابي شيبة وقال كان في الفتح وقد صرح جمع من الحفاظ بان المسح
 على الخفين متواتر وجمع بعضهم رواية فجاوزوا الثمانين منهم العشرة ولها ابراهيم ابو حنيفة من شرائط السنة
 واجماعه فقال فيها ان تقصص الخفين وتحب كفتين وان اقرى المسح على الخفين وروى عنه انه قال قلت
 يا مسح حتى جازني فيه مثل صنو النهار فكان الحجو وروى على كبار الصحابة ونسبتهم الى الخطاء فكان بدعة فلهذا قال
 الكرخي اخاف الكفر على من لا يرى المسح على الخفين وروى عن ابي حنيفة رضي الله عنه انه قال لولا ان المسح
 لا خلف فيه ما سخا وذل قوله على ان خلاف ابن عباس لا يكلو ويصح وقد نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال
 ليس في المسح على الخفين عن الصحابة اختلاف لان كل من روى عنه منهم انكاره فقد روى عنه اثباته واعلم
 ان المسح على الخفين من خصائص هذه الامة والمسح لونه امر ارابيد على الشي واصطلاحا اصابه اليد المبتلة بالحنك
 او ما يقوم مقامه في الموضع المخصوص في المدة الشرعية والحنك ما خرد من الخفة لان حكمه خف به من الخسل الى
 المسح وروى عنه عابسة الكعب المكنى بالسفيرة واشي بفرسخا في التنبيه اشعاره بانه لا يجوز المسح على خف واحد -

قوله المغيرة يقول علي بن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا معكم في غزوة تبوك قبل

۲۔ آنحضرتؐ سے ملنے کے بعد آپ نے فرمایا کہ تم جہاد کی باتیں نہ کرو، یہ اللہ کا کام ہے اور تم لوگ اس میں حصہ لے کر اپنے لیے دنیا کی چیزیں حاصل کرنے کی کوشش نہ کرو۔

الا اذا تم غسل كففيه ثم غسل وجهه ثم حصر عن ذراعيه فضاق كتماجبة فادخل يدايه

فأخرجها من تحت الجنب ففساها إلى المرفق ومسح برأسه ثم توصدء على خفيه الحديث

قوله للغيرة الصغيرة بن شعبه قوله عدل اى بال عن الطريق الى جهة اخرى للخصام بالحاجة قوله غزوة بنوك

هو مكان معروف على نصف طريقي المدينة الى دمشق ويقال بين المدينة وبينها اربع عشر حلة وبينها اثني

وَمُسَقِّ احْدَى عَشْرَ مَرَّةً وَغُرَّةً ثَوَاكُ هِيَ اُخْرُ غُرَّةً غَزَا رَسُوْلُ اللّٰهِ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ نَفْسَهُ خَرَجَ اِلَيْهَا

في رجب سنة تسع يوم الخميس قوله ويسمى براسه ثم قضا على خفيه وفي رواية مسلم فتوضا ومسح على
 الخفين وفي رواية لم يفتوضا ووضوه للصلوة ثم مسح على خفيه فليكن ان يكون معنى اللفظ الذي ذكره ابو داود
 ثم توضا على خفيه ثم قضا كما يتوضا للصلوة ثم مسح على خفيه فيقدر مسح قبل قوله على خفيه وليكن ان يكون معنى
 توضا مسح على المجاز وفي رواية الا في توضا ومسح ناصية وذكر في العامة اي ذكر المغيرة او صلى الله
 عليه وسلم مسح فوق العمامة هذا في رواية يحيى اما في رواية معمر كان يمسح على الخفين وعلى ناصية وعلى
 عمامة وفي رواية عيسى بن يونس ثم اهويت الى الخفين لا نزعها فقال لي دع الخفين فاني
 ادخلت القدامين وهما طاهران فمسح عليهما فليس فيه ذكر مسح الرأس ولا العمامة وقد مر
 قوله يسهل بلا لا عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يخرج فيقضم حبة
 فاقية بماء فينقضها ويمسح على عمامة ومن قيده والوق نوع من الخفاف قال الاوستا والعلام
 نور الله قلوبنا بنوره وفيه ما يدل على وقوع المسح على العمامة كثير لكن في الاسناد مجهول والشرع قللت
 لعل راويا مجهول ابا عبد الرحمن فانه مجهول ولكن في بعض النسخ كتب بعده لفظ اسلمى فان كان في المسح
 محض فابو عبد الرحمن هو عبد الله بن جبيب بن ربيعة اسلمى الكوفي روى عن عمرو وعثمان وعلي وغيرهم
 من الصحابة وثقة العجلي والمناقب قال ابن عبد البر هو عند جميعهم ثقة او راوا ابا عبد الله مولى شيعة
 بن مرة فهو عند ابني داود وليس مجهول كما يدل ظاهر قوله الا في وفي تهذيب التهذيب قال الحاكم ابو عبد الله في تهذيبه
 قوله ان المجاشعي اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم خفين اسودين ساذجين فلبسهما
 ثم توضا ومسح عليهما قال مسدد عن دليم بن صدك قال ابو داود هذا غما تفرده اهل البصرة
 قال الاستاذ والعلام نور الله قلوبنا بنوره قيل ليس في هذا السند احد من اهل البصرة الا مسدد وليس بمشهور وانما
 تفرد به ولهم كما ذكره الترمذي وهو كوفي اسمه وفي هذا المجهول قال الشارح ولي الدين في قول ابني داود ونظر
 او ليس في رواية بصري الاسناد وباقية اهل الكوفة او اهل مرو ونصوا به قوله هذا ما تفرد به اهل الكوفة اي لم يرويه
 الا واحد منهم قلت معنى هذا الكلام ان هذا الحديث من الامايد التي تفرد بها اهل البصرة ولم يروها غيرهم من اهل الكوفة
 والشام وهذا الحكم باعتبار غالب الرواة فغالبهم بصريون لان مسدد والبصري وبريدة رضي الله عنه وابنه
 عبد الله لبصريان ايضا لان بريدة تحول من البصرة الى البصرة واقام بها فلبسها وراوا وكان عبد الله معه لانه
 ولده فلهما ثم بعد ذلك خرج غازي الى خراسان واقام بمرو ومات بها فعلى بها يصح ان يقال انها بصريان
 فثلاثة رجال من السند بصريون واثنان منهم كوفيان وبيع دولهم واما حجر فلم يعرف انه بصري او كوفي فاعل
 المصنف اطلق تفرد اهل البصرة بنقول الشيخ ليس في رواية من اهل البصرة الا مسدد وفيه نظر ايضا
باب التي ثبتت في المسح غرضه من عقد هذا الباب ان المسح على الخفين موقت اذا خرج وقتة الحدوث
 لا يجوز المسح عليها الا بعد غسل الرجلين فلا يختلف العلماء في التوقيت فقال في ذلك لا توقيت للمسح على الخفين من اربعة خفيه مطاير مسح
 مائة المسح فيقيم في ذلك وقال ابن جرير ان قوام مسحة وسادة القصر لثياب تزين اهل الدار فيها على العرف وقال ابو حنيفة ومحمد

والثوري والافاعي والشافعي واحمد والحنفي وداود والطاهري بالتوقيت للمقيم يوم وليمة وللمسافر ثلثة ايام ولياها
بان الخفاف لا تنزع في هذه المدة المقدرة لشي من الاحداث الا للجنابة وقال لثاوه ولي الله المحدث
الدهلوي لا توقيت وجوب بل لنا التوقيت سنة فمن لا ينزع بعده هذه المدة فخالف السنة -

قوله عن حذيفة بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المسح على الخفين للمسافر
ثلثة ايام وللمقيم يوم وليمة اي وقت المسح على الخفين اذ البها على طهارة مسح عليها المسافر الى ثلثة ايام
ولياليها والمقيم الى يوم وليمة ولا يزيد عليه بدون غسل رجله في الحديث يدل على توقيت المسح فهو حجة الجمهور -
قوله قال ابو داود ورواه منصور بن المعتمر عن ابراهيم التيمي ابا سادة قال فيه ولو استترنا
لنا اذنا وقد اخرج هذه الرواية البيهقي في نسخته الكبير في باب ما ورد في ترك التوقيت بسنده الى زائدة بن قدامة قال سمعت منصورا
يقول كنا في حجة ابراهيم يعني النخعي ومعنا ابراهيم التيمي فذكرنا مسح على الخفين فقال ابراهيم التيمي شاعروا بنعيم من اني عباد الله الجليلي عن حذيفة
بن ثابت قال حل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثا ولو استترناه لزلنا ذلك في الشورى عن ابي عبد الله التيمي فقلت قال انما صلى الله
عليه وسلم ان مسح الخفت يوم وليمة اذا ائتنا وثلثا اذا سافرنا واكيم الله وضئ في مسئلة يجعلها خمسا فرواية ابراهيم
التيمي عن ابي عبد الله الجليلي بواسطة عمرو بن عيون ورواية ابراهيم النخعي عن ابي عبد الله الجليلي من غير واسطة وفي
رواية التيمي زيادة ليست في رواية النخعي وهي قوله ولو استترناه لزلنا ما مضاه لو كان لسان رسول الله صلى الله
عليه وسلم الزيادة في وقت المسح على الخفين على الثالث لخصنا بالزيادة على الثالث ولكن لم نسلك الزيادة
فلم يزوجه الله عليه وسلم على الثالث قال الترمذي وقدر في الحكم بن عتبة ومحمد بن ابراهيم عن ابي عبد الله
الجليل عن خزيمة بن ثابت والاصح النجدي في شرح الترمذي لو ثبتت لم تقم بها حجة لان الزيادة على ذلك التوقيت
منقوضة انهم لو سألوا ازاوهم وبها صرح في انهم لم يسألوا ولا يزيدوا فكيف ثبتت الزيادة بخبر دل على عدم وقوعها
قال الشوكاني وغايتها بطلان تسليم صحتها ان الطحا في من ذلك ولم يتعبد بشئ هذا ولا قال حذيفة و قد ورد
توقيت المسح بالثالث واليوم والليالي من طريق جماعة من الصحابة ولم يسألوا بالثمة فزمت قلت ويكون ان معناه
لو استترناه قبل التوقيت لزلنا ذلك لما دقت لنا السؤال فلم نسترد اصل الادلة لنا وعلي طريقة معرفة

قوله قال يا رسول الله اسمعني الخفين قال نعم قال يوما قال وبي ما قال وثلثة قال نعم
وما شئت اي اسح ما شئت من الايام بعد الشائنة ظاهر ويدل ان التوقيت في المسح كما قال مالك ولكن الرواية
ضعيفة مع هذا يمكن ان يحمل على ان معناه اسح على طريقة معروفة وهي ان المقيم ينزع الخفين بعد يوم وليمة والمسافر بعد
ثلثة ايام ثم بعد ذلك يمسح الخفين مسح عليها هكذا -

باب المسح على الجواربين اي الجواربين ام لا كما يحرم ما ليس في الرجل لدفع البرد ونحوه
فما لا ينبغي خفا ولا جرمه في الخلف العمار في المسح على الجواربين فعندنا ان كانا مجلدين او مغلفين بحزير بلا خلاف عند
الصحابة وان لم يكونا مجلدين ولا مغلفين فان كان رقيقين شيخان المار لا يجوز المسح عليها بالاجل وان كانا خفيفين
لا يجوز عندنا جنيئة وعند ابي يوسف ومحمد يجوز ودعي عن ابي حنيفة مذهبنا الى قولها في آخر عمره وللشافعي ثلثة احوال

في قول لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت منخله الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين في قول لا يجوز المسح على الجوربين
الا ان يكونا متعلين يكن متباينة الشئ فيها وفي قول لا يجوز المسح على الجوربين ولم يكونا متعلين اذا كانا تحتينين وبليقول
سفيان الثوري وابن المبارك الشافعي واحمد بن حنبل -

قوله عن المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين والعلين
ظاهره والمباذير منه انه صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين في واقعة مسح على النعلين في واقعة اخرى ولم يذم احد
الى جواز المسح على النعلين فقررنا الى توجيه الحديث فقال الطحاوي بوحدة الواقعة وقال كان النبي صلى الله عليه
وسلم لا يلبس النعلين على الخفين مسح على الخفين تصديدا وراوة مسح على النعلين تبعاد قال البيهقي كان لا يستحب له ان يمسح
يقول حديث المسح على الجوربين والنعلين على يده مسح على الجوربين متعلين لانه جاز على الاخر لو قيل على الاخر لو
اخرنا بذلك ابو عبد الله الحافظ وقد وجدت لاس بن مالك اثر يدل على ذلك فقال بسنده عن راشد بن ميمون
قال رايت الش بن مالك دخل الخمار وعليه جوربان اسفلها جلود واعلاهما خمر مسح عليهما وقال البيهقي في نصب
الراية ان احاديث المسح على النعلين في الوضوء وضوء رقت فيه وضوء ناقص فقال هذا ما روينا في حديثه صلى الله
عليه وسلم انه مسح على نعليه قلت قلنا قل الخلفاء حديث المسح على الجوربين والنعلين قال ابو داود وكان عبد الرحمن بن
مهدي لا يثبت بهذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين وكذا نقل عن مسلم
انه معلول اما القول بان هذا التعليل مبني على انه مكاتبة فقلع احد واما اذا كان حكايته فعلين مختلفين وقتان فحينئذ
فحينئذ لا يضره الرواية المعروفة عن المغيرة في المسح على الخفين بل يقال ان المغيرة رآه صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين
في وقت فرواه كما راي وراة صلى الله عليه وسلم مسح على الجوربين في وقت اخر فرواه ايضا فهذا محض احتمال التعليق
بالواقعات لان حديث المغيرة روي بسنتين طرقا ولم يذكر احد هذا اللفظ الا هذا الراوي المصحح فمعلول قطعنا قال ابو داود

وروي هذا ايضا عن ابي موسى الاشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على الجوربين و
ليس بالمستعمل ولا بالقوى اخرج ابن ماجه والبيهقي بسنده عن عيسى بن سنان عن الصحاح بن عبد الرحمن
بن عزم عن ابي موسى الاشعري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجوربين والنعلين فحكم ابو داود عليه
انه ليس بمستعمل لانه رواه الصحاح عن ابي موسى قال البيهقي لم يثبت سماعه من ابي موسى وحكم انه ولا بالقوى لان
في اسناده عيسى بن سنان ضعيف لا يثبت به قال لا يستأد والعلام نور الله قلوبنا بنوره اعل الخلفاء حديث المسح
على الجوربين والاعتماد في هذه المسئلة على عمل الصحابة ولذلك عدل المصنف اليه فقال مسح على الجوربين على بن سفيان
وابو مسعود والبراء بن عازب والش بن مالك وابو اسامة وسهل بن سعد وعمر بن حريث وروي ذلك عن
عمر بن الخطاب بن عباس قلت اخرج البيهقي بسنده عن علي بن ابي طالب انه مسح على الجوربين والنعلين كذلك اخرج
بسنده عن شعبه عن مضمون قال سمعت خالد بن سعد يقول رايت ابا مسعود الانصاري يمسح على الجوربين والنعلين
وكذا اخرج رواية البراء بن عازب والش بن مالك في مسنده الكبير

باب في اني اكثر التمسح خال عن الترجمة وهو الانسب وليس بعض التمسح لفظ الباب وقد اخرج فيه حديث اوس

بن أبي اوس العقيلي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توجس على نعليه وقد امس به قال الطحاوي
 بعد تحرير رواية اوس بن اوس قد سبب قوم الى المسح على النعلين كما مسح على الخفين وقالوا قد شهد ذلك باروي
 بسنده عن ابي ثعلبان انه راى عليا بال قائما ثم دعا بماء فتوضا ومسح على نعليه ثم دخل المسجد فخرج نعليه ثم
 على وقال لهم في ذلك آخرون فقالوا لا نرى المسح على النعلين مكان من الحجته لهم في ذلك انه قد يجوز ان
 يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على النعلين تحتها جوبان وكان قاصدا بسبب ذلك الى جوبه
 لما الى نعليه وجوبه ما لم يكن عليه بل النعلين جازله ان مسح عليها فكان مسح ذلك مسحا اراو به الجوبين فاتي
 ذلك على الجوبين والنعلين فكان مسح على الجوبين هو الذي ظهر به مسح على النعلين فنقل وتدرين ذلك
 ما حدثنا علي بن محمد بسنده عن ابي موسى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على الجوبين ونعليه كذلك
 عن المغيرة بن شعبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمسحه فاخبر ابو موسى والمغيرة عن ذلك
 عن مسح النبي صلى الله عليه وسلم على نعليه كيف كان مسح وقد روى في ذلك وجه آخر فاخبر
 عن نافع ان ابن عمر كان اذا توضا ونعلاه في قدسه مسح على جوبه قد امس به يديه ويقبل كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصنع هكذا فاخبر ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان في وقت ما كان مسح
 على نعليه مسح على قدسه فقد تحكى ان يكون مسح على قدسه هو الغرض المسح على نعليه كان فضلا فحدثتني ابي اوس تحكى
 عن نافع ما ذكره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على نعليه ان يكون كما قال ابو موسى والمغيرة او كما قال
 ابن عمر فان كان كما قال ابو موسى والمغيرة فاما القول بذلك لانا لا نرى بأسا بالمسح على الجوبين وان كان كما قال
 ابن عمر فان في ذلك اثبات المسح على القدمين فقد ثبت ذلك وما عارضه والنسخ في باب فرض القدمين
 فعلى النعلين كان وجه الحديث فليس في ذلك ما يدل على جواز المسح على النعلين ومن طريق النظر لنعلم كيف حكمه
 فرأينا الخفين الذين قد جاز المسح عليها اذا تحرقا حتى بدت القدمان منها او اكثر القدمين كل قد امس به نعليه
 فلما كان المسح على نعليه جاز اذا نعل القدمين ويحل ذلك اذ لم يفسد القدمين وكانت النعلان غير مغيبتين للقدمين
 غبت انها كالحفصين الذين لا يفسدان القدمين انتهى لمحض ما عانى الا انما رقت ويمكن ان يوجه هذا الحديث بانه
 صلى الله عليه وسلم مسح على نعليه وقد امس به اي بالغسل كما تدل عليه رواية ابن عباس التي تقدمت في باب الوضوء مرتين
 وفيها فرش على رجله يميني وفيها الغسل ثم مسح يديه الحديث ولكن ان يقال في تاويل هذا الحديث انه صلى الله
 عليه وسلم مسح على القدمين والنعلين في الوضوء على الوضوء كما تدل عليه رواية علي رضي الله عنه
 قال الا وحسبنا ذلك السلام نور الله قلوبنا بحديث اوس بن ابي اوس مضطرب سند او متناقد روى ابو بكر
 بن ابي شيبة في مسنده قال فقام ابي اوس التعقبي فبال وتوضا ومسح على خفيه قال فقلت له الا تغسلها قال
 لا ازيدك على ارايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسل من ذلك وجهه بانه كان وضوءه تطوع والمسح يعني الغسل
 او كان على نعلين فوق الجوبين وقد ذكر الامام الزبيدي هذه التوجيهات ما يؤيد بها من الروايات فراجع قوله اتي
 على كظلمة قومه يعني الميضاة الكظامة كالقناة وجميعها كظالم ويقال لها في الفارسية كاريه وهي ابا تحضر

في الارض متناسقة ويبدأ عد ما بينها ثم يحفر ما بين كل سبعة بفتاة ويحرق بعضها الى بعض تحت الارض لمجتمع
مياهاها جارية يودي المار من الان الى ما يليها حتى يجمع المار الى اخرين ويقتفي في كل سبعة يحتاج اليها اليها ثم
يخرج عندئذها ما فيسج على وجه الارض وقيل هي السقاية مجمع ونسرت في الحديث بالمبيضة وهي انما السقاية مشبهة
المطرقة تسع ما قدر ما يتوضأ به وهذا لا يوافق اهل اللغة وهذا التفسير من بعض الرواة فوق عباد -

باب كيف المسح اختلف العلماء في كيفية المسح وفي محله ومقداره فذهب ابو حنيفة والثوري واحمد
بن حنبل الى ان المسح المشرع بمسح ظاهر الخف دون باطنه وذهب مالك والشافعي واهل المذاهب الى ان المسح
ظهورها ولبطنها قال مالك والشافعي ان مسح ظهورها دون لبطنها اجزاء وقال مالك بن مسح باطن الخفين دون
ظهورها لم يجزه وكان عليه الاعادة في الوقت ولجده وقال الشافعي في قول ابن مسح لبطنها ولم مسح ظهورها اجزاء
والواجب عند ابي حنيفة مسح قدر ثلث اصابع من اصابع اليد وهذا مسح الكثر الخف وروى عن الشافعي
ان الواجب ما يسمى مسح اقل الشافعي واصحابه الاكمل في كيفية المسح ان يضع اصابع يده اليمنى مفرجة على مقدم ظهر
الخف واصابع يده اليسرى على اخضر العقب ثم يمر بها فتنتهي اصابع اليمنى الى آخر الساق والاخرى الى طرف الاصابع
من تحت فمسح على الخف عندهم واجب واسفله سنة وسئل محمد بن ابي بن عمار عن المسح على الخفين فقال ان يضع اصابع
يديه على مقدم خفيه ويحاذي كفيه ويمر بها الى الساق ولو بدا من قبل الساق يجزى الا انه ترك المسح ولمس برؤوس
الاصابع وجاز في اصول الاصابع والكف لا يجزى الا ان يتبل مقدار الواجب والمقدار الواجب بقدر ثلث اصابع
اليدين ولا وعرضا لكل رجل بالاستقلال -

قوله عن عبد خير عن علي قال لو كان الدين بالراقي لكان اسفل الخف اولى بالمسح من
اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه يعني لو كان الدين لظاهر
الراي ويجزى العقل من الرواية والنقل كان غسل الخف لقرب من الاوساخ والقاذورات اولى بالمسح من اعلاه
لبعد منبها لان المسح مودع لغسل فكان الاولي في ان يضع موضع ذي النود فرج ولكن النقل على خلاف ذلك فانه
فيه انه مسح على ظاهرها فهذا الحديث صريح في ان الاصل ليس مسح فالحمد لظاهر خفيه على ظاهرها ومن غسل
الخف ظاهر الخف مما يلي الارض الذي هو محل الوطى لا باطن الخف الذي يلاقي البشرة كما ظن ابن الهيثم فاصلا العقل
الكامل هو الذي تابع للشرع لانه عاجز عن ادراك الحكم الاكبرية فعليه التمسك بقبحه العبودية ومثل من غسل من الكفرة
والكفار والمبتدعة واهل الاموال الامتثال لبعث العقل وترك موافقة النقل قد قال ابو حنيفة رضي الله عنه لو قلت
بالراي لاجبت الغسل لابلول لانه نجس تفق عليه والصور بالمعنى لانه نجس فمسح فيه ولا عظمته الذكر في الارث نصف
الاشي كونهما اصغف منه -

قوله عن الامام عن اسناده بهذا الحديث قال ما كنت اذى باطن القدمين الا احق بان غسل
حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظهر خفيه الظاهر ان ضمير قال يرجع الى على سفر
فالمحلة الاولى في هذا الحديث رواه يمين عن الاشعري في الف سياتي ما رواه جعفر عن الاشعري بانه ذكرتها القديمن

والغسل فقل ان المراء بها من الغديرين غسل المقدسين اذا كانا في خفيهما الغسل قال ان يكون المسح او يكون معناه اني كنت
ان اغسل المقدسين الحق بالغسل من ظاهرهما فلما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اتى المسح على ظاهر خفيه لم يسح اسفلها استلمت على
ان اغسل المقدسين ليس بحق بالغسل من ظاهرهما بل كلاهما سوار في حكم وجوب الغسل قال لا يستأذي العلم فورا فلو بناه بنو يربوت في كنت اري المسح
على ظاهر الخفين لا يجزئ عن غسلهما من التقدير فاما يجزئ عن غسلهما والافني باقي الالفاظ الغسل من مسح الظاهر ومن مسح الباطن
وكان عليا رضي الله عنه يذكر كلاما من عدمه من مسح الظاهر عن غسل الباطن في سلم فالباطن الى المسح من الظاهر وقوله رايت
عليك لوضا وغسل ظاهرا قد اعترض عليه بان هذا القول لا يجنب بادل محمد بن وهب قوله لا اني احبب من ان عليا لما
غسل ابراهيم فذكر المسح على الخفين فقال لولا اني احب ان اشئ بشئ يكره فغسل ظاهرا قد يحمل على غسل جميعها فخر فيه
الاحاديث السابقة وقال بعض اخشين ان غسل يعني المسح وهو غير مضي لانه لا يقتضيه الذوق السليم وايضا لا يوجد
بمعنى المسح في اللغة وقوله وقال لولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل وسألت

الحديث تمت في رواية ابن داسمة لظننته ان بطي منها الحق بالغسل ويغسل من باقي الالفاظ ان الضمير
في يفعله راجع الى المسح على الظاهر والافلاير تقع الاضطراب قال الكبيعي في المعرفة اخبرنا ابو زرارة ابو بكر قال حدثنا
ابو العباس قال اخبرنا الزبيد قال قال الشافعي اخبرنا ابن عيينة عن ابن السودار عن ابن عبد خير عن ابي قال
توضار على غسل ظهر قديمه وقال لولا اني رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسح ظهر قديمه لظننت ان باطنهما
الحق وكذا رواه اسحق الكنطلي عن ابن عيينة ورواه الحميدي عن ابن عيينة بلفظ المسح فيها جميعا وهو محمول
على ظهر قديمي خفيه رواه ابراهيم بن طهمان عن ابي اسحاق عن عبد خير عن علي وقال في الحديث يسح على ظهور

قديمه على خفيه

قوله عن المغيرة بن شعبه قال وضأت النبي صلى الله عليه وسلم غزوة تبوك فمسح علي الخفين
واسفلهما استدل بهذا الحديث من قال ان محل المسح في الخفين اعلاهما واسفلهما وقال يزيد هذا الحديث المرفوع
فعل ابن عمر اخرجته البيهقي في سننه الكبيري بسنده عن ابن عمر انه كان يسح على ظهر الخف وباتكته قال الاستاذ والعلامة
نورا الله قلنا بنو نوره حديث مغيرة هذا معلول عند الحفاظ فراجع كتابهم فلا يقوم به حجة اذ قلت قالوا فيه على منها
ان ثورا لم يسمع من رجاء ومنها ان كاتب المغيرة ارسله ومنها ان كاتب المغيرة مجبول ومنها ان الوليد بن
وقد رواه عن ثور بالسنقة ومنها ان رجاء لم يدرك ورواها كاتب المغيرة ففصل القطر واجاب بعضهم عن بعض
قال لتردي هذا الحديث معلول لم يسند عن ثور غير الوليد وسألت البارزعة ومحمد بن ابي الحديث وقال
ليس بصحيح وقال ابو داود وبلغني انه لم يسمع ثورا هذا الحديث من رجاء ورضه بهذا الكلام
بيان العلة بان من ثور بن يزيد ورجاء انقطعا وقد اخرج في اول الباب عن المغيرة بن شعبه ان

ابو رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين وقال خير محمد علي ظهر الخفين
وعنه محمد بن الصباح محمد بن علي بن حجر اخرج رواية الترمذي بلفظ مسح علي الخفين على ظاهرهما واثورا واوليها
والمسح على ظهر خفيه سليمان بن داود الهاشمي اخرج رواية الدارقطني ولفظها رايت رسول الله صلى الله

عليه وسلم سح على ظهر الخفين الفرق ان روايته غير محتمل في المسح على ظاهر الخفين للمارواية محمد بن الصالح وان كانت اذها باطل
على المسح على ظاهر الخفين لكنها ليست بنسب في كل محل على الخف واختلفت في بروايات غير محمد بن الراج عن عبد الرحمن بن ابي الزناد المسح
على الخف فالواجب ان يكون معنى روايته محمد بن الصالح كان يسح على الخف الخلف الخلف لم يسمع برواياته في المسح على الخف في غير موضع
عليه وسلم سح على ظهر الخفين الفرق ان روايته غير محتمل في المسح على ظاهر الخفين للمارواية محمد بن الصالح وان كانت اذها باطل

[illegible]

قوله فادركت رسول الله صلى الله عليه وسلم بخطيب لأمر سمعته يقول ما منكم من أحد
يتقى ضأ فيحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين يقبل عليها قلبه ووجهه إلا فقد أرجى فقلت
يخرج ما أجد دهلاً فقال رجل بين يدي التي قبلها يا عقبه أجد ومنها ففطرت فإذا هو عمر بن الخطاب
قلت ما هي يا أبا حفص قال أنه قال أنفا قبل أن تجي ما منكم من أحد يتقى ضأ فيحسن الوضوء
ثم يقول حين يفرغ من وضوءه استهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له واستهد أن محمد عبده
وآله أفاضت له أبو الجحفة الثمانية يدل أحل من أيا شاء قوله ثم حين الوضوء أي يأتي بسنة وأدبه قوله
يقبل بها قلبه ووجهه قال النووي قد جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بها قين المغنطين أنواع الخضوع
والخشوع لأن الخضوع بالأعضاء والخشوع بالقلب على ما قاله جماعة من العلماء قوله إلا فقد أرجى أي من أتى بهذه
العبادة فقد أوجب له الجنة وفي مسلم الأحديث الجنة قوله يخرج كلمة يقال عند المجد والرضا بالشئ قوله أجد وبه
يعني هذه الكلمة والفائدة أو البشارة أو العبادة وجودها من جهات منها أنها مسجلة بميسرة بقدر عليها كل أحد

بلا مشقة ومنها ان اجبر عظيم قاله النووي قوله ثم يقول حين اغترغ الحديث وفي رواية الا ثم رفع نظره الى اسماء
قال الدواني في شرح العقائد ان قبله الدعاء السامك ان قبله الصلوة بميت التمر -

باب الرجل يصلي الصلوات بوضوء واحد اتفقوا على انه لا يجب تجديدا للوضوء عند كل صلوة بلا مشقة
ويجب ذلك عند كل صلوة ويجوز الصلوات بوضوء واحد ما لم يحدث -

قوله سألت الن من مالک عن الوضوء فقال كان النبي صلى الله عليه وسلم يتبع ضا لكل
صلوة وكنا نصل الصلوات بوضوء واحد اي لا نجد الوضوء لكل صلوة بل اكتفى على الوضوء الواحد لصلوات
متعددة ما لم يحدث اما قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يتبع ضا لكل صلوة اي مشروطة وفي رواية
المرندى من طريق حميد طاهر او غير طاهر وطاهر ان تلك كانت عادة قال الطحاوي يحتمل ان ذلك كان واجبا
عليه فاصته ثم نسخ يوم الفتح بحديث بريدة الذي اخرجه مسلم انه صلى الصلوات بوضوء واحد قال قيل ان كان يفعل
استحبابا ثم خشى ان يظن بوجه فتركه لبيان الجواز قال الحافظ وهذا القرب قلت الحديث الذي اخرجه ابو داود
واحمد عن عبد الله بن مسعود انه صلى الله عليه وسلم كان امر بالوضوء لكل صلوة لولا الاحتمال الاول وعلى التقدير الاول
فانسخ كان قبل الفتح بديل حديث سويد بن نعمان فانه كان يخبر به في قبل الفتح بزمان ولفظ حديث سويد انه خرج
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر حتى اذا كانوا بالصهار وبي من ادنى خيبر صلى العصر ثم دعا بالانواء فامر به
فتري فاكل رسول الله صلى الله عليه وسلم واكلنا ثم قام الى المغرب فمضمض ومضمضنا ثم صلى ولم يتوضأوا شيئا
يدل على نسخ ما رواه ابو داود واحمد عن عبد الله بن مسعود الا انصارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء
كل صلوة طاهر كان او غير طاهر فلما شق عليه وضع عنه الوضوء الا من حدثه -

باب في تغريق الوضوء في النقص في غسل اعضاء الوضوء اي لم يجز ذلك ام يجب المبالغة
اختلف العلماء فيه فقال مالك غسل الاعضاء على سبيل المتعاقب بحيث لا يجب الغسل الاول بغرض وقال ابو
واحمد والشافعي ان ذلك سعة وليس بالاولى فرض

قوله ابن وهب عن جرير بن حازم انه سمع قتادة بن ذعامته قال ثنا الشراان رجلا جاء الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم وقتل توضأ وترك عليه قد مثل موضع النطف فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ارجع فاحسن وضوءك قال ابو داود هذا الخلد بيت ليس معروف لم يروكا الا ابن وهب وحده
قوله فاحسن وضوءك امره صلى الله عليه وسلم بالاحسان والاحسان كحصيل البحر واسباغ غسل في كل الوضوء الذي ترك عليه
لمعة ولاد لا تغفر على وجوب الاعادة فذلك الحديث على جواز التفريق في غسل اعضاء الوضوء وعدم وجوب المبالغة فيه
قوله ليس معروف اي بهذا السند تفروفا بين وهب عن جرير بن حازم وقال الدارقطني تفروفا بين جرير بن حازم عن
قتادة وهو تفريق تفروفا بين قوله وقد روى عن معقل بن عبيد الله الجوزي عن ابى الزبير عن جابر
عن عمر عن ابي بصير عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه قال ارجع فاحسن وضوءك قوله فاحسن وضوءك قوله فاحسن وضوءك
مسلم بن عبد الله عن معقل بن عبيد الله ان رجلا توضأ فترك موضع طفر على قدمه فابصره النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك

فخرج ثم صلى وقال البيهقي بعد اخراج هذه الرواية عن ابى داود ورواه ابو سفيان عن جابر بن جابر بارواه ابو الزبير فخرج
 بسنده عن ابى سفيان عن جابر قال لاي عمر بن الخطاب رضي الله عنه رجلا تيمم في صلاة فقلت فقال ابو داود
 وقدرى عن عمر بن الخطاب على ان امره بالوضوء كان على طريق الاستحباب وان الواجب على تلك المدة فخرج بسنده
 ان عمر بن الخطاب راى رجلا يطهر لم يصبها الماء فقال له عمر بهذا الوضوء تحضر الصلوة فقال يا ابا الزبير
 البر وشيئوا معي ما يفييني ففرقوا بعد ما هم به فقال لا غش على تركت من قد مكث على الصلوة وامرته ببيعة الله قال
 الا وسمنا والعلامة نور الله قلبه بنوره وانما اوروا المؤلف وابو داود في حديث عمر بصيغة التمرين لانه اختلف في
 وقته الى النبي صلى الله عليه وسلم ووقفه على عمر قال البزار في حديث جابر عن عمر لا تعلم احد اسند عن عمر لا من هذا الوجه
 وقال ابو فضل الهروي انما يعرف هذا من حديث ابن لبيبة ورفعه خطار فقد رواد الامش عن ابى سفيان عن جابر
 عن عمر بن قنفة وكذا رواه شيم عن عبد الملك عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب في قصة تيمم كذا في النسخ
 قوله ثنا بقة عن جابر عن خالد عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله

عليه وسلم راى رجلا يصلي وفي ظهره قد منعة قد راى الله لم يصبها الماء فامر النبي
 صلى الله وسلم ان يعيد الوضوء والصلوة استدلالا بما ذكر في افتراس الولا وليس يصح
 فان على تيمم صحة لا يثبت به الا فتراس مع كون القرآن والا حديث المشبهة ساكتة عنه فكيف اذا كان
 ضعيفا فان هذا الحديث اعلى النذري ببقية من الوليد وهو ضعيف اذا نحن استدل به قال ابن بطان في
 هو مرسى اطلق الحديث ان الحديث ضعيف الاسناد وعلى ان الامر بالاجابة ليقوم على تقدير السنية استنادا
 بشأن السنن وبه قلنا

باب اذا شك في الحديث لم يصرف وتوضأ او لا لا يصرف على احتمال نقض الوضوء حتى يتقن
 نقضه لان العلماء اتفقوا على ان الاشياء يحكم بقاها على اصلها حتى يتقن نفي ذلك لا يضر الشك في
 قوله عن سعيد بن المسيب وعبد بن تميم عن عمه شكى الى النبي صلى الله عليه وسلم الرجل
 يجرد الشيء في الصلوة حتى يخيل اليه فقال لا يفتل حتى يسمع صوتا ويجرد رجلي قوله شكى
 بصيغة المعلوم فالشك في هذا الخبر من زيد بن عمار بن تميم والرجل بالنصب مفعول في بصيغة المجهول والشك في
 غير معلوم والرجل حينئذ بالرفع على انه مفعول نائب عن الفاعل قوله يجرد الشيء اي الجرد خارجا عنه فلهذا
 البعد والخيال منها بمعنى الظن والظن منها اعم من تساوي الاحتمالين او ترجيح احدهما على ما هو اصل اللغة من
 ان الظن خلاف اليقين قوله لا يفتل الخ اي لا يصرف عن الصلوة على احتمال نقض الوضوء حتى يعلم وجوده باس
 اليقيني ولا يشترط السماع والسمع بالاجماع فان الاصم لا يسمع صوت الاغم الذي راحته حاسة شمه لا يسمع اصلا
 فسماع الصوت ووجدان الروح كناية عن يتقن الحديث لانها سبحانه اعلم ذلك الكناية حقيقة عند المتقين
 كما ذكرنا في المقدمة لا المجاز فراجع عند صاحب التحصيل واسطة بينها

باب الوضوء من القبلة اختلف العلماء في المرأة وقيلتا فقال ابو حنيفة وساحبا ان من

الرجل المرأة غير ناقض للصنعة وكذلك القبلة الا اذا تباشر الفرجان وانما بشر الآلة فنقول الشيخان في تناقض ابو بصير وان لم يجر
يقال انك ان كان لم يجره يكون حدثا وان كان بغير شهوة بان كانت صغيرة او كانت ذراعا محرم من لا يكون حدثا ولو لم
توفي الثاني في قول يكون حدثا كيف كان شهوة او بغير شهوة اذا لم يجره الاجنبية بلا حائل به قال حماد بن ابي الاسود وفي
نقض وضوء الممسوس جبان للشافعي -

قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبلها ولم يتوضأ حديث عائشة هذا يدل على ان من الرجل
المرأة غير ناقض للصنعة وكذلك حديثها في مسها البطن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديثها في مسها اليد لم يوجب الوضوء
واجماعنا في ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصب في الاضطحية بينه وبين القبلة فاذا اراد ان يمسها لم يمسها فقبضت
رجلي عن النجاشي وفي رواية عبد الرحمن بن القاسم عن ابي ذر عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في رواية ابي سلمة عن عائشة
فاذا مضى عنقبضت رجلي قال من ير الصنعة من القبلة وليس ان في حديثه لتفصيل ضعفا وايضا فهو مرسل
وباعاد في السنن عند ما ذكره ابن حجر في الفتح من ان اللبس يحتمل ان كان بكامله وعلى ان ذلك خاص به وهذا كما ترى
لكنه في مخالفة للنظار وفي الحقيقة رواه الاحاديث الصالحات والتضعيف حديث القبلة وهو ما مرسل فذكر جواب بعد
كلام ابي داود وقال ابو داود وهو مرسل وابراهيم التيمي لم يسمع من عائشة شيئا قال ابو داود و
كن ارواة الضبابي وغيره حدثنا عثمان بن ابي شيبة قال ثنا وكيع قال ثنا الا عمش عن جبيب
عن عروة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج الى الصلوة

ولم يتوضأ قال عروة فقلت لها من هي الا انت فصحلت قال ابو داود وهكذا رواه زائدة وعبد الحميد
الحكمي عن سليمان الا عمش حدثنا ابراهيم بن محمد الطالقاني قال ثنا عبد الرحمن بن مغراء قال ثنا
الا عمش قال ثنا اصحاب لنا عن عروة المزني عن عائشة بهذا الحديث قال ابو داود قال يحيى بن سعيد القطان
اجل احل عني ان هذين الحديثين يعني حديث الا عمش هذا عن جبيب وحديث هذا الاسناد المستقيم
انها تتروا بكل صلوة قال يحيى احل عني انها شبه لا شئ قال ابو داود وروى عن الثوري انه قال ما حدثنا
جبيب الا عن عروة المزني يعني لم يجد يقف عن عروة بن الزبير بشئ قال ابو داود وقد روى حمزة الزيات
عن جبيب عن عروة عن الزبير عن عائشة حل يشا عجيبي قلت حاصل الكلام ان الحديث الاول مرسل لان يوم التيمم لم
يسمع من عائشة وحديثها لم يرسل عنه جمهور الامة حتى صلى بن جرير اجماع التابعين باسمه على قوله وانهم لم ياتوا بهم الكاوي ولا عن احد
من الامة بعدهم كما هو متاخر من حال الكلام في الحديث الثاني الذي اخبر عن جبيب عن عروة عن عائشة ان عروة بن الزبير عن عروة
المرقي ابو جابر ان صاحب الحديث عن عروة الزبير بشئ فتضعف هذا الحديث بها انه عروة المزني قال لا سارا ولا علنا نروي عنه فلهذا ما نورد
في جواب هذين الحديثين بان ردة بهما موعودة بن الزبير كما اخبر احمد وابن ماجه والدارقطني باسناد صحيح لا عروه المزني كما رواه
عبد الرحمن بن مهزيه فان عماد الدين في عن الأشعث احاديث لا يابا بعد التفقات قلت عروة في هذا سند غير ضويف
في رواه ابي داود والترمذي وفي رواية احمد والدارقطني وابن ابي شيبة في ابن ماجه ثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعلي بن
محمد ثنا وكيع ثنا الامام عن جبيب بن ابي ثابت عن عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بعض نساءه في الحديث

فثبت بهذا ان عرودة هبتا هو عرودة بن الزبير الامن قال انه عرودة المزني فلا دليل عليه الا فلان الذي قال ان عرودة
هبتا هو عرودة المزني هو عبد الرحمن بن معمر وهو ضعيف لا يحتج بقوله قال علي المديني موسى بن يحيى كان يروي
عن الامشست ما به حديث تركناه لم يكن بذلك وقال ابن عدي وهو كما قال علي انما ذكرت على ابني زهير هذا حديث
يروى عن الامشست لا يتا بعد الثقات وله عن غير الامشست هو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم اه فاذا لم يحتج بقوله
فثبت يثبت كون عرودة مزنيا بقوله فانما الله خالفني ذلك كنج وقد صرح بان عرودة الزبير وثالثان الامشست يصرح
في حديث عبد الرحمن بن معمر بان حديث شيوه عن عرودة المزني فلو كان عرودة هذا مجهولا ليجزى كحديث يحدث عنه
الكثير من شيوه فيستدل بان عرودة بن الزبير وكنت المزني غلط من عبد الرحمن بن معمر وروى عنه من لا يروى عنه غير مؤثر
بخصوصه اذا خلا عنه وكج دراجان المعروف عند المحققين ان من يذكر غير منسوب كجلى على ما به المشهور المتعارف فيما بينهم
لا يخل على المجهول قطعا وخامسا قال عرودة فقلت لها من هي الالانت فقلت هذا الكلام يدل على ان عرودة هبتا هو عرودة
ابن الزبير لان مثل هذا الكلام لا يمكن ان يجري الا على لسان من كان بينه وبينها بسوطة فعرودة بن الزبير لان تحت
عائشة رضي الله عنها يمكن ان يحسب مثل هذا الكلام لانها خالها ولا يمكن ان يحسب به عند ما من ليس له نوع تعلق بها
وساوسان سليمان الامشست وان كان نقية حافظا لكن يحدث عن اصحاب له مجهولين فكيف يعتمد على قولهم فلا يروى
من هم واما الجواب عن الثاني فاجاب ابو داود بقوله وقد روى حمزة الزيات عن جبيب عن عرودة بن الزبير عن
عائشة حديثا صحيحا قال الاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بنوره هو ما اخرج الترمذي في كتاب الدعوات من جابيه
حديثنا ابو كريب نامعويه بن هشام عن حمزة الزيات لحديث الباب الثالث من ابواب ماجار في جامع الدعوات
فارجح ان الوضوء من القبلة يخل على متروكة النفس لمن احب كذا الوضوء من من لذكره قلت يريد الاستاذ العلامة
ذو الله قلوبنا بنوره بقوله ثم ان الوضوء انما ان الحديث الذي جاز فيه الوضوء من القبلة الذي استدلل به المضموم
والخلافا لان عمله على تركية النفس لمن احب هو مستحب للخوض لذكره في القبة اعلم ان انهم مستندوا بقوله تعالى
اولا ثم المنا فان الآية عرحت بان النفس من جملة الاحداث الموجبة للوضوء حيث اوجب بها حدي الطهارتين
وهي التيمم وهذه حقيقة في مس اليد ويوم بقراره على معناه الحقيقي قراءة واستتم فانها طاهرة في مجزئ ومس من جملة
بان في حديث معاذ بن جبل الذي اخرج احمد والدارقطني والترمذي والبيهقي واعلم عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن معاذ
ابن ابي صلي الله عليه وسلم السائل بالوضوء وانه صرح ابن عمر بان من قبل امرأة اوجبتها بيده فعليه الوضوء وعن ابن مسعود
القبلة من مس فيها الوضوء والمس اذا وان اجماع وروى عن عمر القبلة من اسس وضوءا منها وردت بسيرة اهل البيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقبل من مس ذكره فليتوضا قال اما نقول ان الآية يجب فيها التصغير الى ان المزد من المس
بالاجماع لوجود القرينة وهي حديث في التقبيل حديثها في مسها ليطن قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم وغير ذلك اعتمدوا
عن حديث معاذ بان منقطع لان عبد الرحمن لم يسمع من معاذ وحمل العتقة في الصحيحين غير ما جردون الامر بالوضوء والمصلوة
ولو سلم فمقتل ان الامر بالوضوء لمنظومة خروج المذي وعن قول ابن مسعود وغيره بان لا حاجة فيه لاسيا اذا وقع معارضه
وروى عن المشايخ وقد صحح البخاري بن عباس بان للمس المذكور في الآية هو اجماع قلت لعل الاختلاف في مس المرأة والقبلة

ومس الذكر مبني على اختلاف اصول نوافل الوضوء قال بل يجوز ان ينقض الوضوء هلمين الاول الايتان من الغائط ونحوهما
المناط بان المراد منها الخارج من السبيل ومن رواه مسر الذكر الصحة الحديث وفي كليهما شهوة وعندنا في خيفة
اسل واحد هو الايتان من الغائط وتقع مناطه عند خروج نجس من البدن ولما كان المراد من اول الاستمئسا اجماع
خبر من النساء في هذا الاصل الواحد قلت لعل باضعفة ايضا يقول بالاسلمين لانه لا يقبل نقض الوضوء بالمباشرة الفاحشة
خرجت شئ اولم يخرج فبي واخذت تحت قوله تعالى اولاستمئسا والمراد منه ما يعلم اجماع ومس المرأة وهو المباشرة الفاحشة
وما قال صاحب الهداية ان في المباشرة الفاحشة سطة الخروج لتدخل تحت الاصل الاول رده ابن الهمام بان عبور
المطنة فيما لا يكون فيه المنتهى ورج قول محمد بن حسن.

باب الوضوء من مس الذكر اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي واحمد بن حنبل وأبو حنيفة والماكن في الشهوة
الى انه ينقض الوضوء وذهب آخرون الى انه لا ينقض الوضوء وهو قول أبي خنيفة ومحمد بن سفيان والثوري ومحمد بن سيرين وغيرهم
قوله عن عبد الله بن ابي بكر انه سمع عروة يقول دخلت على مروان بن الحكم فذكرنا ما يكون منه الوضوء

فقال مروان ومن مس الذكر فقال عروة ما علمت ذلك فقال مروان اخبرني جيرة بنت صفوان انها
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس ذكره فليتنوضأ بالحديث يدل على ان مس الذكر ينقض
الوضوء صححه احمد والترمذي والدارقطني تزيي بن معين فيما حكاه ابن عبد البر والبيهقي والحازمي واما البخاري فسلمه لم يخرج
الاختلاف وقع في سماع عروة من مسرة اذن مروان يضعفه آخرون وقالوا ان الواسطة بين عروة وبين مسرة مروان
وهو يطعون في عدلته او حسبه مجهول وتقول البعض بان ابن معين تال ثلاثه احاديث لا تثبت حديث مس
الذكر ولا كذا الا بولي وكل مسكر حرام وايضا طعن فيه الطحاوي بانه روى الزهري عن عروة فهذا مسل لان الزهري لم يسمعه
من عروة بل روى عن ابيه عن الزهري عن عبد الله بن ابي بكر عن عروة وعبد الله بن ابي بكر ليس عندهم في حديثه
بالمستقيم وعلى تضعيفه عن ابن عبيد بن رويته في هذا الباب تكلم فيها الطحاوي وصرح بضعفه
ومن اقوالها ما أخرجه احمد بن حنبل في مسنده والطحاوي في شرح معاني الآثار بسنده عن محمد بن اسحاق حدثني محمد بن
اسلم الزهري عن عروة بن الزبير عن زبير بن خالد بن عيسى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من مس فرجه فليتنوضأ
بالحديث وروى في كتابه لا يجعل محمد بن اسحاق في شئ اذا خالفه فيه مثل من خالفه في هذا الحديث ولا اذا انفرد
بفساد الحديث منكره فخلق به ان يكون غلط لان عروة حين سأل مروان عن مسه فخرج فاجاب من لايه ان لا وضوء
فيه فلما قال مروان ان مسه من النبي صلى الله عليه وسلم ما قال قال عروة ما سمعت به وهذا بعد موت خالده فكيف مات
فكيف يجوز ان ينكر عروة على مسرة ما قد حدثه اياه زبير بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم قلت والاول ان يكل
حديث مس الذكر على تركه النفس من احب وقال ابن الهمام ان مس الذكر من الضيق كناية عن البول

باب الرخصة في ذلك اي في ترك الوضوء من مس الذكر هذا الباب لا اهل العراق

قوله عن قيس بن طلحة عن ابيه قال قد منا على بنى الله صلى الله عليه وسلم نجا رجل كان
لدى فقال يا بني الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما ينقض فقال صلى الله عليه وسلم هل هو الاضيق

منه او بصنعة منه هذا اشك من الراوى معناه انه لا وضوء من مس الذكر لانه قطعة من لحم الرجل فلما
 لا يجب وضوء من مس الرجل لا يجب الوضوء من مس الذكر قال المزني وهذا الحديث حسن شئ روى في هذا الباب
 وقدر روى هذا الحديث ايوب بن عتبة ومحمد بن جابر عن قيس بن طلحة عن ابيه وقد تكلم بعض اهل الحديث في محمد
 بن جابر وايوب بن عتبة وحديث ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر بن الحسن بن وهيب الى هذا كثير من
 علماء الصحابة والنابعين منهم علي بن ابي طالب عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وحذيفة بن اليمان وعمران
 بن الحصين وابو الدرداء وسعد بن ابى وقاص في احدى الروايتين منه وسعيد بن المسيب الحسن البصري
 وسعيد بن جبيرة وابراهيم النخعي وربيعة بن ابى عبد الرحمن وسفيان الثوري وصحابة ويحيى بن معين واهل الكوفة
 قال الشوكاني صححه محمد بن علي الخلاص قال هو عندنا اثبت من حديث بسرة روى عن علي بن ابي نبي انه
 قال هو عندنا احسن من حديث بسرة وقال الطحاوي اسناده مستقل غير مضطرب بخلاف حديث بسرة وصححه
 ايضا ابن حبان والبطريق وابن حزم وصححه احمد بن حنبل فيما عساه القاسمي ابو بكر بن السري في شرح الترمذي
 بسنده في قصة المناظرة ابن المديني وابن معين فان قيل فضعفه الشافعي وابو حاتم وابو زرعة قلت ما ضعف
 الشافعي على انه قال قد سألنا عن قيس بن طلحة فلم نجد من يعرفه فلما يعرفه الامام الشافعي صار عنده مجهولاً وضعف
 روايته لجهالة واما عن غيره فهو معروف روى عنه الكثيرون من الرواة ولم يثبت عندهم جرح فصححه احدثه وقولهم
 ارجح لان ما رويهم على زيادة العلم قال عثمان الدارمي سألت ابن معين فقلت عبد الله بن النعمان عن قيس
 بن طلحة قال شيوخ يامة ثقات وقال النجاشي يامي تابعي ثقة وابوه صحابي وذكره ابن حبان في الثقات .

قوله قال ابو داود رواه هشام بن حسان وسفيان الثوري وشعبة وابن عيينة وحريز
 الرازي عن محمد بن جابر بن طلحة حدثنا مسدد قال ثنا محمد بن جابر عن قيس بن طلحة باسناد
 ومعناه وقال في الصلوة اي تراوي الحديث لفظ في الصلوة مضار لفظ الحديث بهذا انتقال بابي الترمذي
 في مس الرجل ذكره في الصلوة بعد ما يتوضأ قال الا درستوا والعلام نور الله قلوبنا بخبره قال ابو داود رواه هشام
 اي هو الا وسدد عن محمد بن جابر بلفظ في الصلوة وقائده على ما قاله الخطابي انهم تاولوا بخرطلق ايضا انه الاول ليس
 ودونه الخائل واستدلوا على ذلك برواية الثوري وشعبة وابن عيينة انه سأل عن مسه في الصلوة واصلي لايس فجهبه
 من غير حائل بينه وبينه اهد ولا يخفى ما فيه ثم قد اختلف على بعض هؤلاء المذكورين ايضا في هذا اللفظ فراجع العلي واذا
 قلت هذا التاويل مردود لان هذه الزيادة التي تفرد به محمد بن جابر ضعيف لان محمد بن جابر ضعيف في التهذيب
 قال الدوري عن ابن معين كان ابي واختلف عليه حديثه وكان كوفيا فاستقل الى اليمامة وهو ضعيف قال عمرو بن
 علي صدوق كثير الوهم متروك الحديث اه

باب الوضوء من نحو الا ببل هل يجب الوضوء من اكلها ام لا اختلف العلماء في ذلك فذهب الاكثر الى
 انه لا يتقضى الوضوء قال النووي ممن ذهب الى ذلك الخلفاء الاربعة وابن مسعود وابي بن كعب وابن عباس والبلدري
 وابو ظلمة وعامر بن ربيعة وابوامامة وجاهمير من التابعين ومالك ابو حنيفة والشافعي واهما بهم فانهم لا يرون

الوضوء بكل نحو الاكل ولا يسهاؤ به الى ارتفاع الوضوء باحد من غسل الناحية بن يمينه او باخره ان الموجب
للو وضوء لكل نحو الاكل سواء رسته ان اراد لم تسه فوجب الوضوء من يده ومطبوخة وقد تدينه الامام بالوضوء بل هو المستعمل وليس
دور وجل تحت حديث الوضوء مما مست النار فلا يلزم من نسخه نسخه

قوله مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوضوء من نحو الاكل فقال توضعوا ايها الساجدين
بالنقص بهذا الحديث وبما لا يوافقون بعدم انقص فاحتجوا بحديث جابر بن عبد الله الذي اخرج في الاربعين ان قال
كان اخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار لما كان يحوم الاكل
واخلته فيما مست النار وكان فردا من افراده ونسخ وجوب الوضوء عنه بجميع افسراد ما
استلزم نسخ الوجوب عن هذا الفرد ايضا وقال بعضهم ان المراد من الوضوء مهنيا غسل
اليدين وانهم لما في حكم الاكل من راحة كريمة وسورة غليظة بخلاف حكم الغنم فان لم يمس فيها وسورة وزمومة
يبقى اثر ما بعد الاكل والدليل على ان المراد من الوضوء مهنيا غسل اليدين والغنم ما اخرج مسلم عن جابر بن سمرة ان
شمت فتوضأ وان شمت فلا توضأ هذا الحديث فان هذا قال صلى الله عليه وسلم في جواب من سأل عن وجوب
الوضوء من يحوم الغنم فلو حمل على الوضوء المعهود الاصطلاحي لا يطابق الجواب السؤال فان السؤال لو حمل على وجوب
الوضوء كان جوابه ان يقول لا اذ يقول لا توضأ في سباق ابني داود وهذا يدل على ان السؤال كان عن استحباب
الوضوء بمعنى غسل اليدين والغنم فقال في جوابه كذا الامر من الغنم وعدم غسل سواد لان يحوم الغنم ليس فيها وسورة
وزمومة يبقى اثر ما بعد الاكل فقال ان شمت فتوضأ في غسل اليد والغنم وان شمت فلا توضأ أي فلا تغسلها
فصل في ما في سباق ابني داود لا توضأ منها معناه لا يجب الوضوء من يحوم الغنم وهذا يشهد الى ان الوضوء في حكم
الاكل هو الوضوء بمعنى غسل اليدين والغنم ويؤيد الروايات التي رويت عن ابن مسعود انه صلى بقصعة فيها
خريد وكلم فاكل ومضمض وغسل اصابعه ثم قام الى الصلوة وكذلك عنه قال لان اتوضأ من الكثرة الشبهة احب
الي من اتوضأ من القلة الطيبة وكذلك روى ان عثمان اكل خبز او كماء وغسل يديه ثم مسح بها وجهه ثم صلى
ولم يتوضأ وكذلك عن ابن عباس انه اتى بمغفنة من خريد وكلم فاكل منها وغسل اطراف اصابعه ولم يتوضأ
اخرجه الطحاوي فهو لا رالكبر من الصحابة لما لم يتوضأ من اكل ما مست النار وضوء اصطلاحيا
واكتفوا على الوضوء اللغوي سلم بذلك ان المراد مهنيا بالوضوء الوضوء اللغوي قلت الا على ان
يحمل قوله توضأ منها على تركية النفس لم يحب محرمته اكلها في التزاة فيكون الامر للاستحباب
للتواضع لجل المعنى واما قيل ابن القيم واما من يحمل كون حكم الاكل هو الوجوب للوضوء سواء رسته النار لم تسه فوجب الوضوء
من يده ومطبوخة وقد يده فليست كمن عليه هذا الحديث أي حديث ما سته النار قلت يلزم عليه ان يحيل عاما من
الاكل ليس ايضا لان لفظ الحديث كانه عار عن كونه مطبوخا كذلك عار عن قيد الاكل فلما جعل عاما شاملا للمطبوخ وغير
المطبوخ كذلك يلزم عليه ان يحيل عاما من الاكل فاسن الاكل باحد ايضا فلما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الامر بالوضوء بل هو المستعمل الاكل كذلك روى عنه صلى الله عليه وسلم الامر بالوضوء من البان الاكل اخرجه ابن ماجه بسند عن اسيد

من خضيرة عبد الله بن عمر ويرفعه ليقول قوضوا من البان الاين هذا محمول عند جميع الامة على شربها بان يستحب له
ان يمتنع من زيل الدوسمة عن فمك ذلك تحب اذا كل لحم الجوز وان يسيل يده وفمه ويغني الدوسمة والزموتة

قوله وسئل عن الصلوة في مباركة الابل فقال لا تصلوا في مباركة الابل فانها من الشيطان و
سئل عن الصلوة في مراء البئر الغنم فقال صلوا فيها فانه بركة قال الا يستأد العلم نور الله قلوبنا يومه قوله فانها
من الشيطان وفانها بركة علته منصوصة لا يجوز العدول عنها الى التعليل بطهارة ابوالحيوانات المأكولة وانها لها فان
كل تعليل عاود على النص لا يقتضيه اطلاق حديث عبد الله في النبي صلى الله عليه وسلم الغائظ فامرني ان آتيت بثلاثة احجار فوجدت
حجرين والثالث في المثل فلم اجد فاخذت روضة فأتيتها بها فاخذنا بحجرين والقي بالروضة وقال هذا كرس حجري في نجاستها
وقول ابن خزيمة معتد على ما وقع عنده انها كانت روضة حمار بالفرق بين الكول اللحم وغيره لا يتعين اذا فرقت بينهما
في الفروع والمتك بالاثار الموقوفة مشتركة فيه وقال في مشار السوال وروى عبد الله بن احمد في زيادات المسند
عن العزقة قال عرض لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول الله صلى الله عليه وسلم يسير فقال يا رسول الله كن
الصلوة ونحن في اعطان الابل فنصلي فيها فقال لا فقال انفتوا ضامن كحومها قال نعم قال فنصلي في مراء البئر الغنم
قال نعم قال انفتوا ضامن كحومها قال لا واخرجا الطبراني ايضا قال الحافظ البيهقي في مجمع الزوائد رجال حمزة بن قزوين
وهذا العزقة اسم لعيش فقد علم بهذه الرواية مشار السوال اهـ

باب الوضوء من مس اللحم البقي وغسله وغسله عطف على الوضوء فنعناه هذا باب وضوء الرجل من مس
اللحم البقي المطبوخ وغسل الرجل يده اذا مس اللحم البقي اي لم يجب الوضوء الشرعي لمس اللحم او لم يجب غسل يده
نقط وهو الوضوء المفقود او لا يجب والي من اللحم المطبوخ او طبخ او طبخه ولم يمس من ناله اللحم حتى يملكه كذا في شيع ينعا
فهو يني بالسكر قد يدل الهزة ويدغم ويقال يني مسه كذا في الجمع المأخوذ من عقد هذا الباب ففعل لفرض
على من قال انه يجب الوضوء من مس اللحم البقي من الابل -

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بغلام سقاء فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم تيمم
حتى اربك فادخل يده بين الجملد واللحم فاحس به حتى توثر الى الابط ثم مضى فصلى للناس ولم يتوضأ
قوله ليخ شاة اي ينيغ الجملد عنها قولهم اي تباعد عن مكائك كن على جانب منه وهذا الحديث يدل على ان مس اللحم البقي من
الحيوان المذبح غير ناقض للوضوء ولا فرق بين فيما كان شاة او بقرا او جوزا فانها كلها سوار في هذا الحكم لا يجب الوضوء
ودول الحديث على ان ماتحت الجملد من الدوسمة والرطوبة والبقى من الدم الغير المسفوح متصل باللحم ليس انجبس بعد
الزكوة كما يدل عليه تفسيره بقوله يعني لم يمس ما ردول هذا التفسير على ان اطلاق الوضوء يحكي على غسل اليد الطيبا ولذا قد يقولون لم يمس

باب في ترك الوضوء من مس الميتة وسئل عن عقد هذا الباب تقوية الباب التقوية وتعرض على من
اروجب الوضوء لمس لحم الجوز وان مس الميتة مع كونه نجسا لا يقتضيه الوضوء فكيف اذا كان لحم الحيوان المذبح طاهرا فانه لا يقتضيه الوضوء ايضا
قوله عز جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالسوق داخل من بعض العالية والناس كنفية
فخرج جدي اسلت ميتة فقتله فاحل باذنه ثم قال ايكم يجب ان هذا وساق الحديث قوله كنفية

اي جانبية الجدي من اول المعز ذكر ما بلغ ستة اشهر وسبعة اشهر والسالك بحركة اسمر وصغر الاذن لزوقها
بالاسم فمضى اسكت صفوا الاذنين وقول ساق الحديث ونما في مسلم ثم قال انكم يجب ان تبالغوا في ما ينبغي
وما ينبغي به قال تجوز ان انكم قالوا والله لو كان حيا كان عيانا في الاناس فكيف وهو ميت فقال واسمك للمدينا اهل
على اسم من هذا عليكم هذا الحديث يدل على ان سر الميت مع كونه نجسا لا ينتقض الوضوء .

باب في ترك الوضوء مما مست النار واختلف العلماء فيه فقال بعض السلف ان يجب الوضوء بالاكل مما مست
النار وقال جمهور العلماء ان الصحابة منهم اختلفوا الاربعة وعبد الله بن مسعود والوالد رواه ابن عباس وعبد الله بن
عمر واهل البيت جابر بن سمرة وزيد بن ثابت وابو موسى الاشعري وابو هريرة وابي بن كعب والبطحا وعامر بن ربيعة
وابو امامة والغيرة بن شعبه وجابر بن عبد الله وعائشة وجماعة من التابعين وهو ذهب مالك الى حفيضة بن شهاب
وابن المبارك واهل البيت جابر بن سمرة وابو هريرة وابو ثعلبة وابو ثعلبة وابو ثعلبة وابو ثعلبة وابو ثعلبة وابو ثعلبة
بكل ما مست النار ولا ينتقض به واستدل الاولون بالاحاديث التي فيها الامر بالوضوء مما مست النار واجاب
عنه الجمهور بما بين الاول ان كان ثم نسخ وبطل عليه حديث جابر والثاني ان المراد بالوضوء غسل الغمر واليدين وبطل
عليه احاديث كثيرة او يقال ان المراد بالوضوء الكمال ولكن الامر للاستحباب للخاص خاصة لتزكية النفس وتطهيرها
كما قلنا في مس الذكر والقبلة انه لتزكية النفس من احب يدل عليه بعض الاحاديث قال الترمذي ثم ان هذا الخلاف
الذي حكيناه كان في الصدر الاول ثم اجمع العلماء بعد ذلك على انه لا يجب الوضوء من اكل ما مست النار في
بذل الوجوه واعترض الشوك في على الجواب الاول بان الجواب الاول انما يتم بعد تسليم ان فعله صلى الله عليه وسلم بغير
القول الخاص بنا وشيخه والمتقرر في الاصول خلافا قلت فلا من الظنون التي لا مستلها ايضا به هذا الظن فان
دعيه ان وجوب الوضوء وفواصله صلى الله عليه وسلم فيه خاص بنا لا يثبت الا بدليل صريح يثبت اختصاصه وبالمثبت
لا يكون فاحصا واما اذا ثبت اختصاصه فلا يارض فعله صلى الله عليه وسلم فاهو متقرر في الاصول فسلم ولكن ليس
هذا موضعه واعترض على الجواب الثاني بانه قد تقرر ان الحقائق الشرعية مقدمة على غيرها بحقيقة الشرعية
هي غسل جميع الاعضاء التي تغسل للوضوء فلا يخالف هذه الحقيقة الدليل قلت نعم لا يخالف حقيقة الدليل في هذا
وبدل ظاهر فان في حديث ابن عباس انه لعيب ممن يزعم ان الوضوء مما مست النار ولا يضرب فيها الامثال ولقول
انما يستتم بالامام اسحق بن عيسى بن النضر بن المطبوع وذكر اسحق بن عيسى بن النضر بن المطبوع وذكر اسحق بن عيسى بن النضر بن المطبوع
حدث ابو هريرة هذا الحديث كما في الترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما مست النار ولو من ثوب
اقط فقال لابن عباس انت وضوء من الدين انت وضوء من الجاهل فقال ابو هريرة يا ابن اخي اذا قدمت حديثا عن النبي صلى الله
عليه وسلم فلا تضرب له مثلا بهذا ابن عباس مع وفور علمه لا يملك ان يخالف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحال
ان يترخص على قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يترخص على فهم ابن هريرة بان ما فهم من هذا الحديث وحمله
على الوضوء بالشعرى غلط وظل بل هو محمول على الوضوء اللغوى وكذا لك استدلالا في مقابلة هذا الحديث بقوله
كما رواه البيهقي لعمري اني في هذا البيت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد وضوء ثم لبس ثيابا فجاء الموزون خرج

الى الصلوة حتى اذا كان في الحجرة خارجا من البيت لقيته يديه مضمومتين شاة فاكل منه لقيته الوضوء ثم صلى بها
ما يرى شك الى انه حل الوضوء على الوضوء الغوى لا الشك في استحبابه والا فلا يكون لقوله محلا صحيحا وايضا الحديث الذي
رواه ابن عباس في المضمضة من اللبن وقال فيه ان له كسبا فهذا التعليل كما يدل على استحباب الوضوء
الغوى على شرب اللبن لازالة الدوسمة كذلك يدل على استحباب الوضوء الغوى من اكل كل افيه وموثة
من لحم الخبز وور البقر والغنم فلما حل الامر بالمضمضة والوضوء على استحباب غسل الفم كذلك يحل الامر بالوضوء على
استحبابه وهذا ظاهر جدا من جعل الاوصاف لغيب غيبه والله دلي التوفيق انتهى قلت هذا على تقدير تسليم وضوء
حقيقة فسرعية في غسل جميع الاعضاء التي تغتسل للوضوء ولا يطبق على غيره ولا دليل عليه ايضا فربما يطلق لفظ
الوضوء على غسل الفم واليدين وعلى غسل اليدين والوجه ومسح الرأس والرجلين على غسل الفم فقط وعلى غسل اليدين
نقط وهذا ظاهر على من اشتغل بحديث النبي صلى الله عليه وسلم اخرجه الترمذي في البحر ما الثاني من جامعين عكرامش
بن زهير وفيه فجعلت اكل من بين يدي حتى وجالت يد رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطبيق قال
يا عكرامش كل من حيث شئت فانه غير لون واحد ثم اتينا بما تفصل رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه ومسح بل
كففيه وجهه وذراعيه وراسه وقال يا عكرامش هذا الوضوء ما غيرت النار له والاولى ان يحل على تركية النفس لمن
احب وكذا الوضوء من البان الا بل الذي اخرجه ابن ماجه عن اسيد بن حضير وفيه توضؤا من البان الا بل -

قوله سمعت جابر بن عبد الله يقول قربت للنبي صلى الله عليه وسلم خبز او لحما فاكل ثم دعا بوضوء
فقضا به ثم صلى الظهر ثم دعا بفضل طعما فاكل ثم قام الى الصلوة ولم يتوضأ قيل ترك النبي
صلى الله عليه وسلم الوضوء من اكل ما مسته النار لا نسخ وجوب الوضوء به والاولى ان يقال ترك ثانيا ولم يتوضأ
بيان جواز الترك وكان الوضوء ولا البيان استحبابا لتركه بنفسه -

قوله عن جابر قال كان آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء عما عذبت النار
اي كان آخر الفعليين من رسول الله صلى الله عليه وسلم فالامر من الحديث المذكور من الحديث الاول
الذي تقدم وهو حديث جابر بن عبد الله قربت للنبي صلى الله عليه وسلم الحديث فاشار بهذا الكلام ان من قال
ان معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالوضوء ما مسته النار او لا ففعل ثم امر بترك الوضوء منه فترك
وكان آخر الامر من ترك الوضوء ما مسته النار واستدل بهذا على نسخ وجوب الوضوء ما مسته النار فشرحه بهذا واستدل له
غير سديد لان هذا القول لا يدل على ان ترك الوضوء ما مسته النار كان آخر فعله وآخر امره صلى الله عليه وسلم بل هذا
اختصار من الحديث الاول وهو يدل عراحة على ان ترك الوضوء ما مسته النار كان آخر الفعليين في ذلك المجاس
لا مطلقا فلا يستدل على النسخ بل يدل على انه كان وضوء صلى الله عليه وسلم بعد اكل الخبز والتمر الاول ان سلم ان كان
لاجل اكل لا لاجل الحديث لتركية النفس لبيان استحبابه لمن احب الوجوب وتركه ثانيا لبيان جواز تركه وان لا يعسر
الوضوء لان اقل السليم لا يجوز وجوب الوضوء ما مسته النار ونسخه في مثل ذلك الوقت التعليل -

باب التشديد في ذلك المراد بالتشديد وجوب الوجود والاشارة الى مامسة النار ومعنا باب وجوب
الوجود مامسة النار قد مر ان الاختلاف كان في صدر الاول ثم اجمع العلماء بعد ذلك على انه لا يجب الوجود
من كل مامسة النار.

قوله عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الوضوء مما انفخت النار قال الاستناؤ
العلام نور الله قلوبنا بنوره ظاهرة القصر ونظير من امثال الكتاب العجب لك لوليل لك ان هذا التركيب اذا كان
بدلا من اللفظ بالفعل لا خبر عن واجب اللفظ القصر فارجع من المفعول المطلق ومثله السلام عليك قلت
اشار بهذا الى اشكال يقع في هذا الحديث والى جوابه وهو ان الحديث يعني القصر لكون المستأني في معرفة ما يستند
مستأنا على معين القصر فيكون معناه ان مجلس الوجود مقصور على انفخت النار وهذا كما ترى لم يوجب البياض
فاجاب عن هذا انما يكون الجملة الاسمية مشتملا على هذا التركيب للقصر اذا كانت الاسمية اسمية في اصلها ولا تكون
مبدلة عن الفعلية وهذا مبدلة عن الفعلية كما يدل عليه بعض الفاظ الحديث توضوا مامسة النار بصيغة الامر
فان قيل يرد عليه ان يكون في الحمد للقد قصر وهو ممنوع قلت لا اشكال فيه على قول من قال انه الانشائية
وسهلا يفيد القصر على ان المندولة لا يفيد القصر اذا كانت فيها شائبة الفعلية واجاب بعضهم عن هذا الاشكال
ان فيه قصرا في اى الوجود ما دخل ما غيرته النار كما في الحديث الذي اخرج في سنن البيهقي وسنن ابى يعلى
ولفظه الوجود ما خرج واللفظ ما دخل والله اعلم.

باب في الوضوء من اللبن المراد بالوضوء ان تقص المضمضة بان من شرب لبنا يتحب له ان يزيل
الدوسمة من فيه بالاه. وهذا مجمع عليه فاشار بلفظ الوضوء على ان الوجود يطبق شرعا على المضمضة.

قوله عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فدعا بماء فمضمض ثم قال ان لم يدر
الدوسمة غلبه مضمض من اللبن وهذا حديث اخرج البخاري في صحيحه بهذا السند قال الحافظ ولكن الحديث
رواه ابن ماجه بن طريق الوليد بن مسلم قال حدثنا الاوزاعي فذكره بصيغة الامر مضمضوا من اللبن كذا رواه الطبراني
من طريق اخر عن الليث بالاسناد المذكور واخرجه ابن ماجه من حديث ام سلمة وسهل بن سعد مشكلا اسنوكا منها حسن اه
قلت الاحاديث التي فيها الامر بالمضمضة امر للتركيز لمن احب وميل عليه رواه ابو داود وعن النسي بن مالك ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يمضمض ولم يتوضأ وصلى وكذلك كل حديث ابن ماجه الذي اخرج عن اسيد
بن حضير وعبد الله بن عمر ونظيرها توضوا من اللبن الا ان الامر للتركيز لمن احب لا للوجوب قال الحافظ في الصغ
وما يجله فلم يقل احد بوجوب المضمضة والوضوء الاصطلاحي بشرب اللبن سواء كان مطبوخا او غير مطبوخ.

باب الرخصة في ذلك اى في الوجود من اللبن والمراد بالرخصة جواز ترك المضمضة والوضوء من شرب اللبن

قوله يجمع النسي بن مالك يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب لبنا فلم يمضمض لم يتوضأ وصلى
رواه الشافعي ايضا بهذا اللفظ في دليل على ان شرب اللبن لا يفيض الوجود قوله قال زيد بن حباب في شعبه على هذا
الشع اى الشيخ مطيع بن راشد ورض ابى داود من هذا توثيق مطيع بن راشد فان زيدا بن حباب يقول في شعبه

عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال اذا رعت الرجل في صلوة او غيره اقبل او جسدك فانه ينصرف فليتبعضا
ثم يرجع فليتبعضا على ما مضى وروى عن شبل ذلك عن علي وابن مسعود وعفنة والاسود والشعبي وعروة والنخعي وقتادة
والحكم وحماد كلهم يري الرعاف وكل دم سائل من الجسد حدثا وبه قال ابو حنيفة وصحابه والشافعي واكثر من جرحه وعبيد الله
بن الحسن والاوزاعي وابن فضال ابن راهويه في الرعاف وكل نجس خارج من الجسد يروونه حدثا فان كان يسيرا غير
سائل لم ينقض الوضوء عند جأعتهم وما يدل ان الرعاف حدث ان ابن جريح وابن المبارك عمرو بن علي المقدمي
والفضل بن موسى روه عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حدث احدكم
فليتبعض يده على انفه ثم لينصرف روه النعم بن حماد عن الفضل بن موسى بسنده المذكور ولقد اذ احدث احدكم
في صلوة فليأخذ على انفه وينصرف فليتبعضا وذكره البيهقي في البعد في باب من احدث في صلوة قبل الاطالع منها انتهى -
قلت ولنا حديث اخر ذكره صاحب الهداية الوضوء من كل دم سائل واخر جازي ليلي من كامل بن عدي ولكن في
التحريك سواه ان كتب محمد بن سليمان بدل عمرو بن سليمان ومحمد بن معروف وعمر ومروان والحديث قوي
الاسناد وفي سنده احمد بن الفرج واخرجه عنه ابو عيسى بن صحيح وقد اشترط ان يخرج الصحيح ولذا اسماه صحيحه -

قوله عن محمد بن اسحق قال حدثني صدقة بن يساد عن عقيل بن جابر عن جابر قال خرجت مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني في غزوة ذات رقاع فاصاب رجل امرأة رجل من المشركين
فخلف في الاثم حتى اهرق وما في اصحاب محمد يخرج يتبع اثر النبي صلى الله عليه وسلم فنزل النبي
صلى الله عليه وسلم منزلا فقال من رجل ياكلوننا فان تدب رجل من المهاجرين ورجل من الانصاريين
فقال كونوا بكم الشعب قال فلما خرج الرجلان الى قم الشعب اضطجع المهاجرون وقام الانصاري يصلي
واقي الرجل فلما رأى شخصه عرف انه ركب بنية للفقير فرأاه بههم فوضعه فيه فنزعه حتى رماه بثلاثة
اسهم ثم ركه ومجدا ثم انتبه صاحبه فلما عرف انهم قد نذروا به هرب فلما رأى المهاجرون ما
بالانصاري من الدماء قال سبحان الله الا ابنه تنفي اول ما رمي قال كنت في سورة اقروها فلم احب ان
اقطعها قوله فاصاب رجل امرأة رجل من المشركين الاصابه بجميع اى فتح رجل من المسلمين امرأة رجل من المشركين
ما يقع اما بالقتل وبالبس بالاسر قوله ياكلوننا اى يكرسنا ويقتلنا قوله فان تدب اى اجاب هذه الدعوة الرجل
المهاجر عمار بن ياسر والرجل الانصاري عباد بن بشر قوله كونوا بكم الشعب اى روماء قيا على اهل الشعب لتلايه بهم
ويجمعهم عدو قوله عرف اذ ربيعة اى لما اتى الكافرواى سوا الانصاري عرف المشرك بالاسود هو الحارث
والطلبة للمسلمين قوله فرأاه بههم فوضعه فيه قوله اى رمى المشرك السهم بالانصاري فاصاب السهم فنزع
الانصاري السهم وشبه قائما يصلي كمن في ضمن البيهقي قوله ثم انتبه صاحبه اى استيقظ المهاجرون وعلم المشرك
انهم علموا بالشرك فزعوا راى المهاجرين بالانصاري من الدماء السائلة الكثيرة من الجروح الثلاثة التي حصلت
بالاسهم الثلاثة الحديث اجمع الشافعي ومن معه بعد الحديث وقالوا لو كان خروج الدم من البدن اتضا للطهارة
لكانت صلوة الانصاري به تفسد اول ما اصابه الرمية ولم يكن يجوز له بعد ذلك بركه وليسجد ومحمد بن

الحافظ في شرحه على البخاري اخرج احمد وابوداود والدارقطني وصحاح ابن خزيمة وابن جبان والحاكم كلهم من طريق
 ابن اسحاق وكذا قال العيني وذكر البخاري في باب من لم يبرأ الوضوء الا من المخرجين ويذكر عن جابر ان النبي صلى
 الله عليه وسلم كان في غزوة ذات الرقاع فرمى رجل بسهم ففقد فيه الدم فركع وسجد ومضى في صلوته ذكره البخاري
 بصيغة التمرين تعليقاً ولم يسنده قال الحافظ عقيل لما عرفت راوياً عنه غير صدقة ولها المبرم بالمصنف
 او لكونه اختصه بالتحالف في ابن اسحق ثلاث الاول والثالث من وجوه التمرين يستلزم ويقتضيه واما الثاني
 فغيره قال العيني فان كون الحديث مختصراً لا يستلزم ان يذكر بصيغة التمرين فاجاب على تقدير صحة العمل واحد في الصحاح
 ولعل كان شبه الادم عليه السلام مما يقوى هناك ظاهر ما يابى المهاجري ما بالانصاري من الدوام على ان الدم مضافاً بدنه وكما ثبت
 ثبوتهم في ظاهرها اصابته لثمة موضع من جهة كما يدل عليه عند الدم معاً وذلك على كثرة الدم وانذاره صاحب دليل بالانكشاف
 مضيقه مع النجاسة في الشرب على جواز الصلوة كذلك لا يدل على ان خروج الدم لا ينقض الوضوء وست
 ادري كيف يصح الاستدلال بالخبر والدم اذا سال لصيب بدنه وجليده وارباً اصاب شيئاً مع اصابته شيء
 من ذلك ما كان يسير الاصح الصلوة عند الشافعي الا ان يقال ان الدم كان يخرج على سبيل الزحف فلا تصيب
 شيئاً من بدنه فهذا امر عجيب فارق للعادة وراي طوطا العقل بالجملة لا يحتاج بهذا الحديث خيراً صحيح بوجه الاول
 ان الحديث ضعيف لان عقيل الرازي يقول ومحمد بن اسحق مختلف فيه الثاني ان البخاري لم يجرم به بل ذكره
 بصيغة التمرين والثالث ان هذا فعل صحيح ولعل كان هذا لئلا يعلم بحكمه علمه لكن شغل الاستفراق
 في لذة المناجاة عن الالتفات اليه فيستقيم الاستدلال به على عدم انتفاء الوضوء قال الاوستان في العلم
 لولا قلونا بنوره وحديث عباد بن بشر في باب الوضوء من الدم فيه تشبيهه بالماء واستمراره على شكل الصلوة وضوءه
 لا حكمها وحقيقتها وشستان بن مشرق ومفتري قد جازا اللون لون دم والعرفان المسك اه ثم استدلال
 البخاري على عدم انقضاء آثارها قول الحسن ما زال السلون يصلون في جراحاتهم ذلك لا يجديهم نفعا فان لا يستلزم
 ان يكون جراحهم سائلاً للدم ولو سلم فلكونهم معذورين لا ينقض جراحهم فمن جراحه سائكة لا يترك الصلوة لاجلها
 بل يصلي وجراحه اما معصية او موطئة بحسرة ومع ذلك لو خرج شيء لا يفسد صلوته قد روى ابن ابي شيبة في مصنفه
 عن هشام عن يونس عن الحسن ان كان لا يرى الوضوء من الدم الا ما كان سائلاً وهذا ذهبه على خلاف ما روى ثقات انه مزيل
 وثانيها قول طاوس ومحمد بن علي وعطاء والكل لا يبرأ من الدم وضوءه قال العيني ليس لهذا جهة لهم لانهم لا يرون اهل يفعل
 التام ولا جهة على الخفية من جهين الاول انه لا يدل على انهم كانوا يصلون والدم سائل يعني ان لفظ الدم في قوله ليس
 في الدم وضوءه لا يستلزم كونه سائلاً بل يمكن ان يحل على غير السائل وليس فيه الوضوء عندنا ايضا والثاني لو سلمنا ذلك
 في المنقول عن ابي حنيفة سواه ان كان يقول السائلون رجال ونحن رجال يزاحموننا ونزاحهم ثم ذكر البخاري عصار ابن عمر بن
 فخرج منها الدم ولم يتوضأ وبنق ابن ابي اوفى ومضى في صلوته وقال ابن عمر وكس من انهم ليس عليهم غسل مما جثم
 فاجاب عن ان الدم الخارج بالعصر لا ينقض الوضوء عند ائمتنا ايضا بالاتفاق الميسل في اسال فقبحه اختلاف بعضهم
 كصاحب البهائية وغيره قالوا بعدم نقض الوضوء فيه ايضا وبعضهم قالوا بانقضاء الوضوء وهو الاظهر ولم يتعرض فيه السيلان وغيره

وكذلك لو لم يكن له من الدم الذي يخرج من الغم يقير في العتبة فان كان وما ساء لنا غلب على النزق
او ساءوا في قبض والا فلا قال في الدر المختار وينقصه دم ما من من جوف او غلب على لما حكاه الغالب وساءوا احتياطا
لا يفتقروا المغلوب بالنزق انتهى ولم ينصره الراوي لذلك فلم يبق حجة وكذلك قول ابن عمر في الحجة لم يبق حجة على الخفيفة
لان من من الدم السائل من الحجة ينقص او يوضو عنه وكذلك فذهب الحسن فحينئذ معنى قوله ليس عليه الا غسل على وجه
انه لا يلزم عليه غسل جميع بدنه بنا على ما خبره احمد والدر القطعي عن ابن الزبير عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
يقبض من ما يربع من الحجة والحاجة فالحاجة غسل الميت ليس المرفوض لزوم الوضوء والتعلقا في حكم كذا في بدل الجود
قلت ولو سلم فلا حجة ايضا لعم في ذلك على كونه لان الصحابة اذا اختلفوا فعن البيهقي في الاحتياط منهم -

باب في الوضوء من النوم بل هو ناقض لوضوء راحم الا ان النوم فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه
وتنتفع المحاسن الظاهرة والباطنة عن العمل مع سلاستها واستعمال العقل مع قيامه فيجب العبد عن اداء الحقوق قال
المودودي الخ اختلف العلماء فيها على مذاهب اربعة ان النوم لا ينقض الوضوء على اى حال كان ذلك اى حذو عن اى حال
وسعيد بن المسيب الثاني ان النوم ينقض الوضوء بكل حال وهو مذاهب الحسن البصري والشافعي والشافعي بن ماجة وغيره
غريب للشافعي الثالث ان كثرة النوم ينقض بكل حال وقيل لا ينقض بحال وهذا مذاهب الاوزاعي ومالك و احمد
في احدى الرويتين عنه فالراجح انه اذا نام على هيئة من هيئات المصلين كالركوع والسجود والقائم والقاعد لا ينقض
وضوءه اذ كان في الصلوة او لم يكن فان نام مضطجعا او مستلقيا على قفاه لا ينقض فاما مذاهب البيهقي وداود وبقول الشافعي
غيره في الخامس ان النوم لا ينقض الا في الركوع والسجود في هذا عن احمد بن حنبل وقلت شرح بلوغ المرام ان النوم ينقض الوضوء الا في الركوع
والسجود يعكس ما قال النووي والساجد ان لا ينقض الا في السجود روى ايضا عن احمد الساجد ان لا ينقض النوم في الصلاة بكل حال
وينقض خارج الصلاة وهو قول ضعيف للشافعي في النسيان ان نام جالسا لم يكن مقتدره من الارض لم ينقض ولا يتعذر سوا قبل
او كثر سوا كان في الصلاة او خارجها قلت كل مذاهب في حنيقة في خارج الصلاة ان النوم اذا كانت يمكن المقعدة تنقض
الوضوء والا لا اى ان كل نوم يسترخى في المفاصل بانفسه ان نفسه ليس لذاته بل يكونه مظنة خروج الحدث فينقض بتعليم على هيئة
يكون فيها استرخاء المفاصل لا غير فصل المشايخ وقالوا ينقض الوضوء نوم مضطجع ومثلي ومستقلا في شيء اذ قيل ذلك انما
سقط ان تم كذا والاسطورة فنوم واضع الجنب على الارض والمستلق على قفاه والمكعب وقاعد على هيئة التقوط
والتوكي التورك انقص لا النوم تمام او قاعدا او ركعا او ساجدا كما جاز في حديث التجريل لوضوء على من نام جالسا لو قاما
بوساجد احتج بعضهم بغيره فانه اذا اضطجع استرخت مفاصله خرج البيهقي وقد حسن ابن الهمام سنده بكثرة الطرق وفي مسند
احمد ليس على من نام ساجدا وضوء حتى يضطجع وفي الاطلاق دليل على ان النوم على هذه البيئات لا ينقض سوا كان في
الصلوة او غير باه قد وقع الاصحاب في النوم ساجدا اختلاف على اقوال خمسة الاول انه غير ناقض مطلقا وهو على المذهب
على في الخلاصة الثاني انه ان تعمدا النوم في الصلاة فهو حديث والا فلا وهو المروي عن ابن يوسف الثالث انه حدث خارج
الصلوة غير حدث فيها واختاره صاحب المنية والراجح انه ليس يحدث اذا كان على الهيئة المسنونة في الصلاة كان
اخرجها وان كان خارجها لا عليها فهو حديث وكذا في الصلاة واختاره الحلبي في شرح المنية الصغير والشرع بل في

والخامس انه ليس بجدث في الصلوة مطلقا وخارج الصلوة وان كان على الهيئة المسنونة واليه مال الجمهور قال
النووي والتفتوا على ان زوال العقل بالجنون والا غمار السكر بالسكر والنحو بالنبذ والنجس او العذر ينقض الوضوء وسواء قل
او كثر وسواء ممكن المقعدة او غير ممكنها فبذلك على اصل مذموم بخلافه ان يمكن المقعدة تنقض الوضوء وغير ممكنها لا تنقضها
الا حديث في الباب منها ما اخرج ابو داود وكبار السبعين ان من نام فليتوضأ واخرجه احمد بسند حسن وحديث يعين
وكبار السبعة اي الدبر فاذا نامت العين استطلق الوكاز اخرج الطبراني والدارمي وحديث انما الوضوء على من نام مضطجعا
فانه اذا نام استرخت مفاصله اخرج الترمذي والدارقطني والبيهقي بالفاظ متعارفة نفى هذه الاخبار دليل على ان كل
قوم يستريح في الفراش لا يفتقر الى ان تقصص ليس لذاته بل لكونه مظنة خروج الحديث

قوله حدثني عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شغل عنها ليلة فاخرجها حتى
رقدت في المسجد ثم استيقظت ثم رقدت ثم استيقظت ثم رقدت ثم خرج علينا فقال ليس احد ينظر اليه
غيركم قوله فاخرجها اي عن وقتها العناد قوله ليس احد ينظر اليه اي صلوة العشاء غيركم فانهم كلهم صلوا وقتها ولم يصب
ففتيلة انتظار الصلوة وفتيلة تأخير العشاء غيركم بل انتم تفتقرون بهذه الفتيلة او المراد غير المسلمين من اليهود والنصارى
لان صلوة العشاء ليس عليهم راسا او جماعة الصلوة وفيه تسليته لهم وجبر لكلفة الانتظار كحصول الغفلة والظاهر ان هذا
الحديث وكذا حديث المش كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتقرون والعشاء الاخرة حتى
تفتقروا رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضأون وحديثه الاخر حتى تغسل القوم ثم يصلي بهم ولم يكن الوضوء غير متساو
لترجمة الباب لكن يمكن ان يقال انه لا تخلوا ما ان توضؤوا ولم يتوضؤوا فان توضؤوا فينا سب الباب بانهم رقدوا بحيث
يوجب انتقاض الوضوء وان لم يتوضؤوا فينا سب بانهم ناموا بحيث لا يوجب انتقاض الوضوء فالحديث على كل اى من الباب
قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسجد وينام ويصوم فيصلي ولا يتوضأ

فقلت له صلييت ولم تتوضأ وقد نمت فقال انما الوضوء على من نام وضطجعا اذا عثا واذ اذا
استرخت مفاصله قوله كان يسجد وينام ويصوم اي كان يصلي ثم ينام مضطجعا نغم يقرم ويصلي ركان ترك الوضوء مش
مخصوصا به قوله فقال انما الوضوء على من نام مضطجعا انحصار صانعي بيد اليد والجملة التي رواها عثمان وهذا فانما هو
فانه يدل على النوم في حاله ليس بناقص للوضوء فلو كان بنفسه ناقصا لله فيه الاستلزام فنقض الوضوء في جميع احوال
ولكن كونه ناقصا للوضوء مستلزم لاسترخاء المفاصل من غفلة تخرج الروح ولا يكسر خروجها لا ينافي
عدم الادراك والشعور فلهذا اقيم السبب في الال كقيم السقم مقام الخوف فانوم ليس بناقص للوضوء الا في صورة
استرخاء المفاصل فلو نام احد بحيث لم يسترخ مفاصله لا يكون نومنا نقضا للوضوء وانما ان جوابه صلى الله عليه وسلم لم يرد جوابا
على اسلوب الحكيم فان ابن عباس سأل عنه عن فعله وكان جوابه ان عيني تمان ولا ينام قلبي ولكن صلى الله عليه وسلم جاب
بما يختص بالامنة فان الحكم في الامنة باسرها هو انتقاض الوضوء في حالة الاسترخاء وهي حالة عدم تمكن والاضطجاع فزومها
وعدم انتقاضه بنومهم في التمكن والوقوف في السجود فزومها فاجاب بهذا الجواب اظهر المسئلة فنقض الوضوء
وابانة للمسائل بما يجيبه ولو اجاب بالا خصاص لم يفد تلك الفائدة فلهذا اختار هذا الجواب

قوله قال ابو داود قوله الوضوء على من نام مضطجعا هو حديث منكر لم يروه الا يزيد الدالاني عن قتادة
وروى اوله جماعة عن ابن عباس لم يروا شيئا من هذا وقال كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا ذوات
عائشة قال النبي صلى الله عليه وسلم تنام عيناى ولا ينام قلبي وقال شعبة انما سمعتنا دة عن ابى
العالية اربعة احاديث حدث بها يونس بن مثنى وحدث بها ابن عمر في الصلوة وحدث بها القضاة ثلثة وحدث بها
ابن عباس حدثني رجال مرضون منهم عمر وارضاهم عندهم قوله هو حديث منكر الحديث المنكر فانك فيه
الضعيف لا يظن المتقين وحدث الباب الصحيح ابن جرير الطبري في تهذيب الاثار واعلم المصنف وقديم وجه
الاعمال اربعة اوجه الاول ان يزيد الدالاني قد خالف الجماعة فانهم لم يذكره في كتابهم هذا الثاني ان يزيد لم يقض وضوءه
صلى الله عليه وسلم بانوم وهو خلاف الاجماع لانه كان محفوظا والثالث ان رواية في الف لرواية الصحيح تمام عيناى ولا ينام
قلبي والرابع ان قتادة سمع عن ابى العالية اربعة احاديث وليس هذا منها قلت الدالاني قد وثقه هو حاتم وقال صدوق
ثقة وقال ابن معين احمد بن حنبل والنسائي ليس به بأس وقد علمت معنى حديثه فلا يخالف حديثه حديث الثقات
ولا يدل على نقض وضوءه صلى الله عليه وسلم واما ما قال شعبة انما سمعنا دة عن ابى العالية اربعة احاديث قال لا والله
العلام نور الله قلوبنا بذكره وفي كتاب السنة من هذا الكتاب في بعض النسخ ثلثة احاديث باسقاط حديث ابن عمر ذكره
الزمخشري وكذلك عند الترمذي في كرامية الصلوة بعد العصر وبعد الفجر فلعلى حديث ابن عمر غلط اده قلت في الترمذي قال على
المدني قال يحيى بن سعيد قال شعبة لم يسمع قتادة من ابى العالية الا ثلثة اشياء حديث عمران النبي صلى الله عليه وسلم
نهي عن الصلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس بعد الصبح حتى تطلع الشمس وحديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا ينبغي الاحد ان يقول ما يغير من يونس بن مثنى وحديث علي القضاة ثلثة وقال البيهقي بعد النقل قول ابى داود وقال شعبة انهم قال
اشج وسمع ايضا حديث ابن عباس في القول عند الكلب فخرج الترمذي منعنا ولكن قال هذا حديث حسن صحيح وحديث في رواية النبي
صلى الله عليه وسلم موسى وغيره اخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الانبياء في باب الاسرار برسول الله صلى الله عليه وسلم قلت فعلى هذا
ما قال شعبة اما بنى على علمه بحصر تقريرى قوله عن علي بن ابي طالب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وكاء السجنان
فمن نام فليتبى صتا قوله وكاء السجنان وكاء السجنان وكاء السجنان وكاء السجنان وكاء السجنان وكاء السجنان وكاء السجنان
الدر قال لا يغيرى السجنان من الحروف الناقصة لان اصلها ستة بوزن فرس وجمعها ستة كافر اس فخذت الهاء وعوض
سها الهزة فقلبت الست فاذا ردت اليها الهاء وبى لاها وحذفت العين التي هي السار اخذت الهزة التي هي
بها عوضا عن حرف السين في النهاية جعل اللفظ لا ست كالوكا للقرية كما ان الوكا يمنع في القرية ان تخرج كذلك اللفظة
يمنع الاست ان تخرج الالف اختيارا وان حلقته للدراد ومعنى الحديث ان الانسان بما كان متيقظا كانت استه كالمشروكة الموكا
عليها فان لم يكن في حرف اللفظة لان النائم لا ينام الا في جوفه فانما نخل وكما ينامي بهذا اللفظ من الحذف خروج الريح وهو من الكسابة واعلمها
قولهم نام عليه صتا فانما نخل الوكا ووزن الالف اختيارا واستخرجت مفاصله فبذلك الحذف فخرج الحرف فاقربهم من الحذف فقلبت
باب في الرجل يطأ الالفى برجله على عادة الوضوء او غسل اليدين ام لا يعني اذا توضأ الرجل قد سجد الى الله
او غيره حانيا في طريق الاستسكبر عليها ولا يعلم حاله ولا شيئا من هذا وهو متفق عليه ان لا يجيب عليه عادة

المصور ولا غسل الرجلين لان الاصل في الطريق الطهارة .

قوله قال عبد الله كنا الانتقاصا من صوطي ولا تكلف شعرا ولا ثوبا وفي رواية لم يمتقي قال عبد الله بن مسعود
 كنا نغسل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نتوضأ من صوطي يعني اذا توضأنا وذمينا الى سجدة عافيا في طريقنا فلم
 حاله ولا نشاهد النجاسة فيه ما كنا نغسل الارجل فهذا دفع توهم عمن ان يتوهم احد ان الرجل صار نجسا لتوهم النجاسة
 في الطريق وهذا تنقيح عليه ولذا اندرس ولبطل هذا الاحساس الآن فتوهم الناس في الحديث فقال الخطابي
 الموطي ما يوافق في الطريق واصلا موطي بالواد وانما اراد بذلك انهم كانوا لا يعيدون الوضوء ولا يداوي
 اذا اصاب ارجلهم فمهم كانوا لا يغسلون ارجلهم ولا يقطعونها من الاذى اذا اصابها وقال بعضهم معناه لا يغسل
 الارجل من موطي اي من النجاسة اليابسة وقيل معناه لا يغسلون ارجلهم ما اصابها طينا بنا على ان الاصل
 فيه الطهارة قوله ولا تكلف شعرا ولا ثوبا يمتثل ان يكون بمعنى لمن اي لا تمنعها من الارز ستر سال حال السجود ليقعنا
 على الارض او يمنع الجمع اي لا تمنعها ولا تجمعها اي لا تنهها عن التزجيا نته لها بل رسلها فيقعنا على الارض اذا اجتمع
 الا مضار قال الا وسنار العلام نور الله قلبنا بنوره حديث ام سلمة عند الترمذي قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يطهر ما بعده فيكما يظهر من المستوي نوع من السائب البديع كما في حديث شعب الايمان الدنيا دار
 من لا دار له وزاد من لا زاوله ولها جمع من لا عقل له راجع قول احمد بن الزرقاني اد

باب فيمن جحد في الصلوة اي يصعد رننه الحديث على قصد وبغير قصد اختلف العلماء فيمن يصعد
 عنه الحديث بغير قصد في البناء بعد انفاهم على ان من يصعد عنه الحديث على قصد الجوز البنا نقال لشافعي
 الجوز البنا رالا اذا سبق الحديث في القصة الاخيرة وذميب ابو حنيفة واخذون الى من سبقه الحديث اداضل
 في اثار صلواته بغير اختياره من غير قصد من الحديث الجوز البنا اذا وجد شرائط البناء والا يغسل ان استأنف
 ويترك ما على وضوء من الابدان ولا يجنبه ما تقدم من حديث عائشة وغيره في باب الوضوء من الدم
 فراجع وهو مروي عن علي وابي بكر الصديق وسلمان وابن عمر وابن مسعود اخرج عنهم ابن ابي شيبة ومن
 المعلوم ان اثار وضوءه فيا يخالف القياس لمحق بالمرفوع على ما هو مقرر في كتب اصول الحديث وفي سوطه
 مالك ايضا اثار في ذلك حديث عائشة الذي اخرجه ابن ماجه بلفظ قل رسول الله صلى الله عليه وسلم من فار
 اورع او امدى في صلوة فليصرت وليتوضأ وليبين على صلواته لم يتكلم اخرج الدارقطني بلفظ من اصابه فمى
 اورع او امدى فليصرت فليتوضأ ويبين على صلوة وهو في ذلك لا يكلم وضع الحفاظ مرسل ذكره
 لدارقطني في كتابه بعلل نقله ابن حجر في تخفيض الجبير والمرسل حجة عند الجمهور .

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا نسا احدكم في الصلوة فليصرت فليتوضأ وليعيد
 الصلوة استدل بهذا الحديث الشافعي على ان الاعادة واجب على من سبقه الحديث في الصلوة والاعادة اصلوة
 عندنا مبول على الوجوب اذا تعدا الحديث اذا نقد شرط من شرط جواد البناء وما اذا سبقه الحديث ولم يتعد
 وجد شرط اخط البناء فمحول على الاستحباب اختيار الافضل ليس روايات دالة على جواز البناء

باب في المذي هو ما يخرج من الرجل والمرأة عند الملاعبة واستقبيل ما راحف وأبيض ولا ينكسر
من خروجه آتية الرجل الفقهت العلماء على أن يغسل لا يجب خروجه المذي وعلى أن المذي نجس وعلى أن الأمر بالوضوء
منه كالأمر بالوضوء من البول واختلاف في المذي إذا أصاب الثوب فقال الجمهور لا يجوز إلا غسل لم أر أحدا
من الأئمة وغيرهم قال بالانتفاس بالضم والرش إلا ما قال الشوكاني ومنعه من غير المقلدين. اختلف أيضا
فيما إذا خرج المذي من الذكر هل يجب غسل جميع الذكر والأشيين أو غسل المحل الذي أصاب المذي من البدن
فالجمهور على أنه لا يجب إلا غسل المحل الذي أصاب المذي ولا يجب تغيم غسل الذكر والأشيين وقال بعض
يجب تغيم غسل جميع الذكر والأشيين. وكان المذي أصاب بعضاً منها واليه ذهب الإمام أحمد بن حنبل
قال الشوكاني واليه ذهب الأوزاعي وبعض الجنازة وبعض المالكية ثم قال الشوكاني ومن أعجب أن ابن حزم
مع ظاهرية ذهب إلى ما ذهب إليه الجمهور وقال يجب غسل كذا شرع لا دليل عليه وهذا بعد أن روى حديث
فليغسل ذكره وحديث غسل ذكره لم يقدح في صحتها وغاب عنه أن الذكر حقيقة بجمعه ومجازه لبعضه كذلك
الأشياء حقيقة جميعها فكان الأئمة بظاهرية الذهاب إلى ما ذهب إليه الأولون. أهدت قال الجمهور
الأصل أن الذي أصابه المذي يجب غسله وأما من يغسل الأثمين استظهاراً بزيادة التطهر لأن المذي بالأنثى
فأصابها وقال الطحاوي أن الأمر بغسلها للعلاج غرضه من العلاج أنه إذا أصابها ما بارود المذي في الحالة الزاوية
وكسر قوته فلذلك أمر بغسلها.

قوله عن علي قال كنت رجلاً ملاً فحجملت اغتسل حتى تشق ظهرى فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه
وسلم وأذكر له فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل إذا رأيت المذي فاعسل ذكرك وتوضأ
وضوءك للصلاة فإذا توضأت الماء فاعسل قوله حتى تشق أى حصل في الظهر شقوق من شدة ألم البرد
قوله أو ذكر له هذا شك من الراوي أى قال هذا اللفظ وأما قلت قد وقع الاختلاف في الروايات في ذلك فعني
بعضها أنه سأل بنجر عن ذلك في بعضها أنه قال فامرت المقداد بن الأسود فسأله وهذا هو على الحقيقة أما الذي
نسب السؤال إلى بنجر فبإلانة صاحب القصيدة وسبب السؤال فالروايات كلها صحيحة لا اختلاف في ذلك
في الواقع قوله لا تفعل أى لا تغتسل بخروج المذي وقوله فاعسل وذكره وفي الرواية الآتية فليغتصغ فرجه وفي لفظ
ليغسل ذكره وإشيعر فالمعنى فليغتصغ فليغسل عنه جميع الأئمة ولم يخالفوا في ذلك لأن الثوب فإنه وفي الرواية سهل
بن صبيح فكيف بما يصيب ثوبه منه قال يكفيت بأن تأخذ كفاً من ماء فتغصغ بها من ثوبك حيث ترى
أى تغتسل بالكتف في محل من الثوب الذي أصاب المذي أو كذا في رواية مسلم عن ابن عباس بلفظ والضم فربك قال أبو بكر
معناه غسله فإن الغصغ يكون غسلاً ويكون رشاً وقد جازى الرواية الأخرى يغسل فربك تغصغ محل الضم عذ قال الشوكاني لا يجوز
من رواية الأفرم بلفظ فرش عليه ليس الصغير إلى لا شد يغصغ بل ما غطت الخفيف من مقاصد الشربة المألوفة يكون الرش مجزياً
كالغسل له وقد قرئ عليه صاحب عون المعبود فقال لكن الرش بهما متعين رواية الأفرم قلت للجب بن هب التحقيق وجب غسل
الذكاء كذا وإن لم يصيبه المذي فهذا مال من طلق في رقبة خيط تغليب نفسه وسار الأدب مع ورثاء الأنبياء معنى

الضيق والرش سبب الماء قليلا قليلا واليه اشار بقوله بان تأخذ كفا من ماء وهذا لا ينافي في الغسل حتى تنضأ والاباء يشاء
قال في الجمع فيه فرش على رجله أي حسب الماء قليلا قليلا تنبيهها على التحذر عن الاسراف ثم قال ومن كان الكفا قبل
وتدبر في مسجد فلم يكونوا يرشون شيئا أي يفيضونه بالماء بمعنى أنهم لا يصيبون عليه الماء قليلا ولا كثيرا فلفظ الرش
لا يقتضي كونه مجزيا فضلا من ان يكون متوقفا وهذا عند من آتوا بالشر فليسا سلبا قوله فاذا وضعت الماء أي وضعت
الماء فافعل فدل الحديث على ان خروج المذي موجب للحديث الاصغر وخروج المني موجب للحديث الاكبر قال
الابو ستاد العلامة نور الله قلبه بنوره اطلق عليه الماء لكونه مختصا بوصف لا يوجد في غيره قوله الماء من الماء
مشاكلة على خلاف قولهم في انتفاصل الماء ان المراد به البول اهـ

باب في مباعدة الحائض وهو اكلتها وسياق هذا الباب في ابواب الحيض مع قدر تغيير وانعقاد ههنا
لنسبة ان سبب خروج المذي الملاعبة قبل الملاعبة والمباشرة والمواكبة في الحيض يجوز ان لا يقال شرعا
وليس كذلك عن الحيض قل بها ذى فاعتزل النساء في الحيض الآية اختلف العلماء في هذا الاعتزال المذكور في الآية
فذهب ابن عباس في خبره وابن جرير والكلاب والضعيف والبريد وسف وجماعة ممن اهل العلم الى انه يجب الاعتزال في كل
عليه الا زار ويعضده ما صح عن عائشة انها تشد عليها ازارها ثم شانه باعلاها وذهبت عائشة وتبعي وعكرمة ومجاهد
والثوري ومحمد بن الحسن وداود والي انه لا يجب الاعتزال لفرج فقط وهو الصحيح من قول الشافعي ويعضده وهبتوا
كل شيء غير النكاح وروى عن ابن عباس عبيدة السلماني انه يجب الاعتزال الرجل فرأى فرجه وجهته اذا ما هبت اخذها
بجانبه الآية وهو قول شاذ -

قوله سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم بحيل لي من امر آتي وهي حائض قال لك ما فوق الا زار وأي يجوز
منها الاستمتاع بما فوق الا زار -

باب في الاكسال قال في القاموس واكسل في الجماع فالطها ولم ينزل أي ما حكمها من وجوب الغسل من عدمه
اتفق العلماء على وجوب الغسل باليلاج المكشوفة سواء انزل او لم ينزل قال الشافعي وهو قول اكثر اهل العلم من
اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وعائشة والفقهاء من التابعين ومن بعدهم مثل سفينان
الثوري والشافعي واحمد والحنفي قلت وهو مذموم ابي حنيفة وصاحبه وكان الصحابة مختلفين ثم اجمعوا في عهد عمر على
وجوب الغسل من اليلاج المكشوفة فهذا مما اجمع عليه الامة وقال جماعة من العلماء انه كان في هذا الاسلام رخصة
ثم نسخت الرخصة وجوب الغسل من اليلاج وليسا هذه الروايات وقعت ههنا عبارة البخاري موهمة انه مخالف
للجمهور وهو موافق لهم -

قوله ان ابي بن كعب اخبره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل ذلك رخصة للناس في
اول الاسلام لقلته الثياب ثم امر بالغسل ونهى عن ذلك قال ابو داود يعني الماء من الماء غرض ابي داود
ان نفقة ذلك الذي دفع في الحديث المراد به حكم الماء من الماء حكم وجوب الاغتسال بانزال الماء لا بالجمعة فصلا
معنى الحديث ان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم في اول الاسلام بانزال الماء جامع الرجل امرأة ولم ينزل لا يجب عليه

الغسل فجعل ذلك رخصة للناس بحيث لم يلحق هذه قصار الشبهة قالنا قفنا بالقضاء المشبهة الكاملة التي هي
 في الانزال تسهلا وترقيقا لقلته الشياب وشدة البرد ثم امرنا بالغسل بالمجامعة وان لم ينزل وان لم ينزل وان لم ينزل
 قال الا وسنأخذ العلم لورا نشر قلوبنا بنوره لا تخفى ان الاكسال قلما وقع واذا وقع فاقبل قليل فبما الرخصة
 فيه على قلته الشياب لا ينقطع به الا في احياء من الدهر وهو كما ترى فكان المراد وانما علم ان المناسب حقيقة لا يجب
 الغسل كما هو قصار الشبهة كما لا يكون مع الانزال فادبر حكم الغسل عليه وخص في الاكسال لعدم كونه مناسبا لهذا
 الحكم فلما وسع الله في الشياب بحق الاكسال بالانزال كما قالنا لا يدرى الاكثر فقلته الشياب علم لعدم الحاق الاكسال
 بالانزال اذ ذلك ليس الاكسال موجبا للحكم بنفسه فالحكم وهو عدم الغسل لعدم ما يوجب قلته الشياب علم لعدم الحاق موجبات الغسل
 قوله اذا تعدل بين شعبها الامر بين الزنى المختار بالمختار فقل وجب الغسل قوله شعبها الاربع هي جميع شعب
 وهي القطعة من الشئ قال كما نكح في النكح قيل المراد بيا ورجلاها وقيل رجلاها وقيل ساقيها وقيل فخذاها
 وقيل فخذاها واسكتنا وقيل فخذاها وشفرها وقيل لواحي فرجها الاربع قال الاربع هي الاسكتان ناحيتي الفرج
 والشفران طرفا الناحيتين ورجع القاضي عياض الاخر واختار بين اثنين العبد الاول قال لانه اقرب الى الحقيقة ان مو
 حقيقة في الكلوس وهو كناية عن الجماع فاكنت في به عن التصريح اه قوله الزنى المختار بالمختار اي محل ختان الرجل
 محل ختان المرأة وبما موضع القطع من ذكر الغلام وفرج المرأة وهو كناية عن الملامح المكشوفة قوله فقل وجب الغسل اي سواء انزل ولم ينزل
 قوله عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الماء من الماء وكان ابو سلمة يفعل
 ذلك اي للغسل لامن الانزال اخرج البخاري في صحيحه سنده قال يحيى واخبرني ابو سلمة ان عطارد بن يسار
 اخبره ان زيد بن خالد الجهمي اخبره انه سأل عثمان بن عفان فقال اكرأيت اذا جامع الرجل امرأة فلم ين قال
 عثمان يتوضأ كما يتوضأ للصلاة فيغتسل ذكره قال عثمان سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالت
 ذلك علي بن ابي طالب والزبير بن العوام وطه بن عبيد الله والي كعب فامروه بذلك قال يحيى واخبرني ابو سلمة
 ان زودة بن الزبير اخبره ان ابا ابيوب اخبره انه سمع ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى قال كما نكح في شربه
 وقد حكى الاثر عن احمد بن حنبل في حديث زيد بن خالد المذكور في هذا الباب معلول لانه ثبت عن مهولار النخعي
 المختص بخلاف ما في هذا الحديث وقد حكى يعقوب بن ابي شيبة عن علي بن المديني انه سأل ابا الجواب عن ذلك ان الحديث
 ثابت من جهة اتصال اسناده وحفظ رواة واما كونهم اذوا بخلافه فلا يقدح ذلك في صحته لاحتمال اذ ثبت عندهم
 ناسخه فذهبوا اليه وكم من حديث منسوخ وهو صحيح من حيث الصناعة الحديثية وقد ذهب الجمهور الى ان ابا
 عليه حديث الباب من الاكتفاء بالوضوء اذ لم ينزل المجامع منسوخ بادل عليه حديث ابي هريرة وعائشة المذكوران
 في الباب قبله وروى ابن ابي شيبة وغيرهم عن ابن عباس انه حمل حديث المار من المار على صورة مخصوصة
 وهي ما يقع في المنام من رؤية الجماع وهو تاويل يجمع بين الحديثين من غير تعارض انتهى لمخصا قلت يجب التأويل
 في قول ابن عباس فان جمهور الصحابة على انه منسوخ فيقال انه ذكر المسئلة الفقهية اولقال انه اذا وان بعض الجزيات
 من ذلك حكم الآن وبديل صراحة على نسخة قصة عثمان بن مالك عند مسلم واكثر الطحاوي من الروايات الدالة على النسخ

فراجعہ وكان الاختلاف فيما بين الصحابة ثم اجمعوا على نسخه -

باب الجنب يعاد الى رضى امرأته بل يجب عليه غسل فيما بين الوطيات الا لا تغتسل اقل انه لا يجب ذلك بل يستحب ان يغسل او يتوضأ فيما بينها -

قوله عن النضر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نساء في غسل واحد ادى غسل بعد الفراغ عن جماع جميعهن في الحديث اشكال وهو ان اقل القسمة ليلة لكل امرأة فكيف طاف على الجميع في ليلة واحدة ففعل في دفعه ان وجوب القسم عليه لم يكن واجبا عليه بل كان يقسم بالتسوية بغيره او تركه او قيل كان طوافه صلى الله عليه وسلم برضا بنين وقيل انه فعل ذلك عند قدومه من سفر او بعد ختم الدورة في وقت ليس لواحدة منهم في يوم معين معلوم فجميعهم يومئذ في دار بالقسم عليهن بعد قاله ابن عبد البر وقال ابن العربي ان المأخوذ من قوله لا يكون لازما فيه فهاجق تكون مقتطعة لمن زمانه يدخل فيها على جميع ازواجه وبعضهن وان تلك الساعة كانت بعد العصر فلو اشتغل عنها كانت بعد المغرب او غيره وقال ابن هبة الواقعة واتقوا حجة الوداع قبل الاحرام وكان غرضه صلى الله عليه وسلم قضاء حاجتهن وان عبر بالراوي لجبارة يدل على الاستمرار والعادة او ما لا الطواف بغسل واحد ففعل انه صلى الله عليه وسلم توسعا فيا بينها او تركه لبيان الجواز

باب الوضوء لمن ادان يعود الى وطنه امراته بل يجب عليه الوضوء فيا من الوطنيات او لا التفقوا على انه لا يجب ذلك بل الوضوء مندوب اليه الا الظاهرية فانهم قالوا بوجوب الوضوء على المعاد.

باب الوضوء لمن اذنان يعود الى دعى امرأته بل يجب عليه الوضوء فيما بين الوضوءات او لا التفقوا
مصلحة لا يجب ذلك بل الوضوء مندوب اليه الا الظاهرية فانهم قالوا بوجوب الوضوء على المعاد.

قوله عن أبي رافع أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف ذات يوم على نسائه فيغتسل عند
هذه وعند هذه قال فقلت له يا رسول الله ألا تجعله غسلًا واحدًا قال هذا الزكي وأطيب
وأطهر قال أبو داود وروحه في الشرح من هذا وكان المؤلف يرمي إلى الاختلاف بين حديث
الباب وبين حديث الشرا الذي تقدم في باب قبل هذا الباب ولما رجع الاختلاف يرجع أحدهما على الآخر
قال المؤلف ليس بينه وبين حديث الشرا اختلاف بل كان يفعل بها مرة وذاك أخرى وفي الحديث دليل على
أن غسل يستحب للمعاودة -

قوله اذا اتى احدكم اهله ثم بدا له ان يعاد فليغتسل وضائيتهما وضوء استدل بهذا الحديث الظاهرية على ان الوضوء واجب على المعلق الا مراً بالوضوء تحول على النديب بدليل ما ثبت في روايته كما كانه انشط للضرورة وبويته فكما رواه المحامدي من حديث عائشة - قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يجامع ثم يعود ولا يتوضأ ويؤتيه الجن الحديث المتقدم بلقطا لما امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلوة -

باب في الجنب بينا ما إذا اراد الجنب ان ينام فاذا يفعل وكيف ينام ذهب ابو حنيفة وناك
والشافعي واحمد وجامير العلماء الى استحباب الوضوء قبل النوم وقالوا الغسل احب وذهب الطاهرية
وابن حبيب من المالكية الى وجوب الوضوء على الجنب اذا اراد ان ينام قبل الاغتسال -

قوله ذكر عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تصيبه الجنابة من الليل فقال له

رسول الله عليه وسلم توضأ واغتسل ذكره ثم تمسك بظاهره الظاهرة وقال بجهور الامر محمول
عن الوجوب محمول على الاستحباب بقدرية حديث ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم اينام احدنا وهو جنب
قال نعم وتوضأ ان شارب اخرجه ابن حزمه وابن حبان في صحيحهما ويؤيده حديث عائشة كان ينام وهو جنب
ولا يمس باروسباني وحديث ابن عباس مرفوعا انها امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلوة .

باب الجنب يأكل اي اذا اراد الجنب ان يأكل ماذا يفعل وكيف يأكل .

قوله سفیان عن الزهري عن ابی سلمة عن عائشة قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
اراد ان ينام وهو جنب توضأ وضوء للمصلوة ومما سئله الحديث بالباب باعتبار ما سيذكره في ما بعد
من الجملة التي يذكر فيها ريادة على حديث سفیان بسنده عن يونس عن الزهري تمت لهذا الحديث بقوله زاد
واذا اراد ان يأكل وهو جنب غسل يديه اي زاد يونس على رواية سفیان قصة الاكل واقتصر سفیان
في حديثه على ذكر النوم .

قوله قال ابو داود ورواه ابن وهب عن يونس فجعل قصة الاكل قول عائشة مقصودا بهذا
الكلام يدل بها على ان غرض ابی داود بهذا بيان الفرق بين رواية ابن المبارك عن يونس وبين
رواية ابن وهب بان ابن المبارك جعل في روايته قصة الاكل مرفوعا والغالب ان وهب جعلها قول عائشة موقوفا
عليها ولم يرفعه ولكن قال الاوستا هذا العلم نور الله قلوبنا بنور قلوب مناه ان ابن وهب روى قصة فقطعها
بدون مسئلة النوم على هذا مخط الفائدة انها موقولة مقصورة او قوله قول عائشة موطن والالكان معناه انه وقف
عليها ولم يرفع ولا يلحق بهذا المقام والله اعلم .

باب من قال الجنب يتوضأ اما ان يريد ان يتوضأ الاكل ويؤيده التعبير بقوله من قال اي قال في حكم المسئلة
امارة خلافا لما مر ان الجنب اذا اراد الاكل غسل يديه واما ان يريد ان الجنب اذا اراد الاكل فليسفان حديث الاكبرم يزل به
قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يأكل او ينام توضأ فغنى وهو جنب
هذا الحديث بظاهره يعارض حديث الذي تقدم عنها وفيه غسل يديه وفي هذا توضأ فغنى للمراد الوضوء ومنها غسل اليدين
ويؤيده ما أخرجه مالك عن ابن عمر في الوطار وقيل فعل مرة هذا مرة بها ويؤيده ما أخرجه الشيخان عن عائشة قالت
كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان جنبا اراد ان يأكل او ينام توضأ وضوءه للمصلوة فدل بهذا الحديث ان وضوءه
بذلك انما هو بادران بحال الجنبان على اختلاف الاحوال والاوقات فغنى بعضها اقتصر على غسل اليدين وفي بعضها
توضأ وضوءه للمصلوة التحقيف احدث وزيادة التلطيف والحديث مطابق لكلام البابين .

باب الجنب يخرج الغسل بل يجوز ذلك الا قال محمد بن الحسن وان لم يتوضأ ولم يغسل ذكره حنيفة
فلا بأس بذلك ايضا خبرنا ابو حنيفة عن ابی ابي عن الاسود عن عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يغسل
من امله ثم ينام ولا يمس ما ران استيقظ من آخر الليل عادوا غسل قال محمد بن الحسن في الحديث ان من موقوف الجنب
قوله قلت لعائشة امرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من الجنابة في اول الليل او في آخره

قالت ربا اغتسل في اول الليل ورجع اغتسل في آخره الحديث قوله في اول الليل ما في على الخبر بعد الفراغ
من الجنباته وهذا قوي واقرب الى التنظيف وتارة اخرى تفسير على الالة وبيان الجواز وكان يتوضأ وغسله للصلاة
قوله لا تدخل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كلب ولا حنظل لما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم تأخير الغسل
والنوم قبل الغسل كذلك يباح اقتناء كلب الزرع او الفرع او الصيد الخ وفي هذا الحديث ان الملائكة لا يدخل بيتا
فيه كلب استشكل على العلماء واضطررنا الى توجيه الحديث فقال الخطابي سيد الملائكة الذين ينزلون بالبكرة والكرسي
وول الملائكة الذين هم الحفظة فانهم لا يغارقون الحنظل غير الجنب ولم يروهمنا بالجنب من اصابته جنازة فاخر الاغتسال
الى اوان حضور الصلوة ولكنه الذي كسب فلا يغتسل بتهادون به ونجده عادة فان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحلف
على نساءه في غسل واحد وقالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام في جنب من غير ان يمس به فاما الكلب فهو
ان يقتنى كلبا ليس لزرا او صيد فاما اذا كان للمحاجة اليه في بعض هذه الامور او كراسته واره اذا اضطر اليه فلا حرج
عليه النشار الله تعالى واما الصورة فهي كل صورة من ذوات الارواح سواء كانت لها اشخاص او كانت منقوشة
في سقف او جدار او مصنوعة في نطاف ومنسوجة في ثوب او ما كان فان فضية العموم تاتي عليه بجنبته بالشرعيتين
قلت الحديث على عموم في كسب والصورة والكلب من ان الملائكة لا يدخلون بيتا فيها شيء من ذلك لتغيرهم طبعها
ولا يلزم منه ان يكون تأخير الغسل الجنب الى اوان حضور الصلوة واقتناء كل كلب ممنوع عالا ان عدم دخول الملائكة
من عالم الخلق لا يدخل تحت عالم الامر والكيف ولا يؤثر فيه فان الملائكة نوع من المخلوقات خلقوا على الطهارة
والزينة بنو آدم نوع خلقوا على حدسهم لا يلزم رعاية خلقهم في تكليف بني آدم فالملائكة لا يدخلون بيتا فيه كلب ان كان
الزرع وغيره ولا بيتا فيه كلب وان لم يتجده عادة ولم يتهادون به بل اخرجوا الى اوان حضور الصلوة ويدل عليه الحديث
الذي فيه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان جبرئيل كان وعدني ان يلقاني الليلة فليقتني ثم وقع في نفسه جرد كلب تحت
بساطه فامره به فاخرج ثم اخذ ما بيده ففزع به مكانه فلما نقيه جبرئيل قال انا لا ندخل بيتا فيه كلب ولا صورة الحديث
لان هذا يدل صراحة ان وجود الكلب مانع عن دخول الملائكة وان لم يحرم لان احتقار الكلب تحت البساط من غير علم به
يكون عذرا محكما في تركه فلا يحرم منع ذلك منع جبرئيل عن الدخول.

قوله عزابي اتحق عن الاسود عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينام وهو جنب من غير
ان يممس ماء قال ابوداود ثنا الحسن بن علي الواسطي قال سمعت يزيد بن هارون يقول هذا الحديث
وهو يعني حديث ابى اتحق قلت قد كنتم في هذا الحديث قال احمد بن حنبل وقال بنما عن احمد بن حنبل لا يكون يركب
هذا الحديث وفيه من لا يركب لم يركب ابى اتحق في هذا الا بلسانهم كفى قال ابن مفلح اجمع الحديث ان خطا من ابى اتحق قال
الحافظ وتساهل في نقل الملاءم وقد صححه البيهقي وقال ان ابى اتحق قد بين سماعه عن الاسود في رواية زهير عنه وقال
الترمذي وقد روى عن ابى اتحق هذا الحديث شعبه والثوري وغير واحد يروون ان هذا غلط من ابى اتحق قال ابن
العربي في شرح الترمذي تفسير غلط ابى اتحق هو ان هذا الحديث رواه ابى اتحق مختصرا واقتطع من حديث طويل فاختص
في اختصاره اياه ونزل الحديث ما رواه ابوعسان قال اتيت الاسود بن يزيد وكان لي اخا وصديقا فقلت

يا ابا عبد الله ما حديثك عائشة ام المؤمنين عن صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قالت
 كان ينام اول الليل ويكفي آخره ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمس بار
 فاذا كان عند التدار الاول وثب ورها قالت قام فافاض عليه المسارحة ما قالت
 اغتسل اما اعلم ما تريد وان نام جنباً توأماً وضوء الرجل للصلوة فهذا الحديث الطويل فيه وان نام وهو جنب وضوء
 وضوء الرجل للصلوة فهذا يدل على ان قوله ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمس بار كقول محمد بن
 اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط فيقضيهما ثم يستحب ولا يمس بار وينام فان وثى توأماً كما في اخر الحديث
 ويحتمل ان يريد بالحاجة الوطى ويقول ثم ينام ولا يمس بار يعني ما راغبت في الاغتسال وحي لم يكمل الحديث على احد من
 الوجهين تناقض اوله اخره فتوهم ابو اخنوخ ان الحاجة حاجة الوطى فنقل الحديث على معنى ما فهمت قلت اخرج الطحاوي
 حديث ابي اسحق وقال قالوا هذا الحديث غلط لانه حديث مختصر اختصره ابو اسحق من حديث طويل فاختص في اختصاره
 اياه ثم اخرج حديث ابي عثمان الذي تقدم ثم اخرج الروايات الدالة على الوضوء قبل النوم في حالة الحبس عن ان يشتر
 وغيره ثم قال ويحتمل ايضا يكون ما راها ابو اسحق في قوله ولا يمس بار يعني اغتسل فلان ابا حنيفة قد روى عنه من هذا
 اخرج الرواية التي تدل على انه ينبغي الغسل لا ينبغي الوضوء واما هذا الاحتمال الذي اخرج ابن العريفي في قوله ثم ان كانت له
 حاجة قضى حاجته ثم ينام انه يحتمل احد وجهين اما ان يريد حاجة الانسان من البول والغائط او يريد بالحاجة الوطى لم
 يخرج الطحاوي وهذا الاحتمال برده سياق ما اخرج البيهقي فان فيه ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام
 ينام فان هذا السباق صحيح في ان المراد من الحاجة الوطى لا حاجة الانسان من البول والغائط لان لفظ الحاجة ياتي
 كل الالهام في التحمل في التيقن اخرج حديثه الطويل مسلم وابيهقي وفيها خلاف ما في الطحاوي وشرح الترمذي فلفظ
 مسلم وان لم يكن جنباً توأماً وضوء الرجل للصلوة وفي البيهقي وان لم يكن له حاجة توأماً وضوء الرجل للصلوة وفي
 شرح الترمذي وان نام جنباً توأماً وضوء الرجل للصلوة ولفظ معاني الآثار وان كان جنباً توأماً وضوء الرجل
 للصلوة قال البيهقي بعد اذ اخرج مسلولاً اخرج مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى واحمد بن يونس دون قوله قبل ان يمس
 بار وذلك لان الحفاظ طعنوا في هذه اللفظة وتوهموا ما خردة عن غير الاسود وان ابا اسحق ربما يدلس فربما من ليس
 ثم قال قال الشيخ وحديث ابي اسحق البيهقي صحيح من جهة الرواية وذلك ان ابا اسحق بن فيه سماعه من الاسود في معاوية
 زهير بن معاوية عنه والمجلس انوا بن سماعه من روى عنه وكان ثقة فلا وجه لوجه الجمع بين الروايتين على
 وجه الجمع وذلك فيما اخرنا ابو عبد الله الحافظ قال سألت ابا الوليد النخعي نقلت ابا الاسود وقد مر عندنا
 حديث الثوري عن ابي اسحق عن الاسود عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس
 بار وكذا صحيح حديث نافع وعبد الله بن دينار عن ابن عمر قال يا رسول الله انما احدنا وهو جنب قال
 نعم اذا توأماً فقال لي ابو الوليد سألت ابا العباس بن سريج عن الحكم بن عتيبة فقال الحكم لم جميعاً اما حديث عائشة
 اراكم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يمس بالصلوة اما حديث عمر بن الخطاب في الوضوء وهو ناقد الحديث وجميع الحديث
 وقال احد الجواب الامام بن ابي عمير بن سريج في ان المراد لا يمس بالصلوة الثاني وهو عندى

حسن ان المراد انه كان في بعض الاوقات ليس مارا صلا للبيان ايجاز اذ لو اطلب عليه لتوهم وجوبه اه قلت الذي
يقوم من الحديث انه اذا جنب اول الليل كان تضرعا ولو اجنب آخر الليل لما يتوعدا فانه كان اذ ان غسل فالتعاس
لزمان قليل يدور في الوضوء ثابت هذا قال الا دستة والعلام نور الله قلوبنا بنوره قوله هذا الحديث وهم راجع الى ما
نفيه بيان الوهم لكن يقال في مسلم في صلوة الليل والعلام بالصواب ولان صحيح الحديث فلا ينافيه قوله صلى الله
عليه وسلم لا تفضل الملائكة بيتا فيه صورة ولا كتب ولا جنب لان ذلك من عالم المخلوق لا يدخل تحت عالم الامر ولا تكليف
ولا يورث فيه فان الملائكة تدرع من المخلوقات فطهروا على الطهارة والمنزلة من آدم نزع خلقه على حدسهم لا يلزم رعاية
خلقهم في تكليف بني آدم نعم لا شك في كونه هو الاول اهـ

باب في الجنب يقرأ القرآن قال جمهور العلماء يحرم على الجنب ان يقرأ القرآن وهو قول ما كان في
واحد والى خفيفة وصاحبه وقال اكثر مشايخنا انه يحرم مطلقا وقال الطحاوي في نقل ما دون الآية ينار على
ان المفروض في الصلوة المفسر به قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن هو مقدار ثلث آيات فصار الآية
فما دون الآية لا يجوز الصلوة به فكذا لا يمنع عنه الجنب ولان المعبر من القرآن الآية ولو قصية لاما ووثها فكذا
نقص عنها خرج من القرآنية ولذا قالوا تحرم اذا قصدت القراءة فان لم تقصد بل قصد الدعاء او الشكر
فلا بأس به لان الفاظ القرآن تتغير عن القرآنية باختلاف النية فيما يورث فيه ذلك فلو قرأت الفاتحة على
وجه الدعاء او شيئا مما فيه معنى الدعاء ونحوه ولم ترد القراءة جاز ذلك بخلاف ما اذا قرأت سورة الباقية
ونحوه مما لا يورث فيه قصد غير القرآنية وترقى بعضهم وقال يجوز مطلقا بنية غير القراءة سواء كان مشتملا على
مضمون الدعاء او لا وخالف البخاري جمهور الامامة وقال يجوز للجنب قراءة القرآن مطلقا بوجهين لم يثبت
قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخرج من الحلاء فيقرأ ثلثا القرآن وياكل
معنا الحكم ولم يكن يحجبه اذ قال يحجزه عن القرآن شئ ليس الجنا بمتناهي لا يمنع عن قراءة القرآن
غير الجنا بحد الحديث يدل على جواز قراءة القرآن للمحتر داما الجنب فالحديث يدل على انه لا يقرأ

باب في الجنب يصاخر بل يجوز ذلك ام لا خلافا لاحد في جوازده

قوله عن حذيفة ان النبي صلى الله عليه وسلم نقيذنا هوى اليه فقال ابي جندب فقال ان المسلمين
نجس اخرجه مسلم والنسائي موطا لا يظن مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نقيه فجاد عنه فاعتسل ثم جاد فقال كنت
جنب الحديث واما لفظ النسائي فهذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تقى الرجل من اصحابه ما سمع ودعاه قال لم ايت
يوما بكرة فحدث عنه ثم اتيه حين ارتفع النهار فقال ابي رايتك فحدث عني فقلت ابي كنت جنب فنجشيت ان شئ
فقال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان مسلم لا يجس في رواية ابي داود ووقع الاختصار من الرواية ومعناه
ان المسلم ليس نجس كما زعمت انه لا يصاح ولا يمس بيد غيره وكذا كسني رواية ابي هريرة لانني النجاس
مطلقا بحيث لا يخرج الى غسل كما به ظاهره فكذا قال المارطوري لا يجس شي اى كما زعمت

باب في الجنب يدخل المسجد بل يجوز ذلك اختلف العلماء فيه فذهب داود والمزني وآخرون

الى انه يجوز للمجنب المحقق دخول المسجد مطلقا وقال احمد بن حنبل ان من كان في المسجد لا يفتن
 فتفتح وقال سفيان الثوري او المحققية وهو المشهور من مذاهب مالك والجمهور من الائمة انه لا يجوز مطلقا وقال الشافعي
 واصحابه يجوز للمجنب العبور في المسجد ولا يجوز المكث فيه الا في الضرورة في مسجد الحرام ومسجد النبوي فان في تلك المساجد
 لا يجوز المرور ايضا للمجنب عنده اجماع من قال بجواز ذلك للمجنب لا في غيره من المساجد انهم يجلسون في المسجد وهم
 محبسون اذا تواضعا واذا انصرفوا قال الامامون في سنة هشام بن سعد قال ابو حاتم لا يجزى به وينقض بين يمين
 واحمد الشافعي على تسليم الصحة لا يكون ما وقع من الصحابة حجة ولا سيما اذا خالف المرفوع الا ان يكون اجماعا
 واستدل الشافعي وغيره بقوله تعالى الا عابري السبيل والعبور انما يكون في محل الصلوة وهو المسجد لا في الصلوة
 وتقييد جواز ذلك بالسفر لا دليل عليه بل الظاهر ان المراد مطلقا لان المسافر ذكر بعد ذلك فيكون تكرار
 لبيان القرآن عن مثله وقد اخرج ابن جرير عن يزيد بن ابى جبيب ان رجلا من الانصار تكلمت تصيبهم
 جنابة فلا يجدون الماء ولا طريق اليه الا من المسجد فانزل الله تعالى ولا جنبا الا عابري سبيل فها من الدلالة على
 المطلوب كحل الاشكالي بعد ريب ولما اجمعت القائلون بعدم جواز العبور ايضا فاستدلوا بحديث الباب فان فيه
 عائشة تقول جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجهه بين يدي اصحابه شارعة في المسجد فقال
 وهو هذه البيوت عز المسجد ثم دخل النبي صلى الله عليه وسلم ولم يضع القوم شيئا رجاء
 ان تدخل فيهم فخرج اليهم فقال وهو هذه البيوت عز المسجد فاني لا اهل المسجد لخالص
 ولا جنب قوله وجها هذه البيوت عز المسجد اي اصرقوا ابواب بيوتها عن مسجد فافتحوا في الطريق فهذا الحديث
 يدل صراحة على عدم جواز الدخول والمرور في المسجد وهو باطلا حجة على الشافعي بل انما سيق الكلام لمنع المرور في
 المسجد جنبا وعلى هذا معنى الآية اي لا تقربوا الصلوة في الاحوال لا حال كونك جنب مسافرا في ذلك
 اذ لم يحذر والمراد لم يقدر وعلى استعماله فيتموا وهذا على قول علي بن ابي طالب ومجاهد وسعيد بن جبيرة وقال
 بعض المفسرين معنى الآية لا تقربوا موضع الصلوة يعني المساجد بخلاف المصنفات جنبا الا عابري سبيل يعني
 جملتهم من المسجد بخلاف ما روى ابن جرير ان رجلا من الانصار كانت ابوابهم في المسجد وكانت تصيبهم
 جنابة ولا يأتونهم في غير ذلك المسار ولا يجدون ممر الا في المسجد فانزل الله تعالى قوله ولا جنبا الا عابري
 سبيل هو قول ابو مسعود وسعيد بن المسيب الحسن والتخفي وغيرهم فان اللفظ عام وان كان سبب
 نزول الآية خاصا فكواب عنه ان الاستدلال يتوقف على تقدير المصنفات وهو خلاف الأصل فلا يصار
 اليه ايضا لا معنى لقوله لا تقربوا موضع الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فانه صريح في النهي عن قربان
 الصلوة ولا يمكن في المعطوفات تدوير غير ما ذكرنا في المعطوفات عليه ايضا لو كان معنى الآية لا تقربوا موضع
 الصلوة لزم حرمة دخول مساجد البيوت للمجنب لم يقل به احد واما الجواب عن لزوم التكرار فذكر السفر بعد ذكره وتقبل
 الا عابري سبيل لبيان التسوية بينه وبين المرض بالحاق الواجب بالافاق كجاء مع العجز عن الاستعمال والتضييق
 حديثنا بما لا دليل عليه وقد صح ابن القطان وابن خزيمة وقال ابن سيدان في العمري ان التحسين لا يقتل

مراتبه لشدة روايته ووجود الشواهد من الخارج وإنما قالوا ان افلتت راو مجهول فهذا غير سديد فان افلتت دفعة
ابن حبان وقال ابو حاتم بن حبان وقال احمد لاباس به وروى عنه سفيان الثوري وعبد الواحد بن زياد وقل في
الكشاف تصدوق وقال في البدر المنير من مشهور ثقة قال الحافظ وما قول بن الرافعة في اواخر شروط الصلوة
ان افلتت متروك فمردود لانه لم يلقه احد من ائمة الحديث -

باب في الحنبلي يصلي بالقوم وهو ناس اى الجنازة فتذكر اذا يصنع يخرج من المسجد ولا يتيمم
او يتيمم ثم يخرج للحنفية فيه قولان في قول تميم ثم يخرج وفي قول يخرج كما هو وهذا هو الصحيح ومستدل بخاري
بحدِيث الباب على انه اذا تذكر انسان في المسجد حنبلي يخرج كما هو ولا يتيمم ويمكن لمن قال انه يتيمم ثم يخرج ان في ذلك
مخبر من صلى الله عليه وسلم لانه اخرج الترمذي بسنده عن ابى سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
على يا على لا يحل لاحد ان يحنب في هذا المسجد غيرى وغيره قال الترمذي هذا الحديث حسن غريب وقد سمع محمد بن
اسماعيل منى هذا الحديث واستغفره فلما كان يحل رسول الله صلى الله عليه وسلم استنطاق المسجد حنبلا لئلا يتدل
بغيره ولو لم يكن له صلاح لم يكن الله يريد عيبه ان يدخل المسجد في حالة الجنازة وهو عليه حرام دام الله له صلى الله عليه
عليه وسلم بعد يتيمم فادعاه بعيد قوله عز ابى بكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل في صلاة
الفجر فادعاه بيده ان مكانكم ثم جاء وما اسد يقطر فضلى بعيد قوله وفي البخاري عن ابى هريرة ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم خرج وقد اقيمت الصلوة وعلت الصفوف حتى اذا قام في مصلاه انصرف وان كبر النصف وفي مسلم
من طريق يونس عن الزهري قبل ان يكبر فانصرف قوله فادعاه بيده ان مكانكم وفي الموطأ مراسلا كبر في صلاة من الصلوة
ثم اشار بيده ان امشوا في الباب عن ابى هريرة قال اقيمت الصلوة وصفت الناس صفوف فخرج رسول الله
صلى الله عليه وسلم حتى اذا قام في مقامه ذكر انه لم يفتسل فقال للناس مكانكم ثم رجع الى بيته فخرج عليان
ينظف راسه وقد اغتسل وضمن صفوف وهذا القبط ابن حبيب وقال عياض في حديثه فلم نزل قريبا منتظرا
حتى خرج وقد اغتسل وفي رواية ابن عيون وابوب وهشام عن محمد وفيها ثم ادوا الى القوم ان جلسوا
اقبها اختلافات الاصل ان الا نصرات كان قبل الشروع في الصلوة او بعده والثاني ادعاه بيده او قال بلسانه الثالث
ادعاه او قال مكانكم او قال ان جلسوا والرابع لما اذبحوا ليهم بالجلوس فكيف انظروا قبالا لا اختلاف الاول فيقال
دفعه ان الا نصرات كان قبل الشروع في الصلوة والرواية التي تدل على انه كان بعد الشروع تدل بان معنى فكبر
اى اراد ان يكبر ويصل الى مكان التكبير وقيل ان الا نصرات كان بعد دخوله صلى الله عليه وسلم في الصلوة فالرواية التي تدل
على انه كان قبل دخوله في الصلوة تدل قال الزرقاني قال ابو عمر من قال انه كبر زاد وزيادة حافض يجب قبولها
قيل والاولى ان يفتح بان من قال كبر فقول محمول على انه كان قريبا من الامام وسمع التكبير غروي كما سمع وراى من
قال قبل ان يكبر فتم نواف للتكبير ونفيه محمول على انه لم يسمع لانه كان بعيدا من الامام قال الحافظ ويمكن الجمع بينها
بكل قول كبر على اراد ان يكبر وبانها اذا قمتان ابداه عياض والقول في احتمال وقال النووي انه الا نهر وجزء من

حبان كعادته فان ثبت قال فانما في الصحيح صح انتهى واما الاختلاف الثاني اى الاختلاف بين القول والاشارة فيمكن ان
 يوفق بينهما ان الذين روى القول انهم عبروا عن الاشارة بقول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين القول والاشارة
 فبعضهم سمع القول فردى ما سمع وبعضهم رأى الاشارة فردى ما رأى وبعضهم سمع القول ورأى الاشارة واما الاختلاف
 الثالث والرابع فطريق الجمع ان يقال انه صلى الله عليه وسلم اشار اليهم فبعضهم سمع الاشارة انما اشار الى ان يكون
 في مكانا ولا يتفرق عن المسجد وبعضهم فهموا انه صلى الله عليه وسلم يشير الى ان تكون على حالتها الموجودة من القيام
 وبعضهم فهموا انه صلى الله عليه وسلم امر بالجلوس فردوه كما فهموه فهذا وجه الاختلاف فيما بينهم قال الاوستا والعلامة
 نور الله قلوبنا بنوره قوله وقال في اوله فكلب وقال في آخره فلما قضى الصلوة قال انما ابشر والى كنت
 جنبا قال الشيخ ابن الهمام لا يقتضى ان ذلك كان بعد خروجهم بخلاف كون التذكرة كان عقيب تكبيرة بلا مهلة
 وجمع الحافظ في الفتح الى وحدة الواقعة على التعمد لم ينقطع اباوة المشارة ورواية البخارى وانظر تأكيده
 ورواية مسلم حتى اذا قام في مصلاه قبل ان يكمل لقطع فيها الاحتمال فيعمل على نحوه وقال يعنى في الغسل فقال
 اى ابن حبان بعد ان خرج الروايتين من حديث ابى هريرة وحديث ابى بكرة وهذان فعلان في موضعين
 يتباينان خرج صلى الله عليه وسلم مرة فكبّر ثم ذكر انه جنب فالتفت فافتسل ثم جاز فاستألف بهم الصلوة و
 جاز مرة اخرى فلما وقف يكبر ذكر انه جنب قبل ان يكبر قد سب فافتسل ثم رجع فقام بهم الصلوة من غير ان يكون
 بين الخبرين فصل ولا جهاز وقول ابى بكرة تفصل بهم اراد بذلك تكبيرة محدثا لا رجع فبنى على صلوة اذ حال انه
 يذهب عليه الصلوة والسلام لينفصل ويبقى الناس كلهم قايما على حالتهم من غير ان يراجع الى ان يرجع انتهى ولما رأى مالك
 هذا الحديث في الغلال للصلوة قال انه مخصوص بالنسب على الله عليه وسلم اهـ ولعل بعد ذلك عن ابن بطال الشافعى
 اجاب تكبير المأموم قبل امامه اى فيما اذا احرز منفردا ونوى الاقتدار في انشاء الصلوة لانه روى حديث ابى هريرة على ما رواه
 مالك عن اسمعيل بن حكيم عن عطاء بن ابى يسار انه صلى الله عليه وسلم كبر في صلوة من الصلوات ثم اشار اليهم
 بيده ان اكثروا فلما قدم كبر الشافعى لا يقول بالمرسل ومالك الذى رواه لم يعمل به لانه صح عنه لم يكبر انتهى فقيد
 علم قول مالك وشافعى في هذا الحديث فيما قبل انه اخرج بحديث ابى بكرة وما فى معناه مالك بن انس واصحابه وسفيان
 الثوري والاوزاعي والشافعى على انه لا اعادة على من صلى خلف من شئ الجنبه صلى ثم تذكرنا لا اعادة على الامام
 فقط نحو غير صحيح او كان مشبهة عليه مسئلة بمسئلة فتقدم احرار المأموم على احرار الامام مسئلة ومسئلة جابته
 الامام وعليها بعد الادار مسئلة اخرى اهـ وفى هذا الجهد تشبيه قد تقدم ان الاختلاف الذى وقع في سياق
 هذا الحديث في انه صلى الله عليه وسلم كبر لانتاح الصلوة او لم يكبر فردا الى ابى هريرة كما فى روايات الصحيحين تدل على
 انه لم يكبر وسواء الى بكرة هذه اى اخرجها ابو داود وكذلك روى ابى هريرة التى اخرجها الدارقطنى وكذلك روى انس
 التى اخرجها الدارقطنى من حديث قتادة عن انس والرواية المرسلة لعطاء بن الياس التى اخرجها مالك في الموطأ وابوداود
 في مسنده ومرسل محمد بن سيرين ومرسل ربيع بن محمد الذين اخرجها ابو داود وكهنا تدل على انه صلى الله عليه وسلم دخل
 في الصلوة وكبر والمأموم فلا يدل لفظ من لفظا الحديث الا انها عند الدارقطنى من حديث انس فان فيها تكبرنا على

كذا في نسخة
 كذا في نسخة
 كذا في نسخة

تري ذلك اعلينا غسل قال نعم انما النساء شقائق الرجال الظاهر من سياق الكلام ان المراد من الببل بل
 المنى لا المذى ولذا قال يجب عليه الغسل وان لم يتذكر انما احتمل وقد ورد في الروايات الصحيحة ان منى المذى لا يجب
 الغسل بل يكفي فيه الوضوء فلا استدلال فيه لمن قال انه يجب الغسل من ان لم يتبين انه المار الدافق وان لم يرانه احتمل

باب في المرأة ترى ما يرى الرجل لا فرق بين الرجل والمرأة في وجوب الغسل لانزال في النيم وكذلك
 لا فرق بينهما انه لا يجب الغسل اذا لم ير المار وان كانا يريانها قد احتلما الا ما نقل عن روى غير رواية الاصول انها اذا نكحت
 الا احتلام وانزال والتذد ولم ير مالا كان عليها الغسل **قوله** عن عائشة ان امرسليم الانصارية وهي
 امرأ من بني عاتكة قالت يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق رايت المرأة اذا رأت في المنا ما يرى
 الرجل اغسل ام لا قالت عائشة فقال النبي صلى الله عليه وسلم نعم فلتغتسل اذا وجدت الماء قالت
 عائشة فاقبلت عليها فقلت اذ ذلك وهل ترى ذلك المرأة فاقبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال تربت يمينك يا عائشة ومن اين يكون الشبه قوله ان لك كلمة تكرهه يقال لما يكرهه والكفاب لام سليم
 وانما قالتها تعجبا لعل عائشة لم تكن تدرى بذلك محدثه سنها ولان الاحتلام في النساء نادرا كما ان عدم
 الاحتلام في الرجال نادرا ولكونها محفوظة عنها قوله من اين يكون الشبه يعني ان الولد متولد من مارد الرجل ومار
 المرأة فاما غلب كان الشبه لما كان للمرأة منى فانزاله وخرجه منها غير مستبعد قوله قال ابو داود وكذلك

روى الزبيدي الى واهشام بن عروة فقال عن عروة عن زينب بنت ابي سلمة عن امرسلة
 ان امرسليم الحديث مائل قول ابى داود ان اختلفت فيه الروايات في ان هذا الحديث من رواية عائشة
 ومن رواية ام سلمة فاختلف فيها الزهري ومشام بن عروة فروى الزهري عن عروة عائشة ورواها في ذلك مساف
 الجبجي فقال هو ايضا عن عروة عن عائشة فالرواية عائشة والسائلة ام سليم فالرواية عليها عائشة واهشام بن عروة
 فردن عن عروة عن زينب بنت ام سلمة عن ام سلمة تجعل الرواية ام سلمة ولم يتا بعد اذ تخرج رواية الزهري
 على رواية هشام بالتابعة قال اكان نظر نقل القاضي عياض عن اهل الحديث ان الصحيح ان القصة وقعت لام سلمة
 لا عائشة وبهذا يقتضي ترجيح رواية هشام على رواية الزهري واشاد ابو داود في تقوية رواية الزهري بتابعة اسره
 لكن نقل ابن عبد البر عن الزهري انه صحح الروايتين معا قال النووي في شرح مسلم تخيل ان تكون عائشة وام سلمة
 جميعا انكرتا على امرسليم وبجمع حسن لانه لا يمتنع حضورهما عند النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس واحد

باب في مقدار الماء الذي ييجزئ به الغسل اي يكفي في الغسل قد تقدم في باب ما يجزئ من المار في
 الوضوء ان العلماء قالوا لا تحديد في المار للوضوء والغسل الا ما روى محمد بن حسن انه يغسل بالصاع ويوضوء
 بالمداء فالقدر المجزئ من الغسل يحصل بغير البدن على الوجه المعتبر سواء كان صاعا او اقل او اكثر ما لم يبلغ في نقصان
 الى مقدار لا يسمى مستغسلا والى مقدار في الزيادة يدخل فاعلى حد الاسرار في الماء ما لك عن ابن
 شهاب عن عروة عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اناء هو الفرق

من الجنازة الفرق بالحركة كميال سبع ستة عشر رطلا ومهاشع عشر رطلا وثلاثة أصع في الجواز كذا في الجمع
 في رواية عمر كنت أقبل أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم من النار واح في قدر الفرق لاختلاف في الحقيقة
 بين رواية محمد بن مالك لأنه ليس في رواية مالك نفى غتسال عائشة مع صلى الله عليه وسلم ولو كان المراد غسله
 بعد صلى الله عليه وسلم فحمل على اختلاف الأحوال وإشهار أبو داود والي تقوية رواية مالك قال روى ابن عبيد بن جريح
 مالك قوله قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يقول الفرق ستة عشر رطلا وسمعت أبا أحمد
 يقول صاع ابن أبي ذئب خمسة أرطال وثلاث قال روى أبو داود وثقلت لأحمد فن قال ثمانية
 أرطال رفعت صحيح أم لا قال ليس ذلك بحفوظي هذا المجهود ولعل ابن أبي ذئب هذا هو محمد بن الزبير
 بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري أبو الحارث المدني استاذ أحمد بن حنبل فنسب الصاع
 إلى أبيه بن أبي ذئب واستأذنه قال أبو جهرى الصاع هو الذي يكيال به بواربعة أمد وقال ابن سيرة الصاع كميال
 لأهل المدينة ياخذ أربعة أمد وقال ابن الأثير الصاع كميال سبع أربعة أمد والمد مختلف واختلف فقهار
 البلاء في تقديره فقال فقهار الجواز الصاع خمسة أرطال وثلاثا ويقال رجع إليه أبو يوسف قال في الحافظ
 وتوسط بعض الشافعية فقال الصاع الذي لم يدخل ثمانية أرطال والذي لركوة الفطر وغيره خمسة وثلاثون
 ضعيف وقال فقهار العراق هو ثمانية أرطال وكذلك في الاختلاف في المد فقال الشافعي وفقهار الجواز المد رطل
 وثلاث باعراقي وقال أبو حنيفة وفقهار العراق هو رطلان والفتح الفرقي الأول بارواه الشيخان في القدر وثمنا
 وألهم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع وفي رواية لهما فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يطعم
 فرقا بين ستة والفرق اثنا عشر رطلا والمد ربع الصاع أو يقال إن الفرق ستة عشر رطلا فثبت بذلك
 أن الفرق ثلثة أصع وإن الصاع خمسة أرطال وثلاث والجواب عن هذا الاستدلال أن استدلالهم بهذا ما
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم أو عن غيره فاما أن كان من قوله صلى الله عليه وسلم فلم يثبت بقدر صلى الله عليه
 وسلم أن الفرق اثنا عشر رطلا وستة عشر رطلا وأما قول بعض أهل اللغة فليس بحجة على أمته الأحاط لأنهم
 قد روي في اللغة أيضا والجملة الواقعة في الحديث أن يطعم فرقا بين ستة لا سلم أن يكون من لفظه صلى الله
 عليه وسلم بل يمكن أن يكون لفظه صلى الله عليه وسلم كل مسكين نصف صاع رداه الراوي بالمعنى بالقرع عنده
 من مساوات الفرق بثلاثة أصع فقال فامر أن يطعم فرقا بين ستة وسياق لفظ الحديث ظاهر فيما قلنا فلما وقع
 ذلك الاحتمال بطل استدلالهم به وأيضا احتجوا بأخرجه البيهقي عن الحسين بن الوليد القرشي من قصة قد روى أبو
 من كج فخصه عن الصدوق لما قدم المدينة وسأل عن الصاع فأتاه نحو خمسين شيئا من إنباء لها جرين مع كل منهم
 صاع وهو خير عن أبيه وعن عمه أنه إن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فغيره أبو يوسف فإذا هو خمسة أرطال
 وثلاث فترك قول أبي حنيفة وروى أن مالك ما أخرجه واستدل عليه بالصبيان التي جاد بها مولاه الربيع فراجع
 أبو يوسف إلى قوله والجواب عنه أن هذا نقل عن الجوهري لا يستدل به ولا يصح استدلاله بغير هذا على قاعدة المجاز
 وأيضا احتج الطحاوي بهذا الفرق بما أخرجه بسنده عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت كنت أقبل أنا ورسول الله

عمر صاع النبي صلى الله عليه وسلم وقد رصاع عمر على خلاف ذلك فحدثنا حميد بن داود قال ثنا يعقوب بن حميد
 قال ثنا وكيع عن علي بن صالح عن أبي الحسن عن موسى بن طلحة قال قال الحجاجي صاع عمر بن الخطاب حدثنا محمد بن داود
 يعقوب قال ثنا وكيع عن أبيه عن غيرته عن إبراهيم قال غيرنا صاع عمر فوجدناه حجاجيا والحجاجي عنده ثمانية ارطال
 بالبغدادى حدثنا ابن ابى داود قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا شريك عن غيرته وعبيدة عن إبراهيم
 قال وضع الحجاج ثقبه على صاع عمر فهذا اول ما ذكره مالك بن تحري عبد الملك لان التحري ليس معه حقيقة بل هو كره
 إبراهيم وموسى بن طلحة من العيار مع حقيقة فهذا اول انتهى قلت وكان قد قدرت صاع عمر فاخرجه الحجاج
 وكان يمين على اهل العراق يقول في خطبة اهل العراق يا اهل الشقاق والفساق ومساوى الاخلاق المخرجة
 لكم صاع عمر ولذلك سمي حجاجيا وهو صاع العراق وقال ابن الهيثم في فتح القدير ولا يكون صاع عمر كذلك فخرج
 ابن ابى شيبة ثنا يحيى بن آدم قال سمعت حسن بن صالح يقول صاع عمر ثمانية ارطال وقال شريك اكثر من سبعة
 واقل من ثمانية قال ابن الهيثم وقيل لا خلاف بينهم فان ابا يوسف لما حزره وجد خمسة وثلاثين ارطال بل المدينة
 وهو اكبر من رطل اهل بغداد لانه ثلثون استراوا والبغدادى عشرون واذا قابلت ثمانية بالبغدادى فمستندة وثلثون
 بالمدينة وجدتها سوار وهو اشبه لان محمدا لم يذكر في المسئلة خلاف ابى يوسف ولو كان لذكره في المستاد و
 اعرف بمذهبه وجيئته فالاصل كون الصاع الذي كان في زمن عمر هو الذي كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم اولي بالاستقصا بل ان ثبتت خلافه ولم يثبت وعند ذلك تكون تلك الزيادة التي يأتها فيكون ازيد من
 وهي لفظ ثمانية ارطال ورطبان صحيحة اجتهدوا ان كان في الرواة الذين في طريقها ضعفت او ليس بغير
 من ضعف الراوى سوى بعضها فظاهر الا انتصار في نفس الامر وليس كلاما به اضعف خطا وبذا التاثير بما
 ذكر من الحكم الاجتهادى يكون صاع عمر هو صاع النبي صلى الله عليه وسلم هذا ولا يخفى ما في واقعة ابى يوسف مع مالك
 يكون انقل عن الجوهري من النظر بل عدم ذكره خلافة اقوى منها فيكون ذلك سبيل ضعف وقور اصل الواقعة
 لابى يوسف ولو كان راوينا ثقة لان وقور ذلك لعامة الناس ومشافهة اياهم به ما يؤيدهم شهره وكونه لو كان
 كذلك لم يخف على محمد فهو علة باطلته ثم اعلم ان ما ورد صاحب عون المعبود في هذا البحث من اطعن على الامام الطحاوى
 لانكوث قلنا بذكره ولا يرد فانه حصيب وهو مجاز عليه انتهى ما في بل الجوهري قلت قد تقدم بعض ما يتعلق بالاثر
 في باب ما يخرج من النار في السنن فراجع وفي عرف الفضل في السب الى استاذنا نور الله قلوبنا بوجه ان لا يبي
 اخرج قصته منظره ابى يوسف مع مالك وهو سب قوسى ولا يصح قول الخفيف في رده ان الامام محمد لم يذكره
 والى لا حفظ منه متعنا له بطول حياته قد امكن قال ان صاعنا وصاع الحجازيين كان في عهد النبي صلى الله عليه وسلم
 لا يمكن لاحد ان ينكره لان كل واحد ثابت بروايات صحيحة قد اخرج الزيلعي حديث الهداية من اكبر الامداد وصاعنا
 اصغر الصبيان عن صحيح ابن حبان وبوينده حديث صحيحين اللهم بارك لهم في مدحهم وصاعهم لان الظاهر ان الراوى

من البركة المبركة كسبته قوله قال وسمعت اسهل يقول من اعطى في صدقة الفطر برطلنا هذا خمسة
اسطال وثلاثا فقد اوقف قيل له الصيحا في ثقليل قال الصيحا في اطييب قال لا ادرى في بذر المجور وحاصل
ذلك القول انه لما سوي عنده الصاع خمسة ارطال وثلاثا من شارب ادى صدقة بمكيل صاع ومن شار
ادى بوزن خمسة ارطال وثلاث رطل فانها مستويان قيل له اي اعترض عليك الصيحا في ثقليل فاذا ادى منه
خمس ارطال وثلاثا بل يكون مؤديا للواجب وموفيا له قال اي الامام احمد في جوابه ولم يتامل في الاعتراض
حق التامل الصيحا في اطييب اي اطييب انواع التمر واعلاها فكيف لا يكون اذا اعطى منه خمسة ارطال وثلاثا
مؤديا لام احمد لتامل في وجه السؤال وعلم ان حاصل الاعتراض ان الصيحا في من انواع التمر يكون اقل
من غيره فيكون ما يساوي خمسة ارطال وثلاثا وزنا لا يساوي عاذا اكيل في المصراع ثقله فلا يبلغ اصراع
بل يكون اقل منه والواجب بالنصر صاع وقد قلت من اعطى خمسة ارطال وثلاثا فقد ادى في نفي هذا الحال كيف يكون
مؤديا لصدقة فلم يجبه الجواب وقال لا ادرى واما عندنا الاحناف لا يكون مؤديا حتى يستوفي مقدار اصل
التمر قال لا دستاؤ العلام نور الله قلوبنا بنوره قوله قيل له الصيحا في ثقليل اي قيل لا حملان اتم الصيحا في ثقليل
فلا يلا خمسة ارطال وثلاث منه وزنا الصاع كيلا قال احمد مستقهما الصيحا في اطييب الجواب اي نعم مخدوف
قال احمد بعد استماع الجواب لا ادرى الجيزي ام لا

باب في الغسل من الجنابة اي في كيفية وصفتها اختلف العلماء في فرائضه فقالت الكنفية فرائضه
المضمضة والاستنشاق وغسل ظاهر الجسد ولومن وجه كالشارب والحاجب وجميع اللحية وهو قول احمد
وما لك الا ان ما قال ويفترض ذلك ايضا وقال الشافعي فرضه غسل الجسد بركه واما الاستنشاق والمضمضة
فلا يفترضان بل هما سنتان وسنة ان يغسل يديه الى رصغيه اولاهن ان يغسل نجاسته لو كانت على
بدنه وفرجه وان لم يكن به نجاسة ثم يتوضا كوضوء المصلوة واقا في البحر ان ما كان سنة في الوضوء فهو
سنة في الغسل فتس في النية ويندب التلطف بها وكذا ينذب فيه ما هو مندوب في الوضوء سوى استقبال
القبلة فانه يكون غالبا مع كنف العورة وفي غسل الرجلين ثلثة اقوال احدها ان لا يوتر غسل جليبه طلاقا بل
يغسلها عند الوضوء وهو قول الشافعي ونحو بعض الكنفية كحديث عائشة عند الشيخين والنسائي وابي داود
كان يتوضا كما يتوضا للمصلاة قبل افاعة المار على سائر جسده فبأنها انه يوتر مطلقا وهو مخار اكثر الكنفية كحديث
ميسومة عند الشيخين وغيرهما ان النبي صلى الله عليه وسلم تفضض واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم عصب على راسه
وجسده ثم تحول عن ركعتين قد مره وثلاثها تفصيل وهو ان يوتره اذا كان قائما في مستنقع المار او على تراب
بحيث يخرج الى غسلها بعد ذلك ما لو قام على حجر او لوح ونحوها مما لا يجتمع فيه المار فلا يوتر وهذا الخلاف كله انما هو في
الاولية والسنية لاني الجواز وعدمه ويحل فعله صلى الله عليه وسلم اعلى هذا التفصيل وعلى الحالين ثم بعد الوضوء
يفيض المار على كل جسده مئا واختلوا ايضا في كيفية افاعة على ثلثة اقوال احدها ان يفيض على منكبيه
اليمين ثم على اليسر ثم على راسه وسائر جسده فبأنها ان يبدأ باليمين ثم باليسر ثم باليسر وثلاثها

انه يبدأ بالراس ثم باليمين ثم باليسار وهذا هو الحق لعدة احاديث في صحيح البخاري وغيره واختاره صاحب الهداية
وابن الهمام والخبلي وصاحب البحر والنهر قوله عن جبير بن مطعم انهم ذكروا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم الغسل من الجنابة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا فافيض على راسي ثلاثا
اشاد بيده كلتيهما قوله انهم ذكروا في مسند احمد تذكرنا الغسل من الجنابة وفي رواية النسائي تاروا في
الغسل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بعض القوم اني لا غسل كذا وكذا وفي رواية البيهقي كما في رواية
النسائي وفيها فقال بعض القوم اما انا فافضل راسي كذا وكذا قوله اما انا فافيض على راسي ثلاثا فسيم اما ذكره
الحاضرون اي اما انتم فتفعلون ما ذكرتم واما انا فافعل كذا قلت وفيه القصر على راي عبد القاهر فيكون الرد
على قول الحاضرين ولذا اقتصر على بيان الافاضة على الراس وفيه سنية التثليث في الافاضة على الراس
قوله فاخذ بكفيه فبدأ بشق راسه اليمين ثم اليسار ثم اخذ بكفيه فقال بهما على راسه اي
اشاد بهما اذا فاض الماء بكفيه على جميع راسه فافهم ان التثليث كان لاستيعاب الراس مرة واخرجه
البيهقي بهذه السند عن عائشة وفيه ثم نصيب على شق راسه اليمين ثم نصيب على شق راسه اليسار ثم
ياخذ بكفيه فيصيب وسط راسه فلعل قصد بالتثليث الاستيعاب مرة لا التكرار مرات وقد ثبت التثليث
على الراس على المنكب ايضا فلعله مرة فعل هذا مرة بقوله قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اذا اغتسل من الجنابة قال سليمان بن عبد الله اذ يغتسل بيدي قال مسدد وغسل يديه ويصعب
الاناء على يده اليمنى ثم اتفقا فيغسل فرجه وقال مسدد يغتسل على شاله وربما كنت عن فرج ثم يتوضأ
وضوءه بالمصلاة الحمد يث قوله وربما كنت يعني يقول مسدد وان عائشة ربما لم تذكر لفظ الفرج بل كنت عنها
بلفظ آخر كما في رواية سلم ثم صاب الماء على الاذني قوله ثم يتوضأ اي بعد الفراغ من غسل اليدين والاستنجار و
طاهره انه يغسل جلبيه قبل غسل سائر البدن وقد ثبت انه كان يغسلها بعد الاستنجار من ذلك المكان وتجمع بان كان
يفعل حيا كذا واحيا كذا او بان كان يغسل رجلبيه لازالة الحدث اذ لا ثم يغسل بعد ذلك للنظافة وازالة
الطين ثانيا او اذا كان يغسل قائما في مستنقع الماء وعلى تراب يفرغ غسل رجلبيه واذا قام على حجر او لوح فلا يفرغ
بل يغسلها قوله ميمونة قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم غسلا يغتسل به من الجنابة فاكفاه
الاناء على يده اليمنى فغسل يمينه او ثلثا ثم صب على فرجه فغسل فرجه ثلثا ثم فرب بيده الاضغ
فغسلها ثم تمضمض واستنشق وغسل وجهه ويديه ثم صب على راسه جمدة ثم تنحى ناحية
فغسل رجلبيه فثا ولثة المندبل فلم ياخله وجعل يفيض الماء عن جبهته فلما كبرت ذلك لابراهيم
فقال كانوا لا يرون بالمندبل باسا ولكن كانوا يكرهون العادة قال ابو داود قال مسدد قلت
لعبد الله بن داود كانوا يكرهون العادة قال هكذا هو ولكن وجدته في كتابي هكذا في الحديث غسل
اليدين قبل الاستنجار وهو سنة لكونه آلة للاستنجار بالماء وهو ايضا سنة وان لم يكن النجاسة لكيلا يبقى باليسار
وغسل اليدين بالتراب بعد الاستنجار وهو مندوب لزيادة النظافة والوعود قبل الغسل وهو سنة وفيه تأخير

غسل الجميع وهو سنة اذا كان قائما في مستنقع لما روي قول مالك بن الحنفية وفيه مسئلة المنديل بعد الغسل
 قال بعض الحنفية يستحب ان يسبح بدنه بمنديل بعد الغسل والوضوء كما اختاره صاحب المنية وقال بعض لا يكره
 ولا يجب كما اختاره قاضي خان وهو المعتبر وهو قول مالك والشافعي ومالك بن الحنفية قيس بن سعد الذي اخرج
 ابن ماجه وابوداود واللفظه فاقبل ثم نادى بالحفنة مصبوغة بزعفران او درس فاستكمل بها وفي الترمذي من
 حديث عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم خرقة ينشف بها بعد الوضوء وفي سنده ابو معاذ وهو ضعيف ايضا
 في الترمذي من حديث معاذ رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا توضأ مسح وجهه بطرف ثوبه قال يحافظ واستاده
 ضعيف واخرجه ابن ماجه عن سلمان الفارسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح وجهه بطرف ثوبه فمسح بها
 وجهه وقالوا يتخذوا الطرق حصل له قوة وقوى بعضها بعضا ولا اقل ان يكون مباحا يذكر منه وذكر بعضهم قال
 الترمذي من كراهة ما ذكره من قبل انه قيل ان الوضوء يرفع من روي ذلك عن سعيد بن المسيب الزهري ويحدثنا قال عمر بن ابي سلمى
 واستدوا باروا ابن شاذان عن ابن شاذان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يسبح وجهه بالمنديل بعد الوضوء ولا ابوك ولا عمر ولا علي ولا ابن
 مسعود قال يحافظ واستاده ضعيف ايضا لا دليل في الحديث على الكراهية قال الاستاذ العلامة نور الله قلبه بنا بوجه قوله ولكن كانوا
 كبره من العادة هو من قبيل النهي عن الشيء كما نهى عن انتباذ الخيلين على طور الشافعية فانهم قالوا انهم لم يروا مطلقا
 ولو لم يسبحوا من قبيل النهي لاجل الشيء كالمثال المذكور على طور الحنفية فانهم قالوا انهم لم يروا كراهية كراهية
 عن الاستاذ في المسألة شذوية كشف البصرة والفرق بين الطرفين ظاهر لكن العكس الامر فبان في فاطمة وفي الثاني
 ولم يطر في الاول خصوصية المقام وهو روي النهي على العادة وقوله هكذا قال عبد الله بن داود وكذا المروزي
 وجدت في كتابي بهذا اي كبره من العادة لفظ العادة بغير اللام المجردة مروية عن الاستاذ والمراد كبره من العادة
 فلهذا يفرق عنه والله اعلم ثم بان في ان السبي القسم الاول من النهي بالنهي لسد الباب بالكيفية والقسم الثاني بالنهي
 عن عين العلة واللافتة قول له عن عبد الله بن عمر قال كانت الصلوة خمسين والغسل من الجنابة سبعين
 مرارا وغسل الثوب سبعين مرارا فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل حتى جعلت الصلوة خمسا
 والغسل من الجنابة مرة وغسل البول من الثوب مرة فيه ان غسل جميع البدن فرض في غسل الجنابة وفيه دليل على
 ان في غسل البول من الثوب يكفي مرة وبه قال الشافعي وقالت الحنفية لا تقدر فيه بل لازم فيه خروج النجاسة
 فهو موقوف الى غالب راي مبتلي في كبره الا ان الغالب انها تنزل بالثلث فقالوا بان الغسل ثلاثا في النجاسة
 التي هي غير مرئية لئلا يروى في استيقظ الامر بالثلث عند توهم النجاسة فتمت تحقيقها اولي فلو حصل بالمرءة لكان
 قوله عن علي قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل قل من ترك موضع شعرة من جنابة لم يغسلها
 يغسل بها كذا وكذا من النادر الحديث كناية عن العدو اي يضاعف للعذاب اعتدافا كثيرا وقيل اما كناية عن
 نزع ما يغسل به او بما هم من شدة الوعيد ولذا قال علي علفت مع شعراسي معاملة العدو مع العدو فجززته وقطعته
 فانه ان لا يغسل المار الى جميع شعري وجلد راسي وفيه دليل على ان غسل جميع البدن فرض حتى لو بقيت موضع

شعره لم يصل الماء إليه بقيت جنباته لو منع وصول الماء مثل الطين والعجين والشمع لم يرفع الجنباته وقد يستدل
على فرضية المضمضة والاستنشاق -

باب في الوضوء بعد الغسل أي إذا تفرغ في الغسل من يجب عليه أن يعيد الوضوء بعد الغسل أم لا ويريد
ما حكمه بل يباح أم لا تفقوا على أنه لا يجب بل قالوا إذا لم يرد به عبادة يكون محدثا قوله عن عائشة قالت

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل ويصلي الركعتين وصلوة الغداة ولا يراهما يحدث
وضوء بعد الغسل أي يصلي سنة الفجر وكنتي الفرض ويكتفي بالوضوء الذي ترضأ في الغسل -

باب في المرأة هل تنقض شعرها عند الغسل أو لا تنقض بل تكفي بإفادته المارة على رأسها تختلف
العلماء فيه فقالت الحنفية لا يجب على المرأة بل لا تنقض شعرها ولا يراها إذا أتت أصليا قلت حاصل المسئلة

أنه لا يجب على المرأة بل لا ين البضا أن تنقض الضميرة لغسل الشهور ولا الإصبال الماء إليها ولها بما بها بل يكفها
أن توصل الماء إلى أصولها وبها به وإن لم تبل الشعر المفتوك وبذا في كل غسل سوار كان غسل الجنبات أو غسل

الكفين النفاس وبه قال مالك والشافعي وأحمد ومجمهور العلماء إلا أن أحمد بن حنبل قال يجب نقض الضميرة
وبها بما بها غسل الكفين قال الجمهور إن فيه سوار المرأة والرجل من إلى خفيته في الرجل روايتان في روايته

كما قال الجمهور وفي أخرى يجب على الرجل إذا كان مضطرا لشعره كالعلوية فلا تراكم نقضها والإصبال الماء إلى انتشار
الشعر وغسل كل شعر من شعور المسترسلة وغيره بالدم المخرج فيه لهم بخلاف النفاس وذهب إبراهيم نخعي إلى أنه

يجب نقض الضميرة والذؤب غسل كل شعر من الشعور المسترسلة وغيره في غسل الجنبات وكذلك في غسل الكفين
والنفاس والرجل والمرأة فيه سوار قوله عن امرأة من المسلمين وقالت إن امرأة من المسلمين وقال زهير إنفاقات

يا رسول الله إلى امرأة أشد ضمرا راسي أفانقضه للجنبات أنه قال إنما يكفيك أن تحففي عليه ثلثا وقال
زهير تحففي عليه ثلاث حثيات من ماء ثم تقضي على سائر جسدها فإذا أنت قد طهرت اختلف

زهير وابن السرح في السائلة فتحي سياق ابن السرح أن السائلة امرأة من المسلمين وفي سياق زهيرين السائلة
أم سلمة ثم أشارا بعد أو دبا خارج سياق آخر إلى وجه الجمع أن امرأة من المسلمين جاءت إلى أم سلمة فأمرت أم سلمة

أن تسأل عن مسئلتها فسألت بها أم سلمة فأسألو السؤال إلى امرأة من المسلمين مجازا لكونها سبب المسئلة
والحدِيث يدل على أن الإصبال الماء إلى أصول الشعر ضروري لأنه قال وعمرى قرونتك عند كل حفة ولا

نقض الضميرة ولا اكتفارا بالحثيات الثلث في غالب الأحوال فإذا غلب في النطن أن الماء وصل إلى الشعر
بالتمليت والاكيب الزيادة عليه ولو وصل في المرة الواحدة فالثلث سنة والحدِيث حجة للجمهور على إبراهيم

نخعي والخايرة لافرق بين غسل الجنبات والكفين فهو حجة على أحمد أيضا وهو قول جمهور الصحابة ثم إن عمر وابن مسعود
وجابر بن عبد الله وأم سلمة وعائشة أخرجه الدارمي عنهم في سنة والفقهاء فيه أن في لقن الضميرة وب

جميع الشعر للنفاس وجها عظيما وأخرج مرفوع في الشرع موصوع فسطع عن غسل لآعته عند أبي خفيته ويدل

على التقفة بين الرجل والمرأة حديث ثوبان انهما استفتوا النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 (أي عن غسل الجنابة) فقال اما الرجل فليغتسل راسه لاى فليحلق وينقض شعر راسه ان كان مضفورا
 فليغسله حتى يبيلة اصول الشعر واما المرأة فلا عليها ان لا تنقضه الاى لا حرج على المرأة في عدم نقضها
 لان في انقض عشرين حرج وعسرا تغرف على راسها ثلث غزفات بكفيها اى فاذا بلغ الماء اصول شعرها
 فقد طهرت وفي سنده اسمعيل بن عياش وروى هذا عن الشاميين ومنهم من يهينهم قوى -

باب في الجنب يغسل راسه باخطي اى هل يجزى ذلك ام يلزم عليه ان يغسله مرة اخرى تختلف
 العلماء في ذلك فقال ابو حنيفة يجوز الوضوء والغسل باراسه وارض كالمطر والعين وان تغير بطول المكث
 او غير اوصافه شي ظاهر سواء كان ذلك الشيء المخلوط من غسل الارض كالتراب او شي يقصد بخلطه التطهير كالاشنان
 والصابون والخطي او شي آخر كالزعفران الا ان يغلب على الماء حتى يزول طبعه وهذا الرقة والسيلان قال
 ابو يوسف الكان الشيء المخلوط يقصد به يقصد بالماء والتطهير فخلطه غير مضر ويجزى به الوضوء والغسل الا ان يزيل اسم
 المائية وان كان غيره فعنه في رواية اذ غلبت لك الشيء لا يجوز الوضوء به والا يجوز في رواية يجوز به
 الوضوء مطلقا وقال الشافعي اذا كان الشيء المخلوط من غير جنس الارض لا يجوز به ازالة الحدوث سواء كان ذلك
 المخلوط شي يقصد به التطهير كالاشنان والصابون والخطي شي آخر كالزعفران وسوار غلب على الماء اول يغلب به
 قول مالك واحمد بن حنبل قال بن الهام في فتح القدير اتفقوا على ان الماء المقيد لا يزيل الاحداث والحكم عند فقد
 المطلق مضاف الى التعمد والخلط في الماء الذي خالطه الزعفران وغيره مني على انه مقيد عند الشافعي ونحن لانكر
 ان يقال له الماء الزعفران ولكن نقول لا يمنع مع ذلك ما دام المخلوط مغلويا ان يقال انه ما من غير زيادة والاضافة
 الى الزعفران لا تمنع الاطلاق كالاضافة الى البير واليمن اه قلت اختلفوا ايضا في ان الاعتبار للغلبة بل
 من جهة الاجزاء او غيرها فاعلم انهم اتفقوا على ان المطلق يجوز استعماله في ازالة الحدوث وليس مطلق لا يجوز
 فمنهم من اعتبر الرقة والسيلان ومنهم من منع بتغير وصفه ومنهم من اعتبر تغيره من غير ان يزيل الغلبة
 بالاجزاء فلا بد من ضابطه موفق بين قول كل قول على ما يليق به فنقول له انما اذ بقي على أصل خلقه ولم يزل
 عنه اسم الماء جاز الوضوء به وان زال وصار مقيدا لم يجز والتقييد بما جاز الامر من ابا ببال الاستخراج او بقلبه المستخرج
 وكما الاستخراج ما يطبخ بجل خلطه بشي ظاهر لا يقصد به المبالغة في التنظيف كاصابون والخطي فالسدر او بغيره
 النبات وقلبه المستخرج تكون بالاختلاط من غير طبخ ولا شرب نبات ثم المخلوط للماء ما جاز ما كان فان كان جازا
 فالعبارة ببقا الرقة والسيلان فادام رقيقا يجزى على الاعصار ويجزى به الوضوء وان كان لثعا فاما ان يخالف الماء
 في الاوصاف كلها او بعضها او لا يخالف اصلا فان لم يخالفه كالماء المستعمل وكما الورود المنقطع الرائحة فالعبارة للغلبة
 اجزاء فقل كانت الغلبة للمطلق من حيث الوزن جاز به الوضوء وان كان بالعكس لا يجوز وان خالف في الاوصاف
 كلها فالعبارة في المنع بتغير الاوصاف كلها اذ كثيرا وان خالفه في البعض كالماء المخلوف في اللون والعمق تعتبر
 الغلبة من ذلك الوجه فان غلب لون اللبن وطعمه لم يمنع الجوز والا فلا قوله عن عائشة عن النبي صلى الله

عليه وسلم انه كان يغسل راسه بالخطمي وهو جنب يجتزئ بذلك ولا يصب عليه الماء والحديث
 دليل على ان الماء اذا غاطه شيء طاهر بقصد منه زيادة النظافة سواء كان يطبخ به او يجلطه كما في الاثنان
 والصابون يجوز به ازالة الحدث وان تغير لون الماء او طعمه او ريحه لان اسم الماء باق وازداد معناه وهو
 التطهر والكثير وان كان ضعيفا ولكنه يبيده ما جرت به السنة في غسل الميت بالماء المغلي بالسدر والخمر
 وقد وضع غسل النبي صلى الله عليه وسلم من قصعة فيها الخمر الخمسين اخرجها النسائي وامر النبي صلى الله عليه وسلم للميت
 ان يغسل بار مخلوط بسدر اخرجها الشيخان نعم اذ ازال الرقة وصار غليظا كالسويق المخلوط فلا يجوز الوضوء به لانه
 حينئذ يزول عنه اسم الماء ومعناه ايضا وقد اخرج ابن ابي شيبة وغيره عن ابن مسعود انه كان يغسل راسه
 بخطمي ويكتفي بذلك في غسل الجنابة وهو يقوي ما ذكرناه وبذلك اويل الحافظ في الحديث الذي اخرج البخاري ومسلم
 من حديث ام عطية الانصائية قالت دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم عينا لوفيت ابنته فقال اغتسلنا
 ثلثا او غسنا او اكثر من ذلك ان راثنين ذكرك بار وصدرنا جعلنا في الآخرة كما في الحديث قال الحافظ وطاهر
 ان السدر يخلط في كل مرة من مرات الغسل وهو مشربان غسل الميت للتنظيف لا للتطهير لان الماء المضاف
 لا تطهر به انتهى قلت هذا ما يدل بطلان ما يوت بخمس الميت لما فيه من الدم المسفوخ كما يتنجس سائر الجواهر
 التي لها دم ساكن بالموت ولينالوا وقع في البير يوجب نجاسة الا انه اذا غسل بماء طهارة كرامته لم ينجس
 الكرامة في الحكم بالطهارة عند وجود السبب المطهر في الجملة فهو الغسل قوله ان الماء المضاف لا يطهر به قلت
 الماء لا يتقيد بل ان يده الاضافة لتعريف المجاور لا لتعريف الذات فلا تقيد التقيد كالسير ونحوه قال
 الحافظ وقد يمتنع لزوم كون الماء يصير مصفا بذلك لاحتمال ان لا يغير السدر وصف الماء بان يمتنع
 بالسدر ثم يغسل بالماء في كل مرة فان لفظ الخبر لا يبي ذلك انه قلت هو باطل ياتي عنه لفظ الحديث وبيده
 ما جرت به السنة في غسل الميت وكذلك عمل ابن مسعود.

باب فيما يفيض بين الرجل والمرأة من الماء امراد بالماء المني او المذي اي ما حكمه في غسلها
 اتفق العلماء على ان المذي نجس اذا جاب البدن او الثوب يجب غسله واختلفوا في اني وسباني بيان الذناب
 في باب المني يصيب الثوب قال الشافعي ظاهره والجواب على انه مدر قوله عن عائشة فيما يفيض بين الرجل
 والمرأة من الماء قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياحن كفا من ماء يصب على الماء ثم
 ياحن كفا من ماء ثم يصبه عليه قوله فيما يفيض بفتح التثنية من فاض يفيض فيضاي يسيل قوله
 على الماء اي المني او المذي المرض منه بيان ازالة غسله بصب الماء عليه كمر التطهير ان حل على المني عند مجيء
 للتطهير عند الشافعي واما اذا كان المحرم هو المذي فيجوز صب الماء شيئا فشيئا على الثوب عند الجميع
 والحديث باطلا حجة على الشافعي في نجاسة المني.

باب في مواصلة الحائض ومجاورة ما في المشاركة في الاكل والمساكنة في البيوت مع الحائض
 قد تقدم هذا الباب مع قدر تغيير سياقي في كتاب النكاح باب في اتيان الحائض ومباشرتها فالمراد من المجاورة

جهنم المساكنة مع هذه المسئلة متفق عليها انها تجوز وكذلك المأكلة وانما الخلاف في المباشرة اي هل
 المباشرة بالبشرة من غير جوارح فذكر هناك قوله عن انس بن مالك قال ان اليهود كانت اذا حاضت
 منهن المرأة اخرجوها من البيت ولم ياكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيت فسل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن ذلك فاذل الله تعالى ذكره ويستلوك عن الحيض قل هو اذى فاعتزلوا
 النساء في الحيض الى اخر الآية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم جامعوهن في البيوت وصنعوا
 كل شيء غير النكاح فقالت اليهود ما يريد هذا الرجل ان يدع شيئا من امرنا الا خلفناه فجاء اسيد
 بن حضير وعباد بن بشر الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال يا رسول الله ان اليهود تقول كذا وكذا
 افلا تكلمهم في الحيض فتمتروجه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى ظننا قد وجد عليهم فخرجوا
 فاستقبلتهم هديئة من لبن الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث في اثارها فظننا انهم يجيدون عليها
 قوله عن ذلك اي سئل صحابة عن المأكلة والمباشرة في البيت مع الحيض قالوا لا يرون ذلك في الحديث
 عن السدي ان الذي سأل اولاهن ذلك هو ثابت بن الوجدان قوله الحيض مفضل من الحيض يصلح من
 حيث اللغة المصدر والزمان والمكان قال في الاثر المفضل الاول في الآية هو الدم بالاتفاق لقوله تعالى
 قل هو اذى وفي الاثر ثلثة اقوال احدها الدم كالاول والثاني زمان الحيض والثالث مكانه وهو الفرج وهو
 قول جمهور المفسرين ثم الاثر الثاني لان الانسان قليل سمي بذلك لان له لونا كبريا ورائحة منتنة ونجاسة
 مؤذية فالغة عن العبادات يعني الحيض اي في مكان الحيض وهو الفرج او حوله ما بين السرة والركبة ايضا احتياطا
 قوله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بينا مفسر الاختزال المذكور في الآية يقتصر على بعض افساده
 حيا معهن في البيوت اي ساكنوهن وخاطبوهن واصنعوا كل شيء من المأكلة والملاسة والمضاجعة
 غير النكاح اي الجمار كما قال محمد بن الحسن قوله ان اليهود تقول كذا وكذا اي حتى قول اليهود الذي تقدم قوله
 افلا تكلمهم في الحيض اي افلا نطأهم في الحيض لكيلا يخالفه قيل فيه توجيهان احدهما ان يكون المقصود
 استجادة الجمار واستباحة تفصيا في الخلاف اي ليكون المخالفة تامة وثانيهما ان يكون المقصود ترك مخالفة
 الفرج وان يصيروا كما كانوا عليه من المتاركة الكاملة تفصيا عن الخلاف والاستفهام عن الاول انكارا على عدم
 النكاح يعني الجمار فانكاد عدم النكاح اقرارا فيثبت الجمار وعلى الثاني استفهام تقريري بمعنى عدم تلبس لوانه
 يعني بما يكون بين الزوجين من الانبساط والملاسة حتى تبقى المتاركة انت منتهيتها والمباعدة المحضة فوجه
 التفسير والغضب على الاحتمالين ظاهر وفي الاول اظهر فان فيه مخالفة صريحة للامر المنصوص من الله تعالى وفي
 الثاني مخالفة لليهود على خلاف شريعة الاسلام ولكنها ما اكلمنا من هذا الكلام الا كسر نيتها لا تعرض فاسدة ومخالفة
 بل صدر عنها عن نص في رجمها فلم يكن هذا الغضب في حقها تنبيه وقد وقع في رواية مسلم افلا يجامعون مكان

أفلا تعلمون ونفسه القاري في المرقاة وأشيخ عبد الحق في اللغات أفلا نجا معهن في البوت وفي الأكل
والشرب لمواقتهم أو خوت حرتب الضر الذي يذكره ويأبى من فيها التاويل لفظ الباب أفلا تعلمون قوله فاستقبلها
وفي نسخة فاستقبلها أي استقبلها شخص معه يد من بعض الصحابة بيد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فأرسل إلى ثارها فخرها فجاراه فسقاها اللبن لطفها بها ولعلها لا يجد عليها قوله عن عائشة قالت كنت
أعرق العظم وأنا حائض فاعطيه النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فيه في الموضع الذي وضعت
وأشرب الشراب فأنزل فيضع فيه في الموضع الذي كنت أعرب منه قوله أعرق أي أكل عليه من اللحم
عرق العظم عرقا معرقا كقعد أكل ما عليه من اللحم كعرقه والعرق وكغراب العظم أكل لحمه أو عرق العظم لحمه فأذا
أكل لحمه عرق أو كذاها عليه كذا في القاموس والحديث يدل على جواز مأكلة الحائض وما استأذى على أن أحضها
من اليد واللحم وغيرهما ليست نجس وأما النسب إلى أبي يوسف من أن بدنها نجس فغير صحيح.

باب الحائض يتناول من المسجد تناول إمام أو غيره بحدوث إحدى التأتين أي تأخذ شيئا من
الطعام التي تعطى شيئا أخذته بمديد من المسجد أي وهي خارجة عنها قوله عن عائشة قالت قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم تأويل بعض الخمرة من المسجد قلت أفني حائض فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أن حيضتك ليست في يدك الخمرة حصيرة من السفوف أو من المسجد قيل حال من النبي صلى الله عليه وسلم أي
قال لي ذلك حال كونه صلى الله عليه وسلم في المسجد فتكون الخمرة في الكعبة والنبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فكيف
حال من الخمرة فيكون الأمر على العكس هو الظاهر قوله قلت أي معتدرة ولعلها نهيت كما لا يجوز للحائض الدخول
في المسجد لا يجوز إدخال اليد قوله أن حيضتك ليست في يدك قيل معناه أن النجاسة التي يصان المسجد عنها
وهي دم الحيض ليست في يدك قلت هذا غير موجه والأدلى أن يقال إن عائشة كانت تعلم أن في يدها ليست نجاسة
الحيض التي يصان المسجد عنها وما امتنعت عن إدخال يدها في المسجد إلا لأنها علمت أن الحائض العارضة لها من
الحيض وحكمها حلت يدها فلا حيل هذه امتنعت عن إدخال يدها ولهذا أجابها صلى الله عليه وسلم بما جاهدته هذه الحالة
التي يكونها الحائض عرضت لها باعتبار مجموعها لا باعتبار أجزائها فلا يقال لليد حائض حتى يصان عنها المسجد ففي الحديث
أن الحائض أن تتناول الشيء من المسجد بيد يدها خارجة عنها والمقبور في الدخول والخروج بالتقدم لا باليد أو الرأس.

باب في الحائض لا تقضي الصلوة أي الصلوات التي لم تصلها أيام حيضها رجع المسلمون على أنه
لا يجب على الحائض قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء الصيام وحكي أن عبد البر عن عائشة من أنحوارج أنهم
كانوا يوجبون على الحائض قضاء الصلوة والفرق بين الصوم والصلوة أن الصلوة كثيرة متكررة فتشقق قضائها
بمخلاف الصوم فإنه يجب في السنة مرة واحدة قال الأوزاعي العلامة نور الله قلوبنا بنوره والفقيه فيه
أن الطهارة شرط فيها لا فيه مع مكان الخروج وهو قد اختلف السلف فبين ظهرت من الحيض بعد صلوة العصر
وبعد صلوة العشاء بل تقضي الصلوتين أو الأخرى وعن ابن عباس أنه كان يقول إذا ظهرت الحائض البعد
صلت الظهر والعصر وإذا ظهرت بعد العشاء صلت المغرب والعشاء وعن عبد الرحمن بن عوف قال إذا حضرت

الحائض قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واظهرت قبل الفجر صلت المغرب لعشار رواها بسعيد
في سنة والاخرى قلت وهذا يرشدك ان وقت الظهر والعصر وقت المغرب والعشاء مشترك في حفظه فانه
ينفعك في الباب الميقات والجمع بين الصلوتين قوله عن معاده قالت ان امرأة سألت عائشة رضي

الحائض الصلوة فقالت احروية انت لفلان كنا نحيض عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نقضي
ولا نؤخر بالصلوة وفي رواية معمر بن زياد على رواية وميب فتحرر بقضاء الصوم ولا تؤمر بقضاء الصلوة
قوله احروية انت اى خارجية نسبت الى حرور القرية في جنب كوفة كان اجتماع الخوارج وتعاظم بها قسما
اليها وكانوا يوجبون قضاء صلوة زمن الحيض وهو خلاف الاجماع قيل لما جبط آدم وحوا على الارض حاضت
حوا فسال آدم عن الله فعفى الله الصلوة ثم قال صوم الصوم على الصلوة فامرت الله بقضائه عتاما

باب في اتيان الحائض اى في مجامعتها في حالة الحيض ما حكمها اجمع المسلمون على ان الوطى في حالة
الحيض حرام واختلفوا في وجوب الكفارة فقال الشافعي في اصح قوليه وهو الجدي والكل وروى حنيفة واحمد
في احدي الروايتين وجاها السلف انه لا كفارة عليه وعليه ان يستغفر ويتوب وقال الشافعي في القول بتقديم
والحسن البصري والاوزاعي والحق واحمد في الرواية الثانية انه يجب عليه الكفارة وهو مروى عن ابن عباس
ثم اختلف هؤلاء في الكفارة فقال الحسن عتق رقبة وقال الآخرون دينار ونصف دينار ولما بقوا حديث
الباب وهو حديث ضعيف بالتفاق اخذوا قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم الذي
يأتي امرأة وهي حائض قال يتصدق بدينار او نصف دينار لفقطة او مئتين لبيتك لك بل التمتع
يعني اذا كان في اقبال الدم وكان الدم عبيطا فليصدق بدينار وان في انقطاعه وكان في الصفرة
فنصف دينار ويقال ان كان واجدا فدينار وان كان غير واحد فنصف دينار وحمله الحنفية مع
ضعفه على الاستحباب .

باب في الرجل يصيب منها ما دون الجماع من المباشرة والملاسة ما حكمها اهل العلم ان
مباشرة الحائض على اقسام اربعة باجماع ولو اعتقدا حد عليه يكفر وهو ان يبشر بما في الفرج عا
فان فعله غير مستحل يستغفر الله تعالى ولا يعوز اليه وقد تقدم ذلك والثاني المباشرة في ما فوق السرة
وتحت الركبة بالذكر وبالقبلة او المعانقة او التمس او غير ذلك فهذا حلال بالاجماع الا ما حكى عن
عبادة السلمان وغيره من انه لا يبشر شيئا فهو شاذ منكر مردود بالا حاديث الصحيح وان كانت المباشرة
في ما بين السرة الى الركبة في غير القبيل والدر نعد الى ضيفه حرام وهو رواية عن ابى يوسف وهو الوجه
الصحيح للشافعية وهو قول مالك بحديث لك ما فوق الا ان قال النبي صلى الله عليه وسلم من سأل عما يحل له
من الحائض اخرج ابو داود واحمد وابن ماجه وغيرهم ولا حاديث الكثرة قاله على ان يبشره صلى الله عليه
وسلم بسائه الحيض كان بعد الاثر ان قالت عائشة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مرثاني
فوج حبسنا ان نلتزم وفي رواية ما تترى اى تشاء ان تخرج من السرة الى الركبة ثم يبشرنا بالحديث

أخرجه أبو داود وغيره وعند محمد بن الحسن وأبي يوسف في رواية تجنب شعار الدم فقط أي يحرم الجمل فقط لا شيء
 اصنعوا كل شيء رأي بالحيض لا الكحل رأي الجراح أخرجه النسائي والترمذي وابن ماجه وغيرهم ممن كتب
 إليهم بن جليل والثوري وأبو حنيفة وغيرهم وقالوا واقتصار النبي صلى الله عليه وسلم في مباشرة على ما فوق الأزار
 محمول على الاستحباب بقربة حديث ابن عمر أصنعوا كل شيء لا الكحل وهذا أقوى دليل قوله عن ميمنة قالت ان
 النبي صلى الله عليه وسلم كان يمشي المرأة من فمائه وهي حائض إذا كان عليها إذا راى النساء
 الفخذين أو الركبتين حتى يمشي بالآزار أي يحل حاجز بينهما وفي حديث عائشة يا مراحدا أنا إذا كانت
 حائضا ان تترأى لتفقد الأزار عليها قوله عائشة تقول كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 نبيت في الشعار الواحد وأنا حائض طامث فان أصابني شيء غسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه
 وإن أصابني شيء ثوبه شيء منه شيء غسل مكانه ولم يعده ثم صلى فيه الشعار ما راى الجسد من الشيا
 ب أو هو ثوب على الجسد لا على شعره والدنار ثوب قوة وذكر الطامث بعد الحيض تأكيد فان أصابني بدن
 مني شيء من نجاسة اقتصر على غسل النجاسة ولم تجاوز من غسل النجاسة إلى غيره وكذلك في الثوب ونظير صلى
 فيه وقع كمر أو لعل الأول من قلم النجسين وميل هذا الحديث على ان مباشرة صلى الله عليه وسلم بنسائه الحيض
 كان بعد الأثر قوله قالت احدا نا عيضا وليس لها ولزوجها الا فرأى واحدا قالت أخبرك
 بما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل فوضي إلى مسجد قال أبو داود وتغنى مسجد بيتة فلم ينظر
 حتى غلبتني عيني وأوجع البصر فقال امشي امشي فقلت اني حائض فقال وان اكشفتي عن لحنايك
 فكشفت فخذي فوضع خده وصداه على فخذي وحبيت عليه حتى فني وانا راى ملت عليه واكبت
 حتى زال عن أثر البرود نام وظاهره يدل على الاستمتاع بالآزار ما سوى الفرج ويمكن ان يحل فقط الكشف عن
 فخذيك أي ثوبك لا رداء الحديث ساقط قال الأديب ساء العلامة نور الله تعالى أبو بن عمر بن غانم وشيخه شيخ
 شيخه ساقط عن ساقط وقال المنذري لا يمتنع بهم وعلى التناول يكون المراد من الكشف كشف بعض الشيا
 ب لا كلها بقربة فوضع خده وصداه فان ذلك يدل على الاستيفاء وعدم احكام من الاستراحة كما لا قوله
 ولم تقرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ندان منه حتى نظهراي للغبيا ن أو معناه كان ذلك التكر
 من عائشة لا منه صلى الله عليه وسلم قال السدي هذا لا ينافي ما علم من القرب لان ذلك من طرفه لا من طرفي
باب في المرأة تستحيض ومن قال تدرع الصلوة في عدة الايام التي كانت تحيض اي
 باب من قال تدرع المستحاضة الصلوة في عدة الايام التي كانت تحيض قبل استمرارها اي في بيان
 قول من قال ان المستحاضة العادة تروى على عادتها المعروفة قبل الاستحاضة استحاضة عند ثلثة
 الأول المبتدأ وهي امرأة بلغت مستحاضة فيقدر حيضها بعشرة من كل شهر وباقي طهر والثانية العادة
 وهي المرأة لها عادة في الطهر والحيض ثم استمر بها الدم فحيضها وطهرها ما رأت من قبل والثالثة
 المنصلة ويسمى المتغيرة وهي صاحب العادة اذا استمر بها وقد نسبت ايام حيضها اولها وآخرها

ورواه في كل شهر فحكمها انها تحرى ثمضى على اكثر ايامها وحاصلها انها متى تقنت باحيض في وقت تركت
 العبادة والا تحترت فان لم يستقر ايامها على الشيء بل تردت بين الحيض والطمه تركت كل صلوة في
 الاصح ولها احكام اخرى فذكر في الفقهاء وعند الشافعي واحد من جنس قسم آخر ليس هو بها مميزة واكتفيته بذكرها
 وقالوا ليس التمييز بصفة الدم فاذا كان منتصف البصره السوداء فهو حيض والا فهو استحياضة كما في حديث فاطمة
 بنت ابى جحش الذي اخرج ابو داود والنسائي ولغظه قال بها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيض فانه
 اسود يعرف وقال ابو حنيفة لا عبرة للابوان في تميز الحيض عن الاستحياضة بدليل حديث عائشة لا حتى ترين القصة
 البيضاء وسياتي فقل البرصية ان استحياضة المعتادة ترد لعادتها تميزت ام لا وافق تميز عاداتها ام لا وهو احد قول الشافعي
 وشهر الروايتين عن احمد واضح قول الشافعي وهو ذهب اليك بانها ترد لعادتها اذا لم تكن مميزة والاردت الى تميز ما قاله الترمذي
 وقال احمد لا حتى في الاستحياضة اذا كانت تعرف حيضها باقبال الدم وادباره فاقبال ان يكون اسود وادباره ان يجيز الى الصفرة
 فالحكم فيها على حديث فاطمة بنت ابى جحش ان كانت استحياضة لها ايام معروفة قبل ان تستحيض فانها ترفع الصلوة ايام قرأتها
 ثم تفتل وتتوضأ لكل صلوة وتصلى واذا استمر بها الدم ولم يكن لها ايام معروفة ولم تعرف الحيض باقبال الدم
 وادباره فالحكم بها على حديث حمزة بنت جحش قال الشافعي استحياضة اذا استمر بها الدم في اول ما رأت
 فداومت على ذلك فانها ترفع الصلوة ما بينها وبين خمسة عشر يوما فاذا ظهرت في خمسة عشر يوما او قبل ذلك
 قالها ايام حيض فاذا رأت الدم اكثر من خمسة عشر يوما فافانها تقضي صلوة اربعة عشر يوما ثم تدع الصلوة
 بعد ذلك اقل ما حيض النساء وهو يوم وليلة اهد قلت عند الشافعي اقل مدة حيض يوم وليلة والكثير ما يستمر
 وعشر يوما فلما رأت مبتدأة الدم فالزم يزيد على خمسة عشر يوما فكله حيض ومتى زاد على خمسة عشر يوما فزاد الدم
 الاستحياضة البتة ودفع به الشك في خمسة عشر يوما لاحتمال ان يكون القطر الحيض بعد يوم وليلة من
 اول ما رأت او بعد يومين او ثلث الى خمسة عشر فنبى الامر على اليقين بطرح الشك اقل الحيض عند اكثر العلماء
 ثلث والثلث عشرة وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وابو حنيفة فعندنا المبتدأة التي بلغت استحياضة حيضها
 من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحياضة فيكون طهر عشرين يوما وذلك لان لا يمكن لها عادة معروفة حتى يردها
 امر حيضها بغير الكثرة الحيض لان دخولها في الحيض يتيقن الايام صاحبة فلا يكلم بخروجها عنها بالشك ما زاد على اكثر المدة كما بين
 استحياضة لا محالة لعدم صلاح الايام للحيض قال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوجه عدة ابواب الاستحياضة ثلاثة سياقات
 سياق المرأة المبهمة عدة الليالي والايام التي كانت تحيض من الشهر كحديث وهذا للمعتادة دل عليه ما حكاه الترمذي
 عن احمد ومكي حماد بن زيد عن ابوبهذه المرأة المبهمة انها فاطمة بنت ابى جحش اى فاطمة بنت قيس وهي
 غير فاطمة المشهورة عندنا في نفقة الحائض المعتدة لكن نقل زرقات عن ابن عبد البر عدم تسليم هذه التسمية
 والسياق الثاني اقبال الحيض وادبارها وهذا على ما يظهر من ترجمتهم للمبهمين بانهم الى ان التمييز بين الدم
 القوي والضعيف لا يلزم في العادة فقد يكون الدم فيها ولجدها على صفة واحدة فلا يعلم الاقبال والادبار
 الا بالعادة وما حال النبي صلى الله عليه وسلم في هذا السياق على العادة فهو اذن للمبهم ولغير التمييز عند الشافعي

على ما في المسألة في استحاضة مبتدأة كانت أو متداوة واستحاضة عندهم هي التي زادوها على أكثر الطمث
عندهم وإذا لم يكن المستحاضة مميزة فهي متغيرة عندهم وانت تعلم أنه لا انحصار بهذا الوصف أي الإقبال والادبار
المميزة فلو لم يلزم التميز في المعتادة لم يلزم التنا في البينامين العادة والتميز فيكون المعروف والعلامة الإقبال
والادبار والمؤخر العادة وأعلم أن مشار السوال في هذه الأحاديث ليس التباس الطمث بغيره لأن لم يقدر
الجواب بقول صلى الله عليه وسلم فإذا قبلت الحيضة الحديث بل ورد في الدم وشجره فاجاب بهن بملامحة
الثالث أيام الاقرار وهذا أثر من المحدثين الأولين ولهذا لم يترجم المصنف به وترجم النسائي أنه قلت وعرض
النسائي مجرد ابتداء اللفظ أي على تغيير اللفظ وإن لم يتغير المصداق ثم أعلم أن الدمار المختص بالسنار ثلثه
حيض واستحاضة ونفاس فالحيض لغة عبارة عن سيلان الدم في إحداه من فرج المرأة مطلقا وقال الفقهاء
سبب دم ينفضه رحم امرأة بالغة سنن المرض والولادة والنفاس بالكسر لغة عبارة عن الولادة وشعر عبارة
عن دم خارج من رحم عقيب خروج الولد والاستحاضة جريان الدم من فرج المرأة في غير أوانه وأنه يخرج من
عرق يقال له العازل قال الجوهري استحاضت المرأة أي أتم بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة وقال الفقهاء
الدم الذي أنقص من أقل الحيض أي عن الثلثة والدم الذي زاد على الكثرة أي على العشرة أو على أكثر النفاس وهو
أربعون يوما أو على عادة كانت مقررة كحيض ومع ذلك جاوز العشرة أو على عادة كانت مقررة للنفاس ومع
ذلك جاوز أكثر مدته وهو أربعون يوما وزاد على عشرة حيض من بلغت مستحاضة أو على أربعين نفاسها التي
لم تزد قبل والدم الذي رأت حال فهو استحاضة والإطلاق في الحديث على اللغة فالأتم الدم كان سيلان
البعض طبيا فيجعل الفقيه حيضا وسيلان لبعض سبب المرض من عرق العازل فلا يكون حيضا ولا يترتب
عليه أحكام الحيض قوله عن أم سلمة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم قالت إن المرأة كانت تهراق
الدماء على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستفتت لها أم سلمة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال تنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصحبها الذي صابها
فلتترك الصلوة قل ذلك من الشهر فإذا خلعت ذلك فلتغتسل ثم لتستشفر بثوب ثم لتصل
قوله إن امرأة سيصرح اليه ولغيره رواية أم سلمة أنها فاطمة بنت أبي جهم من رواية وميب تلت ما
كذلك حماد بن زيد وسليمان بن عيينة في حديثهما عن الأوب عن سليمان بن يسار قوله تهراق أصله يراق يرين
ويراق وتهمل الهزة بالهاء يقال يراق في الماصي ثم يجمع بين الهزة والهاه فيقول يراق يرين بزيادة
الهزة قوله تنظر عدة الليالي والأيام إلا قد استنبط منه الرازي أن أقل الحيض ثلثة أيام أكثره
عشرة لأن أقل ما يطلق عليه لفظ الأيام ثلثة وأكثره عشرة فاما دون عشرة فاما يقال يومان ويوم واما فوق عشرة
فاما يقع التميز يوما وهو استنباط لطيف لفظي قوله ثم لتستشفر الاستشفا أن تشد فرجها بخمرة
عريضة بعد أن تحشي قطنًا وتوثق طرفيها في شئ تشده على وسطها وتمنع بذلك سيل الدم وهو أطوف من ثغر
الدابة الذي يجعل تحت ذنبها مطاوعة هذه الحديث التي هي حديث المرأة مبهم المسافة بخمس طرق بالباب

ظاهر لانها نزل على ان استحاضة المعتادة تروى على عاداتها المعروفة قبل استمرار الدم سواد ميزته ام لا وافق تميزها
عاداتها اولادها ونسبها الى خيفة وقد اقر احمد بن حنبل ان هذا الحديث في المعتادة واجاب عنه الشافعي والمواك
القائلون ان استحاضة المعتادة تروى لعاداتها والممكن مميزة والاروت الى تميزها بانه يحتمل ان يعلو الدم عليه وسلم
علمنا غير مميزة فحكم عليها بذلك ولعلها كانت لها احوال كانت في بعضها مميزة وفي بعضها ليست بميزة
قال البيهقي في سننه بعد تحريك هذا الحديث وحديث بشام بن عروة عن ابي عن عائشة في شأن فاطمة بنت
ابي عيش اصح من هذا وقيد لانه على ان المرأة التي استغثت لها ام سلمة غيرها ويحتمل ان كانت تسميتها صحيحة
في حديث ام سلمة ان كانت لها حالان في مدة استحاضتها حالة تميز فيها بين الدمين فانما ببرك الصلوة عند
اقبال كحض بالصلوة عند او بارها وحالة تميز فيها بين الدمين فامر بالارجوع الى العادة ويحتمل غير ذلك

وانما علم انتهى قوله عن عائشة انها قالت ان امرجيتيه سالت النبي صلى الله عليه وسلم عن الذي
فقال عائشة فرايت مكرها ملان وما فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم امكثي فذكرها كما

تحسبك حضرتك ثم اغتسل في قول ام حبيبة بنت جحش زوج عبد الرحمن بن عوف كما هو صريح في مسلم
والشافعي وقال بعضهم ان ام حبيبة بنت جحش وحمنة بنت جحش هما اسنان واحدة من بنات جحش لما اواقدي
فرغم ان استحاضة ام حبيبة بنت جحش اخت حمنة قال ومن زعم انها حمنة فقد عاها ويؤيده رواية الزهري
عن عروة عن ام حبيبة بنت جحش حمنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحت عبد الرحمن بن عوف استحاضت سبع
سعين رواء مسلم في صحيحه فهذا يرجح ما ذهب اليه الواقدى قوله فرايت مكرها ملان وما المكن هو الاجانة
التي تغسل فيها الثياب يعني انها كانت تغسل في المكن تجلس فيه ولقب عليها الما يخلط الما المتسا فله
عنها بالدم فخرج الما فيصير كله كانه دم ثم ان لا بد منها كانت تستنظف بعد ذلك بابر الطابا لصافي عن تلك
الغسلات المتغيرة وكانت الاغتسال في المكن للعلاج قوله قد رعاي قدرا لايام التي كانت تحسك حضرتك
قبل ان تستمر الدم اوعى الصلوة فاذا انقضت ايام المعتاد اغتسل للاقطار صلى في هذا الحديث مطابقة بالباب

حرفا جرت ايضا قوله قال ابو داود وسواها قتيبة بين اصناف حديث بعض بن ربيعة في آخرها
قال صاحب هذا المجلد واختلف المعتون بكل هذا الكتاب في معنى هذه العبارة فنضبط بعضهم لفظ بن بلفظ
الماضي المعلوم من التبيين واصناف البصيرة المصدر بمعنى اظهر ضعف هذا الحديث وهذا التوجيه غلط
بمن كذب بكون رواية الحديث ثقات حتى اخرج مسلم في صحيحه وضبط بعضهم لفظ بن بفتح الموحدة وسكون
التخافية تخففة على انه ظرف ولفظ اصناف بفتح الهمزة وسكون الصاد النجدة جمع ضعف وهو الصحيح عندي
فمعنى الكلام على هذا بانه يقول ابو داود وروى قتيبة هذا الحديث وكتبه بين اصناف اي تضاعف حديث
جعفر بن ربيعة في اثارها وفي آخرها ورضي الى داود وهذا الكلام بيان ان قتيبة لما حدثه بهذا الحديث
وبين سنده فقال عن جعفر بن ربيعة ان نسب الى ابيه فالتبس ان جعفر ابا من هو بل هو ابن ربيعة
او من نسبه اليه والعبارة انما هي ان نسب الى ابيه فالتبس ان جعفر ابا من هو بل هو ابن ربيعة

ففيهم منه ان جعفر بن ابراهيم بن ربيعة وان لم ينسب قتيبة في سنن الحديث الى ابيه وهذا احدي القرنين على ذلك
والقرنين الثانية ما قاله روحى على بروعياش ويونس عن الميث فقال جعفر بن ربيعة فيها
صرح بان ربيعة فعلم به ان الذي في حديث قتيبة عن الميث هو ابن ربيعة لا غير والله تعالى اعلم انتهى قلت
قال الا يستلزم العلامة ثورا من قوله بن جعفر قوله ورواه قتيبة بين اصناف اخر هذا الحديث بعينه عند مسلم
فما خطا من حمله على التضعيف وقد قال النسائي اخبرنا قتيبة مرة اخرى ولم يذكر جعفر فانما اراد حال قتيبة
مع جعفر لا غير والمراد بقوله حديث جعفر بن ربيعة كراسته احاديثه كالمراود لقوله في الاذان كذا في كتابه في حديث
ابي مخزومة اه قوله عن عروة بن الزبير قال ان فاطمة بنت ابي جيثم جد شاة انها سألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكت اليه الدم فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
في لك عرق اذا اقي قرؤك فلا تصلي فاذا قرؤك فتطهرى ثم صلى ما بين القرأ الى القرأ ظاهر لفظه
اقرب الى المنة ولكن اظهره ابو داود في هذا الباب ويحمل على المعادة فيكون معناه اذا اقي قرؤك اي ايا جثمتك
التي تخضع فيها قبل ان تصيبك الاستحاضة بدليل حديث المرأة المبته التي سألها ما اذا نزلت فطهرت بنت ابي جيثم
فيحمل بها على ذلك ويدل ان في لفظنا مرها ان تقولوا الايام التي كانت تقعد ثم تقعد اي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه السلام فاطمة بنت ابي جيثم قيس بن المطلب ان تقعد عن الصلوة وتدعها في ايام الحيض التي كانت تقعد عن الصلوة
فيها قبل ان تصيبها الاستحاضة فهذا امر في المعادة وان كان حمله على المنة فيحمل الما على الثاني فتتفق ولا تضاد قوله
قال ابو داود ودرواه قتادة عن عروة بن الزبير عن زينب بنت ابي سلمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم ما هم المؤمنون ام سلمة وكان اسمها برة فها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب (ان امر جديبة
بنت جحش استحيضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم ان تدم الصلوة اياما قرأها ثم تغتسل
وتصلي اذ روي هذا التعليق لاشتراك عروة بين الاسنادين والا لا وجه لايادة ههنا حديث ام جبينه
بنت جحش من طريق الزهري ليس فيه ذكر للعدة ولا للاقبال والا لا يبار ولا لا يام الا قرار قوله قال ابو داود
ومرنا وابن عبيدة في حديث الزهري عن عروة عن عائشة قالت ان ام جبينه كانت تستحاض
فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تدم الصلوة اياما قرأها قال ابو داود وهذا
ولهم من ابن عبيدة ليس هذا في حديث الحفاظ عن الزهري الا ما ذكره سهيل بن ابي صالح قال
صاحب بدل الجوهري لعل غرضه الى داود ان الحفاظ لم يذكر وعنه الزهري في قصة ام جبينه تدع الصلوة اياما قرأها
وخالف سفيان الحفاظ في ذكرها فبما وهم منه لم تكن هذه اللفظة في قصة ام جبينه ولعلها كانت في قصة غير
من النساء استحاضت فادخلها ابن عبيدة في قصة ام جبينه ولم يذكر الحفاظ في قصة ام جبينه الا ذكره سهيل بن ابي صالح وذكر
سهيل في هذا اللفظ قلت في هذا شك من جعفر بن ابراهيم بن مسعود في هذه الزيادة بل شارك فيها الا انه في كتابه لم يصف
والثاني ان لمصنف ما زاد لقوله لا يذكر سهيل بن ابي صالح ان لا يحد في مقدمه بل يحد في كتابه الحديث لان حديث
سهيل المتقدم في قصة فاطمة بنت قيس وهذه في قصة ام جبينه بنت جحش لم يسم في حديث ههنا ايضا فامر ان تعطل ايام التي كانت

تقدروا بمعنى ما زاد ابن عيينة فامرا ان تدع الصلوة ايام اقرانها فتدفع الروايتان ولم يثبت الزيادة
وان اراد غيره فلم اتفق عليه ثم قال وقوله قد روى الحميدي هذا الحديث عن ابن عيينة لم يذكر
فيه تدفع الصلوة ايام اقرانها وهذا قرينة ثالثة على وهم سفيان وحصل هذا الكلام ان ما زاد ابن عيينة في
حديث الزهري وبها على خلاف الحفاظ قد خالف فيه نفسه فانه ذكره مرة ولم يذكره مرة فان الحميدي لم يذكر
في حديثه عنه فعلم بهذا ان الزيادة التي زادها وهم من قلت جعل عدم ذكر الحميدي لهذا اللفظ عن ابن عيينة
قرينة على وهم سفيان غير صحيح فانه يدل على ان سفيان ما روى فيه بل وهم فيه من رواه عن سفيان وزاده
فيه ولو كان وبها من سفيان لزاده الحميدي ايضا على ان البيهقي اخرج بسنده عن طريق ابن ابي عمير وبشر بن
سوى قال ثنا الحميدي قال نا سفيان في قصة فاطمة بنت ابى جيثم وفيه نقال اما ذلك عرق وليست
بالحيضة فاذا قبلت الحيضة فدعى الصلوة واذا ادمرت فاعطس على حلى فان كان مراد ابى داود ورواية الحميدي
هذا الحديث فنقول لم يذكر فيه غير صحيح لان فيه نقصا كافيا تدفع الصلوة ايام اقرانها وان كان غيره فلم يخرجه من
كتب الحديث ثم قال يعمل غرض المصنف بذكر التعليقات بقوله وردت قبيح الخ وفتح الاشكال بانه قال في
رواية الزهري ان سفيان زاد عنه في حديثه فامرا ان تدع الصلوة ايام اقرانها ثم حكم عليه بان هذا وهم
من سفيان بن عيينة فلما كان هذا وما لم يذكره الحفاظ فكيف اسبيل بثبوت هذا الحكم ان هذا الحكم ثابت
بجمع عليه فاجاب المصنف بان هذا الحكم ثابت بروايات كثيرة غير رواية الزهري اذ رواه رواية قبيح بنت
عمر ورواه مسروق عن عائشة المستحاضة تترك الصلوة ايام اقرانها ثم تغتسل اخرجه
البيهقي موصولا بسنده وثانيها ما قال عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم
امرهم ان تترك الصلوة قد اقرانها وسيدكره موصولا وثالثها ما روى ابو بشر جعفر بن ابى وحشية
عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان امرجيلة بنت جحش استحيضت فذك كس مثله
اي ذكر ابو بشر مثل ما ذكره عبد الرحمن ورابعها ما روى شريك عن ابى اليقطين عن عدي بن ثابت
عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المستحاضة تدع الصلوة ايام اقرانها ثم تغتسل
وتغسل اخرجه الترمذي موصولا وابن ماجه وخامسها ما روى العلاء بن المسيب عن الحكم بن عيسى جعفر قال
ان سودة استحيضت فامرها النبي صلى الله عليه وسلم اذا مضت ايامها اغتسلت وصلت اخرجه
البيهقي بسنده ثم قال صاحب هذا المجلد فان قلت هذه الروايات المسروقة كلها ضعيفة لان رواية
قبيح بن قرفة ورواية عبد الرحمن بن القاسم وابى بشر والعلاء بن المسيب مرسلة ورواية شريك عن
ابى اليقطين ضعيفة لضعف ابى اليقطين فكيف يتخرج المصنف بثل هذه الروايات قلت هذا الروايات
بالفرد وان كانت ضعيفة لكنها تتقدم بها اكتسبت قوة فبلغ مجموعها بمرتبة يتخرج بها على ان هذا الحكم لا يتوقف
ثبوت على هذه الروايات بل هو ثابت في غير هذه الروايات ايضا باحاديث صحيحة وطرق سديدة والسرا علم
ثم ذكر المصنف غايه الصحابة والتابعين فقال وروى سعيد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا الحكم

قلت وقال بالاستاذ العلامة نور الله قلوبنا بآثاره قوله وزاد ابن عيينة الخ هذا الحديث وان كان مخرج
 غير مخرج هذا الحديث لكن اورد وكون الزهري مشتركا بين الاسنادين وعلى هذا قوله الامام ذكر سمي بن ابي
 اي ان كان سياق ابن عيينة يناسب سياق سهيل بعض شئ فليس ذلك في حديث ام جيبته وانما ذلك
 في حديث اسما بنت عميس او فاطمة على ما وقع على الشك قول من حديث الى حديث وكذلك قوله قبل ان
 دراهم قتادة عن عروة بن الزبير انما اوردوه لاشتراك عروة بين الاسنادين والافلا دجه لا يراوه ههنا حديث
 ام جيبته بنت جحش من طريق الزهري ليس فيه ذكر للعدة ولا لالاقبال والادبار ولا لاليام الاقرار فلهذا لم يمتحبه
 في المصدر نعم لا يستقيم حمل على التخيير لقوله عليه السلام ان هذه ليست بالحيفه ولكن بما عرق فان ذلك نالنا
 عدم التخيير وقد حمل الطحاوي رحمه الله على التخيير يحتاج الى تكلف وكذلك في حديث حمزة فان فيه تحييض مسته
 ايام او سبعة الى ان قال ثم اعتدلى حتى اذا رايت انك قد طهرت واستنقذت الحديث نعم حديث
 سهيلة بنت سهيل قد حمل الطحاوي على التخيير بان يكون الدم ينقطع ويعود ببلاد ومعلوم وعلى هذا يكون الحمل
 في البين مطهر فان الذي يفهم من الفرع ان كون الطهر المتخلل بين الدمين كالدمن المنهون في المعتادة لاني اخبره
 وايضا لا تنحصر التخيير من نسيت عادتها كما هو ظاهر كلامهم بل التي لم تنقطع عادتها من الاجتهاد والتخيير ايضا
 ان الذي يظهر لي ان يكون الطهر المتخلل كالدمن انما ذلك بعد تقرر العادة على تحمله مرتين عندئذ مرة عند اني سمعت
 واما اذا كانت معتادة ثم انقطع الدم قبل العادة وكان اول مرة فانها تغتسل وتاتي بالصلوة في آخر الوقت
 المستحب قال ابن وهبان س ولو طهرت بعد الثلاث وطهرت + وعادتها لم تقض فالوطر يكره كرامته
 بعض وينبغي بعضهم وبالصوم تاتي والصلوة وتذكر في اي شئ الوطر كما يظهر من البحر والكرامة كما يظهر من
 حاشيته ولم اظفر بالنقل في هذه المسئلة فراجع مع النظر في دليل مثل مسئلة المنظومة حيث قال س
 ولورأت ما لا يكون حبضا في وقتها وقبل ذلك ايضا ويلحق الثلاث ذلك الغيض في الحال موقوفه
 وقال لا حبض في قال في المصنف وتفسير التوقف ان لا تقضي ولا تصوم اعاد الى الشهر التالي نعم قد ذكر في البحر
 بعد ما نقل عن الظهيرية مسائل الاختلاف من حيث المكان والكمالات فيها بالنص وعلى هذا الخلاف لا انقطع ولو
 عادتها على ملته او اربعة كذا في السراج الوجيه اه لكن خدرش المحشي فراجعها قوله دراهم سعيان
 ابن جبير عن علي بن عباس المستحاضة تجلس ايام قرائتها اي تنترك الصلوة في ايام حبسها التي كانت
 تحيض قبل استمرار الدم قوله قال ابو داود وهو قول الحسن وسعيد بن المسيب وعطاء ومكحول وابراهيم
 وسالم والقسم ان المستحاضة تداء الصلوة اياما قرائتها اخرج اكثرهم ابن ابي شيبة في مصنفه قيل
 لما اتى سبي فارس على عمره كان فيه نبات يزجر فقوموا فخذ من علي فاعطى واحدة لابن عمر فولدت له سمانا
 واعطى اختها لولمة الحسين فولدت له عليا واعطى اختها محمد بن ابي بكر فولدت له القاسم قال النووي افضل بين
 وانهم سبعة فقهار المدينة س الاكل من لا يقدرى بانته في نفسه ضيزي عن الحق فارجع في فهمهم
 عبيد الله عروة قاسم في سعيد ابو بكر سليمان فارجع في فهمهم ثم ذكر المصنف حديث فاطمة بنت ابي عبيد

برواية عائشة رضي الله عنها أنها سألت نبينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سبق أنها سألت بواسطة أسامة
وقدم اليها ان اسم سلمة سألت لها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف وجب التفتيح قلت انها عليها مرة سألت
بواسطة اسم سلمة ومرة سألت بواسطة اسم بنت عميس ومرة سألت بنفسها ولكن ان يحل حديث عائشة
على انها لم تسأل بغير واسطة بل سألت اسم سلمة واسماء فذكرت بواسطة وايضا في بعض النسخ قبل هذا الحديث
باب من روى ان الحيضة اذا ادبرت لا تلاءم الصلوة وفي بعض النسخ بغير لا والصواب هو الاول وفي بعض
النسخ اقبلت بدل ادبرت وفي بعض النسخ باب اذا اقبلت الحيضة تدعى الصلوة قبل هذين الحديثين
وهو المناسب فخذ

باب من قال اذا اقبلت الحيضة قل الصلوة اس هذا باب في بيان قول من قال ان استحاضة
التميزة التي تعرف حيضها بصفات الدم ولونه تدعى الصلوة في الوان الحيض وهذا باب الثاني من سياق
الثاني الذي هو ان قال الحيضة وادبارها العقدة للمميزين للتميزة التي قالوا بها زعماء منهم ان التمييز بين الدم
القوي والضعيف لا يلزم في العادة فقد يكون الدم في العادة ولجدها على صفته واحدة فلا يعلم الاقبال
والادبار بالعادة قلت انت تعلم ان هذا الاختصار لهذا الوصف اي الاقبال والادبار في التميز فلو لم يلزم
في المعتادة لم يلزم الثاني التمييز بين العادة والتميز فيكون المعرف والعلائمة الاقبال والادبار والميزة العادة
والاميزة عندنا لا لوان الدم لان ما سوى البياض من الخالص كلها حيض من السواد والنحرة والصفرة والخضرة
والكدرة لارواها بالك وغيره كان النصار يسمون الى عائشة بالدرجة فيها الكرسف في الصفرة من
دم الحيض ليمثلها عن الصلوة فتقول لمن لا تعجب حتى ترين القصة البيضاء تريد بذلك الطهر من
الحيض فجعلت عائشة علامة الطهر البياض الخالص فعلم ان ما سواه حيض وشبه لا يعرف الا سماعا لانه ليس
ما بهتدي اليه العقل فيكون مرفوعا لقوله تعالى ويسئلونك عن الحيض قل هو اذى من الحيض اذى وام
الاذى لا يقتصر على لون دون لون كما اقتصر الشافعي على الاسود ولان لون الدم يختلف باختلاف الاغذية
فلا معنى للتقصر على لون واحد واما ما استدلل به الشافعي في حديث فاطمة اذا كان دم الحيض فانه دم اسود
يعرف فهو غريب فلا يصلح معارضا للمشهور مع انه مخالف للكتاب واعلم النساء في امور ضيعين في الحيض فقال
الطحاوي في مشكل الآثار انه مدرج من الراوي وحكي المارديني عن ابني حاتم انه معلول قلت وانفقوا على
ان دم الاسود حيض وثبت كون الصفرة حيض من اثر عائشة واما الكدرة فهي اصل لون الدم وقع في رواية
العقبلي عن عائشة دم الحيض احمر قاني ودم الاستحاضة كدرة ذكره البيهقي في عرائض
قالت ان فاطمة بنت ابي جبير جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة استحاض

فلا اطهر فادع الصلوة قال اما ذلك عرق وليس بمباحصة فاذا اقبلت الحيضة غلبت الصلوة
واذا ادبرت فاعسلي عنك الدم ثم صلى قوله فلا اطهر اي الاطهر حسا وليس غرضها نفى الطهارة

الشريعة بل غرضها سؤال مسئلة المعذرة وليس مشارا لسؤال التباس الطمث بغيره فالله اعلم بحجاب بقوله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فاذا قبلت الحيضة كحديث بل روى الدم وشبهه فاجاب لها بهذا وبين مسئلة المعذرة قوله فاذا قبلت
 الحيضة فدمي اي فتركي كما في رواية مالك قوله فاذا اذبرت اتي فاذا ذهب قدرها فاعسلي الدم عنك
 وصلى كما في رواية مالك وهذا كما صرح فيها قلنا ان العلة والمناط هي العادة واقبال الدم واوبارها معروفة
 فانه قال فاذا ذهب قدرها وحمله على الميمية وقالوا انه صلى الله عليه وسلم اذرا الحكم على الاقبال والادبار
 ولم يكل الى العادة بعدة الالياء والايام فالعلة المؤثرة هي اقبال الدم واوبارها وقد صرح ذلك
 في حديث الباب بعد ورق فيه فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دم الحيضة فانه دم لسوء
 بعين فاذا كان ذلك فامسلي عن الصلوة فاذا كان الاخر فتوضئي وصلي فانما هو عرق فهذا صريح في
 انه صلى الله عليه وسلم في الحكم في حق فاطمة بنت ابى جهش على اللون قلت يحتمل ذلك ولكن لا انحصار فيه بل الاول
 ان كل ان اقبال الدم واوبارها معروفة والعلة انما هو العادة بقوله صلى الله عليه وسلم في الباب الاول ويؤيده
 ما اخرج البخاري في باب اذا حاضت في شهر ثلث حيض من طريق ابى اسامة قال سمعت هشام بن عروة قال
 اخبرني ابى عن عائشة ان فاطمة بنت ابى جهش سألت النبي صلى الله عليه وسلم قالت اني استوضئ فلاما طهر
 افامع الصلوة فقال لان ذلك عرق ولكن دعي الصلوة قدر الايام التي كنت تحيضين فيها ثم اغتسلي
 وصلي وكذلك اخرج البخاري في باب غسل الدم من طريق ابى معاوية قال حدثنا هشام بن عروة عن ابى
 عن عائشة قصة فاطمة بنت ابى جهش بنحو ما رواه ابوا سامة فان هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم روى الى
 عادتها ولم يحولها على معرفة اللون فلو كان حولها الى لون الحيض لم يكن روى الى عادتها المعروفة بمعنى وكذلك
 يؤيده ما اخرج مسلم وغيره عن عائشة في قصة ام جبيعة بنت حجبش فقال لها كم في قدر ما كانت تحيض
 حيضتك وكذلك ما رواه غيره انه صلى الله عليه وسلم قيل تنظر عدة الالياء التي كانت تحيضن
 من الشهر فلتمت الصلوة قدر ذلك كذلك قوله ما ان مع الصلوة الايام اقربا فهذا لا يخالط قل على انه
 لو كانت العبرة بلون الدم لما احتاجت النساء الى ان ينظرن الى ايام الحيض التي تحيضن من شهر قبل ان
 يصيبها الذي اصابها وانه تعالى اعلم وكان المناسب على المصنف ان يذكر في الباب المتقدم حديث
 فاطمة بنت وحديث امرأة تسأل عائشة عن امرأة فسد حيضها الحديث فان في ذلك نظر قدرا كانت تحيض في
 كل شهر وهو المعادة قوله عن عائشة قالت ان جبيعة بنت حجبش خففت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتحت
 عبد الرحمن بن عوف فاستحيضت سبع سنين فاستفتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ان هذه ليست باحيضة ولكن هذا عرق فاغتسلي وصلي قوله ام جبيعة الخ وقيل في
 الموطأ مالك بن نيب بنت حجبش التي كانت تحت عبد الرحمن بن عوف فقال عياض يختلف رواية الموطأ في هذا ما
 فاكثرتهم يقولون زينب بنت حجبش وكثير يقولون بنت حجبش وهو الصواب فان التي كانت تحت عبد الرحمن اسمها ام جبيعة
 لا زينب وانما هي ام المؤمنين وذكر يونس بن مبيب في الشرح ان كل واحد من نبات حجبش اسمها زينب كلها

كانت مشهورة بلقبها رطلة وكان الامام المومنين جمة فلما دخلت في نكاح النبي صلى الله عليه وسلم بدل النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم اسمها باسم اختها زينب فزينب ايضا اسم لام حبيبة ولكن غير مشهور في رواية مالك زينب تحت عبد الرحمن
صحيح وهي ام حبيبة والحديث ساكت عن الاقبال والادبار وعن الليالي والايام نعم فيه فافق على صلى الله عليه وسلم بالانحلال
المحمول على الانحلال من الحيض فاما المحمول على الانحلال لكل صلاة على العلاج وتقليل الدم وفي بعض الروايات كما في الصحيحين
فكانت تغتسل لكل صلاة قال الشافعي انما كانت تغتسل لكل صلاة تطوعا وكذا قل الليث بن سعد بانما يامر ما صلى الله عليه
وسلم بالانحلال لكل صلاة ولكنه شئ فعلته هي والى هذا ذهب الجمهور قالوا لا يجيب على المستحاضة ان تغتسل لكل صلاة الا تحية
لكن يجيب عليه الوضوء قوله قال ابو داود وزاد الا واما في هذا الحديث عن الزهري عن عروة وعنه عن
عائشة قالت استحيضت ام حبيبة بنت جحش وهي تحت عبد الرحمن بن عوف سبع سنين فامرها
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا اقبلت الحيضة فذبحي الصلوة فاذا ادبرت فاغتسلي وصلي اخرجه
البيهقي بسند موصول من طريق العباس بن الوليد ثم قال بعد سوق الحديث ذكر الغسل في هذا الحديث
صحيح وقوله فاذا اقبلت الحيضة واذا ادبرت تفرد به الاوزاعي من بين فقهاء اصحاب الزهري والصحيح ان ام
حبيبة كانت محتادة وان هذه اللفظة انما ذكرها هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة في قصة فاطمة بنت
ابي جحش وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوزنه قوله وزاد الاوزاعي في هذا الحديث اي حديث ام حبيبة
خال عن ذكر الاقبال والادبار وكذا عن ذكر الايام الاقرار بذكرها من الاوزاعي وابن عيينة وسمي اذ قال ابو داود
وانما هذا اللفظ حديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة اي في قصة فاطمة بنت ابي جحش ودخل الاوزاعي
في حديث الزهري عن عروة وهما وسدديث هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة اي في قصة فاطمة بنت ابي جحش
وحديث محمد بن عمرو عن الزهري فيه شئ يقرب من الذي زاد الاوزاعي في حديثه قال الاوستاذ العلامة
نور الله قلوبنا بوزنه ذكره متصلا وقد غره النسائي بالتفرد وهو الذي يظهر من صنيع المصنف فانما يعيها باتباعه
الاوزاعي اعلمت ثم اخبرها المصنف وهو عن فاطمة بنت ابي جحش قال انها كانت تسنن في غسلها
النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان دما الحيضة فانه دما اسود يعرف فاذا كان ذلك فامسكي عن الصلوة
فاذا كان الاخضر فغني وصلي فانما هو عرق وهذا الحديث استدلل بالشوافع على ان المستحاضة اذا كانت مميزة
ترواى تميز فانما هي الله عليه وسلم قال اذا كان دم الحيضة فانه دما اسود يعرف اي يسود لونه تعرفه فادفعي على العرق
الالوان في المستحاضة المميزة وعلى ان دم الحيض اسود فقط قلت قد علمت ان المصنف لم يعيها بهذا الحديث وعلمه بها
ايضا بالتفرد وعلمه واعلم ابو حاتم وقال الطحاوي انه مدرج من الراوي وان سلم صحته فلعلمها كانت تون بالالوان فورا
حال لا عموم لها وقال الاوستاذ العلامة نور الله قلوبنا بوزنه قد لا يطرأ الا اعتمادا على العادة وقد قالت عائشة لا حتى ينزل
الصفرة البياض وسجى التقييد في حديث ام عطية قالت كنا لانعد الكدرة والصفرة بقولها بعد الطهر شيئا وقد ترجم
البخاري بهذا القيد ثم ذكر المصنف في هذا الحديث وانما يعيها من المستحاضة قال اذا كانت
دم الخمر في فلا تغتسل واذا كانت الطهر ولو ساعة فلتغتسل وتغسل قال في النهاية دم بجي شديد الحمر

كان نسب إلى البحر وبو اسم نزل الرحم وزادوه في النسب لثقلها في الدم الخفيف الواسع قبل نسب إلى البحر كشره
 وسنة وقوله وإذا رأت الطهر ولو ساءت لظاهره بخالف الأقبال والادبار قوله وعن الحسن الحنفى إذا مد بها الدم
 تمسك بعد حيضتها يومًا أو يومين فهي مستحاضة أي إذا تكرر الدم بعد حيض يوم أو يومين على عادتها المعروفة فهي مستحاضة
 في حكم الطاهرات فقصوم فصلها وان لا على العادة أقل من يوم فهي حيض قال مالك إذا زاد على العادة يومًا أو يومين فهي
 بقية الحيض فيكون ذلك المسئلة الاستظهار وعند الحنفية إذا زاد على العادة ولم يزد على أكثر مدة الحيض وهي عشرة
 فهي حيض كما علمت قوله وسئل ابن سيرين عنه فقال النساء أعلمن لك أي هن أعلمن بالتمييز بين الدمين
 أو بالإيام لعادة فحول على رأي من اجتليت به أو معناه لا أدرى هن أعلمن قوله حنة بنت حشاش قالت كذبت حتى غفر
 حيضه كثير ثم شد يده فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم استفتيته وأخبرته فوجدته في بيت
 اختي زينب بنت جحش فقلت يا رسول الله إن امرأة استحاضت حيضه كثيرة شديدة تسأ ترى فيمأخذ
 منعني الصلوة والصوم فقال ألعت لك الكرسف فأنه ين هب الدم قالت هو أكثر من ذلك
 قال فليجئ قالت هو أكثر من ذلك قال فأتخذى ثوبًا فقامت هو أكثر من ذلك أنا أخرجني قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم سأمر لسيامرين بآبها فقلت أجزء عنك من الأخوان قويت عليها فانت أعلم لها
 إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان فيحصى ستة أيامًا وسبعة أيامًا في علم الله تعالى ذكره ثم
 اغتسل حتى إذا رأيت أنك قد طهرت واستنقأت فصللي ثلثًا وعشرين ليلة وربعًا وعشرين وإيامها
 وصومي فإن ذلك يجزئك وكان لك فاعلمي في كل شهر كما يحضن النساء وكما يطهرن ميقات حيضهن
 وطهرهن فإن قويت على أن توخرى الظهر والحجلى العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلوتين الظهر
 والعصر وتوخرين المغرب والحجلى العشاء وتجمعين بين الصلوتين فاعلمي وتغتسلين مع العجب
 فافعلي وصومي أن قد رت على ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذا أعجب الأمور إلى
 قوله حنة بنت جحش وكانت تحت مصعب بن عمير فقتل عنها يوم أحد فتر وجا طمحة بن عبيد
 فولدت له محمدًا وعمران وإمها وإم اختها زينب بنت عبد المطلب قوله كثيرة شديدة كثيرة في الكمية وشديدة
 في الكيفية قوله فما ترى أي نيا رأيك في هذه الحالة الشديدة قوله قد منعني الصلوة والصوم إنما قالت هذا لأنها كانت
 أن الدم التي تجرى من الفرج حيض من الحيض يمنع الصلوة والصيام فهذا أيضًا ينهها من الصلوة والصيام لئلا يها
 لم تدركه العذرة ولذا جاب بجواب قوله فإنه ينهها الدم أي يقتل مع خروج الدم إلى ظاهر الفرج قوله فليجئ أي ليحكم
 خرقه على بيته اللجام كما لا تستغفار قوله فما أخرجني بغير المشقة لازم وسعدى النصب وأصب الدم أي سيل دمي سيلًا
 فاحشًا قوله سامرًا بامرني وفي آخر الحديث وهذا أعجب الأمور إلى قيل المراد بالامرني هو الوضوء لكل صلوة
 في أيام ستمتها والثاني الغسل للصلوتين بعد الجمع بينهما وهذا الثاني أعجب الأمرين لكونه أشقهما والاجر على قدر
 المشقة والشيء صلى الله عليه وسلم يجب ما فيه اجر عظيم قلت المراد بالامرني هو الغسل لكل صلوة من صلوات الخمس
 والغسل للصلوتين بعد الجمع بينهما فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الغسل للصلوتين بعد الجمع أحب إلي من

قلوبنا بنور جميع الحقايق في الفتح في باب عرق الاستحاضة الى اثبات الاغتسال مرفوعا وهو الذي رحمه المصنف على خلاف
 ما اختاره النووي تبا للبيهقي وحمل الامر على النديك وعلى الزالة النجاسة فراجع واثبت ايضا في كل موضع لكل صلوة في حديث
 فاطمة بنت ابى جبير من باب الاستحاضة قوله عن عائشة قالت ان امرجينة استحيضت سبعة سنين
 فامرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغتسل فكانت تغتسل لكل صلوة ذكر المصنف بطريق
 متعدد ان في هذا الحديث ذكر الاغتسال لكل صلوة قول عائشة كما في رواية عمرو بن الحارث والليث بن سعد وپولش
 وغيرهم من الحفاظ عن ابن شهاب لا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الاماروا محمد بن اسحاق عن الزهري
 عن عروة عن عائشة قالت ان امرجينة بنت جحش استحيضت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فامرها بالغسل لكل صلوة وساق الحديث ثم اخرج المصنف رواية ابى الوليد عن سليمان بن عمار عن عروة عن عائشة قالت ان امرجينة
 زينب بنت جحش فقالت لها النبي صلى الله عليه وسلم اغتسلي لكل صلوة وساق الحديث قال من ذكرا
 الى ان الامر الاغتسال ليس مرفوعا ان حديث محمد بن اسحاق لا يقيم حديث الثقات الحفاظ من صحاب الزهري
 وهم عمرو بن الحارث وپولش والليث بن سعد ومعمروا بن اسحاق بن سعد وسفيان بن عيينة بن ابى شيبة الازداعي
 فانهم خالفوا ابن اسحاق ولم يجعلوا حكم الغسل عند كل صلوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل جعلوه من قول عائشة
 انها قالت ان امرجينة كانت تفعل ذلك فاما حديث ابى الوليد الطيالسي فلا حاجة فيه فان ابا داود ما سمع من ابى
 الوليد ولا يدرى الذي سمعه من هو على ان حديث ابى الوليد في قصة زينب بنت جحش وحديث ابن اسحاق
 في قصة امرجينة بنت جحش قلت لعل عند المصنف واقعة زينب بنت جحش واقعة امرجينة واحدة ولذا قال
 ورواه ابو الوليد الطيالسي وحكم على رواية عبد الصمد عن سليمان فان قال قولي لكل صلوة قال ابو داود وهذا
 وهم من عبد الصمد والقتل فيه قول ابى الوليد ذموا قسلي لكل صلوة قال الا وسأذ العلم نور الله قلوبنا بنور
 واقعة امرجينة بنت جحش هذا واقعة زينب بنت جحش فاما ان يقال ان امرجينة اسمها زينب كما قيل بذلك في
 رواية مالك في التوطار وان يخالفه عبارة الفتح في إمكان استحيضة او يقال اعتمد على كون الزهري مشتركا بين الاسنادين
 وارجح الضمير الى المذكور سابقا بهذا الاعتبار والله اعلم بالصواب قلت ثم ايدوا ابو داود ورواية محمد بن اسحاق بطلت بطلت
 ابى ان امرأة تهراق الدهر وكانت تحت عبد الرحمن بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرها ان
 تغتسل عند كل صلوة ونصلي قلت هي امرجينة بنت جحش الحاصل ان رواية محمد بن اسحاق عن الزهري سليمان
 بن كثير عن الزهري وهذه الرواية نص على ان امرالا غتسال لكل صلوة مرفوعا والروايات التي رواها هذا القائل
 عن الزهري ما كنت عن الرفع او الوقت وان طعن حجة على السكوت والامر بالاغتسال لكل صلوة للمستحاضة
 ما خلا الشجرة محمول على العلق او على اللدب او على الزالة الدم من الجسد وعلى تقيل النجاسة وقد ترقى الشوك في غلا
 وقال ان الاغتسال لكل صلوة كطهارة بالاطباق دلائل من الشريعة فقال ان نوع الشجرة لال لها في الشريعة
 وقد قال ابو داود في حديث ابن حنبل الامران جميعا قال ان قويت فاغتسلي لكل صلوة والا فاجمعي

كما قال القاسم في حديثه وقد روى هذا القول عن سعيد بن جبيل عن علي بن عباس
 أي القول بالغسل لكل صلوة وقد أخرجه الدارمي والحاوي بسند عن سعيد بن جبيل عن امرأة ابن عباس
 ككتاب بعد ما ذهب لبصره فدفعه إلى ابنته فتتفرق فدفعت إلى فقرة فقال لابنته لا بد من ركعة من ركعات الصلاة
 فإذا فيه بسم الله الرحمن الرحيم من امرأة من المسلمين أنها استحيضت فاستنققت عليها فأمرها أن تغتسل و
 تغسل فقال والله لا أعلم القول إلا ما قال علي ثلاث مرات قال فتأذنت واخبرني عزة عن سعيد بن جبيل عن
 الكوفة أرض باردة وإنه يشق عليها الغسل لكل صلوة فقال لو شاء الله لا يتلوا بها ما يشد من بطن قول الشوكاني
باب من قال تحميم بين الصلوتين وتغتسل لهما غسلا أي في بيان قول من قال إن استحاضة تجمع
 بين الظهر والعصرين والمغرب والعشاء وتغتسل للظهر والعصر غسلا وللمغرب والعشاء غسلا قوله عن عائشة قالت استحضت
 امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرت أن لتجمل العصر ولا تخر الظهر وتغتسل لهما
 غسلا وإن توخر المغرب وتجمل العشاء وتغتسل لهما غسلا وتغتسل الصلوة أصبح غسلا وعن عائشة
 قالت إن سهيلة بنت سهيل استحضت فأتته النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها أن تغتسل عند كل صلوة
 فلما جهلها ذلك أمرها أن تحميم بين الظهر والعصر يغسل والمغرب والعشاء يغسل وتغتسل للصبح وهذا
 الغسل محمول على العلاج وأمرها أن تجمع لليسر ولكل الشق ويدل على ذلك العلاج لفظ حديث أسمار في قصة فاطمة تجالس
 في مكرن أو تقبيل النجاسة أو للتطهير من الدم وأما الوضوء ما بين ما نسياتي في بابه
باب من قال تغتسل من ظهري إلى ظهري في بيان قول من قال إن استحاضة تغتسل مرة واحدة
 بعد القضاء أيام حيضها ثم لا يجب عليها الاغتسال في أيام استحاضتها بل تتوضأ للصلوة قال جمهور العلماء لا تغتسل
 لا يجب على المستحضة المرأة واحدة بعد القضاء بحيضها إلا استحضة فإن يجب عليها الاغتسال لكل صلوة في بعض
 الصور عند الجحيفة والشافعي قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم استحاضة تداء الصلوة أيام قوامها ثم تغتسل
 وتضلي الوضوء عند كل صلوة أي تغتسل للطهارة من الحيض بعد أن مضت أيام قوامها ثم تتوضأ للصلوة كما تتوضأ
 الطاهر قوله عن عائشة قالت جاء فاطمة بنت أبي حبيش إلى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر خبرها وقالت ثم
 اغتسلت ثم توضعت لكل صلوة وصلى أي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يغتسل للانقطاع ثم توضعت بعد ذلك لكل صلوة
 صلى ثم أظن أن في رفع الوضوء لكل صلوة وعدم رفعها خلاف وقد خرج المصنف إلى وقفه ولهذا قال وهذا الأحاديث
 كلها ضعيفة الأحاديث تدير وحديث عماد مولى بني هاشم وحديث هشام بن عروة عن أبيه المعروف
 عن ابن عباس الغسل قد اختلف في هذا الباب في أربعة أحاديث حديث أبي اليقطين عن عدي بن ثابت مرفوعا وحديث
 الأعمش عن جبيب بن أبي ثابت مرفوعا وحديث أيوب بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن جبيب بن أبي ثابت مرفوعا وحديث
 أبي إسحاق عن أبي العلاء عن ابن خزيمة مرفوعا وفي كلها ذكر الوضوء ثم بين المصنف تزويد فيها ثم بعد ذلك أخرجه أنما موقوف
 وأنها أثر على النبي صلى الله عليه وسلم أو ثمانية أخرى ابن عباس الذي رواه عمار مولى بن هاشم وثالثها أثر عائشة الذي
 رواه عبد الملك بن مغيرة وقرأه في مجالسهم في البهاجرة عروة الذي روى عنه هشام ثم قال بعد تحريجهما وبه الأحاديث

أما الآثار كلها ضعيفة الأحاديث فيمن الذي رواه عبد الملك وغيره عن الشعبي عن قيس بن حمزة عن عمار مولى بني الحارث عن أبيه الذي روى عنه عمار وحديث هشام بن عروة عن أبيه أي أثر عروة الذي روى عنه هشام ابنه فهذه الآثار الثلاثة مستثناة من جملة ما لم يبق فيها الآثار الذي رواه أبو اليقطين ويحتمل أن يكون لفظ هذا إشارة إلى ما ذكره في الباب من الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة جميعها وقد بين بضعف الإغاضة المرفوعة فيما تقدم فيكون ذكر تضعيفها هنا كمراسلة التأكيد وعلى هذا التقدير يستثنى حديث قيس يكون راجعا إلى أثر الموقوف على عائشة الذي رواه عبد الملك بن مسعود وغيره لا إلى الحديث المرفوع الذي رواه أبو يوسف أبو السيار عن ابن شبرمة لا يخرج بضعفها فيما تقدم فلا بد من الاستئذان.

باب من قال المستحاضة تغتسل من ظهر إلى ظهر بالطار المحجمة أي في بيان قول من قال إن مستحاضة بعد غسل القطر حيضها تغتسل من وقت الظهر إلى ظهر آخر من الغد في كل يوم مرة وقت الظهر لأن الغرض من الغسل هو إزالة ما بالمرء من الغسل المستحاضة هو المعالجة لتقليل الدم بالتبريد ومن الأوقات للتبريد ما هو أشد في الحرارة وهو وقت الظهر ولذا أمر بالغسل في تسكين الحرارة وتقليلها فالحاصل أن الأمر بالاعتسال للمستحاضة للعمليات والتنظيف وتقليل الدم والنجاسات لا للتطهير فمن شات تغتسل لكل صلاة خمس مرات في كل يوم ومن شات تغتسل لصلواتين فقط من الظهر والعصر وبين العشاء والمغرب في غسل تغتسل للغفر عند كل يوم ثلاث شات شات تغتسل خمس صلوات غسلوا أحدا قوله سعيد بن المسيب يشبه كيف تغتسل المستحاضة فقال تغتسل من ظهر إلى الظهر وتوضأ لكل صلاة أي تغتسل من وقت الظهر إلى وقت الظهر الثاني كل يوم مرة وتوضأ لكل صلاة فيأمن الغسلين قال أبو داود وهو يروي عن ابن عمر وابن عباس بن مالك تغتسل من ظهر إلى ظهر أي كما قال سعيد بن المسيب وكذلك روى داود وعنه عن الشعبي عن امرأة عن قيس عن عائشة أن كل يوم يغتسل كل يوم مرة وفي حديث جهم قال قال عند الظهر أي تغتسل عند الظهر فبالأصل واحد وهو يغسل كل يوم مرة وهو قول سائر العلماء وكحسن وعطاء وقال مالك أن لا تظن حديث ابن المسيب من ظهر إلى ظهر قال فيه أنها هو من ظهر إلى ظهر ولكن الوهم دخل فيه ورواه مسعود بن عبد الملك بن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع قال فيه من ظهر إلى ظهر فقلها الناس من ظهر إلى ظهر قوى المصنف قول مالك بالتصنيف الواقع في لفظ من ظهر إلى ظهر برواية مسعود بن عبد الملك قال البيهقي في سننه وعن ابن عمر والنس بن مالك تغتسل من ظهر إلى ظهر بالطار الغير المنقوطة قال ابن سبيل الناس اختلاف فيه فهم من رواه بالطار المهيمة ومنهم من رواه بالطار المحجمة وقال ابن العربي المروى أنما هو إلا عجمي لا والله فليس رواية حقا بها وقال أبو عمرو ليس المروى بالطار المحجمة بوجه لا يصح عن سعيد بن جبير من مذممة قلت واخرج الدرر في قول سعيد بن الطريق والفاظ مختلفة فاولها اخرج بسنده عن أبي قال سعيد بن المسيب تغتسل من ظهر إلى ظهر الثاني عن أبي قال سعيد بن المسيب تغتسل من ظهر إلى ظهر الثالث عن أبي قال سعيد بن المسيب تغتسل من ظهر إلى ظهر

عليهم وعلى الشافعي لأن مطلق الصلوة ينصرف إلى اليهودية المشافعية كما في قوله الصلوة عماد الدين ونحو ذلك
والصلوة المعجزة هي الصلوات الخمس في اليوم والليلة فكان قال المستمعة تنوينا في اليوم والليلة خمس مرات فلو
أوجبت عليها الوضوء لكل صلوة أو لكل فرض تقضي زاد على الخمس بكثير وهذا خلاف النقص لأن الصلوة تذكر على إرادة
وقتها كما قال إني أدر كني الصلوة تيمنا والمدر كني هذا الوقت من الصلوة التي هي فعله وقال إن للصلوة أدلاد
أي لوقت الصلوة وإيقال أي تلك الصلوة الظاهرة لوقتها في أزمان تذكر الصلوة ويراد بها وقتها ولا يجوز أن يذكر الوقت
ويراد بالصلوة فيقال المتأمل على الحكم توفيقا بين الدليلين صيانة لها عن النقص قال الطحاوي اختلاف الذين قالوا أنها
تنوينا لكل صلوة فقال بعضهم تنوينا لوقت كل صلوة وقول أبي حنيفة وزفر وأبي يوسف محمد بن الحسن قال آخرون
بل تنوينا لكل صلوة ولا يعرفون ذكر الوقت في ذلك فاردنا نحن أن نستخرج من القولين قولنا صحيحا فقلنا هم قد اجتمعوا
أنها إذا توصلت في وقت صلوة فلم تصل حتى خرج الوقت فارادت أن تصل بذلك الوضوء ليس له ذلك لها
حتى تنوينا وضوءه يبدأ وأينا بالوالتصا في وقت صلوة فصلت ثم ألدت أن تطوع بذلك الوضوء وكان
ذلك لها ما دامت في الوقت قبل ما ذكرنا أن الذي ينقض طهرها هو خروج الوقت وإن وضوءها بوجبه الوقت لا
الصلوة وقد رأينا لو فاتتها صلوات فارادت أن تقضيها كان لها أن تجتمع في وقت صلوة واحدة بوضوء
واحد فلو كان الوضوء يجب عليها لكل صلوة لكان يجب أن تنوينا لكل صلوة من الصلوات الفائتات فلما
كانت تقضيها جميعا بوضوء واحد ثبت بذلك أن الوضوء الذي يجب عليها هو لغير الصلوة وهو الوقت
وحجة أخرى أنما قدر أينا الطهارات تنقض باحداث منها الغائط والبول والطهارات تنقض بخروج أوقات وهي
الطهارة بأسر على الخفين يتقضيها خروج وقت السفر خروج وقت المقيم وهذه الطهارات المتقضي عليها المجر فيها
ينقضها صلوة إنما يتقضيها حدث أو خروج وقت وقد ثبت أن طهارة استحاضة طهارة يتقضيها الحدث
وغير الحدث فقال قوم هذا الذي هو غير الحدث هو خروج الوقت وقيل آخرون هو فراغ من صلوة ولم يجد الفراغ
من صلوة حدثا في شيء غير ذلك قد وجدنا خروج الوقت حدثا في غيره فاولي الأشياء أن يخرج في هذا الحدث المحل
فيه نجعله كالحدث الذي قد جمع عليه وجعله من لا نجعله كالمجمع عليه ولم نجعله أصلا ثبت بذلك قول من ذهب
إلى أنها تنوينا لكل وقت صلوة أو واستدل من قال أن المحاب لا عذر لا يجب لهم الوضوء بالحدث الذي يتلو
أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المستمعة أن تغسل للظهر والعصر غسلا واحدا والمغرب والعشاء غسلا واحدا وإن جمع
بين الصلوتين ولم يأمرا بالوضوء بينهما قبل ذلك أن الوضوء لا ينقض بهذا الحدث الذي ابتليت به والحدث
الذي جاز فيه ذكر الوضوء لكل صلوة أو ضعيف أو محمول على الاستحباب قلت لا حجة لهم في الحديث لأنه مسكوت عنه
وليس فيه نص فيه وقد ثبت في غيره الوضوء لكل صلوة وفي رواية أسامة بنت عميس يديها في غسل تنوينا في ذلك فالتق
حكم على الساكت على أن لا يجب الوضوء عند أبي حنيفة في هذه الصورة لأن التحقيق عندنا أن عنده المثل الثاني
بعد في الزوال مشترك بين الظهر والعصر والمثل الأول في تحقق الظاهر بعد المثل الثاني وقت محقق بالعصر وإيقال
بأن المثل الأول وقت الاقتيار للظهر والمثل الثاني وقت العصر وقت الظهر والعصر وكذلك وقت المغرب والعشاء

شتركت في الشفق الا بعض نفى هذا لا يجب عليها الوضوء بصلوة اخرى الا لم تحقق خروج الوقت وهذا ظاهر انشاء الله تعالى
 ان قوله ان الذي فيه ذكر الوضوء لكل صلوة ضعيف فقد تقدم برواية البخاري ثم توعدنا في كل صلوة قال البخاري
 بعضهم ان قوله ثم توعدنا من كلام عروة موقوف عليه فليس له لانه لو كان كلامه لقال ثم متوضعا بصيغة الاخبار
 فلما اتى به بصيغة الامر شكا كونه الامر الذي في المرفوع وهو قوله فاعلى قوله عن فاطمة بنت ابى
 جابر عليها كانت لتخاض فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان وضوءك يفيض فانه وما يهود
 فاذا كان ذلك فامسح من الصلوة فاذا كان الاخر فمؤمنا وصلي اي توضي كل صلوة وقد تقدم شرح
 الحديث في باب اذا قبلت المحضنة تدخ الصلوة

باب من لم يبدئ الوضوء الا بعد الحث الذي هو غير حدث الذي ابتليت به فاذا اصابها الحدث الذي غيرها
 ابتليت به متوضعا بالذي ابتليت به وان خرج الوقت قوله ان امر حلية بنت حنبل فتحدثت فاحرقها النبي
 صلى الله عليه وسلم ان تنتظر اياما فاعلمنا ثم تغتسل وتصل فان رأت شيئا من ذلك توضأت وصليت
 مطابقة الحديث بالباب ان المراد بقوله فان رأت شيئا من ذلك ما سوى الحدث الذي ابتليت به قوله عن ربيعة انه
 كان لا يرى على المسحاة وضوء عند كل صلوة الا ان يصيبها حدث غير الماء متوضعا قال ابو داود هذا اخبرنا قال
 قال صاحب هذا الحديث قلت وهذا الذي قاله ربيعة مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى ومن تبعه فان عندهم اصحاب الاغلا
 كما يستحاضة وغيره فخرج الخبر الذي اقبلوا به من هؤلاء فيقتض الطهارة قبل ان يصلوا ما رأت من غير ان يخرج الوقت
 وان دام السيلان فلا يجب عليها الوضوء عند كل صلوة بهذا الحديث الذي ابتليت به الا ان يصيبها حدث غير ابتليت
 به فتوضأت قال الخطابي في شرح الحديث لا يشهد لما ذهب اليه ربيعة وذلك ان قوله فان رأت شيئا من ذلك توضأت
 وصليت يوجب عليه الوضوء ما لم يمتحن زوال العلة وانقطاعها عنها وذلك لا يمتنع ان ترى شيئا من ذلك بعد الانقطاع
 عنها العلة وقول ربيعة شاذ وليس العمل عليه بهذا الحديث منقطع وعكرمة لم يسمع عن ام حنيفة بنت حنبل فتحدثت
 فاحرقها النبي صلى الله عليه وسلم هذا الحديث الذي ابتليت به الا ان يصيبها حدث غير دم الاستحاضة الذي ان
 به دار يقول في الحديث فان رأت شيئا من ذلك فامسح من الوضوء غير دم الاستحاضة فالحديث حينئذ يطابق اجاب
 الجهد لما ذهب اليه ربيعة فكان الخطابي لم يسمع من ربيعة الى هذا الاول فيهم الحديث الذي اصابها من الاستحاضة وكذلك
 في الحديث فاحرقها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله ان ذلك الحديث فاعترض ان الحديث لا يشهد لما ذهب اليه ربيعة وقول الخطابي قول ربيعة شاذ
 غير صحيح وقد قال ابو داود في بعض النسخ وهذا قول الكسبي ثم قد بينا قبل ان هذا مذهب ابى حنيفة ومن تبعه فلا يكون قول ربيعة
 قولنا سادنا والله اعلم انتهى ما في هذا الحديث وقلت المشهور من مذهب ربيعة انه قال ان اصحاب الاغلا لا يقتض
 وضوءهم بالحدث الذي اقبلوا به في الوقت لا بعد خروج الوقت حتى حدث لهم حدث آخر وهو قول مالك وعكرمة وابوب
 كذا ذكره العيني في النهاية على ما نقله مولانا عبد الحكي في حاشية على مؤطا محمد

باب في المرأة ترضى الصغرة والكبداء بعد الطهر قال الخطابي اختلف الناس بالصغرة والكبداء
 بعد الطهر والاعذار فروي عن عاتكة قال امين فكت بحض ولا تترك لها الصلوة ولتوضا وتصل وهو قول سفيلين

التوري والاولا عي وقال سعيد بن المسيب اذا رأت ذلك اغتسلت وصليت وبه قال احمد بن حنبل ومن
 الى حنيفة اذا رأت بعد الحيض بعد القطان الدم المصفره والكدره يوما او يومين ما لم تجاوز العشر من حيضها ولا ظهر
 حتى ترى البياض فاما خلافت قول اصحاب الشافعي في ثبوتها المشهور من مذمب اصحابه انما اذا رأت المصفره
 او الكدره بعد القطان ومن العادة ما تجوز خمسة عشر يوما فانها تحيض وقال بعضهم اذا رأتها في ايام العادة كانت
 حيضا ولا يعتبر بها فيها جاوزها فاما البكر اذا رأت اول ما رأت الدم مصفره او كدره فانها لا يعتد ان في قول اكثر الفقهاء
 حيضا وهو قول عائشة وعطاء وقال بعض اصحاب الشافعي حكم المبتدأة بالمصفره والكدره حكم الحيض اه
 قوله عن ام عطية وكانت باليحيى صلى الله عليه وسلم قالت لانك الكدره والمصفره بعد
 الطهر شيئا لا يعتد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم مع علمه بذلك وفي زمن نزول الوحي وبهذا يحكي الحديث
 حكم الرضخ وقول بعد الطهر في بعد حصول الطهر شيئا من الحيض المعتادة بعد انقضاء ايام عادتها وللمبتدأة بعد انقضاء
 عشرة ايام وما في ايام الحيض لما روي عن عائشة انها جعلت ما سوى البياض الخالص حيضا اخرجه مالك من
 طريق محمد بن الحسن في الموطا واما ما روي البخاري في صحيحه لانك الكدره والمصفره شيئا فهو ما يحمل على ان بعد الطهر
 كما تراه البخاري في ترجمته الباب او معناه لانك الكدره والمصفره شيئا اي غار قايين الحيض وغيره

باب المستحاضة يغشاها زوجها اي يجامعها زوجها في حالة الاستحاضة وسيلان دمها قوله عن عكرمة قال
 كانت ام سبيبة مستحاضة فكان زوجها يغشاها اي يجامعها عبد الرحمن كان من مردول لوي فلان كان منوعا
 منه صلى الله عليه وسلم او كان ذلك باذنه صلى الله عليه وسلم وفي علمه لان الصحابي لا يجزى على ذلك مع انه قد روي
 النبي عن قرآن الحيض في قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يظفرن ورد النبي من ذي الحافض مخرجا بالاذى والاذى موجود في
 استحاضة واستدل اصحابنا بقوله صلى الله عليه وسلم تقضي وصلى وان قطر الدم على المحض فانه يدل على حكم الصلوة وبه لا يخفى على الحكماء وروى

باب ما جاء في وقت النفاء اي في تعيين وقت نفاسها اختلف العلماء في اكثر النفاس بعد اتفاقهم على انه
 لا حد لقله فذهب ابو حنيفة وبالك في رواية واحمد بن حنبل وجمهور العلماء الى ان اكثر النفاس لربعون يوما وبه قال
 الشافعي في قول ذي قول اكثره يتون يوما وهو رواية عن مالك في قول سبعون يوما قال في الدر المنثور لا حد لقله
 الا اذا اخرج اليه لعدة كقوله اذا ولدت فانت طالق فقالت مضت عدتي فقدره الا ان خمسة وعشرين مع ثلث
 حيض والثاني باحد عشر والثالث بساعة قال الشافعي فاذا في مدة تصدق فيها عنده خمسة وثلاثون يوما خمسة وعشرون
 نفاس وخمسة عشر طهر ثم ثلث حيض كل حيضة خمسة ايام طهران ثلثين يوما وعند الثالث تصدق في اربعة وخمسين
 يوما وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلث حيض خمسة ايام طهران ثلثون اه قال في البدائع والامام الكلام في مقدارها فاعلم في غير ذلك
 بلا خلاف حتى انما اذا ولدت ونفست وقت صلوة لا تجب عليها ذلك الصلوة وما ذكر من الاختلاف بين اصحابنا في
 اقل نفاس فذاك في موضع آخر وهو ان المرأة اذا طهرت بعد ما ولدت ثم جارت وقالت نفست ثم طهرت
 ثلثة ايام وثلث حيض فبكم تصدق في النفاس فعند ابو حنيفة لا تصدق في اقل من خمسة وعشرين يوما وعند الشافعي
 لا تصدق في اقل من احدى عشر يوما وعند محمد تصدق في ما دعت وان كان قليلا اه قوله عن ام سبيبة قالت كانت

واختلف فيه على مجموعين او خمسة وفضل بعضهم فقال بولعدم المارعة بية والعذر رخصة والقيم فضيلة خصت
 بها هذه الامة دون غيرهم من الامم واثبت بالكتاب والسنة والاجماع وعلم ان العلماء بعدما اتفقوا على مشروعية
 التيمم للصلاة عند عدم المار من غير فرق بين المحدث والمحدثين فقلنا ان التيمم ضرورة واحدة او ضربتان او ثلث
 ضربات وفي ان محل السجدة في التيمم من اليدين الى الكفين فقط والى المرفقين او الابطاط فذهب في الاختلاف الاول
 الى القول الاول ان الواجب ضرورة واحدة الا ونزاع واحد من جنس آخر وعامة اهل الحديث وذهب الى الثاني
 من ان الواجب ضربتين البو حيايه وسفيا ن الثوري والكل فان المبارك والشافعي واكن البصري آخرون
 ومحمد بن عيسى بن عمر وجابر وذهب الى الثالث من ان الواجب ثلث ضربات ضرورة الواجب وضربته للكفين وضربته
 للذراعين من السبب ابن سيرين واما الاختلاف في المحل فذهب الى الاول من ان الواجب في
 اليدين الى الكفين الكوعين احدهن جنس آخر والا ونزاع وعامة اهل الحديث وذهب الى الثاني من ان الواجب في
 مساحيد اليدين الى المرفقين الامام البو حيايه والشافعي والكل ان اصحاب مالك قالوا لا يرى البلوغ الى
 المرفقين فرضا ولكن ظاهر الموطا ودوم ان الواجب الى المرفقين وذهب الى الثالث من ان الواجب في مساحيد اليدين
 الى الابطاط الزهري ولم يذهب اليغيره وروى عنه ايضا الى الكوعين وقد اختلف الاخبار والافان في كيفية
 التيمم على ضربين ام ضربتان بل ضرورة اليدين الى الابطاط والى المرفقين والى الكوعين واختلاف تفرقت الفقهاء
 كل الى ما رواه اوداوى الاجتهاد في نظره وتوجيه والذي تحقق بعد غرض الفكر وخصوص النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها
 وترجيح بلوغ السجدة ان المرفقين قال الحافظ في الفتح ان الاحاديث الواردة في صفة التيمم لم يصح منها سوى
 حديث ابي جهم وعمار واما حديث عمار فورد بذكر الكفين في الصحيحين بذكر المرفقين في السنن وفي رواية الى نصف
 الذراع وفي رواية الى الابطاط فاما رواية المرفقين وكذا نصف الذراعين ففيها مقال واما رواية الابطاط فقل
 الشافعي وغيره ان كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله عليه وسلم فكل تيمم صحيح للنبي صلى الله عليه وسلم بعد فهو ناسخ
 وان كان وقع بغير امره فالحجة فيما امر به قال البيهقي قلت قوله لم يصح سوى حديث ابي جهم وعمار غير مسلم لا تاذكرنا
 انه روى فيه عن جابر مرفوعا ان التيمم ضرورة الواجب وضربته للذراعين الى المرفقين وانما حكم قال اسناداه صحيح
 وان الذي قال اسناداه صحيح فلا يلتفت الى قول من يمين صحة فان قلت رواه جماعة موقوف قلت المرفق
 اقوى واشبهت لانه اسند من وجهين نقول اما حديث ابي جهم فورد بذكر اليدين بملا غير صحيح ولا يطلق عليه حد
 الاجمال بل هو مطلق قينا والى الكفين والى المرفقين والى ما رواه ذلك اه قلت الروايات التي استدل بها
 اصحابنا كثيرة فمنها ما ذكره المصنف عن حديث عمار بن ياسر ومنها ما اخرج الطحاوي وغيره عن اسلم التيمي
 قال كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر فقال لي يا اسلم قم فارجل لنا قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم اصابتني بعدك جناية فسكت مخي حتى اتاه جبرئيل بآية التيمم فقال يا اسلم قم فتييم صعيدا طيبا ضربتين ضرورة
 ترجيح ضرورة الذراعين ظاهرهما وباطنها الحديث ومنها ما اخرج الدارقطني عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم

ضربان ضربته للوجه وضربه لليدين الى المرققين وفي لفظ تيمنا مع النبي صلى الله عليه وسلم بضربه للوجه والضرب
وضربه للذراعين الى المرققين اخرجوه بوقودا مرفوعا باسناد متعدد وكذلك اخرج الدارقطني عن جابر مرفوعا وموقوفا
فقال بسند من جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربته للوجه وضربه للذراعين الى المرققين ثم قال الدارقطني
رجالهم لثقات والصواب وقوله قال الشيخ خمس الخصال في حاشيته على الدارقطني قوله رجالهم لثقات وقال الحاكم ايضا
الاسناد وقال العيني واخرجه البيهقي ايضا واحكامه من حديث آخر في المرققين وقال في الحديث ايضا اسناد صحيح ومنها
ما اخرجه احمد بن حنبل من حديث ابيه سيرة ان قواما جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا اننا نسكن بالربا في الجاهلية المارة فخرج
اشهر من فينا الجنب والخنفساء فقال عليك ارضكم ثم ضرب بيده على الارض فربته واحذرتم ضرب فربته اخرى فخرج بها على يديه
الى المرققين منها ما اخرجه النزار بسنده عن عائشة مرفوعا التيمم ضربتان لضربة للوجه وضربة لليدين الى المرققين منها ما اخرجه الطبراني بسنده
عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال التيمم ضربته للوجه وضربة لليدين الى المرققين قالت كنفية كنفية التيمم التي يخرجها جنس
الارض ومن جهر بها وجهه ثم ضرب فربته ثالثة فخرج على يديه كنفية التيمم التي يخرجها جنس الارض ومن جهر بها وجهه ثم ضرب فربته ثالثة فخرج على يديه كنفية التيمم التي يخرجها جنس الارض
الى المرققين ثم مسح بالابهام والمسح الى يمينه والاصابع ثم يبعث اليه اليسرى كذلك ركن التيمم الغير الثاني والاستيعاب
وشروطه ستة النية والسبح وكونه ثلاثا واصابع واكثر والصعيد وكونه مطهرا وقفا المار وقيل الاستسلام ايضا
ثمانية الضرب بباطن كفيه ونقبها وادبارها ونفضها وتفرج اصابعها وتسميته والترتيب والولاء وكشوع
في غزاة المريسيع لما اضلته عائشة عقدت في شعبان سنة ست من الهجرة ولما غرقت في اصطبلها
وقعت قصة الافك رواه عنه قول له عن عائشة قالت بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم اسيد بن
حضيرا وانا سامعة في طالب فلادة اضلتهما عائشة فحضرت الصلاة فصلى بغير وضوء فأتى النبي صلى الله
عليه وسلم فذكر ذلك له فأنزلت آية التيمم زاد ابن تقي الدين فقال اسيد بن حضير يوحى اليك الله فانزل بها
أمر تروىه الا جعل الله للمسلمين ولك فيه قربة قوله فانزلت آية التيمم قل ابن العربي في مفضل ما وجد لها بها
من دواء لاننا نعلم ان آية التيمم عن عائشة قال ابن ابي عمير في آية النساء طاعة آية المائدة وقال الدارقطني في آية
النساء لان آية المائدة تسمى آية الصور وليس في آية النساء في كبر الوضوء قلت
لقد قف على ما ذكره الحميدي في حقه في حديث عمرو بن الحارث فذكر الحديث وفيه فأنزلت يا ايها الذين آمنوا
اذ قمتم الى الصلاة الى قوله بحكمكم تشكرون في الاحتجاج الى هذا الخبر وكان البخاري يشار الى هذا القول بقية الآية
المكرية كذا في شرح البخاري المعنى قوله فقال اسيد بن حضير قال الاسود والاسلام نور الله قلوبنا ونوره يبرئنا
ان تعرب عالم الخلق كان هذا الامر وذلك كما ترى قال في كبر الوضوء في حديثه شك في الثاني لما عايناه
معاصات واتهمت برأيهي حين سبته لده قوله وما ينزل بك امر تروىه في الحديث في قصة التيمم كان له قصة
الافك فحليل العقد كان مرتين في غزوتين وقال ابن سعد وابن حبان وابن عبد البر في الاستسكان قصة التيمم
كانت في غزاة بني المريسيع وفيها قصة الافك فالحق كان ما جردناه من حديثه على ان سقط منها
في تلك السفر مرتين لا خلاف القاضيين كما هو بين سياهما كذا في القصة فتعظا فاصلى التيمم التيمم في سفره

او سفرين والله اعلم وقد قال بعد ذلك وما تقدم من اتحاد القصة الطهر والله اعلم اي اتحاد قصة ضياع الحق
 لا يريد اتحاد قصة الا فك وقصة التيمم واعلم ان قوله نصلوا اليه وضوء ليس بجنة على الخنفية حيث لا يوجد الاراد
 على فاقه طهورين في الوقت ثم الاعادة كما في خصوص عن الشافعي اولاد في غير ما ذكره كما هو مذهب جليل يقولون بالتشبه في الوقت
 وجوب القضاء بعده وذلك ان هذا واقعة حال لا عموم لها بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة بغير طهور فان ذلك ناطق بطلان شرعية
 ويذكر نقد الطهورين فلا يلزم قياس على نحو العجز عن القيام واستغفر ذلك لا التشبه بقياس على الامساك في وضوء الخائف اذا جهل من السجدة
 وعلى المضي على افعال الحج اذا فسد قياس التجارى فاقدا الطهورين على فاقده الماء وهم الصحابة الذين صلوا بغير وضوء
 لازم فان فقد الماء كثر ونقد الطهورين نادر ولا يلزم الحاقه بالاكثرا فان ليس عندهم نفس ولا قياس قوله
 عن ابن عباس عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عجز عن يدلات الجيش ومعه عشاء
 فانقطع عقدها من جوع طفا فجلس للناس ابتغاء عقدها ذلك حتى اصلاء الفجر وليس مع الناس
 ماء فتعيط عليهم ابو بكر ثم اتى جسد الناس وليس معهم ماء فانزل الله تعالى ذكره على رسوله صلى الله
 عليه وسلم رخصة التطهر بالصعيد الطيب فقام مسلمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرروا
 بأيدى يدهم الى الارض ثم دفعوا ايديهم ولم ينفخوا من التراب شيئا مسحوا بها وجوههم واما يديهم الى التراب
 ومن بطون ايديهم الى الابطال الترس نزول السافر آخر الليلة منزلة للاستراحة قوله باذلات الجيش وفي
 رواية البخاري بالبیدار وبذات الجيش قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره اولات الجيش هو ذوات
 الجيش موضع على بردين المدينة ومبينة وبين العقيق سبعة اميال قال ابو عبيد البكري في معجمه والعقيق من طريق
 مكة لا من طريق خيبر فتقول النوى البیدار وذات الجيش بين المدينة وخيبر كما ترى اه قلتم البیدار هو الشرف
 الذي قد ارم ذى الخليفة في طريق مكة بالقرب من المدينة وذات الجيش وراوى الخليفة في حديث ابن عمر قال سيدكم
 هذا التي تكذبون فيها ما ابل رسول الله صلى الله عليه وسلم الا من عند مسجد الحديث والتقدم هو العاقبة وهو كل ما يعقد
 يعلق في العنق قبل كان ثلثا عشرة درهما وكانت استعارت من اسمها في رواية قوله فانزل الله تعالى ذكره اي
 آية التيمم قال البغوي في المعالم ذهب الزهري الى انه يمسح اليدين الى المنكبين لما روى عن عمار انه قال تيممنا الى المنكبين
 وذلك حكاية فعله لم ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم كما روى انه قال اجنبت فتعكت فلما سال النبي صلى الله عليه
 وسلم امره بالوجه والكفين اه وقال البيضاوي البیداسم العضو الى المنكبين وراوى انه عليه الصلوة والسلام تيمم
 و مسح يديه الى مرفقيه والقياس دليل على ان المراد باليدي هنا الى المرفقين اي في الآيتة ويعني بالقياس قياس الفرع
 على الاصل قال الاوستا والعلام نور الله قلوبنا بنوره لعلمهم تيمموا بعد نزول الآية قبل بيان صفة اجتهادهم حتى بين لهم
 النبي صلى الله عليه وسلم وذلك كما تيمم عمار بالمعك بعد ذلك للجنة به زعمنا ان تيمم الجنب به يتقارن قال الحافظ ولم
 ولم يقع في شيء من طرق حديث عائشة ثم اقيمت التيمم وقد روى عمار بن ياسر قصتها هذه لكن اختلف الرواة عن كيفية تيممها
 على الوجه والكفين في التيمم في تيمم الجنب به وهو واقعة اخرى لما كان مع عمر في مسيرته وبكره الرقيقين في سنن في رواية الى
 الفرج ورواية اخرى الى الابطال فان رواية الى الرقيقين وكذا الصلوة نزلت فيها مقال لما روى الى الابطال فقال الشافعي في غير ذلك فان كان في ذلك امر

صلى الله عليه وسلم كل تيمم صح للنبي صلى الله عليه وسلم ببرد فهو ناسخ له وان كان بغير امره فالحجة فيما امر به
 قوله عن شقيق قال كنت جالسا بين يدي عبد الله وابي موسى فقال ابو موسى يا ابا عبد الرحمن ارايت
 لو ان رجلا اجنب فلم يجد الماء شهر اماكن بينهم قال لا وان لم يجد الماء شهر فقال ابو موسى فكيف
 تصنعون بهذا الآية التي في سورة المائدة فلم يجدوا ماء فتييموا صعيدا طيبا فقال عبد الله لو خص
 بهم في هذا الا وشكوا اذ ابرد عليهم الماء ان يتيموا بالصعيد فقال له ابو موسى وانما كرهتم هذا الهللا
 قال نعم فقال له ابو موسى الم تسمع قول عمار لعمر لعنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فاجبت
 فلم يجد الماء فتمرعت في الصعيد كما تتمرع الدابة ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له
 فقال انما كان يكفيك ان تصنع هكذا فضرب بيداه على الارض فنفضها ثم ضرب بشماله على يمينه
 وييمينه على شماله على الكعبين ثم مسح وجهه فقال له عبد الله اقلتم عمر لم يقنع بقول عمار قوله
 فقال ابو موسى ابو عبد الرحمن كنية عبد الرحمن مسعودا ما جرى بينهما الكلام في مسئلة التيمم للجنب انه كان بلغ
 ابو موسى ان ابن مسعود يقول باختصاص التيمم بالمحدث ولا يجوز التيمم للجنب قد وقع في هذا السياق من الكلام
 تقديم وتأخير فان الظاهر ان ابو موسى الاشعري استدلل اولاً بقصة عمار وعمر فلم يقبله عبد الله وقال اقلتم عمر
 لم يقنع بقول عمار فكيف يستدل بامر لم يقنع عمر عليه ولم يقبله فاستدل ابو موسى الى استدلال آخر بالآية التي في
 سورة المائدة فقبل عبد الله ومن مذهبه ومصلحته وحكمه انه لا يقول بعدم جواز التيمم للجنب مطلقا بل هو مسلم عن ابي
 وهذا الذي قلته من عدم جوازه كان دفعا للمفسدة كما يتسارع الناس في ذلك اذ ابرء عليهم الماراد عرض لهم عذر
 ليسر فلو رخص لهم في ذلك لاستبقوا الى التيمم فلاجل ذلك قلت هذا القول اجتياها وسد الباب
 وقد اخرج البخاري هذا البحث في صحيحه بهذا الترتيب من طريق حفص بن غياث عن الاعمش عن شقيق وقال شيخنا
 وشيخنا مشايخنا قدس الله سره ان عامة العلماء قالوا ان منسب ابن مسعود وعمر عدم جواز التيمم للجنب لقل
 بعضهم رجوع ابن مسعود بهذا ابن مسعود وقد اظهر مفسدوه اما عمر فلم يظهر وكان رضي الله عنه في غاية القصور
 وكان مذهبه منسب ابن مسعود انه كان مني لسد الذرائع كما يظهر بالتأمل في جوابه حين قال له عمار يا امير المؤمنين
 ان ثبت والله لم اذكره ابلدا فقال عمر كلا والله لنق لنيلك من ذلك ما تولى ليت اى لا اهلك عن ذكره
 فلا تقع منه الله لئلا يملك ما تحملت به ورضيت لها فهذا اقرار منه بالكفاية بجواز التيمم والا لنهاه عن بيان تلك القصة
 والله اعلم استدلل بهذا الحديث وبما لها من الاحاديث المجمع على صحتها الامام احمد ومن معه على ان الواجب في
 التيمم ضرورة واحدة ومسح اليدين الى الكوعين قلت واقعة عمار وقع مرتين مرة بعد نزول آية التيمم قبل بيان اصفته
 وواقعة اخرى لما كان مع عمر في سرية عين اجلبا في ريث عمار ذكر المرتقبين في الواقعة الاولى وحديثه بذكر الكعبين
 في الصعيدين غير ما في الواقعة الثانية وقد اختلف الروايات فيها فما رواه البخاري وسلم ففي رواية عن عمار فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم ما كان يكفيك هكذا فضره النبي صلى الله عليه وسلم بكفيه الارض ونفخ فيها ثم مسح بها وجهه وكفيه
 وفي اخرى رافعت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يكفيك الوجه والكفين وفي هذا الحديثين ذكر الوجه والكفين وفي اخرى

ذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال انا يكفيك ان تصنع هكذا وضرب بكفه غربة على الارض ثم نفضها ثم
مسح بها ظهر كفه بشماله او ظهر شماله بكفه ثم مسح بها وجهه وفي رواية لقال عمار ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيد الاض
فمسح وجهه وكفيه فاختلعت روايات البخاري في ان آله مسح من رسول الله صلى الله عليه وسلم بل كانت واحدة
او اثنتين فالرواية التي فيها ضرب بكفيه تدل على ان آله مسح من رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت كفيه
والرواية التي فيها ضرب النبي صلى الله عليه وسلم بيده او ضرب بكفه تدل على ان آله مسح من رسول الله صلى الله
عليه وسلم كانت واحدة ومثل ذلك الاختلاف وقع الاختلاف في محل المسح ايضا ففي بعضها مسح وجهه وكفيه في
بعضها مسح ظهر كفه بشماله او ظهر شماله بكفه فيفهم من هذه الروايات ان ادنى ما يكفي التيمم من مسح ان مسح بيده
واحدة على ظهر الكفين ظهر كف اليمين بالشمال وظهر كف الشمال باليمين بل رواية لفظا وتدل على ان ادنى
الكفاية ان مسح بيد واحدة ظهر كف احدي يدي اليمين او الشمال واما الروايات التي ورد فيها مسح الكفين فيمكن
ان يؤول بحديث المضاف اى وظهر كفيه او يقال ان ادنى ما يكفي في التيمم من مسح هو المسح بيد واحدة
على ظهر الكفين او على ظهر كف واحد واما مسح الكفين جميعهما ظهر او باطنا فاختيار قلبيت شعري اى شئ علمهم على التيمم
تركون هذه الروايات الصحيحة الواجبة مسح الكفين ظاهر او باطنا فلو اعتذر روا انه صلى الله عليه وسلم فعل
ذلك الفعل كان غرضه بيان صورة الضرب لا بيان جميع ما يحصل به التيمم فهذا هو قول المخالفين وشيبت
ان يلزم مسح الذراعين الى المرفقين والا فلا ثبت لزوم مسح على الكفين ظاهر او باطنا فلا بد ان يقال ان النبي صلى
الله عليه وسلم روى عن عمار ان تيمم الحنابلة يتغير تيمم حدث الا صغر بهذا وأشار الى تيمم المعلوم صنعتها وقد ثبت
مسح الذراعين الى المرفقين با حديث كثيرة وقد تقدم ذكر بعضها منها حديث ابي الهيثم عن عبد مسلم وابي داود بلطف
فمسح بوجهه ويديه ثم روى عليه السلام ومنها حديث جابر عند الدارقطني روى بسنده عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال التيمم ضربته للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ثم قال الدارقطني رجاله كلهم ثقات وقد صححه الحاكم وقال العلامة
العيني قال الذهبي ايضا اسناده صحيح ولا يلتفت الى قول من يمنع صحته وهذا حديث صحيح صريح في اثبات
الدعوى واستدلوا ايضا بالكتاب بقوله تعالى فقيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم وايديكم منه فان الله تعالى امر
بمسح اليد فلا يجوز التقيد فيه الا بدليل وقدر روى في التقييد احدث مختلفه فادنى التقييد الذي درويده
هو ظهر الكف الواحد ثم الكفين والآن الى المرفقين فاما التقيد بالاوليين فنحن ان يكون لاجل بيان صورة الضرب
ويحتمل ان يكون لاجل بيان ما يحصل به جميع الفعل فلما كان بناء على الاحتمال لم يبق الاستدلال ولا يصح الاحتجاج
به ولو لم يكن التقيد بالمرقن وليس فيه احتمال يمنع الاستدلال فيؤخذ به وهو الاشبه بالقياس لان المرفق جعل غاية
للامر بالغسل في الوضوء والتيمم بدل من الوضوء والبدل لا يخالف المبدل ذكر الغاية بتاك يكون ذكر سببها
بالقياس ودلالة النص وقد قام دليل الاجماع في اسقاط ما در المرفقين فقط ولحق ما دونها على الاصل قال
المحطاي وقد يقول من يخالف في هذا لو كان حكم التيمم حكم الطهارة بالماركان التيمم على اربعة اعضا فيقال له
ان العضوين المحذوفين لا عبرة بهما لانها اذا سقطت سقطت المقابلة عليهما فاما العضوان الباقيان فالأول

ان يراعى فيها حكم الاصول ويستشهد لها بالقياس وليستوى شرط في امرها كتمنى السفر قد اعتبر فيها حكم الاصل
وان كان الشطر الاخر ساقط كذا في بطلان الجهر وقوله عن عمار بن يامر قال سألت النبي صلى الله
عليه وسلم عن التيمم فامرني ضربته واحدة للوجه والكفين فيه دليل صريح على الانقصار في التيمم على الوجهين
بضربة واحدة وان انا واولئك الكفين ليس بضروري ولا يجزى فيه تاويل المذكور في فعله صلى الله عليه وسلم من ان غرضه بيان
صورة الشرب لا بيان جميع يحصل التيمم لانه في قبيل معناه امرني ضربته واحدة للوجه وضربة واحدة للكفين تقدم في
رواية عمار في التيمم بضرتين واما تاويل الكفين فتقدير الغاية اي والكفين الى المرفقين لما روى عنه فيما تقدم من قوله
الى المرفقين او الى الذراعين قلت قال الاوستا العلامة نور الله قلبه بانزله حجة صريحة على ما لم يكن حجة الفعل
قوله يا محمد ان جعله قولا فروي بالمعنى فعلق قوله عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال الى المرفقين يعني ان صلى الله عليه وسلم امرني ضربته واحدة للوجه والكفين الى المرفقين فمادوني الرواية المتقدمة عن
قنادة عن عروة قوله والكفين فقال فيه قنادة انه روى من غير هذا السند ان في الى المرفقين وقال البيهقي في اسنننا
ابوبكر احمد ذكر بسنده قال سئل قنادة عن التيمم في السفر فقال كان ابن عمر يقول الى المرفقين وكان الحسن وابراهيم
يقولان الى المرفقين فقال وحدثنى محمد بن ابي اسحق عن عبد الرحمن بن ابي عن عمار بن ياسر ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال الى المرفقين قال الى المرفقين قال ابو اسحق فذكره لاحد من جناب من وقال احسنه

باب التيمم في المحضر اختلف العلماء فيه ذهب ابو يوسف وزفر الى عدم جواز التيمم في المحضر مطلقا وذهب بعضهم
فاما ما كتبت في ان لا يجوز لعدم المار والمريض ثم اختلفوا في جواز الصلاة الجائزة مع القدح على المار عند خروجه فواتها للصلاة الجائزة
عند خروجه فواتها فذهب ابو حنيفة والاوزاعي الى انه يجوز التيمم منه مالك الشافعي في امر قوله فقال ابو حنيفة قبل رسول الله صلى الله
عليه وسلم من نحو ما جعل فلقية رجل فسلم عليه ثم يرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه سلم عليه لسانه حتى اتى على جدار فسلم بوجهه يدبره
عليه السلام استدلل الطحاوي بهذه الحديث على جواز التيمم للجائز عند خروجه فواتها قوله قال ابو داود لم يتابع
عمد بن ثابت في هذه القصة على ضربين عن النبي صلى الله عليه وسلم ورواه فعل ابن عمر قال الاوستا
العلامة نور الله قلبه بانزله راجع نصب الاربعة تطلع على مرام المقام واهل ابن دقيق العيد في حديثه باجر كما في نصب
الاربعة زيادة فقال ان كرست ان اذكر الله الخ فانت تعلم ان هذا الجهر عاود وقع فعلا في حديثه الى التيمم فلا مانع عنه
وقد حمل الطحاوي حديثه الى الجهم وابن عمر وهاجر على الشرح في باب ذكر الجنب فعلق بحديث ابن القوام فاذن ان كان
غير ثابت فتعارض فعل النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه بوجهه آخره وعلق لك مراد ابن دقيق العيد ان
التعجيل العقول يشجب على الاذكار لا الفعل فاعلمه وقال ابن الجوزي كره ان يرد السلام لانه آم من اسما الله
تعالى او يكون هذا في اول الامر ثم استقر الامر على غير ذلك

باب الجنب في التيمم اجمع العلماء على جوازه وانسب الى عمرو بن مسعود انه يكران التيمم للجنب فكان انكره باذنا
بالفساد لئلا يتسارع الناس في ذلك اذ ابرء عليهم المار وعرض لهم عذر يسير قوله عن ابي ذر قال اجتمعت
عنده عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ايها ذو الهمم فيها فهدوهم الى الربنا لا تكافوا في

الجنابة فامكث الخمس وانسيت فاثبت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو ذر ضحك فقال لعلك تات
اطمت ابادما لم يمس الويل فلما عانى بجارية سوداء فحاجت فعبس فيه ماء فستر تنى بثوب وستر
بالراحلة واغتسلت فكافى القيت عنى جبلا فقال الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشر
سنين فاذا وجدت الماء فامسحه فان ذلك خير قوله ابا ذر الى البادية والركبة قرية بقرب المدينة
فقال ابو ذر لى ابو ذر على النبي صلى الله عليه وسلم كشف له حال ابى ذر انه ظن انى هالك من تيمم الجنابة قوله الصعيد الاحمى التيمم
فهور المسلم الم يجر الماء ولو لم يجر الى عشر سنين فاذا وجدت الماء فاغسل -

باب اذا خاف الجنب البرد ان يتيم قال الخفاني اختلف العلماء في هذه المسئلة فشدد فيها عطاء بن ابي سباح وقال يقتل وان مات واخرج بقوله تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا وقال الحسن بن محبوب قول عطاء وقال سفيان بن مالك يتيم وهم منزلة المريض واجازته ابو حنيفة في الخضر وقال لا يجزئ في الخضر وقال الشافعي اذا خاف على نفسه التلف من شدة البرد يتيم وصلى واعاد كل صلاة كان كذلك ورأى انه من العذر النادر وانما جاءت الرخص للناس في الاغفار العامة لقوله عن عمر بن العاص قال احتلمت في ليلة باردة في عزوة ذات المسكلى فاشتفقت ان اغتسل فاهلك فيتميت ثم صليت باصحابي الصبح فذكر واذا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا عيسى وصليت باصحابك وانت جنب فاجزئ بالذي منعتني من الاغتسال وقلت

اني سمعت الله يقول ولا تعجلوا الفسكه ان الله كان بكم رحيمًا فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يقل شيئًا قال في الجمع بينهم سبعين مهلة اولى وكسر ثمانية اماراض جذام وبسميت الغزوة وقيل سميت ذات السلاسل لان المشركين ارتبط بعضهم الى بعض مخافة ان يفرروا وكانت ورار واوى القرى ومنها ومن المدينة عشرة ايام والحديث حجة لابي غنيفة فانه قال اذا خاف الجن ان يقتل او تؤخذ ان يفتكه البر او يسرقه يتبعهم مطلقا سوار كان خارج المصر او فيه وعند ابي يوسف ومحمد لا يتم في المصر لان تيسر المار الحيا للمقيم في المصر غالب وقال الامام ان العجز قد ثبت في حقه حقيقة فيعتبر والمراد بالخوف في المرض والبر وهو غلبة الظن عن المارة او تجربة او اخبار طبيب مسلم غير فاسق .

باب في الجلود واليتميم وفي نسخة الجروح وفي أخرى العذرة أي إذا كان الرطل في حبيده جراحة بين التيميم أو ليس على حرره عصاة فيسح محل الجرح بغسل بالماء من جسده اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي إلى أنه يجب عليه أن يسح بين التيميم والماء والغسل فيسح بالماء ويسح بالجرح من جسده ثم يقيم ويدبب الوضيفة وآخره إلى أنه لا يجوز أن يسح بين الغسل والتيميم ولو كان الكثر من ذنبي الجناة أو الكثر من أعضائه أو كثر من الوضوء لم يجز فالتيميم ولا يسح بين التيميم ولا يسح على الجرح إن لم يضر أو على العجيرة ولا يقيم ولو كان نصف البدن صحيحا والنصف جرحا لم يصح الوضوء ولا يسح على باقيه قيل التيميم وإن كان بيده ففرغ أيضا المارودون باقي أعضائه تيميم إذا لم يجد من يغسل وجهه وقيل يقيم مطلقا قوله عن جابر قال أخرجناني سهرا فاصاب رجلنا من حجر فتبجح في رأسه ثم احتلم فسال أصحا فقال أهل الجلودون لي رخصة في اليتميم قالوا ما نجل لك رخصة وانت تقدر على الماء فاغتسل فمات فلما قد شأنا

على النبي صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك فقال قتلتهم قتلهم الله تعالى الاسالوا انهم يعلمون فانما شفاء
 العتي السوال انما كان بكيفية ان يتيمم ويعصر او يعصب شئت موسى على جرحه خرقة تم ميمم عليها
 ويفصل سائر جسدك الشئ ضرب الرأس خاصة وجره وشقه ثم استعمل في غيره من الاعضاء قوله انت لقد افتوا
 بذلك لانهم غفلوا عن اليسر في الشريعة وان ليس المراد من الوجدان في قوله تعالى فلم تجدوا على الحقيقة بل نعم
 عدم الوجدان صورة ومعنى فقط قدم الوجدان صورة ومعنى قهوان يكون بعيدا عنه واما لعدم معنى فقط فهو ان يعجز
 عن استعمال المار مع قرب ما منع كما اذا لم يجد كانه الاستقار على راس البير او كان بينه وبين المار عدد او سبع او جثة
 او دنانير اعطش على نفسه ولم يرض بخلاف استعماله اليك اذ الزيادة او كسر ويجوز ان يمرضه او يملكه فيكون عادا للمار
 معنى لان الله تعالى حرم القمار بنفس في التهلكة قوله قلوه اهلكوه لفتواهم اهلكهم الله قال زجر او تهدد بهم قوله انما
 شفاء العتي اي لما كان في اعيان كان يجب عليهم ان يسالوا العلماء عن المسئلة ويحققوا عنهم فاسئلوا اهل الذكرا
 كفتى العلماء فان لا شفاء لدار الجهل الا بالاعليم قوله انما كان بكيفية الخ اي الرجل المحكم طاهر الحديث يدل على الجمع بين
 التيمم والغسل والمسح كما هو من مذهب الشافعي فقيلا الحديث مع ضعفه يخالف للقياس هو الجمع بين البدل والمبدل منه
 وجاز ان المامور به الغسل للصلاة والغسل الذي لا يبيح الصلاة وجوده وعدمه سواء كان المار نجسا ولا ان
 الغسل اذا لم يجد الماء كان الاشتغال به سبعا مع ان فيه تصحيح المار وانه داء مضار كمن وجده بطيم بخمسة مساكين
 فكفر بالصوم انه يجوز ولا يومر باطعام الخمسة لعدم الفائدة فكذلك ابل اولى لان هناك لا يودي الى تصحيح المال
 فالمراد بالمار المطلق في الآية هو التقيد بموالمار المضى لا بانه الصلوة عند الغسل بكم القيد بالمار الظاهر ولا ان مطلق المار يضر الى التمسك
 والمتمسك من المار في المار في صورته الغسل هو المار الذي يكفي للوضوء والغسل المطلق اليه فوجب صرف ظاهره فيكون المار في
 قوله ويعصر يعني او فلا يدل على الجمع بين التيمم والغسل قال لا دستا والعلما نور الله قلوبنا بنوره قوله ان يتيمم ويعصر او يعصب الخ من
 الجرح والمزج على ما يظهر من اللغة بمعنى المنع والشد على ظاهره العمل عند الشواش قال في شرح المنهاج والتيمم للمقدم يدل
 عن غسل العصور احويل ومسح السائر يدل عن غسل تحت اطرافه من الصحيح كما في التحقيق وغيره وعليه كمال قول الرافعي
 انه يدل على كونه كجيرة ونقصية ذلك انه لو كان السائر لغزرة العلة فقط او بزيادة غسل الزائد كذا لا يجب المسح وهو كذلك
 فاطلا تيمم وجوب المسح جرى على الغالب من ان السائر ياخذ زيادة على محل العلة ولا يغسل له وعندنا الواو للتقسيم على
 الحالتين قلنا لا شمول في شرح الالغية الثالث زعم قوم ان الواو تستعمل بمعنى اوفي ثلثة مواضع احدها في التقسيم
 كقولك اتم فعل وحرف وقوله كما الناس محروم وجازم ومن ذكر ذلك النظم في النخبة وشرح الكافي قال
 في المعنى والصواب انها في ذلك على معناها الا في الا انواع مجتمعة في الدخول تحت احدها قال بصان واعلم
 ان كل من الواو واوفي التقسيم وجه لا جتماع الاقسام في الدخول تحت المقسم وعدم اجتماعها في ذات واحدة خارجا
 وان كانت الواو فيه اكثر من واحد

باب في التيمم بماء بعد ما يصلي في الوقت اي بل يعيد الصلوة او لا يجزى ان التيمم فلا ي
 الذي بعد فراغه من الصلوة لاعادة عليه وان كان الوقت باقيا واختلفوا فيما اذا وجد المار بعد دخوله في الصلوة فقال

ابو حنيفة وآخرون ان قدر الماء تنقض التيمم سواء كان قدرته في الصلوة او في غير ما فاذا قدر حقيقة الماء في الصلوة
 لطل تيمم وفقدت الصلوة وبه قال احمد بن حنبل في رواية وقال لشافعي لا يرفع التيمم اذا قدر على الماء بعد ما شرع في
 الصلوة لان حرمة الصلوة مانعة من البطالة فكان عاجزا من الاستعمال علما ونحن نقول ان قدرة الماء تنقض التيمم ابتداء
 وتيقضه انتهاء فلما بطلت الصلوة لغوات شرطها الطهارة فلم يبق حرمتها وهذا ظاهر وقوله عن ابي سعيد الخدري
 قال خرج رجلان في سفر فحضرت الصلوة وليس معهما ماء فقيمهما أصبعيل الطيبا فصليا ثم وجد الماء في قوت
 فاعاد احدهما الصلوة والوضوء ولم يبعد الآخر ثم ايتا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كمل ذلك له
 فقال للذي لم يبعدهما اصبت السنة واجزا تلك صلاة تلك وقال للذي توضأ واعاد لك الاجر مرتين اي
 كاجر الصلوة التي التيمم صليتها كصليتها مرتين فان كلا منهما صحيحة تترتب عليها مشيئة وان كان احدهما فرضا والاخر نفلا .
باب في الغسل للجمعة يلزمه ان لا يغسل الا في النوى اختلف العلماء في غسل الجمعة تحكي وجوبه عن بعض الصحابة
 وبه قال اهل الظاهر وحكاها ابن المنذر عن مالك حكاها الخطاب عن الحسن ومالك وذهب جمهور العلماء من السلف
 والخلف وفقهاء الامصار الى انه سنة مستحبة وليس بواجب قال القاضي وهو المعروف بهذا مذهب مالك في محابه
 دايج من اوجه نظاهر الاحاديث واتجج الجمهور بما حاديت منها حديث الرجل الذي دخل وعمره خطيب وقد ترك
 الغسل منها قوله عليه السلام من توضأ يوم الجمعة فيها ونمت ومن اغتسل فالتفتل اغتسل حديث حسن في السنن
 مشهور ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لو غتسلتم يوم الجمعة وهذا للقط ليقضي انه ليس بواجب لان تقديره لكان
 افضل واكمل وقال الخطابي ولم يخالف الامم في ان صلوة تجزئ به اذا لم يغتسل فلما لم يكن الغسل من شرط
 صحتها دل على انه استحباب كاللاغتسال للعيد وللحرام الذي يقع الاغتسال فيه منقذ السببه ولو كان واجبا
 لكان متاخرا عن سببه كاللاغتسال للجنابة والحيف في النفاس قوله ان عمر بن الخطاب بيناهو يخطب
 يوم الجمعة اذ دخل رجل فقال عمر اتحبسون عن الصلوة فقال الرجل ما هو الا ان سمعت المذاع
 فتوضأت قال عمر الوضوء ايضا اولم تسمعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل قوله
 دخل رجل في الجاهلية اذ جاز رجل من المهاجرين الايام في الغط مسلم اذ دخل عثمان بن عفان قوله الوضوء ايضا منسوب الى توضأت
 الوضوء اي فتمرت عليه دون الغسل فيه اختيارا به قبل غرض في ترك التكبير كونه استنبط منه معنى آخر اجمالا على قوله في المعنى ما اكتفيت بتأخير
 الوقت بتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل انا ترك الغسل لانه تقارض عنده ادراك سماع الخطبة والاستغفار بالغسل
 وكل منهما رغب فيه فآثر سماع الخطبة قال الا وستاذ العلام ثور الله قلوبنا بنوره الوضوء ايضا منسوب وكان
 الظاهر بسبب المعنى في هذا المقام ان يكون تقديم المفعول على عامله اي الوضوء توضأت لا انكار الاختصاص بان لا يغير
 التقديم او لا يغير الا انكار لكن صرحوا في مثل هذا التركيب ان الاختصاص الانكار بالمقدم كما في قوله تعالى افغير الله
 تامرني اعبد قل غير الله اني قال السيد في حاشية الكشاف تحت اياك نعبدا ولا يري ان قوله تعالى لو يطيعكم
 عمول على استمرار الاقتناع لا على امتناع الاستمرار كما صرح به في المفتاح وان قوله وما هم بمؤمنين يفيد تأكيد المعنى لا في
 ان كيدهم قال ايضا بطلان المعنى وما في حكمه اذا كان مع قيد في الكلام كقول الله تعالى فغير الله الذي لا يغيثه
 ان كيدهم قال ايضا بطلان المعنى وما في حكمه اذا كان مع قيد في الكلام كقول الله تعالى فغير الله الذي لا يغيثه

عرفنا انما العبد وثبوت اصله اخرى قيد الشئ فيكون نفيا مقيدا لا نفيا مقيدا وتعيين كل واحد من الاعتبارين بقدرته
 تشملا احد وتغيره باقى الاثمنى فيفع الفعل بعد حتى واشترطا يكون الفعل بعد ما سببا عما قبلها فيمتنع الرفع في ما سرت
 حتى ادخلها لان الدخول لا يتسبب عن عدم السير حيث قال واجبا لا اخفش الرفع بعد الشئ على ان يكون أصل الكلام
 ايجابا ثم ادخلت اداة انفى على الكلام باسرها على ما قبل حتى خاصة ولو عرفت هذه المسئلة بهذا المعنى على سبيل
 لم يمنع الرفع فيها وانما منتهى اذا كان انفى مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك قال الصبان قال لما معنى والذي نظم
 اجزاء ما قبله الاخش في الاستفهام ايضا بان يقدر الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداة على الكلام باسرها على ما قبل حتى خاصة
 كان يقول شخص لاخر سرت حتى تدخلها فشككت انتنى صدق الجرح فقتل انت للمخاطب بل سرت حتى تدخلها اى كل خبرك
 بهما شخص صحيح اه دنى بدل الجرح واستدل بهذا الحديث من قال بوجوب الغسل للجمعة وجباله ان عثمان بن عفان قال لا بد من الغسل يوم الجمعة
 بالرجوع للغسل واقره حافظ الجملة وهم على كل حال العقيد ولو كان واجبا لما تركه ولا لزموه بفعله في الامور الواروة في الخبر مجول
 على الذنب واجاب عنه الآخرون بان انكاره على راس المنبر في ذلك الجمع على مثل ذلك الصحابي الجليل في تقريره جمع الحاضرين الذين
 هم جمهور الصحابة لذلك الانكار من عظم الادلة القاضية بان الوجوب كان معلوما عند الصحابة ولو كان الامر على عدم
 الوجوب لما عول ذلك الصحابي في الاعتذار على غيره فاقى تقريره من عمرو بن حفص بعد هذا العمل النووي ومن منعه
 انه لو كان الاغتسال واجبا لنزل عمر بن منبره واخذ بيد ذلك الصحابي وذميب به الى المغتسل ليقال لا تقف
 في هذا الجمع اذ ذهب فاغتسل فانه سنظر كاو ما مشبه ذلك مثل هذا لا يجب على من رأى الاخلال بواجب من
 واجبات الشريعة وغاية ما كنا في الانكار على من ترك واجبا هو افعاله في هذه الواقعة التي قال الشوكاني قلت وهذا الذي قال الشوكاني
 كلام من غفل عن اجاب عليه عمر بن الخطاب من الشدة والغلظة في الدين وقادمية الناس في احكامهم بواجبات الشريعة
 فانه رضى الله عنه بسبب برد المشام بن حكيم بن حزام على انه كان يقرأ سورة الفرقان على غير ما يقر بها عمر وجارية
 الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارسله ايضا اخرجهم فزدة اخت
 ابى بكر الصديق من البيت حين ناحت وايضا ضرب بين ثدى ابى هريرة حين بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بنخلية وقال لمن لعقبت يشهد لا اله الا الله مستيقنا بها قلبه بشعره بالجمعة حتى خر لاسنه وقال راجع فرجع فاجبش
 بالكار وايضا لما اراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يصلى على عبد الله بن ابي المنافق حذبه وقال ليس النبي هناك
 ان تصلى على المنافقين وهكذا متفقنا وتشديد اكثر من ان يحصيها نطاق البيان فمن علم وخبرة به
 ليتميل منها ان يستبعد من مثل عمران بن لقيمة من مجلسه ويرده الى بيته ليغتسل ويترك مجلسه ليصلى وقد ترك الواجب
 فالجواب من العلامة الشوكاني مع انه لا باع طويل في الحديث والسيرة وعارفت بسيرة ومتفقنا كيف لم تنبهنا
 والسبب منه رضى الله عنه ان يقول لذلك الرجل اذهب فانك غافل ثم احضر وقد عتب لالامام الشافعي فقال
 فلما لم يترك عثمان الصلوة للغسل لم يامر به غير الخروج للغسل ل ذلك على انها قد علم ان امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كان على الاختيار وكذا الطحاوى والمخطاوى وغيرهما دنى هذا الحديث اشارة الى ان الغسل للصلوة لا يوجب
 وهو الصريح وفيه ايضا انه لا يقع غسل الجوف قبل الصبح اه قوله قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم اى باع

مدرک اوان الاضلام والمراد بالواجب الثابت الذي لا ينبغي ان يتركه الا انه ياتم تاركه قال الخطابي معناه وجوب الخفية
والاستحباب دون وجوب الغرض ويشبهه صحة هذا التأويل حديث عمر الذي تقدم ذكره وسببه ان القوم كانوا يعلمون
في النهية وليسون الصوف وكان السبي ضيقا فاذا عرفوا انهم ريلح وتماذى بعضهم براحة لبعض خصوصا
في بلادهم التي في غاية من الحرارة فندبهم الى الاغتسال بفضا الوجوب ليكون ادعى الى الاجابة قوله ليقول من غسل
يوما الجمعة واغتسل ثم بكى فابتكس غسل بالتشديد والتخفيف واغتسل قبل ما يعني كرر التاكيد وقيل معنى
غسل جامع ام انه قبل الخروج الى الجمعة لانه اذا جامعها اوجبها الى غسل وقيل غسل اعضاءه الوضوء ثم اغتسل والا الى اني
الحديث اني غسل راسه بالمطهر غير ثم اغتسل وهو مروي عن كحول وسعيد وعلى الترمذي عن ابن المبارك وقوله كذا ابتكر
قيل ما يعني كرر التاكيد وقيل يعني بكرا في الصلوة اول وقتها وكل من السرع الى الشئ فقد كره عليه وسنه ابتكر
او كرهه ولخطبة ليقال ابتكر اذا اكل بكرة الفواكه قوله كان يغتسل من اربع من الجنابة ويوم الجمعة ومن
الجمعة ومن غسل الميت لا يفيض غسلاته في بئر ولا ربيع بل يغتسل الاحرام ودخول مكة وغيره قال السدي معناه
يا ميا يغسل من الريح لان غسل الميت لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم لذاته الشريف وقال الخطابي قد جمع اللفظ
قرا من الاغتسال والاستحمام المختلف الاحكام والمعاني ترتيبها وتنزيلها من اجل انها لا اغتسال من الجنابة فواجبة بالاتفاق
واما الاغتسال للجمعة فقد قامت دليل على انه كان يفعلها وبما مر به استحبابا ومعقول ان الاغتسال من الجمعة انما هو
لا طاعة الاذي والمالايون من ان يكون فدا صوابا لم يثبت من اليم فلا اغتسال منها استظهار للطهارة واستحباب
للطهارة واما الاغتسال من غسل الميت فقد اتفق اكثر العلماء على انه غير واجب وقال احمد لا يثبت في الاغتسال
من غسل الميت حديث ويشبهه ان يكون من راي الاغتسال منه انما راي ذلك لا يؤمن ان يصيب الغسل من
رشاء من المغسول فضع وربما كانت على بدن الميت نجاسة فاما اذا علمت سلامته منها فلا يجب الاغتسال منه قوله
من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما قرب بدنة ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب
بقرة ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبش اقرن ومن راح في الساعة الرابعة فكأنما قرب دجاجة
ومن راح في الساعة الخامسة فكأنما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملايكة فيفتحن الذكرك قوله لاح
قال النووي والمراد بالرواح الذهاب اول النهار وفي المسئلة خلاف مشهور فذهب لكثير من المجاهدين والقاضي عيسى
وامام الحرمين من أصحابنا ان الروا بالساعات لخطات لطيفة بعد زوال الشمس والروح عنهم بعد الزوال وادعوا ان هذا المعنى
في اللغة ونسب الشافعي ومجاهير العلماء استحباب التكبير ليل اول النهار والساعات عندهم من اول نهار والروح يكون
اول نهار واخره قال الملازمي لغة العرب الروح الذهاب سواء كان اذل الليل او آخره او في الليل ونهاره ولو لم يكن
يقضي الحديث انه وفي الحديث ان التكبير لا يستحب للامام كما استنبط منه الماروني واستنبط العيني منه انه لا يجوز
الكلام والذكر بعد خروج الامام لان الملايكة طهروا سجلاتهم لاستماع الذكر

باب في الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة

قوله عن عائشة قالت كان الناس يسمون الفسهم فيروحن الى الجمعة بغيرهم فقبل لهم فو غسليم

مجان جمع ما بين كطالب وكطالب طالب الاله بن العبد والخدم اي لم يكن لهم عبادة وخدم كيفونهم مؤنة عليهم فيخدمون
 انفسهم فيردون بهذا الحال والكيفية من لباس الصوف والعرق فتشترتهم رباح قوله ثقيل والقائل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم كافي رواية البخاري فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو انكم تطهروا يومكم هذا ولو تمسني واجواب مخدوف لو كان للشرط
 اي لكان حسنا فالحديث يدل على استحباب الغسل في يوم الجمعة قوله عن عكرمة ان فلانا من اهل العراق
 جاءنا فقالوا يا ابن عباس اتري الغسل يوما الجمعة واجبا قال لا ولكنه اظهره وخير لمن اغتسل ولمن لم يغتسل
 فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف بدأ الغسل كان الناس مجوس دين يلبسون الصوف يهملون على
 ظهورهم وكان مسجدنا ضيقا مقارب السقف انما هو عرش مخزرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى نارت منهم رباح اذى بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تلك الريح قال يا ايها الناس اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليست احدكم افضل
 فاجعل من دهنه وطيبه قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى ذكره بالخبر ولبسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسم
 مسجدهم ونهب بعض الذي كان يورثي بعضهم بعضا من العرق اصل قول ابن عباس ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ما وجب غسل يوم الجمعة على الامة اياها بالاجزاء تركه ولكن ندبهم الى الغسل لئلا يتأذى المسلمون بعضهم ببعض
 ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في رواية عائشة المتقدمة لو اغتسلتم وقول صلى الله عليه وسلم في حديث اللاتح من
 توضأ فيها ونمت ومن اغتسل فهو افضل فان فيه البيان الواضح ان الوضوء كاف للجمعة وان الغسل لها فضيلة وان
 الوضوء ممدوح مندوب ومرغوب شرعا لا يرم على من يقتصر عليه تعالى في الجمع فيها ونمت اي فبهذه الحفلة يعني
 الوضوء وبالفضيلة ونمت الحفلة هي بريقيل ونمت الرخصة لان السنة الغسل قال بعضهم فبالرخصة اخذ
 ونمت الرخصة قلت معناه وبالسنة اخذ ونمت السنة

باب في الرجل ليس له فيؤمر بالغسل اي بعد اسلامه بحيث ان يقال ليس له اي يريد الاسلام فيؤمر بالغسل
 قبل اسلامه استحبابا بخلاف العلماء من يجب الغسل بعد اسلامه كما ذكرنا لاقال الخطابي هذا عند اكثر اهل العلم على الاستحباب
 لا على الايجاب قال الشافعي اذا اسلم الكافر اجبت لان يغتسل فان لم يغتسل ولم يكن جنباً اجزاه ان يتوضأ ويصلي
 وكان احمد بن حنبل في البور يوجب ان لا يغتسل على الكافر اذا اسلم قولنا بظاهر الحديث قالوا لا يجزئ المشرك في ايام كفه
 من جراح او اختلام وهو لا يغتسل لو اغتسل لم يصح منه ذلك لان الاغتسال من الجنابة فرض من فروض الدين وهو
 لا يجزئ الا بعد الايمان كالصلاة والزكاة ونحوها وكان مالك يرى ان يغتسل الكافر اذا اسلم واختلفوا في المشرك
 يتوضأ في حال شركه ثم يسلم وقال اصحاب الرأي لان يصلي بالوضوء المتقدم في حال شركه ولكنه لو كان يتيم ثم
 اسلم لم يكن لان يصلي بذلك التيمم حتى يستأنف التيمم في الاسلام ان لم يكن واجدا للبار والفرق بين الامرين
 عند هذا ان التيمم مقتصر الى النية وبينية العباد لا يصح من مشرك والطهارة بالما غير مستقرة الى النية فاذا وجدت
 من المشرك صحكت في الحكم كما توجب من اسلم سوار وقال الشافعي اذا توضأ وهو مشرك او يتيم ثم اسلم كانت عليه عادة
 الوضوء للصلاة بعد الاسلام وكذلك التيمم لا فرق بينهما ولكنه لو كان جنباً اغتسل ثم اسلم فان صحابه قد اختلفوا في

ذلك فتم من قال بحجب عليه الاغتسال ثانيا كالوضوء سوارا وبلا شبهة منهم من فرق بينهما فرأى عليه ان يتوضأ على كل حال لم ير عليه الاغتسال فان سلم وقد علم انه لم تكن اصابته جنابة قط في حال كونه فلا غسل عليه في قولهم جميعا وقول احد في الجمع بين ايجاب الاغتسال والوضوء عليه اذا سلم شبهة بظاهر الحديث وهو اولى انتهى واجمع القائلون بالاستحباب الا لمن اجنب لانه لم يامر النبي صلى الله عليه وسلم كل من سلم بالغسل لو كان واجبا لما خفف الامر ببعضه ومن بعض فليكن ذلك قرينة تصرف الامر الى الذنب واما وجوبه على منجذب فلهذا القاضية بوجوبه لانه لم تفرق بين سلم وكافر واتجه بالفتاوى بالاستحباب مطلقا لعدم وجوبه على منجذب كحديث الاسلام حبيب وفي رواية يهدم ما كان قبله قلت وعند الخفيفة ما قال في المنية وشرحه للحلي وواحد منها اي من الاغتسال مستحب وهو غسل الكافر لم يذكره مطلقا فتمس الامتة المسلمة في شره للبسوط وذكرني المحيطان الكافرا اذا اجنب ثم سلم الصحيح انه يجب عليه الغسل لان اجنابة نصفه باقية بعد اسلامه كبقار نصفه الحديث وقال في الدر المختار كما يجب على من سلم جنبا او حائضا او لغسار ولو بعد الاقطار على الاصح بقار الحديث الحكمي كذا في بدل الموجود قوله عن جده قيس بن عاصم قال انبت النبي صلى الله عليه وسلم اريد الاسلام فارى ان اغتسل بماء وسدل وواسد شجر النبق اي امرني بالاغتسال بعد ما استلمت ويؤيده ما رواه الخمسة الا ابن ماجه والامام احمد في مسنده بهذا الاسناد من طريق عبد الرحمن قال حدثنا سفيان بن علف انه سلم فامره النبي صلى الله عليه وسلم ان يغتسل بماء وسدر ويحلم بان يكون بعني التيمت اريد الاسلام فارى ان اغتسل بماء وسدر ثم سلم ويؤيده ما رواه البخاري في المغازي في قصة ثمانية بن اثال ونقطة فقال اطلقوا ثمانية فانطلق الى جبل قريب من المسجد فغسل ثم دخل المسجد فقل شهدان لا اله الا الله واشهدان محمد رسول الله

باب المنيحة تغسل ثوبها الذي تلبسه في حبيصها اي بل لغسل الخافض الثوب الذي تلبسه ايام حبيصها بعد الفراغ من الحيض فقالت الخفيفة اذا اصابته النجاسة فاذا انها فرض ان بلغت القدر المانع وقال الشافعي ان النجاسة سوار كانت قليلا او كثيرا قال بالكل النجاسة والاما القصة النجاسة فصل ذلك الثوب المانع الذي القصة النجاسة امر مندوب اليه سبل التنظيف ووقع الراجحة والرسولة قوله سئلت عائشة عن الخافض يصيب ثوبها الذي مر قالت تغسله فان لم يذهب اثره فلتغيبه بشئ من صفرة اي ان لم يذهب اثره لون دم الحيض فليغسله يغسل لون دم الحيض ازالة اثر النجاسة ليست بواجب وهو مذموم اني خيفة قوله قالت عائشة ما كان لاحد ان الاثوب واحد تحيض فيه فاذا اصابه شئ من دم رطبة جريتها ثم قصته برقعها اي بربطة رقعها او قصته اي وكتبت برقعها او نظرها اصابها كما في نسخة جعل عائشة تغسله بعد ما تقصعه برقعها ولم يذكره الراوي او يقال اذا زالت النجاسة بالريق فقد ظهر وهو مذموم اني خيفة داه قال يطهر البدن والثوب بالماء ويجامع مزك كل من ماء الورود فهو حجة له ويكن ان يكون الدم قليلا مغفوا عنه فلا تغسله فيكون حجة له في مسألة اخرى قوله فقالت امر مسلمة قد كان يصيبنا الحميض على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فتلبث احلانا ايام حبيصها ثم تطهر فتظفر الثوب الذي كانت تغلب فيه فان اصابه دم غسلسناه وصيلىنا فيه وان لم يكن اصابه شئ تركناه فلم يميننا ذلك من ان نصلى فيه اي ان لم يصيب الثوب شئ من دم

الحض تركناه اي ذاك الثوب من غسل لولم ينعنا ولكي اي الثوب الغير الغسل او تلبث هذا ثمانية ايام حياض من
الصلوة فيه قوله سمعت امرئ يقول تسيل رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تصنع احدا ثوبا ثوبا اذا رأت

الطهرات فصل في قوله قال تنفض فان رأيت فيه دما فلتنقع صه بشي من ماء ولتنفضه مالم ترفيه ولتصل فيه
القرص والتقرين بذلك باطراف الاصابع والاففار مع صب الماء عليه وهو بلغ من غسلة بجميع البدن قوله لتنفض
الم ترفيه اي لتغسل غسلا خفيفا بعد ذلك التقرين ما دام لم ترفيه اي ذلك الماثر الدم ويمكن ان يكون معنى الجملة
لتنفض اي لتغسل قوله لم ترفي ذلك الثوب الدم وهذا الحكم يكون على سبيل التنظيف ودفع الرائحة الكريهة ولازالة
الريسة كبل السر او بل بعد الوضوء اذا اراد بالوضوء الرش قوله اذا اصاب احد اكن الدامن من الحيض فلتنقع صه ثم

لتنقع اي لتغسل بالماء ثم لتصل فيه فانقص في هذا الحديث معنى الغسل بالانفلق وهو الذي قالته المحنفية في قول

الصبي قوله سمعت امرئ يقول سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن دهر الحيض يكون في الثوب

قال حكيه بضمه واعسله بماء وسدل المراد بالصلع بهنا عود وصلع حيوان في عود يشبهه وانما حكمه بالصلع

ليقتل تجسده الا صق بالثوب ثم يتبعه المايزيل الاثر والامر بخل ما ورق الصدر لزيادة التنظيف

باب الصلوة في الثوب الذي يصيب اهله فيه اي يجاس فيه هل يصلي فيه قبل ان يغسله ولا اتفقوا على

ان الصلوة في ثوب الذي جامع فيه امرأته يصلي فيه اذ لم اصابه الحي او المذي قوله عن معاوية بن ابي سفيان

انه سأل اخنوخ ام جيلية زوج النبي صلى الله عليه وسلم هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي

في الثوب الذي رجا معها غير عقالت نعم اذ لم يرفيه اذ في هذا الحديث يشير الى نجاسة المني بل يدل على نجاسة

باب الصلوة في شعر النساء بضم الشين المعجمة واليمين المهملة مع شارب كسبت للفتح وهو ماتت لدار من

النساء بل شعر كسدي لا يصلي فيه احتياطا لان ذلك الثوب اقرب الى النجاسة وان الحكم بنجاستها بالا احتمال قوله

عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي في شعر ناو في كحنا قال عبيد الله بن علي

اي معاوية بن ربيعة في اشعار والمخات اي في ان شيخنا قال شعرنا اذ قال كحنا فان قيل قد عرفت المصنف باب الصلوة

في شعر النساء ولفظ شعر كسدي فيه فكيف ثبت الحديث حكم الشعر قلت وجهه ان لو كان في الحديث لفظ الشعر فثبت

المدعى بظاهره ولو كان لفظ المحف فالحف يشمل الشعر وعيدق عليه او يقال اذ كان في الحديث لفظ المحف فثبت

حكم المحف ثم ثبت حكم الشعر بالا ولوية لانه اذا ثبت الاجتناب عن المحف فثبت في الشعر بالا ولوية لانه اقرب الى النجاسة

وهذا حكم مبناه على الاحتياط قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم لا يصلي في ملاحفنا مع المحف

باب في الرخصة في ذلك اي الرخصة في الصلوة في شعر النساء قوله عن ميمونة ان النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم صلى عليه صوط وعلى بعض الزواجر منه وشي خالف يصلي وهو عليه الرطاسا ويكون من صوف وربما كان

من خراذ غير ومناسبة الحديث بالباب بان امر الذي كان بعضه على بعض الزواجر صلى الله عليه وسلم وكانت هي عائشة

كان الرطاسا لا يستعملها فلما صلى فيه النبي صلى الله عليه وسلم ثبت الرخصة في الصلوة في ثياب النساء وهذا اذا كان وقع

في هذا الحديث قصة مغارة لايأتي في الحديث الا حق واما اذا كانت القصتان واحدة فالناسمة ظاهرة

قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالليل وأنا إلى جنبه إذا أحس
وعلى مرطلي وعليه بعضه أي بعض من المرطفت الرخصة في الصلوة في شعر العشار

باب المتنجس بالثوب بل يتنجس الثوب ويؤزم تطهره وهل يحكم بطهارة المني أو نجاسته
الفتن العمار على أن المذي نجس يجب غسله من الثوب والبدن واختلوا إلى المني فذهب
مالك وإمام حنيفة إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال يكفي في تطهيره فركه إذا كان يابسا وهو رواية عن أحمد وقال مالك
لا بد من غسله رطبا أو يابسا قال الليث هو نجس ولا تغسله ولا تغسل منه وقال الحسن لا تغسله ولا تغسل منه قال المني في الثوب
وإن كان كثيرا تغسل منه في الجسد وإن قل من غسله الشافعي إلى أنه طاهر قال النووي ولنا قول شافعي أن مني
المرأة نجس دون مني الرجل وقول أشد منه أن مني المرأة والرجل نجس الصواب أنها طاهرة إن دبل كل كل مني الطاهر فيه
وإن كان أصحها أنها نجسة لا يحل لأنه مستفاد فهو داخل في جملة الخبائث المحرمة علينا فاستدل القائلون
بطهارة المني بأحد حديثي الفرك والتأملون نجاسته بأحد حديثي الغسل قال الحافظ في الفتح وليس بين حديثي الغسل
وحديثي الفرك تعارض لأن الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بأن يحل الغسل على الاستحباب لا على الوجوب
وهذه طريقة الشافعي وأحمد وأصحاب الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بأن يحل الغسل على ما كان رطبا
والفرك على ما كان يابسا وهذه طريقة الحنفية والطريقة الأولى أرجح لأن فيه العمل على الخبر والقياس معا لانه
لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم وغيره لا يكتفون فيا لا يكتفون عنه من الدم
بالفرك ويرد الطريقة الثانية أيضا ما في رواية ابن خزيمة من طريق أخرى عن عائشة كانت تسكت المني من ثوبه
لحرقه إلا أنه يصلي فيه وتحكمه من ثوبه يابسا ثم يصلي فيه فإنه يتقهن ترك الغسل في الحائتين وأما مالك فلم يعرف
الفرك وقال إن العمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات وحديث الفرك حجة عليهم وحل بعض أصحاب الفرك
على ذلك بالمار وهو مردود بل في إحدى روايات مسلم عن عائشة لقد رأيته في ذلك لا أعلم من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم يابسا يظفرى وبما صححه الترمذي من حديث جهم بن الحارث أن عائشة أكرت على ضيقها غسل الثوب
فقلت لراشد عليتنا ثوبنا ما كان كيفيه أن يفركه بأصابعه فربما فركته من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم بأصابعي وقال بعضهم الثوب الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلوة
وهو مردود أيضا ما في إحدى روايات مسلم من حديثها أيضا لقد رأيته في ذلك لا أعلم من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فركا فيصلي فيه وهذا التعقيب بالقائني احتمال تحلل الغسل بين الفرك والصلوة وأصح منه رواية ابن خزيمة أنها
تحكم من ثوبه صلى الله عليه وسلم وهو يصلي على تقدير عدم دونه شيء من ذلك فليس في حديث الباب ما يدل على نجاسته
المني لأن غسلها فعل وهو لا يدل على الوجوب بجرده والله أعلم انتهى وقال المني في شرح البخاري راء على ما قال الحافظ
بقوله ثم إن بعضهم ذكر في أول هذا الباب كلاما لا يذكره من البصيرة ورويته وفيه ما ذهب إليه الحنفية ومع هذا أخذ كلامه
هنا من كلام الخطابي مع تغيير وهو أنه قال وليس بين حديثي الغسل وحديثي الفرك تعارض إلى آخره قال مالك لا يكتفون
فيما لا يكتفون عنه من الدم بالفرك قلت من هو الذي ادعى تعاضدا بين الحديثين المذكورين حتى يحتاج إلى التوفيق ولا نسلم

التفاضل بينها أصلاً وحديث الغسل يدل على نجاسة المني بدلالة غسله وكان هذا هو القياس أيضاً في يابس ولكن
تخص في حديث الفرك وقوله بان يحل الغسل على الاستحباب للتخفيف لا على الوجوب كلام وادع وهو كلام من لا يرى
مراتب الامور اورد من اشهر فاعلى مراتب الامور الوجوب وادناها الاستحباب ومنه لا وجه للمثاق لانه عليه الصلوة والسلام
لم يتركه على ثوبه ابدان كذلك الصحابة من بعده وموافقة على الله عليه وسلم على فعل شيء من غير ترك في الجملة يدل على
الوجوب بلا نزاع فيه وايضاً الاصل في الكلام الكمال فاذا اطلق اللفظ ينصرف الى الكمال اللهم الا ان يصرف ذلك
لغيره فيقوم فندل عليه حينئذ وهو محوى كلام اهل الاصول ان الامر المطلق اى المحرر عن التقييد يدل على الوجوب
ثم قوله والطرقة الاولى ارجح من غير راجح فضلاً ان يكون ارجح بل هو غير صحيح لانه قال فيها العمل بالخبر وليس
كذلك لان من يقول بطهارة المني يكون غير عال بالخبر لان الخبر يدل على نجاسته كما قلنا وكذلك قوله فيها العمل
بالقياس غير صحيح لان القياس وجوب غسله مطلقاً ولكن يخص بحديث الفرك بما ذكرنا فان قلت لا يجب غسل
يا بس لا يجب غسل رطبه كالمخاط قلنا لا نسلم ان القياس صحيح لان المخاط لا يتعلق بخبر وجه حديث ما والمني جنب
لا كبر الحدتين وهو الجنابة فان قلت سقوط الغسل في يابس يدل على الطهارة قلت لا نسلم ذلك في موضع الاستحباب
وقوله كالدوم وغيره الخ قياس فاسد لانه لم يأت نص بجواز الفرك في الدم ونحوه وانما جازي يابس المني على خلاف
القياس فيقتصر على مورد النص فان قلت قال الله تعالى وهو الذي خلق من المار بشراسما هو مودى الحقيقة
ليس بارسل على انه اراد به التشبيه في الحكم ومن حكم المار ان يكون طاهر اقلت ان تسميته مار لا تدل على طهارته
فان الله تعالى سمي الدواب مار بقوله والله اخلق كل فائدة من مار فلا يدل ذلك على طهارة مني الحيوان (وهو عند
البيان نجس) فان قلت انه اصل الانبياء والاولياد فيجب ان يكون طاهر اقلت هو اصل الاعداء ايضاً كمنزود وفرعون
وبان وغيرهم على ان القول بالعلقة اقرب الى الانسان من اثنى وهو ايضاً اصل الانبياء عليهم الصلوة والسلام ومنه
لا يقل انها طاهرة وقال هذا القائل ايضاً وترد الطريقة الثانية ايضا ما في رواية ابن حزم من طريق اخرى عن عائشة
كان تسلمت المني من ثوبه عليه السلام بعرق الاذخر ثم يصلي فيه وتحت من ثوبه يابس ثم يصلي فيه فانه يتضمن ترك
الغسل في الحالتين قلت رد الطريقة الثانية بهذا غير صحيح وليس فيه دليل على طهارته وقد يجوز ان يكون كان عليه
الصلوة والسلام يفعل ذلك في طهر الثوب والحال ان المني في نفسه نجس كما قدر في اصاب النعل من الاذى وهو
ما رواه ابو داود من حديث ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا طلى الاذى تحفيفه فهو بها التراب والمراد من الاذى
النجاسة وقال هذا القائل ايضاً فاما مالك فلم يعرف الفرك بعمل عندهم على وجوب الغسل كسائر النجاسات قلت
لا يلزم من عدم معرفة الفرك ان يكون اثنى طاهر عنده بل عنده المني نجس كما هو عندنا وذكر في الجواهر للماكية المني
نجس اصله وهو يبرق في نمل البول فاختلف في سبب النجس هل هو رده الى اصله او رده في مجرى البول وقيل ان القائل
ايضاً وقل بعضهم المني الذي اكتفت فيه بالفرك ثوب النوم والثوب الذي غسلته ثوب الصلوة وهو مردود وايضاً
الى اخره قلت لا بد لقوله وقل بعضهم الخ انما جعفر الطحاوي فانه قال في معاني الآثار لبندة عن مام بن الحارث
انه كان نازلاً على عائشة فاحلم فرأته جارية لعائشة وهو يغسل اثر الجنابة من ثوبه الحديث واخرج الطحاوي هذا من

اربعة عشر ليقا واخره سلم ايضا ثم قال فذهب الذاهبون الى ان اتي ظاهروا انه لا يفسد الماء وان وقع فيه ابن
حكيم في ذلك علم النجاسة واجتوبني ذلك بهذه الآثار وادبوها را الذاهبين الشافعي والحنفوي ودادو ثم قال فانهم
في ذلك اخرون فقالوا بل هو نجس وادوا بالآخرين الاوزاعي والثوري وابا حنيفة وصحابه ومالك والليث ابن سعد وكسن
بن حي وهو رواية عن احمد ثم قال الطحاوي وقالوا لا حجة لكم في هذه الآثار لانها انما جاءت في ذكر ثياب نيام فيها ولم يات في
ثياب يصلي فيها وقد رأينا ان الثياب انجسته بالغائط والبول والدم لا بأس بالنوم فيها ولا يجوز الصلوة فيها فقبحوا
ان يكون ابي كذلك وانما يكون هذا الحديث حجة علينا لو كنا نقول لا يصلح النوم في الثوب انجس فاما ان الكتاب يخرج ذلك
والتواتر ما رويتم عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك فنقول من بعد لا يصلح
الصلوة في ذلك فلم يخالف شيئا مما روي في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقد جاءت عن عائشة فيما كانت تفعل ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي كان يصلي فيه اذا اصابني فذكر
بسنده عن عائشة قالت كنت غسلت النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنخرج الى الصلوة وان وقع الماء
لغتي ثوبه واسناده صحيح على شرط مسلم قال الطحاوي وكذا كانت تفعل عائشة بثوب النبي صلى الله عليه وسلم الذي كان
يصلي فيه تغسل النبي منه وتفر من ثوبه الذي كان يصلي فيه ثم ان هذا القائل استدلل في رده على الطحاوي بما ذكرناه بان
قال وبذا التعقيب بالفارسي الى آخره وهذا استدلال فاسد لان كون الغائط والتعقيب لا ينفي احتمال تحلل الغسل
بين الفرك والصلوة لان اهل العربية قالوا ان التعقيب في كل شيء بحسبه لا ترى انه يقال تمزج فلان قوله لا اذا لم
يكن بينهما الامدة محل مودة متقابلة فجوز على هذا ان يكون معنى قول عائشة لقد رثني افر من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم اراوت به ثوب النوم ثم تغسل فصيلي فيه ويجوز ان يكون الفارسي ثم كافي قوله تعالى ثم خلقنا النطفة
علقة فخلقنا العلقه مضغة فخلقنا المضغة عظاما فلما اكتمل العظام سمها الفرات فيها يعني ثم التزاني معطوفا بها فاذا
جوز التزاني في المعطوف يجوز ان تحلل بين المعطوف والمعطوف عليه مدة يجوز وقوع الغسل في تلك المدة ويؤيده
ما ذكرناه من انه البراري في مسنده والطحاوي في مصنفه في الآثار عن عائشة قالت كنت افر من ثوب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ثم يصلي فيه قوله وصرح منه رواية ابن حزيمة انه لا يساعد البصا فيما دعه لان قوله وهو يصلي جملة
اسمية وقعت حال الانتظار لان عائشة ما كانت تحك النبي من ثوب رسول الله عليه وسلم حال كونه في الصلوة فاذا كان
كذلك كحل تحلل الغسل بين الفرك والصلوة انتهى لمخصا على ما نقله في هذا المجود وفي الله عن عمار بن الحارث انه
كان عند عائشة فاحتلم فابصرته جارية لعائشة وهو يغسل اثار الجنابة من ثوبه او يغسل ثوبه فاخبرته
عائشة فقالت لقد رايتني وانا افر من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم باهام بن الحارث كان عند
عائشة فبصفا وكان اخذ عنها المحقة صغارا فاحتلم فيه واما ما اخرج سلم من قصة عبد الله بن شهاب الخولاني قال كنت
نادلا على عائشة فاحتلمت في ثوبي فبني قصة اخرى استدلل القائلون بطهارة النبي بحديث الفرك وقالوا القائلون
الغسل محمول على الاستحباب بالنظيف واما القائلون بنجاسة فاتهموا بحديث الغسل ان عائشة كانت تغسل
النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ثم اداه فيه بقعة او بقعا اي اثار الغسل وقالوا يطهره

الفرك ولو كان طاهرا لم يتنجح عائشة الى تطهيره بالفرك وبالنسئل والظاهر ان فعلها لم يكن الا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم او اظلاله وايضا لو كان طاهرا لتركه مرة على حاله لبيان الجواز فلما لم يتركه رسول الله صلى الله عليه وسلم على قربة فذلك لك الصحابة من بعده علم انه نجس وقال الشوكاني ان التقيد بالزالة المني غسل او سحا او فركا او جفا او سلتا او حكنا مات ولا معنى لكون الشئ نجسا الا انه ما موير بالذات بما حال عليه الشرع فالصواب ان الشئ نجس بكونه تطهيره بأحد الأمور الواردة.

باب بول الصبي يصيب الثوب الصبي من لدن يولد الى ان يعظم قال ابن عبد البر لم يجمع المسلمون على ان بول كل صبي ياكل الطعام ولا يرضع نجس كبول ابيه وانتلفوا في بول الصبي والصبيته اذا كانا يرضعان لا ياكلان الطعام فقال مالك وابوصيفة وصحابهما بول الصبي والصبيته كبول الرجلين مرضعين كانا وغير مرضعين وقال الاوزاعي لا بأس ببول الصبي باؤم يشرب اللبن وهو قول عبد الله بن مصلح كذا قال الشافعي بول الصبي الذي ياكل الطعام ليس نجسا كذا قال الطحاوي وقال الطبري بول الصبيته يغسل غسل بول الصبي متبع ما روي عن الحسن البصري فقال الحافظ وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي اوجه للشافعية اصحاب الاستقار بالنضج في بول الصبي لا التجارية وهو قول علي وعطار والحسن والزهري واحمد واثبت ورواه الوليد بن مسلم عن مالك وقال اصحابه في رواية شاذة وان في كفي النضج فيها وهو مذاهب الاوزاعي وحكي عن مالك الشافعي والخالفهما سوار في وجوب الغسل وبه قالت الحنفية والمالكية ثم قال واشتبه الطحاوي الخلاف وكذا اجزم به ابن عبد البر وابن بطال ومن تبعهما عن الشافعي واحمد وغيرهما ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة وكانهم اخذوا ذلك من طريق الاوزاعي واصحابه لمذهبهم اذ علموا من غيرهم انه وقال المنودي في شرح مسلم قد اختلف العلماء في كيفية فحارة بول الصبي التجارية على ثلاثة مذاهب وهي ثلاثة اوجه لا صحابنا الصحيح المشهور المختار ان كفي النضج في بول الصبي ولا كفي في بول التجارية بل لا بد من غسل كسائر النجاسات والثاني ان كفي النضج فيها والثالث لا كفي النضج فيها وهذا هو الوجهان حكاهما صاحب التتممة من اصحابنا وهما شاذان ومن قال بوجوب غسلها ابو حنيفة ومالك في المشهور عنهما واعلم ان هذا الخلاف انما هو في كيفية تطهير الشئ الذي بال عليه الصبي ولا خلاف في نجاسته ونقل بعض العلماء الاجماع على نجاسته بول الصبي وان لم يخالف فيه الا اؤدو الظاهري قال الخطابي وغيره ليس تجوز من جرد النضج في الصبي من اجل ان بوله ليس نجس ولكنه من اجل تخفيف في ازالته فهذا هو الصواب واما ما حكاه ابو الحسن بن بطال ثم القاض عياض عن الشافعي وغيرهم انهم قالوا الطهارة بول الصبي فتنضم فحكة باطل قطعاً واما حقيقة النضج فهنا فقد اختلف اصحابنا فيها فذهب الشيخ ابو محمد الجويني وابنه الى ان معناه ان الشئ الذي اصحابه البول غير المأكول كسائر النجاسات بحيث لو عصره لا يعصر قالوا اذا خالف هذا غيره في ان غيره ويشترط عصره على احد الوجهين وهذا لا يشترط عصره وذهب امام الحرمين والمحققين الى ان النضج ان يغمره بالماء مكررة لا يبلغ جريان الماء وتقاطره وهذا هو الصحيح المختار وويل عليه الضميمة ولم ينسله انتهى قلت لما لم يشترط بعض الشواذ في النضج الزم بعض الموالك على الشافعي ان بول الصبي طاهر عندكم كما اخبر الحافظ وقال كانهم اقتدا من طريقنا لازم احد لان بالنضج بمعنى الذي قاله الامام الحرمين اذ اؤدو بول الصبي فكيف الطهارة قال ابو بكر بن

العربي والغزالي وابن تيمية ان المار بحبل او ستهلك فاذا غلب على بول اصبى تحبيل الى الطهارة كما ان الاثني
 يقولون ان الحمار اذا صار لحما يكون طاهرا قلت فيه فليكن ذلك الحكم في بول الجارية والرجال ايضا وعلى ان حكم الاحالة
 في الغور مستبعد بخلاف حمار الملح فان الاحالة فيه بعد زمان فان سلم ان ما حكاه ابو الحسن والقاضي وآخرون
 من طهارة بول اصبى عن الشافعي باطل محض ولكن يلزم ذلك على مذهبه فلا يلزم بعض الموالك وجه ظاهرهم قد جاز
 رخصة بالوضوء في بول الغلام بالمطعم الطعام دون الجارية كما في حديث ام قيس فنضجه ولم يغسله وفي حديث
 علي انما يغتسل من بول الانثى وينضح من بول الذكر وفي رواية ابن ماجة عن مرفوعة ابي يعقوب بول الغلام يغسل بول
 الجارية وفي حديث ابانة قالت كان الحسين بن علي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم فبال عليه فقلت
 ابس ثوبا واعطني اذا ركب حتى اغسله قال انما يغسل من بول الاثني وينضح من بول الذكر وفي حديث
 ابي اسحق قال كنت اخدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان اذا اراد ان يغتسل قال وري فذاك قال فادبره فقام
 فاستره به فاتي بحسن بن الحسين فبال على صدره فحسنت اغسله فقال يغسل من بول الجارية ويترش من بول الغلام
 وللنسائي من حديث ابي اسحق شذوذ هذا الاحاديث واشباهها تهتد بالرخصة في بول الغلام بالوضوء والفرق بينه
 وبين الجارية وفي الموطا قال محمد قد جازت رخصة في بول الغلام اذا كان لم يأكل الطعام وامر بغسل بول الجارية و
 غسلها جميعا احب الدين وهو قول ابي حنيفة قال الطحاوي وانا فرق بينهما لان بول الغلام يكون في موضع واحد
 فنضيق بخرجه وبول الجارية يتفرق سبعة خرجه فامر في بول الغلام بالوضوء به يدصب المار في موضع واحد واراد بغسل
 بول الجارية ان يتبع المار لانه يقع في مواضع متفرقة قلت حمل صاحبنا النضج والرش والصب واتباع المار
 على الصب الخفيف بغير مبالاة وذلك الغسل على غسل ما نفضت في غسل قال الحافظ قال ابن دقيق العبادتبعوا
 في ذلك القياس وقالوا المراد بقولها لم يغسله اي غسلها مبالاة وهو خلاف الظاهر ومعبده وروى الاحاديث الاخر
 في التفرقة قلت قال الا يستأذ الغلام نور الله قلوبنا بنوره قوله في رواية ام قيس فنضجه ولم يغسله قال ومن لم
 يذهب الى ظاهره كابي حنيفة وذلك حمله على الغسل الخفيف فغيره بالوضوء تارة وبالرش اخرى كما عند الرمزي والصب
 ايضا كما عن مسلم فدعا بما رقصه عليه وفي رواية فدعا بما رقصه بوله ولم يغسله فعني فنضجه او فرشته ارسال المار
 عليه حتى خرج البول ولم يبالغ في الغسل بذلك لان الغلام لم يأكل الطعام فلم يكن بوله عفونة تفتقر في زالتها
 الى المبالغة ولم يرد انه لم يغسله بالمرقة بل رواية التفرق بين المسلمين والتبعية على انه غسل دون غسل غيره عن صاحبها
 بالغسل من الاخر بالوضوء وشمل فيه الملاحظة هي العربية في اقتصاص المار وفي النضج المار ترش به المغيض في طين نضج فرجه
 في المذي ومنه ان وضع اللسانية وحديث ما عني الزرع النضج فيه نصف العشر كما في السراج قلت كيف قال ابن دقيق
 العباد خلاف الظاهر وفي لفظ عن مسلم ولم يغسله غسل اي شديدا فان المفعول المطلق يكون التاكيد فالنضج يستعمل
 في الغسل كما في حديث علي في المذي من قوله صلى الله عليه وسلم فنضج فرجه اي يغسله وفي لفظ اذا وجد احدكم ذلك
 (اي خروج المذي) فليغسله اي فليغسله في اخرى قلت يا رسول الله فكيف بالصب ثوبي منه قال كيفيك
 بان تاخذ كفه من ماله فليغسل به اي فليغسل بالكف من المار ثوبك في رواية عن مسلم عن ابن عباس

والنفخ فربما قال النبي معناه غسله فان النفخ يكون غسلا ويكون رشاً وقد جاز في الرواية الاخرى يغسل فذكره
فقيمين على النفخ عليه فقد اقرهنا بفرسه في بول الصبي وقال والا حاديت الصحيحة ترد على ابني خيفة فيما للجب كيف
قال هذا يقولون بانفخهم بالايديهم -

باب الارض لا يطهر بالبول اي كيف يطهر تختلف العلماء فيه فذهب الشافعي وزفر من الحنفية وآخرون
الى انها لا تطهر الا بالماء وقال ابو حنيفة وآخرون يطهر بالماء وبالبول وبالشمس والرياح والريح اذا ذهب اثر النجاسة
من اللون والريح وفي حكم الارض ما كان ثابتاً فيها كالحيطان والاشجار والكلاب والقصب ما دام قائماً عليها وكذا
الاجر والكجاء والغردش لا يمتنع من البول قال الشافعي لا تطهر هذه الاشياء الا بالماء وهو القياس لانها عين نجست
فلا تطهر بالنجفات كالثوب لكنه ترك حديث عائشة زكوة الارض مذهبها طهارتها يدبها والحديث ابن عمر انه
قال كنت عرباً ابيت في المسجد وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبرني المسجد فلم يكونوا يرشون من ذلك
الحديث وسياتي فائدة اعلم ان التطهير عندنا يكون بالماء وبغسله والتزج والغسل والامساك الفكر المسح بصيقل
والنجفات واحراق النار والقلاب الحين كخنس بر صا ربحا وشمه صار صابوناً عند محمد قوله عن ابني هرويرة

انما امرؤ دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فصلي قال ابن عبدة ركعتين ثم قال

اللهم ارحمني ورحم اولي ترحم معنا احدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لقد حجرت واسعا ثم لم يلبث ان

بال في ناحية المسجد فاسع الناس اليه فيها هم النبي صلى الله عليه وسلم وقال انا بعثتم ميسرين ولم تبعثوا
معي من صعباً عليه من ماء او قال ذنبا من ماء قوله اعياباً اسمه ذوالخوبيرة اتيته الذي اعترض على النبي

صلى الله عليه وسلم حين غلبته خنين ومبالذي صار بعد ذلك من رؤس الخوارج ويقال لخرخوس بن بزيم
واما ذوالخوبيرة الذي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الساعة فقال له ما عدت لها قال حباك انت

من مع من ابيت فهو ياتي وبهذه منقبة عظيمة ونقل عن الحسين بن فارس انه عينيته بن حصين قوله فاسرع
الناس اليه اي هروا اليه ليمشوه وفي رواية البخاري عن انس نقاوا اليه وفي رواية النسائي فضع الناس به

فجميع ان الشاغل كان بالاسنة لا باليدي قوله فيها هم وفي رواية اشكوه فتركوه وجه النبي بانه كان اعرايا
جاءه لم يتادب آداب الشريعة ولم يعلم عدم جواز البول في المسجد لقرب عهد الاسلام ولجده عنه صلى الله عليه وسلم

وقيل لتكاثرت النجاسة في الاكنة المتعددة وقيل لتأثيرها بقتباس البول قوله صعباً عليه سجلاً اسجل
بالنفخ الذي هو النفخة على ما استدل بهذا الحديث الشافعي على ان الارض لا يطهر الا بالغسل وعلى ان الماء اذا ورد

على النجاسة على سبيل المكثرة والمخالطة طهرا وعلى ان غسيلات النجاسة طاهرة اذ لم يكن فيها تغير وان لم يكن مطهرة
ولولا ان كان الماء المصبوب على البول كثر تنجس المسجد من البول لنفسه قلت الحديث لا يدل على ان الارض لا يطهر

بالبيس نعم فيه احد النظر القين من التطهير وبقول ان الارض تطهر بالنجفات وبغسله وتبين ان يكون صلب الماء
الساكن في النفخة البول كما يدل عليه حديثه من الاستراب فالقوة واهر يقوا على مكانه ماء ولا يدل ايضا على

ان غسلة النجاسة طاهرة الخ لان البول يقع في ناحية المسجد فاذا صلب الماء خرج من المسجد قال ابن الهمام

ليس في الحديث دلالة على ان الارض لا تطهر بالجفاف وقد صرح عن ابن عمر انه قال كنت اعزها بيت في المسجد وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يبرشون من ذلك فلو لا اعتبارها انها تطهر بالجفاف كان ذلك توقيف لها بوصف النجاسة مع العلم بانهم يقيمون عليها في الصلوة والبيتة فلا بد منه مع صغر المسجد وعدم من يتجلف في بيته وكون ذلك يكون في بقع كثيرة حيث تقبل وتدبر وتبول فان هذا التركيب في الاستعمال ينفذ تكرار الكائن منها اولان بتقيتها نجاسته بها في الامر بتطهيره فوجب كونها تطهر بالجفاف بخلاف امره عليه الصلوة والسلام باهراق ذنوب من اراد ان كان نهلا وقد لا كيف قبل وقت الصلوة فامر بتطهيرها بالماء بخلاف مدة الليل اولان الوقت كان اذ ذاك قد ان ادبر اذ ذاك اكمل الطهارة في ذلك الوقت بما وان قصه تطهير الارض صعب المار عليه ثلث مرات وجفت بكل مرة بخرقة طاهرة وكذا الوضوء عليه باربع عشرة دلم يطهر لوان النجاسة ولا يرجعها فانها تطهر انتهى.

باب في طهارة الارض اذا نبتت يطهر عندنا كما مويديل عليه حديث الباب

قوله قال ابن عمر كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكنت فتى شابا عزبا وكانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد فلم يكونوا يبرشون شيئا من ذلك اي من اجل ذلك البول. **باب في الاذى يصيب الذليل اي الشئ المستنكر طبعه لا شرعا يصيب الذليل** ذاكما اتفق العلماء على ان شئ المستنكر طبعه اذا صاب الذليل او غيره لم يجسه ولا خلاف فيه لاحد قوله عن ام قلث لابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف انها سألت امرأته زوجه النبي صلى الله عليه وسلم فقالت اني امرأة اطلب ذلي يا مشي في المكان القذر فقالت امرأته قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بعدا ام ولدك لها ثم قد قالت ام سلمة في هذا المسئلة مثل سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الراية الثانية في الباب ان المرأة من بنى عبدا الاشهل قالت قلت يا رسول الله ان لنا طائفا الى المسجد منتفحة فكيف نفعل اذا مطرنا قال ليس بعدا طريق هي طيب منها قالت قلت يا رسول الله بمرثة وقد خلت احوال العلماء في هذين الحديثين فقال الطيب في شرح المشكوة الحديثان متقاربان ونقل الخطابي عن ابي ليس معناه انه اذا اصابه بول ثم مر بعده على الارض انها تطهر ولكنه يبر بالمكان القذر فيقذره ثم يبر مكان الطيب فيكون هذا بذلك قال مالك في مروي ان الارض يطهر بعضها بعضا انها هوان يطهر الارض القذرة ثم يطهر الارض اليا لبيتة النظيفه فان بعضها يطهر بعضها فاما النجاسة مثل البول ونحوه يصيب التراب وبعض الجبد فان ذلك لا يطهر الا بالغسل اجماعا وهذا قال الامام محمد في الموطأ بعد ذكر الرواية الاولى لا باس بذلك ما لم يعلق بالذليل قذر فيكون اكثر من قدر الدرهم الكبير المتقل فذا كان كذلك فلا يصلح فيه حتى يغسله وهو قول ابي حنيفة وقال القاري في المرقاة قلت الحديثان قبا عدان لا كما قيل انها متقاربان فان الاول مطلق قابل لان يتقيد باليابس اما الثاني فنصر في الرطب وما قال احمد ومالك من التاويل لا ينبغي لعليل ووجه على انه من باب طين الشارح وانه طاهر ومعتق لعموم البلوى كان له وجه وجيبه لكن لا يلزم منه قوله ليس بعدا انما فالخلص ما قال الخطابي من ان في اسناد احمد ثمين معامقا لان ام ولدك لا يبرأ من امرأة بنى عبدا الاشهل مجهولتان لا يعرف حالهما في الشقة والعدا

فلا يصح الاستئصال بها **وقال** ايضا من الغريب قول بن جرير وعلم ان جهالة تلك المرأة تقتضي ردها اليها ليس
 في محله لانها صحابية وجاهل لا تصرف لان الصحابة كلهم عدل فانه عدل عن المجادة لانها ثبتت انها صحابية لا يقبل
 انها مجهولة **اه** قال مولانا عبد الحكي المكنى بهذا عجيب جدا فان الحديث الثاني عنوانه ينادي على ان تلك المرأة الساكنة
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابية شافهية وسألتها بلا واسطة لكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا انها مجهولة
 فهذا الاصح في كونها صحابية ولا يلزم من كونها صحابية ان يعلم اسمها ورسمها وهذا امر ظاهر من الخبرة بالسنن وقد صرح
 القاري نفسه في مواضع بيان جهالة الصحابي لا تصرف فكيف يقتضيه هذا لنا فاة بين الجهل من الصحابة فظهر ان ما ذكره من
 التخلص ليس بتخلص بل التخلص ان يحل حديث ام سلمة على التقدير الياس كما حمله عليه جماعة والثاني على تحبس النعل وكف
 ونحو ذلك مما يظهر بالدلك في موضع ظاهر اذ ليس فيه نصيح بالذليل **اه** قلت المراد من القدر والمنقطة الشيء المستقرة
 لمعنا من حيثية الراكحة لا الشيء المتجسمة بالنجاسة الياسية والرطوبة فلا نجاسة ولا تطهير في الحقيقة قال الاستاذ
 السلام فيه كما يظهر من المستوى نزع من الساليب البديع كما في حديث شبيب الايمان الدنيا دار لمن لا دار له
 وزاد لمن لا ناوله ولها جمع من لا عقل له **در راجع** قول احمد بن الزر قاني قلت قد تقدم ذلك في اول شرح الحديث
باب في الاذى يصيب النعل اختلف العلماء في ان النجاسة اذا اصاب النعل او النعل في كيفية
 تطهيره فمن ابى خفيقة في ظاهر الرواية ان النعل انما يطهر بالدلك اذا جفت النجاسة المتجسمة عليه بخلاف
 الرطوبة وقال ابو يوسف يطهر بالدلك اذا سحى وجب المبالغة والنجاسة متجسمة كالغبرة والروث والمني
 سوا ذلك كان يابس او رطبا بشرط عدم بقا الاثر الا ان يثيق رواله وان لم يكن النجاسة متجسمة كالغبرة والنمل
 لا تطهر الا بالغسل وفي رواية عن ابى يوسف يطهر بالدلك في النجاسة غير المتجسمة اذا وقع الزراب او الرل فنجس
 وقال محمد لا يطهر الا بالغسل سوا ذلك كان يابس او رطبا وقال الشافعي في القريم اذا اصاب اكثر النعل او النعل كجاسة
 فذلك بالارض حتى يذهب اثره فهو طاهر وجاز الصلوة فيها وقال في الجديد لا بد من الغسل بالماء **قوله** عن ابى هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا طمى احدكم بنعله الاذى فان التراب له طهور **اي** مطهر
باب الاعادة من النجاسة تكون في الثوب اي حكم اعادة الصلوة من اجل نجاسة التي تكون في الثوب
 بل تعاود من اختلف العلماء فيه فذهب الشافعي الى ان الصلوة تعاود كثيرا كانت النجاسة او قليلا **وقال** ابو حنيفة
 قدر الدرهم من نجس عليه كبول ودم وادون ربع الثوب ما خف كبول فرس معفو بالنسبة الى صحة الصلوة به فلا تعاود
 الصلوة لان النسبة الى الاثم فان البقار القدر المعفو عنه وادار الصلوة بمكرهه تحريمه فنجس غسله اما الاقل منه فمكرهه
 تنزها فليس غسله التوجه في ذلك ان دلالة الاجماع والاثار شهدت بكون قدر من النجاسة عفو او عدمه فكيف
 بالاراة كمن نجس ولو قليلا فنقدنا ذلك بادون الربع في الخف فان للربع حكم الكل في كثير من الاحكام وبالدرهم
 في المنطق اخذ من الاحاديث الاستحجار بالاجار فان من المعلوم انه مخفف ونشف الامر لم يرد عفا الشارع عنه وموضع
 الغائط يكون بقدر الدرهم وقد تقدم ذلك قوله انها سالت عائشة عن دم الحوض يصيب الثوب فقالت
 كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيننا شاربنا وقد القينا فوقه كساء فلما اصابه رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلى الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لعة من ثم
فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يليها فبعت بها إلى مصر ومرة في هذا الغلام فقال اعطني
هذا واجفها وارسل بها إلى الحديث والحديث يدل على أن القليل من النجاسة إذا أصابت الثوب لا تعاد
الصلوة بها ولكن يجب أولي غسلها وهو مذهب أبي حنيفة -

باب في البزاق يصيب الثوب بل يظهر الثوب لأجله أم لا تفقوا على أن البزاق والمني طاهر والعرق
ودسوس العين طاهر قوله عن أبي نضرة قال يقول الله صلى الله عليه وسلم في تزبه وحك بعضه
ببعض أي تغسل في الثوب ثم ذلك بعضه ببعض والحديث مرسل لأن أبا نضرة تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه
وسلم يدل على طهارة البزاق آخر كتاب الطهارة والحمد لله على ذلك -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أول كتاب للصلوة

لما فرغ من بيان الطهارة التي كانت شرطاً للصلوة شرع في بيان الصلوة التي هي الشريعة وهي في اللغة
الغالب الدعار قال تعالى وصل عليهم وفي الحديث وإن كان صائماً فليصل أي فليدع لهم بالخير والبركة وفي
الشرع الأركان المعبودة والأفعال المخصوصة سميت بها لاشتغالها على الدعار وفي اشتغالها أقوال قيل
مشتقة من صليت العود على النار إذا تومت وقيل من الصلوات تشبيه الصلوة بهما عن يمين الذنوب شماله
وذلك لأن المصلي يحرك صلواته في الركوع والسجود وقيل من المصلي وهو المفسر الثاني من خيل السابق لأن رأسه
على صلواته السابق ولها أركان وشروط وسنن وأداب وأما أركانها الأصلية أربعة القيام والقراءة والركوع والسجود
والخامسة التقاعد الأخير وكلها سقوط الوجوب عن الذم في الدنيا ونيل الثواب في الآخرة -

باب فرض الصلوة

فرضت ليلة المعراج وهي ليلة السبت سبع عشرة خلت من رمضان قيل البقرة ثمانية عشر شهراً وكانت
قبل ذلك صلواتين صلوة قبل طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها واختلاف أهل كاتنا فريضتين أو ثلثين قلت أهل
هذا الوجه لم يأت جبرئيل عليه السلام بصيغة ليلة الأسرار لأنه كان يصليها قبل ذلك فلا حاجة إلى تعليمها وفريضتها
ثابت بالكتاب والسنة والإجماع وهذا ظاهر وسبب وجوبها الوقت لأنها تضاعف إليه قوله جاء رجل

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل نخل ثار الراس بسبع دوى صوته ولا يفقهه ما يقول حتى اذا
 دنا فاذا هو يسال عن الاسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات في اليوم والليلة
 قال هل على غيرهن قال لا الا ان تطوع الحديث الرجل قيل موهبهم بن ثعلبة واذ بنى سعد بن بكر والنجد بالرفع
 من الارض عند التهامه وهو الغور سميت به الارض الواقعة بين تهامة اى مكة وبين العراق والكرى بصوت
 ليس بالعالي نحو صوت النخل قوله خمس صلوات الخ اى عليك خمس صلوات وفرض
 الاسلام خمس صلوات قوله لا اى لا يجب عليك غير قليل وذا قبل وجوب الوتر اذ تاليع العشاء وصلواتها
 ليست من فرض اليمية بل هي من الواجبات السنوية والاشهر المتكررة فلا يها لبيت لها امر وطالب بل يها
 بمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم قبل مناه خمس صلوات في خمسة اوقات وذكر محمد بن نصر المروزي في قيام الليل
 قال وكان ابو حنيفة يوجب الوتر ليعني ان رجلا جاره فقال له اخبرني عن عدد الصلوات المفروضة في اليوم
 والليله كم هي فقال خمس صلوات فقال له فما تقول في الوتر اى فريضة ام لا فقال فريضة فقال لكم عدد الصلوات
 المفروضة قال خمس صلوات فقال عدد من فدا الفجر والعصر والمغرب والعشاء فقال له الوتر من فريضة
 ايسنة فقال فريضة فقال له فكم الصلوات قال خمس صلوات قال فانت لا تحسن الحساب فقام وذهب فتمني
 قلت اجاب الامام مرتين ولكن لم يفيهم قلته الفهم والعلم فقول انت لا تحسن الحساب ليس هذا الاجمل منه باساليب
 الكلام والافا لفرق بين الخمس والست على الاغنى عن الصبيان فكيف على من هو تفهمه فقها ما لزمان قال لا و
 العلم نور الله قلوبنا بوره لما ترك هذا الرجل لوسا لظ وشاذ للشايع نفسه وسمع الاحكام باذنه لم يكن الحجة عليه
 الا بهذا القدر فكان نها مخصوصا بقوله الا ان تطوع اى الا ان تشترع في التطوع فانه يجب عليك اتها بقوله تعالى
 ولا تبطلوا اعمالكم ويحتمل ان يكون الاستثناء منقطعا ومعنى لكن التطوع باختيارك اى لا تبدأ كما هو عندنا اذ
 ايضا كما هو مذموب الشافعي قوله فاذا رجلا وهو يقول والله لا ازيد على هذا ولا انقص اى في
 البلاغ اوفى نفس الفريضة قال النودى قيل هذا الظاهر راجع الى قوله لا انقص خاصة والاطهر انه عائد الى المجموع
 يعني اذ لم يزد ولم ينقص كان مغلما لانه اتي بما عليه فهو مغلح وليس في هذا اذا اتي بزيادة لا يكون مغلما لان هذا المانع
 بالضرورة فانه اذا غلح بالواجب فان يغلح بالالتيان الواجب والمندوب بالاولى كما يقال ابا نبع للشترى فمن هذا
 لا ازيد ولا انقص وقال القرطبي قيل مناه لا اغير الفروض المذكورة بزيادة فيها ولا نقصان منها وقال ابن المنير
 يحتمل ان تكون الزيادة والنقصان تعليل بالابلاغ لانه كان اذا قد قورم ليتعلم ويعلمهم وقال الطبري يحتمل ان يكون هذا
 الكلام صدر منه على سبيل البلاغة في التصديق والقبول اى قبلت كلامك بقوله لا ازيد عليه من جهة السؤال لا نقصان
 فيه من طريق القبول قال كما ان هذه الاحتمالات الثلاثة مردودة برواية لا تطوع شيئا ولا انقص ما فرض الله على
 شيئا رواه البخاري في الصيام اصد وقد تقدم من انه مخصوص بذلك قوله فدا فكم واهية ان صدق وجعل
 الجنة واهية ان صدق وفي رواية عن النسائي ان صدق ليدخلن الجنة وفي اخرى افلح ان صدق والمال
 واحد ويحتمل ان يكون الغلظة ان على التحقيق لا على التشكيك لعلمه صلى الله عليه وسلم بحال حسن فائته على الاعجاز منه

صلی الله علیه وسلم خاصة في حق هذا الرجل كما يدل عليه رواية ابی هريرة في هذه القصة فانه قال فيه من سره ان ينظر
الى رجل من اهل الجنة فلينظر الي هذا ويحتمل ان يكون التشكيك مشروطا بشرط ان يكون آخره وخاتمة على هذا
الامر ويحتمل ان يكون على الامكان من ان يكون هذه الافعال سببا باقيا لدخول الجنة عاذا في حق كل من كان بهذا
فان لم يرد خاص والحكم عام ويحتمل ان يكون لفظة ان بفتح الالف فالمعنى اطلع لاهل ان صدق وليد ظن الجنة بسبب
ان صدق اي صدق في هذا القول والاحتمالات المذكورة في توجيه المعنى لمحوطة واما رواية ابی هريرة فيقال انه
علق الطلح بحضوره لئلا يغتر فلما ذهب قال من سره الحديث ويحتمل ان يكون التعليق قبل ان يطلع الله تعالى
على صدقه ثم يطلع الله عليه وهذا على تقدير التعليق واما قوله وابعه فمضى ظاهر هذا اللفظ اشكال لانه وسلا تحلفوا بما كنتم ايضا
وروي من حلف بغير الله فقد اشرك فقليل انه قبل النبي قيل في حذف مضاف اي ورب ابيه وقيل انه تصحيف من لفظ الله
من الكتاب فالكاتب قصر الالامين وقيل ان الالامية في غير الشارح وقال الشوكاني صدر منه صلى الله عليه وسلم خطا
لا عذر قلت كل ذلك غير صحيح كما ترى فان في بعضها ادعاء النسخ ولم يثبت في بعضها تسليم الشكر في الشريعة فالصلابة
ما قال حسن جلبي انه تأكيد يخص لاسم في الحقيقة وهذا كما في القرآن العظيم وقوله الاقسام للتاكيد

باب في المواقيت اي في بيان مواقيت الصلوة قال الله تعالى في كتابه ان الصلوة كانت على المؤمنين
كما بايعوا فاما اي جعل لها وقتا معيناً مقدرا ابتداء وانتهاء فلو ادى قبل ذلك الوقت او بعد انقضاءها لا يكون
مؤديا لاختلاف العلماء في اوقات الصلوة مع الاتفاق على ان الصلوة لها اوقات مخصوصة لا تجزئ قبلها وجمعوا
على ان ابتداء وقت الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ووسط الغلغلة والاختلاف في ذلك يتعدى ويختلفوا في
آخر وقت الظهر فقال الاكثرون وفيهم الشافعي واهل حنبل والشافعي وابو يوسف ومحمد آخر وقت الظهر انقضاء
ظل كل شئ مثله سوى شئ الزوال وهو رواية عن الامام الاعظم ابی حنيفة وهو ذهب مالك على النظر ابن
عبد البر في شرح الموطأ حيث قال فنقل مالك واصحابه آخر وقت الظهر اذا كان ظل كل شئ مثله بعد القدر
الذي زالت عليه الشمس وهو اول وقت العصر لا ينقل وبذلك قال ابن المبارك وجماعة وفي الاحاديث والروايات
بامانة جبرئيل ما يوضح لك ان آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر وقال الشافعي وابو ثور داود وآخر وقت الظهر
اذا كان ظل كل شئ مثله الا من آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر فاصحله وهو ان يزيدا ظل وفي زيادة على
الاشكال قلت المشهور عن مالك وطائفة من العلماء انه اذا صار ظل كل شئ مثله يدخل وقت العصر
ولا يخرج وقت الظهر وقالوا بقي بعد ذلك قدر اربع ركعات صالحة للظهر والعصر اذ رجوا القول صلى الله عليه
وسلم فنصلى في الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شئ مثله صلى العصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شئ مثله
وطائفة اشتراكها في قدر اربع ركعات وفيهم الشافعي وآخرون ابي انه لا اشتراك بين وقت الظهر والعصر بل متى
خرج وقت الظهر بمصير ظل الشئ مثله غير ان الذي يكون عند الزوال دخل وقت العصر واذا دخل وقت العصر
يبتدئ شئ من وقت الظهر واجتوا بحدِيثه صلى الله عليه وسلم مرفوعا ولفظه وقت الظهر اذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كظل
المحضر العصر هو قال ابو حنيفة في رواية اخرى وقت الظهر حين يصير ظل كل شئ مثله وذكر الطحاوي وغيره روايات اخرى

عنه ان قال آخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء مثله شئ قول الجماعة ولا بد من وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله الاول
وقت العصر فثبت من قول مالك ما ذكرنا فيه ومن قول الشافعي والي يوسف ومحمد وآخرين ما وضعناه ومن رواية
ابي حنيفة ايضا ما ذكرناه واختلفوا في آخر وقت العصر فعند الجمهور لا آخره حين تغرب الشمس ومن مالك آخره حين يصير
ظل كل شيء مثله وهو قول الشافعي قال اذا صار ظل كل شيء مثله تخرج وقت العصر ولا يدخل وقت المغرب حتى تغرب
الشمس فيكون بينهما وقت بهل قال ابن عبد البر قول مالك عندنا محمول على وقت الاختيار وما امت الشمس بضيء
نقية فهو وقت فختار ايضا للعصر عنده وعند سائر العلماء انه قال الشافعي في الامم ومن اخر العصر حتى تجاوز ظل
كل شيء مثله في الصيف او قدر ذلك في الشتاء فثابت وقت الاختيار ولا يجوز عليه ان يقال قد فات وقت
العصر مطلقا كما جاز على الذي اخره الظهري ان جاوز ظل كل شيء مثله لما وصفت من ان تحمل له صلوة العصر في ذلك
الوقت وهذا لا يصلح لصلوة الظهر في هذا الوقت اه وقال ابو ثور آخر وقتة الى ان تصفر الشمس وهو قول احمد بن حنبل وقال
اسحق آخر وقتة ان يدرك المصلي منها ركعة قبل المغرب وهو قول داود وكل من س بعد زوال غير معذور وما اول وقت للمغرب
فحين تغرب الشمس بالاختلاف فيه واما آخره فقد اختلفوا فيه فقال ابو حنيفة واصحابه جمهور العلماء آخر وقتة حين يغيب
الشفق وهو الظاهر من ذهب مالك وقول للشافعي وقال الشافعي في قول اخرى لا وقت للمغرب
الا وقت واحد وهو ما يظهر فيه الانسان واليونان ويقوم بصلي ثلث ركعات او خمس ركعات حتى لو صلاها بعد ذلك
كان قضاء لا اداء عنده وبه قال الاوزاعي ومالك في رواية محمد بن ابي جبرئيل انه صلى المغرب في الميتين في
وقت واحد للجمهور ما روى ابو هريرة اول وقت المغرب حين تغرب الشمس آخره حين يغيب الشفق وكذلك
عن ابن عمر فروعه انه قال آخر وقت المغرب بالمغرب الشفق وكذلك في رواية مسلم وغيره عن عبد الله بن عمر وقت صلوة
المغرب الم لم يقطر ثور الشفق ثم اختلفوا في الشفق ما هو فقال طائفة هو الحمررة روى ذلك عن ابن عمر وابن عباس
وهو قول لمحول وطائوس وبه قال مالك وسفيان الثوري وابن ابي ليلى وابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي احمد
بن حنبل واسحق بن راهويه وروى عن ابي هريرة انه قال الشفق هو البياض وعن عمر بن عبد العزيز مثله وعليه
ذهب ابو حنيفة وهو قول الاوزاعي واما اول وقت العشاء فالاختلاف فيه مني على الاختلاف في آخر وقت المغرب
واما آخر وقت العشاء الآخرة فروى عن ابن عمر بن الخطاب في هريرة ان آخر وقتها ثلث الليل وكذلك قال عمر
ابن عبد العزيز وبه قال الشافعي في قول لظاهر حديث ابن عباس وهو رواية عن مالك وقال الثوري وصحاب
الراي وابن المبارك واسحق بن راهويه آخر وقتها نصف الليل وحجة هؤلاء حديث عبد الله بن عمر وقال وقت
العشاء الى نصف الليل كان الشافعي يقول به اذا هو بالحق وقد روى عن ابن عباس انه قال لا يثبت وقت
العشاء الى الفجر واليد ذهب عطارد وطائوس وعكرمة وبه قال الحنفية واما اول وقت الفجر فاجمعوا على ان طلوع الفجر
الشافعي والضداع وهو البياض المعترض في الافق الشرقي لليل يزود نوره ويسمي فجر اصادقا واما الفجر الاول فهو البصر
المستطيل يبدو في ناحية من السماء وهو اسمي بذهب السمرجان عند العرب ثم ينكتم ولهذا يسمى فجر كاذبا وهذا الفجر
لا يحرم الطعام على الصائم ولا يخرج به وقت العشاء ولا يدخل به وقت الفجر واما آخر وقتة فذهب طائفة الى انه

الاستفاد وهو قول الشافعي لغير المذود وروى ذلك القاسم عن مالك وذهب طائفة الى انه طلوع الشمس
 وقيل الخفيفة لقوله صلى الله عليه وسلم وقت الفجر ما لم تطلع الشمس وهو قول مالك في احمد وحق والشافعي والشافعي
 من شرطه وراك ركعة منها قبل الطلوع قلت اذا علمت هذا فاعلم ان صاحب البدائع صرح ان آخر وقت الظهر
 في طاهر الرواية ومرتبة على من صاحب العناية الذي قال ان آخر وقت الظهر عند ابي حنيفة اذا صار اقل قاسمين
 في طاهر الرواية ووجه الشافعي وغيره قلت ولم يوجد ذلك في الكامعين والرياءات والبسوط بل قلص
 العصر في بسوطه ان محمد لم يتعرض في بسوطه لآخر وقت الظهر واخرج السخري الروايتين عنه رواية اشيلين
 ورواية المثل الا انه روى رواية المثل عن محمد بن حسن عن ابي حنيفة وفي عامة الكتب عن حسن بن زباد
 عن ابي حنيفة ثم روى عنه رواية اخرى ان آخر وقت الظهر ان يصير ظل كل شيء مثله ولا يدخل وقت العصر حتى يصير
 ظل كل شيء مثله ومنها وقت قبل هو مروي بطريق اسد بن عمرو في عمدة القاري رواية اخرى عنه ان آخر وقت الظهر الى
 اقل قاسمين ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل الاوستاذ والعلام هذه الرواية مثبتة اي مشتتة على زيادة الخبر
 بمجالات غير ما هذه الروايات عندي عبارات محتاجة الى التوضيح والتفصيل ولذا اختلفت في الحقيقة في الروايات تحصل
 الكل عندي ان مثل الاول مختص بالظهر والمثل الثالث مختص بالعصر والمثل الثاني مشترك بين الظهر والعصر وهو مفاد كثير
 الروايات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم واشتركا في الوقت ثابت عن السلف والخلف واما السلف فكثير من منهم
 ابن عباس انه كان يقول اذا ظهرت النجاسة بعد العصر صلت الظهر والعصر واذا ظهرت بعد العشاء صلت
 المغرب والعشاء ومنهم عبد الرحمن بن عوف قال اذا ظهرت النجاسة قبل ان تغرب الشمس صلت الظهر والعصر واذا ظهرت
 قبل الغروب صلت المغرب والعشاء رواها ما سعيد في سننه والترمذي على ما نقله في النسخ وهو ذهب الى الشافعي واهم من
 قبله مالك بل هذا الا اشتراك بين الصلوتين في الوقت وقد تقدم ان الشافعي ومالك قائلان بالاشتراك بقدر
 أربع ركعات من مثل الثاني وقال ابن عبد البر في الاستدكار شرح الموطأ وقال ابن وهب عن مالك لظهر والعصر
 آخر وقتها غروب الشمس فإذا لم يزل الضربة كما كان الضربة ظهرها ولذا قال الاوستاذ والعلام نور الله قلوبنا بنوه أهل
 الاول وقت الظهر فاصلاً والمثل الثاني وقت العصر فاصلاً لقسمة الظهرين كما بين في ذلك في مسند أبي حنيفة وقت الظهر
 واداءه بغيره لغيره في ترتيبه مطلق الشيء اتي قول الحكم اجماعاً وانصرفوا لتسند اليها الحكم بخبرنا وان لم يظهر في الخارج الغرض الذي
 اجمع عليه الرواية احتجاجاً بما رواه عن الامام والشافعي قولهم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه السلام عند البيت عزين فصل في الظهر حين زالت الشمس وكانت قد اشرقت جلي في العشاء
 حين غاب الشفق وصلى في المغرب حين حرم الطعام والشرب على الصائم فلما كان النذر صلى في الظهر حين
 كان ظله مثله وصلى في العصر حين كان ظله مثليه وصلى في المغرب حين انطأ الصائم وصلى في العشاء الى
 ثلث الليل وصلى في الفجر قاسم ثم التفت الى فقال يا محمد هذا وقت الانبياء من قبلك والوقت ما بين هذين
 الوقتين قوله اي صار ما بالي هذا البيت في رواية هذا بالكعبتين اي في يومين اي في كيفية الصلوة واوقاتها قال في هذا
 وهو انما جرت على النبي صلى الله عليه وسلم في اليوم الذي في ليلة الاسراء اول صلوة ادركت كذلك الظهر على الشهور وذكر عبد الزق عن ابن

ومن باب الاحتياط من ان لا يترك صلاة من باب الاحتياط من ان لا يترك صلاة من باب الاحتياط من ان لا يترك صلاة

تلك الصلوة نافذة وعدم ادراك الامنة تلك الصلوة للابصار فيها وقوله فالوقت ما بين هذين الوقتين لظاهره
 يدل على وقت العصر حتى الى شلين وقت العشاء الى ثلث الليل والمغرب وقت واحد فالوقت فيه بيان لوقت
 السجدة نعمناه واسم الذي لا حرج فيه ما بين هذين الوقتين فيجوز الصلوة في اوله وسطره وآخره وما سوى ذلك
 من الوقت غير مختار ولا يرد علينا وقت العصر فان ظاهر الحديث يدل على انه صلى العصر بعد المشايخ فيقولون ان المختار
 قوله ان عمر بن عبد العزيز كان قاعدا على المنبر فاخرا العصر شيئا فقال له عروة بن الزبير اما ان جبريل
 عليه السلام قد اخبر محمد صلى الله عليه وسلم بوقت الصلوة فقال له عمر احم انقول فقال له عروة سمعت بشير بن
 يقول سمعت ابا مسعود الانصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول نزل جبريل
 فاخبرني بوقت الصلوة فضليت معها الحديث قوله اعلم بصيغة الامر من العلم والا علام قال ان شاذن
 انه استبدر بالارسل ان خبر على عروة وعلم عليه بذلك مع عظيم جلالته والاظهار استبدا بعروة صلى الله
 وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كما في رواية مسلم من ان الاصح بالامنة هو النبي صلى الله عليه وسلم واستبدا بتعليمه
 وعلم عليه رواية الوفا وان جبريل اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت الصلوة فعمد عبد العزيز انما انظم
 الامنة جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وسلم فقال عروة اني كيف لا ادرى ما اقول انما سمعت سمعت من صحب
 وسمع ممن صحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وسمع منه انه يقول نزل جبريل فاخبرني بوقت الصلوة ونفط البخاري
 وسلم فمضى الحديث فعرفت كيفية الصلوة والامنة والوقات الصلوة وان كانها ولما لم يذكر بيان الاوقات فانه قال
 الاوقات العلم نور الله قلوبنا بآياته اهم الاوقات وعد الصلوة في يومين صلوة لان فرضه انما يتعلق بحجرو التوقيت
 بانزال من السماء ولا يخص من سائر الصلوات فان ذلك معروف ثم فسر بعض قوله فآيت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر حين تزل الشمس واما غيرها حين يشتد الحر وحين ينزل في العصر والشمس مرتفعة
 بوجاهة قبل ان تدخلها الصفة فينصف الرجل من الصلوة فيأتي ذاك الحليفة قبل غروب الشمس ويصل المغرب
 حين تسقط الشمس ويصل العشاء حين يسود الانوار واما غيرها حتى يجتمع الناس ويصل الصبح مرة بغلس ثم
 صلى مرة اخرى فاصبر بها ثم كانت صلاة بعد ذلك التغليس حتى مات ولم يعلم الى ان بعض سياقي الكلام في
 اجزاء الحديث في ابوابه ولكن قوله ثم كانت صلوة الحديث بخلاف الظاهر الخفيفة فانهم قالوا بافضلية الاسفار في الضجر
 وهذا يدل على ان افضل التغليس كما قال البخاريون فغسل ان تغسل صلى الله عليه وسلم فعلم صلى الله عليه وسلم ولا اسفار
 امره صلى الله عليه وسلم للامنة وتعل التغليس صلى الله عليه وسلم كان لاجل ان الزمان زمان خير وكان الصبي يجهل
 اول وقت الصلوة بل قبل ذلك فلو اسفر بهم لادرك ذلك الى الضجر والتعب فليذكر العارض اختار صلى الله
 عليه وسلم التغليس سياقي وقال الا وسننا العلم نور الله قلوبنا بآياته لا يخفى ان التغليس في هذه المرة يكون زيد
 من التغليس قبل ذلك والام تمييز عما قبله وقد قال مرة وقوله اسفر بها انما يكون باسفار زيد على الاسفار المعهود
 ثم بعد ذلك توسط النبي صلى الله عليه وسلم وهو المراد بقوله ثم كانت صلوة بعد ذلك التغليس فاعلمه للمنفعة بعد ان كان
 يتراعى جهة عليهم لعل هذه الواقعة هي واقعة الحديث الآتي فان الظاهر ان ابا مسعود حاضرا في ذلك وهو انصاري قال

البسقي في المعرفة والا شهبان يكون قصة المسئلة عن المواقيت بالمدينة ونقطة المامة جبريل عليه السلام بكنة
 حصلت حاصلة ان الراوي تفرد بهذا التفسير كما بينه البوداد ودلكن عندي بحكمة غلبت شديدا مرة وسفره
 مرة ثم توسط امر يعني صلى بعد ذلك داما في وسط الوقت الذي اسفار الشدة ولا في التقليل الشدة وهو سبب
 الخفية وهذه الواقعة واقعة لعلي بن ابي طالب صلى الله عليه وسلم اوقات الصلوة لرجل في المدينة المنورة التي سببها
 المؤلف بعد هذا عن ابي موسى قوله ثم صلى في المغرب يعني من الغداة وقتا واحدا قال الراوي وذهب
 المحققون من اصحابنا الى ترجيح القول بجواز تأخير ما لم يغيب الشفق وان يجوز ابتدائها في كل وقت من
 ذلك ولا يمانع بتأخيرها عن اول الوقت وهذا هو الصحيح والصواب الذي لا يجوز غيره والجواب عن حديث
 جبريل حين صلى المغرب في اليومين في وقت واحد من الثلثة اوجه احدها انه اقتصر على بيان
 وقت الاختيار ولم يستوعب وقت الجواز وبها جاز في كل الصلوات سوى الظهر والثاني انه تقدم في اول الامر عليه
 وبه الاحاديث باستداده وقت المغرب الى غروب الشفق متأخرة في آخر الامر بالمدينة فوجب اعتمادها والثالث
 ان هذه الاحاديث صح اسنادا من حديث بيان جبريل فوجب تقديمها قوله عن ابي موسى ان سائلا
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم فلم يرد عليه شيئا حتى امر بل لا فاقام الفجر حين الشفق
 الفجر فضلي حين كان الرجل لا يعرف وجه صاحبه اذ ان الرجل لا يعرف من الى جليل ثم امر بل لا فاقام الظهر
 حين زالت الشمس حتى قال القائل انتصف النهار وهو اعلم ثم امر بل لا فاقام العصر والشمس بضعاء ثم
 امر بل لا فاقام المغرب حين غابت الشمس واما فاقام العشاء حين غاب الشفق ثم صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم صلى الصلوات الخمس اول وقتها فلما كان من الغد صلى الفجر وانصرفت فقلنا اطاعت الشفق فاقام
 الظهر في وقت العصر الذي كان قبله وصلى العصر وقد اصغرت الشمس او قال مشي وصلى المغرب قبل
 ان يغيب الشفق وصلى العشاء الى ثلث الليل ثم قال ابن السائل عن وقت الصلوة الوقت فيها بين هذين
 قوله فاقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبل اي في اليوم الاول فهناك في وقت الظهر والعصر في وقت الظهر في وقت
 وقت العصر مشترك بين الظهر والعصر وهو سبب بالكل في قدر أربع ركعات وهو ذهب الى حينه في المثال الثاني
 في بعض الاحيان واولوه آخرون وقالوا يمكن ان يقال انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في اليوم الثاني حيث اتا في
 وقت ابتداء صلوة العصر في اليوم الاول من الساعة التي اتصلت بها الظهر فلا يلزم الاشتراك قال الطحاوي
 بعد الذكر الروايات ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى الظهر حين زالت الشمس وعلى ذلك اتفاق المسلمين
 ان ذلك اول وقتها واما آخر وقتها فان ابن عباس وابا سعيد وجابر وابا هريرة روي انه صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني
 حين كان ظل كل شيء مثله فاحتمل ان يكون ذلك بعد ما صار ظل كل شيء مثله فيكون هو وقت الظهر وتحمل ان يكون
 ذلك على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله وهذا جائز في اللغة فاروي انه صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء
 مثله تحتمل ان يكون على قرب ان يصير ظل كل شيء مثله فيكون انما صار مثله فقد خرج وقت الظهر والليل على ما ذكرنا
 من ذلك ان الذين ذكروا جماعة قد ذكروا هذا ايضا والعصر في اليوم الاول حين صار ظل كل شيء مثله ثم قال

ما بين بين وقت فاستحال ان يكون ما بينهما وقت وقد جمعها في وقت واحد وقد دل على ذلك ايضا بانى صلى
 الله عليه وسلم في ما اخبر عن صلاة صلى الله عليه وسلم في اليوم الثاني ثم اخبر عن وقتي كان قريبا من العصر فاجاز
 صلاة بانى ذلك اليوم في قرب ودخل وقت العصر لاني وقت العصر فثبت بذلك اذا هو انى هذه الروايات ان بعد الصبح
 لكل شي شمله وقت العصر وان محال ان يكون وقت الظهر واما ما ذكره في الصلوة العصر فثبت عنه ان صلاة
 في اليوم الاول في الوقت الذي ذكرنا هذه فثبت بذلك انه اول وقتها وذكر عنه انه صلاة بانى في اليوم الثاني
 صار لكل شي شمله فثبت ان يكون هو آخر وقتها الذي خرج من محال ان يكون هو الوقت الذي لا ينبغي ان يخرج
 الصلوة عنه وان من صلاة بعده وان كان صلاة بانى وقتها مفردا وقد دل عليه ما حدثنا ربيع بن ابي نعيم عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول اوله وآخره وان اول وقت العصر حين يدخل وقتها وان آخر وقتها
 حين تغرب الشمس غير ان قوما ذهبوا الى ان آخر وقتها ان غروب الشمس فاجابهم عن ابن مسعود بن رزوق بسنده عن
 ابي هريرة مرفوعا من اورك ركعة من صلوة الصبح قبل طلوع الشمس فقد اورك الصبح ومن اورك ركعة من العصر
 قبل ان تغرب الشمس فقد اورك العصر قوله قال ابو داود روى سليمان بن موسى عن عطاء بن جابر عن
 النبي صلى الله عليه وسلم في المغرب نحو هذا قال ثم صلى الغشاء قال بعضهم الى ثلث الليل وقال
 بعضهم الى شطرة غائلة ان رواية سليمان بن موسى عن عطاء بن جابر هذه لوافي رواية ابي بكر بن ابي موسى
 عن ابي موسى في المغرب بان ليها صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب في اليوم الاول في اول وقتها وفي
 اليوم الثاني صلواتي آخر وقتها قبل ان يغيب الشفق اخرج البيهقي في مسنده بسنده عن جابر بن عبد الله
 قال سأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن وقت الصلوة فقال صلى الله عليه وسلم في وقتها في حديث وفيه ثم صلى
 المغرب حين غربت الشمس قال في اليوم الثاني ثم صلى المغرب قبل غيبوبة الشفق ورواه بروين سنان
 عن عطاء بن ربيعة مائة جبريل النبي صلى الله عليه وسلم ذكر وقت المغرب واحدا وتلك قصة وسؤال السائل
 عن اوقات الصلوة قصة اخرى كما نظن وروينا عن ابن عباس في قوله وقت المغرب الى العشاء انتهى وقوله صلى
 الله عليه وسلم ان يكون معناه قال جابر بن عبد الله بعد ما ذكر المغرب ثم صلى العشاء فقال بعض القضاة لهذه الصلوة
 ان صلواتها الى ثلث الليل وبعضهم الى شطره ويحتمل ان يكون معناه ذكر بعض رواية الحديث عن ثلث الليل وبعضهم الى شطره
 ويحتمل ان يكون المعنى قال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم العشاء وانتهى حديثه الى مهنه ثم يقول ابو داود واختلاف الصحابة في بيان آخر
 وقت العشاء فقال بعضهم في حديثه صلواتها الى ثلث الليل قال بعضهم صلواتها الى شطره قال بطحاوى ما لم يخصصه قال
 يغير من مجموع الاقاديث ان آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس بن ابي موسى با سعيد بن ابي
 صلى الله عليه وسلم آخر الى ثلث الليل روى ابو هريرة والنسائي اخره حتى انقصف الليل روى ابن عمر انه اخره حتى
 ثلث الليل وروى عائشة انه اخره بها حتى ذهب عامة الليل فكل هذه الروايات في الصحيح قال فثبت بهذا كله
 ان الليل كله وقت لها وكلته على اوقات ثلثة فاما من حين يدخل وقتها الى ان يضيئ ثلث الليل فانصل وقت صليته
 فيه ولا بعد ذلك الى نصف الليل ففي الفصل من ذلك واما بعد نصف الليل فدون ثم ساق بسنده عن نافع بن

جبر قال كتب عمر الى ابي موسى وصل العشاء اى الليل شئت ولا تفعلها وسلم في قصة التعريس عن ابي قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في النوم لفريطا ان يفرص صلوته يفضل وقت الاخرى فدل على بقا وقت الاول الى ان يخل وقت الاخرى كذا في نصب الراية قلت الاصلوة الفجر فانها مخصوصة من هذا العموم بالايجاز -

باب في وقت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم وكيف كان يصليها لما كانت اوقات الصلوات الخمس فتدبر فافضل عن قدر الصلوة لاعتبارها بالعقد المصنف هذا الباب لبيان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اى جز منها كان يختار لصلوته وكيف يصليها في الاوقات المختلفة اما الظهر فكان عادة صلى الله عليه وسلم اذا اشتد حره واذ اشتد البر وعلم اختاره الخفية واما العصر فكان يصليها واشمس رفعة نفقة مريضاً به يقال خفية قال الامام محمد في كتاب الحج قال ابو حنيفة تأخير صلوة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت واشمس مريضاً نفقة لم تغير وعلى هذا كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة واما المغرب فكان يصليها في اول وقتها وبه قال الخفية واما العشاء فكان يؤخر الى ثلث الليل وبه قال الخفية واما الفجر فقد اختلف فيه فعلمه صلى الله عليه وسلم فنهى ما ورد الا ما روينا في الاسناد الحسنى البخارى وسلم عن ابي هريرة كان ينصرف من صلوة الغداة حين يعرف الرجل غلبته وانحاز اليها عن ابن مسعود قال ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلوة بغير وقتها الا يجمع فانه يجمع بين المغرب والعشاء يجمع صلى صلوة الصبح من الغد قبل وقتها يعنى وقتها العشاء فانه صلى منك في اول وقتها في الغلس واخره الا امام ابو محمد القاسم بن ثابت السمرقاني في غريب الحديث عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح حين ينشق البصر واما الاحاديث في الغلس فكثيرة مشبهة في فعله انه صلى الله عليه وسلم كان يصليها في الغلس وقد وقع الاختلاف باختلاف الاخبار وذكره في باب العشاء الله تعالى قوله سائنا جابراً

عن وقت صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كان يصلى الظهر بالهجرة والعصر والشمس حية والمغرب اذا غربت الشمس والعشاء اذا كثرت الناس وعجل واذا قلوا اخره والمصبح بغلس قوله كان يصلى الظهر بالهجرة اى في الشمار كحديث انس وابي مسعود كان يعجلها في الشمار ويؤخرها في الصيف -

باب في وقت صلوة الظهر وقت الظهر من الزوال الى بوز غطل كل شئ مثلاً ومثليه سوى فمى الزوال وتذب عند الخفية تعجيل ظهر الشار وتأخير ظهر الصيف مطاقاً ولا فرق بين ان يصلى بمجاعة اولاد وبين ان يكون في بلا وعامة اولاد وبين ان يكون في شدة الحر ولا في الاصح وحده الى المشمل قد اختلف العلماء في غاية الابرار وقيل حتى يصير الظل ذراعاً بعد غل الزوال وقيل ربع قامة قيل ثلثها وقيل نصفها وقيل غير ذلك لا يصح عندنا الى المشمل وقال الشافعى الافضل تعجيله مطلقاً في الشمار والصيف الاذهب الابرار وفي الصيف بشرط اربعة ان يكون في حر شديد وان يكون في بلد حارة وان يصلى بمجاعة وان يقصد بها الناس من البعيد قوله

عن جابر بن عبد الله قال كنت اصلى الظهر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ قبضة من الخصى ليتبرد في كفي اصنعها كجبهتي استجد عليها الشدة المحي قال الخطابي فيها من الفقير تعجيل صلوة الظهر قلت لا يدل على تعجيل صلوة الظهر لان مشددة اكثر قد توجد مع الابرار وقد بقي الحارة في اخصبار بعد الابرار ونفها

حتى يحتاج الى تبريد بقوله ان عبد الله بن مسعود قال كانت قدر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصيف ثلاثة ايام الى خمسة ايام وفي الشتاء خمسة ايام الى سبعة ايام
 المراد بالصلوة الظهر كما هو مصرح في النسخة والاقدام اقسام النفل التي تعرف بها اوقات الصلوة هي قدم كل انسان
 على قدر قامة فيعتبر قدم كل انسان بالنظر الى طولها المراء وان يبلغ مجموع النفل في كل يوم الزائد هذا المبلغ لان بصير
 الزائد هذا القدر يعتبر الاصل سوى ذلك فهذا قد يكون لزياة النفل الاكلى كما في ايام الشتاء وقد يكون الزيادة
 النفل الزائد بسبب التبريد كما في ايام الصيف فغناه قدر ما يفي الصلوة من الزوال يظهر فيه قدر الثلثة اوقات النفل
 الى خمسة قدم في زمان الصيف وقد رخصت اقسام الى سبعة اقسام في زمان الشتاء قال الخطابي وذلك يختلف
 في الاقاليم والبلدان ولا يستوي في جميع المدن والامصار وذلك ان العلة في طول نفل من قصر هو زيادة قامة
 الشمس في السماء وانحطاطها في كل مكان اعلى والى محاذاة الروس في مجراها اقرب كان نفل اقصر وكلما كانت خفيض
 ومن محاذاة الروس البعد كان نفل اطول ولذلك ظلال الشتاء تراها ابد اطول من ظلال الصيف في كل مكان في
 صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بكة والمدنية وبها من الاقاليم الثاني ويذكرون ان نفل فيها في اول شهر آذار
 ثلثة اقسام بشئ ويشبه ان تكون صلوة اذا استندت كحرة متافرة عن الوقت المعبود وقبلة فيكون نفل غنى ذلك
 خمسة اقسام واما النفل في الشتاء فانهم يذكرون انه في تشرين الاول خمسة اقسام او خمسة وشئ وفي الركائز
 ستة اقسام وسبعة نقول ابن مسعود منزل على هذا التقدير في ذلك الاقليم دون سائر الاقاليم والبلدان التي هي خارجة
 عن الاقليم الثاني والله اعلم انتهى قوله سمعت ابا ذر يقول كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فارد الموزون
 ان يوزن الظهر فقال ابراهيم اذ ان يوزن فقال ابراهيمين او ثلاثا حتى رأينا في التلؤل ثم قال ان شئت
 احر من فحم جرم فاذا لا شئت احر فابرد واما الصلوة فوزني رأينا في التلؤل قال احر فظننا في الفاية متعلقة بقوله
 فقال ابراهيم اي كان الزمان الذي قبل الروية ابراهيم متعلقة بابراهيم اي قال ابراهيم ان محمدا او متعلقة بمحمد
 اي قال ابراهيم ان طينا والفي هذا بعد الزوال من نفل والتلؤل جمع تلألأ على الارض من تراب وطل او نحو
 ذلك هي في الغالب مخطئة غير شائعة فلا يظهر بها نفل الا اذا ذهب اكثر وقت الظهر واما وقع عند المصنف في الاذان
 بلغة حتى ساءى نفل التلؤل فظاهر يقتضي انه اخرها الى ان صار نفل كل شئ مثله ويحتمل ان يراد بهذا السواد فظهر
 النفل بحسب التل بدل ان لم يكن ظاهرا فساواه في الظهور لا في المقدار ويقال قد كان ذلك في السفر فخلطه اخر الظهر
 بجمعها مع العصر قلت واستدل بهذا الحديث صاحب البحر على انه ينبغي وقت الظهر الى ان صار نفل كل شئ مثله قال
 ولا يحصل ذلك الا براد الا اذا بلغ نفل كل شئ مثله قوله قال ان شئت احر من فحم جرم من سعة انتشارها وقوتها
 ومنه يمكن ان يقع اي تسع منها كناية عن شدة استعارها وظهرها ان شارح البحر في الارض من فحم جرم حقيقة وقيل هو
 من مجاز التشبيه كانه نار جهنم في احر والا اولى ويؤيده الحديث الا في اشتكت النار الى ركبها فاذا نزلت
 بنفسين وهذا تحليل لشروعية التاخير المذكور وبل الحكمة في دفع المشتة كونهما قد تصدب الخشوع وهذا الظاهر وكونها
 الحالة التي ينتشر في العذاب ويؤيده حديث مسلم حيث قال قصر عن الصلوة عن استوار الشمس في سائتة تنجر فيها

فقال كنان في جنازة مع ابي هريرة فلم يصل العصر حتى رأينا الشمس على راس الطول جبل بالمدينة وفي الموطن اثنان من بني
 صل الظهر اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان ظلك مثلك وفي الباب آتاه اخرى اخرج بعقبتها الطويل
 وعبد الرزاق في مصنفه تدل على تاخير العصر وقال محمد في الموطن قال بعض الفقهاء انما سميت العصر لانها العصر فخرج
 واخره الطحاوي عن ابني قاتبة واما الفروعات فكثيرة ايضا بعضها اخرجها المصنف في الباب من حديث علي بن شيبان
 ومنها ما اخرج ابو داود وابن ابني شيبة من حديث جابر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر بين صلاتي كل شئ مثلي
 ومنها ما اخرج الترمذي بسنده على شرط الصحيح من ادم سلمة كان رسول الله صلى الله عليه وسلم شديدا في الظاهر منكم في التحجيل للعصر منه
 قلت الاختيار والا فضل فتعمل في المعنيين الاول المعنى عدم الكراهة فوقت العصر بهذا المعنى لان التخيير من
 غمارة بالاتفاق والثاني بمعنى الاستحباب وهذا المعنى مختلف فيما بيننا وبين اهل الحجاز فقال اهل الحجاز يستحب
 الدوام في اول وقتها في مثل الثاني وعندنا يستحب التأخير من اول وقتها الى ما بعد الثاني في سلاطين شك
 في ريب في معنى وقت العصر فلا حديث لهم يدل على استحباب تعجيلها على انفراد لا حديث يدل على خلاف ما ذهب
 اليه اهل العراق فانهم لما بعد التغيير فذهب طائفة الى انه يخرج وقت العصر وهو قول حسن بن زياد وذهب
 طائفة الى انه لا يخرج به الوقت ولكن يحرم ايكاره ونصح ان ادأ ما لم يأمور بالاداء والارام لا رواية فيه واختلوا في
 مقدار تغيير الشمس فقدره بعضهم بانه اذا بقي مقدار ربح لم يتغير ودونه يتغير وعن ابراهيم بن محمد بن عثمان بن النوري
 ولا وزاعى انه يعتبر التغيير في ضوءها وبه قال الحاكم الشهيد وعليه ظاهر في محيط رضى الدين وذكر محمد بن النوار عن ابني
 حنيفة وابني يوسف انه يعتبر التغيير في قرص الشمس لا في الصنور ونسبته من الامة مخرجى الى السبي كذا في عليه
 الحلي شرح المنية قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي العصر
 والشمس بيضاء مرتفعة حية ويذهب الذاهب الى العوالي والشمس مرتفعة العوالي جمع عالية وهي القرى
 التي حول المدينة من جهة نجد واما من جهة تهامة فيقال لها السافل واختلفت الروايات في تقدير بعد العوالي
 من المدينة من ميلين الى ثمانية اميال فاقرب العوالي من المدينة على مسافة ميلين والحد على ثمانية اميال في
 رواية البطالي قباوا مسلمة من قباوا المدينة في ثمانية اميال بهذا يحصل التوفيق وقوله في رواية وقال الحناني ليس على وجهين احدهما ان حياتها
 شدة وجها وبقرار لم ينكسر منه شئ والاخر ان حياتها صفار لو نها لم يذهبها التغيير قلت فيها بقا حريا وضو
 فالحيات مستعارة عن صفار لو نها عن التغيير والا صفرا وروية ضو ربا وشدة حريا فان كل شئ ضعفت قوته فكانت
 قد ماتت وكان جعل المغيب منها قد يستدل بهذا الحديث على انضائية التحليل قلت لا دليل فيه لان يتبع ذلك بعد ائيلين
 ولكن بعد قطع مثل ذلك المسافة قبل التغيير فلا يخالف الحنفية قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم كان يصلي العصر والشمس من حجة قبل ان تظهر الرايا شمس ضو ربا والحجرة اخبار الاربع قدام البيت غير
 مستقف (جبار وباري معن) قال المعنى استنارة الشان من بعد تعجيل صلاة العصر في اول وقتها وقال الطحاوي
 لا دلالة فيه على التحجيل الاحتمال ان الحجرة كانت قصبة الجبل فظلمت الشمس تخجب عنها الا تقرب غروبها فيدل على تاخير
 التحجيل وقال كذا في تعقب بان الذي ذكره من الاحتمال انما يتصور مع التساع الحجرة وقد عرفت بالاستقاضة

والشامة ان حجر از ولج النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن متسعة ولا يكون صفوا شمس باقيا في قعر الحجرة الصغيرة
 الا الشمس قائمة مرتفعة احد قلت رواية الاقنار من خارج الحجرة تدل على تقصير زمان ومن عدم الاتصال
 لا حجة لهم فيه قوله علي بن شيبان قال قد مناع على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة فكان يؤخر العصر
 ما دامت الشمس بيضاء لظنية اى صافية الذين لم يدخلها تغير وصفرة والحديث نص على انه كان صلى الله عليه وسلم
 يصير دة غل كل شئ شليه وهو مذهب ابي حنيفة ويؤيده ما ذكره البيهقي من رواية عبد الواحد وعبد الحميد بن نفيع
 ابو نعيم الكلابي عن عبد الله بن رافع عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يامرهم بتأخير العصر
 وعبد الله بن رافع ذكره ابن جابر في ثقات التابعين وكذلك ذكر ابن جابر في ثقات التابعين عبد الواحد بن نفيع
باب في الصلوة الوسطى اختلف العلماء فيه وبلغ الاقوال فيه الى خمس واربعين واكبرهم روى انها صلوة العصر
 وبه قال ابن سعود والجمهور وهو الصحيح من مذهب ابي حنيفة وقول حماد الذي صار اليه مذهب الشافعية وقال النووي
 وهو قول اكثر علماء الصحابة وقال الماوردي هو قول جمهور التابعين وقال ابن عبد البر وهو قول اكثر اهل الاثر وقال
 من المالكية ابن حبيب وابن العربي وابن عطية وقد جمع الحافظ الدمشقي في ذلك كتابا سماه كشف لم غطى
 عن الصلوة الوسطى وذكر فيها تسعة عشر قول الاول انها الصبح وبه قال الشافعي واثني في انها الظهر وقال ابو حنيفة
 في رواية والثاني انها العصر والرابع انها المغرب لانه لا تقصر في السفر ولان قبلها صلوات السجدة وبعد ما صلوات الجهر
 والخاص جميع الصلوات او السابعة منها الجمعة السابعة الظهر في الايام والجمعة يوم الجمعة منها العشاء لانه من صلوات تقصر في تمام الصبح
 والعشاء معا صحيح العصر كلوى تسعة صلوات بخلاف الثاني عشر الزوية قال عالم الدين سراج بن شافعية ضعفه في كتابه قال ابن ابي عمير
 بالجمعة قال في المنع ان الزوية من ثلث عشر صلوة الخوف الرابع عشر صلوة عيد الاضحى الخامس عشر صلوة عيد الفطر السادس عشر
 صلوة الضحى السابع عشر واحد من خمس غير معينة ان من عشر اصبح او العصر على الترتيب التاسع عشر استوفى وزاد بعضهم
 العشرين دي صلوة الليل قوله عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم النخلة في حبونا عن صلوة الوسطى
 صلوة العصر صلا اليه بيوتهم وقبورهم فادوا قوله يوم النخلة اي غزوة النخلة في ذي الحجة وفي الاحزاب في ذي القعدة
 سنة خمس من الهجرة وصلوة العصر بدل من صلوة الوسطى او خبر المبتدئين اي دي صلوة العصر والحديث نص
 في ان صلوة الوسطى هي صلوة العصر وهو مذهب ابي حنيفة واختلف العلماء في سبب ترك الصلوة فقال الشافعية هذا
 كان قبل نزول صلوة الخوف فقال المالكية لم يفرغ الصبح من الوضوء قبل الغروب وان فرغ قبل الغروب قلت لكن
 هذا القول في رواية السنن فان فيها ذكر حركة اربع صلوات وقال اكنفية انما ترك لاجل المسايعة لان صلوة الخوف
 لا يصح في حالة المسايعة قوله فاعلت على وحافظوا على الصلوة الوسطى و صلوة العصر وقروا الله
 قانتين اي التفت عائشة على لا كتب فزوات و صلوة العصر وفت ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم وهاهنا
 ان الوسطى غير العصر لان العطف يقتضي المغايرة فيما لفظ حديث المتقدم فقبل محل العطف على التفسير ليتفق الحديثان
 قلت الاولى ان يقال ان الاول للعطف دخلت فيما بين الصفات لان العلماء صرحوا به اذا كان الموصوف
 واحد صفات متعددة يجوز ادخال حرف العطف فيما بين الصفات مثل اني الملك القرم وابن الهمام وليث

الكتيبة في المزمع وهذه القراءة شاذة لا جرة بها لأنها لم تثبت متواترة ولعله صلى الله عليه وسلم قالها تفسيراً
 فنسختها قولاً عن زيد بن ثابت قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الظهر فالحاجرة
 ولم يكن يصلي صلاة أشد على أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منها ففعلت حافظوا على الصلوات والصلوة
 الواسطة وقال إن قبلها صلوتين وبعدها صلوتين فلا جتها من الصلوات لئلا ينزلت في
 الظهر فلا يعارض نصه عليه الصلاة والسلام أنها العصر ولن يسلم الآية نزلت في الظهر فالظهر واحدة في قوله تعالى على
 الصلوات وزاد الله تعالى والصلوة الوسطى لمزيد اهتمامها.

باب من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها اختلف الروايات وبأختلاف العلماء في
 مواضع أصداها قال أبو حنيفة لا يجوز الصلاة اذواراً وتصارى صلاة كانت عند طلوع والاستقرار والمغرب
 العصر يومه وقال الشافعي لا يكره قضاء الغائت في هذه الأوقات لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة
 أو نسيها فليصلها إذا ذكر بانان ذلك قتها وكذا النوافل عند لا يكره في هذه الساعات يمكنه لقوله عليه الصلاة
 والسلام يا عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت يصلي في أي ساعة شاء من ليل أو نهار وكذا لا يكره عند
 النوافل في الاستوار في يوم الجمعة ومنه قول أبي يوسف وأحمد مالك قال أبو حنيفة إذا طلعت الشمس سمعوني
 صلاة الظهر فسمعت صلوة وعن أبي يوسف لا تقصد الصلاة ولكن يصبر حتى إذا ارتفعت الشمس أتم صلاة
 قال الشافعي لا تقصد الصلاة لطلوعها ولا بغروبها وبه قال مالك وأحمد بن حنبل قلت وجه الاختلاف أن ظاهر
 الأحاديث انتهى عن هذه الساعات يقتضي العموم وظاهر حديث غيلصها إذا ذكر ما يقتضي عموم جواز الغائت مع
 أحاديث أدرك الصلاة فجمع بينهما على أن أحاديث النهي على النوافل الذي لا سبب لهم وغيره على غيرها
 فأجازوا الأدار المستحبات والغائت والنوافل إذا كان له سبب وكيفية مدار أو إن علمه انتهى عن الصلاة
 في الأوقات الثلاثة عامة جعلها عامة في النوافل والغائت وغيره وخصوصاً الذكر بالذكر في غير هذه الأوقات
 وجوزوا أدار عصر يومه وقت الغروب بالقياس والفرق بين الفجر والعصران السبب في العصر آخر الوقت
 وجوز وقت التغير ناقص فإذا أدارها فيه أداها كما وجبت وقت الشجر كله كامل فوجب كما لا يمتلئ بطر ما طلوع
 وثانيها قالت الحنفية لا يجوز التنفل مطلقاً سواء كان له سبب أو لا بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس ومن صلاة العصر
 حتى تغرب الشمس قال الشافعي يكره التنفل بعد ما لا الذي له سبب جاز بل كراهية كنفية لمسيح وبعض الطوائف
 ونحوها وثالثها أن من صلى ركعة من العصر ثم خرج الوقت قبل سلامه لا تبطل صلاته بل تمها وهذا بالأجماع واختلفوا
 في حكم هذه الصلاة فأصح عندنا وعندهم أنها كلها أدار وقال بعض الشافعية كلها قضاء وقال بعضهم تلك الركعة أدار
 وما بعد بقضاء وظاهر فائدة الخلاف في مسافر نوى العصر صلى ركعة في الوقت فإن قلنا الجميع أدار فله قضاء وإن
 قلنا كلها قضاء وبعضها قضاء وجب اتاها أربان قلنا إن فاتته السفر أو انقضا في السفر يجب اتاها وبذلك كله
 إذا أدرك ركعة في الوقت فإن كان دون ركعة فأنه يجرى على أنها كلها قضاء فكذلك يجري ذلك لا اختلاف عندنا في
 في صلاة الفجر فإن عندنا لا يبطل الصلاة بطلوع الشمس كما عندنا لا يبطل المغرب وبها قال أبو حنيفة إذا بلغ الصبي

او اسلم الكافر او ظهرت الحائض او النفساء قبل ان تغرب الشمس قبل ان تطلع الشمس فقد وجب عليه الصلوة ولو
 كان الوقت الذي اوركه جزءا يسيرا لا يسع فيها الاداء وقال زفر من الحنفية لا يجب بالمحرم سجدة في السجود الا في حقيقة
 وعن الشافعي قولان فيما اذا درك دون ركعة كتكبيرة مثلا احداهما لا يلزمه والاخر يلزمه وهو صحيحا عند الشافعية واما
 اذا درك وقت ركعة فيلزمه وهو مذهب مالك قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من ادرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك ومن ادرك من الفجر ركعة قبل ان تطلع
 الشمس فقد ادرك ظاهر سياق هذا الحديث يقتضي ان من ادرك من العصر ركعة قبل غروب الشمس ومن الفجر ركعة
 قبل طلوعها فقد ادركها فلا يجب عليه اتمامها ويؤيده ما خرج البخاري عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
 العصر ولم يقل به احد من اهل العلم لانه روي هذا الحديث بالفاظ مختلفة وقد اخرج البخاري من طريق ابي سلمة عن
 ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا درك احدكم سجدة من صلوة العصر قبل ان تغرب الشمس
 فليتم صلوة واذا درك سجدة من صلوة الصبح قبل ان تطلع الشمس فليتم صلوة وهذا يقتضي ان المذكر جزءا من الصلوة
 لا يكون مذكرا يكسبها بحيث لا يكون اتماما عليه واجبا فعلى هذا يجب ان لا يقدر بمولا القول فقد ادرك اي من ادرك ركعة
 من الصلوة يعني في الوقت فقد ادرك الوقت او يقدر لفظ الوجوب اي فقد ادرك وجوب الصلوة فعلى هذا معنى الحديث
 اذا درك ركعة من الوقت لكونه صليبا فيبلغ او كافرا فاسلم او كانت المرأة حائضا فظهرت فقد ادرك وجوب الصلوة
 او كحل على ما اذا كان ادرك ركعة من الصلوة مع الايام فقد ادرك اي فضل الحجة كذا في نيل المجهود قلت لقد اشيع
 الكلام فيه شيئا المتبحر في الفنون العقائدية والنقلية اجماع المفرد والاصول البارعة في المعقول المنقول بالاجازة
 والحجج الفاخرة من ضائق عن وجهه نطاق الافكار والفهم العارف اشادت المعارف والعلوم بيقية السلف وعين
 اعيان الخلف الشيخ الحجة السند الرحلة الاستاذ الاجل مولانا وعلى العالم السيد محمد نور شاه الكشميري سقى الله
 بانهار والصدادة من الطالبين وصر من كبرياء سيد الزاغبين قال واعلم ان مهنا اربعة احاديث حديث
 لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب وحديث النهي عن الصلوة في الاوقات الثلاثة وحديث النهي
 عن التحري عند الطلوع والمغرب وحديث من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك ومن ادرك
 ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك فهذا الحديث في الوقتين لا محالة فانه صرح فيه بالصبح والعصر نعم في ظاهر
 سياقه نحو استرسال للسامع ان اليوم والاثنين عليه لواءا فكذا وبداينا في حديث النهي عن الصلوة في الاوقات الثلاثة
 فحالة الشافعي على غير الفاعل المختار اي انتم والناسي وحمل حديث النهي على الفاعل المختار وهو العاقل ثم لو عدا احدنا غيركم
 منكم بالحرام ما تحقق بالافعال بالناسي والناسي في انه قد ادرك الصلوة وهذا تخصيص منه لعدم من جعل هذا الحديث كحديث
 النوم والنسيان وهو حديث آخر نعم سياق الحديث في هذا الحديث فيه ايراد الى العذر فانه لو كان من صلى ركعة من الصبح
 ثم طلعت الشمس فليقيم بها ركعة اخرى وهذا يعتد العذر ليس فيه فقد ادرك الذي يستعمل في نوع من عدم التفريط
 كما لا يخفى على من اعتبر الاعتبارات في العبارات ومع هذا ليس مسادا في العنوان والوصف المتخير مع حديث النوم

والنسيان وحديث لا صلوة بعد الصبح حتى تطلع الشمس هذه ظاهر انه في صلوة غير الصبح والعصر والحج الفقه ابراهيم الفوائد
 فانه لما كان الاثر لا وصال الصبح والعصر في الوجود لم يكن في أصل الوقت نقصان فلا يظهر في الفوائد والافق سجدة التلاوة
 وعلامة الجنازة عند الخففة نظر الى ان الصلوة في الحديث هي الصلوة المطلقة وما صلوة توسعا او نظرا الى انها ليس بها
 بل من السارد ذكره النقل ما يتوقف وجوبه على فعله كمنزور وكفى الطواف فانها ليسا بساكنين بل عند الخففة والماثل
 فالحق ايا الصبح والعصر كل ذات سبب وان كان نظرا نظر الى ان السارد والماثل من الصلوة في الاوقات
 التلاوة فعام عند الخففة في منع الفرض والواجب والنفل ثم الفرض والواجب الصبح اذا وجب كاملا وانقص المكان
 في المنع لاني عدم الصحة لكن عدم الصحة مناط آخر وهو عدم تادى ما وجب كاملا بالنقصان السبب في الواجب الموسع الجزر
 الاول عينا عند الشافعية للسبب وعدم الزاوية من جزر آخر وقالت الخففة بل موسعا الى الاخير كالمسبب وبعد
 خروج الوقت فكله وما قال الشيخ ابن الهمام ان انتقال السببية يوجب ان يكون ادوار السبب حرقا للسببية
 وهو قلب الموضوع السببية لتصرفه في فوائض الرخوت وقال لان السبب عندنا الجزر الاول وهو مثبت الواجب
 في الذمة فان ادى فيها والا ففني هذا الجزر وتحقق آخر فهو منقضى الى ثبوت الواجب وبهذا
 وليس فيه كون الجزر المقارن بما هو مقارن سببا حتى يلزم ما ذكرنا لسبب اللجوء جزر من اجزاء الوقت
 فالجزر الاول كانت الصلوة مطلوبة فيه فان ادى فيها والاصار في الجزر الثاني مطلوبة وبهذا فالسبب الجزر
 الاول لا لنفسه بل لكونه جزرا فان ادى فيه تقرر السببية عليه والا فالجزر الثاني لا يخصصه بل لكونه جزءا من
 اجزاء هذا الوقت وبها هو المعنى بانتقال السببية واذا خرج الوقت ولم يود نسب الى كل الوقت لا لانه كل بل
 لاشتغال على السبب الذي هو جزر ما لا يعينه ويصح عنه بهم النقل في هذه الاوقات مع الكرامة التقريرية وكذا عصر
 يومه والنذر المقيد بهذه الاوقات وقضاه ما شرع به فيها ثم انفسه وصلوة من وجبت عليه في هذه الاوقات
 ككافرا لم يوافق نفسه وطهرت وصحى بلغ وتكلم عليه ويجوز ان افاق على ما يستفاد من كماله لوصول
 من يخرج فجر الاسلام خلافا للشمس لا يمت فراجع التحريم وشرحه فقد ذكرنا خلافا لما من وجبت عليه في هذه الاوقات ولم يودها
 فيها ثم قضوا فيها واستغفروا منه حكم الادوار فيها بالاولى مكان الوقت وصلوة الجنازة وسجدة التلاوة ان وجبت في هذه
 الاوقات ما لا يستحب فخير سجدة التلاوة وذلك نظر الى انها من السارد وعلامة توسعا هذه هي الروايات المشهورة
 وهناك رواية شاذة بكل نقل شرع فيها كورة في العناية والجزر غيرهما فالاقوات الثلاثة لقائمة الشيطان
 سرى نقصان فيها عند الخففة واثر في سائر الصلوات وعند الشواذ انهي عن غير ذات السبب فقط وذات السبب
 جائزة وان كانت نظرا كما هم راعوا ان انهي لتمييز الملحة عن الجوس وعبد الشمس وذلك ما يطلب لموضع
 يتلوا فيه الالتباس من في تحري هذه الاوقات حتى يذهب اليهم الى ان سبب الصلوة فيها هو الطلوع والغروب لا سائر
 ولا يتلوا في الالتباس في صلوة ذات سبب سادى فانها تنسب الى ذلك السبب شهادة وعيانا ولا يودي الى
 الالتباس ولا يسري النبي الى الفوائد ايضا وملاحظة اخرى لهم ان انهي انما يسري الى صلوات لم يوقت
 بها فكانت جعلت واما صلوات تصدى الشارع بنفسه فتوقفتها فلا وذوات الاسباب كذلك وكان ذلك

ثم وقد تعرض الشارح للظهور والنزول لا غيرهما من الاوقات لانه كان قد تقرر بالنهي عن الصلوة فيها فاراد وضعه وكم يستفاد
 ولا كذلك في غيرهما وحديث من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك ركعة من بعض الرواة فيه عند مسلم مع الامام لم يرد فيه
 الى جواب اخرى وسياتي وقد روت واقعة صار يعقوب بن ابي عمير على لزوم الشرع لمن ضمن هبوط الشمس في خلال
 الصلوة والله اعلم وحديث الترمذي حديث على حدة عند الشوافع فانهم وان جوزوا ذوات الاستبانة في الاوقات
 الثلاثة لكن منعوا تحريكها وانما جوزوا ذوات الاسباب على سبيل الاتفاق وعند الحنفية نفس الصلوة في هذه الاوقات
 تحريكها وذلك للزام من استكمل وان لم يكن هناك التزام من المخاطب وقال الامام المتكلمين شيخ المحدثين فرع المسئلة
 النبوية وطراز العصاة المحمدية ادام الله النوار ببركاته وسبح السليمن مسلما فيوضه ولطخ الشافعي حديث ابي هريرة
 من ادرك ركعة من الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك
 العصر علم ان هذا الحديث وحديثه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة حديث
 واحد في حكم الحديث الاول داخل في عموم الحديث الثاني وروى الحديث مرة عن الشارح عاما وتعرض مرة اخرى بخصوص
 الصبح والعصر والمناطاة اذ هما داخلتان في عموم الصلوة فعند الحنفية وان ابن ابي الدار قطن من حديث بقية حديثي
 يونس بن يزيد عن الزهري عن سالم عن ابي هريرة من ادرك ركعة من صلوة الجمعة او غيرها فليصف اليها وقد روت
 صلوة وفي لفظ فقد ادرك الصلوة وان قال في التلخيص قال ابوداود والدارقطني تعرضوا بقية عن يونس
 وقال ابن ابي حاتم في العلل عن ابي هريرة خطأ في المتن والاسناد وانما هو عن الزهري عن ابي سلمة عن ابي هريرة
 مروى عن ادرك من صلوة ركعة فقد ادركها واما قوله من صلوة الجمعة فوهم قلت ان سلمة من وهم بقية فخطبه
 تدليس التسوية لانه عن شيوخه اذ ولولا ان حديث الصبح والعصر جاز من غير ابي هريرة ايضا قلنا ان اصل الحديث
 مبرور العام وكان من الدليل عليه اتحاد المخرج والاسناد فالحديث العام عند شيخين عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
 عن ابي هريرة والنخاس ايضا عندهما بهذا الاسناد وعل عند مسلم كلاهما عن ابن شهاب
 عن ابي سلمة عن ابي هريرة مع طرق اخر ولكن لما جاز الخاص عن عائشة ايضا قالت قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من ادرك من العصر سجدة قبل ان تغرب الشمس او من الصبح قبل ان تطلع فقد ادركها وسجدة انما هي الركعة
 اخرج مسلم عن ابي هريرة من طريق ابي سلمة فمعه مسلم عن عطاء بن يسار وعن يسار بن مسعود وعن الاعرج عن ابي هريرة
 وعنده عن ابن عباس عن ابي هريرة حكى انها حديثان ورواها في اثنين ولكن احدهما داخل في عموم الآخر وقد تقرر
 في الاصول ان افراد الخاص حكم العام غير مخصوص كقوله صلى الله عليه وسلم جعلت لي الارض سجدا وطهورا وقولا صلى الله
 عليه وسلم جعل لي الارض لي طهورا اخرج احمد فاذن من اخص بالعام واحدا حكمه الماحل منها واحدا وانما يحتاج
 الى ابدان ثلثته في التفرع عن الخصوص بعينه والمخاطب فيه سهل فاعلم ان الحديث العام ورد في حكم الجمعة فعند مسلم
 عن يونس عن ابن شهاب عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك
 ركعة من الصلوة مع الامام فقد ادرك الصلوة وعند الحنفية عن يونس عن ابن شهاب عن سالم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادركها الله ليعني ما فاته اذ على هذا فالمرجع لصلاته عليه وسلم

اذا ادرك احدكم سجدة من صلاوة العصر قبل ان تغرب الشمس فليقيم صلاته واذا ادرك سجدة من صلاوة الصبح قبل
 ان تطلع الشمس فليقيم صلاته وخرجه البخاري عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة انه اذا ادرك ركعة
 من الصبح مع الايام قبل ان تطلع الشمس لم يدرك الركعة الاخرى فليقيم صلاته بادار الركعة الاخرى قبل الطلوع فانما اذا
 اعتبرنا في ادراك الركعة او ادراكها مع الايام كان مفهوما اذ ادراك الركعة الاخرى مسبقا لا اذ ادراكها بعد الطلوع وانما فهم ذلك
 لعدم رعاية المنظر في الحديث فان قلت فما الفائدة في التقيد بقوله قبل ان تطلع الشمس قلت فيه فائدة عظيمة وهي
 فائدة انهم من اتخذوا الاحتياشي عما ثبت انهم عنه وصلوة عند الطلوع والغروب بل التقيد على هذا ضروري حتى لا يتعارض
 النبي والامة ولا يتهافت المشركون من النظر فانه قد عاد التقيد ضروريا بعد ان كان يتجامل لنحو الدلائل في ذلك في
 سائر الصلوات فانهم اختلفوا في اخر وقت الظهر والغروب والعشاء حيث لم تات الا عاوية صريحة في ذلك مما جعل
 فيه وايضا فان الطلوع والغروب مشاهير مشترك في علم الخاص والعام بخلاف اواخر اوقات الصلوة الاخرى فالفائدة بالنظر
 الى الشارح انه بنى هذا الحكم على النبي المعهود سابقا وانه اجزاء الكلام على طريقته في هذا الباب حيث نض على اخر وقت الغروب
 والعصر في تبيينه فصار مجمعا عليه ولم ينص في غير ما نصار مجتهدا فيه فاطر طريقته في هذا الباب وانه راعى ان معرفة الطلوع
 والغروب يشترك فيها المخالفين وبهذا التفسير لم يبق بين هذا الحديث وبين حديث النبي عن الصلوة عند الطلوع
 والغروب تدافع اصلها بل لا قول لعل المراد بالغروب في الحديث هو التمتع وان الاصفهاني والغروب ويكون مسئلة
 اني خيفة في صحة صلوته من ادرك ركعة من العصر قبل غروب الشمس مع الكراهة مسئلة اجتهادية فان قلت فالقول
 في ما قاله في الفقه حيث قال في الفتح الادرك الوصول الى الشيء فظاهره انك تفتي بذلك ليس ذلك مراد بالاجماع فتقبل
 يحل على الادراك الوقت فاذا صلى ركعة اخرى فقد كانت صلاته بهذا القول الجمع وردت صرح بذلك في رواية الدرروري
 عن زيد بن اسلم اخرجه البيهقي من وجهين ولفظه من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس وركعة بعد الطلوع فقد
 ادرك الصلوة واخرج منه رواية ابي عيسى بن محمد بن مطرف عن زيد بن اسلم عن عطاء بن وهب عن ابي هريرة
 بلطف من صلى ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس ثم صلى باقيا بعد غروب الشمس فلم يفته العصر وقال مثل ذلك في الصبح
 الا وفي ما خرج الدارقطني عن قتادة عن عذرة بن تميم عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم ركعة من صلوته
 الصبح ثم غلعت الشمس فليصل اليها اخرى وعن قتادة ايضا قال حدثني خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال تيم صلوته وفتادة عن خلاص عن ابي رافع عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى
 ركعة من صلوته الصبح ثم غلعت الشمس فليقيم صلاته وعن قتادة بن كعب عن النضر بن انس عن بشير بن نبيك عن ابي هريرة
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى ركعة من الصبح ثم غلعت الشمس فليصل الصبح وعن قتادة عن النضر بن انس عن
 بشير بن نبيك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يصل ركعة حتى تطلع الشمس فليصل بها اخر قبل
 استناؤه وكله صحيح قلت هذه الروايات كلها روايتي باسني على فهم الرواية فمن دون زيد بن اسلم وفتادة ولا يتروك في ذلك
 من اعتبر في هذا الباب فقد اخرج هذا الحديث مالك في الموطأ ومن طريقه الشيخان عنه من زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار
 وعن بسر بن سعيد عن الاعرج بن جندب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من ادرك من الصبح

ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر الخ قال البخاري في
 في باب من ادرك ركعة من العصر قبل الغروب او روفيه حديث ابى سلمة عن ابى هريرة اذا ادرك ركعة من صلاة العصر
 قبل ان تغرب الشمس فليتم صلوته فكانه اراد تفسير الحديث وان المراد بقوله فيه سجدة اى ركعة وقد رواه الامام علي بن
 طريق حسين بن محمد عن كتيبان بلقظ من ادرك ركعة فدل على ان الاختلاف في الالفاظ وقع من الرواة و
 سنن في رواية مالك في الباب وقت اصبح بلقظ من ادرك ركعة ولم يختلف على روايتها في ذلك فكان عليه
 الاعتماد الخ فهو لا يشك في النفس عطاء بن يسار وسيرين سبيد الاعرج اتفقوا على هذا اللفظ عن ابى هريرة وتمامهم
 ابو سلمة عنه عند اثنين على السياق واما ج هو لا ارى رجلا من عباس عن ابى هريرة عند مسلم وابى داود وعلى
 السياق وشاهده من حديث عائشة عند مسلم على هذا المعنى فحجى هذا الحديث مع اختلاف المخرج اعلى سياق واحد
 يصديق بعضه بعضا اوضح دليل على اصل الحديث هذا ما ذكره الدر اوروى مع سوء حفظه عن زيد بن سلمة
 ولا ما ذكره ابو عثمان عنه واما رواية قتادة فقد اختلف عليه في طريق خلاس فاحد الملقطين رواية بالمعنى بانك
 ولا ما ذكره واختلف عليه في طريق النضر فبعض الرواة جعله مسئلة صلوة الفجر وبعضهم جعله مسئلة سنة الفجر وقد
 اشار الترمذي الى انه قد دخل مهنيا حديث في حديث قال في حديث قتادة من لم يخطل ركعتي الفجر فليصلهما
 بعد ما تطلع الشمس قال يوعلى هذا لا نعرفه الا من هذا الوجه وقد روى عن ابن عمر انه فعله واهمل على هذا عند بعض
 اهل العلم وبقول صفيان الثوري والشافعي واحمد وسحاق وابن المبارك قال ولا نعلم احدا روى هذا الحديث
 عن امام بهذا الاسناد نحو هذا الامرو بن عاصم الكلبي والمعروف من حديث قتادة عن النضر بن انس من بشير
 بن نبيك عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ادرك ركعة من صلاة الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك
 الصبح الخ وهذا اللفظ موافق لما ذكره لا اعتماد عليه هذا ما قطع به صناعة الاعيان وروى كلف وقال ان الركعة بمعنى الصلوة
 والمراد بها سنة الفجر توافق طريقنا حديث قتادة عن النضر بن انس واطرو ذلك في لفظ عذرة بن تميم البضا وكان
 من الدليل عليه حد لفظي نضر بن انس فان الركعة قد تحجى بمعنى الصلوة كما عند البخاري في باب هل يؤذن او يقيم
 اذا جمع بين المغرب والعشاء ولا يسبح بينهما ركعة الحديث ولكن ذلك تكلف مستغنى عنه فانك قد عرفت مثال
 آخر في اطلاق الركعة على الصلوة اخرج عبد الرزاق قال لما فط اسناد صحيح عن ابى قلابة انه صلى الله عليه وسلم كما ركع
 ركعة ارسل رجلا يخطب على المنبر فذكر في الكسوف ومثال آخر عند الطحاوي عن حديث ابى بكر في صلاة الخوف
 وعلم ان في حديث ابى هريرة لفظا آخر اخرج ابو داود وابن حزمته عن يحيى بن ابى سليمان عن زيد بن ابى العناب
 وابن القبري عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئتم الى الصلوة ونحن سجد فاشبهوا
 ولا تعدوا شيئا ومن ادرك ركعة فقد ادرك الصلوة اه فدخل الحديث في مسئلة ادرك الركعة وقد اعلم البخاري
 في جزر القرأة يحيى بن ابى سليمان وقال انه منكر الحديث مع ان ابن حبان ذكره في الثقات على ما في الميزان غيره
 وقال في التقریب لين الحديث ثم قال البخاري ورواه ابن وهب عن يحيى بن حميد عن قرة عن ابن شهاب عن
 ابى سلمة عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فقد ادركها قبل ان يقيم الامام صليبه ثم اعلم يحيى بن حميد انه مجهول

لا يعتد على حديثه وغير معروف بصحة خبره وليس هذا مما يحتج بأهل العلم وإنما الحديث ما رواه مالك عن ابن شهاب
عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك قال وقد
تابع مالك في حديثه ثمانية النفس عبد الله بن عمر بن الخطاب بن سعيد بن وهب بن عيينة وشعيب
وابن جريج وكذلك قال عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد انفق هؤلاء كلهم في روايتهم
عن الزهري على لفظ من أدرك من الصلوة فقد أدركها وهو خبر مستفيض عند أهل العلم بالحجاز وغيره ما قالوا أحسن
مؤلا فقل ما قال يحيى بن حميد انتهى لمخصا فقد ظهر بتبني طرق حديثين العام والخاص من أصل الحديثين إنما هو في أدراك
الركعة مع الإمام ومخططها هو لمخطط حديث أبي هريرة الجنان طريق سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن قال
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إذا قميت الصلوة فلا تأتوا تسعون وأتوا تسعون وعليكم السكينة
فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا لا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا
ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا ولا تأمروا
بقي لما أطلق وقال فقد أدرك الصلوة مع أنه أدرك ركعة فالوجه فيه والله سبحانه وتعالى أعلم أن الصلوة في نظر
الشافعية إنما هي صلوة تؤدى مع الجماعة والأطلاق عليه الفأنة وهو قول الأئمة لا يقتضي ما فاته وما رواه مسلم وغيره
من طريق مجاهد عن ابن عباس قال فرض الله الصلوة على لسان نبيكم في الحضر والبعث في السفر ركعتين في النجف
ركعة واحدة قلت حاصل ما قال الأوستا في هذا المخطوط أن الحديث في حق الجماعة لا في حق الاوقات فالسنة من أدرك
ركعة من العجم مع الإمام فليضع اليها ركعة أخرى وتكون الركعتان قبل الطلوع يعني إذا أدرك ركعة من العجم مع الإمام
ولم يدرك ركعة أخرى فليتم صلاته بأدراك الركعة الأخرى قبل الطلوع فإذا اعتبرنا في أدراك الركعة أدراكها مع الإمام صار
منه يوم أدراك الركعة الأخرى مسبوقا لا أدراكها بعد الطلوع كما قال العامة من عدم كفاها المخطوط ولهذا قرأنا منها
أن الحديث مروي في أربعة مواضع بالفاظ متغايرة والتفقوا في ثلثة مواضع على أنها في حق السبوق فليكن في
هذا الجنباق حقه فخره مسلم عن أبي هريرة من أدرك ركعة من الصلوة فقد أدرك الصلوة وفي بعض الطرق من أدرك
ركعة من الصلوة مع الإمام الحديث بهذا النص في كونه للسبوق وأخرجه مسلم حديث الباب في نسق واحد فدل على
أن مصداق الحديثين واحد عنده وأخرج المصنف في باب أدراك الركعة بالركوع من أدرك الركعة فقد أدرك الصلوة
فعله على اللاحق وأخرجه ابن خزيمة فعلم أن عنده صحيح وإن عجزه البخاري وأخرجه النسائي من أدرك ركعة من العجم الحديث
فدل على أنه في حق المدرك فالحديث صدر منه صلى الله عليه وسلم مرة عام مرة خاصا وأما التخصيص بالصلوتين فله
مكانات منها أنه لعل كان حين كانت الفريضة صلتين ومنها أن وقت هذين حسي أو مشاهديين كالعامة والخاص فيه
ومنها التحذير والتعاشي عما ثبت النهي عنه ومنها دفع وهم من أن يؤتم أحداها صلوة بعد صلوة الإمام وقد نبه على صلوة
العجم فهذا أيضا منه عند غير ذلك.

باب التشديد في الذي تفوته صلوة العصر

قوله عن علاء بن عبد الرحمن أنه قال دخلنا على النضر بن مالك بعد الظهر فقام يصلي العصر فأنفزع

من صلوة ذكرنا تعجيل الصلوة أو ذكرها فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك
 صلوة المنافقين تلك صلوة المنافقين تلك صلوة المنافقين يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت
 الشمس فكانت بين قرني شيطان أو على قرني الشيطان قام فقرأ بعباد الله كمال الله عز وجل فيها الإتيان
 قوله بعد الظهر أي بعد الفراغ من صلوة الظهر وقلنا في دار الحسن بحسب المسجد بالبصرة ولسل وجه تأخير العلاء ربه
 صلواتي الجامعة مع الإمام والامة أو ذاك كانوا يؤخرونها وهذا حين ولي عمرو بن عبد العزيز المدينة نيابته لاني خلافة
 لان السارفة توفي قبل خلافة عمر بن عبد العزيز بخمسة سنين فالتس على العصر منقروا وعجل لان الامر اريد يؤخروها
 يتأخرونها ولذا ذكرت تلك صلوة المنافقين تشديدا وتخليفا قوله بين قرني شيطان للعلماء فيه قولان أحدهما ان هذا اللفظ
 على حقيقة وانها تطلع وتغرب على قرن شيطان وأخرى انه يحاذيها بقبر فيه عند قبرها وكذا عند طلوعها لان الكفار
 يسجدون لها حينئذ فيقار بها ليكن الساجدون لها في صورة الساجدين له تعجيل أنفسهم ولا عزاء انهم يسجدون
 وقال آخرون معناه عذرا على المجاوزة لتسارع الكلام والمراة بقبر فيه علوه وارتقاعه وسلطه وعلية اخوانه
 بسجود طيعيه من الكفار للشمس وقيل المراد بقبر فيه حزبه الذين يبعثها حينئذ لا غوار الناس فيقول من باب التمثيل
 شبه الشيطان في ما سوله بعدة الشمس بذوات القرون التي ليكن الاشياء ويدافعها بقبر فيها قال الخطابي
 هو تمثيل ومعناه ان تأخيرها بتعزير من الشيطان وما فتنه لهم عن تعجيلها كمدافعة ذوات القرون لما تدفعه قال النووي
 والصحيح هو الاول واعلم ان الارض كروية فيكون الطلوع والغروب في كل آن فليعلم ان يكون ملازمها في جميع الاوقات
 فمن اين الاغوار فتقبل ان تختص بجزيرة العرب وقيل ان الشياطين كثير فيكون الشيطان لكل بلدة قديس ان سجدة
 الشمس التي جاز ذكره في حديث ابي ذر تحت العرش عند الشجيرة وغيرهما لا تكون متعقدة بل تكون بعد دورة لا عند الغوار
 وقد عين موضعها ابن العربي وابن كثير قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الذي تقوته صلوة العصر فكانوا واهله وقاله اى سلب واخذ اياه باله اى فكنا نقتدي بها بالكلية
 او نقصها قال الخطابي قوله وتراى نقصا وسلبا فيبقى وترافرا بلا اهل ولا مال يريد ليكن خطر من فوتها كخطر من
 فوت اهل باله

باب في وقت المغرب اتفق العلماء على ان السجدة في المغرب لتعجيل في الشتر والصيف جميعا وتأخيرها الى
 اشتباك النجوم كروية الاس من غدر كسفر ونحوه وفي الكرامة تطليل القراءة خلافه والاصح عدم الكرامة قوله عن عمر بن عبد
 الله بن عبد الله قال لما قدم علينا ابواب غازيا وعقبة بن عامر يومئذ على مصر فاخرا المغرب فقام
 اليه ابواب فقال له ما هذه الصلوة يا عقبة قال شغلنا قال اما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تزال امتي بخير او قال على القطر ما لم يؤخر المغرب الى ان تشتبك النجوم اى ظهرت جميعها
 واختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها واشتباكها فظهر نورها فالحديث يدل على ان تأخير المغرب الى اشتباك النجوم
 كرويه وهو قول ابي حنيفة وعقبة كان امير اعلى مصر وقت قدوم ابى ايوب مصر غازيا من قبل امير ساويرس بن الحارث
باب في وقت العشاء الاخرة اول وقت العشاء والنور من غروب الشفق الى الصبح الصادق وقال المشافعي

سنة وقت العشاء الى ثلث الليل وقال مالك بغير اصحاب الضرورات الى ثلث الليل ثم اختلفوا هل الافضل
 ان يقرأ في اول وقتها ام تاخيرها فذهب الشافعي الى انه يجب ان يصليها في اول وقتها وقال ابو حنيفة يجب
 تاخيرها حتى كان او شتار الى ثلث الليل الاول والى نصف الليل صباح وفي رواية مندوب والى ما زاد الى النصف
 الليل بكرة ثم بما الاس غدر كسفر ونحوه بحديث الباب ولا ان تعمل بحديث وسابق والسرفية كمنه الجماعة وقطع السمر بكونه
 الذي روى المنصور عنه بعد صلوة العشاء لما روى الستة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان بكرة النوم قبلها واحديث
 بعدها قالت الحنفية بكرة النوم قبل العشاء لمن كثر نوت الجماعة واحديث بعد ما بغير حاجة والا فلا بكرة القرآن
 والذكر وحكايات الصحاحين ومذاكره الفقه والحديث مع الصنف ويكره الكلام بعد الفجر الصبح واذا صلى الفجر جاز له
 الكلام وقالوا ان العلة في كراهية النوم قبل الصلوة لثلاثين بابا بصاحبه ويستغفره فتغفره اول يومه فضل وقتها يجب
 او يتخير خص في ذلك الناس فينام عن اقامته بما عتبا وان لم يخش ذلك فيجوز بحديث عائشة ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اغتم بعشاء حتى ناداه عمر بن الخطاب بالصبيان ولم يكر عليهم والحديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لم يخلع ثيابه الا حتى راقه ثانيا في السجدة ثم استيقظنا ثم راقه ثانيا ثم استيقظنا بالحديث ولم يكر عليهم
 وشرط بعضهم ان يجعل معه من يوقظه لصلواتها واليه ذهب الطحاوي وذكره بعضهم مطلقا واليه ذهب مالك كذلك
 قالت الحنفية بكرة الحديث بعد الا ما كان في خير الحديث عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في بكرة
 الليلة كذلك في الامر من امر المسلمين بالحديث ابن عباس قال رقدت في بيت ميمونة ليلة وفيه قال فحدثت النبي
 صلى الله عليه وسلم مع اهل بيته ثم رقدوا واهل بيته فحدثوا النبي صلى الله عليه وسلم فحدثوا النبي صلى الله عليه وسلم فحدثوا النبي صلى الله عليه وسلم
 الكلام المباح الذي لا فائدة فيه تعود على صاحبه واحديث الجوزي الى ما فيه فائدة تعود على المتكلم قتل علة الكراهية
 ما يروى اليه السهر من مخافة غلبة النوم آخر الليل عن القيام لصلوة الصبح في جماعة او الاتيان بها في وقت الفضيلة
 والاختيار او القيام للورد من صلوة او قراءة في حق من عادة ذلك ولا اقل لمن امن ذلك من الكسل بالهنا
 عما يجب من الحقوق فيه والطاعات وقد تقدم ما قاله الطحاوي وقت العشاء انه يظهر من مجموع الاحاديث ان آخر
 وقت العشاء حين يطلع الفجر وذلك ان ابن عباس وابا موسى وابا سعيد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخر الى ثلث الليل وروى ابو هريرة والسني انه اخر ما حتى انقصف الليل وروى ابن عمر انه اخر ما حتى ذهب
 ثلث الليل وروى عائشة انه اخر ما حتى ذهب عامة الليل كل هذه الروايات في الصحيح قال فثبت بهذا كله
 ان الليل كله وقت لها ولكنه على اوقات ثلثة فاما حين يدخل وقتها الى ان يضيئ ثلث الليل فافضل ثبت
 صليت فيه واما بعد ذلك الى نصف الليل فمفضل دون ذلك واما بعد نصف الليل فمفضل فمفضل ثم ساق
 بعده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى يحمل العشاء الى الليل شئت ولا تعقلها قول الله عن النعمان

ابن بشير قال انا اعلم الناس بوقت هذه الصلوة صلاة العشاء الاخرة كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصليها يسقط العشاء لله ان في ليلة ثمانية من الشهر قال صلى الله عليه وسلم
 يسقط في تلك الليلة قرب ميمونة اشفق الاحمر وفيه اصرح دليل لذهب الشافعي ان الافضل الصلوة لاول

وقتها حتى العشاء قلت فيه ان هذا قول غير محرر فان القمر في الليلة الثانية ليقرب غلبوبة الشفق ودون الثالثة فانها تأخر في كل ليلة قدر ساعة فيكون جميع الوقت الى سقوط القمر في الثالثة ساعتين او ثلث ساعات الاربعاء فذلك يدل الى تأخير بالتجليل ما قد برقاها امر مشاهد قوله عن عبد الله بن عمر قال مكنتنا ذات ليلة ننتظر رسول الله صلى الله عليه وسلم لصلوة العشاء فخرج الينا حين ذهب ثلث الليل او بعده فلان دى استنى شغلنا امر غير ذلك فقال حين خرج انتظروا هذه الصلوة لولا ان تثقل على امتي لصليت بهم هذه الساعة اي انتظار هذه الصلوة من سائر الصلوات من حضور صياحكم التي فصلكم السبيل فكلما زعمتم ان يكون الاجر اكمل مع ان الوقت زمان يقتضي الاستراحة فالمثوبة على قدر المشقة فلم لا تشيئة واكثر تثقل على الامم لصليت بهم صلوة العشاء وانما في هذه الساعة بالتأخير الى ثلث الليل او نصفها وفي حديث ابى سعيد الخدري فلم يخرج حتى مضى نحو من شطرا الليل فقال خذوا معاكم خاخنا ما معاكم فقال ان الناس قد صلوا واحلوا وامضاجهم وانكم لم تزلوا في صلوة ما انتظروا الصلوة ولو لا ضعف الضعيف وسقم السقيم لاخرت هذه الصلوة الى شطرا الليل فاصلا ان انتظاركم الصلوة عبادة موحية للاجر والثواب واليضا فيه تعب ومشقة فيكون سببا لزيادة الاجر فحصل لكم بهذا الانتظار اجر عظيم وحصل وجه الثاني لولا ضعف الخوان تأخير العشاء الى نصف الليل ادخل في الفضيلة ولكن رعاية جانب الضعفاء وذوي الاستقام الذين يقدر على الحضور في الجماعة لكن لاقل ضعفهم وسقمهم ليشق الانتظار ويتعبهم فلاجل هذا العذر لا أخرها الى نصف الليل فان في اخر تلك الفضيلة تقويت فضيلة اخرى هي اهم منها وهي تمكين الجماعة وقد تقدم في باب وقت الصلوة النبي صلى الله عليه وسلم حديث ابى برزة وكان لا يبالي بتأخير العشاء الى ثلث الليل ثم قال الى شطرا الليل قال النووي اجمع بهذا الحديث وغيره من فضل التأخير واما من فضل التقديم اجمع بان العادة الغالبة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدم بها واما اخرها في اوقات يسيرة لبيان الجواز او شغل او عذر قلت العادة الغالبة كانت تأخيرها الى ثلث الليل واما اخرها احيانا الى شطرا الليل لبيان الجواز او شغل او عذر وفي البخاري وكان يستحب ان يخرج من العشاء الى ثلث ليل وقد تقدم عن ابى هريرة عن عماري باب السواك قال لولا ان اشد على المؤمنين لامرهم بتأخير العشاء وبالسواك عند كل صلوة اي لم ترضت عليهم تأخيرها الى ثلث الليل او نصفه وقد اقر النووي بما كان من الامة لا يحب بان باب في وقت الصبح اختلف العلماء في ان الانقضاء في صلوة الفجر التغليل في الاسفار فذهب مالك والشافعي والحنابلة الى ان الناس يفضلون نوم الكوفيين الامام ابو حنيفة وابو يوسف ومفيان ومثوري واكسن بن حنبل واكثر العراقيين الى ان الاسفار فضل من التغليل في الازمنة كلها في حق جميع الناس الا في حق الحاج بمنزلة ولغة فان التغليل بها فضل في حقه واما جد الاسفار فقال كنفية يستحب الاسفار للفجر البدائية مسفر بحيث يمكن تنزيل البعير من مكة الى سقن كما هو السنون فيتم اعادة صلوة الفجر مع طهارة ومع التزكيات اعطار الجوف والكلمات القرآنية حقها بقدر البعير آية الى سقن ونحوه وسار صلواته بفسادها وفي طهارتها كل ذلك قبل طلوع الشمس فهذا هو تجديد الاسفار المستحب فلا تغفل عنه وبه يجمع الاحاديث الواردة في التغليل في الاسفار لان التغليل كذلك الاسفار مراتب بعضها فوق بعض

فبعض الغلس اسفار كيعض الاسفار لانه يقال ان الغلس فانهم دائما يطحاوي ان الغلس المستحب هو البداية في الغلس ونتمها حاشا
الاسفار تطويل لقراءة وهو الذي صرح به الامام محمد في كتابه صحيح وقد اختلفت فيه الاخبار القولية والفعلية والآثار باختلاف
الاخبار فمنها ما ورد بظاهره في التخليص ومنها ما ورد في الاسفار اما حديث الغلس فما اخرجته اصنف في الباب عن عائشة
انها قالت ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح لينصرف النساء متلفعات روي نسخة متلفعة
حال من النساء اي مستترات وجوههن وابدانهن بمرطوبهن ما يعرف من الغلس ما نافية ومن اجلية والغلس ثلثة آخر
الليل قيل قيل انما طيبا يصبح بثلثة الليل فالعنى لا يعرف من احد من أهل الغلس في رواية البخاري ولا يعرف بعضهم
بعضا واختلفت في معناه فقيل لا يعرف من سارام رجال في الاظهر للراي الا الاشباح خاصة قيل لا يعرف اعيانهم
بان لا يكون الا تباين من حديثه وزينب ومنها ما اخرجته ابن ماجه عن عبيث صليت بعبد الله بن الزبير الصبح بغلس فلما
سكنت اقبلت على ابن عمر فقلت ما هذه الصلوة قال هذه كانت صلواتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم والي بكر
وعمر فلما طعن عمر اسفر بها عثمان واما احاديث الاسفار فما اخرجها ابو داود في الباب من حديث محمد بن لبيد بن
رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبحوا يا اهل الصبح فانما اعظم الاجوركم او اعظم
للاجور واختمته وقال الترمذي هذا حديث حسن وقال الكاف في الفتح وصححه غير واحد اخرج ابن حبان لمقط اسفروا واصبحوا
الصبح فانما اعظم الاجور وفي لفظه انما اعظم الاجوركم وفي لفظه للطبراني وكلما اسفروا بالغجر فانما اعظم الاجور واخرج
احمد في مسنده من حديث محمود بن لبيد مرفوعا والبراري في مسنده من حديث بلال نحوه واخرجه البزار من حديث انس
لمقط اسفروا بصلوة الغجر فانما اعظم الاجور واخرجه الطبراني والبراري من حديث قتادة بن النعمان والطبراني ايضا من حديث
ابن مسعود وابن حبان في كتاب تضعفان من حديث ابي هريرة والطبراني من حديث حوالا انصارية نحو ذلك اخرج
ابن ابي شيبة والحق من راويه والطبراني عن رافع بن خديج سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبلال يا بلال
نور بصلوة الصبح حتى يبصر القوم مواضع بنهم من الاسفار واخرجه ايضا ابن ابي حاتم في علله وابن عدي في كالمه واخرج
الامام ابو محمد القاسم بن ثابت السمرقاني في غريب الحديث عن انس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح
حين يفتح البصر واخرج الطحاوي في معاني الآثار من حديث رافع مرفوعا ورواه الفجر فانما اعظم الاجور ومن بلال ثلثة
وعن عاصم بن عمر عن رجل من قومه من الانصار من اصحابه انهم قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبحوا الصبح
فكلما استجتم فهو اعظم الاجور واخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن ابي هريرة انه صلى الله عليه وسلم كان ينعف من صلوة الغداة
حين يعرف الرجل جليسه اخرج ايضا عن ابن مسعود وقال يا ايها الذين آمنوا صلوا قبلها لا يجمع فانما جمع بين
المغرب والشام يجمع وصلى صلوة الصبح من الغد قبل وقتها يعني وقتها المعتاد فانه صلى الله عليه وسلم في الغلس واخرج ابو اسحاق
ابراهيم بن محمد بن عبيد عن ابي الدرداء مرفوعا اسفروا بالغجر تغفوا فاستدل كل فرقة بالبراهين واجاب عما يخالفها
فمن الغلسيين من قال تاويل الاسفار حصول اليقين بطول الصبح قال الترمذي وقال الشافعي واحمد بن حنبل
معنى الاسفار ان يضع الفجر فلا يشك فيه لم يرد ان معنى الاسفار تاخير الصلوة ومبدا وبل ما اطل يرويه اللغة وهو
ايضا بعض الشافعية حديث فاب بصلوة الصبح يا بلال حين يبصر القوم مواضع بنهم من الاسفار كما مر في الخط

يحتل انهم لما أمروا بالتجمل صلوا بين العجر الاول والثاني فطلبوا للشوا فقبل لهم صلوا بعد العجر الثاني وصحبوا فانه
اعظم لاجركم وهذا الثاني ايضا باطل فانهم ما صلوا الا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحال ان يخطئ رسول الله
صلى الله عليه وسلم في اداء الصلوة ويصلي قبل الوقت ومنهم من قال لو كان الاسفار ففضل لما وادهم النبي صلى الله عليه
وسلم على خلافه وهذا جواب غير شاف بوجهة ثبوت احاديث الاسفار على انه لا يسلم وادع على خلافه على سبيل العادة
واما من المنع من انهم من قال ان تغليس فعلة صلى الله عليه وسلم والاسفار امره صلى الله عليه وسلم ليعمل تغليسه صلى
عليه وسلم كان لاجل ان الزمان كان زمان خير وكان الصحابة يحفظون اول وقت بل قبل ذلك فلو سفر بهم
لا وى ذلك الى الصغر والتعب فذلك اختار صلى الله عليه وسلم ذلك لما انفصل الاسفار لاسباب زمانه لا في تغليس
تقليل الجماعة وفي الاسفار كثير بان كان فضل ولهذا يتجرب الا براد بالظهر في السيف والان في حضور الجماعة في هذا
الوقت ضرب حرج خصوصاً في حق الكضعفار وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم صل بالقوم صلوة منفعهم ولذلك
ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخير صلاة العشاء الى نصف الليل وقال لو اضعف الضعيف وسقط السقيم
لا خرت هذه الصلوة الى شطر الليل ومنهم من قال لو كان الغلس سحبا لما اتج الصعابة على خلافه قال بل السحابة
ما اتجعت اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء كما اتجعتهم على تأخير العصر والتسوير بالعجر ومنهم من قال بالجمع باختيار الا بقاء
في الغلس والاعتناء في الاسفار تطويل القراءة قال الطحاوي انما يتفق معاني الآثار بان يكون دخول صلى الله
عليه وسلم في صلوة الصبح سكتاً ثم يطيل القراءة حتى ينصرف عنها سفرهم من قال ان تغليس كان في الابرار حين
كان يحضران الجماعات ثم لما أمرن بالقرار في البيوت تتسبح ذلك منهم من قال في حديث عائشة ان معناه حين
ينصرف الناس من الصلوة الى العز من غلس المسجد اي من طلمته وعدم اسفاره لانه كان مسقفا فلا يظهر النور فيه
الا بطول الشمس ومنهم من قال ان المعرفة في حال التلطف لا يكون وان طلع الشمس على ان لغة من الغلس رجع
من الراوي يدل عليه رواية ابن ابي حنيفة فيها وتغني من الغلس كذلك اخرج الطحاوي بسند صحيح ما يدل على انه رجع
فاي رجع ومنهم من قال انه صلى الله عليه وسلم تارة صلى في التغليس تارة في الاسفار وادع بالاسفار فكان الفضل ومنهم
من قال ان التغليس في الشتاء والاسفار في الصيف وقال يدل عليه حديث معاذ بن جبل قال بعثني رسول الله
صلى الله عليه وسلم الى ايمس فقال يا معاذ اذ كان في الشتاء فغلس بالعجر وطل القراءة قدر ما يطيق الناس ولا تساهم
واذا كان اصيف فاسفر بالعجر فان الليل قصير والناس ينامون منهم حتى يدركوا رواه الحسين بن مسعود
الباقوي في شرح السنة واخرجه كوفي بن محمد في مسنده واصنف واخرجه ابو نعيم في الحلية على ما نقله صاحب
البدل قلت لا تخالف بين فعله امره فانه صلى الله عليه وسلم صلى مرة او مرتين في الغلس فغلس جدا وكذلك صلى
مرة او مرتين في الاسفار فاسفر جدا حتى كان وان طلع الشمس لما البعد فالبعد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فكان
يصلها فيما بينهما وهو جدا الاسفار الذي بيناه في اول الباب عند الحنفية وسيد الراوي غلسا وذلك جائز في اللغة
لان الاسفار باعتبار ما قبله والتغليس باعتبار ما بعده ويدل على ذلك حديث ابن مسعود المذكور صلى صلوة الصبح من
الذي قبل وقتها يعني وقتها المعتاد فانه صلى في الغلس بعد طلوع صبح الصادق فانهم اتفقوا على انه لا يجوز قبل الصبح

فأنس جراد كان ذلك على خلاف وقتها المعتاد يسمى التعليل بالغير صلوة قبل الميقات فلم ان العادة في الفجر المتوسط
والاسفار وكذلك حديث أبي مسعود الانصاري الذي تقدم في باب المواقيت يدل على سفارنا حيث قال
صلى الصبح مرة بفلس ثم صلى مرة اخرى فاسفر بها ثم كانت صلوة بعد ذلك بالتعليل حتى مات ولم يجد الى ان يسفر
وجه الدلالة ما بينه الاستاذ العلامة فيراثة قلوبنا بوزنه بقوله لا يخفى ان التعليل في هذه المرة يكون ان زيد من
التعليل قبل ذلك — واللام يتميز عما قبله وقد قال مرة وقوله اسفر بها انما يكون
باسفارنا زيد على الاسفار المعهود ثم بعد ذلك توسط النبي صلى الله عليه وسلم وهذا هو لوقوله ثم كانت صلوة بعد
ذلك التعليل (وهو الاسفار الذي عيناه) وتحدونه (فواحدة للتحفة بعد ان كان يترأى حجة عليهم الخ ما قال
مستعنا الله بطول بقائه آمين والله اعلم -

باب في المحافظة على الصلوات وفي نسخها على الوقت فالمحافظة عليها ابا اعتبارا بآيتين سنهبا و
مسندو باتها وخصومها واثباتها باعتبار الوقت باعتبار ادائها في الوقت المستحب لها قوله عز وجل
ابن الصنابحي قال زعم ابو محمد ان الوقت واجب فقال عبادة بن الصامت كذب ابو محمد اشهداني
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول خمس صلوات افترضهن الله عز وجل من احسن
وضوءهن وصلاتهن لو تم ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد ان يغفر له ومن لم
يفعل فليس له على الله عهد ان شاء غفر له وان شاء عذبه قوله عبد الله بن الصنابحي كذا في اكثر نسخ
ابي داود وفي بعضها عبد الله الصنابحي بغير لفظ ابن وهو الصواب وهو مختلف في صحته واما عبد الله الصنابحي
عبد الرحمن بن عسيلة ليس له حجة قوله زعم ابو محمد ان الوقت واجب اي حق ثابت تاكده بالسنة وابدو ابو محمد
صحابي وقد اختلفت في اسمه فقيل مسعود بن اوس وقيل مسعود بن زبير وقيل قيس بن عامر وغير ذلك فنقول
عبادة بن الصامت كذب ابو محمد قال الخطابي يري اخطا ابو محمد ولم يرد به تعدا الكذب الذي هو ضد الصدق لان
الكذب انما يجري في الاخبار واما محمد بن انا فتى فتي وراي رأيا فخطا فيما فتى به وهو كل الانصار له صحبة والكذب
عليه في الاخبار غير جائز والغريب تضع الكذب موضع الخطا في كلامها فيقول كذب سبي وكذب بصري اي زل
ولم يدرك ما رأى وما سمع ولم يحيط به وانما الكفر عبادة ان يكون الوزر واجبا وجوب فرض كالصلوات الخمس دون ان يكون
واجبا في السنة ولذا استشهد بالصلوات الخمس المفروضات في اليوم والليالي قلت ولعل ابو محمد لم يرد ذلك بل
اراد ما قاله الخفيفة فخطا عبادة في الخطية عليه قوله عن امر فداة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم اي الاعمال افضل قال الصلوة في اول وقتها استدلل بهذا الشافعي على ان الافضل في الصلوات استعمل
وكذا بما روى اول الوقت رضوان الله عليه بقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم وانجيل من باب
السارعة الى الخير ووم الله تعالى اقواما على الكسل بقوله واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى والى خير من الكسل
قلت قد ثبت تأخير الظهر في الحرم وقال ابو داود وسننهما صلى الله عليه وسلم تأخير العشاء الى ثلث الليل في النجدة
كان يستحب التأخير الى ثلث الليل وكذلك ثبت تأخير الفجر بغيره المعتاد بقوله اسفروا في النعمات

في مقابلة هذه الخصوصيات فالامر بالمسارعة ينصرف الى مسارعة ورود الشرع بها الا ترى ان الاول وقت
الوقت لا يجوز وان كان فيه مسارعة لما لم يرد بها الشرع وكذا لك المداوم اول الوقت اول وقت المعاد والتجرب
فلا يترك العمل وقت في الحديث ان العبرة عن افضل قال الله تعالى ويستأنس اذا يتفقون قل
العفو اي افضل فكان معنى الحديث على هذا والله اعلم ان من ادعى الصلوة في اول الاوقات فقد نال رضوان الله
واحسن من خطه وعذبه ومن ادعى في آخر الوقت اي المعاد والتجرب فقد نال فضل الله وتفضل الله لا يكون بدون
الرضوان وكانت هذه الدرجة افضل من تلك قوله عن عبد الله بن فضالة عن ابي قال علمني رسول الله
صلى الله عليه وسلم فكان فيما علمني وحافظ على الصلوات الخمس قال قلت ان هذه ساعات في بها

اشتغال فمرني بما رجا مع اذا انا فعلت اجزا عني فقال حافظ على العشر وما كانت من لقينا فقلت
وما العشر ان نقول صلوة قبل طلوع الشمس وصلوة قبل غروبها قال في درجات المرات قال في الحديث
هذا الحديث مشكل ببادي الاي ذوبهم اجزا صلوة العشر من لما اشتغال عن غيرها فقال البيهقي بسند في ما يلهو حسن
كانه ارادوا علم حافظ عليها باول اوقاتهما فاعتذر باشتغال مقتضيه لتأخيرها عن اولها فارادوا بالمحافظة على
الصلوتين باول وقتها وتاخر بآخرها بآخر وقتها بان المحافظة على العشر انما هو زيادة تأكيدهما مع بقا الامر
بالمحافظة على اول وقت كل وقال احمد بن حنبل في صحيحه بان المحافظة على العشر انما هو زيادة تأكيدهما مع بقا الامر
منهم انما اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم على انه لا يصلي الا الصلوتين فقبل ذلك منه فظاهر انه لا يترك الصلوتين
صلوات فكان من خصائصه صلى الله عليه وسلم انه يخص من شاء بآثار من الاحكام وسيطه عن شارب ما اشار
من الواجبات كما بينه بكتاب الخصائص فهذا من فظاير ان هذا الرجل المصنف هو فضالة فانه ليس في نفسه من عظم
ليشي فقال عن رجل منهم قلت قال الا وسنا هذا العلامة نور الله قلوبنا بنوره في آخر حديثه الحديث يدل قوله فيما
عليه قوله وحافظ بالوادى لعطف على انه كان ذكره شارب والذكر بآثاره من مثل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم
عليه ذكرا مع الصلوات فاعتذر بالاشتغال عن تلك فخصص في ترك تلك في غير الصلوات اذا كانا مفروضتين
من بدر النبوة فالاهتمام بما قد كان آثره معهما اهم وقيل حافظ على العشر حتى قوله لا يلهي النار رجل صلى قبل
طلوع الشمس وقبل ان تغرب اي لا يلهي النار اصلا للتخفيف او على وجه التاكيد رجل صلى الفجر والعصر
حافظ عليهما وخصهما بالاهتمام اذ ذاك كان الفرضان اولان وقت العصر الاشتغال ووقت الفجر وقت النوم فمن
حافظ عليهما كان غيرهما من الصلوات احفظ اولان بنى اسرائيل لما امروا بها ضيقوا بها فغلب لزيادة الاهتمام بها
اولا في نزل في هذين الوقتين الملائكة .

باب اذا اخرا ما صلوة عن الوقت اي فاذا فعل الناس من يتخيرون صلوة الامام ويؤخرونها كما يخر
الامام او يؤدونها في وقتها المتأخر ولا يتخيرون صلوة الامام فاذا صلى الامام في ذلك الوقت المتأخر يصلون معه
ولا يتركون الجماعة قلت ههنا مسئلتان لا يخلط بينهما الاولى مسئلة الباب اس اذا اخرا الامام الصلوة واما الثانية
فاذا فعل الناس لم ينقل عن ابي حنيفة فيها شيء وقال شافعي يصلون في بيوتهم ثم يبايعون مع الامام للفقهاء

وان ارتكب الحرام والمسئلة الثانية ان صلى احد في بيته بالعذر ثم دخل المسجد واقيم الصلاة فهل يعيد
فهذا مذكور في كتابنا ويمكن تقديره الى المسئلة الاولى واختلف العلماء في هذه المسئلة فذهب ابو حنيفة الى
ان من صلى المكتوبة في بيته ثم يدرك الصلوة مع الامام بعيد الظهر والعشاء وهو مروي عن ابن عمر ولا يعيد
والصحيح والمغرب لان الصبح والعصر لا يغل بعدهما والمغرب لا تغاوان الغل لا يكون ثلثيا وان ضم اليها ركعة
فهي مخالفة للامام وبه قال الاوزاعي ومسن البصري وسفيان الثوري وقال مالك من كان قد صلى في بيته
لا ارى باسا ان يصلي مع الامام الا اذا كان المغرب فانه اذا اعادها كانت شغفا فينا في انه وتر صلوة النهار وهو مروي
عن ابي موسى وقال الشافعي تغاير الصلوات كلها سواء وصلها منفردا او مع الجماعة اذا دخل في المسجد واقيم
الصلوة ثم اختفى في الصلوة التي تصلي مرتين بل الفريضة الاولى او الثانية فذهب الاوزاعي وبعض اصحاب
الشافعي الى ان الفريضة الثانية وذهب ابو حنيفة واصحابه الشافعي الى ان الفريضة الاولى وعن بعض
اصحاب الشافعي ان الغرض تكليها وعن بعض اصحاب الشافعي ايضا ان الغرض احدا على الايهام فمجلس تعلل
بآيتها شارح عن الشعبي وبعض اصحاب الشافعي ايضا كظا بها فريضة اجمع الاولون بحديث يزيد بن عامر عن ابي
دلا وروفا وفيه فاذا اجبت الصلوة فوجدت الناس يصلون فغسل معهم وان كنت صليت وتكلم لك مخالفة
وبه مكتوبة واستعمل القائلون بان الفريضة هي الاولى بحديث يزيد بن الاسود عن احمد والي داود الترمذي
وعنه هم وصححه ابن اسكن بلفظها في صلاتها في رحا كما ثم اتيتا مسجد الجماعة فصليا معهم فانها كما فلة وبحديث
اباب فانه صريح في المطلوب وفي لفظ حديث ابي ذر فان اوركتا معهم فصلها فانها لك فلة وفي حديث معاذ
واجعل صلواتك معهم سبعة واجتج من قال بانها فريضة بعدم انخصص بالاعتداد باحد بها وروى بحديث لا يهران
في يوم وحديث الصلوة في يوم مرتين واجتج من قال ان الفريضة احدا على الايهام بما اخرج مالك في المطالب
عن النضر بن رجلا سال ابن عمر عن الذي يصلي في بيته ثم يدرك الصلوة مع الامام ايها يجعل صلوة فقال ليس
ذلك اليك فاذلك الى المتكلم اليها شارح وقال مالك هذا من ابن عمر دليل على انه انما اراد اذا ادى كليتها
على وجه الفرض او اذا صلى في جماعة فلا يعيد قلت روى عبد الرزاق عن ابن عمر قال ان كنت قد صليت في المراكب
ثم اوركت الصلوة في المسجد مع الامام فصل معه غير صلوة الصبح والمغرب فانها لا يصلان مرتين وفي الوسط
ان ابن عمر كان يقول من صلى صلوة المغرب او الصبح ثم اوركتا فلا يعيد لهما غير ما قد صلاهما قوله عن ابي ذر
قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم يا ابا ذر كيف انت اذا كانت عليك امراء يمدون الصلوة
او قال يمدون الصلوة قلت يا رسول الله فانما في قال صل الصلوة لو قتها فان ادمتها معهم
فصلها فانها لك فلة ذهب ابي امام الناس الى ان هذا الحديث وشارحه يدل على ان الامام اذا اخر الصلوة واماها
يصلي الناس الصلوة مرة في بيوتهم في وقتها المختار ثم يصلونها مع الامام قلت ليس هذا واحد حديث بل معناه اذا اخر
الامام الصلوة واماها فصل الصلوة انت ليقاتها المختارين وقرر وقتا معينتا لها وتعود في ذلك الوقت لا تخرها
عنا فان نعت في يوم وقت المقر والمجود اوركتها مع الامام بان حضرت اباجا عني وقت المختار فصل معهم فان الصلوة

بانها فائدة وزيادة خير مما لا يتوقع وترقب فهذا المعادلة ويدل على هذا حديث مسلم فصل الصلوة لوقتها ثم ازدهب
 محاجتك وان اقيمت الصلوة وانت في المسجد الحديث وفي لفظ عند الطحاوي وان كنت في المسجد فهذا صحيح
 فيما قلنا وكان اقرب الى شريحهم وان وصلت او دخلت في المسجد وانما في مسلم فلا تغفل في صليتها فلا يصلي
 معنا ولا تغفل للسان او معناه لا يأتي عليك نوبة ان تقول اني صليت فان صليتها في الوقت فصل محمد والا فافهم
باب في من تأمر عن صلوة او تفسيتها فتصلي الصلوة في وقتها في ذلك وقتها الطلوع او الغروب
 او الاستعداد او غير ذلك وقالوا تقضي الفوائت في كل وقت يفي عن الصلوة فيه اولم يذعنوا وانما هي عن الصلوة
 في تلك الاوقات اذا كانت لغوا وابتداء من قبل الاختيار دون الواجبات فانها تقضي الفوائت فيها اذا ذكر
 اي وقت كان لا تطلق قوله عليه الصلوة والسلام فليصلها اذا ذكرها وقال ابن العراقي ابو حنيفة واصحابه وسفيان
 الثوري واخرون ان الفوائت تقضي في كل وقت اذا ذكرت لان الاوقات المنهي عن الصلوة فان الصلوة
 سوا كان نفل او واجبا او اذ ارا نقصا وكذلك في معناها سجدة التلاوة وصلوة الجنازة لا يجوز في تلك الساعات
 وقد تقدم في باب من ادرك ركعة قبل الطلوع والغروب فليجمعه وفي الوطء قال محمد وهذا نافع الا ان
 يذكر في الساعة التي هي رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوة فيها حين طلوع الشمس حتى ترتفع وتبقى ضعيف
 البها حتى تروى من الشمس حتى تغيب الا عصر يومه فانه ليصلها وان احمرت الشمس قبل ان تغرب وهو قول
 ابى حنيفة رحمه الله انتهى قلت وقد شد بعض اهل الظاهر واقدم على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين فقال
 ليس على المحقق في ترك الصلوة في وقتها ان يأتي بها في غير وقتها لانه غير النائم والناسي قلت انما خص صلى الله
 عليه وسلم بالذكر من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها لانه لم ينع التوهم فانظروا فيها رفع العلم في سقوط الماتم
 عنها غير فالبان ان سقوط الماتم عنها غير مسقط لما لم ينعها من فرض الصلوة وانها واجبة عليها عند الذكر بها بقضائها
 كل واحد اذا ذكرها ولم ينعها الى ذكر العادة معها لان العلة المستوية في النائم والناسي ليست فيه ولا عذر له في ترك
 فرضه اذا كان النائم والناسي وبها معذور ان يقضيها بها بعد خروج وقتها فالعقد والى بان لا يسقط عنه فرض
 الصلوة وفي بطل المجزئ تحت قوله فليصلها اذا ذكرها قال النووي شد بعض اهل الظاهر فقال لا يجب قضاء الفائتة
 بغير عذر وزعم انها اعظم من ان يخرج من وابل معصية هذا القضاء وهذا خطأ من قائله وجهالة وقال الشوكاني في
 التيسير في سبب او اودوا من حزم الى ان العامة لا يقضي الصلوة لهذا الحديث لان امتداد الشرط يستلزم انتفاء المانع
 فيلزم منه ان من لم ينس الا يصلي ثم نقل عن ابن تيمية انه اختار ما ذكره داود ومن معه وقال ابن تيمية والمنادى
 لهم ليس لهم حجة قط بمذاهبها عند التنازع ثم قال بعد نقل كلامه والامر كما ذكره فاني لم اقف مع ائمة الشريعة
 للموجبين بالقضاء على الدائم على دليل يفيق في سوق المناظرة ويصلح للتوصل عليه الحديث فدين الله احق
 ان يقضي باختيار ما يقتضيه اسم كجنس المضاف من العموم ولكنهم لم يرفعوا اليه راسا وانهمض ما جاز به في هذا
 المقام قولهم ان الاحاديث الواردة بوجوب القضاء على الناس ليست قد من مفهوم خطابها وجوب القضاء على

العامد لا يتبين باب التنبية بالا وفي على الاثني فتدل العجوى الخباب وقياس الاول على المطلوب وهذا مردود لان العقل
 بان العامد لا يقتضي لم يرد انه اخف حال من الناس بل صرح بان المانع من وجوب القضاة على العامد انه لا يسيطر الاخر عنه
 فلا فائدة فيه فيكون اثباته مع عدم النص عكس بخلاف الناس وان لم نقدر امرنا بالشارع بذلك وصرح بان القضاة
 كفارة لهما ولا كفارة لهما سواه قلت استدل الموجهون للقضاة على العامد بدلالة هذا النص كما يستدل على حرمة ضرب
 الابوين بحرمة التاقيف المخصوص في قوله تعالى ولا تقتل لهما النفس فتقول ابن تيمية والمتنازعون لهم ليس لهم حجة قط
 وكذلك قول الشوكاني في اني لم اقف مع البحث الشديد للموجبين للقضاة على العامد على بسبيل
 يفتق في سوق المناظرة ويصلح للتعويل عليه ناش عن الغفلة فان الاستدلال بدلالة النص عند الموجهين لا يستلزم
 بعبارة النص ان كان عند المانعين واخلا في القياس لكنه قياس على ما يصح ان الدلالة غير داخل في القياس لان
 القياس يقتضي المجتهد لانه موقوف على النظر والدلالة ليعرفها كل من كان من اهل اللسان من غير احتياج الى ترتيب
 المقدمات وانظر دلائل الدلالة مشروعة قبل شرح القياس فان كل واحد من اهل اللسان يفهم مجرد سماع قوله نعم
 ولا تقتل لهما النفس لا تقتربها ولا تشتمها على ان يبين امر من احد ما شئت الا ثم على ترك الصداقة عابدا فترك الصلوة
 عابدا معصية والمعصية صغيرة كانت او كبيرة تركها بالتوبة والالتفات شغل الذمة بوجوب الفعل فان الفعل
 اذا وجب على العبد لا يسيطر عنه الا بالاداء والقضاة ولا يفرغ ذمته الا باحداها عند المحققين من عامة الحنفية
 وغيرهم بحسب القضاة بالسبب الذي يجب به الاداء وهو النص الموجب للاداء فحينئذ لا يحتاجون الى دليل
 مستقل على وجوب القضاة واما ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من اثم او نسيها فليصلها اذ ذكر يا وقره تعالى
 فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر اتموا وروا التنبية على ان الاداء باق في ذمتكم بالنسبة للموجبين
 للاداء ولم يسيطر بالفوات فان الاداء حصار مستحقا عليه وفرادى من عليه الحق عن الحق انا بالاداء لم يوجد
 واما ما عجز ولم يوجد فانه قادر على عمل العبادة وان عجز عن لوراك فضيلة الوقت واما باسقاط صاحب الحق وجوب
 لم يوجد لاصرات كما هو الظاهر ولا دلالة فانه لم يحدث الا خروج الوقت وهو لا يصلح مستقطا بل يقرر على ما ذكر الحق
 من العبادة ولما لم يوجد ففرغ الذمة كان الواجب مطلوب من الشارع فيجب الاتيان به الا قبل برارة الذمة من
 الواجب فلو لم يصح اتيان القضاة من العامد لكان طلب الشارع طلبا للحال فتقول المانعين انه لا يسيطر الاخر عنه
 فلا فائدة في اتيان القضاة فيكون عكس فلو لم يكن الامر من غلط منهم فاما سلم ايضا ان اتيان القضاة لا يسيطر
 عنه الا ثم ولكن نقول ان سقوط الاثم عنه منوط بالتوبة وسقوط الواجب عن الذمة منوط باتيان القضاة فلا يكون
 اتيان القضاة عكسا وقد رجح الشيخ الشوكاني وقال في آخر كلامه وقد القصد ابن دقيق العيد فراجع ما تشبهوا
 والمحتاج الى امعان انظر ما ذكرنا كذا سابقا من عموم حديث فدين الله الحق ان يقتضي لاسيما على قول من قال ان وجوب
 القضاة بدليل هو انتخاب الاول الدال على وجوب الاداء فكيف عنده على وجوب القضاة على العامد في ما نحن
 بصدده مردودا ليقول المتعمد للترك قد رغب بالصلوة ووجب عليه ما دلتها فصارت دينيا عليه لا دينيا لا يسيطر
 الا بالاداء وقضاة قلت وفيه ان صحة وجوب القضاة ثبتت بالخطاب الاول الدال على وجوب الاداء واما ما

كما تحقق في ابرادة الاحكام والاعمال علم بالصواب قوله عن ابهريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حين قتل من غزوة خيبر منار يلهي حتى اذا ذكرنا الكرى عرس وقال لبلال اكلا لنا الليل قال فقلت
 بلا عيناها وهو مستند الى راحته فلم يستيقظا النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من اصحابه
 حتى اذا ضربتم الشمس فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اولهم استيقاظا ففرع رسول الله صلى
 عليه وسلم فقال يا بلال فقال اخذ بنفسى الذى اخذ بنفسك يا رسول الله باني انت وامى فاقمادوا
 رواحلهم شيئا ثم وصوا النبي صلى الله عليه وسلم وامر بلا فاقام لهما الصلوة وصلى لهما الصبح
 فلما قضى الصلوة قال من نسى صلوة فلم يصلها اذا ذكرها فان الله قال اقم الصلوة للذكرى
 القول الرجوع وخير غزاها سنة سبع وهي على شان برود من المدينة خرج اليها في الجرح والكرى للناس
 وقيل النوم والتفكير نزل المسافر آخر الليلة نزلة للاستراحة والنوم من غير اقامة وحمل الكلال والحفظ والتمتع
 والرعاية اى ارقب سنا وحفظ نيلنا وقت الصبح ولا نزل استيقظا الى آخر الليل حتى لا تقربنا صلوة الصبح قوله
 فغابت بلا عيناها وبها عبارة عن النوم وحاصلة انه نام من غير اختيار قوله حتى اذا ضربهم الشمس اى صابهم
 شعاعها فزفر من نومه وقام قوله فقال يا بلال والعتاب مخدوف ومقدراى المانست لم تقم
 حتى فاقمنا الصلوة فقال مستندرا اخذ بنفسى اى غلب على النفس ما غلب على نفسك من النوم قال انى
 فان قيل كيف نام النبي صلى الله عليه وسلم عن صلوة نصبح حتى طلعت الشمس مع قوله صلى الله عليه وسلم اننى
 شامان ولا ينام نلبي فجاوبه من وجهين احدهما واشهرهما انه لا منافاة بينهما لان القلب انما يدرك الحيات المتعلقة
 به كالحديث والامم ونحوها ولا يدرك ظواهر الفجر وغيره مما يتعلق بالعين وانما يدرك ذلك بالعين والغير نامته وان
 القلب يقطن والثاني انه كان له حالان احدهما ينام فيه القلب وصادف هذا الموضع والثاني لا ينام فيها
 الغالب من احواله وهذا الاول ضعيف قوله فاقمادوا اى جروا باخذ زمامها وزادوا وسلم فاقمادوا فان زادوا
 حضنا فيه الشيطان وفي رواية الثاني في الباب عن ابهريرة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحول عن مكانك الذي
 اصابتكم فيه الغفلة وفي حديثه قتادة عند البخاري وغيره قال يا بلال قم فاؤن الناس بالصلوة فتزحنا في الغفلة
 الشمس ابيضت قام فضلى وفي لفظ اخر جبر ابهريرة فامر بلا فاؤن وصلى ركعتين ثم انتظر حتى استعلت الشمس
 ثم امره فاقم فضلى بهم وفي رواية سلم حتى اذا استيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رفع راسه ورأى الشمس
 قد برعت فقال ارحموا انصارنا حتى اذا ابيضت الشمس نزل فضلى بنا الغداة اختلف العلماء في معنى ابيضت
 وخرجهم من ذلك الراوى فقال اهل الحجاز تشام بالموضع الذى نامهم فيه فانهم فقال هذا وادنيه شيطان وقال غزوا
 عن مكانكم الذى اصابتكم فيه الغفلة وقال اهل العراق ان ذلك كان لانه انقلب حين طلوع الشمس من الوجوب
 ان لا يصلى عند طلوعها ولا عند غروبها ولا عند استوائها : الاخر وانتظر حتى استعلت الشمس حتى ابيضت
 الشمس فالت ان المكان والراى ان كلاهما مؤثران بنصر يريث بهذا جهة على اهل الحجاز وقال الطحاوى فلعنه عليه
 الصلوة ما بسلم تحسبوا على السلام فليس بها اذا ذكرها حيا فخر حتى ابيضت ثم رقت الكلبة وقال

الخطابي وفي امره صلى الله عليه وسلم اياهم كعني ان يجزئ قبل الفريضة دليل على ان قوله فليصلها اذا ذكرها ليس
على معنى تخصيص الوقت فيه وحصره في زمان الذكر حتى لا يجزئ له بعينه ولكنه على ان ياتي بها على حسب الاسكان
بشرط ان لا يتشاغل عنها بغيرها قوله فليصلها الصلوة المذكورة في بعض النسخ معرفة باللام من غير اضافته
الى ان يار المتكلم وفي اخرى لذكرى بالاضافة الى يار المتكلم وكان اتم شهاب ليقول كما كذلك اي يقرؤ بها
في رواية الحديث معرفة باللام وليس المراد انه يقرؤ بها في القرآن قال الحافظ واختلاف في المراد بقوله لذكرى
فقليل المعنى لتذكر في فيها وقيل لا ذكر بالمدح فقليل اذا ذكرتها اي تذكيري لك اياها وهذا يعضد قراءة من
قرأ المذكرى وقال اخشى اللام للظرف اي اذا ذكرت اي اذا ذكرت امرى بعد ما سميت وقيل لا تذكر فيها غيرى
وقيل شكر المذكرى وقيل المراد بقوله لذكرى ذكر امرى فقليل المعنى اذا ذكرت الصلوة فقد ذكرت في فان الصلوة عبادة
فتمنى ذكرها ذكر المعبود فكانه اراد بذكر الصلوة انتهى وقال عياض فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم واخذه من الآية التي
تضمنت الامر لموسى وانه لما لم يتابعه وقال الاوسنا في العلم نور الله قلوبنا بنوره قوله وقال عيينة يريد
بذلك تفسير قوله بقرءه كذلك فان قيل المذكور في الحديث ذكر الصلوة بعد نسيانها وفي الآية ذكر الله تعالى فكيف
الاستشهاد قلت ان الصلوة لذكر الله فتمنى نسيته شي فذكر الله وتذكرت ذكر الله قوله فاذا سمى احداكم
عن صلوة فليصلها حين ينكرها ومن الغد للوقت وفي بطل اليهود قال الخطابي قوله ومن الغد للوقت
فلا علم احدا من الفقهاء قال به وجوب ويشبه ان يكون الامر استحبابا لا تحريم فخصيلة الوقت في القضاء عند
مصادفة الوقت قلت وهذا اذا كان معنى هذه الجملة انه اذا سمى احداكم عن صلوة فليصل هذه الصلوة مرة حين
يذكرها مرة اخرى من الغد للوقت ولا دليل عليه بل يمكن ان يكون معنى هذا الكلام اذا سمى احداكم عن صلوة
مثلا صلوة الصبح فليصل تلك الصلوة حين يذكرها مرة واحدة يصلي صلوة الصبح من الغد للوقت اي لو قتها للوقت
ولا يخرها من وقتها بل ان حل وقتها كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فان ذلك وقتها ويؤيده قوله
صلى الله عليه وسلم لا كفارة لها الا ذلك لانه استغفرت من هذا الحصر ان لا يجزئ غيرها عاداتها وقد عده البخاري في صحيحه
في هذا الباب من نسي صلوة فليصل اذا ذكر ولا يعيد الا تلك الصلوة قال الحافظ قال علي بن النضر صرح البخاري
بانبات هذا الحكم بكونه مما اختلف فيه بقوة وليله لكونه على وفق القياس او الواجب خمس صلوة لا اكثر قال
ويحتمل ان يكون البخاري اشار بقوله ولا يعيد الا تلك الصلوة الى تضعيف ما وقع في بعض طرق حديث ابى قتادة
عند مسلم في قصة النوم عن الصلوة حيث قال فاذا كان الغد فليصلها عند وقتها فان بعضهم زعم ان ظاهره
اعادة العطفية مرتين عند ذكرها وعند حضور مثلها من الوقت الا في ولكن اللفظ المذكور ليس نصا في ذلك لانه
يحتمل ان يريد بقوله فليصلها عند وقتها اي الصلوة التي تحضر انه يريد ان يعيد التي صلاها بعد خروج وقتها لكن
في رواية ابى داود عن حديث عمران بن حصين في هذه العقصة من ادرك شكر صلوة الغداة من غدا صليها
فليقض معها مثلها قلت هذا سهل لان هذا السياق في ابى داود عن حديث ابى قتادة برواية خالد بن سمير عن عبد الله
بن رباح عن ابى قتادة عن حديث عمران بن حصين قال الخطابي لا اعلم اصدا قال بظاهره وجها قال ويشبهه

ان يكون الامر فيه الاستحباب يجوز فخصيصة الوقت في القصار انتهى ولم يقل احد من السلف باستحباب ذلك الضياء
 بل عدوا الحديث غلطاً من الراوى حتى ذلك التزدي وغيره عن البخاري ويؤيد ذلك ما رواه المنهائي من حديث
 عمران بن حصين ايضاً انهم قالوا يا رسول الله لا نقضيها لوجه من الخد فقال صلى الله عليه وسلم لا ينهاكم الله عن
 الربوا وياخذ منكم قلت قال الا وستاذ العلام نور الله قلوبنا بما نؤمن به ونفقوا على انه وهم من الراوى ويمكن ان يقال المراد
 من ادرك منكم صلاة العزاة من عدا صا حافليقتض صلاة العزاة حال كونها مثل صلاة اليوم في عدم زيادة
 شيء عليها الا لا تغرب في النوم فليقتض صلاة العزاة عدا مع صلاة اليوم مثلها واداروا بالمعينة المعينة في اداء صلاة
 اليوم اليوم وصلاة العزاة عدا لا صلاة اليوم ثانياً وتوله في هذه الرواية قال اي ابو قتادة بعث رسول الله
 صلى الله عليه وسلم جيش الامراء قال في درجات مركات الصعود وجيش غزوة مودة قال في القاموس
 مودة الجرم يشارك الشام مثل في جعفر بن ابي طالب وهي بادى البقار والبقار مودون وشق دمي بهذا الاسم لانه
 صلى الله عليه وسلم لما وجه اليه امر عليهم زيد بن حارثة وقال ان اصيب زيد فجعفر بن النكاح على الناس ننان صيب
 جعفر فبدا الله بن رداً على الناس فان قتل فليقتل المسلمون بينهم رجلاً فاجل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امر فيها امير الجند امير سبي جيش الامراء وكانت هذه السرية من الهجرة والمدا علم ثم اعلم ان الذي فسر الشارح جيش
 الامراء بغزوة مودة غير صحيح فان سياق الحديث صرح في ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان بنفسه الشريفة
 في هذه الغزوة موداً وسرية مودة متفق عليها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن فيها فلا يمكن ان يكون هذه
 القصة في سرية مودة بل الصحيح ان هذه الواقعة وقعت في الرجوع من خيبر والمراد بجيش الامراء غزوة خيبر فان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لما نزل خيبر اخذته الشقيقة فلم يخرج للقتال وان البكر اخذ لراية رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم نهض فقاتل قتلاً شديداً ثم رجع فاخذها عمر فقاتل قتلاً شديداً هو شد من القتال الاول ثم رجع
 فاخذها ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اما والله لا اعطينها غداً رجلاً يحب الله ورسوله ياخذها عنوة وليس فيه
 على قتلها ولست لها قرين ورجي كل واحد منهم ان يكون صاحب ذلك فجار على على بعير حتى ادخ قريبا من قبارة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو رجع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك فقال رعدت بعد فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وانني قد نمته افقتل في تحمليه فادعها قط ثم اعطاه الراية فنهض بها معه الى آخر القصة فهذه الغزاة
 ايضاً حتى ان تسمى بجيش الامراء لانها امير امير وهذا هو الموافق لسياق الحديث والمدا علم وتولى في هذا
 الحديث من كان منكم يركع ركعتي الفجر فليكنها المحل بيت قبل بها تخيير لاجل السفر وقال الا وستاذ العلام
 نور الله قلوبنا بنوره لعل التخيير باعتبار عدم وجوب الجماعة في الغائبة فمن أخر القضا لا يركع ركعتي الفجر اليوم لا يركعها
 لم يصح حوا وجوب الجماعة في الفوات والمدا علم وقد ذكر في التخصيص في هذا الحديث من رواية ابي هريرة وزاد فيه
 ابو العباس السراج انه صلى كعتين في مكانه ثم قال اتقادوا بنا من ذلك المكان وصلوا الصبح في مكان آخره فان
 كان هذا فعل التخيير لبعضهم لانهم قد كانوا يصلونها ولكنهم صلوا ثانياً بعد قول النبي صلى الله عليه وسلم بهم ذلك حتى يتصلوا
 مع الغرض قوله ليس في اليوم تغريباً انما التغريب ان تؤخر صلاة حتى يدخل وقت اخرى او وقت

صلوة اخرى وهذا كناية عن خروج وقت الصلوة لان الغالب في اوقات الصلوة اذا خرج وقت
 صلوة دخل وقت صلوة اخرى. وظاهر الحديث انه لا تقرب في النوم سوا ركنا قبل دخول وقت الصلوة
 او بعد قبل تصديقه وقيل انه اذا قعد النوم قبل تصديق الوقت واتخذ ذلك ذريعة الى ترك الصلوة فقلنا انه
 لا يستيقظ الا وقد خرج الوقت كان اثما والظاهر انه لا انعم عليه بالنظر الى النوم لانه فعله في وقت يباح فعله
 فيه فيشمله الحديث. وما اذا نظر الى السبب بالترك فلا اشكال في العصيان بذلك ولا شك في انهم من اثم
 بعد تصديق الوقت لتعلق الخطا به بالنوم مانع من الاعتذار والواجب ازالة المانع قوله سمعت عبد الله
 بن مسعود قال اقبلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديبية الحديث اى في زمان غزوة
 والحديبية قرية قريبة من مكة في طريق جدة والان يقال لها شميصة سميت بمير سناك وهي مخففة بكثير
 منهم يشدونها فها هذا يدل على ان قصة التعريس كانت في زمن الحديبية قال الحافظ اختلف في تعيين هذا
 السفر ففي مسلم من حديث ابي هريرة ما وقع عند رجوعهم من خيبر قريب من هذه القصة اى رواية
 عمران بن حصين اذ في ابي داود من حديث ابن مسعود اقبل النبي صلى الله عليه وسلم من الحديبية ليلا
 وفي الموطا عن زيد بن اسلم مرسل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلا بطريق مكة وفي مصنف
 عبد الرزاق عن عطاء بن يسار مرسل ان ذلك كان بطريق تبوك ووقع في رواية لابي داود ان
 ذلك كان في غزوة جيش الامراء ولحقه ابن عبد البر بان غزوة جيش الامراء هي غزوة موتة و
 لم يشهد النبي صلى الله عليه وسلم ومعه كما قال لكن يحتمل ان يكون المراد بغزوة جيش الامراء غزوة
 اخرى غير غزوة موتة وهي غزوة خيبر كما تقدم.

تفريع ابواب المساجد

باب في بناء المساجد

اختلاف العلماء في تزويق المساجد وتشبيدها وتحسينها فكل واحد منكم بعضهم مطلقا وبعضهم في ذلك بعضهم يقول
 الجميلة ان وقع ذلك على سبيل التنظيم للمساجد ولم يقع الا على ذلك من بيت المال قال في الدر المختار ولا بأس
 بنقش خلا محراب فانه يكره لانه يبيح اصله ويكره التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصا في جدار القبلة قاله
 ابي في خطه الجنبى وقيل يكره في المحراب دون السقف والمحراب انتهى وظاهره ان المراد بالمحراب جدار القبلة فيلحظ
 كبعض ما ذهبوا اليه لو لم يخلل لاسن من الوقت فانه حرام ضمن متوليه لوفعل النقش او البياض الا اذا خيف
 على المصلحة فلها ما لا بأس به كافي ولا اذا كان لاحكام البناء او الواقف فعل مثله لقوله لا يجوز الوقف كما كان في قنانه في
 البحر وقال في حاشيته رد المحتار قوله ولا بأس في هذا التعبير كما قال شمس الا يرد اشارة الى انه لا يجوز ويكفي ان يجرى
 رأسا برأس انتهى قال في النهاية لان لفظ لا بأس دليل على ان المستحب غيره لان الباس الشدة انتهى وهذا قال
 في خطه السندية عن المصنفات والصرف الى الفقرات فضل وعليه الفتوى انتهى قلت انتهى اهنا سور او لها ان يجرى
 المساجد وتحسينها اذا كان على المصلين فيشغل قلوبهم فهو مباح على كرامته والامر الثاني اذا كان في راس بابة او راس
 فهو ايضا كرهه بل بنار المساجد بهذه النية الفاسدة يكون مكرها ايضا فضلا عن التزيين والتحسين والامر
 الثالث ان يحكم بنارها ويبنى بالبحس وغيره مما يستحكم به الصنعة فهذا غير مكره عندنا والدليل عليه ما خرج الشيخان عن
 عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى مسجدا بنى الله مسجدا بنى الله مسجدا بنى الله
 ما فعل عثمان في خلافة كافي الحديث الباب فانه فعل فعل مستل هذا الحديث وكل ما فعل كان من باب الاحكام
 لاسن باب التزيين انخفض وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنته الخلفاء الراشدين المهديين
 والذين انكروا عليه من الصحابة لم يكن عندهم دليل بوجوب المنع الا ما حدث على انباء السلف في ترك الرفاهية وهذا كما ترى
 لا يقتضي التحريم ولا الكراهية والامر الرابع ان يبنى المسجد بالغصب باخذ اموال الناس ظلما ونجاسة بانه جيبه
 الواقف بباله يوقف فهذا ايضا حرام لم يرخص فيه احد من العلماء قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما امرت بتشبيدها المساجد قال ابن عباس لتزججها كما ذخرت اليهود والنصارى التشبيد اطلاق
 البناء وتجميعها يقال شدت اشي اشيدته اذا بنيت به اسيد وهو بحس فغناه ما امرت برفع المساجد واعلم بان
 بنيت على ترك الرفاهية وان دل على جواز تزجج بنارها وجب عليها لان نفي الوجوب يصدق بجواز الفعل ايضا لا يستل

الكعبة وكذا نك قول ابن عباس يدل على حث ترك الرفاهية او كحل على الزخرفة التي يلهي بال مصلى او يكون
 سبابة ورياء وسنة كما تفعل اليهود والنصارى بهييم وكان منهم لذلك والزخرفة الزينة واصلا الذميمة ثم استعمل
 في كل ما يميز به قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في
 المساجد اي يتفاخرون في بناء المساجد يعني يتفاخرون كل واحد بحجده ليقول سجده ارفع ادا زين او اوسع اوسن
 زيار وسنة واجتلاء بالمدح ويؤيده ما نقله الحافظ من مستدركي علي وصحيح ابن حزم من مزين ابى قتادة ان انسا
 قال سمعته يقول ياتي على امتي زمان يتباهون بالمساجد ثم لا يعرفون بها الا قليلا وعند ابى نعمان في كتاب المساجد
 يتباهون بكثرة المساجد كذا في نيل الجود وقد وقع كما اخبره صلى الله عليه وسلم في عصرنا هذا قوله عن عثمان
 بن ابي العاص ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان يجعل مسجد الطائف حيث طوا عليه ثم قوله امره
 ان يجعل مسجد علي الطائف والمواعيت جمع طغوت وهو الشيطان وما بين لهم ان يعبدوه من الاصنام ثم يقال
 للصخر طغوت بنابه والغرض منه انتباه الكفر ووقوع الزهد وايقار الكفار وتذميرهم حيث عبدوا غير الله منها قوله
 ان عبد الله بن عمر اخبره ان المسجد كان على عهد رسول الله عليه وسلم مبنيا باللبن والجريد عليه
 قال جاهد اراي لفظ حديث جاهد وعنده من خشب النخل فلم يزد فيه ابدا شيئا وذا وفيه غير وبن
 على بناءه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد ما عايناه وعنده وقال جاهد عليه خشبا و
 غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة ومعنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عليه من حجارة منقوشة
 وسقف بالساج قال كذا في نسخة الساج قال ابو داود القصة بحجر اللبن هو المضروب من الطين مراد بالبنا غير مطبوخ اي انبت الجريد
 المسقفة الطينية وجمعها جريد والساج خشب يجلب من الهند واحدة ساجه معرب ساگون وسال حاصله ان كان
 مسجد النبوي على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد فلما خرب بناءه ابو بكر كسا باللبن والجريد
 ثم لما خرب بناءه عمر ايضا كسا باللبن والجريد الا ان ادنى العروة ولم يتغير هيئة والآلة الا توسيعه وشم بناءه عثمان
 فزاد فيه زيادة كثيرة بحيث وسعه توسيعا كبيرا في العروة وبدل الآلة ونبي جداره بالحجارة المنقوشة بدل
 النخل سقف المسجد من خشب الساج بدل الجريد وكان بناءه رضى الله عنه من ماله واكثر عليه بعض الصحابة
 على ترك الرفاهية فقام خطيبا واستدل بحديث المشهور من نبي الله محمد وآله المأثمة فيه المأثمة في
 الفضل الثواب والشرف لاني الطول والعرض والمهنة كما قيل واما مسجد النبوي في زماننا فهو من بناء السلطان
 عبد المجيد قال قوله عن ابن مالك قال كان موضع المسجد حايطا للنبي التجاريه حوث ونخل وقبور
 المشركين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثامنوني به فقالوا لا ينبغي ففقطعه النخل وسوى الحوث
 ونعش قبور المشركين قوله حايطا اي بستانا وفي رواية انه كان مراد قلعه كان اولا حايطا ثم خرب فصار مراد
 وقيل كان بعضه بستانا وبعضه مراد وفي التجاري ان هذا المكان كان سهيل بهيل غلابة من يثيمين في حجر سعد بن
 زرارة قال الحافظ وذكر ابن سعد بنده عن الزهري ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ابا بكر ان يعطيها ثمنه وفي رواية قالها
 ابو بكر عشرة دنانير قوله ثامنوني اي سادوني بالشمع اعطوني بالثمن ففانوا لاني وفي رواية واسدوا الطلب ثمنه

بنا النبي صلى الله عليه وسلم باللبن والجريد ما عايناه وعنده وقال جاهد عليه خشبا و

الاولى البندى ان يطلب من كمين الامر فيه الى الشراء ومعناه لا يطلب اجر منه الا عند ذهابنا الى الشراء في
الآخرة فطاهر هذا انهم لم يأخذوا منه شيئا في الف اعطاهم من ابوك عشرة وثمانين قلت لا منافاة بينهما لانهم قالوا هذا
اولا فلما لم يقبله منها بجهة باعاه سنة على الله عليه وسلم ويحل عليه رواية البخاري فاني رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم ان يقبله منها بجهة حتى اتباعه منها ويحل قبل مرة بجهة مرة اشتراه منها لان مسجد النبوي ببيت
مرتين في النيل كيف اشترى النبي صلى الله عليه وسلم او قبل بجهة منها وما كانا يتبين لم يلقا قلت

باب اتخاذ المساجد في الدار اي بناها في النخل والقبائل والدور جمع دار وكل قبيلة جمعت
في محلة سميت المحلة والاراضي ساكنوها بها محلة اسم جامع للبناء والعرضة والمحلة قالوا يجب على اهل
المحلة ان يبنوا المسجد في محلهم لاقامة الصلوة واما اتخاذ المسجد في البيت فينبغي يصلوا فيه اسنن وانما قل
اي تعيين الموضع للصلوة قوله عن عائشة قالت امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المسجد
في الدار وان تنظف وتطيب اي امر باتخاذ المسجد في المحلات وتنظيفها من القذرات والنتن والتراب
وتليسا بالطر والنجور والحكمة في بناء المسجد في كل محلة لانه قد يتعذر على اهل محلة الذهاب الى محلة اخرى
فيخرجون اجر المسجد بفضل القامة الجماعة فيه فامر بذلك ليتيسر لاهل كل محلة العبادة في مسجد من غير
مشقة متعمقة

باب في الكرج في المساجد اي في اتخاذ السرج في المساجد ليقوا على ان يتولى المساجد بالسرج
عن ميمونة مولاة النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله افننا في بيت المقدس فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ائقوا فصلوا فيه وكانتم البلاد اذ ذك حربا فان لم تاقوا وقصوا فيه فابغوا
مزيت يبرج في قناديله قول ائقوا وفي رواية ارض المحشر والمنتشر ائقوا والام للندب اوللا باحة فصلوا فيه
اي في مسجده وفي رواية فان الصلوة فيه كالف صلوة قوله اذ ذك بائق كانت بحرقا اذ ذك بالبلد الجليلين الشريفين
سليم ان يسافر اليه وفي رواية قالت ارايت يا رسول الله من لم يطيق ان ياتيه قال فان لم يطيق ان ياتيه
فليها اليه ريتا يسر فيه فمن اهدى اليه كان كمن صلى فيه

باب في حصا المسجد الحصا صفار الحجارة اي بل يفرش في المسجد ويل يخرج منها كما لقد في النبا
قالوا اذا كانت الارض غير مفرشة بالرغام والاجر يفرش فيه بالحصا ليجف من الطين اذا اصابت الارض
المطر واما اذا كان المسجد مفرشا بالرغام والاجر ومفوطا من المطر فيخرج من المسجد الحصا اذا كان فيه كالقذى
والنبا تركب تطهير من القذر والنجا سات قوله عن ابي الوليد قال سألت ابن عمر عن الحصا الذي
في المسجد فقال مطرنا ذات ليلة فاصبحت الارض مبهتة فجعل الرجل ياتي بالحصا في ثوبه فيسبطه
تحتة فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة قال يا احسن هذا اي بسط الحصا لاجل الطين
قوله ان الرجل اذا اخرج الحصا من المسجد تناسد اي ليس بالسر ان لا يخرج من المسجد قال الماشي
العلام نور الله قلوبنا بنوره ومع هذا لو كانت في اخراجها مصلحة اخراجها والى تعارضت المصلتان كما في الامور

قوله عن أبي حمزة انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا جاء احدكم المسجد فليصل سجدة من قبل ان يجلس والا مرنه للذنب ويدعى في الغرض والسنن ايضا واما عمل جهال العصر من جلوسهم قبل الصلوة فهو من سوء الجمل.

باب في فضل القعود في المسجد عقد البخاري باب من جلس في المسجد ينتظر الصلوة فيفضل المساجد فضيلة على غيرها من حيث الحديث على القعود لا انتظار الصلوة واما وضع المصنف فيدل على ان القعود في المسجد عند عام سوار كان لا انتظار الصلوة او بعد الفراغ من الصلوة للذكر والفتنة والقرآن وغيرهما من العبادات يمكن ان يقال ان البخاري زاد قوله فيفضل المساجد ليدل على ان القعود فيه لا انتظار الصلوة وغيرها يقتضي الفضل قوله عن أبي حمزة ان

رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المثلثة تصلي على احدكم ما دام في صلاة الذي يصلي فيه ما لم يجلس او يقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه قوله او يقوم وفي نسخة او يقوم وهو الاقرب اي المقيم من كان ذلك فاذا حدث او قام ينقطع صلواتهم بل اذا حدث يدعون عليهم لا قولان في قول نعم لان الغبار والفتنة في المسجد حرام عند الشافعي ويكره تحريكه عندنا ولعل المتكف يستثنى منه لانه معذوره فيه قوله عن أبي المسجد لشيء هو اي من اتى نية شيء من غرض ديني او دنيوي فذلك الغرض والمقصود تقصيه بوجوبه عليه او بواجبه واما اذا دخل الصلوة يعرض له من كلام الدنيا فيه فهو مفعول لا يدخل في حديث المشهور صرح به صاحب البحر.

باب في كراهية التشاد الصالحة في المسجد اي طلبها برفع الصوت.

قوله من سمع رجلا يشاد صالحة في المسجد فليقل لا اداها الله اليك فان المساجد لم تبين لهذا قوله لا اداها الله اليك اي لا ادسلبها الله اليك وفي رواية مسلم لا ادو با الله عليك فان لم تترك احترام المسجد ونشأته الصالحة جوزي بالدار عليه لعدم وجدانها وفي الحديث عند السائي اذا رايتهم من يبيع او يتبايع في المسجد فقلوا لا ادرى الله تجارتك على هذا ذكر النطق والفلسفة يقال لئلا عليك بعد قوله فان المساجد لم تبين لهذا تعليل للحكم ويحتمل ان يكون من جملة المقول والاشارة الى تشاد الصالحة بل المساجد بنيت لذكر الله تعالى وتلاوة القرآن والوعظ حتى كره مالك الحديث اعلم بجوزره والضعف ويستثنى من ذلك عقد النكاح فيه

باب في كراهية البزاق في المسجد اي القاءه في اسجد البصاق والبساق والبزاق ما بالغه اذا خرج منه وما دام فيه فربق والخط من لالفت والنجاسة وهي النجاسة من الرأس من الصدر قال ابن العماد لاجل ان من بصق في المسجد استهانته بكفر قال النووي ان البزاق في اسجد خطيئة مطلقا سواء احتاج اليه او لم يحتج بل يبزق في ثوبه فان بزق في اسجد فقد ارتكب الخطيئة وعليه ان يكرهه الخطيئة بفرن البزاق هذا هو الصواب كما صرح به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال العلماء وللقاضي عياض فيه كلام بل حاصله ان البزاق ليس بخطيئة الا في حق من لم يعرفه واما من اراد وقته فليس بخطيئة واما تدل له باشيء باطلته فقوله هذا باطل صريح مخالف لنص هذا الحديث ولما قاله العلماء بنيت عليه لئلا يفتربه واختلف العلماء في المارد برفنها قالوا لا يردونها في تزاب المسجد ومله وحصاة ان كان فيه تراب او حصاة ونحوه ولا يجرها قال النافذ في الفتق وحاصل المسألة ان

عمومين تعارضوا بها قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله لا يصيب عن يساره وكثرت قدمه فالنودي بجبل الأول
 عالم يخص الثاني بالاولم يكن في المسجد والقاضي بجبل الثاني عالم يخص الاول من لا يرد فيها وقد افق القاضي جماعة
 ابن كمي في التفتيت والقرص في المعجم وشهد لهم ارواه احمد باسنا وحسن من حديث سعد بن ابى وقاص مرفوعا
 قال من تخم في المسجد فمغيب فحاشته ان تصيب حديد من اذنيه فتؤذي به وادفع منه في المقصود ورواه احمد
 والطبراني بالسناد حسن من حديث ابى امامة مرفوعا قال من تخم في المسجد فلم يدر منه فيبيته وان دفن فحشنته
 فلم يجعله سيئة الا بقيد عدم الدفن ونحو حديث ابى ذر عند مسلم مرفوعا قال وجبت في مساوي اعمال بني
 النخاعة تكون في المسجد لا تفرق فعل على ان الخطيئة تختص من تركها لا من دفنها وعلته النهي لترشد اليه وهي
 تاذي المؤمن بها وما يدل على ان عموده مخصوص بجواز ذلك الثوب ولو كان في المسجد بالاضلاف وتوسط بعضهم
 فعل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يكن من الخروج عن المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر وهو موهوب
 والله اعلم قوله عن السنن قال قال رسول الله عليه وسلم ان البراق في المسجد خطيئة وكفارتها
 دفنها المراد بالخطيئة الخ وانا اطلق عليها الخطيئة لان من شأن المسلم ان لا يصدر منه ذلك الفعل للاخطار اذا فعلها
 خطا فكفارتها دفنها اي البراق قوله اذا قام الرجل الى الصلوة او اذا صلى احداكم فلا يرفق امامه عن
 يمينه ولكن عن تلقاء يساره ان كان فارغا وتحت قدمه اليسرى ثم يقل منا نهى عن البراق تسعة
 شقوق مستبط من الاحاديث والراجح عندي ان النهي لا حرمان المواجهة التي حصلت بين الله تعالى وبين المصل
 بسائر الشوق راجعة اليه فلا يميز قن امامه لانه يناجي الله تعالى وكان قبل وجهه ولا عن يمينه لتقريب اليه
 زيادة لشرفها اولان عن يمينه ملكا يكتب الحسنات التي هي علامة الرحمة فهو اشرف وقد ورد انه امير على
 ملك اليسار يرفع من كتابته السيئات الى ثلث ساعات لعله يرجع اولاد ملك آخر غير الخطيئة يحضر عند
 الصلوة الساكنة فلا لها والأمين على دعاء فسيب سبيل لظرفه يجب ان يكبره ثم يرفق فوق من يحفظه من الكرم
 الكاهن قال ابن حجر وكشفت بعضهم من مسجد النبوي مستقبل القبلة فان بصا فة عن يمينه اولى لانه عليه السلام
 عن يساره اهدوه وجهه كما لو كان عن يساره جماعة ويكن منه تحت قدمه فان الظاهر ان جنته عن اليمين
 اولى ولكن عن تلقاء يساره ان كان فارغا اي خاليا عن الناس حتى لا يكون يمينه فان قيل ما وجه اختصاص
 اليمين بالمنع مع ان على اليسار ملكا آخر واجاب جماعة من القدماء باحتيال اختصاصه بذلك اليمين لشرفه فلا في
 ما فيه واجاب بعض التاخرين بان الصلوة ام الحركات البدنية فلا دخل لكاتب كسبها فيها وشهد له ما رواه
 ابن ابى شيبة في هذا الحديث قال فان عن يمينه كاتب الحسنات وفي الطبراني انه يقوم بين يدي السر ملك
 عن يمينه وقرينه عن يساره فالصالح حينئذ انما يقع على القرن وهو الشيطان ولعل ملك اليسار حينئذ
 يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك واما اذا كان على يساره احد فلا يجوز ان يصيب عن يساره لانه يوزيه
 وايقده المؤمن حرام بل تحت قدمه اليسرى اي يصيب تحت قدمه اليسرى ثم يقل به اي يمسح ويذهب بالصاق
 لان العرب تجعل القول عبارة عن جميع الافعال نحو قال بيده اي اخذ وقال برجله اي مشى وقالت له العينا ن

أي أوقات وغير ذلك قوله أنا نارسول الله صلى الله عليه وسلم في مسجدنا هذا وفي بيعة العروحة
 ابن طاب فنظر في أي في قبلة المسجد فقامته فاقبل عليها فاعتها بالعروحة ثم قال أيكم يجب أن يعرض الله
 عنه وجهه ثم قال إن أحكم إذا قام يصلي فإن الله قبل وجهه فلا يصنع قبل وجهه ولا عن يمينه و
 ليسحق من يساره فحقت رجله اليسرى فان عجلت به بأدوية فليقل بثوبه هكذا ووضع على فيه ثم
 ذلك ثم قال أروني عبدا فقام فتى من الحبيش إلى أهل نجاء فخلق في را حنتر فاحذ رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فحط على رأس العروحة ثم ظهر به على أقرأ الخاصة قوله عروحة ابن طاب قال في
 الجمع وحدث ابن طاب بن طاب بن نوع من أنوار مزا المدينة منسوب إلى ابن طاب رجل من أهلها
 يقال عذقي ابن طاب وعمر ابن طاب وعروحة ابن طاب والعروحة بن تضييب نقوش فيه شمس كج عذق
 الرطب والعبير الزعفران أو خلط من الطيب والمخلوق طيب مركب من الزعفران وغيره قال الأستاذ
 العلامة نور الله قلوبنا بوجه قوله ثم قال إن أحكم إذا قام يصلي قال القاضي غياض هذا أيضا متعلق بالمسجد
 وقال النووي أن نقل صلى الله عليه وسلم من حكم المسجد إلى حكم الترخيم في الصلوة خارج المسجد ولذا ذكر وصفا ثابتا
 في الصلوة وعلى الحكم به وحكم الترخيم في الصلوة حكم الترخيم عندنا وقال قال الحافظ ورجح قول القاضي وينفي الفرق
 أيضا بين من حشر أولاه ثم برك وبين من برك ثم دفن والظاهر أن هذا ما بين كون البراق خطية أو لم يكن
 أو خطية مطلقا ثم كفارة بالدفن بحري وإن كان الحكم الثاني غير متعلق بالمسجد فراجع الفتوح قوله فإن لم
 قبل وجهه قال الخطابي تأويله أن القبلة التي أمر الله عز وجل بالتوجه إليها في الصلوة قبل وجهه فليصحبها
 عن النخامة وغيره وحذف واختصار كقولنا وأشر بواقي قلوبهم العجل إلى حب العجل وإنما أضيف
 تلك الجهة إلى الله تعالى على سبيل التكرمة كما قيل بيت الله وكعبة الله قلت المراد بالوصلة بين العباد والمعبود
 وهذا التعليل يدل على حرمة البراق في القبلة سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من يصلي وفي صحيح ابن
 حزمية وابن جبان عن حذيفة مرفوعا من نزل تجاه القبلة جاري يوم القيامة وتفعله من عينه ولا من خزينة
 عن ابن عمر مرفوعا بعث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة ترى في وجهه قلت فما منك من استقبال
 القبلة بالبول أو الغائط

باب ما جاء في المنكرات يدخل المسجد يني يجوز دخول المشرك في المسجد كان المصنف يشير إلى
 أن النبي قوله تعالى إنما للمشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام معني على جماسة أدرانهم وفي دخول المشرك في
 المسجد ذهاب فعنه الحنفية يجوز مطلقا وعن المالكية والفرق المنع مطلقا وعن الشافعية التفصيل بين المسجد
 الحرام وغيره فلا يترتب قوله إن من مالت يقول دخل رجل على جمل فأنما أخذ في المسجد ثم عقله ثم قال أيكم

يمهد رسول الله صلى الله عليه وسلم متكى بين ظهرانيهم فقلنا له هذا إلا بيض المتكى فقال الرجل
 يا ابن عبد المطلب فقال لدا النبي صلى الله عليه وسلم قلنا أجهلنا الرجل فقال الرجل هو ضام من ثعلبه
 السدي وأدبني سعد بن بكر وكان عمر يقول ما رأيت أحدا أحسن منك ولا أوجز من ضام من ثعلبه السدي

والراجح ان قدومه كان سنة سبع قوله فان اخذ في المسجد في هذا الوقت التقدير فان اخذ في مساحته المسجد وكذا ذلك لانه صريح في روايته عن عباس بن
 الباب بن علقمة فانما خرج عليه على باب المسجد فقلتم دخل وفي رواية ابي بصير ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فقلتم دخل المسجد فقلتم دخل المسجد فقلتم دخل
 العلم في ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في القبلة او في غير القبلة فقلنا لا بأس بالصلاة في القبلة اذا كان فيها موضع احد الصلوة وليس فيها قبر وفي
 الجاهل فقلتم لم نذكره الصلوة تجاه القبلة لان نحو القبر حائل او كان المصلي يصلي في القبلة قال الشافعي النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في القبلة في غير موضع احد الصلوة
 الصلوة لان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة في القبلة في غير موضع احد الصلوة في القبلة في غير موضع احد الصلوة في القبلة في غير موضع احد الصلوة في القبلة في غير موضع احد الصلوة
 قال تاج الدين يكره فيه تلاوة القرآن قلت هذا يؤيد كراهية الصلوة فيه واما المواضع التي نزلت فيها عذاب الله تعالى من الخسف وغيره لا يمتنع فيها
 الصلوة **قوله** جعلت لي الارض طهورا مسجد اي مطهرا عند عدم القعدة على الماء وموضع صلوة وانما هذا امتنان على نبيه لا بد ان
 رخص لهم في الطهارة في الارض والصلوة عليها في قضاها كانت الامم المتقدمه لا يفعلون الا في كراهتهم وبعدهم واما حديث علي ان حبي عليه السلام
 فيها في ان اصلي في المطهرة وجهها في ان اصلي في ارض بابل فانها ملعونة فلا يعارضه لانه ضعيف قال الخطابي في اسناده وطلحة بن
 مقال ولا علم احد من العلماء حرمة الصلوة في ارض بابل وقد عارضوا بها اصحابنا وهو جعلت لي الارض مسجدا وطهورا وشيئا ان يكون معناه ان شئت ان يراه
 ان تحته ارض بابل وطنا ودار الاقامة فكون صلواته فيها اذا كانت اقامته بها او خرج النبي صلى الله عليه وسلم في موضع الاقامة فيقول ثلثي في ذلك من لقله
 له اصابه من الجنة بكونه في ارض بابل ولم ينقل احد من الفقهاء الراشدين قبله من المدينة.

باب النبي عن الصلوة في مباركة الاكل في جمع مبارك وهو الموضع الذي جرك فيه الابل عند الرجوع عن
 الماء يستعمل في الموضع الذي يكون فيه الابل للرب.

قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلوة في مباركة الاكل فقال لا تصلوا في مباركة الاكل فانها من الشياطين
 وسئل عن الصلوة في مباركة الغنم فقال صلوا فيها فانها مباركة قال الشوكاني والحديث يدل على جواز الصلوة في مباركة الغنم وعلى تحريمها
 في سائر الاكل واليه ذهب احمد بن حنبل فقال لا يقع بمال فان صلى فيها اعاد العباد وقال ابن خزم لا تغل في مسطح بل في موضع الابل وفيه الجاهل
 محل النبي صلى الله عليه وسلم مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بان علة النبي صلى الله عليه وسلم هي النجاسة
 وذلك متوقف على نجاسة احوال الابل والذباب ولو سلمنا النجاسة فيه لم يصح جعلها علة لان علة لو كان النجاسة
 لما افرق الحال من اعطائها وبين من الغنم اذا قائل ما يفسد من ارداد كل من الجفنين ابو الهيثم كما قال الحراني
 وايضا فيقول ان حكمة النبي صلى الله عليه وسلم في الغنم من الغنم فربما نفرت وهو في الصلوة فتودي الى قطعها او اذني يحصل له
 منها وتشوش خاطر الملبس ان المشويع في الصلوة وبهذا على النبي صلى الله عليه وسلم اصحاب الشافعي واصحاب الكلب
 وعلى غيرا يفسد بين كون الابل في مساطبها وبين غيبتها عنها اذ هو من من تغور بها حينئذ واذا عرفت هذا اختلف
 في العلة تبين لك ان الحق الوقوف على مقتضى النبي صلى الله عليه وسلم وهو التحريم كما ذهب اليه احمد والظاهرية واما الامر بالصلاة في
 مباركة الغنم فامر باجته ليس بالوجوب اتفاقا انتهى قال صاحب البذل قلت والحق عندي ان النبي صلى الله عليه وسلم عمول على التنزيه
 اذا لم تكن الارض نجسة لقوله عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا وطهورا لقوله عليه السلام ايما ادر كنك الصلوة
 فصله وكان ابن عمر وغيره من الصحابة روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي الى بعبيره وايضا
 كان يصلي على راحلته وقد ذكر الطحاوي نسخة رسالة كتبها عبد الله بن نافع الى التميمي بن سعد وفيها وقد
 كان ابن عمر ومن ادر كن من اخيار اهل ارضنا يعرض احدهم ناقته بينه وبين القبلة فيصلي اليها وهي تبعد بقول
 قال الامام الشافعي في الامم وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم لا تصلوا في اكل فانها

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال صلى الله عليه وسلم حين نام عن الصلوة أخرجه من هذا الوادي فأنه واديه شيطان فكأنه
ان يصلي في قربة الشيطان فكان يحركه ان يصلي قربة الليل لانهما خلقت من جن الليل لم يسميها وقال في النعم من بعد ليلة فأنه يصلي في قربة الادي
في الموضع الذي يقع عليه اسم قربة الذي لا يضره ولا يوقر الا ان يصلي في قربة الليل في غير ما يدر مستحق تفسير حديث النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان بعض
من الايضاح خلقت من القوي ككتاب الطهارة فزاحه فانه ينفك شيطان من

۲۲

[illegible]

موسم

باب قبل آکا خدمت اسی مقدمات و مختلف الدعات و انوار النورانی شرح میزان فرائد و احادیث تیل لایا۔ الجاں الشریعہ کے مکتوبہ المردۃ فیہ لغتہ

ب

کیونکہ کائنات ایسا ہے جیسے ہندوؤں کا ایمان کہ اللہ نے کائنات کو اپنے ایک طرف سے پیدا کیا اور اس کے دوسرے طرف سے اس کو برباد کر دیا۔

50

باب في الاقامة تقدم اختلاف المذاهب فيما قوله

قوله امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة وذلك لما في حديثه ان الاقامة لم يصيغها النبي صلى الله عليه وسلم الا في الصلاة والاضحية والاعقاب والارواح
 انما تصيغها في رواية السليمان وغيره من السلفين ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بلال ان يشفع الاذان ويوتر الاقامة قال
 الشوافع والمالكية ومنه ان ياتي بالقاء الاذان شفعا اي شئ ياتي بالقاء الاقامة وتراظت برؤية بان كل واحد في آخر الاذان والاقامة مفردة قال لما نظرت
 محل على سوا ما يروى على ان التكبير في اول الاذان اربع وفي الاقامة شئ في معنى التضييق في الاذان والاقامة فلا بد من التكرار ولم يذهب الى
 ظاهره احد ايضا قاله غيره مخالف لرواية ملك النازل من السماء من ان الاقامة مثل الاذان الا في صلاة الصلوة وكذلك لرواية عبد الله بن زيد كان اذان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم شفعا شفعا في الاذان والاقامة وايضا في الف رواية عن ابراهيم عن الاسود عن بلال انه كان يثنى
 الاذان وثنى الاقامة ورواية سويد بن مقرئ قال سمعت بلال يقولون شئ رقيق ثم شئ فثنا واثنا ثم شئ فثنا واثنا ثم شئ فثنا واثنا ثم شئ فثنا واثنا
 المراد من التضييق والاثنا التضييق والاثنا في الصوت لاني الكلمات كما هو في بيان ان في الاذان الترسيل وفي الاقامة الحمد كما مر فهذا ليس بحسن التاميل
 بل هو عين المذهب

باب الوجه يوزن ويقوم الاخر اتفق اهل العلم في الرجل يوزن ويقوم غيره ان ذلك جائز واختلفوا في الاقامة فقال اكثرهم لا فرق والامر متروك
 ومن رأى ذلك مالك وقال ابو حنيفة من سنن الاذان ان من اذن فليقيم وان قام غيره فان كان ينادي بذلك يكره ان يكتب اذى المسلم كرهه و
 ان لم ينادى به فلا بأس وقال الشافعي يكره مطلقا لا يصدق الموزن فتيقن الامر

باب من اذن فهو يقيم

قوله فصل في ما يخصه من الاقامة فقد وقع في السياق تقديم وتأخير يدل عليه في التخصيص الطبراني والعقيلي في الشفعا ورواه الشيخ
 في الاذان من حديث سعيد بن راشد عن معاوية بن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم في سيرة لم يقرأ الا في صلاة الصلوة فتنزل القوم فليعلموا انهم لا يقرؤن فقام رجل فاذن
 ثم جاز بلال فقال القوم ان رجلا قد اذن فكنت القوم يوبأثم من بلال اذ ان اذن فليقيم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم مملأ يا بلال فقام فليقيم من اذن والظاهر ان هذا
 المذهب هو الصواب

باب رفع الصوت بالاذان

قوله الموزن ليخفر له صدى صوتة اي يرفع من غفلة طيلة عزيمته على طريق المبالغة اي يتكلم بغيره لئلا اذا استقر في راسه في رفع الصوت
 وقيل ليخفر خطاه وان كانت بحيث وفوضت اجسام المملات ما بين جوانب التي تغلفها الصوت وقيل ليخفر ذنبا التي باشر بان تلك النواحي اي حيث يسمع صوت
 قري ينفذ يسمع يستغفر اي يستغفر له كل من يسمع صوته

باب ما يجب على الموزن من تعاهد الوقت

قوله الامام ضامن والموزن مؤتمن الحديث مشتمل على كثير من المسائل قال القاضي الامام متكفل بموصلية الجميع فمحل القولة بمنعها مطلقا
 عن من لا يوجب العزاة على المأموم او اذا كانا مسبقين وكيفية عليهم الاكل والسنن واعداد الركعات وتوالي السفارة بينهم وبين الرب في الصلاة
 وقال ابن الكمام فان لم يدرع ويخاف من القوم صوتهم كما يتكفل لهم صوته صلواتهم وضاد بالوكالها ونقصا عنها حكم المصنوعة والواجبة ولما لا ضمان كان ثوابها
 او فراقها وحققا ودرهمه اكثر من اهل بهاد قال الشوافع المراد من الضمان الدعاء ومراعات عدد الركعات والموزن مؤتمن اي يسمع الاوقات ويمتثل لما يسمع اصواتهم
 في الصلوة والقيام

باب الاذان فوق المناسكة بفتح الهم اصله منصورة موضع كالمدة المسيرة والمنيرة جمودا ورواها من معناه الصلوة ثم استعمل في البناء المرفوع
 الذي يبنى في المسجد للاذان

[illegible]

يدرك مع الامام اول صلوة ثم اذا انصرف عن الامام ثم خر صلوته واستدلوا بلفظ فان تمام الشيء لا يثبت الا بعد ما تقدم
 واللفظ فاقضوا ليس بمعنى لا تمام فان القضاء وان كان يطلق على الغائت غالباً لكنه يطلق على الاداء ايضا ويرد على الظاهر
 قوله تعالى فاذا قضيت الصلوة فاستتر واكمل قوله فاقضوا ههنا على معنى الاداء والفرغ فلا يغير قوله فاقضوا فلاحته فيلزم
 برواية فاقضوا والذين قالوا ان السجود المذكر صلوة الامام يؤدى مع الامام آخر صلوة ثم اذا انصرف عن الامام يقضى اول صلوة
 اجزأ بلفظ فاقضوا وقالوا ان الالف في القضاء هو الايمان بالغائت كما في قوله عليه السلام قال فاقضوا بقية يومكم واقضوا بجزء
 البودادى وفى الصوم من حديث قتادة عن عبد الرحمن بن سلمة واللفظ فاقضوا في معنى الايمان تاماً كما في قوله تعالى واقضوا حج
 والعمرة لله فاذا جئتكم واحد من الغطفين كل واحد من الغطفين فلا يجوز الا لئلا يهاهما وما ترجح المحققين لفظ فاقضوا بان هذا اللفظ ورد
 في اكثر الروايات ولفظ فاقضوا في اقل منها ولم يغير ما فتح محيىه بحسب المصير الى دليله ليس فيه احتمال مخالفت ما شى عن دليل فاقول
 ان الامام سلم اخبر في صحيحه حديث ابى هريرة عن طريق هشام بن حسان عن محمد بن سيرين قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صل ما دركته وقض ما سبقك وكذلك اخرج ابو داود عن طريق شعبه عن سعد بن ابراهيم قال سمعت ابا سلمة عن ابى هريرة
 ولفظ فاقضوا ما سبقكم قال ابو داود وكذا قال ابن سيرين عن ابى هريرة وكذا قال ابو رافع عن ابى هريرة فبذا
 سابق ما لم يغيره السابقين لا يثبت في هذا السياق محكم ليس فيه احتمال فان قوله قض ما سبقك معناه ادا ما فاتكم سابقاً من الصلوة فاقضوا
 المذكر من آخر صلوة الامام انما يصلى مع اول صلوة او آخر صلوة فان على اول صلوة فلم يفت عنه في السابق شئ من الصلوة
 حتى يقال له قض الصلوة التي سبقك فان آخر صلوة لم يفت سابقاً واما اذا صلى مع الامام من آخر صلوة فانه يصلى عليه فاقض
 سابقاً من صلوة فاقض ما سبقك فاقض ما فاتك لا سلم ان لفظ السابق الذى ورد في هذا السياق محكم ليس فيه احتمال مخالفت فان
 سبق يطلق على القوات المجرى عن معنى التقدم كما في قوله تعالى لا يحسن الذين كفروا يستأجروا وكذلك في قوله تعالى ام حسبك
 يعلمون السيات ان يستقونا قلت لا سلم ان هذا اللفظ في الآيتين عارض معنى التقدم فان دلالة لفظ سبق على القوات باعتبار
 اللزوم فان سبق في بعض المواضع يستلزم القوات ودلالة الاتسار من سلم لم المطابقة ولو سلم فان معنى القوات المجرى عن التقدم محكم
 في دلالة اللفظ عليه على القرينة ومعنى التقدم فيه غير محتاج الى القرينة وههنا الكلام خال عن القرينة فجعل على معناه الوضوح والتقدم
 فلا احتمال فيه اصلاً
 باب التجمع في المسجد فربما يلى في وقت واحد ما حكمه بل يجوز ولا اختلاف العلماء في الصلوة بالجماعة في مسجد واحد
 مرتين ذهب قوم الى انه لا بأس بان يصلى القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه وهو قول احمد والحق وذهب آخرون الى انه يصلىون
 فرادى كما لو اكبره ان يصلىون بالجماعة وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي والاوزاعي وذهب بعض الفقهاء الى ان
 ما في الدر المختار ولفظه وكبره كلاً بالجماعة باذان واقامة في مسجد محلة لاني مسجد طريقي او مسجد الامام له لا يؤذن انهم قالوا الشجرة
 في حاشية وكبره اى تحريم القول الكافي لا يجوز والجمع لا يباح وشرح المجامع الصغيرة انه بدعة قوله باذان واقامة عبارته في
 جميع ما ههنا وانها يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة باذان واقامة الا اذا صلى بها فيه او لا غير ذلك وانما الحكم بنها فقتة الاذان لو
 كبر الله بدونهما وكان سجد طريق جاز بها ما كان في مسجد ليس للامام ولا يؤذن صلى الناس فيه فوجاً فوجاً فان الفصل ان يصلى
 كل فريق باذان واقامة على حدة انتهى والمراد مسجد المحلة بالامام وجماعة عليه من كافي الدر وغيره قال في المبتغى والفتاوى

المختص بالحلة احقر من الشارع وبالاذان التي اختارها عما اذا صلى في مسجد الجماعة بغير اذان حيث يباح اجماعهم قال
في الاستدلال على الامام الشافعي ان في الكراهية بانة لئلا يعلو عليه الصلوة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فنادوا الى المسجد فصرخ
اهل المسجد فخرج الى منزله فجمع اهل بيته وولجا زكركم لا اختار الصلوة في بيته على الجماعة في المسجد لان في الاطلاق بهذا التعليل
الجماعة معنى فانهم لا يجتمعون اذا علموا انها لا تقوتهم والامام مسجد الشارع فالباس فيه سوار لا اختصاص له بغيره دون فرق بين
ومشك في البدل وغيره ومتفق على الاستدلال كراهية التكرار في المسجد المحلة ولو لم يكن اذان ولو لم يكن في الغيبة ولو لم يكن جماعة
المسجد بعد ما صلى فيه اهل بيته ولو لم يكن هو ظاهر الرواية انتهى وهذا مخالف للحكاية الاجماع المارة عن هذا ذكر العلامة رحمه الله
السند في تليد المحقق ابن الهمام في رسالته ان ما يفعله اهل الحرمين بآية متقدمة بجماعات مترتبة مكرهه اتفاقا ونقل عن بعض
مشايخنا انكاره من ساجدين حضر الموضع بكه ١٥٥ منهم الشريف الفريزي وذكروا في بعض المالكية بعدم جواز ذلك على من يرب
العلماء الاربعة ونقل انكار ذلك ايضا عن جماعة من المخنفية واثباته في المالكية حذر الموضع ١٥٥ انتهى وادق الرواية في كتاب

المسجد

قوله عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ابصر رجلا يصلي وحده فقال لا دخل
بمصدق على هذا فيصلي معه قوله ابصر رجلا اي بعد ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه كما يدل عليه رواية الترمذي في نسخة
ان رجلا دخل المسجد فصرخ رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي رواية لاحد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم باصحابه في كل صلاة
ثم ذكر الرجل على كافي رواية الباقين ان الداخل هو علي بن ابي طالب فصرخ خلفه وقال لا يدخل احد من اهل بيته من غير علي بن ابي طالب
بالجماعة فصدق ثواب الجماعة على هذا الرجل الذي فاته الصلوة مع الجماعة فصرخ معه مقتدا به فيحصل بذلك الاجرة بالجماعة فاذا فعل
ذلك فانه تصديق عليه وراوى رواية الترمذي فقام رجل وصلى معه وفي رواية احمد فقام رجل من القوم صلى معه قلت لا اهل
هو ابو بكر رضي الله عنه كما بين ذلك في رواية ابن ابي شيبة استدل بهذا الحديث من جواز الجماعة الثانية قلت لا استدلال فيه
فان الحديث يدل على تكرار الجماعة التي جماعة صورة فان الذي فرغ من صلوة الجماعة صلى مع من لم يصل صلوة يكون متعلقا
ولم يكرهه احد من العلماء على ان روى عن الجعفي ان كان الامام والمقتدى اثنين وثلاثا فلهذا كرهه ذلك قال لا دستا والعلامة
قوله لا رجل بمصدق على هذا الا ليم الجماعة في الفريضة ثانيا فان عموم الحكم من خصوص المورد وان كان كثير لكن قد لا يعم ولا يخرج
لتعليل ايضا فانه لو عدنا الحكم الى جماعة الفرائض ايضا عاد الى موضوع الجماعة بالنقص اما فنقل فالتقاني -

باب فيمن صلى في منزله ثم ادرك الجماعة ليصلي معهم اي اذا حضر في المسجد اقيمت الصلوة اختلف العلماء في
الاعادة فذهب ابو حنيفة الى ان من صلى المكتوبة في منزله ثم يدرك الصلوة مع الامام يعيد الظهر والعشاء يومه من ابن
عمرو هو قول الاوزاعي وحن البصري وسفيان الثوري وقالوا لا تعاد المغرب والعصر والفجر لان الضبح والعصر لا نقل بعدهما لقوله
عليه السلام لا صلوة بعد العصر حتى تغرب الشمس لا بعد الصبح حتى تطلع الشمس والنقل لا يكون ثلثا وان ضم اليها ركعة ففقدت الغلة الامام
وقال مالك بن كنان قد صلى في بيته لاري باسا ان يصلي مع الامام الا صلوة الفجر والمغرب فانه اذا عاد ما كانت شغافتيه في
ان وتر صلوة النهار يومه من ابن موسى وقال شافعية تعاد الصلوات كلها وقد تقدم الاختلاف في الصلوة التي تسليها من
هل الفريضة الاولى او الثانية فقال جمهور العلماء ان الفريضة هي الاولى مما وصلها من قبل الامام وهو قول ابي حنيفة في كتاب

والشأن في ذلك واحمد بن حنبل وقال بعضهم ان الغرض المكملها وقال بعضهم ان الغرض احدها وقال بعضهم ان الغرضية الثانية
المكانة في جماعة وغير ذلك من احوال الشاذة -

قول عن جابر بن يزيد بن الاسود عن ابيه انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى غلام شاب
فلما صلى اذا جلوس لم يصلي في ناحية المسجد فدعا جميعا لشيء بها فوجدوا في القميص فقال ما منعكم ان تصليا

معنا قالوا قد صلينا في رحا لنا قال فقال لا تفعلوا اذا صلى احدكم في رحله ثم ادركه كما هو المصلي

فليصل معه فانها لا فائدة فرائض جمع فريضة وهي اوداج العنق والحمية بين الجنب لا تنزل ترعد وتتحرك تمسك

بهذا الحديث من قال تعاد الصلوات الخمس قال ان هذا الحديث وامثال ما سألنا من تخصيص الحديث النبي عن الصلوة بعد

العصر والصبح وقال يدل هذا على نسخة لان حديث يزيد بن ثابت لا يقع في حجة الوداع واما وجه تخصيصه لان الصلوة

الموعودة والمكانات متطوعا ولكنها ذات سبب قلت هذا نسخ لا دليل عليه كونه في حجة الوداع لا يلزم منه نسخ كيف

وقد عمل بحديث النبي اصحابه من بعده صلى الله عليه وسلم وقد ثبت عن عمر انه كان يغرب في الصلوة بعد العصر حتى يفرغ من

صلواته قال ابن الهيثم وكان ضربا يحضر من الصحابة من غير تكبير فكان اجماعا فكيف يصح دعوى النسخ والتخصيص اجاب بخصيصة

عن حديث الباب انه معارض من حديث النبي عن الصلوة بعد العصر والفجر يوم مقدم لزيادة قوة ولان المانع مقدم كيف قد

ورد فيه حديث ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا صليت في تلك ثم ادركت صلوات الفجر والغروب

ولا تحسب ولا تحسب اخراج الفجر ما لم يخرج العصر وقال الطحاوي انه منسوخ بحديث ابن عمر الصلوة الصلوة في يوم مرتين فراجعه قبل ان

حكم الامة في ما سوى الفجر والعصر والغروب وفيه انه واقعه الفجر فلا يجوز تخصيصه حتى لا يفسد الحكم الامة قد ورد في ثلثة

مواضع قد تقدم منها موضعان الاول اذا اتم الامام اتم الصلوة عن الوقت وفيه امر بالمحافظة على الصلوات لا الامر بالاعادة

والثاني اعادة الصلوة بالجماعة بعد اداها بالجماعة في حديث الارجل يصدق على هذا وفيه ان الغرض منه تحصيل الجماعة

للاخيار الامة اعادة والثالث ما في الباب وفيه احاديث لا يوزن الرواية يزيد بن الاسود وفيه ان صاحب القصة رحلنا في صلوة

الفجر والثاني حديث يزيد بن عامر وفيه ان صاحب القصة رحل واحد هو يزيد بن عامر نفسه لفظه عن نوح بن منصعة

عن يزيد بن عامر قال جئت والنبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة فجلست لم اقبل معه في الصلوة قال فما تصرف علينا رسول الله

صلى الله عليه وسلم فقام يريه جالساً (وفي نسخة الشكوة فقام في جالساً) فقال لمسلم يا يزيد قال (اي يزيد في نسخة) لي

اخيار صاحب الشكوة لفظه قلت) لي يا رسول الله قد سلمت قال فما منك ان تدخل مع الناس في صلاتهم قال اني

كنت قد صليت في منزلي الحديث قلت يزيد بن الاسود ويزيد بن عامر واحد هو يزيد بن الاسود والعامري ابو جابر السلمي

ويقال لا يخرجني والعامري والسواني فكل بعضهم اثنان وهو غير صحيح وهو محال فيقال انه شهد حديثا مع المشركين ثم سلم بعد ذلك

والدليل على الوحدة ان الذي يريه في الخبر يزيد بن الاسود وذكره في قصة حسين ثم ذكر يزيد بن عامر وذكره ايضا في

القصة فدل صيغة على الوحدة وان لم يصرح وايضا ذكر ابن سعد ان ابا جابر كفيته لابن الاسود وذكره في القصة في التهديب

ان ابا جابر كفيته ما بين عامر قبل ذلك على الوحدة او على ذلك في القصة وذكره في القصة في التهديب

ابن عامر لان يزيد بن الاسود كان شريكاً معه صلى الله عليه وسلم في الصلوة وهو ابن عامر وقد اخرج الطحاوي حديثه بحسن باور

متعدد وفي رواية من طريق سليمان بن بلال عن يزيد بن زريع عن ابن جهم عن ابيه قال صليت في بيتي الظاهر والعصر ثم خرجت
الى المسجد دخلت ورسول الله جالس وحوله اصحاب ثم قميت لصلوة الحديث وفي رواية الشك في الفجر الظهر وقال الحافظ ابو الحجاج
المزني الشافعي في التهذيب ان صاحب الواقعة في الفجر هو محمد بن واقل في تهذيب التهذيب ان واقعة محمد بن واقل في
التهذيب واقعة الفجر قلت اخرج حديث الباب الامام محمد في كتاب الآثار في باب من صلى الفريضة من صلاة الظهر مقارب الحديث
الباب وفيه انها واقعة الظهر وكذلك في البدائع والبناء عن ابائي ابي يوسف بلفظ الظهر وفي عقود الجواهر للزبيدي ايضا لفظ
الظهر وفي مسند احمد بن حنبل بلفظ الظهر فاضطرب الحديث بانها واقعة الفجر والظهر والعصر ثم بعد ذلك اقول ان حكم اعادة الصلوة
ليس الا في الظهر والعشاء لا لقائض بحديث الهني عن الصلوة بعد العصر والصبح والدليل علي في الموطأ ان ابن عمر يقول من صلى
صلوة المغرب اذا صلى ثم ادركها فلا يجيد لها غير صلاة بها واخرج عبد الرزاق عن ابن عمر قال ان كنت قد صليت في اهلك
ثم ادركت الصلوة في المسجد الامام فصل مع غيره صلوة الصبح والمغرب فانها لا يصليان مرتين قلت والعصر في حكم الصبح ويشبهه
ما اخرج الطحاوي عن ناعم مولى ام سلمة قال كنت ادخل المسجد لصلوة المغرب فارتى رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
جلوسا في آخر المسجد الناس يصلون قد صلوا في بيوتهم قلت فليصم معي اخرج الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا
صليت في اهلك ثم ادركت فصلها الا الفجر والمغرب قال عبد الرحمن بن قيس بن ربيعة سهل بن صالح الاطفاكي وكان ثقة واذا كان
كذلك فلا يضرك وقت من وقف ويؤتيه ما اخرج ابو داود وفي باب الآتي ايت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقلت لا فصل
معهم قال قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا الصلوة في يوم مرتين واخرج الدارقطني بن حبان
كان ذلك في صلوة العصر قلت ان سلم ان حديث الباب في واقعة الفجر يمكن ان يحل على انه صلى الله عليه وسلم ينقل الى رواية اخرى
من مجموع وهذا الكذا تقدم في حديث ابن عباس في لزوم فان المورد كان نومه صلى الله عليه وسلم وهو غير ناقض ولكن اجاب بان
الحكم بحديث المشي للمورد فكذا ههنا على ان قال الشيخ تقي الدين البكي ان النص الذي فيه حكم طردا وحكما يجوز فيه تخصيص المورد
من النص كما في قصة ابن وليدة قال صلى الله عليه وسلم الولد للفراش وللفاجر الحجر هو الا ان ثبتا للملزم او نفي على الممتنعين
ثم اعلم ان حديث يزيد بن عامر برواية نوح من مصنفه يدل بظاهره على ان الصلوة مع الامام فريضة والاولى نافلة
ولفظ فصل معهم وان كنت قد صليت يمكن كنافلة وهذه مكتوبة ودواه الدارقطني بلفظ ويجعل التي صلى في بيتها نافلة فهذا
يعارض الحديث الاول فان قيل يصل معه فانها له نافلة اي الصلوة مع الامام وقد علمت ان الحديث واحد اجيب
بان رواية نوح شاذة في اللفظ لرواية الحافظ والشافعية كما قال البيهقي وقد ضعفها النووي وقال الدارقطني هي رواية
ضعيفة شاذة قلت وكيف يمكن ان يصل معنا فكذلك اي الصلوة التي صليت مع الناس نافلة اي زائدة في التواتر زائدة
على الفريضة وهذه مكتوبة اي التي صليت في منزلك او الصلوة مرتين نافلة .

قوله فذلك له سهم جمع الى الرجل الذي اعاد الصلوة في الجماعة بعد ما صلى منفردا خطبته ونصيب من اجرها و
ثوابها وهم جمع بالاضافة قال ابن وهب معناه له سهمان من الاجر وقال الحنفية السهم سهم قال الله تعالى له سهم
السهم قالوا هم السهم من الغنمة قال النجاشي والسهم سهم من الاجر وكل من السهم سهم من الاجر وكل من السهم سهم من الاجر
صليت بزولته في السهم لان السهم سهم من الغنمة من موطأ عن مطرف ولم يجبه وفي الجمع سهم من الاجر جمع فيه طائفة من السهم

باب اذا صلى في جماعة ثم اذرك جماعة يعيد اي اخرى هل يعيد او لا قال الجمهور من صلى في جماعة ثم اذرك جماعة لا يعيدهم لان الاعادة كانت لتفصيل فضيلة الجماعة وقد حصلت له وتفرغوا لثاني وقال لان يصلي معهم مرة اخرى وحديث الباب حجة عليه - قوله استت ابن عمر على البلاط وهم يصلون فقلت الا اني سمعت ابي سميت بن عبد الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلوا صلوة في يوم مرتين البلاط يفتح الباب هو ضرب من الحجارة يفرش به الارض وهو مرفوع باليد بين مسجدتين ولعل لم يشرك معهم لانه كان صلوة المغرب وهو لا يعاد ويل لانه صلى بالجماعة فلم يعيد قوله لا تصلوا صلوة في يوم مرتين اي في وقت واحد بالجماعة او غيرهما الا اذا وقع نقصانا في الاولى قال في الاشد كالتفريق احد من الجماعة من اجل انهم يراهم على ان يمتنع قوله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا الحديث ان ذلك ان يصلي الرجل صلوة مكتوبة عليه ثم يقوم بعد الفراغ فيعيد على جهة الفرض ايضا ولما من صلى الثانية مع الجماعة على انها نافذة اقتدار بالنبى صلى الله عليه وسلم في امره بذلك فليس في ذلك من اعادة لصلوة مرتين لان الاولى فرضية والثانية نافذة فلا اعادة حينئذ وقال مالك بن نازم ابن عمر دليل على انما ارادوا لادى كليتها على وجه الفرض او اذ صلى في جماعة فلا يعيد قال الا وسمنا والعلامة نور الدين بن تاجور قال الخطابي قوله لا تصلوا الحديث نفي صلوة الاشارة للاختيار دون ما كان لها سبب كالرجل يدرك الجماعة ثم يريد ان النبي وقع عن التحريم بان يوجد المصعب جللا عن ما لها سبب فاقى بدون جلد وفي مثل هذا الشال شيخ الصدر بان يكون النخاص قاضيا على العام او يقال لا عام هناك -

باب في جماعات الايام متفرقة فصلها اجماع كالمسجد ما يجمع عددا كما في الحديث حديثي بكنة تكون جماعة فقال الحق لله فيما تعلم وايضا اجماع الايام في مجيئها من جماعات الايام ما يجمع المسائل المتقدمة اي نداء باب في ابواب الامانة وفصلها في هذا الباب بمنزلة قوله ابواب الامانة وفصلها فمن ههنا يدار الاحاديث التي تتعلق باحكام الامانة بذل الجمهور وهي الصغرى والكبرى فالكبرى استحقاق تصرف عام ونصيب الامام من اهم الواجبات فلها قدمه على وزن صاحب المعجزة في شدة كونه حراسا لذكرها عاقل بالغا قاروا ويكره تقليد الفاسق وميزل بطريق ما يفتوت المقصود من الردة والجنون المطبق وصغيرة امير الابرار هي خلاصة العلم والنجس والصمم والمرض الذي يشي العلوم وتخلو نفسه العجزة والصغرى ربط صلوة بقدرته صلى الله عليه وسلم او اتباع المصلي في جزء من صلوة فالامام هو المبتدع والحكمة في ذلك قيام نظام الالفة بين المؤمنين ولهذا امرت في مساجد الخصال التحصيل التهادن باللقاء في الاوقات لتعلم الجاهل من العالم للصلوة ولهذا شرط وهي البلوغ والاسلام والعقل والذكورة وحفظ من القرآن قدر ما يحجزى وان يكون الامام صحيحا لا عذريه -

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من امة الناس فاصابا الوقت فله ولهم ومن ينتقص من ذلك شيئا فعليه وكما عليه هم اي ليس الوزر على الناس لانهم لم يقصروا بل صلوا في وقت السجدة منفردا قوله صلى الله عليه وسلم صلوا في وقتها واما ترك الجماعة فليس باختيارهم فعلى هذا المذهب الاتعاض من الوقت وعلى هذا التواضع معناه وزر اتعاض الامام عليه ليس الوزر على الجماعة لانهم لم ينتقصوا من الصلوة باختيارهم وفي تركهم لصلوة مع اشارة انفسهم في الشبان والنودى تصرح بان لا يجوز لهم التاخير الى وقت الكسوة قال الاوستا والعلامة نور الدين بن تاجور قال المحاذف في التمسك من باب اذا لم يتم الامام وانه من خلفه وفي رواية احمد في هذا الحديث فان الصلوة لوقتها واجزا للركوع والسجدة وفي

فلم ولهم هذا يبين ان المراد ما هو اتم من ترك صابنة الوقت -

باب في كراهية التذاع عن الامامة اي يدفع كل منهم الامامة عن نفسه الى غيره مع كونه اهل الامامة او كما
يجعل او لا يصح يطلب كل واحد منهم الامامة فلا يجحدون اماما يصلي بهم -

قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اشتراط الساعتان يتدخل اهل المسجد لا يجحدون
اماماً يصلي بهم اي يدرك كل من اهل المسجد الامامة عن نفسه يقول مست اهلها اماما ترك تعلم ما يصح به الامامة او
لشركته لنفسه انما هو ان محل الكراهية ما اذا تدافعوا بالعرض شرعي والا فان عرض عنها غير الافقه رجاء تقدم الافقه
فلا يكره -

باب من احق بالامامة اختلف العلماء في ان الاحق بالامامة العلم من الاقرار او الاقرار من العلم بعد ان
يقعوا على انها مقدمات على غيرهما فذهب ابو حنيفة ومحمد ومالك والشافعي في قول واخرون الى ان الافقه والعلم بما يصلح
بالصلوة ويفيد بها حق بالامامة من الاقرار اذا كان يعلم من القراءة قدرا يقوم بسنة القراءة وقال ابو يوسف والشافعي في
الصحيح قول الاقرار حق من الافقه العلم علما بغيره في الصحيح يوم تقوم اقرانهم الكتاب لله فان كانوا في القراءة سواد فاعلمهم
بالسنة الحديث وانتكحهم بوجدهم من والابا بكونه فليعلم ان اس قاله صلى الله عليه وسلم في مرض موته خرج الشبان وغيرهم معه انه
كان منه من هو اقرب من ابني بكر كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم فترقم ابني بن كعب فلم يبق الا لكونه علم ويدل عليه قول ابني سيد
كان ابني بكر اعلم فدل على ان اذ تعارض الاقرار والعلم يقدم العلم وقد كان معناه اذ رجع واسن ولسن فكان بها ادنى فيه
ان قصته الاشارة الى الاختلاف ربما يكون مخصصة على انها واقعة حال لا عموم لها فافهم ثم قالت المحققية ثم الاصح الاورع
اي الاكثر اجتنابا بالثبوت واما التوسمي فهو اجتناب النسيات لوضع الورع مكان الهجرة لان التفاضل بالهجرة قد انتسخ
بعد خور الاسلام ثم الاصح الاصح الحديث فان كانوا في الهجرة سواد فأكبرهم سواد الحديث مالك بن حويرث وليه ملكا كبيرا كان
كانوا في السن سواد فاعلمهم خلقا قيل صمم وجهها فان كانوا سواد فاشترهم نسا فان تسادوا يتفرع بينهم ولو قد سواد غير للاحق اساء بلام
والمراد بالاجتناب وجه اكثرهم صلوة بالليل -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم تقوم القوم اقردهم كتاب الله واقدّمهم قرآن فان كانوا في
القراءة سواء فليبينهم اقدمهم هجرة فان كانوا في الهجرة سواء فليبينهم الا برهمن سنا ولا يورث الرجل في بيت ولا في
سلطانة ولا يحل على تكلمه الا باذنه قوله اقردهم قبل معناه اجنهم قراءة والاظهر ان معناه اكثرهم قراءة يعني حفظهم للقرآن
مقدار الكادر اكثرهم قرأنا قيل قدم الاقرار على العلم في الحديث لانهم يملكون القرآن باحكامه حتى روى عن عمر بن الخطاب
في اثنتي عشرة سنة وقال ابن عمر ما كانت تختل سورة الا والعلم امرها ونسبها وزجرها وحلاها وجرها ما فيلزم من كونه اقرارا
يكون العلم قلاحة فيه في تقديم الاقرار على العلم في زماننا فيقدم الفقيه اذا كان يحسن من القراءة ما يصح بالصلوة على انما فقط
اذا لم يكن بالصحيح بالصلوة ويفيد بالان ركن القراءة محصورا ما يقع فيها غير محصور قد يعرض للصلي بافقه صلوة وهو لا يعلم
اذا لم يكن فيها قوله فان كانوا في القراءة سواد اي في مقدارها اجتنابا في التوجه بغيره قيل في عملها ادنى يعلم بها قوله فيهم اقدم
الهجرة اي اتبعوا السن مكة الى المدينة قبل الفتح قال ابن الملك والمعتبر اليوم الهجرة المعنوية وهي الهجرة من المعاصي فيكون

الاورع ادلى و هذا الحديث وقع فيه اختصار من شعبة فان السني بعده من رواية الامشيس عن اسمعيل فقيه فان كانوا في القراء
سواء فاعلمهم بالسنه وقد اخرج مسلم في صحيحه فثبت في رواية عن اسمعيل اول القراءه ثم ذكر الهجرة ثم السن ولم يذكر علم السنه والاعش
عن اسمعيل ذكر في رواية اول القراءه ثم علم بالسنه ثم تقدم الهجرة ولم يذكر لفظ اقدمهم قراءه بعد اقروهم لكتاب الله لم يروني احد
من اكبرهم سنا في الاسلام لان في مسلم فا قدمهم مسلما قوله ولا يوم الرجل في بيته ولا في سلطانه اى في محل لا يئنه اوفى محل
يكون في حكمه ولذلك كان ابن عمر يصلي خلف الصحاح ويحتره ان الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة وما الغم وتوابعهم
فاذا ام الرجل الرجل في سلطانه فاضي ذلك الى توهم امر السلطنة وخلع رقبته الطاعة وكذا اذا امره في قومه اهلها اى ذلك الى التسلط
فانما لا يقدح رجل على ذي سلطنة لاسيما في الاعيان والجماعات ولا على امام الحق ورب البيت الا بالاذن قال الفقهاء ولا يتقدم المرء
نفسه ولكن ينبغي لهم ان يقدموا اذا كان الاخر منهم بالامانة -

قول عن عمر بن سلمة قال كنت بجامعهم مينا اناس اذا اتوا النبي صلى الله عليه وسلم فكانوا اذا دعوا لم يروا
بنا فاجابهم وقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا وكنت غلاما حفظا تحفظت من ذلك قرا
كثيرا فاطلق ابي واخذ الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في نفر من قوم تعلمهم الصلوة وقال يؤكل لحمك
فكنت اقراءهم فلما كنت احفظ فقلت هو في كنت ان منهم وعلى بردة الى صغيرة صفراء فكنت اذا سمعت
مكشفت عني فقالت امرأة من النساء واداعنا عورة فاذا كرم فاشبهوا الى قبيصا عينا فاما فرحت بشي
الاسلام فخرجت به فقلت ان منهم وانا ابن سبع سنين اذ كان سنين قوله سبحانه قال في الجمع بالخاصة القوم
ما يقبضون به ولا يملكون عنه ويقال للمناهل المحاضر للاجتماع والخصور عليها وقال الخطابي ربما جعلوا بالخاصة اسماء للرجال
المختصين يقال منزلة حاضر بني فلان فاعل بمعنى مفعول قال سحا فظ في الفسح وفي الحديث حجة للشافعية في امانته البصبي
الميموني الفريضة وهي خلافية مشهورة ولم يصف من قال فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
لانها شبهادة فني لان زمن ابو جعفر لا يقع التفرقة على الما يجوز كما استدل بوسيد وجابر بن العزلا بكونهم فعلوه على عهد النبي صلى
الله عليه وسلم ولو كان منهي عنه لنبى عنه في القرآن وكذا من استدل به بان سيرة العورة في الصلوة ليس شرطا لصحتها بل هو
سنه ويجزئ به دون ذلك لانها واقعة حال فحتم ان يكون ذلك بعد علمهم قال العيني في شرح الهداية والما البصبي فلان يستغل
فلا يجوز اقتدار المفترض بما بالتفعل لان صلوة الامم متضمنة صلوة المقدامى صحة وفاء والقوله عليه السلام الامام ماضى ذلك
ان الشىء متضمن ما هو دونه لا ما فوقه فلم يجز اقتدار البالغ بالبصبي لهن اذ يقال الا وراعى والثوري وما لك احمد وحق في
التفعل روايتان وقال ابن المنذر ذكرها بغير اخطاء والشعبى ومجاهد قال الحسن في الشافعية تصح امانته وفي نسخة له قولان قال في الامم
لا تجوز وقال في الامم لا تجوز وقال الخطابي كان الحسن اضعف حديث عمر بن سلمة وقال مرة في حديثه بين قال لوداد
وقيل لاجد حديث عمر وقال لا ادرى ماذا فعله لم يتحقق بلورغ امر النبي صلى الله عليه وسلم قال وقد خالفنا في مسائل الصحابة وقد
قال عمر كنت اذا سمعت خرجت استنى وذا غير بالغ والجب انهم لا يجيبوا قول بي بكر الصديق وعمر الفاروق وكبار الصحابة
رضي الله عنهم وانا لهم حجة وانتم لو افعل البصبي سنين ولا يكون فخر ارض الضميمة والصلوة فكيف تقدم في الامام ولا يصح
في الدين وعن ابن عباس لا يؤم الغلام حتى يحكم وعن ابن مسعود لا يؤم الغلام الذي احجب عليه لونه ورواهما الاثر في سنه

التي قلت وما قال ابا فظ ولم يسمع من قال لهم فعلوا ذلك باجتهادهم ولم يطلع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك انها شاذة
ففي حديث من شئ ابا فظ فان في الحديث مخرج بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وليحكم اكثركم قرآنا وادقكم فاجتهدا
وفي الحديث الخطاب ما ابا فظ ان جعلهم عمرو بن سلمة اما كان باجتهادهم ولم يصرح رسول الله صلى الله عليه وسلم بامانة من يكون
نصا ومغفلة فبذا من لا استدلال له بل من المانعين وليس هذا شاذة على النسخ فان المانع لا يحتاج الى الشهادة بحسب
من هذا ما قال الشيخ كافي في الميزان واما القدر في الحديث بان فيه كشف العورة في الصلوة وهو لا يجوز كما في صورة انها في
من الغرائب وقد ثبت ان الرجال كانوا يصلون عاقدي ازرهم ويقال للنساء لا ترفعن رؤسكن حتى يتدبر الرجال جلوسا
زاو ابوا ووسن يفتن الا ازر فان كلامه هذا يدل على ان ستر العورة ليس بشرط الصحة الصلوة فلو صلى احد عاريا بحضرة الرجال
بجواز صلوة وقد قال فيما تقدم في ابواب ستر العورة وان كان وجوب الستر في جميع الاوقات الا وقت قضاء الحاجة ونقصا القول
الى الله انتهى بذلك المجهود

باب امانته النساء اراي للنساء هل يجوز ذلك او لا قال في البداية وكذا المرأة تصلح للامانة في الجملة حتى لو امت
النساء جاز يفتي ان تقوم ويطهرن لما روي عن عائشة هذا انها امت نسوة في صلوة العصر وقامت ويطهرن وامت ام سلمة
نساء وقامت ويطهرن ولان النبي صلى الله عليه وسلم على استمر هذا سترها الا ان جامعتهن مكرهته عندنا وعندها في مستحبة كجاءه الرجال
ويروى في ذلك احاديث لكن تلك كانت في ابتداء الاسلام ثم نحت بعد ذلك انتهى وقال القاري في النفاية قال في
شرح المجمع فلعن (اي عائشة ومسلمة) كذلك حين كانت جامعتهن مستحبة ثم نسخ الاستحباب اقول الاظهر ان اكرامته بمجولة
على ظهورهن وخروجهن وايجاز على سترهن في بيوتهن انتهى قال الاوتاد السلام نور الله قلوبنا بنوره في كتاب الامانة
محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن عائشة ام المؤمنين انها كانت ترم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطا
قال محمد لا يعجبنا ان ترم النساء فان خلعت قامت في وسط الصف مع النساء كما فعلت عائشة وهو قول ابني حنيفة انتهى
وشئ هذا قد وقع في المبسوطين نقل عبارتها في النجاة على خلاف ما اشهر في كتب اصحابنا ومنه في الاعتقاد على ما دل عليه كلام
محمد لا يدل ان جامعتهن مستحبة فان ما في الروايات وقائع لا عوائده

قول عن ام ورقة بنت نوفل ان النبي صلى الله عليه وسلم لما غزا ابدى ما قالت قلت له يا رسول الله
الله صلى الله عليه وسلم ايدن لي في الغزو معك امض منضام لعل الله تعالى ان يوزقني شهيدا
قال قرأت في بيتك فان الله عز وجل يرفعك الشهادتك قال فكانت تسلم الشهادته فقال وكانت قد
قرأت القرآن فاستأذنت النبي صلى الله عليه وسلم ان تتخذني دارها معي فوافا فاذن لها قال وكان
وحدثت غلاما لها جاريتة فقاما اليها بالليل ففعلماها في قطعة لبا حتى ماتت ودفنها فاصبح محمد صلى الله عليه وسلم
في الناس فقال من كان عنده من عزمين علم او من رآه هذا فليجي فيهما ففعلتا هكذا ان لم يصب
بالمدنية قوله فاذن لها اي اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتخذن ذواتا يوزن لهما لجمع نساء المؤمنين
معها وامرهم ان تؤم اهل دارها فكانت تؤم كما يدل عليه رواية الدارقطني قوله فعما لاهن تغطية الوجه والالاف وسدنها
فلا يخرج الهوار ولا يخل فيوت ولي رواية اخرها ابن السكن فعما بانفعا فلما اصبحت فقرأت خالتي

ام و قد اختلفوا في فضل الدار فدل البيت فاذا هي مفضلة في طينته في جانب البيت فقال صدق الله رسوله ثم
سعد السيرة فذكر النجاشي وقال علي بها فاني بها فاقراء بها قتلها فامر بها فاصلها اي الغلام او الجارية وظهر من هذه الرواية انها حقا
ثم صلبا وكان القليل يباينة فلا يخالف لا قود الا بالسيف في الحديث دليل على جواز الامانة النساء والفساد وهو نهيها
كما علمت ولا حجة فيه على جواز امانته للمرأة النساء الرجال -

باب الرجل يقر القوم ويهملهم كادهمون اي يكرهون امانته فختلف العلماء فيه فقال بعضهم بالتحريم
وآخرين بالكرهية والعبرة بالكرهية الدينية بسبب شرعي والامانة لغير الدين فلا عبرة بها وكذلك العبرة بالكرهية اهل
الدين دون غيرهم وان كانوا اقل وقيل بان يكون الكارهون اكثر الناموسين ولا اعتبار بكرهية الواحد والاشيين
والثلاثة اذا كان المؤمنون جمعا كثر الا اذا كانوا اثنين او ثلاثة قال في الدر المختار ولو لم يوافقهم له كارهون ان الامانة
الفساد فيه اولاهم الحق بالامانة منه كرهه ذلك تحريم بالمحدث ابي داود ولا يقبل الصدوق من تقدم قوما وهم كارهون
وان هو الحق لا والكرهية عليهم اه -

قوله عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول ثلاثة لا يقبل الله
منهم صلوة من تقدم قوما ويهملهم كادهمون ورجل اتى بصلوة وباراد الد بادان ياتيهما بعد ان
تقوته ورجل اعتد محرم الاول من تقدم قوما وهم له كارهون والثاني رجل حضر الصلوة وباراد معناه ان يصلي
بعد ما يفوت وقته او المراء من الدار آخر الوقت ومن الغوت فوت الجماعة قال ابن الملك هذا اذا اتخذ عادة فقام
اتخذ عبدا فصار محرم في الحديث دليل على كراهية التحريم ان يكون الرجل اماما لقوم يكرهونه وحمل الشافعي على ما لم يغير
الوالي لان الغالب كراهية اولاد الامر وظاهره عدم الفرق -

باب اقامة البر والفاجر فختلف العلماء في امانة الفاجر فذهب امام مالك الى ان امانة الفاجر لا يجوز وذهب
الجمهور الى جوازه ولكن يكره تقديم الفاسق والبندع تحريما والمراد بالفاسق في العمل وبالبنديع الفاسق في الاعتقاد
فان كان اعتقاده منجرا الى كفر كفر ينكر خلافة الصديق الاكبر لم يخر الا قد اراه مطلقا والرافضي والجمهور في القدرى كذلك

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة المكتوبة ولحجة خلف كل مسلم
بواكان او فاجرا وان عمل الكلبا ثوابي الصلوة الفريضة واجبة عليكم بالجماعة خلف كل مسلم وان كان فاجرا لم يكن كافرا
في الحديث دليل على وجوب الجماعة لان الامر بالصلوة خلف الفاجر مع ان الصلوة خلفه مكروهة تدل على الوجوب
باب امانة الاممي فختلف العلماء في ان امانة الاممي اولى من البصيرة او كرهية بعد التفاهم ان الامانة يجوز لكل منها
فذهب قوم الى ان امانة الاممي بكرة مطلقا وذهب قوم الى عدم الكراهية مطلقا وقال قوم بالتفصيل ان امانة الاممي
يكره اذا كان في القوم سليم علم منه ادسا وله علماء ولا فلا يكره -

قوله عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم بن النسي وهو اعمى في
الحديث دليل على جواز امانة الاممي ويقتضي عليه قال النووي استخلف على الامانة حين خرج الى تبوك مع ان عليا فيها انك
يشترط شافل عن القيام بحفظ من يستحق من الابل حذر ان ينالهم عدد كرهه وقال المحافظ يكره ان يوجب بانه لا يخلو

في ذلك ايضا لو وجد الطاعن في خلافة الصديق بعبلا وروى انه يتخلفه من بين ابي استخلافا عاما وقيل يتخلفه على الامامة في المدينة وقيل في ثلاث عشرة غزوة ولعل هذا كله جبر لما وقع له في سورة عبس وقولي ولذا يفرش له رواه -

باب امامته الزائري قال الترمذي وعلل على هذا عند اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم قالوا صاحب المنزل احق بالامامة من الزائر وقال بعض اهل العلم اذا اذن له فلما باس ان يصلي به وقال الحق سبحانه ما لك بن الحويرث شدوني ان لا يصلي احد بصاحب المنزل وان اذن له صاحب المنزل قال وكذلك في السجدة يصلي بهم في السجدة زارهم بقوله صلى الله عليه وسلم وليهم رجل منهم قلت قد تقدم بيان الحكمه في ذلك من ان الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة والتفهم وتوابعهم فاذا ازم الزائر صاحب البيت في بيته او قومه واهله او في سلطانة قضى ذلك الى توحيين امر السلطنة وقطع رتبة الطاعة والى القواعد والتعاطف فلا يتقدم الزائر على ذي السلطنة لا سيما في الاعيان والجماعات الا بالاذن فانما اذن ويمنعني ان ياذن للزائر اذا كان احق وعلم منه فلا يصحني بعد الاذن الى ذلك فنجس لباس له بالامامة نعم للاحق له وهذا هو مراد مالك بن الحويرث وكان اتعاضا عن الامامة لتعليمه سلمة بان انتم احق بالامامة وان كان الزائر علم منكم -

قول كان مالك بن حويرث يما يتألى مصلا فاهذا فاقبقت الصلوة فقلنا قد تقدم فمصل فقال لنا قد موافقا منكم يصلي بكم ومساخذكم لعل اصل بكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من زاد قوما فلا يبعدهم وليومهم رجل منهم فانه احق من الزائر وان كان علم وحق بالامامة في نفسه وكانه يتنسخ من الامامة مع وجود الاذن منهم بالتعليم بالعلم القول اما لان الاذن كان منهم قبل علم السلطنة فقال انتم احق وان كنت صاميا وعالما -

باب الامام يقوم مكانا ارفع من مكان القوم بل يكبره او لا قال في البداية وكبره ان يكون الامام على مكان والقوم أسفل منه وبجملته فيه انه لا يخلو اما ان كان الامام على المكان والقوم أسفل منه او كان القوم على المكان والامام أسفل منه ولا يخلو اما ان يكون الامام وحده او كان بعض القوم معه وكل ذلك لا يخلو اما ان كان في حالة الاختيار او في حالة العذر اما في حالة الاختيار فان كان الامام وحده على المكان والقوم أسفل منه يكبره سواء كان المكان قد قامت الرجل او دون ذلك في ظاهر الرواية وروى الطحاوي انه لا يكبره بالمسبحا والقائمة لان في الارض بهبوطا وصعودا وقليل الار ارتفاع عن موضعها احد الفاضل ما بهجا وارتفاعه وروى عن ابني يوسف انه اذا كان دون القائمة لا يكبره والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روى ان خديجة بن اليمان قام بالمدائن ليصلي بالناس على وكان الحديث وانما كان المكان الذي يمكن المجذب عنه ما دون القائمة وكذا المكان المذكور يقع على المقارن وهو ما دون القائمة انتهى وفي الخبر المختار وانفراد الامام على المكان للنبي وقدر الارتفاع بذراع ولا باس بما دونه وقل ما يقع به الاختيار وهو الاوجه ذكره الكمال وغيره انتهى قلت المختار عند الجمهور قد روي عن كاشف الكافي في الفتح اما وجه الكراهية في قيام الامام وحده في الموضع المرتفع للنبي ولان فيه تشبها بابل الكتاب وقد فيها علة وانما المعكس فكرهته لان فيه اذورا بالامام وتكريره المطلوب شرعا وهذا كله عند عدم العذر وما عند العذر فلا يكبره ومن العذر راحة التعليم والتبليغ من غير انعام

قول عن حماد بن عمار ان حذيفة بن اليمان قال كان فاختا بن مسعود يقيضه في صلاة فاختا بن مسعود
من صلوة قال لم تعلموا فيهم كانوا يهتفون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتني الملائكة بليلة
قد برئت مني على الدجلة وكانت دار ملكة الاكاسرة على سبعة فراسخ من بغداد والديكان واحد الكاكين وهي النخبات
فأرسل معرب النون مختلف فيها فمنهم من يجعلها اصلا ومنهم يجعلها زائدة قاله الجوهري قال لكان هي الدكة المبنية للجوكر
عليها (جوهري)

باب امامته من صلى يقوم وقد صلى تلك الصلوة اي يجوز ذلك اولها اختلف العلماء في اقتدار المفترض خلف
المتنفل فذهب الشافعي الى جواز اقتدار المفترض خلف المتنفل وهو رواية عن احمد واختاره ابن المنذر وهو قول عطاء
وطاوس وسليمان بن حرب وداود وقال ابو حنيفة واصحابه لا يصح اقتدار المفترض خلف المتنفل وقال مالك في رواية
واحمد بن حنبل في رواية ابى الحارث عنه وقال ابن قدامه اختار هذه الرواية اكثر اصحابنا وهو قول الزهري وسنن الجوهري
ومعبد بن اسيد بن عيسى والي قلاية ويحيى بن سعيد الانصاري وقال الطحاوي وقال مجاهد طاوس -

قول عن جابر بن عبد الله ان معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء
ثم ياتي قومه فيصلي بهم تلك الصلوة قال يعني اتدل الشافعي بهذا الحديث على صحة اقتدار المفترض خلف
بناء على ان معاذ كان يروي بالاولى الفرض وبالثانية المتنفل قال الحافظ ابن حجر في الفتح واما احتجاج اصحابنا
لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمت لصلوة فلا صلوة الا المكتوبة فليس بجديد لان صاحب النبي عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير ذلك
من غير فرض الفل ولو تعينت نية الفرض لا تمنع على معاذ ان يصلي الثانية بقومه لانها حينئذ ليست فرضا له
وكذلك قول بعض اصحابنا لا يظن بمعاذ ان يترك فرضية الفرض خلف الصلاة في المسجد الذي هو من فضل الصلاة
فانه وان كان فيه نوع تزجيج لكن لما خلف ان يقول اذا كان ذلك بالنبى صلى الله عليه وسلم لم يمنع ان يحصل الفضل
بالاتباع وكذلك قول الخطابي ان العشاء في قوله كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العشاء حقيقة في المفروضة ظاهرا
يروي بها الشافعي لان لما خلف ان يقول هذا لا ينافي ان يروي بها المتنفل واما قول ابن حزم ان المني الغين لا يجوز
لمن عليه فرض اذا اقيم ان يصلي متطوعا فكيف يسيرون الى معاذ لا يجوز عندهم فهذا ان كان كما قال تعض قولي ولم
الاجابة المتكسك بالزيادة المتقدمة وهو ما رواه عبد الرزاق والشافعي والطحاوي والدارقطني وغيرهم من طريق ابن جريج
عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله الباب ثلثون وهي التطوع ولهم فرضية وهو حديث صحيح رجاله جال الصحيح وقد مر
ابن جريج في رواية عبد الرزاق بسامعه فيه فاقضى تهمة قدسية فتقول ابن الجوزي انه لا يصح مردودوا اعتراض علي الطحاوي
ابن ابن عسيرة قد روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار كما رواه ابن جريج وجاربه تاما وسياقه حسن من سياق ابن جريج
غير انه لم يقل فيه هذا الذي قاله ابن جريج هي التطوع ولهم فرضية فيجوز ان يكون ذلك من قول ابن جريج ويجوز ان
يكون من قول عمرو بن دينار ويجوز ان يكون من قول جابر بن عبد الله قالوا لا على انه عندكم كذا كذا قد يجوز ان يكون في حقيقة قول
ذلك ولو ثبت ذلك ايضا عن معاذ لم يكن في ذلك انه كان بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم لو أخبره به لأقره عليه أو غيره وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على خلاف ذلك حدثنا محمد بن قيس
يحيى بن صالح الوحاظي حم وثناء علي بن عبد الرحمن ثنا عبد الله بن مسلمة ابن قعنب قال ثنا سليمان بن بلال ثنا عمرو بن يحيى
المازني عن معاذ بن رفاع الزرقاني ان رجلا من بني سلمة يقال له سليم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أما نطلق في
أعمالنا فتأتي معين نفسي فصلي فيأتي معاذ بن جبل فينادي بالصلاة فتأتيه فيقول علينا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم يا معاذ
لا تكن فتانا أما ان تصلي معي وأما ان تخفف عن قوك فتقول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا المعاذ يدل على أنه عند رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان يفعل أحد الأمرين أما الصلوة معاً بقومته وأنه لم يكن يجبرهما لأنه قال أما ان تصلي معي ولا تصلي بقوك
وأما ان تخفف بقوك ولا تصلي معي فلما لم يكن في التثاقل الأول من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم شئ وكان في التثاقل
ما ذكرنا ثبت بهذا لا أثر لم يكن من رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك المعاذ شئ متقدم ولا علما أنه كان في ذلك أيضاً
منه شئ متأخر فوجب به الحجة علينا ولو كان في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعركا قال أهل المقالة الأولى لآل
أن يكون ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت ما كانت الفريضة تطلع مرتين فان ذلك قد كان يفعل
في أول الإسلام حتى نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ذلك بما سيده في باب صلوة الخوف ففعل معاذ بن جبل
الذي ذكرنا يتحمل أن يكون قبل النهي عن ذلك ثم كان النهي فنهى وتحمل أن يكون كان بعد ذلك فليس لأحد أن يجعل في أحد
الوقتتين إلا كان المخالف أن يجعله في الوقت الآخر انتهى لمخصراً وأما قول السحاظ بعد ذكر قول ابن حزم فهذا ان كان كما
قال نقض قومي قلت هذا النقض أيضاً باطل لا كما فهمه السحاظ أنه نقض قومي قال الأديب استاذنا العلامة نور الله قلوبنا بنو قوله
في حديث معاذ فيصلي بهم تلك الصلوة هذه الصلوة عادة عند الشدائد فهي نفل حكيم عند هم لا قصدى وعكس الخفيفة فتلك تلك
فانه لو نوى الاقتداء ولم يعين الصلوة قال في النجاشية لا يجوز أي عن الغرض قال لأن الاقتداء بالآل كما يكون في الغرض
يكون في النفل وقال بعضهم يجوزاه قال في شرح المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار قول العلامة المتون بنو
المتابعة أيضاً وكذا قول الهداية بنو الصلوة ومتابعة الآمال وشد في الجمع وكثير من الكتب بل قال في المنع أنه بالاجماع
أه ذكره ابن عابد بن دول قوله صلى الله عليه وسلم أما ان تصلي معي وأما ان تخفف على قوك أنه لم يكن يصلي معه ولا يصلي
الأب أن يكون معاذ يصلي معه غير الفريضة وقول الرازي هي التطوع ولهم فريضة أي صلوة معاذ صلى الله عليه وسلم ومع
المقوم لا الاكتفاء على مرة تبرع منه وتقل ودلت مسائل الخفيفة أنه إذا اذن وهو في المسجد لا يخرج إلا إذا كان يتعلم به رجاء
آخرى فلو أقيم ويوم هناك ويريد الخروج بعد يقيد في الظهور والعصر والمساء وتكون نافلة حكمية ثم يخرج وهذا نفل لرعاية
الغرض لا نفل بحجت فيصدق عليه أنه تلك الصلوة ونظيره وجوب الامساك على من نطرق في رمضان وجوب البضي على خال
الرجح لمن أخذه ماردعي فيه الاجتماع وتكرار الصلوة من أهل العوالي ذكره الطحاوي في صلوة الخوف باسناد متصل وظاهرهما
في النصح الياربي أن أساده قومي صدق سعيد بن المسيب ولله علم قلت قد علمت من تقرير الأديب أن نقض الذي
فهمه السحاظ أنه نقض قومي من قول ابن حزم أنه باطل محض العمل بهذا الوجه قال السحاظ فهذا ان كان كما قال وكذلك علمت
أن المنك الذي فهمه السحاظ نصافي مذموم ليس كذلك ثم السحاظ أجاب عن منزع الطحاوي وفيه بطلان الجواب ودعاه
المنع الأول أن الزيادة التي اسدل بها غير حقين بالأسند لآل فان ابن عيينة روى هذا الحديث عن عمرو بن دينار وتماماً

من سيات ابن جريج غير انه لم يقل فيه هذا الذي قاله ابن جريج اي لا تلوع ولهم فرعية فلما جارية تاما وبما من
 سيات ابن جريج فغير ممكن ان ابن عيينة يترك هذه الزيادة التي عليها مدار الاستدلال وهذا القصة رسيته في نقل ابن جريج وجب
 التوقف عنها واجاب المحافظ ابن حجر في النسخ عن هذا بان ابن جريج اسخ اهل من ابن عيينة واقدم اخذوا عن عمر ومنه فادلم
 يمكن كذلك في زيادة من ثقة حافظ ليست متافية رواية من هو حفظ ولا اكثر عدد افلا حتى للتوقف في صحته قال العيني في جوابه
 هذه مسكبة تشبه كلامه في حق الطحاوي فان هذه الزيادة قد تخطوا فيها فزعم ابو البركات ابن تيمية ان الامام احمد ضعف هذه
 الزيادة وقال اخشى ان لا تكون محفوظ لان ابن جريج يزيد فيها كلامه لا يقول احد وقال ابن قدامة في المغني وروى هذا
 منصور بن زاذان وشعبة فلم يقولوا ما قال ابن جريج وقال ابن الجوزي هذه الزيادة لاصح ولو صحت لكنت ملان
 جابر بن جهم ذكره ابن ابي شيبة في المعارضه قبل ذكر هذا عند قول احمد ومجاهل من ابن جريج وابن عيينة هذه الزيادة ضعيفة
 احمد كلام ابن الجوزي ان هذه الزيادة لاصح او عند كلام العربي على ما ذكرنا وفي الراعي الذي يرون اكابر الكهف ومن عبيد عليهم
 قال في شرح هذا الحديث هذا غير محمول على ما قالوا لان الغرض لا يقطع بعد الشروع فيه وكون ابن جريج من ابن عيينة
 واقدم اخذوا عن عمرو بن دينار من بعد التمسك لا يكره في ما قاله الطحاوي انتهى فثبت بهذا ان هذه الزيادة غير ثابتة ولا صحيحة
 بل هو زيادة شاذة لان هذا الحديث رواه غيره واحد من الحفاظ من صحاب عمرو بن دينار عنه بدون هذه الزيادة كشيبة
 عند البخاري في صحيحه وسليم بن جابر في الاواب ابن عيينة ومحمود بن ايوب عند مسلم وغيرهم عند غيرهم وكذلك صاحب جابر بن
 الشحات الاثبات عليهم لم يذكر هذه الزيادة مع توفروا عليهم على الاخذ فظهر كالتسليم على رابطة النهار ان هذه الزيادة
 شاذة لا يعتبر بها وحاصل منع الثاني ان هذه الزيادة ليست من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من كلام معاذ بن ابي
 جابر فمحمول ان يكون من قول ابن جريج او من قول ابن دينار او من قول جابر بن ابي هو لا تثبتة كان القول فليس فيه
 دليل على حقيقة فعل معاذ انه كذلك ام لا لانهم لم يحكيوا ذلك عن معاذ انما قالوا قولوا على انه عندهم كذلك وقد يجوز ان يكون
 في الحقيقة بخلاف ذلك فاجاب عنه المحافظ ابن حجر وادار الطحاوي لها باحتمال ان يكون مدرجة فاجاب ان الامل عدم الادراج
 حتى ثبت التحصيل فيها كان مضموم الى الحديث فهو منه لا سيما اذا روى من جهين والامر بها كذلك فان الشافعي اخرجها من وجه
 اخر عن جابر بن عبد الله بن عمرو بن دينار عنه رده يعني بقوله قلت لا دليل على كونها غير مدرجة يجوز ان يكون من ابن جريج وجواز
 ان يكون من عمرو بن دينار ويجوز ان يكون من قول جابر بن ابي هو لا تثبتة كان هذا القول فليس فيه دليل على حقيقة
 ما كان يفعل معاذ وقول المحافظ فيها كان مضموم الى الحديث فهو منه غير صحيح لانه لو جاب ان لا يبعد مدرج اصلا انتهى قلت
 واما قول المحافظ فان الشافعي اخرجها من وجه اخر عن جابر بن عبد الله بن عمرو بن دينار عنه رده في آثام السنن بقوله قلت هذا الوجه
 الاخر لا يصلح ان يذكر في المتابعة لان الشافعي اخرجها عن ابراهيم بن ابي يحيى الاسلمي عن ابن عجلان عن عبيد الله بن عمر بن
 جابر وابراهيم بن ابي يحيى الاسلمي متروك قال الذهبي في الميزان قال يحيى بن معين سمعت القطان يقول ابراهيم بن ابي
 يحيى كذاب وروى ابو طالب عن احمد بن حنبل قال تركوا حديثه وقال البخاري تركوا ابن المبارك لاناس وروى عباس عن
 ابن معين كذاب انتهى وقال محمد بن عثمان بن ابني شيبة سمعت عليا يقول ابراهيم بن ابي يحيى كذاب كان يقول الله واخوه
 من القصة وقال النسائي والدارقطني وغيرهما متروك ابي قلت فحاصل الكلام ان هذه الزيادة تفرد بها ابن جريج ولا يابح

عليها بتابع صحيح انتهى -

وحاصل المسألة الثالث لو ثبت ان هذه الزيادة نقله جابر عن معاذ وسعه منه لم يكن في ذلك دليل انه كان بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوافق به لا قهره عليه وغيره فهذا الفعل لو ثبت ان معاذ وافقه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن في ذلك دليل على انه بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم واجاب عنه السحاظ ابن حجر بقوله فجوابه انهم لا يختلفون في ان رآى الصحابي اذا لم يجز الفدية حجة والواقع ههنا كذلك فان الذي يصلي بهم معاذ كلهم صحابة فيهم ثلثون عقيباً واربعمائة يدعيان ان حرم قال ولا يحفظ عن غيرهم من الصحابة امتناع ذلك بل قال لهم بالجواز عمر وابن عمر ابوالدود والرسول وغيرهم انتهى فمروءة كعني بقوله قلت يتحمل ان يكون عدم مخالفة غير له بناء على علمهم ان فعله كان بالمرضى صلى الله عليه وسلم ويكون من هذا الوجه ايضا عدم امتناع غيره من ذلك اقول يمكن ان يجاب بان سكوت الصحابة وعدم مخالفتهم ليس فيه دليل لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه هذه القضية غضب على معاذ وقال لا يمكن قتلانا انا ان تصلى معي واما ان تتحقق على ذلك فلما ثبتت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انكاره على معاذ فسكوت الصحابة لا يكون حجة وبيان في بحث هذا الحديث وحاصل المسألة الرابع لو سلمنا ان الذي كان يفعل معاذ من الصلوة مرتين كان بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وبانه يمكن ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقت كانت الفريضة تصلى مرتين فان ذلك قد كان يفعل في اول الاسلام حتى نهي عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا ذلك باسائده في باب صلوة النخون ففعل معاذ الذي ذكرنا يتحمل ان يكون قبل النهي من ذلك ثم كان النهي فنهى عنه ويتحمل ان يكون بعد ذلك فليس لاحد ان يجعل في احد الوقتين الا كان لمخالفة ان يجعل في الوقت الآخر انتهى ونقل السحاظ ابن حجر اجواب عن هذه المسألة بقوله تعقبه ابن دقيق العيد بانه ضمن ثبات النص با لاحتمال وهو لا يورث وبانه يلزم قسامة الدليل على ما ادعاه من اعادة الفريضة ثم اعترض السحاظ على اجواب الثاني بقوله وكان لم يثبت على كتابه فانه قد ساق في دليل ذلك وهو حديث ابن عمر رفعه لا تصلوا الصلوة في اليوم مرتين ومن وجه اخر مرسل ان هذا اهل لعالية كانوا يصلون في يومهم ثم يصلون مع النبي صلى الله عليه وسلم فبلغه ذلك فيها ثم قال السحاظ في الاستدلال بذلك على تقدير صحة نظر الاحتمال ان يكون النهي عن ان يصلوا مرتين على انها فريضة وبذلك جزم البيهقي جميعا بين الحديثين بل لو قال قائل هذا النهي مفرغ من حديث معاذ لم يكن بجواب لا يقال القضية قد بينه لان صاحبها استشهد باحدنا نقول كان احد في اوائل النسخة فلما منع في ان يكون المسألة في الاولى والاذن في الثانية مثلاً انتهى فرد العلامة المعنى اجواب الاول الذي اجاب به ابن دقيق العيد بقوله قلت يتدل على ذلك بوجهين وذلك لان اسلام معاذ من تقدم وقد صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعدئذ من الهجرة صلوة النخون غير مرة من وجه وقع فيه مخالفة ظاهرة بالافعال المساقفة للصلوة فيقال لو جازت صلوة المفترض خلف المتفضل لا يمكن ايقاع الصلوة مرتين على وجه الاتفق فيه المساقفات المفصلات في غير هذه الاحالة بحيث يصلي على هذا الوجه مع امكان دفع المفصلات على تقدير جواز اقتداء المفترض بالمتفضل ولعل على انه لا يجوز ذلك انتهى فقال السحاظ في جوابه بقوله اما تقوية بعضهم كونه مفرغاً بان صلوة النخون وقعت مراراً على صفة فيها مخالفة ظاهرة بالافعال المساقفة في حال الامن فلما جازت صلوة المفترض خلف المتفضل صلى النبي صلى الله عليه وسلم بهم مرتين على وجه الاتفق فيه مائة فلما لم يفعل دل ذلك على المنع فاجابه انه ثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم

صلوة الخوف مرتين كما اخرج ابو داود عن ابى بكرة وسلم عن جابر نحوه واما صلوة بهم على نوع من الخلق فليبيان الجواز
 انتهى واجاب الطحاوى عن رواية ابى بكرة وجابر بن عبد الله بعد ما ساقها بقوله ولا حجة لهم عن يافى بنده الا انما رواه بخبر
 يكون لى صلى الله عليه وسلم صلوا له كذلك لانه لم يكن في سفر يعبر في مثل الصلوة فصل على كل طائفة ركعتين ثم قضا بعد ذلك ركعتين
 ركعتين وكذلك يقول نحن اذا حضر العدو في مصر فاراد اهل ذلك امر ان يصلوا صلوة الخوف فعملوا هكذا يعني بعد ان تكون تلك
 الصلوة بظهر او عصر او شمس قالوا فان القضاء ما ذكر قيل لهم قد يجوز ان يكون قد قضا ولم ينقل ذلك في الخبر وقد يحكي في
 مثل هذا كثيرا وان كانوا لم يقضوا فان ذلك عندنا لا حجة لهم فيه ايضا لانه يجوز ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والفرعية فصل في حديثين فيكون كل واحد منهما فرضية وقد كان ذلك الفعل في اول الاسلام ثم نسخ انتهى قلت
 وكذلك نقل القارى عن صاحب المصانيع الشافعية قال في شرح السنة يحكى ان يكون هذا في حال كون النبي صلى الله عليه
 وسلم مقبلا او متراجعا في صلوة الخوف في المصر كذلك الا انه لم يذكر في الحديث ان القوم قضاوا ويجوز ان يكونوا قضاوا قبل هذا
 جاز في الاحاديث ويحكى ان يكون ذلك قبل نزول الآية بالقصر فهذا الحمد لله شافعية منصف غاية الانصاف ومجتهدين
 جميع الاوصاف حمل الحديث على ما اخترناه فيه وصاحب البيت ادعى بما فيه انتهى قلت وهذا الجواب الذي اجاب به الطحاوى
 اولاد صاحب المصانيع ثم شفى على الروايات التي ساقها الطحاوى عن ابى بكرة وجابر بانه ليس فيها لفظ ثم سلم وكذلك اخرج
 الشيخان من رواية جابر فانها لم تذكر فيه لفظ ثم سلم وكذلك اخرجنا في سنن طريق يحيى بن سعيد ثنا الاشعث عن الحسن عن ابى
 بكرة عن طريق يونس عن الحسن حديث جابر فان هذه الروايات كلها ليس فيها ذكر السلام على الركعتين الاولين وكذلك ادى
 عن جابر بن عبد الله عن عطاء بن الزهري فاسم لم يذكر ذلك السلام والركعتين والماضى الرواية التي اخرجها ابو داود عن طريق اشعث عن
 الحسن عن ابى بكرة وما رواه النسائي من هذا الطريق عن ابى بكرة وكذلك اخرجنا النسائي من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن
 الحسن عن جابر فلما شفى الجواب فانها ذكر فيها ثم سلم على الركعتين الاولين فلا يمكن ان يحل على اهلهم كانوا يقيمون وقد صلوا مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ركعتين وقضوا ركعتين ركعتين لان السلام مانع عن ذلك (و نحن نذكر توجهه لطيفا في
 موضع ان شاء الله تعالى فانتظره) فعلى هذه الروايات التي ذكر فيها السلام لا يجاب الا ما اجاب الطحاوى ثانيا بقوله وان كان
 لم يقضوا فان ذلك عندنا لا حجة لهم فيه ايضا لانه يجوز ان يكون ذلك كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم والفرعية فصل
 في حديثين فيكون كل واحد منهما فرضية وقد كان الفعل ذلك في اول الاسلام ثم نسخ او يقال ان ذلك السلام لم يخلع
 الروايات فيه ولم يذكره اكثر الروايات فوقع الشك فيه فلا يغيب ثبوت الحكم والله اعلم قلت وهذا خبر من العلامة يعني
 فليس على المانع ان يتدل على منعه فان الاحتمال يكفي في قول ابن القيم العبد بان يظن ان الشك بالاحتمال عيب من
 شك فان جاز الصلوة في اليوم مرتين فلو كانت ثابته لم يكن فيه احتمال بصلاته وتوقع فعل معا لانه ان يكون قبل النسخ فحل
 ان يكون بعده فلما احتمل ان يكون وقوعه قبل النسخ فلا بد لانه لا بد من ثبوت انه وقع بعد النسخ ودون اثباته فلو قلنا
 ثم رد العلامة يعني ما اجاب به صاحبنا بقوله وفي الاصل لا بد لك على تقدير صحة نظر بقوله قلت ان كان الروايات
 بالاحتمال ونحن ايضا نقول ان يكون لى في ذلك لاجل ان احدا لا يقتدى به في واحدة من الصلوات اللتين صلها على
 انها فرض وفي نفس الامر فرضه احدهما من غير تعيين فيكون الاقتدار به في صلوة جهولة فلا يصح انتهى ثم انزل الطحاوى على

فعل معا ذنبا لم يكن بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عليه فانه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على خلاف ذلك حدثنا فهداه وفيه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم يا معاذا لا تكن فتانا انا ان تصلي معي واما ان تخفف عن توكل فتقول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا لعلنا لا نعلم على انه عند رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل جدا الامر من الصلوة معا ويقوم معه انه لم يكن يجعها لانه قال انا ان تصلي معي ابي ولا تصلي بقومك واما ان تخفف بقومك ابي ولا تصلي معي فلو لم يكن في الاثار الاول من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك لعلنا لا نعلم ان كان في ذلك ايضا منه شيء شاخ فوجب بالحجة علينا ان يفتي فاجاب عنه ابا حفص ابن حجر بقوله واما استدلال الطحاوي انه صلى الله عليه وسلم نهى معاذا عن ذلك بقوله في حديث سليمان بن ابي حارث انا ان تصلي معي واما ان تخفف بقومك ودعواه ان معناه انا ان تصلي معي ولا تصلي بقومك واما ان تخفف بقومك ولا تصلي معي فغير نظر لان الحق ان يقول بل التعديل انا ان تصلي معي فقط اذا لم تخفف واما ان تخفف بقومك فتصلي معي وهو اولي بين تقديره لما فيه من مقابلة التحفيف ببرك التحفيف لانه هو المستعمل عند المتنازع فيه انتهى فرده يعني بقوله قلت الذي قدره الحق باطل لان لفظ الحديث لا يمكن فتانا انا ان تصلي معي واما ان تخفف عن توكل فهذا يدل على انه يفعل جدا الامر من الصلوة معا ويقوم معه ولا يجعها فدل على ان الملازم عدم الجمع والمنع وكل امرين بينهما منع اجمع كان بين تعينها منع اعم وكما قد بين بكذا في موضعه -

واما التحففة ومن وقعهم في عدم جواز اقتدار المفترض بالتفعل تدلوا على ذلك بما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم في الصلوة لا خوف من الناس طاعتين وصلة بكل طاعة شرط الصلوة لئلا كل فرق فضيلة الصلوة ولو جاز اقتدار المفترض بالانتماء للصلاة بالطاعة الاولى ثم نوى التفعل وصلة بالطاعة الثانية لئلا كل طاعة فضيلة الصلوة خلف من غير ايجابية في المشي وافعال كثيرة ليست من الصلوة واما بما اخرج الامام احمد بسند صحيح عنه صلى الله عليه وسلم قال الامام فذا من يعني النبي صلى الله عليه وسلم المقتضى والمفترض اقوى حالا من المتفعل ويشي لا يضمن ما هو فوقه واما لما اخرج الطحاوي بسند ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلنا لا نعلم فتانا انا ان تصلي معي واما ان تخفف على توكل والذي صح عنه امتداد ترجح ان معاذا من اجل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ففعلوا ويقومون فخرضا لقوله حين شكوا انظروا اليهم يا معاذا واما ان تصلي معي واما ان تخفف على توكل فشرع له احد الامر من الصلوة معه ولا يصلي بقومك ولا يصلي بقومك على وجه التحفيف ولا يصلي معه هذا حقيقة لا فاد منه من الامامة اذا صلى معه عليه السلام ولا تنسخ الامامة مطلقا بالاتفاق فعلم انه منعه من الفرض ورا بعبارة اخرج سلم في صحيحه في باب اتيام المأموم بالامام عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فلا تتلفوا عليه الحديث قال النودى قوله عليه السلام انما جعل الامام ليؤتم به فعناه عند الشافعي وطائفة في الافعال والطائفة والافعال ان يصلي الفرض خلفه تفعل وعكس النظر خلف العصر وعكس قال مالك وابو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك وقالوا معنى الحديث يؤتم به في الافعال والنيات انتهى وياتي في باب المتصل هذا تحقيق هذا في تقرير الاوتساذا عاذه الله من شر حاسدين اذا حسدوا

باب الاحاديث من تدعى من معنى البار او زائدة وفي نسخة باب اذا صلى الامام قاعدا وهو اوضح اختص اهل العلم في الامام يصلي بالناس جالس من مرض فقال طاعة لعلهم يصليون قعودا اقتدار به وذهبوا الى ان هذه الاحاديث التي

ذكرها المصنف في الباب ورواها بحكمته ومن فعل ذلك جابر بن عبد الله وابو هريرة واليدين بن حنيفة وبه قال احمد والحق و
 قال اكثر اهل العلم يصلون قداما ولا يتابعون الامام في الجلوس ورواوا ان نبيه الاحاديث فسوخته بما روى ابن ابي شيبة عليه
 وسلم على الناس في مرض وفاته وهو جالس والناس قيام قال الخطابي ذكر ابو داود ونداء الحديث (احاديث الباب) من
 رواية بس وجابر وابو هريرة وعائشة ولم يذكر صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم اخر ما صلها بالناس وهو قاعد والناس
 خلفه قيام ونداء اخر الامرين من فعله ومن عاذه ابى داود وفي ما رواه من ابواب هذا الكتاب انه يذكر الحديث في باب ونداء
 الذي يبارضه في باب آخر على اثره ولم يجد في شيء من النسخ قلت ادرى كيف اغفل بذكر هذه القصة وهي من اشياء
 الحسن واليدين ذهب اكثر الفقهاء انتهى وقد اخرج الطحاوي في معاني الآثار عنه حديث جابر والناس وعائشة وابى هريرة
 وابن عمر بن اسامة متقدمة ثم قال فذهب قوم الى هذا فقالوا من صلى قاعدا من عند صلواته فغدا وان كانوا مطيعين
 للقيام وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا يصلون خلفه قياما ولا يقطع عنهم فرض القيام سقط عن امامهم ثم اخرج في حجتهم
 بسند عن ابى يحيى عن ابى ارقم بن شرحبيل قال سافرت مع ابن عباس من المدينة الى الشام فقال ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم لما مرض مرضته الذي مات فيه كان في بيت عائشة فقال ادعوني عليا فقالت عائشة الا ندعوك ابا بكر قال لا
 ثم قالت حفصة الا ندعوك عمر قال ادعوه فقالت لم افضل الا ندعوك عمك العباس قال ادعوه فلما حضروا قال يصل
 الناس ابو بكر فتقدم ابو بكر فصلى بالناس ووجد رسول الله صلى الله عليه وسلم من نفسه فخرج بها دى بين رجلين فلما
 ابو بكر ذهب تبارخا اشار اليه بكائك فاستمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث انتهى ابو بكر من القراءة وابو بكر قائم رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جالس فاتيهم ابو بكر وباتيم الناس بابى بكر قال الطحاوي في هذا الحديث ان ابا بكر اتيم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قائما وهو قاعد ونداء من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قوله قال ثم اخرج بسند عن عائشة نحوه وفيه ان
 التي كان خرج فيها كانت صلوة الظهر فلما رآه ابو بكر ذهب تبارخا وادى اليه ان لا يتأخر وقال لهما اجلسا في الى جنبه فجلس
 ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قاعد ثم ذكر وجه النظر في عدم سقوط القيام من المؤتمر وقال
 بعد ذلك فثبت بذلك ان الصحيح ان القيام واجب عليه في الصلوة اذا دخل مع من قد سقط عنه فرض القيام في صلواته لم يقطع
 عنه بدخوله من القيام وما كان واجبا عليه قبل ذلك ونداء قول ابى حنيفة ومحمد ابى يوسف وغيرهم ان يؤمن بخمس يقول لا يجوز
 يصح ان ياتم بغير يصلي قاعدا وان كان يركع ويسجد وذهب الى ان ما كان من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاعد
 في مرضه بالناس وهم قيام كان مخصوصا لانه قد فعل فيها ما لا يجوز لاحد بعده ان يفعل من اخذه القرآن من حيث انتهى
 ابو بكر وخروج ابى بكر من الأمانة الى ان صلاهما في صلوة واحدة وهذا لا يكون لاحد بعده باتفاق المسلمين انتهى لمحمد في التمهيد
 وتمرجه البناء لليعنى ويصلي القائم خلف القاعد عند ابى حنيفة وابى يوسف والمراد من القاعد الذي يركع ويسجد لما القاعد
 الذي يؤم فلا يجوز اقتداء القائم به اتفاقا به قال الشافعي وما لك في رواية استحسانا وقال احمد والاذاعي يصلون
 خلفه قعودا وبه قال حماد بن زيد والحق وابن المنذر وروى المروعي عن اربعة من الصحابة لكن عند احمد شرطان الاول ان يكون
 المريض امامهم والثاني ان يكون المريض مائرا جزي زواله بخلاف الزمانه واجتوا على ذلك بحديث بس مرفوعا انما جعل الامام
 ليؤتم به الحديث وقال محمد لا يجوز وبه قال مالك في رواية ابن القاسم عنه قياسا اشار اليه بقوله وهو القياس لقوة حال

[illegible]

عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كبر في الصلوة سكنت مذيبة قبل أن يقرأ فقبل
 له يا رسول الله ما تقول في سكوتك بين التكبير والقراءة فقال أقول اللهم باعديني وبين خطاياي أي الحديث انتهى وتكون القراءة
 لهم أي الكتاب المجاز لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب الحديث وقول أبي هريرة أقرأ بها في نفسك لكن يدفع هذه القرنية ياني
 سنن يبيدني عن ما هم من زكوان عن عائشة وعن أبي هريرة أنها كانا يملأن بالقراءة إذا لم يجزله فدل على ذهب أبي هريرة
 وهو المروي بسند مرفوع يا فارسي ويكون الأتيان في حق القراءة بالامام في نفس الأتيان بها عندهم وان اسروا وليظهر نصب
 الامام بالجمعة ويكون الجهر منه تعليم القوم ان ياتوا بالقراءة في هذا محل وان لم يتجوه فيها جزأ جزأ ولعله لعدم ظهور السالبة في القراءة
 جزأ جزأ لم يطر جملة واذا قرأ فافضتوا في جملة الروايات وعلى طول الخفية لا تكون جملة واذا قرأ فافضتوا من احكام القراءة وهو
 الامامة وفرضه انما جعل الامام ليؤتم به بل من احكام قراءة القرآن علما بقوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم
 ترحموا محل محل الاستدراك هذا لم يقع في الحديث تعرض بوجوبها في الركوع والسجود بعد الاتيان فيها كما لم توضع الجملة في
 النوافل المستقلة لان المرفوعة فيها اميرية فالذي يعي يورد على موضوعها بالتقص والجماعة تدرك ذلك لم توضع في النوافل المستقلة
 في هيكلة الصلوة قائله حسا ولعدم عين صيغة فقد روى مسلم عن ابن عباس قال كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم التوراة
 وهو مصوب الراس في مرضه الذي مات فيه والناس صنوف خلفت ابي بكر فقال اللهم هل بلغت ثلاث مرات ايها الناس
 ان لم يبق من مبشرات النبوة الا الرواية الصالحة يراها المؤمن او ترى الاواني قد نهيت ان أقرأ القرآن ركعا او ساجدا فاما الركعة
 فغفروا في الرب والاسجود فاجتهدوا فيه من الدعاء فحسن ان يستجاب لكم وحديث عقبه بن عامر عن ابي داود وابن ماجه قال لما نزلت
 نوح باسم ربك العظيم قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم جعلوا في ركوعكم فلما نزلت سجدة ام بك بك الاعلى قال يا رسول الله صلى
 عليه وسلم جعلوا في سجودكم محمول على الفضلية لانه ساقط على حديث ابن عباس قال البيهقي في المعرفة على نقد الزيلعي ونزل سج
 قبل ذلك بدم طويل كما دلت عليه الاحاديث منها حديث البراء بن عازب الطويل في الهجرة وفيه فاقدم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حتى حفظت سجدة ام بك بك الاعلى واذا امتنع معنى الحديث على ما تقر به في شكل سجدة بحديث مرض الموت فان حديث الاول
 على ان ذلك من منصب الامامة وان قيام القوم مع تقوى الامام من اسطول الهوى عنه بل سلك على ذهب الامام احمد ايضا وحمل
 الحديث الاول على امام ابي حيث لم يقع بأس من جرحه وحمل الحديث الثاني على ما اذا طرأ القعود من الامام في انشاء الصلوة فان
 الامام انما كان ابا بكر ثم صار امورا بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا فشرع ابي بكر انما كان قائما بل يحتمل ان يكون شرع
 النبي صلى الله عليه وسلم ايضا قائما فغفروا القعود في البيوت لان هذا التوفيق اجتهاد منه لا يخفى النص فيه ايضا تشبيه قيامهم بفعل قارس في يوم
 انشاء مكة لانه ان كان القيام فرضا في الفريضة فليكن الله اسأوا شيئا والذي سخر في دفع الاسكال هو ان فرضية القيام
 في الفريضة غار بعد نزول قوله تعالى وقوموا لله قانتين وكان فرضا قبل ذلك في الفريضة لم يكن مفروض في امتداد القيام
 بالتمام والكمالية مزية فانهم ما استدلوا على فرضية القيام الا بهند الآية التي كان في فتح القدير او بالاجماع كما في فتح الباري ونزول
 الكونية بعد مدة فلم يكن افترض القيام من اول الامر وكان به الوجه الذوق في قيام القوم والقعود من حالات الانسان المتواردة
 عليه ليس لها مزية اختصاص بالعبادة ولا يقصد ان فيها بل هما من الامور الضرورية التي تلي على الانسان بحسب احواله انما
 العبادة في الركوع والسجود فلما وقع تعرض لها في الحديث ورد في القيام والقعود مجردين ساكنة القوم مع الامام لا غير نعم

مناس من ان الاجرة تعدل النصب وفضل الاعمال اكثر ما لكن التقدير لمرئيل الاجر من تلقاء النصب لم يتبين وتعلل هذا هو المراد
 عثمان قال ساكت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلوة الرجل قاعدا فقال ان يصلي قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فانه نصف
 اجر القائم ومن صلى قائما فانه نصف اجر القائم فقال ابو عبد الله يعني البخاري قوله قائما عندي اي مضطجعا فقد وكل هذا الحديث ايضا
 وبحديث عبد الله بن عمرو قال يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوة الرجل قاعدا على نصف الصلوة فائتية بالحديث وعند
 احمد بن حنبل عن ابن جبرئيل عن ابن شهاب عن انس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهي محمية فحجم الناس فدخل النبي صلى
 الله عليه وسلم المسجد والناس يصلون من قعود فقال صلوة القاعدا نصف صلوة القائم رجاله ثقات قاله الحافظ وقال هو دارو
 في المعنى يعني ان القاعدا كذا قال مع ما في الموطا عن ابن شهاب عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه قال لما قدمنا المدينة نانا
 وبار من ديكنا شديدا فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم على الناس وهم يصلون في سجدة فقاموا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوة القاعدا نصف صلوة القائم فلما لم يكن القيام اذ ذاك فرضا في الفريضة روعيت الشاكلة في الايتام وعليه عندنا في
 داود وعن اسيد بن حضير انه كان يومهم قال بخار رسول الله صلى الله عليه وسلم يعود فقالوا يا رسول الله ان لنا من بعض نفل
 اذا صلنا قاعدا فصلوا قعودا وكان التزيم الشاكلة لازما في الفريضة لاني اذا فلة فانها من صلها غير ملتزمة فلا يودي الى
 التزول اليه عنه قصد انما يتفق اتفاقا وغير ضار ذلك وهذا هو الوجه في حديث جابر عندنا في داود وفروجه في شربة
 لعائشة شيخ جالس قال فقنا خلفه فسكت عنا فلما كان اذ ذاك تسكنين من ترك القيام وقاموا الزمهم بانه كفعل فارس
 والروم اذ لم يترخص بخص الله تعالى ثم نزلت وقوموا للصدقات فبين وصار للقيام مغروضا في الفريضة لم يمتحل لهذا التخييل
 ولا مورد لذلك الا لازم وكانت واقعة صلوة مرض الموت دالة على المنع لانا سنا والناصح هو قوله تعالى وقوموا للصدقات
 او غير ذلك مما يدل على افسر مرض القيام فلما اجتمعوا على فرضية القيام والافلو كان الحجة في صلوة مرض الموت لاختلفوا في فرض
 القيام ايضا حسب اختلاف فهم كون الحديث الاول منسوخا او محكما وما في صحيح البخاري من مصنف عبد الرزاق في صلوة مرض الموت
 عن ابن جبرئيل عن عطاء بن رباح عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 ورواه قيا ما فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو استقبلت من امرى ما استقبلت الا قعودا فصلوا صلوة ما حكم ان يصلي قائما فصلوا
 قياما وان صلوا قاعدا فصلوا قعودا فاشادوا لعل انتقال ذهني الى قصته المسقوط من الفرس واذا وحيت ودرت علمت ان هذا الحديث
 اي انما جعل الامام ليؤتم به لا يدل اعتبارا بانه عن القوم والانصاف ليس هو واجب الامانة بل هو من احكام القرآن ولو قوي
 خارج الصلوة ولا يدل حديث الامام ضامن ايضا على ترك النية وقدا وعاه النافذون فقالوا لبراعة معنى التضمن وانما يدل
 ذلك الحديث على انه مطالب ببعض ما يلزمه بالتزيم الامانة وموافقا لبعض ما يسرى من تقصيره في الصلوة اليهم وذلك صاوق على
 قاعدة الشافعية ايضا ولا يدل على حتمه قرآنة عن قرأتهم لاجرم قد استدلل به صاحب الهداية على نحو عدم اقتداء المفسر فخلت
 لتفعل وليس بجيد فان الطلوع غير مضمون ولزومه بعد الشروع معنى على معنى آخر وهو صيانة المودى عن البطلان وبناء
 المضمون على غيره اعتمادا ثابت على غير الثابت واذن لم يمت في اعتبار النية الاحديث من كان الامام فقرة الامام له قراءة
 ولم يكن من قبيل من يتجبه بهم ضرب جميع لكن لا يترك الظاهر ثم في الهداية وهو كمن مشترك بينهما لكن خطأ المقصدى الانصاف
 والاسماع اه بريانه موزع بينهما قراءة واستماعا كما موقوف بجماعه تقيما وان اختلفوا في نوع الاشتراك نعم يمكن ان يقال ان الانصاف

بالقوة وجبته شتباة انما في كونها تعقل الصلوة انما لث ان تكون المحاذاة قدر ركن عند محمد وادام الركن معا عند ابو سعيد
ان يكون الصلوة ذات ركوع وسجود فلا تغل المحاذاة في صلوة الجنازة وسجدة السلافة انما كون الصلوة مشتركة تحريمها انما
كون الصلوة مشتركة من حيث الاداء السالغ اتحا والمكان حتى لو كان احدهما على وكان علوقا منه والاخر على الارض فلا تغل
من اتحا واجهته فلو اختلف كما اذا كان الصليان داخل الكعبة لا تغل السالغ عدم احاطل بينهما العاشر ان يضي الامام امامته لنفسه
ورجبه الاستحسان هو حديث ابن مسعود واخرجه الطبراني موثوقا وهو في حكم المرفوع قال ابن دقيق العباد حارث صحيح قال ابن مودود
اخرجه من كتابه من الشدة وهو د بانه يدل على انقراض التاخير والمخاطب به هو الرجل فيكون ترك التاخير منه مقصد الزك ففرض
المقام في صلواته صلواتها وان كانت مأمورة بالتاخير فمما يحرم عليها تركه فترقا بين القسدي الضمني وكان وزنه معاني لزوم تقديم
وتأخرها وزان الامام مع الامام في لزوم تأخره وتقديم الامام فلما ان الامام لا يجوز له التقديم وتقدمه والامام لا يجوز له التأخر ولكن لا
تقدمه صلوة كذلك هذا وحديث ليس انه صحت هو والتميم وراي النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز من دراهم ولولا ان المحاذاة مقصدة لما تأخر
الجوز عنها لان الانفراد خلف الصف اما مقصد كما عند احمد او مكره في فتح القدير وقد قيل بحديث امامته ليس والتميم المتقدم حيث
قامت الجوز من دراهم ليس والتميم مفردة خلف صف وهو مقصد كما ذهب احمد لما ذكرنا من الامر بالاعادة او لا يجلي وهو معنى الكلام
الساكن ذكره باو بدلالة الاجماع على عدم جواز امامتها للرجل فانه لا نقصان حالها او لعدم صلاحيتها للامامة مطلقا او لفقد شرط
او لترك فرض المقام وتخصر بالاستقراء وعدم وجود غير ذلك وهذا كاف ما لم يرد صريح النقص لما عرفت ان كفي في حصر الادوات
قول السائر العدل بحيث فلم لا يجوز الاول الجواز لاقتدار بالناسق والعبد ولا الثاني لصلاحيتها للامامة الثالث لان الغرض
حصول الشرطين الرابع ولحقب الاحتياط في الفتح على قول الخفية وقال عن الخفية تفدية صلوة الرجل دون المرأة وهو عجيب في
توجيه نصف حيث قال قائلهم دليله قول ابن مسعود واخرجه من حيث اخرجه من الشدة الامر للموجب وحيث طرف مكان ولا سكا
يجب تأخير من في المكان الصلوة فاذا حازت الرجل فسدت صلوة الرجل لانه ترك الامر به من تأخيرها وحكاية هذا الغي عن تكلف
جوابه وانما المستعان واجاب عنه العلامة العيني وقال قلت هذا القائل لو ادرك وقتها قال الخفية ههنا ما قال وهو عجيب في توجيه
ما ذكرنا وليس فيه تعسف والتعسف على الذي لا يفهم كلام القوم انتم ثم استدلل الاحتياط من حجب على قوله المتقدم بانه قد ثبت النهي عن
الصلوة في الثوب المغصوب واما لاسبب غير ذلك فخالفت في فيه ولم ينبر عنه ثم داجز ان الصلوة فلم لا يقال في الرجل الذي حاز
المرأة ذلك وادفع منه لو كان لباب مسجد صفة مملوكة فصلى فيها شخص بغير اذنه مع اقتداره على ان يتصل عنها الى ارض المسجد
منحطوة واحدة صححت صلوة ذلك الرجل مع المرأة التي حازته ولا يمان جات بعد ان دخل في الصلوة فصلت بجنبه اشبه
واجاب عنه العلامة صاحب بذل الجهد وقال قلت وهذا عجيب من مثل العلامة ابن حجر فان الافعال التي امر بها النبي عنها
اي ان تكون من الاركان والشرائط او الموانع او لا فعلى التقدير الاول لو خالفها يكون مفاد على الثاني ان يكون مكرها ولا يجوز
يتعاس احد هما على الاخر مثاله ان الامام مأمور بالتقدم فلو تأخر عن التقدم في الصلوة المقعدة ولا يقال كره له ذلك اجزاء
صلوة وادفع من ذلك ان التكلم في الصلوة منهي عنه فلو تكلم احدكما يحكم بفساد الصلوة ولا يقال انه يكره وتجزر صلوة وامثلة

قوله عن اس قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل على ام حرام فالتوه بين وتقر قال رددت في وعاءه وهذا

في سقاية فاني صائم ثم قام صلى بنا كعتين تطوعا فقامت ام سليم وام حرام خلفنا قال ثابت ولا اعلم الا قال اقامني عن
 يمينه على بساط فاقام رسول الله صلى الله عليه وسلم انس عن يمينه خذاه وامر المؤمنين خلفها وفيه جواز الجماعة في السقاية - قوله
 عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر امرأة منهم فجلد عن يمينه وامرأة خلفه اي خلفت انس وفيه دليل على انه اذا كانت
 مع التوم امرأة فعليها ان تقوم خلف الرجال - قوله عن ابن عباس قال بيت في بيت خالتي يموتة فقام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم من الليل فاطلق القرينة فوضا ثم اوى القوتة ثم قام الى الصلوة فقامت فوضا ثم كما توضع ثم جئت فقامت عن
 يساره فاخذني بيدي فاذا راي من وراءه فاقامني عن يمينه فصليت معه فيه فوامد منها ان الماموم الواحد ليقف على يمين الامام
 ومنها جواز العمل اليسير في الصلوة وعدم جواز تقدم الماموم على الامام ومنها جواز الصلوة خلف من لم يزل الامانة ومنها ان الماموم الواحد
 لا يقف خلف الامام ولا يساره ومنها جواز الصلوة خلفه باجماعه بلا تداخي -

باب اذا كانوا ثلثة كيف يقومون قال في البدل كذا واذا كان سوى الامام انسان يتقدمها في ظاهر الرواية وروى عن
 ابى يوسف انه يوسطها لاروى عن عبد الله بن مسعود انه صلى خلفه والاسود وقام وسطها وقال بهذا صنع بنا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم (اخرجه ابو داود وفي الباب ميثاقه) ولنا ما روينا ان لعن صلى الله عليه وسلم صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 (رواية الباب) وهو نذهب على وابن عمر واما حديث ابن مسعود فلهذه الزيادة وهي قوله وكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم لم ترو في عامة الروايات فلم تثبت وفي مجزئ الفعل وهو محمول على ضيق المكان قاله البراء بن معجر وهو كان يعلم باحوال عبد الله
 ونسبه ولوثبت الزيادة فهي ايضا محمولة على هذه الاحوال اي بهذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ضيق المكان غير ان
 بهذا الواقام الامام وسطها لا يكره لورود الاثر وكون التاويل من باب الاجتهاد انتهى ملخصا -

قوله عن انس قال ان حملة مملوكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعتة فاكل منه
 ثم دعت قال ق هو افلا صلى لكم قال انس فقامت الى حصيوننا قد اسق من طولها والبس فضجعت جوارفها
 عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصفت انا والبيم وداعة والعجى من دراجنا فصلى لنا عتتين
 ثم انصرف قوله ان حملة مملوكة قال الحافظ في الفتح مملوكة الختم ايم تعصير مملوكة والضمير في حدة لغزو على اسحق بن حزم بن عبد البر
 عبد الله بن عياض وصححه النووي وجرم ابن سعد وابن مندة وابن ابي عمير بانها حدة انس الدرة ام سليم وهو مقتضى كلام الامام
 الحزمين في النهاية وهو ظاهر السيات ويؤيده ما روينا في فوائد العراقيين لابي اسحق عن انس قال ارسلتني جدتي الى النبي
 صلى الله عليه وسلم واسمها مملوكة فجارنا فحضرت الصلوة احدى وقال ابن سعد في الطبقات ام سليم بنت ملحان فساق نفسها
 الى عدي بن النجار قال وهي لغير صار ويقال اسمها سيلة ويقال ائيفه بالنون والغار مصغرة ويقال الرشيقة واسمها مملوكة
 بنت مالك بن عدي فساق نفسها الى مالك بن النجار ومقتضى كلام من اعاد الضمير الى اسحق ان يكون اسم ام سليم مملوكة وستة
 اسم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن انس قال صفت انا وبيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وامى ام سليم خلفنا وكذا
 اخرج المصنف كما ساق في ابواب الصفوف والقصص واحدة طولها مالك وقصر باسمايان ويحمل تعدد ما نقلنا في الف ما تقدم
 وكون مملوكة حدة انس لا يفي كونه حدة اسحق لما بيناه لكن الرواية التي ساد كرها عن غرائب مالك فاصرة في ان مملوكة اسم
 ام سليم نفسها بخلصا قوله والبيم قال الحافظ في الفتح قال صاحب الحمدة البيم هو ضميرة جدي بن عبد الله بن منيرة قال

وترك ما مضى وصلى من الاثم والعدوان وقال ابو حنيفة وكذا من سبغت حدثا بقدر التشهد فوضا برؤسهم لم يبق عليه الا
السلام فباتي به وعند الشافعي نفس الصلوة وقال ابو يوسف ومحمد صححت صلوة من تمت للخروج من الاركان وانما الخشوع عند
حنيفة لم يتم لان الخروج للصلاة فرض عند لم يوجد واذا تعدل حدث بعد التشهد او تكلم تمت صلوة صححت بالكرامة تحريمها لغيره لفظ
السلام وهو واجب وقال الشافعي بطلت صلوة لترك السلام وهو فرض عنده -

قول عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا قضى الرجل صلوة فليصلحها
فاحدث قبل ان يتكلم فقد تمت صلوة ومن كان خلفه ممن اتم الصلوة قوله وقد ادى قدر التشهد فاحدث
قبل ان يتكلم اي بالسلام وقد اخرج الطحاوي بسند عن عبد الله بن عمرو بن العاص والفظان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال اذا قضى الامام الصلوة فقد احدث هو واحد من اتم الصلوة مستحب ان يسلم الامام فقد تمت صلوة فلا يعود فيه قدر ذلك
بعض الحنفية بهذا الحديث على فرضية السلام وهو غير صحيح لان الخروج بلفظ السلام ايضا واجب عند الحنفية فتركه يوجب الكراهية
تحريما ويحسن الكتاب في رد الابحار في خطاب الشارع وهو بلفظ الكفة الى غاية الحديث وقالوا تمت الصلوة بلا كرامته وقالوا
ان السلام سقط عنه ويؤيدونهم فؤدي على ربه اخرج الطحاوي

قال الخطابي ولا اعلم احدا من الفقهاء قال بظاهره لان اصحاب النبي لا يرون ان صلوة تمت بنفس القعود حتى يكون ذلك
بقدر التشهد على ما روي عن ابن مسعود لم يقووا في ذلك لانهم قالوا اذا طلعت عليه الشمس او كان تيمنا فري الماء
وقد تعدل التشهد قبل ان يسلم فقد تمت صلوة وقالوا فيمن تيقن بعد الجلس قدر التشهد ان ذلك لا تعدل صلوة و
توضا ومن منهم ان التيقن لا ينعض الوضوء الا ان يكون في الصلوة والامر في هذه الاقاويل واختلافها ومنا فقهاء الحديث
بين انتهى قلت يعني هذا القول عدم الله برأيها قالت الحنفية وان شئت حقيقتهما فعلك بكتب الحنفية من الهداية وغيرها -

باب تحريمها التكبير وتحليلها التسليم قال يعني اختلف العلماء في تكبيرة الاحرام فقال ابو حنيفة في كل
وقال مالك والشافعي واحمد بن حنبل وقال الزهري تنقض الصلوة بمجرد التكبير قال ابو بكر ولم يقل بغيره ثم اختلف العلماء
هل يجزئ الافتتاح بالتسليم والتبديل مكان التكبير فقال مالك ابو يوسف والشافعي واحمد واصلح لا يجزئ الا الله اكبر وعن
الشافعي انه يجزئ الله اكبر وقال ابو حنيفة ومحمد يجزئ كل لفظ يقصد به التعظيم وذكر في الهداية قال ابو يوسف ان كان المصلي حين
التكبير لم يجزئ الا الله اكبر والله اكبر والتكبير فان لم يحسن ما زاد وقال بعضهم استدل بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
يفتح الصلوة بتكبير ويجزئ من عمر رآه النبي صلى الله عليه وسلم يفتح التكبير في الصلوة على تعيين لفظ التكبير دون غيره ومن اطلق
التعظيم وكذلك استدلوا بحديث رفاعه في قصة أبي صلوة اخرج ابو داود ولا تتم صلوة احد من الناس حتى توضا فيخرج الوضوء
مواضع ثم يكبر ويجزئ من عبد الله بن عمر كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلوة عقد يما ورنع يديه ثم قال الله اكبر
اخرج الترمذي قلت التكبير بتعظيم من حيث اللفظ كما في قوله فلما را آية الكبرياء غطت دريك فكبر ربي فغط فكل لفظ دل على
التعظيم وجب ان يجزئ الشرع به ومن اين قالوا ان التكبير واجب لعينه حتى يقتصر على لفظ الله اكبر والاصل في خطاب الشرع ان
يكون الصلوة معلومة معتقدا خلاف الال وقال تعالى وذكر اسم ربك على وذكر اسم الله تعالى اعلم ان يكون باسم الله
باسم الرحمن فجاز الرحمن اعظم كما جاز الله اكبر لانها في كونها ذكر اسم الله قال الله تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقول

الخبرين فاذا كان وليه قطعيا فهو زيادة على النفس وان لم يكن شرطا او ركنا وان لم يكن وليه قطعيا فهو اذن مرتبة غير واقعية
ليس زائدا على النفس والحاصل ان الشوافع كثيرا يجعلون بخصوص القاطعة مجلبة بحجب المرد وطرقية العمل ثم ياخذون الاحاد
قولا وفعلها بما نالها ويعملون تلك بخصوص وهذه الاحاد في حكم واحد ما اختلفت فيعملون تلك في حكم قطعي وهذه في حكم تكليفي
انقطعي ويقولون ان زيادة الواجبين بزيادة على القاطع فانه مرتبة غير واقعية ولا يجعلون هذه الاحاد بما نال تلك القطعية
وتحده معها كدليل واحد ويقولون ان اتحاد الظني بالقطعي بحيث يعودان دليلا واحدا غير مقبول والا لزم التصدير والتعطيل
في كثير من الخصوص التي زيدت عليها سنن حتى ياتي اليان اذا كان ترك السنن موجبا للاثم فهذا هو الوجه في ان الشيخ
ابن الهمام ذهب الى ان ترك السنن ليس موجبا للاثم وزاد المحقق ابن امير حاج اذا لم يكن التارك اعتيادا او على اعتقاد واعتقاده
عدم استنبة وعلم ان الشيخ ذهب الى ان المواظبة الغير المقرنة بالترك مرة او مرتين بدون عذر مغيبة للوجوب وبذلك التارك
البنى صلى الله عليه وسلم بدون عذر مرة او مرتين ببيان لعدم الوجوب (وعمل الامر في تأخير تارك السنن وعدم استنبه ان المواظبة
الغير المقرنة هل يفيد الوجوب كما ذهب اليه الشيخ ابن الهمام او لا كما ذهب اليه الشيخ ابن نجيم فكان السنن عند ابن الهمام ما
هو معروف بالترك فلذلك لم يشك تاركه وعند ابن نجيم ما هو اعم من ذلك فلذلك اثم التارك وعلى هذا يعود التنازع قريبا من النزاع
اللفظي) وذهب الشيخ ابن نجيم الى ان المواظبة ولو مستمرة لا تفيد الوجوب لانه ليس فعل اشرع طالبا حتى يقتصر بالانكار
على التارك فيفيد الوجوب حينئذ فليكن ترك السنن على ذكره والله الموفق.

باب ما جاء مما يوجب للمأموم من اتباع كلامه اي يلزم على المأموم ان يتبع الامام في اداء افعال الصلوة
ولا يتقدم عليه قال الشامي في المختار بعد ابطال الكلام في التابغة والحاصل ان التابغة في ذاتها على ثلاثة انواع مقارنة لفعل
الامام مثل ان يقارن احرامه لاحرام المأموم وركوعه بركوعه وسلامه بسلامه يدخل فيها ما لو ركع قبل المأموم حتى ادركه امامه فيه ومعاقة
لا بتأخير فعل الامام مع المشاركة في باقية ومترافضة عنه تطلق التابغة الاشامل لهذه الانواع الثلاثة يكون فرضا في الغرض وواجبا
في الواجب يستثنى عنه عدم المعاض او عدم لزوم المحالفة ثم قال بعد عدة هطرات علمت ذلك ظهر لك ان من قال ان التابغة
فرض او شرط كما في الكافي وغيره الا وهو مطلقها بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال انها واجبة كما في شرح المنية وغيره اراد بالقيدة
يعلم التابغة ومن قال انها مستثناة اراد به المقارنة الحمد لله على توفيقه واسأله بدارية الطريق.

قولها عن معاذ بن ابى سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبادروني
بركوع ولا سجود فانهما اسبقكم به اذا ركعت تدعى كى في يدي اذا رفعت الي قد بدنت حاصله الاستعجالي
بادار ركوع ولا سجود لاني قد كبرت وضعفت اثم اقباء فاني لا اسارع وابدأ فكم تسبقوني فلا تفعلوا هذه السابقة وتسبوني
واما الجهر الذي فاكم بسبب التقدم في اداء الركوع والسجود وتكون ذلك الجهر من الركوع والسجود بتأخيركم في الرفع
فلما منع النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة عن المبادرة خافوا انهم اذا سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمون سبقونه
فكانوا ينظرون سجود قيا فاداروا سجدة وكما يدل عليه رواية الباب وقول القديس قد بدنت قال الطبري روى
بالتشديد والتخفيف مغفوة وضروته والعلماء اختاروا الاول اذا لم يكن من وصفه.

باب ما جاء في التشديد فيمن يرفع قبل الامام او يضيغ قبله اي في الركوع والسجود.

قول عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يخشى الله فاعله الا ما يخشى احدكم اذا رفع راسه ولا فاعله ما يجد في محول الله راسه راس حمار او صوته صوته حمار ظاهر الحديث يقتضي تحريم الرفع قبل الامام لكونه توعده عليه بالسبح وهو اشد العقوبات ومع القول بالتحريم فالحج هو على ان فاعله يأم وتجزئي صلوة عن ابن عمر قبل وبه قال احمد في رواية واهل النظار يبنون على ان النبي يفتنه الفناء واداء الحديث نص في المنع من تقدم المأموم على الامام في الرفع من السجود ويجوز التحج به الكوع لكونه في معناه ولما تقدم على الامام في خفض الركوع ويجوز قيل تحت باب الاول لان الاعتدال والجلوس بين السجدين من الوسائل والركوع والسجود من المقاصد واول الدليل على وجوب الموافقة فيما هو وسيلة فادى ان يجب فيها هو مقصد وقد ورد الزجر عن انخفاض الرفع قبل الامام في حديث اخر جابر بن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما ناصية بيد الشيطان واخلطت في معنى الوعيد المذكور فقيل يحمل ان يرجع ذلك الى امر معنوي فان الحمار موصوف بالبلادة فاستغنى عن المعنى المجازي بما يجب عليه من متابعة الامام وقال ابن زبيرة يحمل ان يراى بالتحويل السبح او التحويل الهتية السحرة او المعذية او بها معاد وحمل اخرون على ظاهره اذ لا مانع من جواز وقوع ذلك والدليل على جواز وقوع السبح في هذه الامنة حديث ابي مالك الاشعري فان فيه مسح آخر من قرءة وخازير الى يوم القيمة وتوفي حمله على ظاهره ان في رواية ابن جابر من وجه اخر عن محمد بن زياد ان يحول الله راسك فبما يجب للمجاز لا اعتبار بالناسبة التي ذكرها من بلادة الحمار وما يجده ايضا ايراد الوعيد بالمسح قبل وباللفظ الدال على تغيير الهتية اسما صلوة ولو اريد تشبيه بالحمار لاجل البلادة لقال مثله فاسم راس حمار وانما قلت ذلك لان الصفة المذكورة وهي البلادة حاصلة في فاعل ذلك عند الفعل المذكور فلا يخفى ان يقال يخفى اذا فعلت ذلك ان تصير يدي مع ان فعله المذكور انما نشأ عن البلادة كذا قال النجاشي

ابن حجر

باب فيمن ينصرف قبل اتمامه اي يخرج من الصلوة وسلم قبل خروج الامام وسلامه - فقبل صلاة

قول عن انس بن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ينصرفوا قبل انصافه من الصلوة اي يخرجوا من الصلوة وسلموا قبل خروجه وسلموا على الله عليه وسلم او معناه نهاهم ان ينصرفوا من السجود قبل انصافه صلى الله عليه وسلم وهذا لان النساء ينصرفن بعد فراغهن من الصلوة فلما انصرف الرجال في ذلك الوقت لا يختلط الرجال بالنساء فلهذا كان نهاهم وقد روى البخاري عن ام سلمة ان النساء في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كن اذا سلمن قمن وثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن صلى من الرجال ما شاء الله فاذا قام رسول الله صلى الله عليه وسلم قام الرجال كلها الا تخالفين بخبري في الباب ايضا -

باب اجماع ائمة على يصلي فيه اي هذا الباب جامع لاحاديث وردت في ثواب المصلي فكان بمنزلة الكتاب او الابواب في ثواب المصلي والافضل لمن كان عنده سعة وقدره ان يصلي في ثلثة ابواب قميص وازار وعامة واما صلوة النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد فكان تارة لعدم ثوب آخر وتارة لبيان الجواز لان الصلوة في الثوب الواحد لا تزلزله جازعة جبر العباد روية قال ابو حنيفة وصحابه واما لك والشافعي واسحق واهل الحديث وقال احمد في رواية لا يصح لصلاة في ثوب واحد حتى يتوشع بغير في الثوب على عاتقه ليحصل استرخاض من اعلى البدن وان كان ليس بعورة ففعله من غير

وعنه الصحيح ويأثم فجعله واجبا مستقلا قال الطحاوي اذا كان الثوب الواحد فان ضاقت اتزره والا فالأفضل ان يصلي مشتملا
بالمحفا ومتوشحا واضعا طرفيه على منكبيه وهو ان يلقي جانبا اليمين على المنكب الايسر وجانب الايسر على المنكب اليمين ليحصل
استتر الجوز من اعالي البدن وان كان ليس بجوزة او يكون ذلك امكن في ستر العورة -

قول عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل عن الصلوة في ثوب واحد فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اذكر لكلكم ثوبان استغفما تعجبوا او اكار على السائل حيث سأل بالاشي ان يبال عنه لوضوح
قال الخطابي لفظنا استخبارا ومعناه الاخبار عما هم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفتوى لانها اذا
يكن لكل ثوبان والصلوة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلوة في الثوب الواحد لا تزر للعورة جائز ومذهب الجمهور من اصحابنا ان الثوبين
والايمنة -

قول عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلي احدكم في الثوب الواحد
ليس على منكبيه منه شيء قال ابي اظالم المرواني لا يتر في وسطه ويشد طرفي الثوب في حقويه بل يوشح بها على عاتقيه
ليحصل استتر الجوز من اعالي البدن وان كان ليس بجوزة او يكون ذلك امكن في ستر العورة وقد عمل الجمهور بذلك
على التفرقة وعن احمد لا يصلي من قدر على ذلك فتركه فجعله من الشرائط وعنه الصحيح ويأثم فجعله واجبا مستقلا وجمع الطحاوي
بين احاديث الباب بان الأصل ان يصلي مشتملا فان ضاقت اتزره رتبته لمخضا -

باب الرجل يعقد الثوب في قفاه فيصلي اذا كان الثوب الواحد تميز به ولا يشتمل الشمال اليهود وهو ان يشتمل
الثوب على يده بحيث يكون يداه تحته فان بقي منه يلتحف به بان يؤخذ طرف الثوب الايسر من تحت يده اليسرى فيلحق على
منكب اليمين ويؤخذ الطرف اليمين من تحت يده اليمنى فيلحق على المنكب الايسر اذ لم يكن له هذه فيلحق به فيعقده على العنق

قول عن سهل بن سعد قال لقد رايت الرجل عاقدي اذرهم في اعناقهم من ضيق الازد
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلوة كما مثال الصبيان فقال قائل يا مفضل النساء كما توضع رءوسهن
حتى يرفع الرجال قوله كما مثال الصبيان وفي رواية البخاري كهيئة الصبيان اي كما يعقد الصبيان ازرهم على قفاهم
وكذا نواهم اهل الصنعة وفيه ما امكن الالتفات بالثوب الواحد فهو اولى من الاتزان قوله حتى يرفع الرجال وفي رواية البخاري
حتى يلتوي الرجال جلوسا قال اسحاق وانهما نهى النساء عن ذلك لئلا يلحقن عن رفع رؤوسهن من الجود شيئا من عورات
الرجال ليرىن ذلك عند نومهم ويؤخذ منه انه لا يجب التستر من مفعل -

باب الرجل يصلي في ثوب واحد بعضه على غيره كما يجوز ايضا اذا كان
لا يتحسر -

قول عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في ثوب واحد بعضه على في بذل الجمهور وجل
هذا الثوب كان رداء او كساء وانما هو انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قائما وكان زمان شتاء فكان بعض الثوب
عليه وبعضه على عاتقه فكيف ان يكون الثوب واسعا وكان يصلي قائما فكان عليه بعضه وعلى عاتقه بعضه -

باب في الرجل يصلي في قميص واحد يحوز اما اذا كان جيب القميص واسعا يظهر منه عورته فحليه ان يزره لئلا يكشف

المودة وقال بعض العلماء اذا راى المصلي عورته فسد صلاته .

قول عن سلمة بن الأكوع قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم انى رجل اصيد فاصلى فى القميص الواحد قال نعم واذا ذكركم ولو بشيوكلة قوله اصيد صيغة تمكلم من صا ويصيد اى اخرج للصيد انما ذكر الصيد لان الصائد يحتاج ان يكون خفيفا ليس عليه ما يشغله عن الاسراع فى طلب الصيد قال بعضهم هو اصيد على وزن فعل الصنفة كاحمد وهو من رقبته عملة لا يمكن الالتفات معها ويروى ما وروى بنده الرواية عند احمد والنسائى انى اكون فى الصيد وعند ابن حبان انى رجل يصيد .

باب اذا كان ثوباً ضيقاً - تميز ان لم يكن الالتفات او التقيد على الحق لقصوره .

قول - سرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة فقام يصلى وكانت على بردة ذهبت اخالف بين طرفيه فلم تبلغ لى وكانت لهما ذبا ذب فمكسهما ثم خالفت بين طرفيه ثم تواقصت عليهما لا تنسقط الحديث وفيه قال اذا كان واسعاً خالف بين طرفيه واذا كان ضيقاً فاشد به على حذو الذبا ذب جمع ذنب كسر ذال الابداب قوله فمكسهما اى قلبتها قوله ثم تواقصت عليهما اى تحنيت عليهما لا مسكها بزنى لئلا تنسقط .

باب الا سبيل فى الصلوة اى جرت ذنبه فاره فى الصلوة عن اى الشرعى وهو الكعبان وذلك كبره تحريماً

قول عن ابى هريرة قال بينهما رجل يصلى مسبلاً اذا ذكركم قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ذهب فتوضأ ثم جاء ثم قال اذا ذهب فتوضأ فذهب فتوضأ فقال رسول الله

صلى الله عليه وسلم مالك امرت ان يتوضأ قال انه كان يصلى وهو مسبل ازاره وان الله جل ذكركم

لا يقبل صلوة رجل مسبل ازاره قال الطيبى قيل لعل اسرفى امره بالتوضي وهو ظاهر ان تفكر الرجل فى سبب ترك

الامر فيقتضى على ما ارتكبه من المكروه وان الله مبركة امر رسول عليه السلام اياه بطهارة النظا هر بطهر باطنه من دنس

الكبر لان طهارة النظا هر مؤثرة فى طهارة الباطن . قوله عن عبد الله بن مسعود قال سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم يقول من اسبل ازاره فى صلاته خيلاء فليس من الله جل ذكركم فى حل ذكركم قوله

خيلاء اى يتخفى انما القبر دأى عن تأد لا يكره مطلقاً ونقل عن الشافعى انه قال اذا كان الاسبال بقصد الكبر والتخفى يكره

و بدونه لا قوله ليس من الله جل ذكره فى حل ولا حرام اى فى ان يجبل فى حل من الذنوب ولا فى ان يمتنع بحفظه من سوء

الاعمال او فى ان يجبل له الجنة او فى ان يحرم عليه النار وليس هو فى فعل حلال لانه استمر عند الله تعالى اذن يفعل ذلك

اغتياً لا فانه مستحيل لا خيال فليس له من الله تعلق فى حكم من احل الحرام كانه خرج من احكام الشريعة قاله الشافعى

وتعليقاً .

باب من قال يتفرد به اذا كان ضيقاً هذا مسكوداً باعتبار الفقهاء لا تقدم باب اذا كان ضيقاً ولكن هذا

تمشية على مجرد لفظ الحديث فان فى حديث الباب ذكر الانتزاع وفى حديث المتقدم لفظ فاشد على حقك هو الانتزاع

فجعل باهين باعتبار اختلاف الفاظ الحديث كما هو عادة .